

الحجامة والقرآن

لإمام المصطفى والمجاهدين
أينما كانوا صلياً على من لا ينطق باللعنة
صلى الله عليه وآله وسلم وآله الطيبين الطاهرين
عليهم السلام أجمعين

مكتبة دار الفكر
طبعة ١٤٢٥ هـ

مكتبة دار الفكر

بغداد



الحِكْمَةُ الْقُرْآنِيَّةُ

للإمام المعظم والمجتهد المقدم

أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي المتوفى سنة ٢٠٤ هـ
جمعه الإمام الكبير الحافظ التحريري الفقيه الأصولي أبو بكر أحمد بن الحسين
ابن علي بن عبد الله بن موسى البيهقي التيسابوري صاحب السنن
الكبرى المتوفى سنة ٤٥٨ هـ رضى الله عنهما

عرف الكتاب وكتب تقدمته
العلامة المحدث الكبير صاحب الفضيلة الشيخ

محمد بن أبي بكر بن محمد بن الحسين بن يحيى

وكيل للشيخة الإسلامية في الخلافة الثانية سابقاً

كتب هوامشه صاحب الفضيلة الشيخ

عبد الغنى عبد الحالى

للمدرس بكلية الشريعة الإسلامية

روجع على النسخة المخطوطة الوحيدة المحفوظة

بدار الكتب الملكية المصرية تحت رقم ٧١٥ بجميع طلعت

المجلد الأول

الناشر مكتبة النخبة بالقاهرة

الطبعة الثانية

١٤١٤ هـ = ١٩٩٤ م

الطبعة الأولى

١٣٧١ هـ = ١٩٥١ م

حقوق الطبع محفوظة لمكتبة الخالجي

رقم الإيداع ٩٤/٨١٥٨

الترقيم الدولي

I.S.B.N

977-505-095-9

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة الناصر:

رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ أَنْ آمِنُوا بِرَبِّكُمْ فَآمَنَّا ،
 رَبَّنَا فَاعْفُ رَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا وَتَوَقَّنَا مَعَ الْأَبْرَارِ ،
 رَبَّنَا وَآتِنَا مَا وَعَدْتَنَا عَلَى رُسُلِكَ وَلَا تُخْزِنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ الْمِيعَادَ
 فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أَضِيعُ عَمَلٌ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ نَسَى ..
 وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الثَّوَابِ .

آل عمران — ١٨٣ — ١٨٥

الحمد لله الم محمود بكل لسان ، المعبود في كل زمان ، الذي لا يخلو من علمه مكان ،
 ولا يشغله شأن عن شأن ، جل عن الأشباه والأنداد ، وتنزه عن الصاحبة والأولاد ،
 أنزل على رسله كتبه ، وشرع الوسائل لنعمه الحسان ، فأظهر الحق ، وأزهد الباطل ،
 وأنزل القرآن رحمة للناس ، فأختص به أشرف خلقه وأفضلهم ، سيد الأولين
 والآخرين ، المبعوث من عدنان ، الرضى الأحكم ، والإمام الأقوم ، والرسول
 الأعظم للإنس والجان ، سيدنا ومولانا محمد بن عبدالله صلى الله عليه وعلى آله ،
 وأصحابه ، وأنصاره صلاة تبلغهم أعلى الجنان في دار الأمان .

وكما اختار - سبحانه - من خلقه لتبليغ رسالاته رسلا كذلك اختص من خلقه
 أئمة أفذاذاً من عليهم بعقول جبارة جمعوا بها بين العلم والعمل ، والورع والتقوى
 فتفانوا في تفسير كتابه الكريم ، وبيان أحكامه ، فبحشوا الناسخ والمنسوخ من
 آياته الثيرة ، وأحكامه الباهرة ، فاستنبطوا منها الأحكام الصالحة لبنى الإنسان مدى
 الدهور والأزمان

فمن أولئك الأئمة الكرام ، الإمام الأكبر ، والمجتهد الأعظم ، محمد بن إدريس الشافعى ابن عم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الذى يلتقى معه فى عبد مناف . فاستخرج من القرآن الكريم ، والحديث النبوى الشريف ، أدلة أحكام مذهبه رضى الله تعالى عنه وبوأه المكان اللائق به فى أعلى الجنان .

هذا وإنى أثناء انكبائى على مراجعة وترتيب ، مسند هذا الإمام الجليل ، واشتغالى بنشره ، عثرت على كتاب عظيم القدر ، جم الفائدة ، غزير المادة ، درة نفيسة من الدرر العلية ، ألا وهو أحكام القرآن ، للإمام الشافعى رضى الله عنه . جمعه فخر رجال السنة الإمام البيهقى ، فاعترمت نشره ، وضمته إلى مجموعتنا من الكتب النادرة مستعيناً بالله سبحانه وتعالى ، وذلك بالرغم مما هى عليه حالة سوق الورق من الأزمة وارتفاع الأسعار ، فراجمت نسختى على نسخة مخطوطة محفوظة بدار الكتب الملكية المصرية بالقاهرة تحت رقم ٧١٥ مجاميع طلعت

وكان فضل العثور على هذه النسخة القيمة النادرة لحضرة الأخ الأديب البهائم الفاضل الأستاذ فؤاد أفتدى السيد الموظف بقسم الفهارس العربية بدار الكتب الملكية المصرية لجزاء الله عن العلم وأهله خير الجزاء . ثم بعد إتمامى مراجعة النسخة المذكورة دفعتها إلى أستاذنا وملاذنا والنا العلامة القدير ، والمحدث الكبير ، بقية السلف الصالح ، شيخ شيوخ هذا العصر بلامنازع ، صاحب الفضيلة الشيخ محمد زاهد ابن الحسن الكوثرى وكيل المشيخة الإسلامية فى الخلافة العثمانية سابقاً ، ونزيل القاهرة الآن ، ليتكرم وينظر فيها بقدر ما تسمح له صحته العالية فأجابنى - حفظه الله - إلى مطلبى ، ونظر فيها بقدر ما سمحت له صحته ، وكتب لها مقدمة عليية نفيسة فجزاه الله عن العلم وخدامه خير الجزاء ، وأدام عليه نعمة الصحة والعافية ، ثم استعنت على مراجعتها أيضاً بمحضرة صاحب الفضيلة خادم السنة الشريفة الشيخ عبد الفتى عبد الخالق من علماء الأزهر ، والمدرس بكلية الشريعة بالأزهر الشريف ، فنظر فيها فضيلته وأولاهها عنايته ، فأصبحت والله الحمد إن لم تكن بالغة غاية الكمال فى مصححة التصحيح التام .

هذا وما زادنى تشجيعاً على طبها ونشرها مع غيرها من الكتب النادرة هو ما تلقاه مطبوعاتنا من العناية الفاتقة من رجال العلم والبحث وعجى الإطلاع على

نوادير المخطوطات العلمية ودرسها أمثال: أصحاب السعادة والعزة على باشا عبد الرزاق،
عميد آل عبد الرزاق الكرام ، والمرجع الكبير محمود بك السبع المستشار السابق
لدى المحاكم الوطنية العليا المصرية ، والأمير الای محمد بك يوسف مدير الشؤون
العربية بالقاهرة صاحب المكانة السامية في الأقطار الإسلامية والعربية ، والشاعر الناصر
الحبيب النسيب البجاعة الأستاذ أحمد خيرى ، من أعيان البحيرة والمرتب الكبير محمد
ابراهيم مروان بك ناظر مدرسة المعلمين بالقاهرة ، والأديب الكبير السيد عبد القوى
الحلبى ، والأستاذ الدكتور محمد صادق ، والبجاعة الأستاذ محمد بن تاووت المعروف
بالطنجى محقق «رحلة ابن خلدون» وغيرهما من الكتب المفيدة - وغيرهم من ذوى المكانة
والفضل فجزاهم الله على اهتمامهم بمطبوعاتنا النادرة من تراثنا الإسلامى العربى
القديم وتشجيعهم لنا خير الجزاء .

ثم اتى ارتأيت أنه ، من الواجب على أن أسجل على صفحات هذا الكتاب
ترجمة وجيزة لإمامنا الشافعى رضى الله عنه وذلك على سبيل حصول البركة لأن ترجمته
ترجمة وافية تستدعى كتابة عشرات المجلدات الضخمة لا وريقات صغيرة فأقول :

اسمه ونسبه وولادته :

هو الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس ، بن العباس ، بن شافع ، بن السائب ، بن
عبيد ، بن عبد يزيد ، بن هاشم ، بن عبد المطلب ، بن مناف ، بن قصي ، القرشي
المطلبى الشافعى الحجازى المسكى ، ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم يلتقى ، معه
في عبد مناف . ولد بغزة سنة ١٥٠ وقيل بمسقلان ، وهما من الأرض المقدسة ،
ثم حمل إلى مكة وهو ابن ستين .

نشأته :

نشأ - رضى الله عنه - يتيمًا في حجر أمه في قلة عيش ، وضيق حال ، وكان في صباه
يجالس العلماء ، ويكتب ما يستفيد في العظام ونحوها .
روى عن مصعب بن عبد الله الزبيري أنه قال : كان الشافعى في ابتدائه

أمره بطلب الشعر وأيام العرب والآداب ، ثم أخذ في الفقه . قال : وكان سبب أخذه فيه أنه كان يسير يوماً على دابة له ، وخلفه كاتب لأبي ، فتمثل الشافعي ببیت شعر فقرعه كاتب أبي بسوطة ثم قال له : مثلك يذهب بمروءته في مثل هذا أين أنت من الفقه ؟ فهزه ذلك ، فقصده مجالسة مسلم بن خالد الزنجي مفتي مكة ، ثم قدم علينا يعني المدينة المنورة ، فلزم مالكا رحمه الله .

قال الشافعي : كشت أنظر في الشعر فارتقيت عقبة بمنى ، فإذا صوت من خلفي يقول : عليك بالفقه . وعن الحميدي قال : قال الشافعي : خرجت أطلب النحو والآداب ، فلقيني مسلم بن خالد الزنجي فقال يافتي : من أين أنت ؟ قلت : من أهل مكة . قال : أين منزلك ؟ قلت : بشعب الخيف . قال : من أي قبيلة أنت ؟ قلت : من عبد مناف . فقال : بنو ، بنو ، لقد شرفك الله في الدنيا والآخرة . ألا جعلت فهمك هذا في الفقه فكان أحسن بك ؟

شيوخه ، ورحلته إلى العراق -

أخذ الشافعي الفقه عن مسلم بن خالد الزنجي ، وغيره من أئمة مكة ، ثم رحل إلى المدينة المنورة ، فتلذ على أبي عبد الله مالك بن أنس رضي الله عنه ، فأكرمه مالك ، وعامله - لنفسه وعليه وفهمه ، وعقله ، وأدبه - بما هو اللائق بهما . وقرأ الموطأ على مالك حفظاً ، فأعجبه قراءته ، فكان مالك يستزيده من القراءة لإعجابه بقراءته ، وكان سن الشافعي حين اتصل بمالك ثلاث عشرة سنة ، ثم ولي باليمن ، واشتهر بحسن السيرة ، ثم رحل إلى العراق ، وجد في الاشتغال بالعلم ، وناظر محمد بن الحسن الشيباني صاحب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان وغيره ، ونشر علم الحديث وأقام مذهب أهل ، ونصر السنة ، وشاع ذكره وفضله ، وتزايدت أيداً ملا البقاع فطلب منه عبد الرحمن ابن مهدي إمام أهل الحديث في عصره ، أن يصنف كتاباً في أصول الفقه . وكان عبد الرحمن هذا ويحيى بن سعيد القطان يعجبان بعلمه ، وكان القطان وأحمد بن حنبل يدعوان للشافعي - رضي الله عنهم أجمعين - في صلاتهما لما رأيا من اهتمامه بإقامة الدين ونصر السنة .

قدمه لمصر وتصنيفه للكتب :

قال حرملة بن يحيى : قدم الشافعى مصر سنة تسع وتسعين ومائة . وقال الربيع سنة مائتين . فصنف كتبه الجديدة كلها بمصر ، وسار ذكره في البلدان ، وقصده الناس من الشام ، واليمن ، والعراق ، وسائر الأقطار لتفقه عليه والرواية عنه ، وسماع كتبه منه وأخذها عنه . قال الإمام أبو الحسين محمد بن جعفر الرازى : سمعت أبا عمر ، وأحمد بن على بن الحسن البصرى ، قالوا : سمعنا أحمد بن سفيان الطرائفى البغدادى يقول : سمعت الربيع بن سليمان يوماً وقد حط على باب داره تسماته راحلة فى سماع كتب الشافعى .

مؤلفاته :

للشافعى مؤلفات كثيرة منها : « الأم طبع فى سبعة أجزاء كبيرة » ، و « جامى المزنى » ، « الكبير والصغير » . و « مختصره » ، و « مختصر الربيع » ، و « مختصر البويطى » ، و « حرملة » ، و « كتاب الحججة » ، وهو القديم . و « الرسالة الجديدة والقديمة » ، و « الأمالى » ، و « الإملاء » ، وغير ذلك مما هو معروف . وقد ذكرها البيهقى جامع هذا الكتاب فى كتابه « مناقب الشافعى » .

قال القاضى الإمام أبو الحسن بن محمد المروزى : قيل إن الشافعى رحمه الله صنف مائة وثلاثة عشر كتاباً فى التفسير والفقه والأدب وغير ذلك .

١٧ تواضعه وشفقته :

قال الساجى فى أول كتابه فى الاختلاف : سمعت الربيع يقول : سمعت الشافعى يقول : وددت أن الخلق تعلموا هذا العلم على أن لا ينسب إلى من حرف . قال النووى : فهذا إسناد لا يمارى فى صحته .

وقال الشافعى رحمه الله : وددت - إذا ناظرت أحداً - أن يظهر الله الحق على يديه . ونظائر هذا كثيرة مشهورة . ومن ذلك مبالغته فى الشفقة على المتعلمين ونصيحته

لله وكتابه ورسوله صلى الله عليه وسلم . وذلك هو الدين كما صرح عن سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم .

سخاء الشافعي :

قال الحميدى : قدم الشافعي من صنعاء إلى مكة بعشرة آلاف دينار فضرب خبأؤه خارجاً من مكة فكان الناس يأتونه فابرح حتى فرقها . وقال عمرو بن سواد : كان الشافعي أسخى الناس بالدينار ، والدرهم ، والطعام .

وقال البويطى : قدم الشافعي مصر وكانت زيدة ترسل إليه برزم الثياب والوشى فيقسمها بين الناس . وقال الربيع : كان الشافعي راكباً على حمار فر على سوق الحدادين فسقط سوطه من يده فوثب إنسان فمسكه بكفه وناله إياه فقال لغلامه : ادفع إليه الدنانير التي مئكت فما أدرى أكانت سبعة أو تسعة ، قال : وكنا يوماً مع الشافعي فأنقطع شمع نله ، فاصلحه له رجل ، فقال ياربيع : أمعنا من نفقتنا شيء ؟ قلت : نعم . قال : كم ؟ قلت : سبعة دنانير . قال : ادفعها إليه .

قال أبو سعيد : كان الشافعي من أجود الناس وأسخاهم كفاً ، كان يشتري الجارية الصنائع التي تطبخ وتعمل الحلواء ويقول لنا اشتها ما أحببت فقد اشتريت جارية تحسن أن تعمل ما زيدون ، فيقول بعض أصحابنا : اعمل اليوم كذا . وكنا نحن نأمرها .

قال الربيع : كان الشافعي إذا سأله إنسان شيئاً يحمار وجهه حياء من السائل ويبادر بإعطائه .

سأقول : أين هذا السخاء وهذه الأخلاق من سخاء وأخلاق بعض علماء هذا العصر الذين جمعوا بين الشح وسوء الخلق ، وإيذاء الناس ، وحجب الظهور على أكتاف غيرهم وإزالة الضرر والضرار بالمسلمين ، مؤثرين مصالحهم الشخصية ، على مصالح غيرهم ، غير حاسبين أى حساب ليوم لا ينفع فيه مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم . وأيضاً أقول لمن يقلدون مذهب هذا الامام العظيم أن يقتسموا بأخلاقه قبل أن يظهروا التصوف بخفض أصواتهم والتقرب من العلماء الأعلام بإظهار الورع والتقوى ، والإيقاع بين الناس بالنس والحديعة (يخادعون الله والذين آمنوا الآية)

وأيضاً اقتناهم الكتب بالنش والتحايل بماطلين بدفع أمانتها ثم إعادتها لأصحابها بعد شهر عدة . فليقلعوا عرب هذه العادات القبيحة التي تزرى بالمدعين الانتساب إلى العلم ، وإلا اضطررنا بعد هذه الإشارة إلى ذكر أسمائهم والتنبيه عليهم حتى لا يقع الناس في شرك تحايلهم وأعمالهم البعيدة عن كل عفة وشرف .

نعود إلى ترجمة إمامنا العظيم فنقول :

بـ شهادة الأئمة للشافعي .

كما قال مالك بن أنس - رضى الله عنه - للشافعي : إن الله عز وجل قد ألقى على قلبك نوراً فلا تطفئه بالمعصية ، وقال شيخه سفيان بن عيينة - وقد قرأ عليه حديث في الرقاق ، فغشى على الشافعي فقبل قد مات الشافعي ، فقال سفيان : إن كان قد مات فقد مات أفضل أهل زمانه .

وقال أحمد بن محمد بن بنت الشافعي : سمعت أبي وعي يقولان : كان ابن عيينة إذا سئل عن شيء من التفسير والفتيا ، أئفت إلى الشافعي وقال : ساروا هذا .

قال الحميدى صاحب سفيان : كان سفيان بن عيينة ومسلم بن خالد ، وسعيد بن سالم ، وعبد الحميد بن عبد العزيز ، وشيوخ مكة يصفون الشافعي ويعرفونه من صفته مقدماً عندهم بالذكاء والعقل والصيانة ، ويقولون لم نعرف له صبوة .

وقال يحيى بن سعيد القطان إمام المحدثين في زمانه : أنا أدهوا الله للشافعي في صلاتي من أربع سنين . وقال القطان حين عرض عليه كتاب الرسالة : ما رأيت أعقل أو أفقه منه .

وقال أبو سعيد عبد الرحمن بن مهدي المقدم في عصره في على الحديث والفقه حين جاءته رسالة الشافعي وكان طلب من الشافعي أن يصنف كتاب الرسالة فأثنى عليه ثناء جميلاً وأعجب بالرسالة إعجاباً كبيراً وقال : ما أصلى صلاة إلا أدعو للشافعي .

وبعث أبو يوسف القاضي إلى الشافعي حين خرج من عند هارون الرشيد يقرنه السلام ويقول : صنف الكتب ، فأنك أولى من يصنف في هذا الزمان .

وقال أبو حسان : ما رأيت محمد بن الحسن الشيباني يعظم أحدا من أهل العلم تعظيمه للشافعي رحمه الله ، وقال أيوب بن سويد وهو أحد شيوخ الشافعي ومات قبل الشافعي بإحدى عشرة سنة : ما ظننت أني أعيش حتى أرى مثل الشافعي .
٥ وقال أحمد بن حنبل - وقد سئل عن الشافعي : لقد من الله به علينا ، لقد كنا تعلمنا كلام القوم ، وكتبنا كتبهم ، حتى قدم علينا الشافعي فلما سمعنا كلامه علمنا أنه أعلم من غيره ، وقد جالسناه الأيام والليالي فما رأينا منه إلا كل خير .

وقال أيضا : ما تكلم في العلم أقل خطأ ولا أشد أخذاً بسنة النبي صلى الله عليه وسلم من الشافعي . وقال : إذا جاءت المسألة ليس فيها أثر فافت بقول الشافعي . وقال :
ما من أحد من يده عبرة وقلبا إلا وللشافعي في عنقه منه .

وقال أحمد لاسحاق بن راهويه : تعال حتى أريك رجلا لم تر عينك مثله . يعني الشافعي رضي الله عنه . وقال أحمد : كان الفقه قفلا على أهله حتى فتحه الله بالشافعي .
وقال داود بن علي الظاهري : كان الشافعي رضي الله عنه سراجاً لحمة الآثار ونقطة الأخبار ومن تعلق بشيء من بيانه صار محجاجاً .

وقال المحافظ : نظرت في كتب هؤلاء المتابعة فلم أر أحسن تأليفاً من الشافعي .
هذا ، وأقوال السلف في مدحه غير محصورة .

سماحه رضي الله عنه :

كان رضي الله عنه يخضب لحيته بالحناء ، وتارة بصفرة إنباعا للسنة ، وكان طويلا سائلا الحدين ، قليل اللحم الوجه ، خفيف العارضين ، طويل العنق ، طويل القصب ، أي عظم العضد والفخذ والساق فشكل عظم منها قصبة ، حسن الصوت ، حسن السميت ، عظيم العقل ، حسن الوجه ، حسن الخلق ، مبيهاً ، فصيحاً ، إذا أخرج لسانه بلغ أنفه وكان كثير الأسقلم ، وقال يونس بن عبد الأعلى : ما رأيت أحداً لقي من السقم ما لقي الشافعي .

وقال الربيع : كان الشافعي حسن الوجه ، حسن الخلق ، محبباً إلى كل من كان بمصر في وقته من الفقهاء والنبلاء ، والأمراء كلهم يجل الشافعي ويعظمه . وكان مقتصداً في لباسه ، ويتختم في يساره ، نقش خاتمة دكني بالله ثقة لمحمد بن إدريس ، وكان ذا معرفة تامة بالطلب ، والرمي ، حتى كان يصيب عشرة من عشرة ، وكان اشجع الناس وأمرهم

يأخذ ياذنه وأذن الفرس والفرس يمدو ، وكان ذا معرفة بالفراسة وكان مع حسن خلقه ميباً حتى قال الربيع ، وهو صاحبه وخادمه : والله ما اجتأرت أن أشرب والشافعي ينظر الى هيبه له .
وفاته :

قال الربيع : توفي الشافعي رحمه الله تعالى ليلة الجمعة بعد المغرب ، وأنا عنده . ودفن بعد العصر يوم الجمعة آخر يوم من رجب سنة أربع ومائتين . وقره رحمه الله تعالى بمصر عليه من الجلالة ، وله من الاحترام ما هو لا تق بمصعب ذلك الامام . وقال الربيع : رأيت في النوم أن آدم عليه السلام مات ، فساءت عن ذلك ، فقبل هذا موت أعلم أهل الأرض لأن الله تعالى علم آدم الأسماء كلها فما كان إلا يسير حتى مات الشافعي : ورأى غيره ليلة مات الشافعي قائلاً يقول : الليلة مات النبي صلى الله عليه وسلم وحزن الناس لموته الحزن الذي يوازي رزيتهم به رضى الله عنه وأرضاه وأكرم نزه ومشواه .

هذا وأتى اختتم هذه الكلمة بالتضرع الى الله - جل وعلا - أن يرحمنا ويفر لنا ذنوبنا ، ويثبت أقدامنا ، ويسبغ رحمته وغفرانه علينا وعلى والدينا ومشايخنا والمسلمين والمسلمات بمنه وكرمه . وأن يتقبل مني ما أنشره من كتب السنة خالصاً لوجه الكريم إنه سميع الدعاء .

رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ

كتبه ناشر الكتاب ، الفقير الى الله سبحانه وتعالى ، راجي عفوهِ وغفرانه
أبو أسامة السيد عزت ابن المرحوم السيد أمين ابن المرحوم
محدث الديار الشامية ، وبدر بدور البلدة الدمشقية ، الحاوي لمرتبي
المعقول والمنقول ، الحائز لفضلي الفروع والأصول العالم
العلامة المرحوم السيد سليم العطار الدمشقي ابن المرحوم
السيد ياسين ابن شيخ فقهاء الديار الشامية ومحدثيها
المحدث الكبير السيد حامد ابن الشهاب
أحمد العطار الحمصي الأصل الدمشقي الموطن

أغسطس من سنة ١٩٥١

ذو القعدة من سنة ١٣٧٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة عن أحكام القرآن

جمع الحافظ البيهقي من نصوص الإمام الشافعي
رضي الله عنهما

الحمد لله منزل الكتاب ، الهادي إلى الصواب . والصلاة والسلام على خير من أوتي الحكمة وفصل الخطاب ، سيدنا محمد وآله وصحبه البررة الأنحاب . وبعد : فإن خاتم كتب الله المنزلة على أنبيائه المرسلين خص به خاتم رسل الله صلوات الله وسلامه عليه وعليهم أجمعين . وقد حوى من علوم الهداية ما لا يتصور المزيد عليه ، حتى استنصه من علماء هذه الأمة ، في التوسع في تبين تلك العلوم من ثنایا القرآن الكريم ، فألفوا كتباً فاخرة في تفسير الذكر الحكيم ، على مناهج من الرواية والدراية ، وعلى أنحاء من وجوه العناية . فمنهم من عنى بغريب القرآن ، فألف في تبين مفردات القرآن كتباً عظيمة النفع ، ومنهم من اهتم بمشكل الإعراب ، فتوسع في تبين وجوه الإعراب على لهجات شق القبائل العربية ، ومنهم من نحا نحو توجيه وجوه القراءات المروية نوازراً . وشواذ القراءات المروية في صدد التفسير ، ومنهم من ألف في مشكل معاني القرآن وأجاء ، ومنهم من خدم آيات المواعظ والأخلاق ، ومنهم من شرح آيات التوحيد والصفات ، ومنهم من أوضح آيات الأحكام ، في الحلال والحرام ، ومنهم من خص جدل القرآن بالتأليف ، إلى غير ذلك من علوم أشار إليها كل من ألف في علوم القرآن من العلماء الأجلاء ، ولا سيما ابن عقيلة المكي في كتابه^(١) ، الزيادة والإحسان في علوم القرآن ، ومنهم من سمي في جمع

(١) به حذب الإجماع وزاد في علومه قدر نفسه وهو مخلوط في مكتبة على باعا الحكيم لاستيول(ز)

هذه النواحي في صعيد واحد، فأصبح مؤلفه ضخمًا بلغ مجلداته مائة مجلد وأكثر. فكتاب «المختزن» في تفسير القرآن الكريم للإمام أبي الحسن الأشعري أقل ما قبل فيه أنه في سبعين مجلدًا كما يقوله المقرئ، ويقول أبو بكر بن العربي أنه في خمسمائة مجلد. وهذا يختلف باختلاف الحجم والخط. وتفسير «أنوار الفجر» لأبي بكر ابن العربي في ثمانين ألف ورقة، فلا يقل عن مائتين مجلدًا ضخمًا، وتفسير الحافظ أبي حفص بن شاهين في ألف جزء حديثي، وتفسير «حدائق ذات بهجة» لأبي يوسف عبد السلام القزويني وأقل ما قبل فيه أنه في ثلاثمائة مجلد، وكان مؤلفه وقف النسخة الوحيدة من هذا التأليف العظيم لمسجد أبي حنيفة ببغداد فضاعت عند استيلاء هلاكو، ويقول الأستاذ البحانة السيد عبد العزيز الميمنى الهندى أنه رأى جزءًا منه في إحدى فهارس الخزانات، وتفسير أبي علي الجبائي، وتفسير القاضي عبد الجبار، وتفسير ابن التقي المقدسي، وتفسير محمد الزاهد البخاري كل واحد منها في مائة مجلد. والآخران حنفيان. وتفسير «فتح المنان» للقطب الشيرازي الشافعي في ستين مجلدًا وهو محفوظ في خزائني علي باشا الحكيم ومحمد أسعد في الأستانة، وتفسير ابن فرح القرطبي المالكي في عشرين مجلدًا، وأما ما يبلغ عشرة مجلدات ونحوها من التفاسير فخراج عن حد الإحصاء، وأما من اخط لنفسه أن يبين ناحية خاصة من القرآن فيكون عمله أتم فائدة، وليس الخبر كالمعاينة، ومن جمع بين علوم الرواية والدراية يكون بيانه أوثق، وبالتعميل أحق، ومن يكون مقصرًا في شيء منها يكون التقصير باديًا في بيانه مهما خلع عليه من ألقاب العلم

ولائمة الإجتهد ورضي الله عنهم استنباطات دقيقة من آيات الأحكام؛ بها تظهر منازلهم في الغوص، وبها يتدرج المتفقهون على مدارج الفقه، فتجب العناية بها كل العناية لتثمر ثمرتها كما ينبغي

ولعلماء علم التوحيد أيضًا استنباطات بدية من آيات الذكر الحكيم فترى من يقول بوجود معرفة توحيد الله بالعقل، يحتاج بقوله تعالى: (إن الله لا يفرق بين من يشرك به ويفرق مادون ذلك لمن يشاء) لإطلاق الآية وخلوها عن قيد بلوغ خبر الرسول فيكون آثمًا بالشرك إثمًا غير معفو عنه مطلقًا بلوغ خبر الرسول أم لم يبلغه لسكافية العقل في معرفة توحيد الله عز وجل، وترى من لا يقول بذلك يحتاج بقوله تعالى (وما كنا معذبين حتى ننبعث رسولاً) ويقول دل هذا على أنه لا عذاب بالإشراك قبل بلوغ

خبر الرسول بالتوحيد ، ونقض القائل الأول على الثاني احتجاجه بالآية قائلا : إنك حملت التعذيب على التعذيب في الآخرة من غير دليل مع أن السابق والسياق يعينان أن المراد بالتعذيب في هذه الآية هو التعذيب تعذيب استئصال ، وهو يكون في الدنيا لا في الآخرة ، لأن الله سبحانه مدّ عدم التعذيب إلى زمن بعث الرسول فيكون التعذيب واقعا بعد البعث وتمرد المرسل إليه عن قبول الرسالة ، وذلك في الدنيا ، فيكون هذا العقاب عذاب الاستئصال في الدنيا ، وقوله تعالى في السياق (وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيا فففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميرا) يبان لعذاب الاستئصال عند فسوق المأمور عن قبول الأمر ، فيكون دليلا آخر يفسر ما سبق ، على أن محقق أهل الكلام لا يقبلون توقف التوحيد على الرسالة لما يستلزم ذلك من الدور المردود .

وما ألف في أحكام القرآن على مذهب أهل العراق أحكام القرآن ، لعلي بن موسى بن زياد القمي ، وأحكام القرآن ، لأبي جعفر الطحاوي - في ألف ورقة - ، وأحكام القرآن ، لأبي بكر أحمد بن علي الرازي المعروف بالخصاص - في ثلاثة مجلدات ، وتلخيص أحكام القرآن ، للجمال بن السراج محمود بن أحمد القنوي ، والتفسيرات الاحمدية ، للملايوني الهندي صاحب نور الأنوار - وهي على اختصارها نافعة . وما ألف في أحكام القرآن على مذهب أهل المدينة أحكام القرآن ، لاسماعيل القاضي كبير المالكية بالبصرة ويتعقبه الخصاص ، ويختصر أحكام القرآن ، لاسماعيل القاضي تأليف بكر بن الملا القشيري ، وأحكام القرآن ، لابن بكير ، وأحكام القرآن ، لأبي بكر بن العربي - وأسانيد تلك الأربعة في فهرست ابن خير الأندلسي - وأحكام القرآن ، لابن فرس

وما ألف في أحكام القرآن في مذهب الإمام الشافعي رضي الله عنه كتاب أحكام القرآن ، للإمام الشافعي نفسه كما يعزوه البيهقي إليه ، وإن لم ينطبع عليه ، وكتاب أحكام القرآن ، جمع أبي بكر البيهقي من نصوص الإمام الشافعي في الكتب - وهو هذا المنشور - وكتاب أحكام القرآن ، للكبيرة الهراسي رفيق النزالي في الطلب - نود تيسر نشره قريبا - وهي الكتب المهمة في أحكام القرآن على المذاهب ، وقد طبع كتاب الخصاص ، وكتاب التفسيرات الاحمدية ، وكتاب ابن العربي

وكان فضل السبق بنشر كتاب « أحكام القرآن » في مذهب الشافعي لأبي أسامة الاستاذ البحانة السيد محمد عزت المطار الحسني حيث بادر بنشر كتاب « أحكام القرآن » جمع أبي بكر البيهقي من نصوص الشافعي وهو كتاب بالغ النفع يعلم به مبلغ غوص هذا الإمام العظيم على المعاني الدقيقة في القرآن الكريم ، ويتدرج به المتفقه على مدارج الاحتجاج في المسائل الخلافية فيزداد علما ، وتبين آراء باقي الأئمة فيها من كتب « أحكام القرآن » المؤلف في مذاهم ، وقد أجاد البيهقي صنعا حيث تتبع غاية التتبع نصوص الإمام الشافعي رضي الله عنه في كتبه وكتب أصحابه من أمثال المزني ، والبيهقي ، والربيع الجيزي ، والربيع المرادي ، وحرمة ، والزعفراني ، وأبي ثور ، وأبي عبد الرحمن ، ويونس بن عبد الأعلى وغيرهم ونقلها بآهي مع تأييد تلك المعاني المستنبطة بالسنن الواردة ، وللبيهقي تجلده عظيم ، وصبر كبير ، في مناصرة الإمام الشافعي في جميع ما ألف تقريبا ، وفضله في ذلك مشكور عند الجميع ، مع كون مواضع النقد من كلامه مشروحة في كتب المذاهب ، كافأ الله سبحانه البيهقي على هذا الجمع النافع وأثاب ناشره في العاجل والأجل وفي الدنيا والآخرة .

أما البيهقي : فهو الحافظ الكبير الفقيه الاصولي النقاد أبو بكر أحمد بن الحسين ابن علي بن عبد الله بن موسى البيهقي النيسابوري الخسر وجردي الفقيه الشافعي . ولد في شعبان سنة أربع وثمانين وثلاثمائة في قرية (خسروجردي) بضم الخاء وسكون السين وفتح الراء وسكون الواو وكسر الجيم وسكون الراء آخرها الدال المهملة من قرى يهق (على وزن صيقل) ويهق قرى مجتمعة في نواحي نيسابور . سمع الحديث من نحو مائة شيخ أقدمهم أبو الحسن محمد بن الحسين العلوي وقد تنقل في بلاد خراسان ورحل إلى العراق والحجاز والجلال لسام الحديث وتفرج في الحديث على الحاكم صاحب المستدرک . فمن شيوخه أبو الحسن محمد بن الحسين بن داود العلوي ، والحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري ، وأبو الحسن علي بن أحمد بن عبدان الإهوازي ، وأبو الحسن علي بن محمد بن عبد الله بن بشران ، وأبو عبد الله اسحاق بن محمد بن يوسف ابن يعقوب السوي ، والقاضي أبو بكر أحمد بن الحسن الخيري ، وأبو أحمد عبد الله بن محمد بن الحسن المهرجاني ، وأبو نصر عمر بن عبد العزيز بن عمر بن عثمان بن قتادة ، وغيرهم من شيوخ العلم في خراسان والجلال والحرمين والكوفة والبصرة وبغداد .

قال الذهبي في طبقات الحفاظ في ترجمة البيهقي : هو الإمام الحفاظ العلامة شيخ خراسان كان عنده مستدرك الحاكم فأكثر عنه وبورك له في عمله الحسن مقصده وقوة فهمه وعمل كتباً لم يسبق إلى تحريرها منها : «الأسماء والصفات» وهو مجلدان^(١) ، و«السنن الكبرى» عشر مجلدات^(٢) ، و«معرفة السنن والآثار» أربع مجلدات^(٣) ، و«شعب الإيمان» مجلدان ، و«دلائل النبوة» ثلاث مجلدات ، و«السنن الصغير» مجلدان ، و«الزهد» مجلد ، و«البعث» مجلد ، و«المعتقد» مجلد و«الآداب» مجلد ، و«نصوص الشافعي» ثلاث مجلدات ، و«مناب أحمد» مجلد ، و«كتاب الاسراء» وكتب كثيرة لا أذكرها. **أ** .

وقال اليافعي في مرآة الجنان عن البيهقي هو : الإمام الكبير الحفاظ التحرير الفقيه الشافعي واحد زمانه ، وفرد أفرانه في الفنون من كتب أراححباب الحاكم أبي عبد الله بن البيع في الحديث الزائد عليه في أنواع العلوم له مناقب شهيرة وتصانيف كثيرة بلغت ألف جزء نفع الله تعالى بها المسلمين شرقاً وغرباً وعجلاً وعرباً لفضله وجللته وإتقانه وديارته تغمده الله برحمته . غلب عليه الحديث واشتهره ورحل في طلبه إلى العراق والجيال والحجاز وسمع بخراسان من علماء عصره وكذلك بقية البلاد التي انتهى إليها ، وأخذ الفقه عن أبي الفتح ناصر بن محمد العمرى المروزي وهو أول من جمع نصوص الشافعي في عشر مجلدات **أ** .

وقال إمام الحرمين : ما من شافعي إلا وللشافعي في عنقه منه إلا البيهقي فإن له على الشافعي منه لتصانيفه في نصرة مذهبه وأقويله **أ** .

وقال عبد القادر القرشي في طبقاته : فواقه ما قال هذا من شم توجه الشافعي وعظمته ولسانه في العلوم . ولقد أخرج الشافعي باباً من العلم ما اهتدى إليه الناس من قبله وهو علم الناسخ والمنسوخ فعمله مدار الإسلام . مع أن البيهقي إمام حافظ كبير نشر السنة ونصر مذهب الشافعي في زمنه .

وقال ابن العماد في شذرات الذهب هو : الإمام العلم الحفاظ صاحب التصانيف . قال ابن قاضي شعبة . قال عبد الغافر . كان على سيرة العلماء قانعا من الدنيا باليسير متجملاً في زهده وورعه . وذكر غيره أنه مرد الصوم ثلاثين سنة .

(١) طبع بمصر (٢) طبع بالهند (٣) لم يطبع ويوجد نسخة غير كاملة بروان الماربية بالأزهر .

وقال في العبر : توفي في عاشر جمادى الأولى بئسابور سنة ثمان وخمسين وأربعمائة ونقل تابوته إلى يهق وعاش أربعا وسبعين سنة ١٥٠ .

وقال ابن خلكان : هو واحد زمانه ، وفرد أقرانه في الفنون من كبار أصحاب الحاكم في الحديث ثم الزائد عليه في أنواع العلوم ، أخذ الفقه عن أبي الفتح ناصر المروزي ، غلب عليه الحديث واشتهر به . أخذ عنه الحديث جماعة منهم : زاهر الشحامى ومحمد الفراوي ، وعبد المنعم القشيري وغيرهم ١٥١ .

وأثنى عليه ابن عساكر في تبين كذب المفتري وقال : كتب إلى الشيخ أبو الحسن الفارسي : الامام الحافظ الفقيه الأصولي ، الدين الورع واحد زمانه والحفظ ، وفرد أقرانه في الإتيان والضبط من كبار أصحاب الحاكم أبي عبد الله الحافظ ، والمشكرين عنه ثم الزائد عليه في أنواع العلوم ، كتب الحديث وحفظه من صباه ، ونفقه وبرع فيه ، وشرح في الأصول ورحل إلى العراق والجلبال والحجاز ثم اشتغل بالتصنيف وألف من الكتب ما لعله يبلغ قريبا من ألف جزء . ما لم يسبقه إليه أحد ، جمع في تصانيفه بين علم الحديث ، والفقه ، وبيان علل الحديث ، والصحيح ، والسقيم وذكر وجوه الجمع بين الأحاديث ، ثم بيان الفقه والأصول ، وشرح ما يتعلق بالمرية استدعى منه الأئمة في عصره الانتقال إلى نيسابور من الناحية لسماع كتاب المعرفة (وهو السنن الأوسط) وغير ذلك من تصانيفه فعاد إلى نيسابور سنة إحدى وأربعين وأربعمائة وعقدوا له المجلس لقراءة كتاب المعرفة وحضره الأئمة والفقهاء وأكثروا الثناء عليه والدعاء له في ذلك لبراعته ومعرفة وإفادته .

وكان رحمه الله على سيرة العلماء قانعا من الدنيا باليسير متجعلا في زهده وورعه وبقي كذلك إلى أن توفي رحمه الله بئسابور يوم السبت العاشر من جمادى الأولى سنة ثمان وخمسين وأربعمائة وحمل إلى خسر وجرده ١٥٢ .

هذا ومن أراد الإطلاع على ترجمته بتوسع فليراجع تقدمتنا على كتابه الأسماء والصفات ، المطبوع بالقاهرة رضى الله عنه وأرضاه ونعمده برضوانه في أخراه ٩٠

في ١٩ ذى الحجة سنة ١٣٧٠

محمد زاهر الكورنى



وبه العون

الحمد لله رب العالمين ، الرحمن الرحيم ، مالك يوم الدين ، الذي خلق الإنسان من طين ، وجعل نسله من سلالة من ماء مهين ، ثم سواه ونفخ فيه من روحه ، وجعل لهم السمع والأبصار والأفئدة ، وبعث فيهم الرسل والأنمة مبشرين بالجنة من أطاع الله ، ومنذرين بالنار من عصي الله ، وخصنا بالنبي المصطفى ، والرسول المجتبي ، أبي القاسم ، محمد بن عبد الله بن عبد المطلب صلى الله عليه وعلى آله ، الذين هدام الله واصطفاهم من بني هاشم والمطلب ، أرسله بالحق إلى من جعله من أهل التكليف من كافة المخلوق بشيراً ونذيراً ، وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً ، وأنزل معه كتاباً عزيزاً ، ونوراً مبيناً ، وتبصرة وبياناً ، وحكمة وبرهاناً ، ورحمة وشفقاً ، وموعظة وذكرآ . فنقل به من أنعم عليه بتوفيقه من الكفر والضلالة إلى الرشد والهداية ، وبين فيه ما أحل وما حرم ، وما حمد وما ذم ، وما يكون عبادة وما يكون ممصية نعماً أو دلالة ، ووعد وأوعد ، وبشر وأنذر ، ووضع رسوله صلى الله عليه وسلم من دينه موضع الإبانة عنه ، وحين قبضه الله قبض في أمته جماعة اجتهدوا في معرفة كتابه وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ، حتى رسخوا في العلم ، وصاروا أممة يهدون بأمره ، ويدينون ما يشكل على غيرهم من أحكام القرآن وتفسيره . وقد صنف غير واحد من المتقدمين والمتأخرين في تفسير القرآن ومعانيه ،

وإعرايه ومبانيه ، وذكر كل واحد منهم في أحكامه ما بلغه علمه ، وربما يوافق قوله قولنا وربما يخالفه ، فرأيت من دلت الدلالة على صحة قوله - أبا عبد الله محمد بن إدريس الشافعي المطلبى ابن عم محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى آله - قد أتى على بيان ما يجب علينا معرفته من أحكام القرآن . وكان ذلك مفرقا في كتبه المصنفة في الأصول والأحكام ، فيزته وجمعته في هذه الأجزاء على ترتيب المختصر ، ليكون طلب ذلك منه على من أراد أيسر ، واقتصرت في حكاية كلامه على ما يتبين منه المراد دون الإطناب ، وتقلت من كلامه في أصول الفقه واستشهاده بالآيات التي احتاج إليها من الكتاب ، على غاية الاختصار - ما يليق بهذا الكتاب . وأنا أسأل الله البر الرحيم أن ينفعني والناظرين فيه بما أودعته ، وأن يميزنا جزاء من اقتدينا به فيما نقلته ، فقد بالغ في الشرح والبيان ، وأدى النصيحة في التقدير والبيان ، ونبه على جهة الصواب والبرهان ؛ حتى أصبح من اقتدى به على ثقة من دين ربه ، ويقين من صحة مذهبه ، والحمد لله الذي شرح صدرنا للرشد ، وفقنا لصحة هذا الاعتقاد ، وإليه الرغبة (عزت قدرته) في أن يجرى على أيدينا موجب هذا الاعتقاد ومقتضاه ، وبميننا على ما فيه إذنه ورضاه ، وإليه التضرع في أن يتفمدا برحمته ، وينجينا من عقوبته ، إنه النفور الودود ، والفعال لما يريد ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .

(أنا) أبو عبد الله محمد بن عبد الحافظ ، أنا أبو الوليد حسان بن محمد الفقيه ، أنا أبو بكر أحمد بن محمد بن عبيدة ، قال : كنا نسمع من يونس بن عبد الأعلى تفسير زيد بن أسلم ، عن ابن وهب ؛ فقال لنا يونس : كنت أولا أجالس

أصحاب التفسير وأناظر عليه ، وكان الشافعى إذا أخذ فى التفسير كأنه شهد التنزيل .

(أنا) أبو عبد الله الحافظ ، أنا أبو الوليد الفقيه ، أنا أبو بكر حمدون قال : سمعت الربيع يقول : فلما كنت أدخل على الشافعى رحمه الله إلا والمصحف بين يديه يتتبع أحكام القرآن .

« فصل فيما ذكره الشافعى رحمه الله فى التبرع به على تعلم أمطهم القرآن »
 (أخبرنا) أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ رحمه الله ، أنا أبو العباس محمد بن يعقوب ، أنا الربيع بن سليمان ؛ أخبرنا الشافعى رحمه الله فى ذكر نعمة الله علينا برسوله صلى الله عليه وسلم بما أنزل عليه من كتابه فقال : « (وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ * لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ٤١ : ٤١ - ٤٢) ؛ فنقلهم به من الكفر والمعنى ، إلى الضياء والهدى ، وبين فيه ما أحل لنا بالتوسعة على خلقه وما حرم لما هو أعلم به : [من أحفظهم على الكفر عنه فى الآخرة والأولى ، وأبلى طاعتهم بأن تعبدوا بقول ، وعمل ، وإمسالك عن محارم وحماهموها ، وأنابهم على طاعته - من الخلود فى جنته ، والنجاة من قتمته - ما عظمت به نعمته جل ثناؤه ، وأعلمهم ما أوجب على أهل مصيئته : من خلاف ما أوجب لأهل طاعته ؛ ووعظهم بالإخبار من كان قبلهم : بمن كان أكثر منهم أموالاً وأولاداً ، وأطول أعماراً ، واحمد آثاراً ؛ فاستمتعوا بخلائهم فى حياة دنياهم ، فأذا هم عند نزول قضائه من أيام دون آمالهم ، ونزلت بهم عقوبته عند انقضاء آجالهم ؛ ليعتبروا فى آتف الأوان ،

ويتفهموا بجليّة التبيان، وينتبهوا قبل رين النغلة، ويعملوا قبل انقطاع المدة، حين لا يتب مذهب، ولا تؤخذ فدية، و(تجد كل نفس ما عملت من خير محضراً، وما عملت من سوء تود لو أن بينها وبينه أمداً بعيداً).

وكان مما أنزل في كتابه (جل ثناؤه) رحمة وحجة؛ علمه من علمه، وجهله من جهله.

قال: والناس في العلم طبقات، وموقعهم من العلم بقدر درجاتهم في العلم به، فحق على طلبة العلم بلوغ غاية جهدهم في الاستكثار من علمه، والصبر على كل عارض دون طلبه، وإخلاص النية لله في استدراك علمه نصاً واستنباطاً، والرغبة إلى الله في المون عليه - فإنه لا يدرك خير إلا بكونه - فإن من أدرك علم أحكام الله في كتابه نصاً واستدلالاً، ووقفه الله للقول والعمل لما علم منه - فاز بالفضيلة في دينه وديناه، وانتفت عنه الريب، ونورت في قلبه الحكمة، واستوجب في الدين موضع الإمامة. فنسأل الله المبتدئ لنا بنعمه قبل استحقاقها، المديم بها علينا مع تقصيرنا في الإتيان على ما أوجب من شكره لها، الجاعلنا في خير أمة أخرجت للناس: أن يرزقنا فهماً في كتابه، ثم سنة نبيه صلى الله عليه وسلم وقولاً وعملاً يؤدي به عناحقه، ويوجب لنا نافلة مزيده. فليست تنزل بأحد من أهل دين الله نازلة إلا وفي كتاب الله الدليل على سبل الهدى فيها.

قال الله عز وجل: (الْأَكْثَرُ كِتَابَ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ١٤-١٥) وقال تعالى: (وَأَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ١٦-١٧) وقال تعالى: (وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ١٦-٤٤) «.

قال الشافعي رحمه الله : « ومن جماع كتاب الله عز وجل ، العلم بأن جميع كتاب الله إنما نزل بلسان العرب ، والمعرفة بنسخ كتاب الله ومنسوخه ، والفرض في تنزيله ، والأدب ، والإرشاد ، والإباحة ؛ والمعرفة بالوضع الذي وضع الله نبيه صلوات الله عليه وسلم : من الإبانة عنه فيما أحكم فرضه في كتابه ، وبينه على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم ؛ وما أراد بجميع فرائضه : أراد كل خلقه ، أم بعضهم دون بعض ؟ وما افترض على الناس من طاعته والاتباع إلى أمره ؛ ثم معرفة ما ضرب فيهم من الأمثال التوال على طاعته ، المدينة لاجتناب معصيته ؛ وترك الغفلة عن الحظ ، والازدياد من نوافل الفضل . فالواجب على المالمين الا يقولوا إلا من حيث علموا . »

ثم ساق الكلام إلى أن قال : « والقرآن يدل على أن ليس في كتاب الله شيء إلا بلسان العرب . قال الله عز وجل : (وَإِنَّهُ لَنَزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ * نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ * عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ * بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ : ٢٦ - ١٩٢ - ١٩٥) . وقال الله عز وجل : (وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا : ١٣ - ٣٧) . وقال تعالى : (وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِتُنْذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا : ٤٢ - ٧) . فأقام حجته بأن كتابه عربي ، ثم أكد ذلك بأن نفى عنه كل لسان غير لسان العرب ، في آيتين من كتابه ؛ فقال تبارك وتعالى : (وَلَقَدْ تَعَلَّمَ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُسَلَّمُهُ بَشَرٌ لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجِبِيْ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ : ١٦ - ١٠٣) وقال تعالى : (وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَبِيَّا لَفَقَلْنَا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ ، أَعْجَبِيْ وَعَرَبِيٌّ : ٤١ - ٤٤) . »

وقال: «ولعل من قال: إن في القرآن غير لسان العرب؛ ذهب إلى أن شيئاً من القرآن خاصاً يجهله بعض العرب. ولسان العرب أوسع الألسنة مذهباً، وأكثرها ألفاظاً، ولا يحيط بجميع علمه إنسان غير نبى. ولكنه لا يذهب منه شيء على عامة أهل العلم، كالعلم بالسنة عند أهل الفقه: لا تعلم رجالاً جميعاً فلم يذهب منها شيء عليه، فإذا جمع علم عامة أهل العلم بها أتى على السنن. والذي ينطق بالمعجم بالشئ من لسان العرب، فلا ينكر. إذا كان اللفظ قيل تعلماً، أو نطق به موضوعاً - أن يوافق لسان المعجم أو بعضه، قليل من لسان العرب». فبسط الكلام فيه.

« فصل في معرفة العموم والنصوص »

(أنا) أبو عبد الله الحافظ، أنا أبو العباس، أنا الربيع، قال: قال الشافعى رحمه الله: «قال الله تبارك تعالى: (خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ قَابِضُوهُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ: ٦-١٠٢). وقال تعالى: (خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ: ١٦-٣) و ٣٩-٥ و ٦٤-٣). وقال تعالى: (وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا^(١) الْآيَةُ: ١١-٦). فهذا عام لا خاص فيه، فكل شيء: من سماء، وأرض، وذى روح، وشجر، وغير ذلك - فالله خالقه. وكل دابة فعلى الله رزقها ويعلم مستقرها ومستودعها، وقال عز وجل: (إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ

(١) وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها ويعلم مستقرها ومستودعها كل في كتاب مبين (١١ - ٦) .

أَتَقَاكُمْ : ٤٩ - ١٣) . وقال تعالى : (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا
 كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ * أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ ^(١) *
 فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ^(٢) الآية : ٢ - ١٨٣ - ١٨٥) . وقال تعالى :
 (إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا الآية : ٤ - ١٠٣) . »

قال الشافعي : « فبين في كتاب الله أن في هاتين الآيتين العموم والخصوص .
 فأما العموم منها في قوله عز وجل : (إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ
 شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا) . فكل نفس خوطب بهذا في زمان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وقبلة وبعده - مخلوقة من ذكر وأنثى ، وكلها شعوب
 وقبائل » .

« والخاص منها في قوله عز وجل : (إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ) .
 لأن التقوى إنما تكون على من عقلها وكان من أهلها - : من البالغين
 من بنى آدم - دون المخلوقين من الدواب سوام ، ودون المغلوب على
 عقولهم منهم ، والأطفال الذين لم يبلغوا عقل التقوى منهم . فلا يجوز أن يوصف
 بالتقوى وخلافها إلا من عقلها وكان من أهلها ، أو خالفها فكان من غير أهلها .

(١) أياماً معدودات، فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر وعلى الذين
 يطبقونه فدية طعام مسكين ، فمن تطوع خيراً فهو خير له ، وأن تصوموا خير لكم إن كنتم
 تعلمون (٢ - ١٨٤) .

(٢) شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان ،
 فمن شهد منكم الشهر فليصمه ، ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر ،
 يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ، ولتكموا العدة ، ولتكبروا الله على ما هذا كم ،
 ولتلكم تشكرون (٢ - ١٨٥) .

وفي السنة دلالة عليه ؛ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ : النَّاسُ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ ، وَالصَّبِيُّ حَتَّى يَبْلُغَ ، وَالْمَجْنُونُ حَتَّى يَفْقَهُ » . قال الشافعي رحمه الله : « وهكذا التنزيل في الصوم ، والصلاة على البالغين العاقلين دون من لم يبلغ ممن غلب على عقله ، ودون الحيض في أيام حيضهن » . قال الشافعي رحمه الله : « قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا ، وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ) (الآية : ٣ - ١٧٣) . قال الشافعي رحمه الله : فإذا كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ناس غير من جمع لهم من الناس ، وكان المخبرون لهم ناس غير من جمع لهم ، وغير من معه ممن جمع عليه معه ، وكان الجامعون لهم ناساً - فالدلالة بيّنة . لما وصفت : من أنه إنما جمع لهم بعض الناس دون بعض ؛ والعلم يحيط أن لم يجمع لهم الناس كلهم ، ولم يخبرهم الناس كلهم ولم يكونوا هم الناس كلهم . ولكنه لما كان اسم الناس يقع على ثلاثة نفر ، وعلى جميع الناس ، وعلى من بين جميعهم وثلاثة منهم - كان صحيحا في لسان العرب ، أن يقال : (قَالَ لَهُمُ النَّاسُ) . قال : وإنما كان الذين قالوا لهم ذلك أربعة نفر ؛ إن الناس قد جمعوا لكم ، يمتنون المنصرفين من أحد ، وإعماهم جماعة غير كثيرين من الناس ، جامعون منهم غير المجموع لهم ، والمخبرون للمجموع لهم غير الطائفتين ، والأكثر من الناس في بلدانهم غير الجامعين والمجموع لهم ولا المخبرين . وقال الله عز وجل : (وَقُوْذُهَا النَّاسُ وَالْخَيْلُ : ٢ - ٢٤) . فدل كتاب الله عز وجل على أنه إنما قوودها بعض الناس ؛ لقوله عز وجل : (إِنَّ الَّذِينَ تَتَّبَعْتُمْ مِّنَ الْخُنُثَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ : ٢١ - ١٠١) .

قال الشافعي رحمه الله : « قال الله عز وجل : (وَلَا يَوْنِيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ) (٤ - ١١) » وذكر سائر الآيات ^(١) . ثم قال : « فأبان أن للوالدين والأزواج مما سمى في الحالات ، وكان عام المخرج . فدللت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أنه إنما أريد بها بعض الوالدين والأزواج دون بعض ؛ وذلك أن يكون دين الوالدين ، والمولود ، والزوجين واحدا ؛ ولا يكون الوارث منهما قاتلا ، ولا مملوكا . وقال تعالى : (مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ ، الآية : ٤ - ١١) . فأبان رسول الله صلى الله عليه وسلم : أن الوصايا يقتصر بها على الثلث ، ولأهل الميراث الثلثان . وأبان : أن الدين قبل الوصايا والميراث ، وأن لا وصية ولا ميراث حتى يستوفي أهل الدين دينهم . ولولا دلالة السنة

(١) بوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين ، فإن كن إناث فوق اثنتين فلمن ثلثا ما ترك وإن كانت واحدة فلها النصف ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد ، فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث ، فإن كان له إخوة فلأمه السدس من بعد وصية يوصي بها أو دين ، أبائكم وأبنائكم لا تدرون أيهم أقرب لكم نعماً فضيلة من الله إن الله كان عليماً حكيماً (٤ - ١١) .

ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد ، فإن كان لهن ولد فلنكم الربع مما تركن من بعد وصية يوصي بها أو دين ولهن الربع مما تركن إن لم يكن لهن ولد فإن كان لكم ولد فلمن الثمن مما تركن من بعد وصية توصون بها أو دين وإن كان رجل يورث ثلاثة أو امرأة وله أخ أو أخت فلنكم واحد منهما السدس فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث من بعد وصية يوصي بها أو دين غير مضار وصية من الله والله عليم حكيم (٤ - ١٢) .

ثم إجماع الناس - لم يكن ميراث إلا بعد وصية أو دين ، ولم تعد الوصية أن تكون مقدمة على الدين ، أو تكون والدين سواء .

وذكر الشافعي رحمه الله في أمثال هذه الآية : آية الوضوء ، وورود السنة بالمسح على الخفين ، وآية السرقة ؛ وورود السنة بأن لا قطع في ثمر ولا كثر ؛ لكونهما غير محزين ؛ وأن لا يقطع إلا من بلغت سرقة ربع دينار . وآية الجلد في الزاني والزانية ، ويان السنة بأن المراد بها البكران دون الثيبين . وآية سهم ذي القربى ، ويان السنة بأنه لبنى هاشم وبني عبدالمطلب ، دون سائر القربى . وآية النسيئة ، ويان السنة بأن السلب منها للقاتل . وكل ذلك تخصيص للكتاب بالسنة ، ولو لا الاستدلال بالسنة كان الطهر في القدمين ، وإن كان لابسا للخفين ؛ وقطعنا كل من لزمه اسم سارق ؛ وضر بنا مائة كل من زنى وإن كان ثيبا ؛ وأعطينا سهم ذي القربى من بينه وبين النبي (صلى الله عليه وسلم) قرابة ، وخمسنا السلب لأنه من النسيئة .

« فصل في فرض الله عز وجل في كتابه اتباع سنة نبيه صلى الله عليه وسلم »
أنا ، أبو عبد الله الحافظ ، أنا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي رحمه الله تعالى : « وضع الله جل ثناؤه رسوله صلى الله عليه وسلم - من دينه وفرضه وكتابه - الموضع الذي أبان (جل ثناؤه) أنه جعله علما لدينه بما افترض من طاعته ، وحرم من معصيته . وأبان فضيلته بما قرر : من الإيمان برسوله مع الإيمان به . فقال تبارك وتعالى : (آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ : ٤ - ١٣٦) . وقال تعالى : (إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَى أَمْرٍ جَامِعٍ

لَمْ يَذْهَبُوا حَتَّى يَسْتَأْذِنُوهُ : ٢٤—٦٢) . فجعل دليل ابتداء الإيمان الذي ما سواه تبع له - الإيمان بالله ثم برسوله صلى الله عليه وسلم . فلو آمن به عبد ولم يؤمن برسوله صلى الله عليه وسلم - لم يقع عليه اسم كمال الإيمان أبداً ، حتى يؤمن برسوله (عليه السلام) معه .

قال الشافعي رحمه الله : « وفرض الله تعالى على الناس اتباع وحيه وسنن رسوله صلى الله عليه وسلم ، فقال في كتابه : (رَبَّنَا وَابْتَغْ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ إِنَّكَ أَنْتَ أَعْلَمُ بِرُوحِهِمْ : ٢—١٢٩) . وقال تعالى : (لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ : ٣—١٦٤) ، وقال تعالى : (وَاذْكُرْ مَا تَمْلِكُ فِي يَوْمٍ تَكُنْ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ : ٣٣—٣٤) . وذكر غيرها من الآيات التي وردت في معناها . قال : « فذكر الله تعالى الكتاب ، وهو القرآن ؛ وذكر الحكمة ، فسمعت من أَرْضِي من أهل العلم بالقرآن يقول : الحكمة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . وهذا يشبه ما قال (والله أعلم) بأن القرآن ذكر وأتبعته الحكمة ؛ وذكر الله (عز وجل) منته على خلقه بتعليمهم الكتاب والحكمة . فلم يحز (والله أعلم) أن تمد الحكمة هاهنا إلى السنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ وذلك أنها مقرونة مع كتاب الله ، وأن الله افترض طاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وحتم على الناس اتباع أمره . فلا يجوز أن يقال لقول : فرض ؛ إلا الكتاب الله ، ثم سنة رسول الله صلى الله

عليه وسلم، مبينة عن الله ما أراد دليلاً على خاصه وعامه ؛ ثم قرن الحكمة بكتابه فأتبعها إياه ، ولم يحمل هذا لأحد من خلقه غير رسول الله صلى الله عليه وسلم . ثم ذكر الشافعي رحمه الله الآيات التي وردت في فرض الله (عز وجل) طاعة رسوله صلى الله عليه وسلم . منها : قوله عز وجل : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ : ٤ — ٥٩) فقال بعض أهل العلم : أولو الأمر أمراء سرايا رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ وهكذا أخبرنا والله أعلم ، وهو يشبه ما قال والله أعلم : أن من كان حول مكة من العرب لم يكن يعرف إمارة ، وكانت تأنف أن تعطى بعضها بعضاً طاعة الإمارة ؛ فلما دانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم بالطاعة ، لم تكن ترى ذلك يصلح لنير رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فأمرُوا أن يطيعوا أولي الأمر الذين أمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لاطاعة مطلقة ، بل طاعة يستثنى فيها لهم وعليهم . قال تعالى : (فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ : ٤ — ٥٩) . يعني إن اختلفتم في شيء ، وهذا إن شاء الله كما قال في أولى الأمر . لأنه يقول : (فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ) يعني (والله أعلم) هم وأمرؤهم الذين أمرُوا بطاعتهم . (فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ) يعني (والله أعلم) — إلى ما قال الله والرسول إن عرفتموه ؛ وإن لم تعرفوه سأتم رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه إذا وصلتكم إليه ، أو من وصل إليه . لأن ذلك الفرض الذي لا منازعة لكم فيه . لقول الله عز وجل : (وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ

يَكُونُ لَهُمْ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ، ٣٣-٣٦) . ومن تنازع ممن - بعد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم - رد الأمر إلى قضاء الله ؛ ثم إلى قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فإن لم يكن فيما تنازعوا فيه قضاء نصا فيهما ، ولا في واحد منهما - ردوه قياسا على أحدهما .

وقال تعالى : (فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرِ بَيْنَهُمْ^(١))
الآية : ٤-٦٥) . قال الشافعي : « نزلت هذه الآية فيما بلغنا - والله أعلم - في رجل خاصم الزبير رضى الله عنه في أرض ، فقضى النبي صلى الله عليه وسلم بها للزبير رضى الله عنه ، وهذا القضاء سنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لا حكم منصوص في القرآن . وقال عز وجل : (وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ مُعْرِضُونَ ٢٤-٤٨) والآيات بعدها . فأعلم الله الناس أن دعاهم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ليحكم بينهم ، دعاء إلى حكم الله ، وإذا سلموا لحكم النبي صلى الله عليه وسلم ، فأعما سلموا لقرض الله . وبسط الكلام فيه .

قال الشافعي رضى الله عنه : « وشهد له (جل ثناؤه) باستمسأكه بأمره به ، والهدى في نفسه وهداية من اتبعه . فقال : (وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا نَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ * صِرَاطٍ

(١) فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلووا تسلياً (٤-٩٥) .

اللّٰهُ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمٰوٰتِ وَمَا فِي الْاَرْضِ اِلَّا اِلٰهُ تَعٰوِيْزُ الْاُمُوْر : ٥٢
 ٥٢-٥٣ . و ذكر معها غيرها . ثم قال في شهادته له : انه يهدي إلى صراط
 مستقيم صراط الله . وفيما وصفت . من فرض طاعته : ما أقام الله به الحجة على
 خلقه بالتسليم لحكم رسوله واتباع أمره ، فها سن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فيما ليس لله فيه حكم - فحكم الله سته » . ثم ذكر الشافعي رحمه الله
 الاستدلال بسنته على الناسخ والمنسوخ من كتاب الله ؛ ثم ذكر القرائن
 المنصوصة التي بين رسول الله صلى الله عليه وسلم معها ؛ ثم ذكر القرائن
 الجمل التي أبان رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الله سبحانه كيف هي
 ومواقيتها ؛ ثم ذكر العام من أمر الله الذي أراد به العام ، والعالم الذي أراد به
 الخاص ؛ ثم ذكر سنته فيما ليس فيه نص كتاب . وإيراد جميع ذلك هاهنا مما
 يطول به الكتاب ، وفيما ذكرناه إشارة إلى ما لم نذكره .

« فصل في تثبيت خبر المراسم الكتاب »

(أنا) أبو عبد الله الحافظ ، أنا أبو المباس محمد بن يعقوب ، أنا الربيع
 ابن سليمان ، قال : قال الشافعي رحمه الله : « وفي كتاب الله عز وجل دلالة على
 ما وصفت . قال الله عز وجل : (إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ : ٧١-١) . وقال
 تعالى : (وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ : ٢٩-١٤) . وقال عز وجل :
 (وَأَوْحَيْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ : ٤-١٦٣) . وقال تعالى : (وَإِلَى عَادٍ
 أَخَاهُمْ هُودًا : ٧-٦٥) . وقال تعالى : (وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا : ٧-٧٣) .
 وقال تعالى : (وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا : ٧-٨٥) . وقال جل وعز :

(كَذَّبَتْ قَوْمُ لُوطٍ الْمُرْسَلِينَ * إِذْ قَالَ لَهُمُ أَخُوهُمْ لُوطُ أَلَا تَتَّقُونَ *
إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ * فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا : ٢٦ - ١٦٠ - ١٦٣) . وقال
تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم : (إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ
وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ ٤ - ١٦٣) . وقال تعالى : (وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ
مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ ٣ - ١٤٤) .

قال الشافعي : « فأقام (جل ثناؤه) حجته على خلقه في أنبيائه بالأعلام التي
باينوا بها خلقه سواهم ، وكانت الحجة على من شاهد أمور الأنبياء دلائلهم
التي باينوا بها غيرهم ؛ وعلى من بعدهم - وكان الواحد في ذلك وأكثروا منه سواء -
تقوم الحجة بالواحد منهم قيامها بالأكثر . قال تعالى : (واضرب لهم مثلاً
أصحاب القرية إذ جاءها المرسلون . إذ أرسلنا إليهم اثنين فكذبوهما
فعرزرا ناكثين ، فقالوا إنما إليكم مرسلون : ٣٦ - ١٣ - ١٤) . قال : فظاهر
الحجة عليهم باثنين ثم ثالث ، وكذا أقام الحجة على الأمم بواحد ؛ وليس
الزيادة في التأكيد مانعة من أن تقوم الحجة بالواحد إذا أعطاه الله ما يبين
به الخلق غير النبيين . واحتج الشافعي بالآيات التي وردت في القرآن في فرض الله
طاعة رسوله صلى الله عليه وسلم ومن بعده إلى يوم القيامة واحداً واحداً ، في
أن علي كل واحد طاعته ؛ ولم يكن أحد غاب عن رؤية رسول الله صلى الله
عليه وسلم يعلم أمر رسول الله (صلى الله عليه وسلم ، وشرف وكرم) إلا بالخبر عنه .
وبسط الكلام فيه .

« فعل في النسخ »

(أنا) أبو عبد الله الحافظ، أنا أبو العباس، أنا الربيع قال: قال الشافعي رحمه الله: «إن الله خلق الناس لما سبق في علمه مما أراد بمخلقهم وبهم، (لَا مُعَقَّبَ لِحُكْمِهِ وَهُوَ سَرِيعُ الْحِسَابِ: ١٣-٤١) وأُنزل الكتاب [عليهم] تَبَيَّنًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ: ١٦-٨٩] [و] فرض [فيه] فرائض أثبتنا، وأخرى نسخها، رحمة خلقه بالتخفيف عنهم، وبالتوسعة عليهم. زيادة فيما ابتدأهم به من نعمه، وأثابهم على الاتهام إلى ما أثبت عليهم: جنته والنجاة من عذابه. فممتهم رحمة فيما أثبت ونسخ، فله الحمد على نعمه. وأبان الله لهم أنه إنما نسخ ما نسخ من الكتاب بالكتاب، وأن السنة [لأنسخة الكتاب] وإنما هي تبع للكتاب بمثل ما نزل نصاً، ومفسرة معنى ما أنزل الله منه جلاً. قال الله تعالى: (وَإِذَا تَنَزَّلْنَا عَلَى هَذِهِ نَزَّلْنَا الْكُتُبَ وَالْأَنبِيَاءَ وَنَزَّلْنَا إِلَيْكَ الْقُرْآنَ فَذَرْهُ وَقُلْ بِرَحْمَةِ رَبِّكَ وَأَبْنِ ذُرِّيَّتَكَ بِالْقِسْطِ إِنْ عَصَيْتَ إِنَّا كُنَّا ذُنُوبًا كَثِيرًا مِمَّا كُنَّا نَعْمُوهُ) [١٠-١٥] فأخبر الله (عز وجل): أنه فرض على نبيه اتباع ما يوحى إليه، ولم يجعل له تبديله من تلقاء نفسه وفي [قوله: (مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَبْدَلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي)] بيان ما وصفت: من أنه لا ينسخ كتاب الله إلا كتابه كما كان المبتدئ، لفرضه: فهو المزيل المثبت لما شاء منه (جل ثناؤه)؛ ولا يكون ذلك لأحد من خلقه لذلك^(١) قال: (يَعْمُوهُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ: ١٣-٣٩) قيل يجوز فرض ما يشاء [ويثبت فرض ما يشاء] وهذا يشبه ما قيل والله أعلم. وفي كتاب الله دلالة عليه: قال

(١) في الرسالة: (ص ١٠٧): «وكذلك». وما بين الأقواس للرجعة مزيد من الرسالة.

الله عز وجل: (مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا: ٢-١٠٦).
 فأخبر الله (عز وجل): أن نسخ القرآن، وتأخير إزالته لا يكون إلا بقرآن مثله. وقال:
 (وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنْزَلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ: ١٦-١٠١).
 وهكذا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا ينسخها إلا سنة لرسول الله صلى الله عليه وسلم. وبسط الكلام فيه.

قال الشافعي: «وقد قال بعض أهل العلم - في قوله تعالى: (قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَبْدِلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي) - والله أعلم - دلالة على أن الله تعالى جمل لرسول الله صلى الله عليه وسلم، أن يقول من تلقاء نفسه بتوقيفه فيما ينزل به كتاباً. والله أعلم».

(أخبرنا) أبو عبد الله الحافظ، نا أبو العباس - هو: الأصم - أنا الربيع: أن الشافعي رحمه الله قال: «قال الله تبارك وتعالى في الصلاة: (إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا: ٤-١٠٣) فينبى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الله عز وجل تلك المواقيت؛ وصلى الصلوات لوقتها، فحصر يوم الأحزاب، فلم يقدر على الصلاة في وقتها، فأخبرها للمذر، حتى صلى الظهر، والمصر والمغرب، والعشاء في مقام واحد».

قال الشافعي رحمه الله: «أنا ابن أبي فديك، عن ابن أبي ذئب، عن المقبري، عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري، عن أبيه قال: حبسنا يوم الخندق عن الصلاة حتى كان بعد المغرب بهوى من الليل حتى كفيينا، وذلك قول الله عز وجل: (وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ: ٣٣-٢٥). قال: فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بلالا، فأمره فأقام الظهر فصلها، فأحسن صلاتها كما كان

يصليها في وقتها ؛ ثم أقام المصّر فصلها هكذا ؛ ثم أقام المغرب فصلها كذلك ؛ ثم أقام المساء فصلها كذلك أيضاً ، وذلك قبل أن يقول ^(١) الله في صلاة الخوف : (فَرَجُلًا أَوْ زَكِيًّا ۚ ٢- ٢٣٩) قال الشافعي رحمه الله : « بين أبو سعيد : أن ذلك قبل أن ينزل [الله] على النبي صلى الله عليه وسلم الآية التي ذكرت فيها صلاة الخوف [وهي] قول الله عز وجل : (وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا الآية ^(٢) ٤- ١٠١) وقال تعالى : (وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ الآية ^(٣) ٤- ١٠٢) . وذكر الشافعي رحمه الله حديث صالح ابن خوات عن صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم صلاة الخوف [يوم ذات الرقاع] . ثم قال : وفي هذا دلالة على ما وصفت : من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا من سنة ، فأحدث الله في تلك السنة نسخها أو مخرجاً إلى سعة منها . من رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة تقوم الحجة على الناس بها ، حتى يكونوا إماماً صاروا من سنته إلى سنته التي بعدها . قال : فنسخ الله تأخير الصلاة عن وقتها في الخوف إلى أن يصلوها كما أمر الله [في وقتها] ونسخ رسول الله صلى الله عليه وسلم سنته في تأخيرها ، بفرض الله في كتابه ثم بسنته ، فصلها في وقتها كما وصفنا .

(١) في الرسالة [ص ١٨١] : « أن ينزل » وما بين الأقواس زيادة عن الرسالة .

(٢) تمامها : (إن الكافرين كانوا لكم عدواً مبيناً) .

(٣) تمامها : وليأخذوا حذرهم وأسلحتهم ود الذين كفروا لو تخفلون عن أسلحتكم وأمتعتكم فيميلون عليكم ميلة واحدة ولا جناح عليكم إن كان بكم أذى من مطر أو كنتم مرضى أن تضعوا أسلحتكم وخذوا حذرهم إن الله أعد للكافرين عذاباً مهيناً) .

قال الشافعي رحمه الله: «أنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر- أراه عن النبي صلى الله عليه وسلم- فذكر صلاة الخوف فقال: «إن كان خوفاً^(١) أشد من ذلك: صلوا رجالاً وركبانا، مستقبل القبلة وغير مستقبلها». قال: فدلّت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، على ما وصفت. من أن القبلة في المكتوبة على فرضها أبداً، إلا في الموضع الذي لا يمكن فيه الصلاة إليها، وذلك عند المسافة والمهرب؛ وما كان في المعنى الذي لا يمكن فيه الصلاة [إليها] وبينت السنة في هذا أن لا تترك [الصلاة] في وقتها كيف ما أمكنت للمصلي».

* * *

«فصل ذكره الشافعي رحمه الله في إبطال الاستحسان واستحراه بآيات منه القرآنة»
(أنا) أبو سعيد بن أبي عمرو، أنا أبو العباس محمد بن يعقوب، أنا الربيع بن سليمان، أنا الشافعي (رحمه الله) قال: «حكم الله، ثم حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم حكم المسلمين- دليل على أن لا يجوز لمن استأهل أن يكون حاكماً أو مفتياً: أن يحكم ولا أن يفتي إلا من جهة خبر لازم- وذلك: الكتاب، ثم السنة. - أو ما قاله أهل العلم لا يختلفون فيه، أو قياس على بعض هذا. ولا يجوز له: أن يحكم ولا يفتي بالاستحسان؛ إذ^(٢) لم يكن الاستحسان واجباً، ولا في واحد من هذه المعاني». وذكر فيها احتج به- قول الله عز وجل: (أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى: ٧٥-٣٦) [قال] «ولم يختلف أهل العلم بالقرآن فيما علمت أن (السدى) الذي لا يؤمر ولا ينهى. ومن أفتى أو حكم بما لم يؤمر به فقد اختار^(٣) لنفسه أن يكون في معاني السدى- وقد أعلمه عز وجل أنه لم يترك

(١) في بعض نسخ الرسالة: «خوف». ولا خلاف في المعنى.

(٢) في الأصل: أنا. والتصحيح من كتاب إبطال الاستحسان للمحقق بالأم [ج ٧ من ٢٧١]

(٣) عبارة الام: اجاز. وهي أوضح.

سدى - ورأى^(١) أن قال أقول ماشئت ؛ وادعى منازل القرآن بخلافه . قال الله (جل ثناؤه) لنبيه صلى الله عليه وسلم : (إِنِّي نَعِمٌ مَّا أُحْيَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ : ٦ - ١٠٦) ؛ وقال تعالى : (وَأَنْ أَحْكُمُ بَيْنَهُمْ مَّا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ : ٥ - ٤٩) . ثم جاءه قوم ، فسألوه عن أصحاب الكهف وغيرهم : فقال « أعلمكم غداً » . (يعنى : أسأل جبريل عليه السلام ، ثم أعلمكم) . فأنزل الله عز وجل : (وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكْ غَدًا * إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ : ١٨ - ٢٣ - ٢٤) . وجاءته امرأة أوس بن الصامت ، تشكو إليه أوساً ، فلم يجبها حتى نزل عليه : (قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا : ٥٨ - ١) . وجاءه المجلاني يقذف^(٢) امرأته فقال : « لم ينزل فيكما » وانتظر الوحي ، فلما أنزل الله (عز وجل) عليه : دماها ، وَلَا عَنْ بَيْنَهُمَا كَمَا أَمَرَ اللَّهُ عز وجل ، وبسط الكلام في الاستدلال بالكتاب والسنة والمعقول ، في رد الحكم بما استحسنه الإنسان ، دون القياس على الكتاب والسنة ؛ والإجماع^(٣) .

« فصل فيما يؤثر عنه من التفسير والمعاني في آيات متفرقة »

(أنا) أبو سعيد ، أنا أبو العباس ، أنا الربيع ، أنا الشافعي قال : « قال الله تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم : (قُلْ مَا كُنْتُ بِدَعَا مِنَ الرُّسُلِ وَمَا أَدْرَى مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ : ٤٦ - ٩) . ثم أنزل الله (عز وجل) على نبيه صلى الله عليه وسلم : أن يغفر الله له ما تقدم من ذنبه ، وما تأخر . يعنى : « والله أعلم » ما تقدم

(١) أى قال برأيه عن هوى . (٢) فى الاصل : قذف . والتصحيح عن الام .

(٣) فليُنظر فى الام [ج ٧ ص ٢٧١ - ٢٧٧]

من ذنبه قبل الوحي ؛ وما تأخر أن يعصمه فلا يُذنب ، يعلم [الله] ما يفعل به من رضاه عنه ، وأنه أول شافع وأول مشفع يوم القيامة ، وسيد الخلائق .

وسمعت أبا عبد الله محمد بن إبراهيم بن عبدان الكرماني ، يقول : سمعت أبا الحسن محمد بن أبي إسحاق العلوي يخاراء^(١) ، يقول : سمعت أحمد بن محمد ابن حسان المصري ، بمكة ، يقول : سمعت المازني يقول : سئل الشافعي عن قول الله عز وجل : (إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا * لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ : ٤٨ - ٤٩ - ٥٠) . قال : « معناه ما تقدم - من ذنب أديك آدم - وهبته لك ؛ وما تأخر - من ذنوب أمتك - أدخلهم الجنة بشفاعتك » .

قال الشيخ رحمه الله : وهذا قول مستظرف ؛ والذي وضعه الشافعي - في تصنيفه - أصح الروايتين وأشبه بظاهر الرواية ؛ والله أعلم .

(أنا) أبو عبد الله الحافظ قال : سمعت أبا بكر أحمد بن محمد المتكلم ، يقول : سمعت جعفر بن أحمد السامقي ، يقول : سمعت عبد الرحمن بن عبد الله ابن عبد الحكم ، يقول : « سألت الشافعي : أي آية أرجى ؟ قال : « قوله تعالى : (يَتَّبِعَا ذَا مَقْرَبَةٍ * أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ : ٩٠ - ٩١ - ٩٢) » .

(أنا) محمد بن عبد الله الحافظ ، أخبرني أبو بكر أحمد بن محمد بن يحيى المتكلم ، أنا إسحاق بن إبراهيم البستي ، حدثني إبراهيم بن حرب البغدادى : « أن الشافعي رحمه الله سئل بمكة في الطواف ، عن قول الله عز وجل : (إِن تَعْبُدُوهُمْ فِئَتِهِمْ عِبَادُكَ : ١١٨) . قال : « إن تمذهبهم فإِنَّهم عبادك ؛ وإن تغفر لهم وتؤخر في آجالهم : فمن عليهم بالتوبة والمنفرة » .

(١) بلد . وقد نُصِرَ فيقال : بخاري . كما في القاموس . وعلى المد اقتصر البكري في المعجم .

(أنا) أبو عبد الرحمن محمد بن الحسين السلمي ، قال : سمعت محمد ابن عبد الله بن شاذان ، يقول : سمعت جعفر بن أحمد الخلاطى ، يقول : سمعت الربيع بن سليمان يقول : « سئل الشافعى عن قول الله عز وجل : (وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ ٢ - ١٥٥) قال : « الخوف : خوف العدو ؛ والجوع : جوع شهر رمضان ؛ ونقص من الأموال : الزكوات ؛ والأنفس : الأمراض ، والثمرات : الصدقات ، وبشر الصابرين على أدائها » .

(أنا) أبو عبد الله الحافظ أخبرنى ، أبو عبد الله الزبير بن عبد الواحد الحافظ الأسترابادي قال : سمعت أبا سعيد محمد بن عقيل الفاريابى ، يقول : قال المزنى والربيع : « كنا يوما عند الشافعى ، إذ جاء شيخ ، فقال له : أسألك ؟ قال الشافعى : سئل . قال : إيش الحجة فى دين الله ؟ فقال الشافعى : كتاب الله قال : وماذا ؟ قال : سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال : وماذا ؟ قال : اتفاق الأمة . قال : ومن أين قلت اتفاق الأمة ، من كتاب الله ؟ فتدبر الشافعى (رحمه الله) ساعة . فقال الشيخ : أجلك ثلاثة أيام . فتغير لون الشافعى ؛ ثم إنه ذهب فلم يخرج أياما . قال : نخرج من البيت [فى] اليوم الثالث ، فلم يكن بأسرع أن جاء الشيخ فسلم فجلس ، فقال : حاجتى ؟ فقال الشافعى (رحمه الله) : نعم ؛ أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، بسم الله الرحمن الرحيم ، قال الله عز وجل : (وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ^(١) : ٤ - ١١٥) . لا يصليه جهنم على

(١) انظر الكلام على هذه الآية فى تفسير الفخرى الرازى [ج ٣ ص ٣١١ - ٣١٢]

خلاف [سبيل] المؤمنين ، إلا وهو فرض . قال : فقال : صدقت . وقام وذهب .
قال الشافعي : قرأت القرآن في كل يوم ليلة ثلاث مرات ، حتى وقفت عليه .
وهذه الحكاية أبسط من هذه ، نقلتها في كتاب المدخل .

(أنا) محمد بن عبد الله الحافظ قال : سمعت أبا محمد جعفر بن محمد
ابن الحارث ، يقول : سمعت أبا عبد الله الحسين بن محمد بن الضحاك (المعروف
بابن بحر) يقول : سمعت إسماعيل بن يحيى المزني ، يقول : « سمعت ابن هرم
القرشي يقول : سمعت الشافعي يقول في قول الله عز وجل : (كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ
رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَّحْجُوبُونَ ٨٣ - ١٥) . قال : فلما حججهم في السخط : كان في
هذا دليل على أنهم يرونه في الرضا .

(أنا) أبو عبد الله محمد بن حيان القاضي . أنا محمد بن عبد الرحمن
ابن زياد : قال : أخبرني أبو يحيى الساجي (أوفيا أجاز لي مشافهة) قال : ثنا .
الربيع ، قال سمعت الشافعي يقول : « في كتاب الله (عز وجل) المشيئة له دون
خلقه ؛ والمشيئة : إرادة الله . يقول الله عز وجل : (وَمَا تَشَاوُنَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ
اللَّهُ ٢٦ - ٣٠ و ٨١ - ٢٩) . فاعلم خلقه : أن المشيئة له » .

(أنا) ، أبو عبد الله الحافظ ، أخبرني أبو أحمد بن أبي الحسن ، أنا
عبد الرحمن بن محمد الحنظلي ، نا أبو عبد الملك بن عبد الحميد الميموني ،
حدثني أبو عثمان محمد بن محمد بن إدريس الشافعي ، قال : سمعت أبي يقول
ليلة للحميدي : « ما تَحْجُجُ عَلَيْهِمْ (يعني على أهل الإرجاء) بآية أحجج من قوله عز وجل
(وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا
الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ ٩٨ - ٥) » .

قرأت في كتاب أبي الحسن محمد بن الحسن القاضي فيها أخبره أبو عبد الله

محمد بن يوسف بن النضر : أنا ابن الحكم ، قال : سمعت الشافعي يقول في قول الله عز وجل : (وَهُوَ الَّذِي يَبْدُؤُاَ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ . ٣٠-٢٧) . قال : معناه هو أهون عليه في المبرة عندكم ، لما^(١) كان يقول للشيء كن ؛ فيخرج مفصلاً بيمينه وأذنيه ، وسمعه ومفاصله ، وما خلق الله فيه من العروق . فهذا - في المبرة - أشد من أن يقول لشيء قد كان : عد إلى ما كنت . قال : فهو إنما هو أهون عليه في المبرة عندكم ، ليس أن شيئاً يعظم على الله عز وجل . « (أنا) أبو عبد الله الحافظ ، أنا أبو العباس محمد بن يعقوب ، أنا إبيع بن ساجان . أنا الشافعي ، أنا إبراهيم بن سعد ، عن ابن شهاب ، عن عامر بن سعد ، عن أبيه : أن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : « أعظم المسلمين في المسلمين جرماً : من سأل عن شيء لم يمكن محرماً ، فخرم من أجل مسئلته . » . قال الشافعي : « وقال الله عز وجل : (لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ - إلى قوله (عز وجل) - بها كافرين^(٢)) » . قال : كانت المسائل فيما لم ينزل - إذا كان الوحي ينزل - مكروهة ؛ لما ذكرنا : من قول الله عز وجل ، ثم قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وغيره : مما في معناه . ومعنى كراهة ذلك : أن يسئلوا عما لم يحرم : فإن حرمه الله في كتابه ، أو على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم حرم أبداً ، إلا أن ينسخ الله تحريمه في كتابه ، أو ينسخ - على لسان رسوله - سنةً بسنة . »

(أنا) أبو عبد الله الحسين بن محمد بن فنجويه ، بالدامغان ، نا الفضل

(١) كذا ولعل الصواب : بما .

(٢) تمام المندوف : (وإن تسئلوا عنها حين ينزل القرآن تبدل لكم عفا الله عنها والله غفور حلیم » قد سألتها قوم من قبلكم ثم أصبحوا بها كافرين) .

ابن الفضل الكندي، ثنا زكريا بن يحيى الساجي قال : سمعت أبا عبد الله (ابن أخي ابن وهب) يقول : سمعت الشافعي يقول : «الأمة على ثلاثة وجوه : قوله تعالى : (إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ ٤٣ - ٢٢) ؛ قال : على دين . وقوله تعالى : (وَأَذَكَّرَ بَعْدَ أُمَّةٍ ١٢ - ٤٥) ، قال : بعد زمان . وقوله تعالى : (إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ ١٦ - ١٢٠) ؛ قال : مملوك .

(أنا) أبو عبد الله الحافظ ، حدثني أبو بكر أحمد بن محمد بن أيوب الفارسي المفسر . أنا أبو بكر محمد بن صالح ابن الحسن البستاني بشيراز ، نا الربيع بن سليمان المرادي ، نا محمد بن إدريس الشافعي (رحمه الله) ، أنا إبراهيم بن سعد ، عن ابن شهاب ، عن سعيد بن مرجانة : قال عكرمة لابن عباس : «إن ابن عمر تلا هذه الآية : (وَلَا تَتَّبِعُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْطَوُا بِحُكْمٍ يُبْسِكُمْ بِهِ اللَّهُ ٢ - ٢٨٤) ؛ فبكي ، ثم قال : والله لئن أخذنا الله بها لنهلكن .» فقال ابن عباس : «يرحم الله أبا عبد الرحمن ؛ قد وجد المسلمون منها . حين نزلت . ما وجد ؛ فذكروا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فنزلت : (لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا الْآيَةُ^(١) ٢ - ٢٨٦) من القول والعمل . وكان حديث النفس مما لا يملكه أحد ، ولا يقدر عليه أحد .

• • •

(١) تمامها : (لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا . ربنا ولا تحمل علينا إصرا كما حملته على الذين من قبلنا ، ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به واعف عنا واغفر لنا وارحمنا أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين .)

« فصل فيما يؤثر عنه من التفسير والمعاني في الطهارة والصلوات »

(أنا) محمد بن موسى بن الفضل ، أنا أبو العباس محمد بن يعقوب ، أنا الربيع بن سليمان ، أنا الشافعي رحمه الله قال : « قال الله جل ثناؤه : (إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ) إلى قوله ^(١) عز وجل : (فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا) ٥ - ٦ » قال : وكان ^(٢) بيننا عند من خوطب بالآية : أن غسلهم إنما يكون بالماء ؛ [ثم] أبان الله في [هذه] الآية : أن الغسل بالماء . وكان معقولا عند من خوطب بالآية : [أن الماء ما خلق الله تبارك وتعالى مما لا صنعة فيه للآدميين ^(٣)] . وذكر الماء عاما ؛ فكان ماء السماء ، وماء الأنهار ، والآبار ، والقلات ^(٤) ، والبحار . العذب من جميعه ، والأجاج سواء : في أنه يطهر من توضأ واغتسل به .

وقال في قوله عز وجل : (فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ) « لم أعلم مخالفاً في أن الوجه المفروض غسله في الوضوء : ما ظهر دون ما بطن . وقال : وكان معقولا : أن الوجه : مادون منابت شعر الرأس ، إلى الأذنين واللحيين والذقن » وفي قوله تعالى : (وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ) ؛ قال : « فلم أعلم مخالفاً في [أن المرافق ^(٥) فيهما] يغسل . كأنهم ذهبوا إلى [أن] معناها : فاغسلوا أيديكم إلى أن تغسل المرافق .

(١) تمام المندوف : (إلى للمرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى السبعين وإن كنتم جنباً فاطهروا وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء) .
(٢) في الام (ج ١ ص ٢) : فكان (٣) هذه عبارة الام . وفي الاصل : أن الماء ما خلق الله مالا منفعة فيه للآدميين . وفيه خطأ ظاهر (٤) جمع قلت [كسهم وسهام] وهو .
القرة في الجبل تمسك الماء . (٥) في الام (ج ١ ص ٢٢) : بما

وفي قوله تعالى : (وَامْسَحُوا بِرُؤُسِكُمْ) ؛ قال : « وكان معقولا في الآية أن من مسح من رأسه شيئا فقد مسح برأسه ؛ ولم تحتل الآية إلا هذا - وهو أظهر معانيها - أو مسح الرأس كله قال : فدللت السنة على أن ليس على المرء مسح رأسه كله . وإذا دلت السنة على ذلك فعنى الآية : أن من مسح شيئا من رأسه أجزأه » .

وفي قوله تعالى : (وَأَرْجُلُكُم إِلَى الْكَعْبَيْنِ) ؛ قال الشافعي : « نحن نقرأها (وأرجلكم) ؛ على معنى : أغسلوا وجوهكم وأيديكم وأرجلكم ؛ وامسحوا برؤوسكم . قال : ولم أسمع مخالفا في أن الكعبين - اللذين ذكر الله عز وجل في الوضوء - الكعبان الناتان - وهما مجمع مفصل الساق والقدم - وأن عليهما النسل . كأنه يذهب فيهما إلى اغسلوا أرجلكم حتى تغسلوا الكعبين » . وقال في غير هذه الرواية « والكعب إنما سمى كعبا لتثوئه في موضعه عما تحته وما فوقه . ويقال للشيء المجتمع من السمن ، كعب سمن ^(١) وللوجه فيه ثوء ؛ وجه كعب ؛ والثدى إذا تناهدا كعب » .

قال الشافعي رحمه الله في رواية تناعن أبي سعيد : « وأصل مذهبتنا أنه يأتي بالنفس كيف شاء ولو قطعه ؛ لأن الله تبارك وتعالى قال : (حَتَّى تَغْتَسِلُوا ٤ - ٥) ^(٢) فهذا مقتسل وإن قطع النفس ؛ فلا أحسبه يجوز - إذا قطع الوضوء - إلا مثل هذا » . قال الشافعي رحمه الله : وتوضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم كما أمر الله ، وبدأ بعابد الله به . فاشبه (والله أعلم) أن يكون على التوضوء في الوضوء شيئا [أن] يبدأ بعابد الله ثم رسوله صلى الله عليه وسلم به منه ، ويأتي على إكمال

(١) ينظر هامش الام (ج ١ ص ٢٣) . (٢) انظر الام (ج ١ ص ٢٦) .

ما أمر به^(١) وشبهه بقول الله عز وجل : (إِنْ الصُّفَا وَالْمَرْؤَةُ مِنْ شَمَائِرِ اللَّهِ : ٢ - ١٥٨) . فبدأ رسول الله صلى الله عليه وسلم بالصفاء ، وقال « نبدأ بما بدأ الله به » قال الشافعي رحمه الله : « وذكر الله اليدين معاً والرجلين معاً ، فأحب أن يبدأ باليمنى وإن بدأ باليسرى فقد أساء ولا إعادة عليه .

وفي قول الله عز وجل : (إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ) ؛ قال الشافعي رحمه الله : « فكان ظاهر الآية أن من قام إلى الصلاة فليعلم أن يتوضأ وكانت محتملة أن تكون نزلت في خاص . فسمعت بعض من أرضى علمه بالقرآن ، يزعم : أنها نزلت في القاعين من النوم ؛ وأحسب ما قال كما قال . لأن [في] السنة دليلاً على أن يتوضأ من قام من نومه^(٢) . قال الشافعي رحمه الله : فكان الوضوء الذي ذكره الله - بدلالة السنة - على من لم يحدث غائطاً ولا بولاً ؛ دون من أحدث غائطاً أو بولاً . لأنها نجسان يماسان بعض البدن . يعني فيكون عليه الاستنجاء^(٣) فيستنجد بالحجارة أو الماء ؛ قال ولو جمعه رجل ثم غسل بالماء كان أحب إلى . ويقال إن قوماً من الأنصار استنجوا بالماء فنزلت فيهم : (فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ : ٩ - ١٠٨) قال الشافعي رحمه الله : ومعقول - إذ ذكر الله تعالى الغائط في آية الوضوء أن الغائط . التغلى ؛ فن تحلى وجب عليه الوضوء . ثم ذكر الحجة من غير الكتاب ، في إيجاب الوضوء بالريح ، والبول ، والمذي ، والودي وغير ذلك مما يخرج من سبيل الحدث^(٤) .

(١) في الأصل المتوضئين . وما اثبتناه عبارة الام . وهو اظهر (٢) انظر الام (ج ١ ص ١٠ - ١١) . (٣) انظر الام (ج ١ ص ١٨) (٤) انظر الام (ج ١ ص ١٣ - ١٧) .

وفي قوله تعالى: (أَوَلَا مَسْتَمُ السَّنَاءُ: ٤ - ٤٣ و ٥ - ٦)؛ قال الشافعي:
«ذكر الله عز وجل الوضوء على من قام إلى الصلاة؛ فاشبه أن يكون من^(١) قام
من مضجع النوم. و ذكر طهارة الجنب، ثم قال بعد ذلك: (وَأِنْ كُنْتُمْ
مَرْضًى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْمَائِطِ أَوْ لَا مَسْتَمُ السَّنَاءِ فَلَمْ يَجِدُوا
مَاءً فَتَيَمَّمُوا). فاشبه: أن يكون أوجب الوضوء من المائط، وأوجه من الملامسة
وإنما ذكرها موصولة بالمائط بعد ذكر الجنابة؛ فاشبهت الملامسة أن تكون
اللمس باليد والقبل غير الجنابة». ثم استدل عليه بآثار ذكرها^(٢). قال الربيع:
اللمس بالكف؛ ألا ترى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الملامسة.
والملامسة: أن يلمس الرجل الثوب فلا يقلبه وقال الشاعر^(٣):

فَأَلَسْتُ كَفِّي كَفَّهُ أَطْلُبُ النِّعَى وَلَمْ أَدْرِ أَنَّ الْجُودَ مِنْ كَفِّهِ يَمْدَى
فَلَا أَنَا، مِنْهُ مَا أَفَادَ ذَوُو النِّعَى [أَفَدْتُ] وَأَعْدَانِي فَبَدَّدْتُ^(٤) مَا عِنْدِي
هكذا وجدته في كتابي وقد رواه غيره عن الربيع عن الشافعي^(٥)، أنا
أبو عبد الرحمن السلمي، أنا: الحسين بن رشيق المصري إجازة، أنا أحمد بن محمد
ابن حرير النحوي، قال: سمعت الربيع بن سليمان يقول؛ فذكر معناه عن الشافعي^(٥).

(أنا) أبو سعيد، أنا أبو العباس، أنا الربيع، قال: قال الشافعي:
«قال الله تبارك وتعالى: (لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا
مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا: ٤ - ٤٣). فأوجب الله

(١) في الأصل: كمن، وما أثبتته عبارة الأم.

(٢) انظر الأم (ج ١ ص ١٢ - ١٣).

(٣) هو بشار بن برد كما في الأغاني (ج ٣ ص ١٥٠).

(٤) انظر الأم: فبدرت وفي الأغاني فالتفت.

(٥) انظر الأم (ج ١ ص ١٣).

(جل ثناؤه) الفسل من الحنابة ؛ وكان معروفاً في لسان العرب أن الحنابة : الجماع وإن لم يكن مع الجماع ماء دافق . وكذلك ذلك في حدائنا ، وإيجاب المهر ، وغيره وكل من خوطب : بأن فلاناً أجنب من فلانة عقل أنه أصابها وإن لم يكن مقترفاً . يعني أنه ^(١) لم ينزل .

وبهذا الإسناد قال الشافعي : « وكان فرض الله الفسل مطلقاً : لم يذكر فيه شيئاً يبدأ به قبل شيء ؛ فإذا جاء المتسل [بالفسل ^(٢)] أجزأه . والله أعلم - كيفما جاء به . وكذلك ^(٣) لا وقت في الماء في الفسل ، إلا أن يأتي بفسل جميع بدنه . »

(أنا) أبو عبد الله الحافظ ، أنا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي : « قال الله تبارك وتعالى : (فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ منه) . قال الشافعي : نزلت آية التيمم في غزوة بني المصطلق ، أنحل عقد لمائشة رضى الله عنها ، فأقام الناس على التماسه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وليسوا على ماء ، وليس معهم ماء . فأنزل الله (عز وجل) آية التيمم . أخبرنا بذلك عدد من قریش من أهل العلم بالمغازي وغيرهم . » [ثم روى فيه حديث مالك ؛ وهو مذكور في كتاب المعرفة .

(أنا) أبو سعيد بن أبي عمرو . أنا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي رحمه الله : « قال الله تبارك وتعالى : (فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا) قال : وكل ما وقع عليه اسم صعيد لم يخالطه نجاسة ، فهو : صعيد طيب يتيمم به . ولا يقع اسم صعيد إلا على تراب ذي غبار ؛ فاما البطحاء

(١) هذا من كلام الربيع كما صرح به في الام (ج ١ ص ٣١)

(٢) زيادة عن الام (ج ١ ص ٣٣)

(٣) في الأصل : ولذلك . وهو خطأ والتصحيح عن الأم .

النليظة والريقة والكثيب النليظ - فلا يقع عليه اسم صعيد^(١) .

وبهذا الإسناد قال الشافعي : « قال الله تبارك وتعالى : (إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ الْآيَةِ) وقال في سياقها (وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ) فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا [فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه]^(٢) » فدل حكم الله (عز وجل) على أنه أباح التيمم في حالين : أحدهما : السفر والأعواز من الماء . والآخر : المرض^(٣) . في حضر كان أوسفر . ودل [ذلك] على أن على المسافر طلب الماء ، لقوله : (فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا) وكان كل من خرج مجتازاً من بلد إلى غيره ، يقع عليه اسم السفر . قصر السفر أو طال . ولم أعلم من السنة دليلاً على أن لبعض^(٤) المسافرين أن يتيمم دون بعض ؛ فكان ظاهر القرآن أن كل من سافر سفر قريباً أو بعيداً يتيمم . قال : وإذا كان مريضاً ببعض المرض : تيمم حاضر أو مسافراً ، أو واجداً للماء أو غير واجده^(٥) . والمرض اسم جامع لأمراض مختلفة ؛ فالذي سمعت : أن المرض - الذي للمرء أن يتيمم فيه - : الجراح ، والقرح دون القور كله مثل الجراح ؛ لأنه يخاف في كله - إذا ماسه الماء - أن ينطف ، فيكون من النطف التلف ، والمرض المخوف .

(١) انظر الام : (ج ١ ص ٤٣)

(٢) ما بين الأقواس للربعة زيادة عن الأم (ح ١ ص ٢٩) .

(٣) في الأصل : للريض . وفي الام (ص ٣٩) للمريض . وكلاهما خطأ والصحيح ما أثبتناه .

(٤) في الأصل : بعض والتصحيح عن الام .

(٥) كذلك بالاصل وبالام (ج ١ ص ٣٦) . ولعل أو زائدة من السسخ .

وقال في القديم (رواية الزعفراني عنه): «تيمم إن خاف إن مسه الماء»^(١) التلّف ،
أوشدة الضنى». وقال في كتاب البويطي: «نخاف، إن أصابه الماء، أن يموت،
أو يتراقى»^(٢) عليه إلى ما هو أكثر منها؛ تيمم وصلى ولا إعادة عليه. لأن الله تعالى
أباح للمريض التيمم. وقيل: ذلك المرض: الجراح والجدرى. وما كان في معناهما:
من المرض - عندي مثلهما؛ وليس الحمى وما أشبهها -: من الرمد وغيره. -
عندي، مثل ذلك. »

قال الشافعي - في روايتنا: «جعل الله المواقيت للصلاة؛ فلم يكن لأحد أن
يصلّيها قبلها؛ وإنما أمر»^(٣) بالقيام إليها إذا دخل وقتها؛ وكذلك أمر»^(٤) بالتيمم
عند القيام إليها، والإعواز من الماء. فمن تيمم لصلاة قبل دخول وقتها، وطلب
الماء لها -: لم يكن له أن يصلّيها بذلك التيمم. »

* * *

أخبرنا، أبو سعيد، نا أبو العباس، أنا الربيع، قال. قال الشافعي
(رحمه الله): «وإنما قلت: لا يتوضأ رجل بماء قد توضأ به غيره. لأن»^(٥) الله (جل ثناؤه)
يقول (فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ) «فكان معقولا. أن الوجه لا يكون
مغسولا إلا بأن يتبدأ له بماء»^(٦) فيغسل به، ثم عليه في اليدين عندي - مثل ما عليه
في الوجه [من] أن يتبدىء لهما ماء فيغسلهما به. »^(٧) فلو أعاد عليهما الماء

(١) زيادة عن مختصر للزبيدي: «ما من الأم (ج ١ ص ٥٤) .

(٢) أي يتزايد. (٣) انظر الأم (ج ١ ص ١٩) .

(٤) في الأصل أن، والتصحيح عن الأم (ج ١ ص ٢٥) .

(٥) في الأم: ما. (٦) عبارة الأم: «من أن يتبدىء له ماء فيغسله به. »

ولا فرق من حيث اللفظ للراد.

الذي غسل به الوجه - : كان كأنه لم يُسوّ بين يديه ووجهه ، ولا يكون مسويًا بينهما ، حتى يتدلى لهما الماء ، كما ابتداء للوجه . وأن^(١) رسول الله صلى الله عليه وسلم « أخذ لكل عضو ماء جديدًا » .

وبهذا الإسناد ، قال الشافعي (رحمه الله) : « قال الله عز وجل : (فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ)^(٢) » إلى : (وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ : ٥ - ٦) . فاحتمل أمر الله (تبارك وتعالى) بفصل القدمين : أن يكون على كل متوضئ ؛ واحتتمل : أن يكون على بعض المتوضئين دون بعض . فدل مسح رسول الله صلى الله عليه وسلم على الخفين - : أنها^(٣) على من لا خفين عليه [إذا هو^(٤)] لبسهما على كمال طهارة . كدال صلاة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) صلاتين بوضوء واحد ، وصلوات بوضوء واحد - : على أن فرض الوضوء ممن^(٥) قام إلى الصلاة ، على بعض القائمين دون بعض ، لا : « أن المسح خلاف » لكتاب الله ، ولا الوضوء على القدمين^(٦) . « زاد - في روايتي ، عن أبي عبد الله ، عن أبي العباس ، عن الربيع ، عنه - : « إنما يقال : « الفسل كمال ، والمسح رخصة كمال ؛ وأيهما شاء فعل »^(٨) .

-
- (١) كلما بالأصل وبالألم ؛ على أنه معطوف على قوله : لأن الله . ولعل الأصح : لأن . فليتأمل .
 (٢) تمام للتروك : (وأيديكم إلى المرافق . وامسحوا برؤوسكم) .
 (٣) في الأصل : « أنهما » . وهو خطأ . والتصحيح عن الأم (ج ١ ص ٢٧) ؛ وإنما أنت الضمير باعتبار أن المسح طهارة . (٤) زيادة عن الأم ، يتوقف علمها فهم المعنى المراد .
 (٥) في الأم : « على من » ؛ ولا فرق في المعنى . (٦) في الأصل : « لأن » . وهو خطأ ظاهر ؛ والتصحيح عن الأم . (٧) كذا بالأصل وبالألم ، ولعل الأصح - اللاتم لظاهر العبارة السابقة - : على بعض القائمين . (٨) انظر اختلاف الحديث بهامشي الأم (ج ٧ ص ٦٠) .

أنا ، أبو عبد الله الحافظ ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، أنا الشافعي ، قال :
 « قال الله تبارك وتعالى : (إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ)^(١) الآية ،
 ودلت السنة على [أن^(٢)] الوضوء من الحدث . وقال الله عز وجل :
 (لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى ، حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ ، وَلَا جُنْبًا إِلَّا
 غَائِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا) الآية^(٣) . فكان الوضوء عاما في كتاب الله
 (عز وجل) من^(٤) الأحداث ؛ وكان أمرُ الله الجنبَ بالنَّسَل من الجنابة ، دليلا
 (والله أعلم) على : أن لا يجب غسل إلا من جنابة ؛ إلا أن تدل على غسل
 واجب : فتوجه بالسنة : بطاعة الله في الأخذ بها^(٥) . وبذلت السنة على
 وجوب الغسل من الجنابة ؛ ولم أعلم دليلا يثبت على أن يجب غسلُ غير الجنابة
 الوجوب الذي لا يحزى غيره . وقد روى في غسل يوم الجمعة شيء ؛ فذهب
 ذاهب إلى غير ما قلنا ؛ ولسان العرب واسع . »

-
- (١) تمامها : (وأيديكم إلى الرافق ، وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين ، وإن
 كنتم جنبا فاطهروا ، وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من القائط ، أو لامستم
 النساء - فلم تجدوا ماء - : فتميموا صعيدا طيبا ، فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه . ما يريد الله
 ليجعل عليكم من حرج ، ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم لعلكم تشكرون - ٥ - ٦)
 (٢) زيادة عن اختلاف الحديث (ص ١٧٧)
 (٣) تمامها : (وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من القائط ، أو لامستم
 النساء - فلم تجدوا ماء - : فتميموا صعيدا طيبا ، فامسحوا بوجوهكم وأيديكم ؛ إن الله كان
 عفوا غفورا : ٤ - ٥)
 (٤) في الأصل : « عن . » وما أثبتناه عبارته في اختلاف الحديث (ص ١٧٨) .
 (٥) في الأصل : « فتوجه السنة بطاعة الله والاخذ بها . » والتصحيح عن اختلاف
 الحديث (ص ١٧٨) .

ثم ذكر ما روى فيه ، وذكر تأويله ، وذكر السنة التي دلت على وجوبه في الاختيار ، و [في] النظافة ، ونفى ^(١) تغير الريح عند اجتماع الناس ^(٢) ، وهو مذكور في كتاب المعرفة ^(٣) .

• • •

وفيا أنبأني أبو عبد الله (إجازة) عن الربيع ، قال : قال الشافعي : (رحمه الله تعالى) : « قال الله تبارك وتعالى : (وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ . قُلْ : هُوَ أَذْيٌ ، فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ) الآية ^(١) . فأبان : أنها حائض غير طاهر ، وأمرنا : أن لا تقرب حائضا حتى تطهر ، ولا إذا طهرت حتى تطهر ^(٢) بالماء ، وتكون عن تحمل لها الصلاة » .

وفي قوله عز وجل : (فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ) ، قال الشافعي : « قال بعض أهل العلم بالقرآن : فأتوهن من حيث أمركم الله أن تعتزلوهن ؛ يعني في ^(٣) مواضع الحيض . وكانت الآية محتملة لما قال ؛ ومحتملة : أن اعتزالهن : اعتزال جميع أبدانهن ، ودلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم : على اعتزال ما تحتمل الإزار منها ، وإباحة ما فوقها » .

(١) في الاصل : « ومعنى » . والتصحيح عن اختلاف الحديث (ص ١٧٩) .

(٢) فيلنظر في اختلاف الحديث (ص ١٧٨ - ١٨١) . (٣) للحافظ البيهقي رضي الله عنه .

(٤) تمام : (ولا تقربوهن حتى يطهرن ، فإذا تطهرن : فأتوهن من حيث أمركم الله ؛ إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين : ٢ - ٢٢٢) .

(٥) في الاصل : « تطهر » . وما أثبتناه عبارة الام (ج ١ ص ٥٠) ، وهي أظهر .

(٦) عبارة الأم (ج ١ ص ٥١) : « من » . وهي أنسب .

قال الشافعي : « وكان مينا ^(١) في قول الله عز وجل : (حَتَّى يَطْهُرْنَ) :
أنهن حِيضٌ في غير حال الطهارة ^(٢) ، وقضى الله على الجنب : أن لا يقرب
الصلاة حتى ينتسل ، فكان مينا : أن لا مدة لطهارة الجنب إلا الغسل ^(٣) ،
ولا مدة لطهارة الحائض إلا ذهاب الحيض ، ثم الغسل : لقول الله عز وجل :
(حَتَّى يَطْهُرْنَ) ، وذلك : اقتضاء ^(٤) الحيض : (فَإِذَا تَطَهَّرْنَ) ، يعنى :
بالغسل ؛ لأن السنة دلت على أن طهارة الحائض : الغسل ^(٥) ؛ ودلت على
بيان ما دل عليه كتاب الله : من أن لا تصلى الحائض . ، فذكر حديث
عائشة (رضى الله عنها) ، ثم قال : « وأمر النبي (صلى الله عليه وسلم) عائشة
(رضى الله عنها) - : « أن لا تطوفى بالبيت حتى تطهري » : - : يدل
على أن لا تصلى ^(٦) حائضا ؛ لأنها غير طاهرة ما كان الحيض قائما . ولذلك ^(٧)
قال الله عز وجل : (حَتَّى يَطْهُرْنَ) . »

قال الشافعي : « قال الله تبارك وتعالى : (خَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ ،
وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى) الآيتين ^(٨) . فلما لم يرخص الله ^(٩) في أن تؤخر الصلاة

-
- (١) في الأم : « مينا » . (٢) في الأصل : « في غير طهارة » ، والتصحيح عن الأم .
(٣) عبارة الأصل : « لا ممره لطهارة الجنب لا الغسل » ، وهى خطأ ، والتصحيح عن الأم
(٤) عبارة الأم : « باقتضاء » . (٥) عبارة الأم : « بالغسل » .
(٦) عبارة الأم : « أن لا تطوفى حتى تطهري » ، فدل . فيكون قوله : « وأمر الخ » جملة فعلية .
وعلى ما في الأصل : يكون جملة اسمية روعي فيها لفظ الحديث ، والخبر قوله : « يدل » :
(٧) عبارة الأم : « وكذلك » . وما في الأصل أصح .
(٨) تمامهما . (وقوموا لله قانتين) فإن ختم فرجالا أو ركبنا ، فإذا أمنتم فاذكروا
الله كما علمكم ما لم تكونوا تعلمون : ٢ - ٢٣٨ . ٢٣٩) .
(٩) عبارة الأم (ج ١ ص ٥١ . رسول الله » . وهى خطأ .

في الخوف ، وأرخص : أن يصليها المصلي كما أمكته رجلا وركبانا ^(١) ؛ وقال : (إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا : ٤ - ١٠٣) ؛ وكان مَنْ عَقَلَ الصلاة من البالغين ، عاصيا بتركها : إذا جاء وقتها وذكرها ، [وكان غير ناس لها] ^(٢) ؛ وكانت الحائض بالغة عاقلة ، ذاكرة للصلاة ، مطيقة لها ؛ وكان ^(٣) حكم الله : أن لا يقربها زوجها حائضا ؛ ودل حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم : على أنه إذا حرم على زوجها أن يقربها للحيض ، حرم عليها أن تصلي - : كان في هذا دليل ^(٤) [على] أن فرض الصلاة في أيام الحيض زائل عنها فإذا زال عنها - وهي ذاكرة عاقلة مطيقة - : لم يكن عليها قضاء الصلاة . وكيف تقضى ما ليس بفرض عليها : بزوال فرضه عنها !! وهذا ما لم أعلم فيه مخالفاً .

* * *

أخبرنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ (رحمه الله) ، نا أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم ، أنا الربيع بن سليمان ، قال : قال الشافعي : « وما تقل بعض من سمعت منه - : من أهل المسلم - : أن الله (عز وجل) أنزل فرضا في الصلاة قبل فرض الصلوات الخمس ؛ فقال : (يَا أَيُّهَا الْمَرْءُ! قُمْ اللَّيْلَ

(١) عبارة الأم . « رجلا أو راكبا » . وهي أنسب .

(٢) زيادة عن الأم للإيضاح . (٣) في الأم : « فكان » . وما هنا أصح . دفعا لنوم أنه جواب الشرط ، الذي يأتي به ، وهو قوله . « كان في هذا » .

(٤) عبارة الأم . « دلائل » . وزيادة « على » عن الأم للإيضاح .

إِلَّا قَلِيلًا * نِصْفَهُ أَوْ انْقُصَ مِنْهُ قَلِيلًا * أَوْ زِدْ عَلَيْهِ وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ
تَرْتِيلًا : ٧٣ - ١ - ٤) . ثم نسخ هذا في السورة معه ، فقال : (إِنَّ رَبَّكَ
يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى مِنْ ثُلُثِي اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ وَثُلُثَهُ وَطَائِفَةٌ مِنَ الَّذِينَ
مَعَكَ)^(١) ؛ قرأ إلى : (وَآتُوا الزَّكَاةَ) : ٧٣ - ٢٠) . قال الشافعي : ولما

ذكر الله (عز وجل) بعد أمره بقيام الليل : نِصْفَهُ إِلَّا قَلِيلًا ، أو الزيادة عليه
فقال : (أَدْنَى مِنْ ثُلُثِي اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ وَثُلُثَهُ وَطَائِفَةٌ مِنَ الَّذِينَ مَعَكَ) ،
نخفف ، فقال : (عِلْمٌ أَنَّ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى ، وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ
فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ، وَآخَرُونَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ،
فَأَقْرُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ : ٧٣ - ٢٠) : - كان^(٢) يينا في كتاب الله (عز وجل)

نسخ قيام الليل ونِصْفَهُ ، والنقصان من النصف ، والزيادة عليه - : بقوله عز
وجل : (فَأَقْرُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ) . ثم احتل قول الله عز وجل : (فَأَقْرُوا
مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ) ، معنيين : أحدهما : أن يكون فرضاً ثابتاً ، لأنه أزيل^(٣) به
فرض غيره . (والآخر) : أن يكون فرضاً منسوخاً : أزيل بنيره ، كما أزيل
به غيره . وذلك لقول الله تعالى : (وَمِنَ اللَّيْلِ فَسُجِّدْ لَهُ نَافِلَةً لَكَ) الآية^(٤)

(١) تمام للتروك . (والله يقدر الليل والنهار ؛ علم أن لن تحصى فتاب عليكم ؛ فاقروا
ما تيسر من القرآن ، علم أن سيكون منكم مرضى وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من
فضل الله ؛ وآخرون يقاتلون في سبيل الله فاقروا ما تيسر منه وأقيموا الصلاة) .

(٢) في بعض نسخ الرسالة (ص ١١٤) . « فكان » . فيكون جواب الشرط قوله
فما سبق . « نخفف » . وعلى ما هنا - وهو الاظهر - يكون جواب الشرط قوله .
« كان » . فليأمل .

(٣) في الأصل . « أريد » . وهو خطأ واضح ، والتصحيح عن الرسالة (ص ١١٥)

(٤) تمامها . (عسى أن يشك ربك مقاما محموداً . ١٧ - ٧٩) .

واحتمل قوله : (وَمِنَ اللَّيْلِ قَتَهَجْدُ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ) : أن يتهجد بغير الذي فرض عليه ، مما تيسر منه : فكان الواجب طلب الاستدلال بالسنة على أحد المعنيين ، فوجدنا سنة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) تدل على أن الواجب من الصلاة إلا الخمس ، فصرنا : إلى أن الواجب الخمس ، وأن ماسواها : من واجب : من صلاة ، قبلها . — منسوخ بها ، استدلالاً بقول الله عز وجل : (وَمِنَ اللَّيْلِ قَتَهَجْدُ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ) فإنها ^(١) ناسخة لقيام الليل ، ونصفه ، وثلاثة ، وما تيسر . ولسنا نحب لأحد ترك ^(٢) ، أن يتهجد بما يسره الله عليه : من كتابه ، مصلياً [به] ^(٣) ، وكيفاً أكثر فهو أحب إلينا . ثم ذكر حديث طلحة بن عبيد الله ، وعبد الله بن الصامت ، في الصلوات الخمس ^(٤) .

أخبرنا أبو سعيد بن أبي عمرو ، ثنا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال لنا الشافعي رحمه الله . فذكر معنى هذا بلفظ آخر ^(٥) ؛ ثم قال : « ويقال : نُسَخ ما وصفت المزمع ^(٦) ، بقول الله عز وجل : (أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ) ، ودلوك الشمس : زوالها ؛ (إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ) : الْعَتَمَةُ ، (وَقُرْآنَ الْفَجْرِ) : الصبح ، (إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا » وَمِنَ اللَّيْلِ قَتَهَجْدُ بِهِ

(١) في الرسالة (ص ١١٦) . « وأنها » ، ولعل ما هنا اصح .

(٢) كذا بالرسالة . وعبارة الاصل . « يترك » ، وهي خطأ ، أو امل (أن) ناقصة من النسخ . وعلى كل فعبارة الرسالة أحسن وأخصر . (٣) الزيادة عن الرسالة .

(٤) انظره في الرسالة (ص ١١٦-١١٧) . (٥) انظره في الام (ج ١ ص ٥٩) .

(٦) عبارة الام (ج ١ ص ٥٩) : « نسخت ما وصفت من المزمع » . ولعل صحة العبارة ، نسخ ما وصفت من المزمع .

نَافِلَةً لَّكَ : ١٧-٧٨ ، ٧٩) ، فأعلمه أن صلاة الليل نافلة لا فريضة ؛ وأن الفرائض فيما ذكر : من ليل أو نهار . قال الشافعي : ويقال : في قول الله عز وجل : (فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ) : المغرب والمشاء ؛ (وَحِينَ تُصْبِحُونَ) : الصبح ، (وَلَهُ الْحَمْدُ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَعَشِيًّا) : العصر ، (وَحِينَ تُظْهِرُونَ) : الظهر . قال الشافعي : وما أشبه ما قيل من هذا ، بما ^(١) قيل ، والله أعلم .

• • •

وبه ^(٢) قال : قال الشافعي : « أحكم الله عز وجل) لكتابته ^(٣) : أن ما فرض - : من الصلوات - مَوْقُوتٌ ؛ والموقوت (والله أعلم) : الوقت الذي نصلي فيه ، وعددها . فقال جل ثناؤه : (إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا بَاقِمًا مَوْقُوتًا : ٤ - ١٠٣) .

• • •

وهذا الإسناد [قال] : قال الشافعي : قال الله تبارك وتعالى : (لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى ، حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ : ٤ - ٤٣) . قال : يقال : نزلت قبل تحريم الخمر . وأيضاً ^(٤) كان نزولها : قبل تحريم الخمر

(١) كذا بالأصل والام ؛ أى . بما قيل في شرح الآية السابقة .

(٢) أى . بالإسناد السابق .

(٣) كذا بالأصل ، وفي الام (ج ١ ص ٦١) : « كتابه » . ولعل الصواب « أعلم الله عز وجل في كتابه » .

(٤) في الأصل : « وإيضاً » وهو خطأ وتحريف من التامسح ، والتصحيح عن الأم (ج ١ ص ٦٠) .

أو بعد [هـ] فن صلى سكراناً : لم تجز صلاته ؛ انتهى الله (عز وجل) إليه عن الصلاة ، حتى يعلم ما يقول ؛ وإن ^(١) معقولاً : أن الصلاة : قول ، وعمل ، وإمساك في مواضع مختلفة . ولا يؤدي هذا كما أمر به ، إلا من عقله ^(٢) .

* * *

وبهذا الإسناد ، قال : قال الشافعي : « قال الله تبارك وتعالى : (وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ اتَّخَذُوا هُزُوءًا وَلَعِبًا : ٥ - ٥٨) ؛ وقال : (إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ : ٩٢ - ٩) فذكر الله الأذان للصلاة ، وذكر يوم الجمعة . فكان بيننا (والله أعلم) : أنه أراد المكتوبة بالآيتين ^(٣) معاً ؛ ومن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) الأذان للمكتوبات [ولم يحفظ عنه أحد علمته : أنه أمر بالأذان لتغير صلاة مكتوبة . ^(٤)] .

* * *

أنا أبو عبد الله الحافظ ، أنا أبو العباس ، أنا الربيع ، أنا الشافعي ، ثنا سفيان بن عيينة ، عن ابن أبي نجيح ، عن مجاهد [في قوله ^(٥) : (وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ : ٩٤ - ٤) ؛ قال : « لا أذكر إلا ذكركت [معي ^(٥)] : أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً رسول الله » . قال الشافعي : « يعني

(١) كنا بالأصل وبالألم ، ولعل الأصح : « وكان » .

(٢) عبارة الألم : « ولا يؤدي هذا إلا من أمر به ممن عقله » وما هنا أوضح .

(٣) بالأصل : « بالآيتين » . وهو تحريف من الناسخ ، والتصحيح عن الألم (ج ١ ص ٧١) .

(٤) زيادة عن الألم لزيادة الفائدة .

(٥) زيادة للإيضاح ، عن الرسالة (ص ١٦) .

(واقفه أعلم : ذِكْرُهُ عند الإيمان بالله والأذان ؛ ويَحْتَمِلُ : ذكره عند تلاوة القرآن ، وعند العمل بالطاعة ، والوقوف عن المصيبة .

واحتج في فضل التمجيل بالصلوات - بقول الله عز وجل : (أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ : ١٧ - ٧٨) ؛ ودلوها : ميلها .^(١) وبقوله : (أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي) : ٢٠ - ١٤) ؛ وبقوله : (حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ : ٢٣٨ - ٢) ؛ والمحافظة على الشيء : تمجيله .

وقال في موضع آخر^(٢) : « وَمَنْ قَدِمَ الصَّلَاةَ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا ، كَانَ أَوَّلَى بِالمَحَافَظَةِ عَلَيْهَا مِنْ آخِرِهَا عَنْ أَوَّلِ وَقْتِهَا »^(٣) .

وقال في قوله (وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى ٢ - ٢٣٨) - : « فَذَهَبْنَا : إِلَى أَنَّهَا الصَّبِيحُ . [وَكَانَ أَقْلُ مَا فِي الصَّبِيحِ]^(٤) [إِنْ لَمْ تَكُنْ هِيَ - : أَنْ تَكُونَ مِمَّا أَمَرْنَا بِالمَحَافَظَةِ عَلَيْهِ . »

وذكر - في رواية المزني ، وَحَرَمَلَةَ - حديث أبي يونس مولى عائشة (رضي الله عنها) أنها أُمِلَتْ عليه : (حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ ، وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى ، وَصَلَاةِ الْعَصْرِ » ، ثم قالت : « مِمَّتْهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ »^(٥) قال الشافعي : « تخديث عائشة يدل على أن الصلاة الوسطى ، ليست صلاة

(١) هذا من كلام الشافعي كافي السنن الكبرى للبيهقي . (٢) من الرسالة (ص ٢٨٩) .

(٣) عبارة الرسالة : « الوقت » . وهي أحسن .

(٤) زيادة عن اختلاف الحديث بهامش الأم (ج ٧ ص ٢٠٨) ، يتوقف عليها فهم

الكلام وصحته .

(٥) انظر السنن الكبرى للبيهقي (ج ١ ص ٤٦٢)

المصر . قال : واختلف بمض أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، فروى عن علي ، وروى ^(١) عن ابن عباس : أنها الصبح ؛ وإلى هذا تنهب . وروى عن زيد بن ثابت : الظهر ؛ وعن غيره : المصر ^(٢) . وروى فيه حديثاً ^(٣) عن النبي صلى الله عليه وسلم .

قال الشيخ ^(٤) : « الذي رواه الشافعي في ذلك ، عن علي ، وابن عباس : فيما رواه مالك في الموطأ عنهما فيما بلغه ^(٥) ؛ ورويناه موصولاً عن ابن عباس وابن عمر ^(٦) ، وهو قول عطاء ، وطاووس ، ومجاهد ، وعكرمة ^(٧) . » « وروينا عن عاصم ، عن زر بن حبيش ، عن علي (رضي الله عنه) ، قال : « كنا نرى أنها صلاة الفجر ، حتى سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يوم الأحزاب : يقول : « شغلونا عن صلاة الوسطى ، صلاة المصر ^(٨) ؛ حتى فابت الشمس ، ملأ الله قبورهم وأجوافهم ناراً » . وروايته في ذلك - عن النبي صلى الله عليه وسلم صحيحة ، عن عبيدة السلماني ، وغيره عنه ، وعن مرة ، عن ابن مسعود . وبه قال أبي بن كعب ، وأبو أيوب ، وأبو هريرة ، وعبد الله

(١) لعل ذكرها للتأكيد ، أو زيادة من الناسخ .

(٢) ينظر : أقتل هذا الشافعي ؟ أم البيهقي ؟ . فليتأمل .

(٣) أي : الحافظ البيهقي . وهذا من كلام أحد رواة هذا الكتاب عنه ، كما هي عادة أكثر المتقدمين .

(٤) انظر السنن الكبرى للبيهقي (ج ١ ص ٤٦١ - ٤٦٢)

(٥) هذا اللفظ غير موجود في حديث علي برواية زرعه . وإنما وجد في حديثه برواية

شتير العيسى عنه . وفي حديث ابن مسعود ومرة . راجع السنن الكبرى [ج ١ ص ٤٦٠]

ابن عمرو ^(١)، و [هو] ^(٢) في إحدى الروايتين، عن ابن عمر، وابن عباس، وأبي سعيد الخدري، وعائشة رضي الله عنهم.

وقرأت في [كتاب حرمة، عن الشافعي - في قول الله عز وجل :
(إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا : ١٧ - ١٨) ، فلم يذكر في هذه الآية
مشهوداً غيره » والصلوات مشهودات ، فأشبهه أن يكون قوله ^(٣) مشهوداً
بأكثر مما تشهد به الصلوات ، أو أفضل ، أو مشهوداً بنزول الملائكة » .
يريد ^(٤) صلاة الصبح .

• • •

أنا أبو سعيد ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي رحمه الله :
« فرض الله (تبارك وتعالى) الصلوات ؛ وأبان رسول الله (صلى الله عليه وسلم)
عدد كل واحدة منهن ، ووقتها ، وما يعمل فيهن ، وفي كل واحدة منهن .
وأبان الله (عز وجل) : أن ^(٥) منهن نافلةً وفرصةً ؛ فقال لنبيه صلى الله عليه
وسلم : (وَمِنْ أَلِيلٍ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ) الآية ^(٦) . ثم أبان ذلك رسول الله

(١) في الأصل : « عمر » . وهو خطأ بدلالة الكلام السابق واللاحق ، بل قد صرح

البيهقي في السنن الكبرى [ج ١ ص ٤٦١] باسم جده :

(٢) زيادة يقتضينا للقام ، وإن حذف (في) كان أحسن .

(٣) وأي : تأويل قوله ومناه .

(٤) أي : الشافعي ، بقوله فيما تقدم : « غيره » . وقوله « يريد الخ » من كلام البيهقي

على ما يظهر . (٥) قوله : « أن » ، غير مثبت في الأم [ج ١ ص ٨٦]

(٦) تمامها : (عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً : ١٧ - ١٨)

(صلى الله عليه وسلم) فكان يَدِّنا (والله أعلم) — إذا كان من الصلاة نافلة وفرض ، وكان الفرض منها مؤقتاً — أن لا تجزى عنه صلاة ، إلا بأن ينويها مصلياً ^(١) .

• • •

وبهذا ^(٢) الإسناد ، قال الشافعى : قال الله تبارك وتعالى : (فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ) ^(٣) : [١٦ - ٩٨] . قال الشافعى : وأحب أن يقول — حين يفتح [قبل أم ^(٤)] القرآن : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، وأى كلام استماد به ، أجزأه .

وقال فى الإملاء — بهذا الإسناد : « ثم يبتدىء ، فيتمود ، ويقول : أعوذ بالسميع العليم ؛ أو يقول : أعوذ بالله السميع العليم [من الشيطان الرجيم ^(٤)] ؛ أو : أعوذ بالله أن يحضرون . لقول الله عز وجل . (فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ) .

• • •

قال الشافعى — فى كتاب البؤيطى : « قال الله جل ثناؤه : (وَلَقَدْ

(١) هذه عبارة الأم [ج ١ ص ٨٦] ، ولها الأصل : « لا تجزى عنه أن يصلى صلاة إلا بأن ينويها مصلياً » . وعبارة الأم أسلم وأوضح .
 (٢) بالأصل « قلها » ، وهو خطأ واضح .
 (٣) زيادة عن الأم [ج ١ ص ٩٢ - ٩٣] .
 (٤) زيادة مقصورة قطعا .

آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ : ١٥ - ٨٧) . وهى : أم القرآن : أولها : (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) .

أنا أبو زكريا بن أبي إسحاق - فى آخرين - قالوا : أنا أبو العباس محمد بن يعقوب ، أنا الربيع ، أنا الشافعى ، أنا عبد المجيد ، عن ابن جريج ، قال : أخبرنى أبى [عن ^(١)] سعيد بن جبيرة [فى قوله ^(٢)] : (وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ) ، [قال] : « هى أم القرآن » . قال أبى : « وقرأها على سعيد بن جبيرة ، حتى ختمها ، ثم قال : « بسم الله الرحمن الرحيم » الآية السابعة . قال سعيد : وقرأها على ابن عباس ، كما قرأتها عليك ، ثم قال (بسم الله الرحمن الرحيم) الآية السابعة . قال ابن عباس : فَذَخَرَهَا [الله ^(٣)] لىكم ، فما أخرجها لأحد قبلكم » .

قال الشافعى - فى رواية حرملة عنه : « وكان ابن عباس يفعلها (يعنى ^(٤)) : يفتح القراءة بيسم الله الرحمن الرحيم) ، ويقول : انزع الشيطان منهم خير آية فى القرآن . وكان يقول : كان النبى (صلى الله عليه وسلم) لا يعرف ختم السورة ، حتى تنزل : (بسم الله الرحمن الرحيم) . » .

* * *

-
- (١) زيادة لا بد منها ، عن [ج ١ ص ٩٣] ومسنند الشافعى بهامش الأم .
 من ٥٣ - ٥٤ [(٢) الزيادة للإيضاح .
 (٣) زيادة للإيضاح ، عن السنن الكبرى للبيهقى [ج ٢ ص ٤٤] .
 (٤) الظاهر : أن هذا من كلام البيهقى رحمه الله .

أنا أبو سعيد، أنا أبو العباس، أنا الربيع، أنا الشافعي [قال^(١)] « قال الله (تبارك وتعالى) لنبيه صلى الله عليه وسلم : (وَرَتَّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا ٧٣ - ٤) ، فأقل الترتيل : ترك المجلة في القرآن عن الإبانة . وكلما^(٢) زاد على أقل الإبانة في القرآن ، كان أحبَّ إليَّ : ما لم يبلغ أن تكون الزيادة فيه تمطيًا » .



قرأت في كتاب « المختصر الكبير » - فيأرواه أبو إبراهيم المزني ، عن الشافعي (رحمه الله) أنه قال ، أنزل الله عز وجل على رسوله (صلى الله عليه وسلم) فرض القبلة بمكة ، فكان يصلي في ناحية يستقبل منها البيت [الحرام] ، وبيت المقدس ، فلما هاجر إلى المدينة ، استقبل بيت المقدس ، موليا عن البيت الحرام ؛ ستة عشر شهرا - : وهو يحب : لو قضى الله إليه باستقبال البيت الحرام . لأن فيه مقام أبيه إبراهيم ، وإسماعيل ؛ وهو : المثابة للناس والأمن ، وإليه الحج ؛ وهو : المأمور به : أن يطهر للطائفين ، والماكفين ، والركع السجود . مع كراهية رسول الله صلى الله عليه وسلم لما وافق اليهود فقال لجبريل عليه السلام : « لَوِدِدْتُ أَنْ رُبِي صَرَفَنِي عَنْ قِبَلَةِ الْيَهُودِ إِلَى غَيْرِهَا » ؛ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : (وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ . فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ : ٢ - ١١٥) . - يعني (والله أعلم) ، فثم الوجه الذي وجهكم الله إليه^(٣) فقال جبريل عليه السلام للنبي (صلى الله عليه وسلم) « يا محمد أنا عبد مأمور

(١) الريادة للإيضاح

- (٢) كذا بالألف [ج ١ ص ٩٥] وفي الأصل « وكل ما » وهو خطأ واضح إلا أن تكون « كلما » من الكلمات التي يصح كتابتها متفرقة ، مثل « حيناً » ، و « كيفما »
(٣) انظر السنن الكبرى للبيهقي [ج ٢ ص ١٣] وما رواه عن مجاهد في تفسير ذلك

مثلك ، لا أملك شيئا ؛ فسل الله . فسأل النبي (صلى الله عليه وسلم) ربه : أن يوجهه إلى البيت الحرام ؛ وصعد جبريل (عليه السلام) إلى السماء ؛ فجعل النبي (صلى الله عليه وسلم) يُدِيمُ طَرَفَهُ إلى السماء : رجاء أن يأتيه جبريل (عليه السلام) بما سأل . فأنزل الله عز وجل : (قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ ؛ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا ؛ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) ^(١) إلى قوله : (فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي : ٢ - ١٤٤ - ١٥٠) .

«في قوله : (وَأَنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ ٢ - ١٤٤) ، يقال : يمجدون — فيما نزل عليهم — : أن النبي الأمي — : من ولد إسماعيل بن إبراهيم عليهم السلام — يخرج من الحرم ، وتعود قبلته وصلاته مَخْرُجَه . يعني ^(٢) : الحرم» .

وفي قوله تعالى : (وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ

(١) تمام التروك : (وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره ؛ وإن الدين أوتوا الكتاب ليعلمون أنه الحق من ربهم ؛ وما الله بغافل عما يعملون * ولئن أنبت الدين أوتوا الكتاب بكل آية ماتبعوا قبلك ، وما أنت بتابع قبلتهم ، وما بعضهم بتابع قبلة بعض ؛ ولئن اتبعت أهواءهم من بعد ما جاءك من العلم إنك إذا لمن الظالمين * الدين آتيناكم الكتاب يعرفونه كما يعرفون أبناءهم ، وإن فريقا منهم ليكتمون الحق وهم يعلون * الحق من ربك فلا تكونن من المترين * ولكل وجهة هو موليها ، فاستبقوا الخيرات أينما تكونوا يأت بكم الله جميعا ؛ إن الله على كل شيء قدير * ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام ، وإنه للحق من ربك . وما الله بغافل عما تعملون * ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام ، وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره ، لتلا يكون للناس عليكم حجة إلا الدين ظفروا منهم) .

(٢) هذا من كلام الشافعي رضي الله عنه .

الْمَسْجِدَ الْحَرَامِ ؛ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ؛ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ : ٢-١٥٠) ؛ قِيلَ فِي ذَلِكَ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) :
 لَا تَسْتَقْبِلُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ مِنَ الْمَدِينَةِ ، إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْتَدْبِرُونَ بَيْتَ الْمَقْدِسِ ؛
 وَإِنْ جِئْتُمْ مِنْ جِهَةِ نَجْدِ الْبَيْنِ - فَكُنْتُمْ تَسْتَقْبِلُونَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ ، وَبَيْتَ
 الْمَقْدِسِ - : إِنْ تَقْبِلْتُمُ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ . لَا : أَنْ إِرَادَتِكُمْ ^(١) : بَيْتُ الْمَقْدِسِ ؛
 وَإِنْ اسْتَقْبَلْتُمُوهُ بِاسْتِقْبَالِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ . [وَ] ^(٢) لَأَنْتُمْ كَذَلِكَ : تَسْتَقْبِلُونَ
 مَا دُونَهُ [وَ] ^(٣) وَرَأَاهُ ؛ لَا إِرَادَةَ أَنْ يَكُونَ قِبْلَةً ، وَلَكِنَّهُ جِهَةٌ قِبْلَةٌ .
 « وَقِيلَ : (لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ) : فِي اسْتِقْبَالِ
 قِبْلَةٍ غَيْرِكُمْ . »

« وَقِيلَ : فِي تَحْوِيلِكُمْ عَنْ قِبْلَتِكُمُ الَّتِي كُنْتُمْ عَلَيْهَا ، إِلَى غَيْرِهَا . وَهَذَا
 أَشْبَهُ مَا قِيلَ فِيهَا (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) - : لِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : (سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ
 النَّاسِ مَا وَلَّاهُمْ عَنْ قِبْلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا) ^(١) ؛ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى :
 (مُسْتَقِيمٌ : ٢ - ١٤٢) . فَأَعْلَمَ اللَّهُ نَبِيَهُ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : أَنْ لَا حُجَّةَ
 عَلَيْهِمْ فِي التَّحْوِيلِ ؛ يَعْنِي : لَا يَتَكَلَّمُ فِي ذَلِكَ أَحَدٌ بِشَيْءٍ ، يَرِيدُ الْحُجَّةَ ؛ إِلَّا
 الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ . لَا : أَنْ لَهُمْ ^(٢) حُجَّةٌ ؛ لِأَنَّ عَلَيْهِمْ ^(٣) ؛ أَنْ يَنْصَرِفُوا عَنْ
 قِبْلَتِهِمْ ، إِلَى الْقِبْلَةِ الَّتِي أَمَرُوا بِهَا . »

(١) أَيْ : قَصْدَكُمْ وَوَجْهَتَكُمْ ، وَفِي الْأَصْلِ : « أَرَادَ بِكُمْ » ؛ وَهُوَ خَطَأٌ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ
 الْكَلَامُ الْآتِي . (٢) زِيَادَةٌ لَا يَدُّ مِنْهَا . (٣) تَعَامُّ التَّرُوكِ : (قُلْ لَهُ لِلشَّرْقِ وَالْمَغْرِبِ يَهْدَى
 مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ) . (٤) أَيْ : الَّذِينَ ظَلَمُوا . (٥) أَيْ : الرُّسُولُ وَمَنْ مَعَهُ .

« وفي قوله تعالى : (وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ ۚ ٢ - ١٤٣) ؛ لقوله ^(١) إلا لنعلم أن قد علمهم ^(٢) من يتبع الرسول ؛ وعلم الله كان قبل اتباعهم وبعده - سواء . » .

« وقد قال المسلمون : فكيف بما مضى من صلاتنا ، ومن مضى منا ؟ . فأعلمهم الله (عز وجل) : أن صلاتهم لإيمان ^(٣) ؛ فقال : (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيمَانَكُمْ) الآية ^(٤) . » .

« ويقال : إن اليهود قالت : البر في استقبال المغرب ، وقالت النصراني : البر في استقبال المشرق بكل حال . فأزل الله (عز وجل) فيهم : (لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ۚ ٢ - ١٧٧) . يعني (والله أعلم) : وأتم مشركون ؛ لأن البر لا يكتب لمشرك . » .
« فلما حوّل الله رسوله (صلى الله عليه وسلم) إلى المسجد الحرام - :

(١) كذا بالأصل ؛ ولم نثر على مصدر آخر لهذا النص . وهو : إما أن يكون قد وقع فيه تحريف فقط ، أو تحريف وقص . فعل الاحتمال الثاني ، لعل الأصل : « قيل : نقوله : (إلا لنعلم) ، يعني : إلا لتعلموا ؛ إذ قد علمهم » . أي : بسبب تحويل القبلة . وهذا المعنى موافق للوجه المشهور الذي اختاره الطبري في تفسيره (ج ٢ ص ٩) ، والذي صدر به الفخر الوجوه التي ذكرها ، في تفسيره (ج ٢ ص ١١) . وعلى الاحتمال الأول . لعل الأصل : « قيل : إلا لتعلم أن قد علمتم » . أي : بالفعل . وهذا المعنى جمع بين الوجه الأول والوجه الثاني الذي ذكره الفخر . وعلى كل : فلا يمكن أن نطمئن إلى تصحيح لهذا النص ، أو تبين المعنى المراد منه - : مادامنا لم نثر له على مصدر آخر من مؤلفات الشافعي (رضى الله عنه) وغيره .

(٢) أي : لا حرج عليها ، ولن يضيع ثوابها . انظر فتح الباري (ج ١ ص ٧٣) .

(٣) تمامها : (إن الله بالناس لرؤوف رحيم : ٢ - ١٤٣) .

صلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أكثر صلاته ، مما على الباب : من وجه الكعبة ؛ وقد صلى من ورأها والناس معه : مطيفين بالكعبة ، مستقبلينها كلها ، مستدبرين ما وراءها : من المسجد الحرام .
 « قال : وقوله عز وجل : (قَوْلٌ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ : ٢-١٤٤ و ١٥٠) ، فَشَطْرُهُ وتلقاؤه وجهته : واحد في كلام العرب . »^(١)
 واستدل عليه ببعض ما في كتاب الرسالة^(٢) .

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، أنا الشافعي (رحمه الله) ، قال : « قال الله تبارك وتعالى : (وَمَنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ : ٢-١٥٠) . فَرَضَ عَلَيْهِمْ حَيْثُ مَا كَانُوا : أَنْ يُولُوا وُجُوهَهُمْ شَطْرَهُ . و « شَطْرُهُ » : جهته ؛ في كلام العرب . إذا قلت : « أقصد شطر كذا » : معروف^(٣) أنك تقول : « أقصد قصْدَ^(٤) عين^(٥) كذا » ؛ يعني^(٦) : قصْدَ^(٧) نفس كذا . وكذلك : « تلقاؤه وجهته^(٨) » ، أى : أستقبل

(١) إلى هنا انتهى ما نقله السيوطي عن المختصر الكبير للزبيدي .

(٢) ص ٣٤ - ٣٨ ؛ مما ذكره السيوطي عفيه .

(٣) أى : معروف . فهو جواب الشرط .

(٤) أى : نحو وجهه ، فهو اسم لامصدر . انظر تفسير الطبري (ج ٢ ص ١٣) واللسان

والخيار (مادة : قصد) .

(٥) في الأصل : « غير » . وهو تحريف من الناسخ . والتصحيح مما سياتى بعد ومن

الرسالة (ص ٣٤) . (٦) كذا بالرسالة ؛ وفي الأصل : « بمعنى » .

(٧) كذا بالأصل وبعض نسخ الرسالة ؛ أى : وكذلك تقول : قصدت تلقاء وجهته . =

تلقاه وجهته . وكلها^(١) بمعنى واحد : وإن كانت بألفاظ مختلفة .

قال خُفَّافُ بنُ نُدْبَةَ :

أَلَا مَنْ مُبْلَغٌ عَمْرَأَ رَسُولًا وَمَا تُنْفِي الرِّسَالَةَ شَطْرَ عَمْرِو
وَقَالَ سَاعِدَةُ بْنُ جُوَيْيَةَ :

أَقُولُ لِأُمِّ زَيْبَاعٍ : أَقْبِي صُدُورَ الْعَيْسِ ، شَطْرَ بَنِي عِمِ
وَقَالَ لَقِيطُ الْإِيَادِي^(٢) :

وَقَدْ أَظْلَلَكُمْ مِنْ شَطْرِ مَنِّكُمْ هَوْلٌ لَهُ ظَلَمٌ تَمَشَّاكُمْ فِطْمًا
وقال الشاعر :

إِنَّ الْأَسِيبَ بِهَادٍ^(٣) مُخَامِرُهَا فَشَطْرَهَا بَصَرُ الْعَيْنَيْنِ مَسْحُورُ

قال الشافعي (رحمه الله) : يريد : [تَلْقَاهَا]^(٤) بَصَرُ الْعَيْنَيْنِ وَنَحْوَهَا :

تَلْقَاءَ^(٥) جِهَتَهَا . وهذا كله — مع غيره من أشعارهم — يُبَيِّنُ : أَنَّ شَطْرَ
الشَّيْءِ : قَصْدُ عَيْنِ الشَّيْءِ : إِذَا كَانَ مُعَايِنًا : فَبِالصَّوَابِ ؛ وَإِنْ^(٦) كَانَ

== بدليل تفسير الشافعي إياه عقيبه . وإذن : فلا خطأ في زيادة الواو في قوله « وجهته » ، وإن خالفت نسخة الريب التي خلت من الواو . إذ ليست مصعومة من الخطأ .

(١) في الرسالة : « وإن كلها » .

(٢) في عنيته للشهورة التي أُنْذِرُ بِهَا قَوْمَهُ غَزْوُ كَسْرَى إِيَّامٍ ، والتي صدر بها ابن السجري مختاراته القيمة .

(٣) كذا ببعض نسخ الرسالة ؛ وفي الأصل : « هنا مخامرها » ، وهو تحريف عن المعنى والوزن . وقد وقع في رواية هذا البيت اختلاف كبير ، فارجع إلى ما كتبه الشيخ شاكر خاصا به ، فبما علقه على الرسالة (ص ٣٦ - ٣٧ و ٤٨٧ - ٤٨٨) فإنه مفيد .

(٤) زيادة عن الرسالة (ص ٣٧) .

(٥) هذا بدل من « تَلْقَاهَا » للتقدم . لبيان أن الضمير عائد إلى جهة السيب .

(٦) في الرسالة . « وإذا » .

مُتَّبِعًا: فبالاجتماع والتوجه^(١) إليه . وذلك: أكثر ما يمكنه فيه .
 « وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (وَهُوَ الَّذِي جَمَعَ لَكُمْ النُّجُومَ لَتَمْتَثُوا بِهَا فِي
 ظُلُمَاتِ اللَّيْلِ وَالْبَحْرِ : ٦ - ٩٧) ؛ وَقَالَ تَعَالَى : (وَعَلَامَاتٍ وَبِالنَّجْمِ هُمْ
 يَهْتَدُونَ : ١٦ - ١٦) .

فخلق الله لهم العلامات ، وَنَصَبَ لَهُمُ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ ؛ وَأَمَرَهُمْ : أَنْ
 أَنْ يَتَوَجَّهُوا إِلَيْهِ . وَإِنَّمَا تَوَجُّهُهُمْ إِلَيْهِ : بِالْعَلَامَاتِ الَّتِي خَلَقَ لَهُمْ ، وَالْمَقُولِ
 الَّتِي رَكِبَهَا فِيهِمْ : الَّتِي اسْتَدَلُّوا بِهَا عَلَى مَعْرِفَةِ الْعَلَامَاتِ . وَكُلُّ هَذَا : بَيَانٌ وَنِعْمَةٌ
 مِنْهُ جُلٌّ ثَنَاءُهُ .^(٢)

قَالَ الشَّافِعِيُّ : « وَوَجَّهَ اللَّهُ رَسُولَهُ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) - إِلَى الْقِبْلَةِ^(٣)
 فِي الصَّلَاةِ - إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ ؛ فَكَانَتِ الْقِبْلَةُ الَّتِي لَا يَحِلُّ - قَبْلَ نَسْخِهَا -
 اسْتِقْبَالُ غَيْرِهَا . ثُمَّ نَسَخَ اللَّهُ قِبْلَةَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ ، [وَأ^(٤)] وَجَّهَهُ إِلَى الْبَيْتِ .
] فَلَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ اسْتِقْبَالَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ أَبَدًا لِمَكْتُوبَةٍ ، وَلَا يَحِلُّ أَنْ
 يَسْتَقْبَلَ غَيْرَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ^(٥) . [وَكُلُّ كَانَ حَقًّا فِي وَقْتِهِ . وَأَطَالَ
 الْكَلَامَ فِيهِ^(٥) .

• • •

(أَنَا) أَبُو سَعِيدٍ بْنُ أَبِي عَمْرٍو ، أَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ ، أَنَا الرَّيِّسُ ، أَنَا الشَّافِعِيُّ ،
 أَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ أَبِي نَجِيحٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ ، قَالَ : « أَقْرَبُ مَا يَكُونُ

(١) فِي الرِّسَالَةِ : « بِالتَّوَجُّهِ » ؛ وَهُوَ أَظْهَرُ وَإِنْ كَانَ لَافْرَقَ مِنْ حَيْثُ لِلْعَنَى .

(٢) انْظُرِ الرِّسَالَةَ (ص ٣٨) ، وَالْأَم (ج ١ ص ٨٠ - ٨١) : وَهِيَ عِبَارَةُ الْأَمِّ اخْتِلَافَ وَزِيَادَةَ .

(٣) فِي الرِّسَالَةِ (ص ١٢١) : « لِلْقِبْلَةِ » . (٤) زِيَادَةُ عَنِ الرِّسَالَةِ (ص ١٢٢) .

(٥) فَلْيَنْظُرْ فِي الرِّسَالَةِ (ص ١٢٢ - ١٢٥) .

العبد من^(١) الله : إذا كان ساجداً ، ألم تر إلى قوله : (وَأَسْجُدْ وَاقْتَرِبْ : ٩٦ - ١٩) ؟ . يعنى : اقبل واقترب^(٢) . قال الشافعى : « ويشبه ما قال مجاهد (والله أعلم) ما قال^(٣) » .

فى رواية حرمة عنه - فى قوله تعالى : (يَخْرُجُونَ لِلْآذِقَانِ سُجَّدًا : ١٧ - ١٠٧) . - قال الشافعى : « واحتمل السجود : أن يَخْرُجَ : وذَنَّهُ - إذا خَرَّ - تلى الأرض ؛ ثم يكون سجود [هـ] على غير الذنن » .

* * *

(أنا) أبو سعيد بن أبى عمرو ، أنا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعى : « فَرَضَ اللَّهُ (جَلَّ ثَنَاؤُهُ) الصَّلَاةَ عَلَى رَسُولِهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، فَقَالَ : (إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ) ، يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا : ٣٣ - ٥٦) . فلم يكن فَرَضُ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ فى موضع ، أولى منه فى الصَّلَاةِ ؛ ووجدنا الدلالة عن رسول الله

(١) كذا بالألم (ج ١ ص ١٠٠) ومسند الشافعى (ص ١٤) أو بهامش الأم (ج ٦ ص ٦٢) وترتيب مسند الشافعى (ج ١ ص ٩٣) ؛ وبالأصل : إلى » .

(٢) كذا بالألم ؛ وفى المسند اقتصر على كلام مجاهد ، ولم يذكر تفسير الشافعى للآية الكريمة ، الذى أراد به أن يبين : أن القرب من الله لازم للسجود له . وعبارة الأصل وترتيب المسند : « ألم تر إلى قوله : اقبل واقترب ؛ يعنى : اسجد واقترب . » . ولعل الصواب ما أثبتناه : إذ يبعد أن يكون مجاهد قد تحاشى التلفظ بنص الآية الكريمة لعذر ما ؛ ولو سلمنا ذلك لما كان هناك معنى لأن يتحاشاه من رَوَوْا كلامه .

(٣) يعنى : ما قاله النبى (صلى الله عليه وسلم) : مما أثبتته الشافعى - فى الأم - قبل أثر مجاهد ، ولم يذكره البيهقى هنا - : من قوله فى حديث ابن عباس : « وأما السجود فاجتهدوا فيه من الدعاء ؛ فقمين : أن يستجاب لكم » . وقد أخرج البيهقى هذا الحديث فى السنن الكبرى (ج ٢ ص ١١٠) .

(صلى الله عليه وسلم)، [بما وصفت : من أن الصلاة على رسوله صلى الله عليه وسلم^(١)] فرضٌ في الصلاة ؛ والله أعلم . فذكر حديثين : ذكرناهما في كتاب (المعرفة) .

(وأنا) أبو محمد عبد الله بن يوسف الأصبهاني (رحمه الله) ، أنا أبو سعيد ابن الأعرابي ، أنا الحسن بن محمد الزعفراني ، نا محمد^(٢) بن إدريس الشافعي ؛ قال : « أنا مالك ، عن نعيم بن عبد الله المجرم - : أن محمد بن عبد الله بن زيد الأنصاري - وعبد الله بن زيد هو الذي [كان]^(٣) أرى^(٤) النداء بالصلاة . - أخبره^(٥) ، عن أبي مسعود الأنصاري ، أنه قال : أتانا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في مجلس سعد بن عُبَادَةَ ، فقال له بشير بن سعد : أمرنا الله أن نصلي عليك يا نبي الله ؛ فكيف نصلي عليك ؟ . فسكت النبي (صلى الله عليه وسلم) ، حتى تخينا أنه لم يسأله . فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : قولوا : « اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ، كما صليت على إبراهيم ؛ وبارك على محمد وعلى آل محمد ، كما باركت على إبراهيم^(٦) » ، في العالمين ، إنك حميدٌ مجيدٌ . » .

(١) زيادة لا بد منها . من الأم (ج ١ ص ١٠٢) .

(٢) في السنن الكبرى للبيهقي (ج ٧ ص ١٤٦) : « عبد الله بن نافع » ، ولا ذكر للشافعي في الإسناد . فما هنا طريق آخر للزعفراني عن الشافعي : (٣) زيادة عن السنن الكبرى .

(٤) أى : أراه الله الأذان - في اللثام - قيل تشريعه ، كما هو مشهور .

(٥) هذا القول كان في الأصل متقدما على قوله « وعبد الله » ، والتعديل عن السنن الكبرى .

(٦) عبارة السنن الكبرى : « ثم قال » وهي أحسن .

(٧) في الأصل : « وعلى آل إبراهيم » ، والتصحيح عن السنن الكبرى ، ثم إن فرق البيهقي =

ورواه المزني وحرمله عن الشافعي ، وزاد فيه : « والسلام كما [قد] علمتم ^(١) » . وفي هذا : إشارة إلى السلام الذي في التشهد ، على النبي ^(٢) (صلى الله عليه وسلم) ؛ وذلك : في الصلاة . فيُشبهه ^(٣) : أن تكون الصلاة التي أمر بها (عليه السلام) - أيضا - في الصلاة ؛ والله أعلم .

قال الشافعي (رحمه الله) - في رواية حرمله - : « والذي أذهب إليه - من هذا - : حديث أبي مسعود ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) . وإنما ذهبت إليه : لأنني رأيتُ الله (عز وجل) ذكر ابتداء صلاته على نبيه (صلى الله عليه وسلم) ، وأمر المؤمنين بها ؛ فقال : (إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ ، يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا : ٣٣-٥٦) ؛ وذكر صفوته من خلقه ، فأعلم : أنهم أنبيأؤه ؛ ثم ذكر صفوته من آلهم ^(٤) فذكر : أنهم أولياء أنبيائه ؛ فقال : (إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ : ٣-٣٣) . وكان حديث أبي مسعود - : أن ذكر الصلاة على محمد وآل محمد - يشبه عندنا لمعنى الكتاب ؛ والله أعلم »

« قال الشافعي : وإني لأحب : أن يدخل مع آل محمد (صلى الله عليه وسلم) -

= فيها - بين هذه الرواية ورواية مسلم التي أثبتت لفظ الآل ، يؤيد هذا التصحيح .

(١) الزيادة عن السنن الكبرى والمجموع للنووي (ج ٣ ص ٤٦٤) .

(٢) انظر السنن الكبرى (ج ٢ ص ١٤٧) .

(٣) في الأصل : « فيسن » ، وهو خطأ ؛ كما بدل عليه كلام الشافعي السابق ، وكلامه

الذي ذكره بعد ذلك ، ولم ينقله البيهقي هنا . انظر الأم (ج ١ ص ١٠٢) ،

(٤) في الأصل : « ثم ذكر صفوته قلوبهم » ، وهو خطأ واضح .

أزواجه وذريته؛ حتى يكون قداقي ماوردى عن النبي صلى الله عليه وسلم^(١).
 «قال الشافعي (رحمه الله) : واختلف الناس في آل محمد (صلى الله عليه وسلم)^(٢)
 فقال منهم قائل: آل محمد: أهل دين محمد^(٣). ومن ذهب هذا المذهب، أشبه أن
 يقول: قال الله تعالى لنوح: (أَهْلُ فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ بَاطِلٍ وَأَهْلُكَ :
 ١١ - ٤٠)؛ وحكى [فقال]^(٤) (إِنَّ أَبْنِيَّ مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ، وَأَنْتَ
 أَحْكَمُ الْأَمْرَيْنِ) قال يأنوح إنه ليس من أهلِكَ؛ إنه عمل غير صالح (الآية)^(٥).
 فأخرجه بالشرك عن أن يكون من أهل نوح^(٦)».

«قال الشافعي^(٧) : والذي نذهب إليه في معنى [هذه^(٨)] الآية : أن قول
 الله (عز وجل) : (إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ)؛ يعنى الذين^(٩) أمرنا [ك]^(١٠)
 بحملهم منك . (فإن قال قائل) : وما دل على ما وصفت ؟ . (قيل) : قال الله
 عز وجل : (وَأَهْلَكَ إِلَّا مَنْ سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ : ١١ - ٤٠)؛ فأعلمه^(١١)
 أنه أمره : بأن يحمل من أهله ، من لم يسبق عليه القول : أنه^(١٢) أهل معصية؛

(١) انظر في ذلك السنن الكبرى (ج ٢ ص ١٥٠) . (٢) انظر السنن الكبرى (ج ٢ ص ٤٦٦)
 (٣) انظر في المجموع (ج ٣ ص ٤٦٦) . (٤) انظر في المجموع (ج ٣ ص ٤٦٦)
 (٥) انظر في المجموع (ج ٣ ص ٤٦٦) : «وقال ابن أبي» ، ولا ذكر فيه ما قوله : «وحكى» .
 (٦) تمامها : (فلا تسئلن ما ليس لك به علم ؛ إني أعطتك أن تكون من الجاهلين)
 ١١ - ٤٥ - ٤٦) . (٧) الزيادة عن السنن الكبرى والمجموع .

(٨) أى جواباً عن ذلك ، انظر السنن الكبرى والمجموع . (٩) زيادة عن السنن الكبرى
 (١٠) كذا بالسنن الكبرى ؛ وفي الأصل والمجموع (ج ٣ ص ٤٦٧) : «الذى» .
 (١١) زيادة عن المجموع . (١٢) كذا بالأصل والمجموع ؛ وفي السنن الكبرى
 «فأعلمهم» وهو تحريف . (١٣) بالأصل والسنن الكبرى : «من» وهو خطأ ظاهر ،
 ويدل على ذلك أن عبارة المجموع - وهي منقولة عن السنن الكبرى - هكذا : «أنه
 أمره أن لا يحمل من أهله من سبق عليه القول من أهل معصيته» .

ثم بين له فقال : (إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ) .

« قال الشافعي : وقال قائل : آل محمد : أزواج النبي محمد ^(١) (صلى الله عليه وسلم) . فكأنه ذهب : إلى أن الرجل يقال له : ألك أهل؟ ^(٢) ؛ فيقول : لا ؛ وإنما يعني : ليست لي زوجة . »

« قال الشافعي ^(٣) : وهذا معنى يحتمله اللسان ؛ ولكنه معنى كلام لا يُعرف ، إلا أن يكون له سبب ^(٤) كلام يدل عليه . وذلك : أن يقال للرجل : تزوجت ؟ فيقول : ما تأهلت ^(٥) ؛ فيعرف - بأول الكلام - أنه أراد : تزوجت أو يقول الرجل : أجنبت من أهل ؛ فيعرف : أن الجناية إنما تكون من الزوجة . فأما أن يبدأ الرجل - فيقول : أهلي يولد كذا ، أو أنا أزور أهلي ، وأنا عزيز الأهل ، وأنا كريم الأهل . - : فاعلم يذهب الناس في هذا : إلى أهل البيت . »

« وذهب ذاهبون : إلى أن آل محمد (صلى الله عليه وسلم) : قرابة محمد (صلى الله عليه وسلم) : التي ينفرد بها ^(٦) ؛ دون غيرها : من قرابته ^(٧) . »
« قال الشافعي ^(٨) (رحمه الله) : وإذا عدَّ [من ^(٩)] آل الرجل : ولده

(١) انظر ما يدل ذلك في السنن الكبرى (ج ٢ ص ١٥٠) . (٢) في الأصل : « ألك أهلك » .
(٣) أي : جواباً عن ذلك (٤) كذا بالأصل ، ولعل الأصح : « سابق » ، وعلى كل فالمراد : أن يكون له قرينة تدل عليه . (٥) في الأصل : « أن يقول الرجل : تزوجت ، فيقال : ما تأهلت » ولعل الصواب ما أثبتناه . (٦) انظر المجموع (ج ٣ ص ٦٦) ، وما يدل ذلك في السنن الكبرى (ج ٢ ص ١٤٨ - ١٤٩) . (٧) أي التي لا ينفرد بها . (٨) جواباً عن ذلك . وياناً للذهب المختار عنده في آل محمد : من أنهم بنو هاشم وبنو المطلب ، انظر المجموع (ج ٣ ص ٤٦٦) ، والأم (ج ٢ ص ٦٩) (٩) هذه الزيادة أولى من تركها .

الذين إليه نسبهم ؛ ومن يأويه ^(١) بيته : من زوجه أو مملوكه أو مولى أو أحدٍ ضمنه عياله ؛ وكان هذا في بعض قرابته من قبل أبيه ، دون قرابته من قبل أمه ؛ وكان يجمعه قرابة في بعض ^(٢) قرابته من قبل أبيه ، دون بعض . - : فلم يحز أن يستعمل على ما أراد الله (عز وجل) من هذا ^(٣) ، ثم رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ؛ إلا بسنة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : « إن الصدقة لا تحل لمحمد ، ولا لآل محمد ؛ وإن الله حرم علينا الصدقة ، وعوضنا منها الخمس » . دل هذا على أن آل محمد : الذين حرم الله عليهم الصدقة ، وعوضهم منها الخمس . وقال الله عز وجل : (وَأَعْلَوْا أَنَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِلَّذِينَ الْقُرْبَىٰ) : ٨ - ٤١ . فكانت هذه الآية في معنى قول النبي (صلى الله عليه وسلم) : « إن الصدقة لا تحل لمحمد ، ولا لآل محمد » ؛ وكان الدليل عليه : أن لا يوجد أمر يقطع العنت ، ويلزم أهل العلم (والله أعلم) ؛ إلا الخبر ^(٤) عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) . فلما فرض الله على نبيه (صلى الله عليه وسلم) : أن يؤتي ذا القربى حقه ؛ وأعلمه : أن لله خمساً وللرسول ولذي القربى ؛ فأعطى سهم ذى القربى ، في بنى هاشم وبنى المطلب : دل ذلك على أن الذين أعطاهم رسول الله (صلى الله عليه وسلم) الخمس ، هم :

-
- (١) من « أوى » الثلاثي ، وهو يستعمل لازماً ومتعدياً ، أما « أوى » الرباعي : فلا يستعمل إلا متعدياً على الصحيح ، انظر المصباح (مادة : أوى) .
 (٢) في الأصل : « وكان يجمعه قرابته وفي بعض » ، ولعل ما أثبتنا هو الصحيح فليتأمل . (٣) أى : من لفظ « آل محمد » الذي ورد في الحديث المتقدم .
 (٤) في الأصل : « بالخبر » .

آل محمد الذين أمر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بالصلاة عليهم معه، والذين اصطفاهم من خلقه، بمدنبيه (صلى الله عليه وسلم). فإنه يقول: (إن الله اصطفى آدم ونوحاً وآل إبراهيم وآل عمران على العالمين: ٣-٣٣)، فاعلم: أنه اصطفى الأنبياء (صلوات الله عليهم)، [وآلهم] (١). «.

• • •

قال الشيخ (رحمه الله): قرأت في كتاب القديم (رواية الزعفراني، عن الشافعي) - في قوله عز وجل: (وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا: ٧-٢٠٤). - «فهذا - عندنا - على القراءة التي تُسمع خاصة؟ فكيف ينصت لما لا يسمع!؟».

وهذا (٢): قول كان يذهب إليه، ثم رجع عنه في آخر عمره (٣)، وقال: «يقرأ بشاتحة الكتاب، في نفسه، في سكتة الإمام». قال أصحابنا: «ليكون جامعاً بين الاستماع، وبين قراءة الفاتحة؛ بالسنة (٤)»؛ «وإن (٥) قرأ مع الإمام، ولم يرفع بها صوته - لم تمنعه قراءته في نفسه، من الاستماع لقراءة إمامه. فإعاً أمرنا: بالإنصات عن الكلام، ومالا يجوز في الصلاة». وهو مذكور بدلائله، في غير هذا الموضع.

• • •

(١) زيادة: يقتضيا المقام.

(٢) قوله: «وهذا» الخ؛ الظاهر أنه من كلام الشافعي لا الزعفراني.

(٣) انظر مختصر المزني بهامش الأم (ج ١ ص ٧٦).

(٤) أي عملاً بالسنة التي أوجبت القراءة على كل من صلى.

(٥) قوله: «وإن الخ»، الظاهر أنه من كلام الشافعي لا لأصحاب، ويكون قوله: «قال

أصحابنا» الخ، كلاماً مقترضاً للتطيل للكلام السابق.

وقرأتُ في كتاب السنن (رواية حرمله ، عن الشافعي ، رحمه الله) :
قال : « قال الله تبارك وتعالى : (وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ٢ - ٣٣٨) . قال الشافعي :
من خوطب بالقنوت مطلقاً ^(١) ، ذهبَ إلى أنه : قيام في الصلاة . وذلك :
أن القنوت : قيام لمعنى طاعة الله (عز وجل) ؛ وإذا كان هكذا : فهو موضع
كف عن قراءة ؛ وإذا كان هكذا ، أشبهَ : أن يكون قياماً - في صلاة -
لدهاء ، لا قراءة . فهذا أظهر معانيه ، وعليه دلالة السنة ؛ وهو أولى المعاني أن
يقال به ، عندي ؛ والله أعلم . »

« قال الشافعي (رحمه الله) : وقد يحتمل القنوت : القيام كله في الصلاة .
وروى عن عبد الله بن عمر : « قيل : أي الصلاة ؟ قال : طول القنوت . » .
وقال طاووس : القنوت ، طاعة الله عز وجل ^(٢) . » .
« وقال الشافعي (رحمه الله) : وما وصفتُ - : من المعنى الأول . - أولى
المعاني به ؛ والله أعلم . »

« قال : فلما كان القنوت بعض القيام ، دون بعض - : لم يجزْ (والله أعلم) أن يكون إلا ما دلت عليه السنة : من القنوت للدهاء ^(٣) ، دون القراءة . » .
« قال : واحتمل قول الله (عز وجل) : (وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ) : قانتين

(١) أي من سئل - من أهل اللغة - عن معنى لفظ القنوت من حيث هو بقطع النظر
عن وروده في كلام الشارع وكونه مأموراً به ، وعما ورد في السنة من بيان المراد منه .
(٢) انظر الآثار التي أوردها في ذلك الطبري في تفسيره (ج ٢ ص ٣٥٢ - ٣٥٣)
(٣) انظر فتح الباري (ج ٢ ص ٣٣٤) . وانظر المعاني التي يستعمل فيها لفظ
القنوت ، في (ص ٣٣٥) منه .

في الصلاة كلها، وفي بعضها دون بعض. فلما قنتَ رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في الصلاة، ثم ترك القنوت في بعضها^(١)؛ وحُفظ عنه القنوت في الصبح بمخاطبة^(٢) — دلّ هذا على أنه إن كان الله أراد بالقنوت : القنوت في الصلاة؛ فأنما أراد به خاصاً. » .

« واحتمل : أن يكون في الصلوات ، في النازلة . واحتمل طول القنوت : طول القيام . واحتمل القنوت : طاعة الله ؛ واحتمل الشُّكات^(٣) . »

« قال الشافعي . ولا أرخص في ترك القنوت في الصبح ، . سأل : لأنه إن كان اختياراً^(٤) من الله ومن رسوله (صلى الله عليه وسلم) : لم أرخص في ترك الاختيار ؛ وإن كان فرضاً : كان مما^(٥) لا يتبين تركه . ولو تركه تارك : كان عليه أن يسجد للسجود^(٥) ؛ كما يكون ذلك عليه : لو ترك الجلوس في شيء . » .

قال الشيخ - في قوله : « احتمل الشُّكات » . - : أراد : السكوت عن كلام الآدميين ؛ وقد روينا عن زيد بن أرقم : « أنهم كانوا يتكلمون في الصلاة ؛ فنزلت هذه الآية . قال : فنهينا عن الكلام ، وأمرنا بالسكوت^(٦) . » .

(١) راجع في ذلك اختلاف الحديث بهامش الأم (ج ٧ ص ٢٨٥ - ٢٨٧) ، والأم (ج ٧ ص ١٢٩ و ٢٣١) ، والسنن الكبرى (ج ٢ ص ٢٠٠ - ٢٠١) .

(٢) انظر الأحاديث والآثار التي أوردها في ذلك الطبري في تفسيره (ج ٢ ص ٣٥٣ - ٣٥٤) . (٣) أي : مندوباً (٤) في الأصل « ما » .

(٥) قال في الأم (ج ١ ص ١١٦) « لأنه من عمل الصلاة وقد تركه » .

(٦) انظر السنن الكبرى (ج ٧ ص ٢٤٨) وتفسير الطبري (ج ٢ ص ٣٥٤) . وكلام ابن حجر في الفتح (ج ٨ ص ١٣٨) المتعلق بهذا الحديث .

ورويانا عن أبي رجاء المطاردى : أنه قال : « صلى بنا ابن عباس صلاة الصبح - وهو أمير على البصرة - فقنت ، ورفع يديه : حتى لو أن رجلا بين يديه لرأى يياض إبطيئه ، فلما قضى الصلاة أقبل علينا بوجهه ، فقال : هذه الصلاة : التي ذكرها الله (عز وجل) في كتابه : (حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ ، وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى ، وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ) ^(١) » .

(أنا) أبو علي الروذباري ، أنا إسماعيل الصفار ، أنا الحسن بن الفضل بن السمح ، ثنا سهل بن تمام ، نا أبو الأشهب ، ومسلم بن زيد ، عن أبي رجاء ؛ فذكره ، وقال : « قبل الركوع ^(٢) » .

* * *

(أخبرنا) أبو سعيد بن أبي عمرو ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي : « قال الله تبارك وتعالى : (وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ) . فقل (والله أعلم) : قانتين : مطيعين ؛ وأمر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بالصلاة قائما ؛ وإنما ^(٣) خوطب بالفرائض من أطاقها ؛ فإذا لم يطق القيام : صلى قاعدا . » .

* * *

وبهذا الإسناد ، قال الشافعي : « قال الله عز وجل : (وَتِيَابَكَ

(١) قد أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (ج ٢ ص ٢٠٥) مختصرا ، وأخرجه الطبري في تفسيره (ج ٢ ص ٢٥٤) بالزيادة التي ذكرها البيهقي هنا عقب ذلك .

(٢) راجع في السنن الكبرى « ج ٢ ص ٢٠٦ - ٢١٢ » الأحاديث والآثار التي وردت في أن القنوت قبل الركوع أو بعده .

(٣) عبارته في الأم « ج ١ ص ٦٩ » « وإذا خوطب بالفرائض من أطاقها : فإذا كان المرء مطيقا للقيام في الصلاة : لم يجز إلهو ، إلا عندما ذكرت ، من الخوف ، وإذا لم يطق القيام : صلى قاعدا ، وركع وسجد ؛ إذا أطاق الركوع والسجود . » .

فَطَهَّرَ: (٧٤ - ٤) قيل: صل^(١) في ثياب طاهرة، وقيل غير ذلك. والأول: أشبهه، لأن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أمر: أن يُنسل دم الحيض من الثوب. « . يعنى^(٢): للصلاة .

قال الشيخ: وقد روينا عن أبي عمر صاحب ثعلب، قال: قال ثعلب - في قوله عز وجل: (وَيَا بَكَ فَطَهِّرْ) . - : « اختلف الناس فيه، فقالت طائفة: الثياب ههنا: الساتر؛ وقالت طائفة: الثياب ههنا: القلب^(٣) . » .

(أخبرنا) علي بن محمد بن عبد الله بن بشران، عن أبي عمر؛ فذكره.

* * *

(أخبرنا) أبو سعيد محمد بن موسى، ثنا أبو العباس الأصم، أخبرنا الربيع، قال: قال الشافعي (رحمه الله): « بدأ الله (جلّ ثناؤه) خلق آدم (عليه السلام) من ماء وطين، وجعلهما معاً طهارة؛ وبدأ خلق ولده من ماء دافق. فكان - في ابتداء^(٤) خلق آدم من الطاهرين: اللذين هما الطهارة^(٥) . - : دلالة^(٦) لا ابتداء خلق غيره: أنه من ماء طاهر

(١) عبارة الأم « ج ١ ص ٤٧ » « صلى » وما هنا أولى وأنسب.

(٢) هذا من كلام البيهقي رحمه الله .

(٣) هذا هو التفسير الثاني الذي أشار إليه الشافعي رضي الله عنه .

(٤) عبارة الأم (ج ١ ص ٤٧) : « ابتداءه » ؛ ولا فرق في المعنى .

(٥) في الأصل: « طهارة » ؛ وما أثبتناه - وهو الأحسن - من عبارة الأم التي وردت

هكذا: « من الطهارتين اللتين هما الطهارة » .

(٦) عبارة الأم: « دلالة أن لا يبدأ خلق غيره إلا من طاهر لا من نجس » .

لا نجس^(١) .

وقال في (الإملاء) — بهذا الإسناد — : « المني ليس بنجس : لأن الله (جل ثناؤه) أكرم من أن يتبدى خلق من كرمهم^(٢) ، وجعل منهم : النبيين والصديقين ، والشهداء والصالحين ؛ وأهل جنته . — من نجس : فإنه يقول : (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ ١٧ - ٧٠) ؛ وقال جل ثناؤه : ([خَلَقَ الْإِنْسَانَ^(٣)] مِنْ نُطْفَةٍ ١٦ - ٤) ؛ ([أَلَمْ تَخْلُقْهُمْ^(٤)] مِنْ مَاءٍ مَيِّبٍ) . » .

« ولولم [يكن^(٥)] في هذا ، خبر عن النبي (صلى الله عليه وسلم) : لكان ينبغي أن تكون المقول تعلم : أن الله لا يتبدى خلق من كرمه وأسكنه جنته ؛ من نجس . [فكيف^(٦)] مع ما فيه : من الخبر ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) : « أنه كان يصلي في الثوب : قد أصابه المني ؛ فلا يغسله ؛ إنما يمسح رطباً ، أو يحنّ^(٧) يابساً » : على معنى التنظيف^(٨) .

(١) في الأم جد ذلك : « ودلت منه رسول الله على مثل ذلك » ؛ ثم ذكر حديث عائشة في فرك المني من ثوب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ؛ وهو ما أثار إليه في عبارة الإملاء الآية .

(٢) في الأصل : « كرمه » ؛ ولقد راينا فيها أثبتناه ، قوله : وجعل منهم ؛ وظاهر الآية السكرة الذكورة جد .

(٣) زيادة لأبأس ها .

(٤) زيادة لا بد منها .

(٥) في الأصل : « أو مت » ، وهو غريب من التاسع .

(٦) انظر الأم (ج ١ ص ٤٧ - ٤٨) .

مع أن هذا : قولُ سعد بن أبي وقاص ، وابن عباس ، وعائشة ، وغيرهم ؛
رضى الله عنهم ^(١) .

* * *

(أخبرنا) أبو سعيد ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي :
« قال الله تبارك وتعالى : (لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا
مَا تَقُولُونَ ؛ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا : ٤ - ١٣) .
قال الشافعي : فقال بعض أهل العلم بالقرآن - في قول الله عز وجل :
(وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ) . - : لا ^(٢) تقربوا موضع ^(٣) الصلاة .
قال : وما أشبه ما قال بما قال ؛ لأنه لا يكون ^(٤) في الصلاة عبور سبيل ،
إنما عبور السبيل : في موضعها ؛ وهو : المسجد ^(٥) . فلا بأس أن يمر الجنب
في المسجد ماراً ^(٦) ، ولا يقيم فيه . لقول الله عز وجل : (وَلَا جُنُبًا إِلَّا
عَابِرِي سَبِيلٍ) . »

* * *

وبهذا الإسناد ، قال الشافعي : « لا بأس أن يبيت المشرك في كل
مسجد إلا المسجد الحرام : فإن الله (عز وجل) يقول : (إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ

(١) انظر الأم (ج ١ ص ٤٨) ، وذيل الأم (ج ١ ص ٤٩ - ٥٠) .

(٢) هنا في الأم (ج ١ ص ٤٦) زيادة : « قال » . ولا داعي لها .

(٣) في الأم : « مواضع » .

(٤) في الأم : « لأنه ليس » .

(٥) كذا في الأم ، وعبرة الاصل : « وهو في المسجد » ، ولعل الصواب عبارة الأم .

(٦) أي عابرا

تَجَسُّوْا فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا : ٩ - ٢٨) ؛ فلا ينبغي لمشرك : أن يدخل المسجد الحرام بحال^(١) .

• • •

(أخبرنا) أبو سعيد [أنا أبو العباس^(٢)] ، أنا الربيع ، قال . قال الشافعي (رحمه الله) : « ذكر الله (تعالى) الأذان بالصلاة ، فقال : (وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ : ائْتَذُوا هَؤُلَاءِ وَلَمَّا : ٥٨ - ٥٠) ؛ وقال تعالى : (إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ : فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ، وَذَرُوا الْبَيْعَ : ٦٢ - ٩) فأوجب الله عز وجل (والله أعلم) : إتيان الجمعة ؛ وسنَّ رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : الأذان للصلاة المكتوبات . فاحتمل^(٣) : أن يكون أوجب إتيان صلاة الجمعة في غير الجمعة ؛ كما أمرنا^(٤) بإتيان الجمعة ، وترك البيع . واحتمل : أن يكون أذن بها : تصلياً لوقتها . »

« وقد جمع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : مسافراً ومقيماً ، خائفاً وغير خائف . وقال (جل ثناؤه) لنبيه صلى الله عليه وسلم : (وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ ، فَأَقْبْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ : فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ) الآية ، والتي بعدها^(٥) . وأمر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) مَنْ

(١) انظر ما ذكره - بعد ذلك - في الأم (ج ١ ص ٤٦) ، فإنه مفيد .

(٢) زيادة يدل عليها الإسناد السابق واللاحق .

(٣) في الأصل : « واحتمل » . وما أثبتناه عبارة الأم (ج ١ ص ١٣٦) ، وهي أولى وأحسن .

(٤) عبارة الأم : « أمر » وهي أنسب .

(٥) تمام للتروك : (وليأخذوا أسلحتهم ، فلما سجدوا : فليكونوا من ورائكم ، ولتأت طائفة أخرى بصلواتهم ، فليصلوا معكم وليأخذوا حذرهم وأسلحتهم ، ودالين كفروا لو تخلفون =

جاء^(١) الصلاة : أن يأتيها وعليه السكينة ؛ ورخص في ترك إتيان صلاة^(٢) الجماعة ، في العذر :- بما ساذكره في موضعه .
« فأشبهه^(٣) ما وصفتُ - من الكتاب والسنة . - : أن لا يحل تركُ
أن تصلّي كل مكتوبة في جماعة ؛ حتى لا تخلو جماعة : مقيمون ، ولا مسافرون -
من أن تصلّي فيهم صلاة جماعة^(٤) » .

* * *

(أنا) أبو سعيد ، أنا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي
(رحمه الله) : « ذكر الله (تعالى) الاستئذان ، فقال في سياق الآية : (وَإِذَا
بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ : فَلْيَسْتَأْذِنُوا كَمَا اسْتَأْذَنَ الَّذِينَ مِنْ
قَبْلِهِمْ : ٢٤ - ٥٩) ؛ وقال : (وَابْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ ،
فَإِنْ آتَيْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا : فَاذْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ : ٤ - ٦) . فلم يذكر

= عن أسلحتكم وأمتعتكم فيمليون عليكم ليلة واحدة ، ولا جناح عليكم - إن كان بكم أي من
مطر ، أو كنتم مرضى - : أن تضعوا أسلحتكم ، وخذوا ، حذرکم ، إن الله أعد للكافرين
عذابا مهينا * فلذا قضيت الصلاة : فاذكروا الله قياما وقعودا وعلى جنوبكم ، فلذا اطمانتم :
فأقيموا الصلاة ، إن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقتا : ٤ - ١٠٢ و ١٠٣) .

(١) في الأم : « آي » .

(٢) هذه الكلمة غير مثبتة في الأم .

(٣) في الأم : « وأشبه » ، وما هنا أحسن .

(٤) انظر ما استدلل به لذلك - من السنة - في الأم (ج ١ ص ١٣٦) .

(٥) في الأم (ج ١ ص ٦٠) : « ولم » .

الرشد : الذي يستوجبون به أن ندفع ^(١) إليهم أموالهم . - إلا بعد بلوغ النكاح .

« قال : وفرض الله الجهاد ، فأبان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : أنه ^(٢) [على ^(٣) من استكمل ^(٤) خمس عشرة سنة ؛ بأن أجاز ابن عمر - عام الخندق - : ابن خمس عشرة سنة ؛ وردّه - عام أحد - : ابن أربع عشرة سنة . »

« قال : فإذا بلغ التلام الحكم ، والجارية المحيض - : غير مغلوبين على عقولهما . - : وجبت ^(٥) عليهما الصلاة والفرائض كلها : وإن كانا ابني أقل من خمس عشرة سنة ^(٦) ؛ وأمر كل واحد منهما بالصلاة : إذا عقلها ؛ وإذا لم يفصلا ^(٧) لم يكونا كمن تركها بعد البلوغ ؛ وأدبا ^(٨) على تركها ^(٩) أدبا خفيفا . »

(١) في الأم : « تدفع » .

(٢) في الأم : « به » وهو خطأ .

(٣) زيادة لا بد منها ، عن الأم (ج ١ ص ٦٥) .

(٤) في الأصل : « استملك » ؛ وهو تحريف ظاهر ، والتصحيح عن الأم .

(٥) في الأم : « أوجبت » ؛ أي : حكمت بالوجوب .

(٦) في الأم بعد ذلك : « وجبت عليهما الصلاة » ؛ وهي زيادة من الناسخ . نضري

فهم للمضى كما لا يخفى .

(٧) عبارة الأم : « فإذا » .

(٨) عبارة الأصل والأم : « يثقل » ، وهي معرفة قطعا .

(٩) في الأصل : « وأدبهما » ؛ وفي الأم : « وأؤدبهما » ، وهو مناسب لقوله :

« أوجبت » ، وغير مناسب لقوله : « وأمر » . وما أثبتناه مناسب لقوله : « وجبت »

ولقوله : « وأمر » . فليتامل .

(١٠) كذا بالألم ، وفي الأصل : « تركها » ، وعبارة الأم أظهر .

« قال : ومن غُلِبَ على عقله بمرض أو مرض^(١) أى مرض كان : ارتفع^(٢) عنه الفرض . لقول^(٣) الله تعالى : (وَاتَّقُوا يَأْأُولَى الْأَلْبَابِ ٢ : ١٩٧) ؛ وقوله : (إِنَّمَا يَسَدَّ كُرُّ أُولَوِ الْأَلْبَابِ ١٣ : ١٩ و ٣٩-٩) : وإن كان معقولا : أن لا يخاطب^(٤) بالأمر والنهى إلا من عَقَلَهُمَا . » .

* * *

(أنا) أبو سعيد ، أنا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعى (رحمه الله) : « وإذا صلت المرأة رجال ونساء . وصبيان ذكرور - : فصلاة النساء مجزئة ، وصلاة الرجال والصبيان الله كور غير مجزئة . لأن الله تعالى جعل الرجال قوامين على النساء ، وقصرهن^(٥) عن أن يكن أولياء ، وغير ذلك . فلا يجوز : أن تكون امرأة إمام رجل في صلاة ، بحال أبدا . » . وبسط الكلام فيه هاهنا^(٦) ، وفي كتاب القديم .

* * *

(أنا) أبو سعيد ، أنا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعى

(١) فى الأم : بمرض مرض .

(٢) كذا بالأم ، وفى الأصل : « أن يقع » ، وهو تحريف من الناسخ .

(٣) عبارة الأم : « فى قول » ، وعبارة الأصل أصح وأظهر ، فليتأمل .

(٤) فى الأصل : « وإن معقولا أنه أن لا يخاطب » ، وفى الأم : « وإن كان معقولا لا يخاطب » .

(٥) كذا بالأم (ج ١ ص ١٤٥) ، وفى الأصل : « وقصرهن » .

(٦) فى الأم : « ولا » . وما هنا أظهر .

(٧) فانظره فى الأم (ج ١ ص ١٤٥ - ١٤٦) .

(رحمه الله) : « التفسير ^(١) لمن خرج غازيا خائفا : في كتاب الله عز وجل ^(٢) .
قال الله جل ثناؤه : (وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ ، فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ
أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ : إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا ؛
إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا أَعْدَاؤُكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا : ٤ - ١٠١) . »

« قال : والقصر لمن خرج في غير ممضية ^(٣) : في السنة ^(٤) . »

« قال الشافعي : فأما من خرج ^(٥) : باغيا على مسلم ، أو معاهدا ؛ أو
يقطع طريقا ، أو يفسد في الأرض ؛ أو العبد يخرج : أبقا من سيده ؛ أو
الرجل : هاربا ليمين دما ^(٦) لزمه ، أو ماني مثل هذا المعنى ، أو غيره : من
الممضية . - فليس له أن يقصر ؛ [فإن قصر : أعاد كل صلاة صلاها ^(٧)] . لأن
القصر رخصة ؛ وإنما جلت الرخصة لمن لم يكن عاصيا : ألا ترى إلى

(١) أي : القصر ، قال النيسابوري في تفسيره (ج ٥ ص ١٥٢) : « يقال : قصر صلاته ،
وأقصرها ، وقصرها ، بمعنى . » وقال في فتح الباري (ج ٢ ص ٣٧٩) : « تقول : قصرت
الصلاة (بنتحتين عتفا) قصرا ، وقصرتها (بالشديد) تقصيرا ، وأقصرتها إقصارا والاول
أشهر في الاستعمال . » وانظر تفسير الطبري (ج ٥ ص ١٥٧) ، وتفسير الالوسي
(ج ٥ ص ١١٩) ، والمختار .

(٢) انظر كلام الشافعي المتعلق بذلك في الأم (ج ١ ص ١٥٩) وفي اختلاف
الحديث بذييل الأم (ج ١ ص ١٦١) أو بهامش الام (ج ٧ ص ٦٨) ، وتأمله .

(٣) عبارته في الأم (ج ١ ص ١٦١) : « وسواء في القصر : للريض والصحيح ،
والعبد والحر ، والائتي والدكر إذا سافروا معا في غير ممضية الله تعالى . »

(٤) في الأم : « سافر » .

(٥) عبارة الأم : « حقا » ؛ وهي وإن كانت أم من عبارة الاصل ، إلا أن عبارة
الاصل أنسب لما بعدها . فليتامل .

(٦) الزيادة عن الام .

قول الله عز وجل : (فَمَنْ أَضْطَرُّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ :
٢ - ١٧٣) . ٢٠ »

« قال : [و^(١)] هكذا : لا يمسح على الخفين ، ولا يجمع الصلاة مسافر في معصية . وهكذا : لا يصلّي لنهر^(٢) القبلة نافلة ؛ ولا تخفيف^(٣) عن كان سفره في معصية الله عز وجل . »

« قال الشافعي (رحمه الله) : وأكره ترك القصر ، وأنهى عنه : إذا كان رغبة عن السنة فيه^(٤) . » . يعني^(٥) : لمن خرج في غير معصية .
(أنا) أبو عبد الله الحافظ ، قال : وقال الحسين بن محمد - فيما أخبرت عنه - : أنا محمد بن سفيان ، نا يونس بن عبد الأعلى ، قال : قال الشافعي (رحمه الله) - في قوله تعالى : (فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ) . - قال : [نزل بمسئفان]^(٦) : موضع بخير ، فلما ثبت : أن

(١) الزيادة عن الأم

(٢) في الأم : « إلى غير » .

(٣) عبارة الأم . « يخفف » ؛ وعبارته في مختصر المزني (ج ١ ص ١٢٧) .

« ولا تخفيف على من سفره في معصية » .

(٤) انظر الام (ج ١ ص ١٥٩) ، ومختصر المزني (ج ١ ص ١٢١) .

(٥) هذا من كلام البيهقي رحمه الله .

(٦) هذه الزيادة لا بد منها : لأن قوله : « موضع بخير » ؛ ناقص محتاج إلى تكملة ولعل ما أئتمناه هو الصحيح المقصود : فقد ذكر في تفسير الطبري (ج ٥ ص ١٥٩) : أن آية القصر نزلت بمسئفان ؛ فإذا لاحظنا : أن « مسئفان » من أعمال « الفرع » (كما ذكر في معجم البكري) ؛ وأن « الفرع » ولاية بالمدينة واقعة على بد ثمانية برد منها (كما ذكر في معجم ياقوت) ؛ وأن « خير » واقعة على بد ثمانية برد من المدينة أيضا (كما ذكر البكري وياقوت) ؛ وأنها أشهر من « الفرع » - : صح أن يقال : إن مسئفان موضع بخير (أي قريب منها) ؛ وإن لم يكن من أعمال خير نفسها .

رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لم يزل يقصر مخْرَجَه من المدينة إلى مكة ؛ كانت السنة في التقصير . فلو أتمَّ رجلٌ متمعدٌ : من غير أن يُحْطَى مَنْ قصر ؛ لم يكن عليه شيء . فأما إن أتمَّ : متمعداً ، منكرّاً للتقصير ؛ فعليه إعادة الصلاة ^(١) .

وقرأتُ - في رواية حرملة عن الشافعي - : « يستحب للمسافر : أن يقبل صدقة الله ^(٢) ويقصر ؛ فإن أتمَّ الصلاة - : عن غير رغبة عن قبول رخصة الله عزَّ وجلَّ - . : فلا إعادة عليه ؛ كما يكون - إذا صام في السفر - : لا إعادة عليه . وقد قال عزَّ وجلَّ : (فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ : فَمِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ : ٢ - ١٨٤) . وكما تكون الرخصة في فدية الأذى : فقد قال الله تعالى : (فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ : فَمِدَّةٌ) الآية ^(٣) . فلو ترك الحلق والفدية ، لم يكن عليه بأس : إذا لم يدعه رغبة عن رخصة . » .

(أنا) أبو سعيد بن أبي عمرو ، نا أبو العباس محمد بن يعقوب ، أنا الربيع

(١) انظر كلام الشافعي للتعلق بذلك ، في اختلاف الحديث بذيل الأم (ج ١ ص ١٦٦)
أو بهامش الأم (ج ٧ ص ٧٥ - ٧٦) .
(٢) اقتباس من قول النبي (عليه السلام) في حديث يعلى بن أمية المشهور الذي ذكره الشافعي في الأم (ج ١ ص ١٥٩) وفي اختلاف الحديث بذيل الأم (ج ١ ص ١٦١ - ١٦٢) .
(٣) تمامها : (من صيام أو صدقة أو نسك ؛ فإذا أمتنتم فمن تمتع بالعمرة إلى الحج : فما استيسر من الهدى ؛ فمن لم يجد : فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم ؛ تلك عشرة كاملة ؛ ذلك إن لم يكن أهل حاضري للمسجد الحرام ؛ واثقوا الله ، واعلموا أن الله شديد العقاب : ٢ - ١٩٦) .

ابن سليمان ، أنا الشافعي (رحمه الله) ، قال : « قال الله عز وجل : (وَإِذَا حَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ : فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ) الآية . قال : فكان بينا في كتاب الله : أن (١) قصر الصلاة - في الحرب في الأرض ، والخوف - تخفيف من الله (عز وجل) عن خلقه ؛ لا : أن فرضاً عليهم أن يقصروا . كما كان قوله (٢) : (لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ : مَا لَمْ يَمْسُوهُنَّ أَوْ قَرَّبُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً ٢٠ - ٢٣٦) ؛ [رخصة (٣)] ؛ لا : أن حتماً عليهم أن يطلقوهن في هذه الحالة (٤) . وكما (٥) كان قوله تعالى : (لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ ٢ - ١٩٨) ؛ يريد (والله أعلم) : أن تتجروا في الحج ؛ لا : أن حتماً أن تتجروا (٦) . وكما (٧) كان قوله : ليس عليكم جناح (٨) : (أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ يُوتِيَكُمْ أَوْ يُوتِ

-
- (١) عبارته في اختلاف الحديث - بهامش الأم : (ج ٧ ص ٦٨) - : « أن القصر في السفر - في الخوف وغير الخوف معا - رخصة ؛ لا : أن الله فرض أن تقصروا . » .
 (٢) عبارته في اختلاف الحديث : « كما كان بينا في كتاب الله أن قوله » ؛ وهي أنسب .
 (٣) زيادة عن اختلاف الحديث ، والأم (ج ١ ص ١٥٩) .
 (٤) عبارة الأم : « الحال » ، وعبارته في اختلاف الحديث : « لا أن حتماً من الله أن يطلقوهن من قبل أن يمسوهن » .
 (٥) قوله : « وكما » إلى قوله : « لأن حتماً أن تتجروا » ، غير موجود في اختلاف الحديث .
 (٦) عبارة الأم : « لا أن حتماً عليهم أن يتجروا » ، وعبارة الأصل أنسب .
 (٧) قوله : « وكما » إلى قوله : « غيرهم » ، مؤخر في الأم ، عن القول الذي بعده .
 (٨) كذا بالأصل وبالأم ، وليس هذا القول من الآية الكريمة ، وإنما أراد به الشافعي (رضي الله عنه) : أن يبين متعلق (أن تأكلوا) بـ « يوتى » . وعبارته في اختلاف الحديث « وكما كان بينا في كتاب الله [أن] ليس عليكم جناح أن تأكلوا ، إلى جميعاً وأشتاتاً ، رخصه » ، وهي أسلم وأوضح . وعدم ذكر قوله : « رخصة » في الأم والأصل ، فلهذا ما قبل عليه .

آبَائِكُمْ : ٢٤ - ٦١) ؛ لا : أن حتما عليهم أن يأكلوا من بيوتهم ،
ولا بيوت غيرهم . وكما ^(١) كان قوله : (وَأَلْقُوا عِدُّ مِنَ النِّسَاءِ الَّتِي
لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا : فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ
مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ : ٢٤ - ٦٠) ؛ فلو ^(٢) لبسن ثيابهن ولم يضعنها : ما أُنْمِنَ .
وقول الله عز وجل : (لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ ، وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ
حَرَجٌ ، وَلَا عَلَى الْمَرْيُوفِ حَرَجٌ) ؛ يقال : نزلت : (ليس عليهم حرج
بترك الفزو ؛ ولو غزوا ما حرجوا) . » .

* * *

(أنا) أبو سعيد ، أنا أبو المباس ، أنا الربيع ، أنا الشافعي ، قال :
« قال الله تبارك وتعالى ^(٣) : (وَشَهِدِمْ وَمَشْهُودٌ : ٨٥ - ٣) . [قال الشافعي] ^(٤)
أنا إبراهيم بن محمد ، حدثني صفوان بن سليم ، عن نافع بن جبير ، وعطاء بن
يسار - أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : « شاهد : يوم الجمعة ؛
ومشهدود : يوم عرفة ^(٥) . »

-
- (١) عبارته في اختلاف الحديث : « لا أن الله تعالى حتم عليهم أن يأكلوا من بيوتهم
ولا من بيوت آبائهم ، ولا جميعا ، ولا أشتاتا . »
(٢) قوله : « وكما » إلى قوله : « حرجوا » ، غير موجود باختلاف الحديث .
(٣) قوله : « فلو » إلى قوله : « حرجوا » ، غير موجود بالأم .
(٤) في الأم (ج ١ ص ١٦٧) زيادة آية النداء الآتية بعد .
(٥) زيادة عن الأم للإيضاح .

(٦) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (ج ٣ ص ١٧٠) عن أبي هريرة موقوفا
بلفظ : « الشاهد ، والشهود » ، وعن علي مرفوعا بلفظ : « الشاهد : يوم عرفة ويوم
الجمعة ، وللشهود هو : اليوم للوعود : يوم القيامة » وأخرجه عن أبي هريرة أيضا مرفوعا
بلفظ : « اليوم للوعود : يوم القيامة ، والشاهد : يوم الجمعة ، وللشهود : يوم عرفة . » .

وبهذا الإسناد ، قال الشافعي : « قال الله عز وجل : (إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ : فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ : ٦٢ - ٩) . والأذان - الذي يجب على من عليه فرض الجمعة : أن يذبح عنده البيع - . : الأذان الذي كان على عهد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ؛ وذلك : الأذان الثاني ^(١) : بعد الزوال ، وجلس الإمام على المنبر . »

وبهذا الإسناد . قال الشافعي : « ومقول : أن السمي - في هذا الموضع - : العمل ؛ لا ^(٢) : السمي على الأقدام . قال الله عز وجل : (إِنَّ سَمْعَكُمْ لَشَيْءٌ : ٩٢ - ٤) ؛ وقال ^(٣) عز وجل : (وَمَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ وَسَمِعَ لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ : ١٧ - ١٩) وقال : (وَكَانَ سَمْعُكُمْ مَشْكُورًا : ٦٦ - ٢٢) ؛ وقال تعالى : (وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَمَى : ٥٣ - ٣٩) ؛ وقال : (وَإِذَا تَوَلَّى سَمَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا : ٢ - ٢٠٥) . وقال زهير ^(٤) :

(١) عبارة الأُم (ج ١ ص ١٧٣) : « الذي » .

(٢) قوله : « لا السمي على الأقدام » غير موجود بالأُم . وموجود بالنسخ الكبير

(ج ٣ ص ٢٢٧) .

(٣) قوله : « وقال » إلى « مشكورا » غير موجود بالأُم ، وموجود بالنسخ الكبير .

(٤) في لاميته الجيدة التي مدح بها هرم بن سنان والحارث بن عوف (انظر شرح

تعلب لذيوان زهير : ص ٩٦ - ١١٥) .

سَتَى بَعْدَهُمْ قَوْمٌ لَكَ يَذَرُوكُمْ^(١) فَلَمْ يَفْعَلُوا^(٢)، وَلَمْ يَلَامُوا^(٣)، وَلَمْ يَأْلُوا
[وَمَا يَكُ^(٤) مِنْ خَيْرٍ أَتَوْهُ : فَأَنعَمَا تَوَارَثَهُ آبَاءُ آبَائِهِمْ قَبْلَ
وَهَلْ يَحْمِلُ^(٥) الْخَطِيئَةَ إِلَّا وَشِبْجُهُ وَتُقَرَّرُ - إِلَّا فِي مَنَابِتِهَا - النَّخْلُ^(٦)]

وهذا الإسناد ، قال الشافعي : « قال الله عز وجل : (وَإِذَا رَأَوْا
تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا : ١١ - ١٢) . قال^(٧) :
ولم^(٨) أعلم بخالف : أنها نزلت في خطبة النبي (صلى الله عليه وسلم) يوم
الجمعة^(٩) . »

قال الشيخ : في رواية حرمله وغيره - عن حصين ، عن سالم بن أبي
الجعد ، عن جابر - : « أن النبي (صلى الله عليه وسلم) كان يخطب يوم الجمعة

(١) في الأصل : « يذركونهم » وزيادة النون خطأ لضرورة لارتكابه .

(٢) هذه رواية الديوان والأم (ج ١ ص ١٧٤) ، وفي الأصل : « يذركونهم » ،
ولعل الناسخ روى بالمعنى ولم يتنبه إلى أن زيادة « هم » تخلل بالوزن .

(٣) هذه رواية الأصل ، وهي موافقة لرواية ثعلب . ورواية الأم : « ولم يلاموا »
أى : لم يأتوا بما يلامون عليه . - وهي موافقة لرواية الاسمعي والشنتمري .

(٤) رواية الشنتمري « فَمَا يَكُ » ، ورواية ثعلب : « فَمَا كَانَ » .

(٥) رواية الديوان : « يَنْبِت » .

(٦) زيادة عن الربيع ، أثبتناها لجودتها .

(٧) كذلك بالأم (ج ١ ص ١٧٦) . وفي الأصل : « وقال » .

(٨) في الأم : « فلم » .

(٩) انظر في الأم (ج ١ ص ١٧٧) ما ذكره الشافعي في سبب نزول الآية ، غير
ما ذكر هنا .

قاعما ، فاقْتَلَ^(١) [الناس^(٢)] إليها حتى لم يبق معه إلا اثنا عشر رجلا . فَأُتِلَتْ هذه الآية .»

وفي حديث كعب بن عجرة^(٣) : دلالةٌ على أن نزلها كان في خطبته قاعما . قال^(٤) : وفي حديث حصين^(٥) : « بينا نحن نصلّي الجمعة ؛ فإنه عبر بالصلاة عن الخطبة .

* * *

وبهذا الإسناد ، قال : قال الشافعي : « قال الله عز وجل : (وَإِذَا كُنْتُمْ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ : ١٠٢) . قال الشافعي : فَأَمَرَهُمْ - خائفين ، محروسين - : بالصلاة ؛ فدلّ ذلك على أنه أمرهم بالصلاة : للجهة التي وجَّهَهُمْ لها : من القبلة .»

« وقال تعالى : (فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا : ٢٣٩) . فدلّ لإِرْغَاصِهِ - في أن يصلوا رجلا أو ركبانًا - : على أن الحال التي أجاز لهم فيها . أن^(٦) يصلوا رجلا وركبانًا من الخوف ؛ غيرُ الحال الأولى التي

(١) كذا بالأصل . أي انصرف ، وفي السنن الكبرى (ج ٣ ص ١٩٧) : « فاقْتَلَ » .

(٢) الزيادة عن السنن الكبرى .

(٣) حيث يقول في عبد الرحمن بن الحكم : « انظروا إلى هذا الحيث ؛ يخطب قاعدا ؛ وقد قال الله عز وجل : (وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انضَمُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوا قِامًا) .» .

انظر السنن الكبرى (ج ٣ ص ١٩٦ - ١٩٧) :

(٤) الظاهر أن القائل السهقي .

(٥) أي فيه دلالة كذلك على أن رول الآية كان في الخطبة قاعما ؛ وقوله : فإنه

الخ : توسيع لوجه الدلالة

(٦) في الأصل . « وأن » . وما أُنْتَسَأَ . أولى ، وموافق لما في الأم (ج ١ ص ١٩٧) .

أمرهم فيها : بأن يحرس بعضهم بعضاً . فعلنا : أن الخوفين مختلفان ، وأن الخوف الآخر : - الذي أذن لهم فيه أن يصلوا رجالاً وركباً . - لا يكون إلا أشد [من] الخوف الأول ^(١) . ودل : على أن لهم أن يصلوا حيث توجهوا : مستقبلي القبلة ، وغير مستقبليها في هذه الحال ؛ وقعوداً على الدواب ، وقياماً على الأقدام ^(٢) . ودلت على ذلك السنة . « . فذكر حديث ابن عمر في ذلك ^(٣) .

(أنا) أبو عبد الله الحافظ ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، أنا الشافعي - في قوله عز وجل : (فَلِذَا سَجَدُوا : فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ : ٤ - ١٠٢) . قال : « فاحتمل ^(٤) : أن يكونوا إذا سجدوا ما عليهم : من السجود كله ؛ كانوا ^(٥) من ورائهم . ودلت السنة على ما احتمل القرآن من هذا ؛ فكان أولى معانيه ، والله أعلم . »

(أنا) أبو سعيد بن أبي عمرو ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، أنا الشافعي ، قال : قال الله (تبارك وتعالى) في شهر رمضان : (وَلْيَكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلْيُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ : ٢ - ١٨٥) . قال : فسمعت من

(١) انظر الام (ج ١ ص ١٩٠ و ١٩٧) .

(٢) انظر الام (ج ١ ص ١٩٧) وعنصر المزي (ج ١ ص ١٤٤ - ١٤٥) .

(٣) انظره في الأم (ج ١ ص ١٩٧) .

(٤) عبارته في الأم (ج ١ ص ١٨٧) : واحتمل قول الله عز وجل : (فَلِذَا سَجَدُوا) : إذا سجدوا ما عليهم : من سجود الصلاة كله . ودلت على ذلك سنة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، مع دلالة كتاب الله عز وجل . « .

(٥) كذا بالأصل ، ولعلها زائدة :

أرضي - : من أهل العلم بالقرآن . - يقول ^(١) : (لتكفلوا [العدة] ^(٢)) :
عدة صوم شهر رمضان ؛ (ولتكبروا ^(٣) الله) : عند إكماله ؛ (على ما هذا كم) ؛
ولإكماله : منيب الشمس من آخر يوم من شهر رمضان . وما أشبه ما قال ،
بما قال . والله أعلم . » .

* * *

(أنا) أبو سعيد محمد بن موسى بن الفضل ، أنا أبو العباس ، [أنا الربيع ^(٤)] ،
أنا الشافعي ، [قال ^(٥)] : « قال الله تبارك وتعالى : (وَمِنْ آيَاتِهِ اللَّيْلُ
وَالنَّهَارُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ ؛ لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ
الَّذِي خَلَقَهُنَّ) الآية ^(٦) » ؛ وقال : (إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ
وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ، وَالْفَلَكَ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ) الآية ^(٧) ؛ مع
ما ذكر الله - : من الآيات . - في كتابه .

« قال الشافعي : فذكر الله الآيات ، ولم يذكر معها سجوداً إلا مع
الشمس والقمر ؛ وأمر : بأن لا يُسجدَ لهما ؛ وأمر : بأن يُسجدَ له . فاحتمل
[أمره] ^(٨) : أن يُسجدَ له ؛ عند ^(٩) ذكر الشمس والقمر . - : أن

(١) في الأم (ج ١ ص ٢٠٥) : « أن يقول » ، ولعل « أن » زائدة من الناسخ .

(٢) زيادة عن الأم . (٣) في الأم : « تكبروا » .

(٤) الزيادة عن الأم (ج ١ ص ٢١٤) .

(٥) تمامها : (إن كنتم إياه تعبدون : ٤١ - ٣٧) . وقد زاد في الأم الآية التالية لها .

(٦) تمامها : (بما ينفع الناس ، وما أنزل الله من السماء من ماء فأحيا به الأرض بعد موتها
وبث فيها من كل دابة ، وتصريف الرياح والسحاب المسخر بين السماء والأرض - آيات
لقوم يعقلون : ٢ - ١٦٤) .

(٧) قوله : عند الخ ؛ متعلق بقوله : « أمره » ؛ فلي تأمل .

أمر^(١) بالصلاة عند حادث في الشمس والقمر واحتمل: أن يكون إنما نهى عن السجود لهما؛ كما نهى عن عبادة ما سواه . فدلّت سنة رسول الله^(٢) (صلى الله عليه وسلم): على أن يُصَلَّى لله عند كسوف الشمس والقمر . فأشبه^(٣) ذلك معنيين : (أحدهما) : أن يُصَلَّى عند كسوفهما | لا يختلفان في ذلك |^(٤)؛ و [ثانيهما] : أن لا يؤمر^(٥) - عند آية كانت في غيرها - بالصلاة ؛ كما أمر بها عندهما . لأن الله لم يذكّر في شيء - من الآيات - صلاة . والصلاة - في كل حال - طاعة [لله تبارك وتعالى]^(٦) ، وغيطة لمن صلاها . فيصلى - عند كسوف الشمس والقمر - صلاة جماعة ؛ ولا يفضل ذلك في شيء : من الآيات غيرهما . »



وبهذا الإسناد ، قال الشافعي : « أنا الثقة^(٧) : أن مجاهدًا كان يقول :

(١) كذا بالأصل ؛ وفي الأم (ج ١ ص ٢١٤) : « بأن يأمر » ؛ وما في الأصل هو الظاهر .

(٢) كذا بالأم ، وفي الأصل : « فدل رسول الله » ، وما في الأم أولى .

(٣) أي : غلب على الظن أن ذلك يدل على مجموع أمرين . فليتأمل .

(٤) الزيادة عن الأم .

(٥) في الأصل والأم : « وأن لا يؤمر » ، فزيادة « ثانيهما » للإيضاح .

(٦) قال الإمام الحافظ أبو حاتم الرازي (رحمه الله) : « إذا قال الشافعي : أخبرني الثقة

عن ابن أبي ذئب ، فهو : ابن أبي فديك . وإذا قال : الثقة عن الليث بن سعد ، فهو : يحيى

ابن حسان . وإذا قال : الثقة عن الوليد بن كثير ، فهو : عمر بن سلمة . وإذا قال : الثقة ،

فهو : مسلم بن خالد الزنجي ، وإذا قال : الثقة عن صالح مولى التوامه ، فهو : إبراهيم بن

يحيى . » ١٠٨١ انظر هامش الأم (ج ١ ص ٢٢٣) .

الرعد : مَلَكٌ ؛ والبرق : أجنحة الملك يَسْتَقِنُ السحاب ^(١) . قال الشافعي :
مأشبه ما قال مجاهد ، بظاهر القرآن .

وبهذا الإسناد ، أنا الشافعي : « أنا الثقة عن مجاهد : أنه قال : ما سمعت
بأحد ذهب البرق يبصره . كأنه ذهب إلى قوله تعالى : (يَكَادُ الْبَرْقُ
يَخْطِفُ أَبْصَارَهُمْ ۖ) » (٢٠ — ٢١) .

« قال : وبلغني عن مجاهد أنه قال : وقد سمعت من تصيبه الصواعق .
وكأنه ^(٢) ذهب إلى قول الله عز وجل : (وَيُرْسِلُ الصَّوَاعِقَ فَيُصِيبُ
بِهَا مَنْ يَشَاءُ ۚ) » (١٣ — ١٤) . وسمعت من يقول : الصواعق ربما قتلت
وأحرقت . »

وبهذا الإسناد ، قال : أنا الشافعي : « أنا من لا أنهم ^(٣) ، نا الملا .
ابن راشد ، عن عِكْرِمَةَ ، عن ابن عباس ، قال : ما هبت ريح قط إلا جثا
الذي (صلى الله عليه وسلم) على ركبتيه ، وقال : « اللهم : أجعلها رحمة ، ولا

(١) كذا بالألف (ج ١ ص ٢٢٤) ، وفي الأصل : « أجنحة لقي السحاب » ، وقوله :
لقي ، عرف عن : « لسوق » ، إذ السحاب إنما يسقي من بخار البحر كما أشار إلى
ذلك الطائي في قوله :

كالبحر يطره السحاب ، وليس من فضل عليه : لأنه من ماله
(٢) في الأم : « كأنه » .

(٣) قال الربيع بن سليمان (رحمه الله) : « إذا قال الشافعي : أخبرني من لا أنهم ، يريد :
إبراهيم بن يحيى . وإذا قال : بعض أصحابنا ، يريد : أهل الحجاز . » وفي رواية : « يريد :
أصحاب مالك رحمه الله . » ١٠١٠ انظر هامش الأم (ج ١ ص ٢٢٣) .

تجعلها عذاباً . اللهم : أجعلها رياحاً ، ولا تجعلها ريحاً . » . قال ابن عباس ^(١) :
في كتاب الله عز وجل : ((إِنَّا ^(٢) أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحاً صَرْصَرًا : ٥٤ - ١٩) ،
و : (أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْقَوِيمَ : ٥١ - ٤١) ؛ وقال : (وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ
لَوَاقِحَ : ١٥ - ٢٢) ؛ و : أَرْسَلْنَا ^(٣) (الرِّيحَ مُبَشِّرَاتٍ : ٣٠ - ٤٦) . » .

* * *

(١) بيانا للحديث الشريف

(٢) الرواية عن الأم (ج ١ ص ٢٢٤) .

(٣) هذا بيان للعامل في قوله : « الرياح » ، وإلا فلفظ الآية الكريمة هكذا : (ومن

آياته أن يرسل الريح لواقح) . وكثيرا ما يقع هذا في عبارات القوم فليتنبه له .

« مَا يُؤْتَرُ عَنْهُ فِي الزَّكَاةِ »^(١)

(أنا) أبو عبد الله الحافظ ، أنا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي (رحمه الله) - في قوله عز وجل : (قَوْلِيلٌ لِّلْمُصَلِّينَ * الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ * الَّذِينَ هُمْ يُرَاؤُونَ * وَيَتَخَمَّعُونَ الْمَتَاعُونَ : ١٠٧ - ١٠٩) . - قال الشافعي : « وقال^(٢) بعض أهل العلم : هي : الزكاة المفروضة^(٣) . »

(أنا) أبو سعيد ، أنا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي : « قال الله عز وجل : (وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ - فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ : ٩ - ٣٤) فأبان : أن في الذهب والفضة زكاة^(٤) . وقول الله عز وجل : (وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ) ؛ [يعنى]^(٥) - والله تعالى أعلم - : في سبيله التي فرض : من الزكاة وغيرها . »

(١) هذا العنوان كان في الأصل وانما قبل الإسناد الثاني ، فرأينا أن الأنسب تقديمه على الأول .

(٢) في الرسالة (ص ١٨٧) : « فقال » .

(٣) تفسير الماعون بالزكاة مأثور عن بعض الصحابة والتابعين : كعلي وابن عمر وابن عباس . (في رواية عنه) ومجاهد وابن جبير (في إحدى الروايتين عنهما) وابن الحنفية والحسن وقتادة والضحاك . وذهب غيرهم : إلى أنه المتاع الذي يتعاطاه الناس ، أو الزكاة والمتاع ، أو الطاعة ، أو المروق أو المال . انظر تفسير الطبري (ج ٣٠ ص ٢٠٣ - ٢٠٦) والسنن الكبرى (ج ٤ ص ١٨٣ - ١٨٤ وج ٦ ص ٨٧ - ٨٨) .

(٤) انظر الأم (ج ٢ ص ٢) فالكلام فيها أطول وأفيد .

(٥) الزيادة عن الأم .

« فَمَا^(١) دَفَنُ الْمَالِ : فَضَرَبُ [مِنْ^(٢)] إِحْرَازِهِ ؛ وَإِذَا حَلَّ إِحْرَازُهُ
بِشَيْءٍ : حَلُّ بِالْدَفْنِ وَغَيْرِهِ . » واحتج فيه : بَابُنِ عَمْرٍ وَغَيْرِهِ^(٣) .

* * *

(أَنَا) أَبُو سَعِيدٍ ، نَا أَبُو الْعَبَّاسِ ، نَا الرَّبِيعُ ، قَالَ : قَالَ الشَّافِعِيُّ
(رَحِمَهُ اللَّهُ) : « النَّاسُ عِبَادُ اللَّهِ (جَلَّ ثَنَاؤُهُ) ؛ فَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ مَا شَاءَ أَنْ يَمْلِكَهُمْ ،
وَفَرَضَ عَلَيْهِمْ - فَيَا مَلِكَهُمْ - مَا شَاءَ : (لَا يَسْتَلُّ عَمَّا يَفْعَلُ ، وَهُمْ يَسْتَلُّونَ^(٤)) .
فَكَانَ فِيهِ^(٥) آتَامٌ ، أَكْثَرَ مِمَّا جَعَلَ عَلَيْهِمْ فِيهِ ؛ وَكُلُّ^(٦) : أَنْعَمَ بِهِ^(٧) عَلَيْهِمْ ،
(جَلَّ ثَنَاؤُهُ) . وَكَانَ^(٨) - فَيَا فَرَضَ عَلَيْهِمْ ، فَيَا مَلِكَهُمْ - : زَكَاةٌ ؛ أَبَانَ :
[أَنْ^(٩)] فِي أُمُومِهِمْ حَقًّا لِنَبِيِّهِمْ - فِي وَقْتٍ - عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ (صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) . »

-
- (١) فِي الْأَمِّ : « وَأَمَّا » . (٢) الزِّيَادَةُ عَنِ الْأُمِّ .
(٣) كَابُنِ مَسْعُودٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَ ؛ انْظُرْ أَقْوَامَهُمْ فِي الْأُمِّ (ج ٢ ص ٢ - ٣) ؛
وَانْظُرِ السَّنَنَ الْكُبْرَى (ج ٤ ص ٨٢ - ٨٣) .
(٤) سُورَةُ الْأَنْبِيَاءِ : (٢٣) .
(٥) كَذَا بِالْأَصْلِ وَالْأَمِّ (ج ٢ ص ٢٣) ؛ وَالْمُرَادُ : وَكَانَ الْبَاقِي لَهُمْ مِنْ أَسْلِ مَا تَنَامُ ،
أَزِيدَ مِمَّا وَجِبَ عَلَيْهِمْ إِخْرَاجُهُ مِنْهُ .
(٦) فِي الْأَصْلِ وَالْأَمِّ : « فِيهِ » .
(٧) فِي الْأُمِّ : « فَكَانَ » ؛ وَرِيدَ الشَّافِعِيُّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) بِذَلِكَ ، أَنْ يَقُولَ : إِنَّ
الْأَعْيَاءَ الَّتِي قَدْ مَلَكَهَا اللَّهُ الْعِبَادُ ، قَدْ أُوجِبَ عَلَيْهِمْ فِيهَا حَقُوقٌ كَثِيرَةٌ ؛ وَمِنْ هَذِهِ الْحَقُوقِ :
الزَّكَاةُ . ثُمَّ لَمَّا كَانَ فَرَضُ الزَّكَاةِ - فِي الْكِتَابِ الْكَرِيمِ - بِمَجْمَلٍ غَيْرِ مُبَيَّنٍ وَلَا مُقَيَّدٍ بِوَقْتٍ
وَلَا غَيْرِهِ - : أَرَادَ الشَّافِعِيُّ أَنْ يَبَيِّنَ لَنَا أَنَّ اللَّهَ قَدِ بَيَّنَّ ذَلِكَ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ) ، فَقَالَ : « أَبَانَ » . النَّحْ .
(٨) الزِّيَادَةُ عَنِ الْأُمِّ (ج ٢ ص ٢٣) .

« فكان ^(١) حلالاً لهم ملكُ الأموال ؛ وحرماً عليهم حبسُ الزكاة :
لأنه ملكها غيرهم في وقت ، كما ملكهم أموالهم ، دون غيرهم . »
« فكان بيننا - فيما وصفت ، وفي قول الله عز وجل : (خُذْ
مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً [تُطَهِّرُهُمْ ^(٢)] : ٩ - ١٠٣) . - أن كل
مالك تام ^(٣) الملك - من حر ^(٤) - له مال : فيه زكاة . » . وبسط الكلام
فيه ^(٥) .

* * *

وبهذا الإسناد ، قال الشافعي - في أثناء كلامه في باب زكاة التجارة ^(٦) ،
في قول الله عز وجل : (وَأَتُوا حَقَّهُ ^(٧) يَوْمَ حَصَادِهِ : ٦ - ١٤١) - : « وهذا
دلالة على أنه إنما جعل الزكاة على الزرع ^(٨) . » وإنما ^(٩) قصد : إسقاط الزكاة
عن حنطة حصلت في يده من غير زراعة .

* * *

-
- (١) كذا بالألف ؛ وفي الأصل : « وكان » : وما في الأم نأظر . (٢) الزيادة عن الأم (ج ٢ ص ٢٣)
(٣) كذا بالألف ، وفي الأصل : « قام » ؛ وهو تحريف ظاهر .
(٤) في الأصل : « خر » ، وهو تحريف ظاهر ، والتصحيح عن الأم .
(٥) انظره في الأم (ج ٢ ص ٢٣ - ٢٤) .
(٦) من الأم (ج ٢ ص ٣١) .
(٧) انظر في السنن الكبرى (ج ٤ ص ١٣٢ - ١٣٣) الآثار التي وردت في المراد
بالحق هنا : أهو الزكاة أم غيرها ؟
(٨) انظر في وقت الأخذ ، الرسالة (ص ١٩٥) والأم (ج ٢ ص ٣١) .
(٩) هذا من كلام البيهقي رحمه الله ، وقوله : « قصد » الخ ، أي قصد الشافعي بكلامه
هذا ، مع كلامه السابق الذي لم يورده البيهقي هنا .

وبهذا الإسناد ، قال : قال الشافعي : « قال الله عز وجل) لنبيه صلى الله عليه وسلم : (خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا ، وَصَلَّ عَلَيْهِمْ : إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ) . قال الشافعي : والصلاة عليهم : الدعاء لهم عند أخذ الصدقة منهم . »

« مُفَقِّحٌ عَلَى الْوَالِي - إِذَا أَخَذَ صَدَقَةَ أَمْرٍ - : أَنْ يَدْعُوَ لَهُ ؛ وَأَحَبُّ أَنْ يَقُولَ : أَجْرَكَ ^(١) اللَّهُ فِيمَا أُعْطَيْتَ ، وَجَعَلَهَا لَكَ طَهُورًا ؛ وَبَارَكَ لَكَ فِيمَا أُبْقِيتَ ^(٢) . » .

* * *

(أنا) أبو عبد الله الحافظ ، وأبو سعيد بن أبي عمرو ؛ قالوا : أنا أبو العباس ، أنا الربيع بن سليمان ، قال : قال الشافعي : « قال الله عز وجل) : (وَلَا تَتَّبِعُوا أَكْهِنَاتٍ مِّنْهُ تَفْقَهُنَّ ، وَلَسْتُمْ بِأَخَذِيهِ إِلَّا أَنْ تُنْمِضُوا فِيهِ : ٢ - ٣٦٧ ^(٣)) .
يعنى (والله أعلم) : لستم بأخذه ^(٤) لأنفسكم ممن لكم عليه حق ؛ فلا تنفقوا مما ^(٥) لم تأخذوا لأنفسكم ؛ يعنى : [لا ^(٦)] تعطوا ما خُيِّبَ عليكم (والله أعلم) : وعندكم العطيْبُ . » .

* * *

-
- (١) في الأم « أجرك » ، وكلاهما صحيح ، ومعناها واحد . انظر المختار (مادة أجر) .
(٢) في الأم بعد ذلك : « وما دَعَا به أجزأه إن شاء الله » ؛ وانظر ماورد في ذلك في السنن الكبرى (ج ٤ ص ١٥٧) .
(٣) انظر سبب نزول هذه الآية ، في السنن الكبرى (ج ٤ ص ١٣٦) .
(٤) في الأم (ج ٢ ص ٤٩) : « تأخذون » ؛ ولا ذكر فيها لقوله : « لستم » .
(٥) عبارة الأم : « ما لا تأخذون لأنفسكم » .
(٦) زيادة عن الأم ، قد تكون متعينة .

« مَا يُؤْتَرُ عَنْهُ فِي الصَّيَّامِ »

قرأتُ - في رواية الزنى ، عن الشافعي - أنه قال : « قال الله جل ثناؤه :
(كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ : لِمَلَّكُمْ
تَتَّقُونَ » أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ : ٢ - ١٨٣ - ١٨٤) ؛ ثم أبان : أن هذه الأيام :
شهرُ رمضان^(١) ؛ بقوله تعالى : (شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ^(٢)) ؛
إلى قوله تعالى : (فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ : فَلْيَصُمْهُ : ٢ - ١٨٥) .
« وكان يئنا - في كتاب الله عز وجل - : [أنه^(٣)] لا يجب صومُ ،
إلا صومُ شهر رمضان . وكان علمُ شهر رمضان - عند من خوطب باللسان - :
أنه الذي بينَ شعبانَ وشوَّال^(٤) » .

وذكره - في رواية حرمله عنه - بمعناه ، وزاد ؛ قال : « فلما أعلم الله
الناس : أنَ فَرَضَ الصومَ عليهم : شهرُ رمضان ؛ وكانت الأعاجم^(٥) : تُعَدُّ
الشهورَ بالأيام^(٦) ، لا بالأهلة^(٧) : وتذهب : إلى أن الحساب - إذا عدت الشهور
بالأهلة - يختلف . - : فأبانَ الله تعالى : أن الأهلة هي : المواقيت للناس

(١) انظر الرسالة (ص ١٥٧) واختلاف الحديث بهامش الأم (ج ٧ ص - ١٠٥) .

(٢) تمام المتروك : (هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان) .

(٣) زيادة لا بد منها .

(٤) انظر الرسالة (ص ١٥٧ - ١٥٨) .

(٥) مراده بالأعاجم : الفرس والروم والقيط ؛ لا خصوص الفرس .

(٦) فتجعل بعض الشهور ثلاثين يوما ، وبعضها أكثر ، وبعضها أقل . انظر تفسير الشوكاني

(ج ٢ ص ٣٤٢) .

والحج^(١)؛ وذكر الشهر ، فقال : (إنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ : ٩ - ٣٦) ؛ فدلَّ : على أن الشهر للآلهة - : إذ جعلها المواقيت - لا ما ذهب إليه الأعاجم : من العدد بنير الآلهة . »

« ثم بين رسولُ الله (صلى الله عليه وسلم) ذلك ، على ما أنزل الله (عز وجل) ؛ وبين : أن الشهر : تسع وعشرون ؛ يعنى : أن الشهر قد يكون تسعا وعشرين . وذلك : أنهم قد يكونون يعلمون : أن الشهر يكون ثلاثين ؛ فأعلمهم : أنه قد يكون تسعا وعشرين^(٢) ؛ وأعلمهم : أن ذلك للآلهة^(٣) . »

(أخبرنا) أبو عبد الله الحافظ ، أنا العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعى : « قال الله (تعالى) فى فرض الصوم : (شَهْرٌ رَمَضَانَ الَّذِى أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ) ؛ إلى : (قَمَنْ شَهِدْ مِنْكُمْ الشَّهْرَ : فَلْيَصُئْهُ ؛ وَمَنْ كَانَ مِنْ بَيْضَاءَ ، أَوْ عَلَى سَفَرٍ : فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ : ٢ - ١٨٥) . »

« قَبِيْنٌ^(٤) - فى الآية - : أنه فرض الصيام عليهم عِدَّةٌ^(٥) ، وجعل^(٦) لهم : أن يفطروا فيها : مرضى ومساقرين ؛ ويُحصوا حتى يُكَلُوا العِدَّةَ .

(١) انظر اختلاف الحديث (ص ٣٠٣) ، وانظر سبب خلق الآلهة ، فى تفسير الطبرى (ج ٢ ص ١٠٧ - ١٠٨) .

(٢) انظر الرسالة (ص ٢٧ - ٢٨) .

(٣) انظر اختلاف الحديث (ص ٣٠٢ - ٣٠٣) .

(٤) فى اختلاف الحديث (ص ٧٦) : « فكان بينا » .

(٥) كذا فى اختلاف الحديث ، وهو الملائم لما بعد . وفى الأصل : « عددا

(٦) فى اختلاف الحديث ؛ « فجعل » .

وأخبر أنه أراد بهم اليسر .
 « وكان قول ^(١) الله عز وجل : (وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا ، أَوْ عَلَى سَفَرٍ :
 فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ) ؛ يحتمل معنيين :
 « (أحدهما) : أن لا يجعل عليهم ^(٢) صوم شهر رمضان : مرضى ولا
 مسافرين ؛ ويجعل عليهم عددًا - إذا مضى السفر والمرض - : من أيام آخر .
 « (ويحتمل ^(٣)) : أن يكون إنما أمرم بالفطر في هاتين الحالتين : على
 الرخصة إن شاءوا ؛ ثلاثًا تحرجوا إن فعلوا .
 « وكان فرض الصوم ، والأمر بالفطر في المرض والسفر - : في آية واحدة .
 ولم أعلم مخالفًا : أن كل آية إنما أنزلت متتابعة ، لا مفرقة ^(٤) . وقد تنزل
 الآيتان في السورة مفرقتين ^(٥) ؛ فأما آية : فلا ؛ لأن معنى الآية : أنها كلام واحد
 غير منقطع ، [يُسْتَأْنَفُ بعده غيره] ^(٦) .
 وقال في موضع آخر من هذه المسألة : « لأن معنى الآية : معنى ^(٧) قطع
 الكلام . » .

-
- (١) كذا في اختلاف الحديث (ص ٧٧) ، وفي الأصل : « في قول » ، وزيادة « في »
 من النسخ .
 (٢) كذا في اختلاف الحديث ، وعبارة الأصل : « لهم » ، وهي محرفة .
 (٣) كذا في اختلاف الحديث ، وعبارة الأصل : « يحتمل » . وهذا بيان للمعنى الثاني
 (٤) في اختلاف الحديث : « متفرقة » .
 (٥) في اختلاف الحديث : « مفرقتين » .
 (٦) الزيادة عن اختلاف الحديث ، للإيضاح .
 (٧) كذا في اختلاف الحديث ، وبالأصل : « بمعنى » .

«فلذا» صام رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في شهر رمضان -: وفرض شهر رمضان إنما أنزل في الآية . -: علمنا^(١) أن الآية بفطر المريض والمسافر رخصة . .»

قال الشافعي (رحمه الله) : « فن أفطراً ياما من رمضان - من عذر^(٢) - : قضا من متفرقات ، أو مجتمعات^(٣) . وذلك : أن الله (عز وجل) قال : (فَمِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ) ؛ ولم يذكرهن متباينات^(٤) . » .

وبهذا الإسناد ، قال : قال الشافعي : « قال الله تبارك وتعالى : (وَعَلَى الَّذِينَ يَطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ ۚ ٢ - ١٨٤) فقيل : (يطيقونه^(٥)) : كانوا يطيقونه ثم عجزوا^(٦) ؛ فلم يهر - في كل يوم - : طعام مسكين^(٧) . » .

-
- (١) في اختلاف الحديث : « فلذا » .
 (٢) عبارة اختلاف الحديث : « اليس قد علمنا » ؛ وهي واردة في مقام مناقشة بين الشافعي وغيره .
 (٣) عبارته في الأم (ج ٢ ص ٨٨) : « من عذر : مرض أو سفر ؛ قضا من في أي وقت ما عدا : في ذي الحجة أو غيرها ، وبينه وبين أن يأتي عليه رمضان آخر . - متفرقات الخ . وانظر - في مسئلة القضاء قبل رمضان التالي - السنن الكبرى (ج ٤ ص ٢٥٢) .
 (٤) انظر السنن الكبرى (ج ٤ ص ٢٥٨ - ٢٦٠) .
 (٥) انظر ما ذكره بعد ذلك في الأم : فإنه مفيد .
 (٦) أي تأويل معناه ؛ وهو يتلخص في أنه عجز مرسل باعتبار ما كان .
 (٧) انظر ما نقله للزبي - في المختصر الصغير (ج ٢ ص ٢٢ - ٢٣) - عن ابن عباس والشافعي : مما يتعلق بهذا ؛ فإنه مهم . وانظر كذلك : السنن الكبرى (ج ٤ ص ٢٠٠ و ٢٣٠ و ٢٧٠ و ٢٧٢) وتفسير الطبري (ج ٢ ص ٧٧ - ٨٢) .
 (٨) انظر في الأم (ج ٢ ص ٨٩) كلام الشافعي في الفرق بين فرض الصلاة وفرض الصوم : من حيث السقوط وعدمه ، فهو الغاية في الجودة .

في كتاب الصيام^(١) (وذلك : بالإجازة .) قال : « والحال (التي يتركها الكبير الصوم) : أن يجهد الجهد غير^(٢) المحتمل . وكذلك : المريض والحامل : [إن^(٣) زاد مرض المريض زيادةً يَنْسَهُ : أفطر ؛ وإن كانت زيادةً محتملة : لم يفطر^(٤) . والحامل] إذا خافت على ولدها : [أفطرت^(٥) . وكذلك المرضع : إذا أضرت بلبنها الإضرار بالبين . » . وبسط الكلام في شرحه^(٦) .

وقال في التقديم ([رواية] الزعفراني عنه) : « سمعتُ من أصحابنا ، مَنْ تَقَلَّوا^(٧) - إذا سئل [عن تأويل قوله تعالى]^(٨) : (وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَمَامُ مِسْكِينٍ) . - : فكانه^(٩) يُتَأَوَّلُ : إذا لم يُطِيقِ الصوم : الفدية^(١٠) . » .



(١) أي : الكتاب الصغير ، وهو في الجزء الثاني من الأم (ص ٨٠ - ٨٩) ، وما يؤسف له : أن الكتاب الكبير لم يشر عليه .

(٢) كذا بالأم (ج ٢ ص ٨٩) ؛ وفي الأصل : « عن » ، وهو محرف .

(٣) في الأم : و « إن » ، ولعل الواو زائدة من التاسع ، فلي تأمل . وما بين للربعات هنا زيادة عن الأم .

(٤) انظر السنن الكبرى (ج ٤ ص ٢٤٢ - ٢٤٣) وتفسير الطبري (ج ٢ ص ٨٧) .

(٥) انظر في الأم (ج ٧ ص ٢٣٣) : الخلاف في أن على الحامل للفطر القضاء أم لا ، ومناقشة الشافعي لمن أوجبه كالإمام مالك . فهي مناقشة قوية مفيدة .

(٦) انظره في الأم (ج ٢ ص ٨٩) .

(٧) أي : من تَقَلَّوا عن بعض أهل العلم بالقرآن ؛ القول الآتي بعد .

(٨) الزيادة للايضاح .

(٩) في الأصل : « فكان » ؛ والتصحيح عن الأم . وقد ورد هذا القول فيها مسنداً للشافعي

(رضي الله عنه) ولا ذكر للاية الكريمة قبله . وهو مروي باللفظ عن ابن عباس كما في تفسير الطبري (ج ٢ ص ٨٠) .

وقرأتُ في كتاب حرمة - فيما روى عن الشافعي رحمه الله - : أنه قال :
« جَمَاعُ الْمُكُوفِ : مَا ^(١) لَزِمَهُ الْمَرْءُ ، فَجَسَّ عَلَيْهِ نَفْسُهُ : مِنْ شَيْءٍ ، بِرَأْكَانٍ
أَوْ مَأْتَمًا . فَبُهِ : عَا كَف . »

« وَاحْتِجَّ بِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : (فَأَتَوْا عَلَى قَوْمٍ يَمُكُّفُونَ عَلَى أَصْنَامٍ لَهُمْ :
٧ - ١٣٨) ؛ وَبِقَوْلِهِ تَعَالَى [حِكَايَةٌ] ^(٢) عَنْ رَضِيَ قَوْلُهُ : (مَا هَذِهِ أَلْتَمَائِلُ
الَّتِي أَنْتُمْ لَهَا عَا كِفُونَ : ٢١ - ٥٢) . »

« قِيلَ : فَهَلْ لِلإِشْتِكَافِ الْمُتَّبَرُّ ، ^(٣) أَصْلٌ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ؟
قَالَ : نَعَمْ ^(٤) ؛ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : (وَلَا تُبَايِرُوهُمْ) ^(٥) وَأَنْتُمْ عَا كِفُونَ
فِي الْمَسَاجِدِ : ٢ - ١٨٧) ؛ وَالْمُكُوفُ فِي الْمَسَاجِدِ : [صَبْرُ الْأَنْفُسِ فِيهَا ،
وَحَبْسُهَا عَلَى عِبَادَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَطَاعَتِهِ] . »

(١) قوله : ما لزمه الخ ؛ فيه تجوز ، وظاهره غير مراد قطعاً ، إذ أصل المكوف :
الإقامة على الشيء أو بالمكان ، ولزومهما ، وحبس النفس عليهما . انظر اللسان (مادة :
عكف) ، وتفسير الطبري (ج ٢ ص ١٠٤) .

(٢) الزيادة للإيضاح ؛ والمرضى قوله هنا هو الخليل ، عليه السلام .

(٣) أى : التبرره ؛ على حد قولهم : الواجب المحتر أو الموسع ؛ أى : في أفرادهِ ، أو
أوقاته . (٤) في الأصل : « يعنى » ، وهو تحريف من التناسخ .

(٥) أخرج في السنن الكبرى (ج ٤ ص ٣٢١) عن ابن عباس ، أنه قال :

« الْبَاشِرَةُ وَالْمَلَامَةُ وَالْمَسْ : جَمَاعُ كُلِّهِ ؛ وَلَكِنَّ اللَّهَ (عَزَّ وَجَلَّ) يَكْفِي مَا شَاءَ بِمَا
شَاءَ » ؛ وَانْظُرِ الْخِلَافَ فِي تَفْسِيرِ الْبَاشِرَةِ ، فِي الطَّبْرِيِّ (ج ٢ ص ١٠٤ - ١٠٦) .

(٦) هذه الزيادة قد تكون صحيحة متينة ؛ إذ ليس المراد : بيان أن المكوف
المتبرر يكون في المساجد ، أو لا يكون إلا فيها . وإنما المراد : بيان أن المكوف
في المساجد متبرر ؛ لأنه حبس للنفس فيها من أجل العبادة . ولو كان قوله :
والمكوف في المساجد (بدون الواو) ؛ مذكوراً عقب قوله : نعم ، لما كان ثمة
حاجة للزيادة : وإن كان الجواب حينئذ لا يكون ملائماً للسؤال بحام اللامعة فليتأمل .

« مَا يُؤْتِرُ عَنْهُ فِي الْحَجِّ »

وفيا أنبأنا أبو عبد الله الحافظ (إجازة) : أنبأنا أبو العباس ، حدثهم ، قال : أنا الربيع ، قال : قال الشافعي (رحمه الله) : « الآية التي فيها بيانُ فَرَضِ الحج على من فَرَضَ عليه ، هي ^(١) : قول الله تبارك وتعالى : (وَفِيهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ ؛ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ) . وقال تعالى : (وَأَتُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ : ٢ - ١٩٦) ^(٢) . »

« قال الشافعي : أنا ابن عيينة ، عن ابن أبي نجيح ، عن عكرمة ، قال : لما نزلت : (وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا : فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ) الآية ^(٣) . قالت اليهود ^(٤) : فنحن مسلمون ؛ فقال الله لنبية (صلى الله عليه وسلم) : فَحُجِّهِمْ ^(٥) ؛ فقال لهم النبي (صلى الله عليه وسلم) : حُجُّوا ^(٦) ؛ فقالوا : لم يكتب علينا ؛ وأبوا أن يحجوا . فقال ^(٧) الله تعالى : (وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ) . »

(١) في الأصل : وفي قوله « . وفي آدم (ج ٢ ص ٩٣) : « قال » . ولعل ما أثبتناه هو الظاهر .

(٢) انظر - في كون العمرة واجبة - مختصر المزني (ج ٢ ص ٤٨ - ٤٩) ، والأهم (ج ٢ ص ١١٣) .

(٣) تمام المزوك : (وهو في الآخرة من الخاسرين : ٣ - ٨٥) .

(٤) انظر في السنن الكبرى (ج ٤ ص ٣٢٤) - ما ذكره مجاهد .

(٥) في السنن الكبرى : « فاضممهم » يعني بحجهم .

(٦) عبارة السنن الكبرى : « إن الله فرض على المسلمين حج البيت : من استطاع

إليه سبيلا . »

(٧) بالأصل والأهم والسنن : « قال » ، ولعل زيادة الفاء أظهر .

أَلْمَالِيَيْنِ: ٣- ١٧). قال عكرمة: ومن كفر-: من أهل الملل^(١). -: فإن الله غنى عن المالين. »

« قال الشافعي: وما أشبه ما قال عكرمة، بما قال (والله أعلم) -: لأن هذا كفر بفرض الحج: وقد أنزله الله؛ والكفر بآية من كتاب الله: كفر^(٢). »

« قال الشافعي: أنا مسلم بن خالد، وسعيد بن سالم، عن ابن جريج^(٣)، قال: قال مجاهد- في قول الله: (وَمَنْ كَفَرَ) - قال: هو^(٤) فيما: إن حج لم يره برا، وإن جلس لم يره إثم^(٥). »

« كان سعيد بن سالم، يذهب: إلى أنه كفر بفرض الحج. قال^(٥): ومن كفر بآية من كتاب الله عز وجل -: كان كافرا. »
« وهذا (إن شاء الله): كما قال مجاهد؛ وما قال عكرمة فيه: أوضح؛ وإن كان هذا واضحا. »

(أنا) أبو سعيد بن أبي عمرو، نا أبو العباس الأصم، أنا الربيع، أنا الشافعي، قال: « قال الله تبارك وتعالى: (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ

(١) في الأصل: «للك»؛ وهو تحريف ظاهر، والتصحيح عن الأم والسنن الكبرى.

(٢) في السنن الكبرى: «من سفيان عن ابن أبي نجيح.»

(٣) في الأم: «هو ما الخ»، وفي السنن الكبرى: «من إن حج... ومن تركه...».

(٤) أخرجه في السنن الكبرى أيضا عن ابن عباس؛ بلفظ: «من كفر بالحج: فلم يرجعه برا، ولا تركه إثمًا.»

(٥) في الأم: «قال الشافعي»، والظاهر أن القائل سعيد. فليتأمل.

مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا . والاستطاعة - في دلالة السنن والإجماع - : أن يكون الرجل يُقدر على مركب وزاد : يُبَلِّغُهُ ذَاهِبًا وَجَائِيًا ؛ وهو يقوى على ^(١) المركب . أو : أن يكون له مال ، فيستأجر به من يحج عنه . أو : يكون له مَنْ : إذا أمره أن يحج عنه ، أطاعه ^(٢) . وأطال الكلام في شرحه ^(٣) .

وإنما أراد به : الاستطاعة التي هي سبب وجوب ^(٤) الحج . فأما الاستطاعة - التي هي : خَلَقَ اللهُ تعالى ، مع كَسْبِ العبد ^(٥) . - : فقد قال الشافعي في أول كتاب (الرسالة) ^(٦) :

« والحمد لله الذي لا يُؤَدِّي شُكْرُ نِعْمَةٍ - من نعمه - إلا بنعمة منه : تُوجِبُ على مُؤَدِّي ماضِي نِعْمِهِ ، بأدائها - : نعمة حادثة يُحِبُّ عليه شُكْرُهُ [بها] » ^(٧) .

وقال بعد ذلك : « وَأُسْتَهْدِيهِ بِهَدَاهُ ^(٨) : الذي لا يَصِلُ مَنْ أَنْعَمَ بِهِ عليه . » .

وقال في هذا الكتاب ^(٩) : « النَّاسُ مُتَعَبِدُونَ : بأن يقولوا ، أو يفعلوا

(١) أي : على الثبوت عليه .

(٢) انظر السنن الكبرى (ج ٤ ص ٣٢٧ - ٣٣٠ وج ٥ ص ٢٢٤ - ٢٢٥) .

(٣) انظره في الأم (ج ٢ ص ٩٦ - ٩٨ و ١٠٤ - ١٠٧) ومختصر للزنى

(ج ٢ ص ٣٩ - ٤١) .

(٤) بالأصل : « وجود » ؛ وهو تحريف من الناسخ .

(٥) بالأصل : « العهد » ؛ وهو تحريف أيضا . (٦) ص (٧ - ٨) .

(٧) الزيادة عن الرسالة . (٨) في الأصل : « بهداية » ؛ والتصحيح عن الرسالة .

(٩) أي : كتاب أحكام القرآن .

ما أُرُوا : أن^(١) ينهوا إليه ، لا يجاوزونه . لأنهم لم يُعطوا أنفسهم شيئاً ، إنما هو : عطاء الله (جل ثناؤه) . فنسأل الله : مؤدياً لحقه ، مُوجباً لمزيده . » .

وكلُّ هذا : فيما أنبأنا أبو عبد الله ، عن أبي العباس ، عن الربيع ، عن الشافعي .

وله - في هذا الجنس - كلامٌ كثيرٌ : يدلُّ على صحة اعتقاده في التَّعَرَّى^(٢) من حَوْلِه وقُوَّتِه ، وأنه لا يستطيع المبدُّ أن يعمل بطاعة الله (عز وجل) ، [إلا بتوقيفه^(٣)] . وتوقيفه : نعمته الحادثة : التي بها يُؤدَّى شكرُ نعمته الماضية ؛ وعطاؤه : التي به يُؤدَّى حقه ؛ وهُداه : التي به لا يَضِلُّ مَنْ أُنعم به عليه .

• • •

(أنا) أبو سعيد بن أبي عمرو ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، نا الشافعي - في قوله تعالى : (الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ : ٢ - ١٩٧) . قال^(٤) : « أشهر الحج^(٥) : شَوَّالٌ ، وذو القعدة ، وذو الحجة^(٦) . ولا يفرض الحج [إلا^(٧)] في

(١) في الأصل : « وينهوا » ؛ وهو خطأ .

(٢) في الأصل : « التَّعَرَّى » ؛ وهو تحريف من التَّاسِخ . (٣) زيادة لا بد منها .

(٤) انظر مختصر اللزني (ج ٢ ص ٤٦ - ٤٧) ، والشرح الكبير والمجموع

(ج ٧ ص ٧٤ و ١٤٠ - ١٤٢)

(٥) انظر في المجموع (ج ٧ ص ١٤٥ - ١٤٦) مذاهب العلماء في أشهر الحج .

(٦) أخرجه في السنن الكبرى (ج ٤ ص ٣٤٣) عن ابن عمر وابن عباس وابن

مسعود وابن الزبير ، بلفظ : « وعشر من ذي الحجة » . (٧) زيادة لا بد منها .

شوال كله ، وذى القعدة كله ، وتسع^(١) من ذى الحجة . ولا يفرض : إذا
خَلَّتْ عشرُ ذى الحجة^(٢) ؛ فهو : من شهور الحج ؛ والحج بعينه دون بعض .
وقال - في قوله تعالى : (ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرَ الْمَسْجِدِ
الْحَرَامِ : ٢ - ١٩٦) - : « فحاضِرُهُ : مَنْ قَرَّبَ مِنْهُ ؛ وهو : كل من كان
أهله من دون أقرب المواقيت ، دون ليلتين^(٣) »

(وأنا) أبو سعيد ، نا أبو المباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي
(رحمه الله) - فيما بلغه عن وكيع ، عن شعبة ، عن عمرو بن مرة ، عن
عبد الله بن سلمة ، عن علي - في هذه الآية : (وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ :
٢ - ١٩٦)^(٤) . - قال : « أَنْ يُحْرِمَ الرَّجُلُ مِنْ دُورَةِ أَهْلِهِ^(٥) » .

* * *

(١) انظر الاعتراض الوارد على هذا التعبير ، ودفعه - في الشرح الكبير والمجموع
(ج ٧ من ٧٥ و ١٤٣) .

(٢) قال عطاء (كما في السنن الكبرى ج ٤ ص ٣٤٣) : « إِنَّمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (الْحَجَّ
أَشْهُرَ مَعْلُومَاتٍ) ؛ لثلاث يفرض الحج في غيرهن » . وقال عكرمة : « لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ
يَحْرِمَ بِالْحَجِّ إِلَّا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ؛ مِنْ أَجْلِ قَوْلِ اللَّهِ جَلَّ وَعَزَّ : (الْحَجَّ أَشْهُرَ مَعْلُومَاتٍ) » .
انظر ذلك وما روى عن عطاء أيضاً مختصر للزنى والأم (ج ٢ ص ٤٦ - ٤٧ و ١٣٢) .
(٣) عبارته في مختصر للزنى (ج ٢ ص ٥٩) : « مَنْ كَانَ أَهْلُهُ دُونَ لَيْلَتَيْنِ ، وَهُوَ
حِينَئِذٍ أَقْرَبُ الْمَوَاقِيتِ » ؛ فتأملها وانظر ما ذكر في المجموع (ج ٧ ص ١٧٥) .

(٤) انظر في السنن الكبرى (ج ٤ ص ٣٤١) ما روى في تفسير ذلك عن ابن مسعود
وابن عباس .

(٥) أخرجه عن علي وأبي هريرة - في السنن الكبرى (ج ٤ ص ٣٤١ و ج ٥ ص ٣٠)
بالفظ : « وَأَمَّا الْحَجُّ أَنْ يُحْرِمَ مِنْ دُورَةِ أَهْلِهِ » ؛ وانظر في ذلك الشرح الكبير والتلخيص
والمجموع (ج ٧ ص ٧٩ و ١٩٩ - ٢٠٢) .

(وَأَنَا) أَبُو سَعِيدٍ ، نَا أَبُو الْعَبَّاسِ ، أَنَا الرِّبِيعُ ، نَا الشَّافِعِيُّ ، قَالَ :
 « لَا يَجِبُ دَمُ الْمُتَمَتِّعِ عَلَى الْمُتَمَتِّعِ ، حَتَّى يُهْلَ بِالْحَجِّ ^(١) : لِأَنَّ اللَّهَ (جَلَّ تَنَاوُهُ)
 يَقُولُ : (فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ : فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ :
 ٢ - ١٩٦) . وَكَانَ يَتَنَاءَى - فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ - : أَنَّ التَّمَتُّعَ هُوَ :
 التَّمَتُّعُ بِالْإِهْلَالِ مِنَ الْعُمْرَةِ ^(٢) إِلَى أَنْ يَدْخُلَ فِي الْإِحْرَامِ بِالْحَجِّ ؛ وَأَنَّهُ إِذَا دَخَلَ
 فِي الْإِحْرَامِ بِالْحَجِّ : فَقَدْ أَكْمَلَ التَّمَتُّعَ ^(٣) ، وَمَضَى التَّمَتُّعُ ؛ وَإِذَا مَضَى بِكَامِلِهِ :
 فَقَدْ وَجِبَ عَلَيْهِ دَمُهُ . وَهُوَ قَوْلُ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ^(٤) . »
 « قَالَ الشَّافِعِيُّ : وَنَحْنُ نَقُولُ : مَا اسْتَيْسَرَ - : مِنْ الْهَدْيِ . - : شَاةٌ ؛
 (وَيُرْوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ) ^(٥) . فَمَنْ لَمْ يَجِدْ : فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ : فَيَا بَيْنَ أَنْ
 يُهْلَ بِالْحَجِّ إِلَى يَوْمِ عَرَفَةَ ؛ فَإِذَا لَمْ يَصُمْ : صَامَ بِسَدَمْنَى : بِمَكَّةَ أَوْ فِي سَفَرِهِ ؛
 وَسَبْعَةَ أَيَّامٍ بَعْدَ ذَلِكَ . »
 « وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ : وَسَبْعَةَ فِي الْمَرْجِعِ . وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ : إِذَا
 رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ ^(٦) . »

• • •

-
- (١) قَالَ سَعِيدُ بْنُ السَّبِيحِ (كَافِي السَّنَنِ الْكُبْرَى ج ٤ ص ٣٥٦) : « كَانَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ
 (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَسْتَمْتِعُونَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ؛ فَإِذَا لَمْ يَجِدُوا عَلَيْهِمْ ذَلِكَ : لَمْ يَهْدُوا شَيْئًا . »
 (٢) كَذَا بِالْأَصْلِ ؛ وَالرَّادُ : الْإِنْتِقَالُ مِنَ الْإِهْلَالِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْإِهْلَالِ بِالْحَجِّ . إِذَا
 أَصَلَ الْإِهْلَالُ بِالْعُمْرَةِ مُتَمَتِّعًا مِنْ قَبْلِ . (٣) انْظُرْ مُخْتَصَرُ الْمَرْزُوقِيِّ (ج ٢ ص ٥٦-٥٧) .
 (٤) انْظُرِ السَّنَةَ الْكُبْرَى (ج ٥ ص ٢٤) .
 (٥) وَعُطَاءُ وَالْحَسَنُ وَابْنُ جَبْرِ وَالتَّنْضِيحُ ؛ كَمَا فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (ج ٥ ص ٢٤) .
 (٦) انْظُرْ - فِي هَذَا اللَّقَامِ - السَّنَةَ الْكُبْرَى (ج ٥ ص ٣٤ - ٢٦) وَمُخْتَصَرُ الْمَرْزُوقِيِّ
 (ج ٢ ص ٥٨ - ٥٩) وَالْمَجْمُوعُ (ج ٧ ص ١٨٧ - ١٨٩) .

(أنا) أبو زكريا بن أبي إسحاق ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، أنا الشافعي : « أنا ابنُ عَيْنَةَ ، نا هشام ، عن طاووس^(١) - فيما أحسب^(٢) - أنه قال : الحَجَرُ^(٣) من البيت^(٤) . وقال الله تعالى : (وَلِيَطَوَّفُوا بِالْبَيْتِ أَلْتَّيْنِ : ٢٢ - ٢٩) ؛ وقد طاف رسولُ الله (صلى الله عليه وسلم) من وراء الحجر^(٥) . »

قال الشافعي - في غير هذه الرواية - : « سمعت عددا - من أهل العلم : من قریش . - يذكرون : أنه ترك من الكعبة في الحجر ، نحو من ستة أذرع^(٦) . »

* * *

وقال - في قوله : (قَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ :

(١) في السنن الكبرى (ج ٥ ص ٩٠) : « عن طاووس عن ابن عباس . »

(٢) في الأصل : « أحسن » ؛ وهو تحريف من الناسخ .

(٣) انظر المجموع (ج ٨ ص ٢٢ - ٢٦) : فقيه فوائده .

(٤) قال بعد ذلك - كما في السنن الكبرى - : « لأن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) طاف بالبيت من وراءه ؛ قال الله تعالى : (وليطوفوا بالبيت التين) . » ؛ وقال أيضا (كما في السنن الكبرى ج ٥ ص ١٥٩) : « من طاف بالبيت فليطف وراء الحجر . »

(٥) انظر في الأم (ج ٢ ص ١٥٠ - ١٥١) كلام الشافعي للتحلق بذلك : فإنه جيد مفيد .

(٦) قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لمائشة : « إن قومك - حين بنو البيت - قصرت بهم النفقة ، فتركوا بعض البيت في الحجر . فاذهبي فقل في الحجر ركعتين » ؛ انظر السنن الكبرى (ج ٥ ص ١٥٨) وانظر فيها (ج ٥ ص ٨٩) ما روى عن يزيد بن رومان ، وانظر الأم (ج ٢ ص ١٥١) .

٢-١٩٦^(١) : « أما الظاهر : فإنه مأذون بحِلَاق^(٢) الشعر : للمرض ، والأذى في الرأس : وإن لم يعرض^(٣) . »

• • •
(أُنْبِئْنِي) أُوْعِدْهُ اللهُ (إِجَازَةً) : أَنْ أَبَا الْعَبَّاسِ حَدَّثَنِي : أَنَا الرِّبِيعُ ، قَالَ : قَالَ الشَّافِعِيُّ (رَحِمَهُ اللهُ) - فِي الْحَجِّ : فِي أَنْ لِلصَّبِيِّ حَجًّا : وَلَمْ يُكْتَبْ عَلَيْهِ فِرْضُهُ . - : « إِنْ اللهُ (جَلَّ ثَنَاؤُهُ) بِفَضْلِ نِعْمَتِهِ ، أَثَابَ النَّاسَ عَلَى الْأَعْمَالِ أَضَافًا ؛ وَمَنْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ - : بَأَنْ أَلْحَقَ بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ ، وَوَفَّرَ عَلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ . - قَالَ : (أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ ، وَمَا أَلْتَنَا مِنْ حَمَلٍ مِنْ شَيْءٍ : ٥٢ - ٢١) »

« فَكَمَا مَنْ عَلَى الذَّرَّارِيِّ : يَدْخُلُهُمْ جَنَّةٌ بِأَعْمَلٍ^(٤) ؛ كَانَ : أَنْ مَنْ عَلَيْهِمْ - : بَأَنْ يَكْتَبَ عَلَيْهِمْ حَمَلُ الْبَرِّ فِي الْحَجِّ : وَإِنْ لَمْ يَحِبْ عَلَيْهِمْ . - : مَنْ ذَلِكَ الْمَعْنَى . » ثم استدلَّ على ذلك بالسنة^(٥) .

• • •

-
- (١) انظر سبب نزول هذه الآية ، في السنن الكبرى (ج ٥ ص ٥٤ - ٥٥) .
 - (٢) كل من الحلاق والحلق : مصدر لحلق كما ذكر في الصباح ، ونس عليه في المجموع (ج ٨ ص ١٩٩) . ولم يذكر الحلاق مصدرًا في غيرها من المعاجم للتدوالة ؛ وذكر في اللسان : أنه جمع للحلق وهو الشعر الملقوق . وكلام الشافعي حجة في اللغة .
 - (٣) انظر الأم (ج ٢ ص ١٥١) .
 - (٤) في الأصل : « بالأعمال » ؛ وهو خطأ وتحريف من الناسخ . والتصحيح عن الأم (ج ٢ ص ٥٩) .
 - (٥) انظر - في ذلك - الأم (ج ٢ ص ٩٥ و ١٥١) والسنن الكبرى (ج ٥ ص ١٥٥ - ١٥٦) .

(أنا) أبو عبد الله الحافظ ، أنا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي (رحمه الله) : « قال الله تبارك وتعالى : (وَإِذْ جَعَلْنَا آيَاتِنَا مَثَابَةً لِلنَّاسِ ، وَأَمْثَلًا) ^(١) ؛ إلى [قوله] ^(٢) : (وَأَلْزَمَ السُّجُودَ : ٢ - ١٢٥) . »

« قال الشافعي : المثابة - في كلاب العرب - : الموضع : يثوبُ الناس إليه ، ويؤوبون : يمدون إليه بمد الذهاب عنه ^(٣) . وقد يقال : تاب إليه : اجتمع إليه ؛ فالمثابة تجمع الاجتماع ؛ ويؤوبون : يجتمعون إليه : راجعين بمد ذهابهم عنه ، ومبتدئين . قال وَرَقَّةُ بْنُ نَوْفَلٍ ^(٤) ، يذكر البيت :

مَثَابًا لِأَفْنَاءِ الْقَبَائِلِ كُلِّهَا تَحُبُّ إِلَيْهِ أَلْعِمَلَاتُ ^(٥) الدَّوَائِلِ ^(٦)
وقال خدأش بن زهير [النصري] :

فَمَا بَرَحَتْ بَكْرٌ تَثُوبُ وَتَدْعِي وَيَلْحَقُ ^(٧) مِنْهُمْ أَوْ لَوْنٌ فَآخِرُ ^(٨)

(١) عام التروك : (واخذوا من مقام إبراهيم مصلًى ؛ وعهدنا إلى إبراهيم وإسماعيل : أن طهرا بيق لطائفين والساكفين) .

(٢) الزيادة عن الأم . (٣) في الأم : « منه » .

(٤) كذا بالأصل والأم ، وتفسير الطبري (ج ١ ص ٤٧٠) والطبرسي الشيعي

(ج ١ ص ٢٠٢) وأبي حيان (ج ١ ص ٣٨٠) والقرطبي (ج ٢ ص ١١٠) والشوكاني

(ج ١ ص ١١٨) . وروى في اللسان والتاج (مادة : ثوب) عن الشافعي : منسوب لأبي طالب .

والذي تطمئن إليه النفس أن البيت لورقة ؛ ويؤكد ذلك خلو ديوان أبي طالب (الطبري)

(بالنصف سنة ١٣٥٦ هـ) منه .

(٥) جمع يعملة ، وهي : الناقة السريعة .

(٦) كذا بالأصل وتفسير الشوكاني ، وفي الأم واللسان والقرطبي : « الدوامل » ،

وفي التاج : « الزوامل » ، وفي تفسير الطبري والطبرسي وأبي حيان : « الطلائع » ،

والكل صحيح المعنى .

(٧) كذا بالأصل ، وفي الأصل : « وتلحق » . (٨) وفي الأم : « وآخر » .

« قال الشافعي : وقال الله تبارك وتعالى : (أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا : وَيُخَفَّفُ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ : ٢٩ - ٦٧) ؛ يعني (والله أعلم) : [آمنا ^(١)] من صار إليه : لَا يُخَفَّفُ اخْتِطَافَ مَنْ حَوْلَهُمْ .»

وقال (عز وجل) لإبراهيم خليله - عليه السلام - : (وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا ، وَحَلَى كُلِّ صَانِعٍ يَأْتِيَنَّ مِنْ كُلِّ شَجَرٍ صَبِيحٌ : ٢٢ - ٢٧) .»

« قال الشافعي : سمعت ^(٢) [بعض من أَرْضَى] ^(٣) - من أهل العلم - يذكر : أن الله (عز وجل) لما أمر بهذا ، لإبراهيم (عليه السلام) : وقف على المقام ، وصاح ^(٤) صيحة : عباد الله ؛ أجبوا داعي الله . فاستجاب له حتى من ^(٥) [في] أصلاب الرجال ، وأرحام النساء ^(٦) . فن حج البيت بمدد دعوته ، فهو : ممن أجاب دعوته . ووافاه من وفاقه ، يقول ^(٧) : لَبَّيْكَ دَاعِي رَبَّنَا لَبَّيْكَ ^(٨) . وهذا - من قوله : « وقال لإبراهيم خليله » - : إجازة ؛ وما قبله : قراءة .

* * *

(أنا) أبو سعيد بن أبي عمرو ، أنا أبو العباس الأصم ، أنا الربيع ، قال : سألت الشافعي عن قتل من الصيد شيئا : وهو محرم ؛ فقال : « من قتل من

(١) الزيادة عن الأم . (٢) في الأم (ج ٢ ص ١٢٠) : « وسمعت » .

(٣) زيادة لا بد منها ، عن الأم . (٤) في الأم : « فصاح » .

(٥) انظر في السنن الكبرى (ج ٥ ص ١٧٦) ما روى عن ابن عباس في هذا .

(٦) في الأم : « يقولون » ؛ ولا خلاف في المعنى .

(٧) انظر في الأم ، كلامه بعد ذلك : فهو مفيد .

دواب^(١) الصيد، شيئاً: جزاء بمثله: من النعم. لأن الله (تعالى) يقول: فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ: ٥ - ٩٥)؛ والمثل لا يكون إلا لدواب^(٢) الصيد^(٣).

«فأما الطائر: فلا مثل له؛ ومثله: قيمته^(٤). إلا أنا نقول في حمام مكة: اتباعاً^(٥) للآثار^(٦) -: شاة^(٧)».

(أنا أبو سعيد بن أبي عمرو، أنا أبو العباس الأصم، أنا الربيع، قال: قال الشافعي - في قوله عز وجل: (وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَدًّا: فجزاءه مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ) -: «والمثل واحد؛ لا: أمثال. فكيف زعمت: أن عشرة لو قتلوا صيدا: جزؤه بمسرة أمثال^(٨) ١٢».

(١) في الأصل: «ذوات»؛ وهو خطأ وتحريف من التاسع والتصحيح عن الأم (ج ٧ ص ٢٢١).

(٢) في الأصل: «ذوات»؛ وهو تحريف أيضاً؛ قال الشافعي في الأم (ج ٢ ص ١٦٥ - ١٦٦): «والمثل لدواب الصيد؛ لأن النعم دواب روائع في الأرض» الخ؛ فراجعناه وانظر كلامه في الفرق بين الدواب والطيور: فهو جيد.

(٣) قال الشافعي: «والمثل: مثل صفة ما قتل».؛ انظر السنن الكبرى (ج ٥ ص ١٨٥ - ١٨٧).

(٤) انظر السنن الكبرى (ج ٥ ص ٢٠٦ - ٢٠٧)، وانظر الأم (ج ٢ ص ١٦٦) في الاستدلال على أن الطائر يفدى ولا مثل له من النعم. (٥) أي: لا قياساً.

(٦) التي ذكرها عن عمر وعثمان وابن عباس وابن عمر وعاصم بن عمر وعطاء وابن السبب؛ انظر الأم (ج ٢ ص ١٦٦) والسنن الكبرى (ج ٥ ص ٢٠٥ - ٢٠٦)؛ وانظر ما نقله في الجوهر النقي. عن صاحب الاستذكار: من فرق الشافعي بين حمام مكة وغيره؛ ثم انظر المجموع (ج ٧ ص ٤٣١).

(٧) انظر في ذلك وفي الفرق بين الحمام وغيره، مختصر للزنى والأم (ج ٢ ص ١١٣ و١٦٦ - ١٦٧ و١٧٦) والسنن الكبرى (ج ٥ ص ١٥٦).

(٨) كذا بالأم (ج ٧ ص ١٩) وقال في الأم (ج ٢ ص ١٧٥): «وإذا أصاب المحرمان =

وجرى في كلام الشافعي - : في الفرق بين المثل وكفارة القتل^(١) . - :
أن الكفارة : موقنة ؛ والمثل : غير موقت ؛ فهو - بالدية والقيمة - أشبه .
واحتج - في إيجاب المثل في جزاء دواب^(٢) الصيد ، دون اعتبار القيمة - :
بظاهر الآية ؛ [فقال]^(٣) :

« قال الله عز وجل : (فَجَزَاءُ مَثَلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ)^(٤) ؛ و [قد]^(٥)
حكم عمر وعبد الرحمن ، وعثمان [وعلي^(٦)] وابن عباس ، وابن عمر ، وغيرهم^(٧)
(رضى الله عنهم) - في بلدان مختلفة ، وأزمان شتى - : بالمثل من النعم
فحكم ما حكمهم في النعمة : بيدنة^(٨) ؛ والنماة لا

= أو الجماعة صيدا ؛ فليهم كلهم جزاء واحد ؛ ونقل مثل ذلك عن عمر وعبد الرحمن بن عوف
وابن عمر وعطاء ؛ ثم قال (ص ١٧٥ - ١٧٦) : « وهذا موافق لكتاب الله عز وجل :
لأن الله تبارك وتعالى يقول : (جزاء ما قتل من النعم) ، وهذا : مثل . ومن قال :
عليه مثلان ، فقد خالف القرآن » .

(١) راجع بتأمل ودقة ، كلامه في الأم (ج ٢ ص ١٥٨ - ١٦١ و ج ٧ ص ١٩ - ٢٠) .
(٢) في الأصل ذوات والتصحيح عن الأم . (٣) زيادة مفيدة .

(٤) قال بعد ذلك ، في مختصر اللزى (ج ٢ ص ١٠٧ - ١٠٨) : « والنعم : الإبل
والبقر والنعم . وما أكل من الصيد ، صنفان : دواب وطار . فما أصاب المحرم : من الدواب ،
نظر إلى أقرب الأعيان من القتل ، شها بالنعم ، ففدى به » .
(٥) الزيادة عن المختصر .

(٦) كزريد بن ثابت ، وابن مسعود ، ومعوية ، وابن السيب ، وهشام بن عروة .
انظر السنن الكبرى (ج ٥ ص ١٨٢) .

(٧) قال الشافعي - بعد أن روى ذلك عن ابن عباس وكثير من الصحابة ، من طريق
عطاء الخراساني - : « هذا غير ثابت عند أهل العلم بالحديث ، وهو قول الأكثر : ممن
لقيت . فيقولهم : إن في النماة بدنة ، وبالقياص - قلنا : في النماة بدنة . لا بهذا » . اهـ
أى : لأن الرواية عنهم ضعيفة ومرسلة ، إذ عطاء قد تكلم فيه أهل الحديث ، ولم يثبت مماعه
عن ابن عباس . انظر الأم (ج ٢ ص ٢٦٢) والسنن الكبرى (ج ٥ ص ١٨٢) ثم المجموع
(ج ٧ ص ٤٢٥ - ٤٢٧) .

لانساي^(١) بَذَنَ^(٢)، وفي حمار الوحش: يبقرة؛ وهو لا يساوي بقرة؛ وفي الضَّبُع: بَكْبَش^(٣)؛ وهو لا يساوي كبشا؛ وفي الفزال: بَعَز^(٤)؛ وقد يكون أكثر^(٥) ثَمْنَا منها أضمافا ومثلها، ودونها؛ وفي الأرنب: بَنَاق^(٦)؛ وفي اليزْبوع: بَجْفَرَة^(٧)؛ وهما لا يساويان^(٨) عَنَاقًا ولا جَفْرَة^(٩).

« فهذا يدلُّك^(١٠) على أنهم إنعَا^(١١) نظروا إلى أقرب ما قتل^(١٢) - من: الصيد - شَبِها بالبدن^(١٣) [من النعم^(١٤)]؛ لا بالقيمة، ولو حكموا بالقيمة:

(١) في المختصر والأم (ج ٧ ص ٢٠): «تسوى»، وهي لغة قليلة (من باب تب). وقد أنكرها جماعة من علماء اللغة، وزعموا أنها عامية. ورد عليهم بأنها وردت في بعض الآثار عن ابن عمر والأشعري، فزعموا أن ذلك من تغيير الرواة. انظر المختار والمصباح وتهذيب النوى.

(٢) هي - في أصل اللغة - : ناقة أو بقرة أو بئر ذكر. والمراد بها هنا: البئر ذكرًا كان أو أنثى، بشرط أن تكون قد دخلت في السنة السادسة. انظر تهذيب النوى.

(٣) انظر الأم (ج ٢ ص ١٦٧ و ١٧٥) والسنن الكبرى (ج ٥ ص ١٨٢-١٨٤).

(٤) في المختصر: «أكثر من ثَمْنَا أضمافا ودونها ومثلها».

(٥) كذا في المختصر والأم (ج ٧ ص ٢٠)، وفي الأصل: «يسويان».

(٦) الجفرة: الأنثى من ولد المزم تفظم وتفصل عن أمها فتأخذ في الرعي، وذلك بعد أربعة أشهر. والبناق: الأنثى من ولد المزم من حين يولد إلى أن يرعى. قاله الراعي: «هذا معناها في اللغة. لكن يجب أن يكون المراد من الجفرة هنا: ما دون الناق، فإن الأرنب خير من اليزبوع». انظر تهذيب النوى.

(٧) في المختصر: «فدل ذلك». وفي الأم (ج ٧ ص ٢٠) فهذا يدل.

(٨) هذه الكلمة غير موجودة في المختصر.

(٩) في المختصر: «يقتل».

(١٠) كذا في الأصل والأم (ج ٧ ص ٢٠). وفي المختصر: «البدل».

(١١) الزيادة عن المختصر.

لاختلفت أحكامهم^(١) ؛ لاختلاف^(٢) أسمار ما يقتل في الأزمان والبلدان^(٣) .

* * *

(أنا) أبو زكريا بن أبي إسحاق ، نا أبو العباس ، أنا الريع ، أنا الشافعي : « أنا سعيد بن سالم ، عن ابن جريج ، قال : قلت لعطاء - [في]^(١) قول الله عز وجل : (لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ ؛ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا) . - قلت [له]^(٢) : مَنْ^(٣) قتله خطأ : أي نرم ؟ قال : نعم ؛ يعظم بذلك حرّمات الله ، ومضت^(٤) به السنن^(٥) . »

قال : « وأنا مسلم وسعيد^(٦) ، عن ابن جريج ، عن عمرو بن دينار ، قال : رأيت الناس يترّمون في الخطأ^(٧) . »

وروى الشافعي - في ذلك - حديث ثمر ، وعبد الرحمن بن عوف

(١) هذه الكلمة غير موجودة في المختصر .

(٢) في المختصر : « لاختلاف الأسمار ، وتباينها في الأزمان » .

(٣) قال الشافعي في الأم (ج ٢ ص ١٦٧) : « وقالوا : فيه قيمته ؛ كما قالوا

في الجريدة » . (٤) الزيادة للإيضاح .

(٥) الزيادة عن الأم (ج ٢ ص ١٥٦) والسنن الكبرى (ج ٥ ص ١٨٠) .

(٦) في الأم والسنن الكبرى : « لمن » .

(٧) في الأصل : « ومنعت » وهو خطأ ونحرّف . والتصحيح عن الأم

والسنن الكبرى .

(٧) أي : مسلم بن خالد ، وسعيد بن سالم ، كما في الأم (ج ٢ ص ١٥٦) .

(٨) انظر ذلك ، وما روى عن الحسن ، وابن جبير ، والتميمي - في السنن

الكبرى (ج ٥ ص ١٨٠ - ١٨١) .

(رضي الله عنهما) : في رجلين أجريا فرسيهما ، فأصابا غليبا ، وهما مخزمان ؛ فحكما عليه : بعتن^(١) ؛ وقرأ عمر - رضي الله عنه - : (يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَذَا بِأَلْفِ بَكْتَبَةٍ : ٥٠ - ٩٥)^(٢).

وقاس الشافعي ذلك في الخطأ : على قتل المؤمن خطأ^(٣) ؛ قال الله تعالى : (وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً : فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ : ٤ - ٩٢) ؛ والمنع عن قتلها : عام ؛ والمسلمون : لم يفرقوا بين الثرم في المنوع - : من الناس والأموال . - : في العمد والخطأ^(٤) .

(أنا) أبو سعيد بن أبي عمرو ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، أنا الشافعي ، قال : « أصل الصيد : الذي يؤكل لحمه ؛ وإن كان غيره يسمى صيدا . ألا ترى إلى قول الله تعالى : (وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ ؛ فكلوا مما أمسكن عليكم : ٥ - ٤) . لأنه معقول وعدم : أنه إنما يرسلونها على ما يؤكل^(٥) . ألا ترى إلى قول الله عز وجل :

(١) في الأم : (ج ٢ ص ١٧٥) : « بشاة » .

(٢) راجع أثر عمر وعبد الرحمن ، في السنن الكبرى (ج ٥ ص ١٨٠ - ١٨١ ، و ٢٠٣) . (٣) راجع كلامه في الأم (ج ٢ ص ١٥٥) : فهو جيد جداً .

(٤) راجع - في ذلك أيضا - مختصر الزنى (ج ٢ ص ١٠٦ - ١٠٧) والمجموع (ج ٧ ص ٣٢٠ - ٣٢٣) .

(٥) قال في الأم (ج ٢ ص ٢١٢) : « فذكر (جل ثناؤه) إباحة صيد البحر للحرم ، و (متاعه) يعني : طعاما ، والله أعلم . ثم حرم عليهم صيد البر ، فأشبهه أن يكون إنما حرم عليهم بالإحرام ، ما كان أكله مباحا له قبل الإحرام . الخ ، فراجع .

(لَيَبْلُوكُمْ اللَّهُ بِشَيْءٍ مِنَ الصَّيْدِ تَنَالُهُ أَيْدِيكُمْ وَدَرَمَاتُكُمْ : ٥-٩٤) ؛ وقوله : (أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ ؛ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا : ٥-٩٦) . ١٢
فدلَّ (جل ثناؤه) : على أنه إنما حرم عليهم في الإحرام - : [من^(١) اصيد البرّ - ما كان حلالاً لهم - قبل الإحرام - :] أن^(٢) إياها كلوه^(٣) .

زاد في موضع آخر^(٤) : « لأنه (والله أعلم) لا يشبه : أن يكون حرم في الإحرام^(٥) خاصة ، إلا ما كان مباحاً قبله^(٦) . فأما ما كان محرماً على الحلال : فالتحريم الأول كاف منه^(٧) .

قال : ولولا أن هذا معناه : ما أمر^(٨) رسول الله (صلى الله عليه وسلم) :
بقتل الكلب المقور ، والمقرب ، والغراب ، والجدأة ، والفأرة - : في الحل

(١) زيادة لا بد منها . (٢) انظر المجموع (ج ٧ ص ٣١٤) .

(٣) قال في الأم (ج ٢ ص ١٥٥) : « فلما أثبت الله (عز وجل) إحلل صيد البحر ، وحرم صيد البر ما كانوا حراماً - : دل على أن الصيد الذي حرم عليهم ما كانوا حراماً : ما كان أكله حلالاً لهم قبل الإحرام ، لأنه « الخ » .

(٤) كذا بالأصل ومختصر المزني (ج ٢ ص ١١٦) ، وفي الأم : « بالإحرام » ، ولا خلاف في المعنى .

(٥) في الأصل : « قتله » ، والتصحيح عن مختصر المزني والأم (ج ٢ ص ١١٦ و ١٥٥) .

(٦) قال في الأم - بعد ذلك - : « وسنة رسول الله تدل على معنى ما قلت ، وإن كان يينا في الآية ، والله أعلم » .

(٧) انظر الأم (ج ٢ ص ١٥٥) والسنن الكبرى (ج ٥ ص ٢٠٩ - ٢١٠)

والحرم . ولكنه إنما أباح لهم قتل ما أضر : مما لا يؤكل لحمه . وبسط الكلام فيه ^(١) .

(أنا) أبو سعيد ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، أنا الشافعي : « أنا مسلم : عن ابن جريج ، عن عطاء ، قال : لا يفدى المحرم من الصيد ، إلا : [ما] ^(٢) يؤكل لحمه . »

(وفيا أنبأ) أبو عبد الله (إجازة) : أن العباس حدثهم : أنا الربيع ، أنا الشافعي : « أنا سعيد بن سالم ، عن ابن جريج ، قال : قلت لعطاء [في] قول الله : (عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ : ٥ - ٩٥) ؛ قال : عفا الله عما كان في الجاهلية . قلت : وقوله ^(٣) : (وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ : ٥ - ٩٥) !! . [قال : ومن عاد في الإسلام : فينتقم الله منه ^(٤)] ، وعليه ^(٥) في ذلك الكفارة ^(٦) . »

وشبه الشافعي (رحمه الله) في ذلك : بقتل الأدي والزنا ، وما فيهما وفي الكفر . من الوعيد . في قوله : (وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ)

(١) راجعه في الأم (ج ٢ ص ٢٠٨ و ٢١٨ و ٢٢١)

(٢) الزيادة عن السنن الكبرى (ج ٥ ص ٢١٣)

(٣) الزيادة عن الأم (ج ٢ ص ١٥٧)

(٤) كذا بالأم ، وفي الأصل : « وفي قوله . »

(٥) الزيادة عن الأم ، والسنن الكبرى (ج ٥ ص ١٨٠ - ١٨١) .

(٦) كذا بالأم والسنن الكبرى ، وفي الأصل : « أو عليه . »

(٧) انظر في الأم ، بقية الاثر .

إلى قوله ^(٦) : (وَيَتَّخِذُ فِيهِ مِهْنًا : ٢٥ - ٦٨ - ٦٩) . - وما في كل واحدٍ منهما : من الحدود في الدنيا .
[قال ^(٧) : « فلما أوجب الله عليهم الحدود ^(٨)] : دلّ هذا على أن النعمة ^(٩) في الآخرة ، لا تسقط حكمًا ^(١٠) غيرها في الدنيا .

* * *

(أنا) أبو زكريا بن أبي إسحاق ، نا أبو العباس الأصم ، نا الربيع ، أنا الشافعي : « أنا سعيد ، عن ابن جريج ، عن عمرو بن دينار ، قال : كل شيء في القرآن [فيه] ^(١) : أو ، أو ^(٢) ؛ له ^(٣) : آية ^(٤) شاء . قال ابن جريج : إلا قول الله عز وجل : (إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا : ٥ - ٢٣) فليس بخير فيها . »
« قال الشافعي : كما قال ابن جريج وغيره ، في المحارب وغيره - في هذه المسألة - أقول . »

-
- (١) تمام المردك : (ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق ، ولا يزنون . ومن فعل ذلك : يلقي أتلما * يضاعف له العذاب يوم القيامة) .
 - (٢) زيادة مفيدة . (٣) الزيادة عن الأم (ج ٢ ص ١٥٧) .
 - (٤) في الأصل : « النعمة » ، والتصحيح عن الأم .
 - (٥) في الأم : « حكم » . (٦) زيادة متينة أو موضحة .
 - (٧) كآية كفارة البمين ، والابتين المذكورتين جد .
 - (٨) أي : الخطاب به أن يحقق آية خلة اختارها .
 - (٩) كذلك بالأصل والأم (ج ٢ ص ١٦٠) ؛ وفي السنن الكبرى (ج ٢ ص ١٨٥) « آية » ، ولا خلاف في المعنى .

ورواه (أيضا) سعيد [عن ابن جريج، عن عطاء: «كل شيء في القرآن [فيه]: أو، أو^(١)؛ مختار^(٢) منه صاحبه ماشاء».

واحتج الشافعي — في الفدية — بحديث كعب بن عجرة^(٣).

(وأنا) أبو زكريا، نا أبو العباس، أنا الربيع، أنا الشافعي: «أنا سعيد، عن ابن جريج [قال^(٤)]: قلت لعطاء: (فَجَزَا لِمِثْلُ مَا قَتَلَ مِنْ النَّعَمِ، يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ، هَذَا بِأَلْفِ الْكَنْبَةِ؛ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ، أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا: ٥ — ١٥) ٤؛ قال^(٥): من أجل أنه أصابه في حرم (يريد: البيت^(٦))، كفارة ذلك: عند البيت».

فأما الصوم: (فأخبرنا) أبو سعيد، نا أبو العباس، أنا الربيع، قال: قال الشافعي: فإن جزاء بالصوم: [صام^(٧)] حيث شاء؛ لأنه لا منفعة لمساكين الحرم، في صيامه^(٨)».

- (١) في الأصل: «إذ» (غير مكررة)؛ والتصحيح عن الأم والسنن الكبرى.
- (٢) في السنن الكبرى: «قلجتر».
- (٣) من أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال له: «أى ذلك قلت أجزاء؟».
- انظر الأم (ج ٢ ص ١٦٠) والسنن الكبرى (ج ٥ ص ١٨٥) والمجموع (ج ٧ ص ٢٤٧).
- (٤) الزيادة عن الأم (ج ٢ ص ١٥٧) والسنن الكبرى (ج ٥ ص ١٨٧).
- (٥) كذا بالأم والسنن الكبرى؛ وفي الأصل: «ما قال» . فلعل «ما» زائدة من الناسخ، أو لعل في الأصل سقطا . فليتأمل.
- (٦) الظاهر أن هذا من كلام الشافعي أو الرواة عن عطاء.
- (٧) زيادة لا بد منها، عن الأم (ج ٢ ص ١٧٥).
- (٨) راجع في هذا المقام، مختصر للزنى والأم (ج ٢ ص ١١٠ و ١٦٢).

واحتج [في الصوم^(١)] — فيما أنبأني أبو عبد الله الحافظ (إجازة) ،
عن أبي العباس ، عن الربيع ، عن الشافعي — قال : « أذن الله للمتمتع :
أن يكون صومه^(٢) ثلاثة^(٣) أيام في الحج ، وسبعة إذا رجع . ولم يكن في
الصوم : منفعة لمساكين الحرم ؛ وكان على بدن الرجل . فكان^(٤) عملا بغير
وقت : فيمضه حيث شاء . » .

(أنا) أبو سعيد بن أبي عمرو ، أنا أبو العباس ، أنا الربيع ، أنا الشافعي ،
قال : « الإحصار الذي ذكره^(٥) الله (تبارك وتعالى) في القرآن^(٦) — قال :
(فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ : فَأَسْتَيْسِرَ مِنَ الْهَيْدَى : ٢ - ١٩٦) . — نزل^(٧) يوم
الحدبية^(٨) ؛ وأحصر النبي^(٩) (صلى الله عليه وسلم) [بمدو^(١٠)] . »
فمن حال بينه وبين البيت ، مرض حابس^(١١) — : فليس بداخل في معنى
الآية^(١٢) . لأن الآية نزلت في الحائل من العدو ؛ والله أعلم^(١٣) . » .

-
- (١) الزيادة عن الأم (ج ٢ ص ١٦٠) .
(٢) في الأم : « من صومه » ، ولعل ما في الأصل هو الأظهر .
(٣) في الأم : « ثلاث في الحج » .
(٤) كذا بالأم ، وفي الأصل : « وكان » .
(٥) الزيادة عن الأم (ج ٢ ص ١٨٤ - ١٨٥) .
(٦) قوله : « في القرآن » ، غير موجود بالأم .
(٧) في الأم : « نزلت » ، ولعل ما في الأصل هو التصود المناسب . فليتمل .
(٨) انظر الأم (ج ٢ ص ١٣٥ و ١٣٩) .
(٩) راجع — في ذلك وفي الفرق بين المحصر بالمدو والمحصر بالمرض — مختصر اللزق
والأم (ج ٢ ص ١١٩ - ١٢٠ و ١٣٦ و ١٣٩ و ١٤٢ و ١٨٥) والسنن الكبرى
(ج ٥ ص ٢١٤) .
(١٠) قوله : « فمن حال » إلى هنا ، مروى عن الشافعي ، في السنن الكبرى (ج ٥
ص ٢١٩) . فاظرها وانظر ما ذكره صاحب الجواهر النقي .

وعن ابن عباس : « لا حَصْرَ إِلَّا حَصْرُ الْعَدُوِّ » ؛ وعن ابن عمر وعائشة ، معناه ^(٧) .

قال الشافعي : « ونحر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : في الحِلِّ ؛ وقد قيل : نحر في الحرم . »

« وإنما ^(٨) ذهبنا إلى أنه نحر في الحِلِّ - : وبعض الحديثية في الحِلِّ ، وبعضها في الحرم ^(٩) . - : لأن الله (تعالى) يقول : (وَصَدَّكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالْهَدْيِ مَنكُوفًا أَنْ يَبْلُغَ مَحَلَّهُ : ٤٨ - ٢٥) ؛ والحرم : كله مَحَلُّهُ ؛ عند أهل العلم . »

« فحيثُ ما أحصر [الرجل : قريبا كان أو بعيدا ؛ بعدتِ حائل : مسلم أو كافر ؛ وقد أحرم ^(١٠)] - : ذبح شاة وحلَّ ؛ ولا قضاء عليه ^(١١) - ؛ إلا ^(١٢) »

(١) انظر الأم (ج ٢ ص ١٣٩ و ١٨٥) والسنن الكبرى (ج ٥ ص ٢١٩ - ٢٢٠) .

(٢) انظر ما روى عنهما ، في الأم (ج ٢ ص ١٣٩ - ١٤٠) .

(٣) قد ورد هذا الكلام ، في السنن الكبرى (ج ٥ ص ٢١٧ - ٢١٨) مع تقديم وتأخير . فليُنظر .

(٤) قال الشافعي : « والحديثية موضع من الأرض : منه ما هو في الحِلِّ ، ومنه ما هو في الحرم . فلإنما نحر الهدى عندنا في الحِلِّ ؛ وفيه مسجد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : الذي يبيع فيه تحت الشجرة ؛ فأُزيل الله تعالى : (لقد رضى الله عن المؤمنين إذا يبيعونك تحت الشجرة) . » . انظر الأم (ج ٢ ص ١٣٥) والسنن الكبرى (ج ٥ ص ٢١٧ - ٢١٨) وانظر فيها ما نقله عن الشافعي بعد ذلك ، في قوله : (ولا تحلقوا رؤوسكم) ؛ فإنه مفيد .

(٥) الزيادة عن الأم (ج ٢ ص ١٨٥) . (٦) انظر المجموع (ج ٨ ص ٣٥٥) .

(٧) عبارة المختصر (ج ٢ ص ١١٧) : « إلا أن يكون واجبا فيقضى » .

أَنْ يَكُونَ حِجَّةً^(١) : حِجَّةُ الْإِسْلَام ؛ فَيَحْبُثُهَا^(٢) - : مِنْ قِبَلِ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : (فَلَا أُحْصِيكُمْ : فَمَا أُتْبِتَسَّرَ مِنَ الْهَدْيِ) ؛ وَلَمْ يَذْكُرْ قِضَاءَ^(٣) .

* * *

(أنا) أبو سميذ ، أنا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي :
« قَالَ اللَّهُ جَلَّ ثَنَاهُ : (أَجَلٌ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ
وَالسَّيَّارَةِ^(٤)) : [٩٦ - ٥] ؛ وَقَالَ : (وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ : هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ
سَائِغٌ شَرَابُهُ ، وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ .) وَمِنْ كُلٍّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا^(٥) :
٣٥ - ١٢) (٥) .

« قَالَ الشَّافِعِيُّ : فَكُلُّ مَا كَانَ فِيهِ : صَيْدٌ^(٦) . : فِي بَرٍّ كَانَ ، أَوْ فِي

(١) فِي الْأَصْلِ : « حَجَّ » ؛ وَهُوَ خَطَأٌ . وَالتَّصْحِيحُ عَنْ الْأُمِّ (ج ٢ ص ١٣٥) .
(٢) فِي الْأَصْلِ : « حَبَثَ » ؛ وَهُوَ خَطَأٌ ؛ وَالتَّصْحِيحُ عَنْ الْأُمِّ ، وَالسَّنَنِ الْكُبْرَى
(ج ٥ ص ٢١٨) .

(٣) قَالَ الشَّافِعِيُّ - بَعْدَ ذَلِكَ ، كَأَنَّهُ الْأُمِّ (ج ٢ ص ١٣٥) وَالسَّنَنِ الْكُبْرَى
(ج ٥ ص ٢١٨) - : « وَاللَّهُ أَعْقَلَ فِي أَخْبَارِ أَهْلِ الْمَنَازِي : شَيْءٌ بِمَا ذَكَرْتُ مِنْ ظَاهِرِ
آيَةِ . وَذَلِكَ ، : أَنَا قَدْ عَلِمْنَا مِنْ مُتَوَاتِرِ أَحَادِيثِهِمْ : أَنَّ قَدْ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) - عَامَ الْحَدِيدِيَّةِ - رَجَالٌ يَحْفَرُونَ بِأَسْمَانِهِمْ ؛ ثُمَّ اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)
عَمْرَةَ الْقَضِيَّةِ ، وَتَخَلَّفَ بَعْضُهُمْ بِالْحَدِيدِيَّةِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ فِي نَفْسٍ وَلَا مَالٍ عَدَتْهُ . وَلَوْلَا زَمَمُ
الْقَضَاءِ : لَأَمَرَّمْ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - : بِأَنْ لَا يَتَخَلَّفُوا عَنْهُ . » ١٨٠ .
(٤) زِيَادَةُ مُفِيدَةٍ ، عَنْ الْأُمِّ (ج ٢ ص ١١٧) .

(٥) انْظُرْ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (ج ٥ ص ٢٠٨ - ٢٠٩) مَا رَوَى عَنْ عَطَاءٍ وَالْحَسَنِ .
(٦) هَذَا خَبَرٌ كُلٌّ ، فَلْيَتَبَه .

ماء مُسْتَنْقِصٌ^(١)، أو عَيْنٍ^(٢)، وعذِب، ومالِح؛ فهو بحرٌ - : في حِلِّ
كان أَوْحَرِمَ؛ من حُرِّتِ أَوْضَرَّتْهُ : مما يعيش في الماء [أكثر^(٣)] عيشه^(٤).
فللمحرم والحلال : أن يُصَيِّهَ وَيَأْكُلَهُ .

« فأما طائره : فإنه^(٥) يأوى إلى أرض فيه ؛ [فهو^(٦)] من صيد البر : إذا
أصيب جزِي^(٧) . » .

* * *

(أنا) أبو عبد الله الحافظ ، قال : وقال الحسين بن محمد الماسرجسى -
فما أخبرني عنه أبو محمد^(٧) بن سفيان - : أنا يونس بن عبد الأعلى ، قال : قال
الشافعي (رحمه الله تعالى) - في قوله تعالى : (ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ

(١) كذا بالأم (ج ٢ ص ١٧٧) ؛ أى : الماء الذى اجتمع في نهر وغيره ؛ وأما المستنقع
(بفتح القاف) فهو مكان اجتماع الماء . وفي الأصل : « مستنقع » ؛ ولم يرد إلا في الوجه
إذا تغير لونه . ولعله يحرف عن « المنقع » (كسكرم) ؛ وإن كان لم يرد كذلك إلا في المصن
من اللبن يرد ، أو الزبيب ينقع في الماء . وراجع اللسان ، والتاج ، وتهذيب النووى ، وللصباح .
(٢) عبارة الأم : « أو غيره ، فهو بحر . وسواء كان في الحل والحرم يصاد ويؤكل ؛
لأنه محال منع بحرمة شيء . وليس صيده إلا ما كان يعيش فيه أكثر عيشه » .

(٣) الزيادة عن الأم . (٤) في الأصل : « عيشه » .

(٥) في الأم : « فإنه » .

(٦) عبارة الشافعي - على ما نقله عن الماوردي وغيره ، في المجموع (ج ٧ ص ٢٩٧) -
هى : « وكل ما كان أكثر عيشه في الماء - فكان في بحر أو نهر أو بر أو واد أو ماء مستنقع
أو غيره - : فسواء ؛ وهو مباح صيده للمحرم في الحل والحرم . فأما طائره : فإنما يأوى
إلى أرض ؛ فهو صيد بر : حرام على المحرم » . وهى توضح عبارة الأصل والأم .
(٧) في الأصل : « أبى » ؛ فلي تأمل .

النَّاسُ : ٢ - ١٩٩) . قال : « كانت قريش وقبائل ^(١) لا يقفون بمرقات ^(٢) وكانوا يقولون : نحنُ الحُمسُ ^(٣) ، لم نُسب قط ، ولا دُخِلَ علينا في الجاهلية ، وليس تفارقُ الحرم ^(٤) . وكان سائر الناس يقفون بمرقات . فأمرهم الله (عز وجل) : أن يقفوا بعرفة مع الناس . »

قال : وقال لي محمد بن إدريس : « الأيام ^(٥) المعلومات : أيام العشر كلها ^(٦) ، والمعدودات : أيام منى ^(٧) فقط . » زاد ^(٨) في كتاب البُويطي : « ويظن [أنه ^(٩)] كذلك روى عن ابن عباس . »

* * *

(١) في الأصل : « قبائل وقبائل » ؛ والزيادة من الناسخ كما هو ظاهر ؛ ويؤكد ذلك قول عائشة (كما في السنن الكبرى ج ٥ ص ١١٣) : « كانت قريش ومن دان دينها يقفون بالزدلفة . »

(٢) انظر حد عرفة ، في المجموع (ج ٨ ص ١٠٥ - ١٠٩) ، وتهذيب النووي : ففيه فوائد جمة .

(٣) جمع « أحس » (يسكون الحاء وفتح اليم) ؛ وقد فسر ابن عينية (كما في السنن الكبرى ج ٥ ص ١١٤) : بأنه الشديد في دينه ، زاد في المختار : والقتال .

(٤) في رواية أخرى عن عائشة : « قالت قريش : نحن قواطن البيت ، لا نتجاوز الحرم . » ، وقال ابن عينية : « وكانت قريش لا تتجاوز الحرم ، يقولون : نحن أهل الله لا نخرج من الحرم . » انظر السنن الكبرى .

(٥) عبارته في مختصر اللزني (ج ٢ ص ١٢١) : « والأيام المعلومات : العشر ، وآخرها يوم النحر . والمعدودات : ثلاثة أيام بعد النحر . » وانظر ما قاله اللزني بعد ذلك : فإنه مفيد جدا .

(٦) أخرجه في السنن الكبرى (ج ٥ ص ٢٢٨) بدون ذكر « كلها » .

(٧) في السنن الكبرى : « أيام التشريق » .

(٨) الظاهر أن هذا من كلام البيهقي ، لا من كلام بونس .

(٩) لعل هذه الزيادة متعينة ، فليتأمل .

« مَا يُؤْتَرُ عَنْهُ فِي الْبَيْعِ ، وَالْمُكَلَّاتِ »
« وَالْفَرَائِضِ ، وَالْوَصَايَا »

(أنا) أبو سعيد بن أبي عمرو ، نا أبو العباس الأصم ، أنا الربيع ،
أنا الشافعي ، قال : « قال الله تبارك وتعالى : (وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ ، وَحَرَّمَ
الرِّبَا : ٢ - ٢٧٥) . فَاحْتَمَلَ إِحْلَالُ اللَّهِ الْبَيْعَ ، مَعْنِي : »
« (أحدهما) : أن يكون أحل كل بيع تبائمه المتبايعان ^(١) - :
جائز الأمر فيما تباعاه . - عن تراضٍ منهما . وهذا أظهر معانيه . »
« (والثاني) : أن يكون الله أحل البيع : إذا كان مما لم ينه عنه
رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : المبين عن الله (عز وجل) معنى
مأراد . »

« فيكون هذا : من الجملة ^(٢) التي أحكم الله فرضها بكتابه ، وبين :
كيف هي ؟ على لسان نبيه (صلى الله عليه وسلم) . أو : من العام الذي أراد
به الخاص ؛ فبين رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : ما أريد بإحلاله منه ،
وما حرم ؛ أو يكون دخلا فيهما . أو : من العام الذي أباحه ، إلا ما حرم
على لسان نبيه منه ، وما في معناه . كما كان الوضوء ^(٣) فرضا على كل متوضئ :

(١) كذا بالألم (ج ٣ ص ٢) ، وفي الأصل : « متبايعان » ، وهو خطأ وتحريف من
الناسخ ، أو يكون قوله : « جائز » ، محرفا عن : « جائزا »
(٢) في الألم : « الجمل » ، ولا فرق في اللى .
(٣) كذا بالألم . وفي الأصل : « في الضوء » ، والزيادة من الناسخ .

لا خفين^(١) عليه لَيْسَ لَهَا عَلَى كَمَالِ الطَّهَارَةِ .
 « وَأَيُّ هَذِهِ الْمَعَانِي كَانَ : فَقَدْ أَلْزَمَهُ اللَّهُ خَلْقَهُ ، بِمَا فَرَضَ : مِنْ طَاعَةِ
 رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٢) .
 « فَلَمَّا نَهَى رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) عَنْ يِوُوعَ : تَرَضَى^(٣)
 بِهَا الْمُتَبَايِعَانِ . - : اسْتَدْلَلْنَا عَلَى أَنَّ اللَّهَ أَرَادَ بِمَا أَحَلَّ مِنَ الْيِوُوعِ : مَا لَمْ يَدُلَّ
 عَلَى تَحْرِيمِهِ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ؛ [دُونَ مَا حَرَّمَ عَلَى
 لِسَانِهِ^(٤)] . » .

* * *

(أَنَا) أَبُو سَمِيدَ بْنِ أَبِي مَرْوٍ ، ثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ ، أَنَا الرِّبِيعُ ، أَنَا الشَّافِعِيُّ ،
 قَالَ : « قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : (إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى :
 فَآكُتِبُوهُ ، وَلْيَكُتَبْ بَيْنَكُمُ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ ۚ) ٢ - (٢٨٢) ؛ وَقَالَ جَلَّ
 ثَنَاؤُهُ : (وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ ، وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا : فَرِهَانٌ^(٥) مَقْبُوضَةٌ ؛
 فَإِنْ^(٦) أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا : فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنَ أَمَانَتَهُ ۚ) ٢ -
 (٢٨٣) . »

-
- (١) فِي الْأَصْلِ : « خَفَان » ، وَفِي الْأَمِّ : « خَفِيه » ، وَكِلَاهُمَا تَحْرِيفٌ وَخَطَأٌ .
 (٢) فِي الْأَمِّ بِدَوْلَةٍ : « وَأَنْ مَا قَبِلَ عَنْهُ ، فَسَنَ اللَّهُ عِزَّ وَجَلَّ) قَبْلَ : لِأَنَّهُ يَكْتَابُ
 اللَّهُ (تَعَالَى) قَبْلَ . » .
 (٣) كَذَا بِالْأَمِّ ، وَفِي الْأَصْلِ : « وَتَرَضَى » ، وَالزِّيَادَةُ مِنَ التَّاسِعِ .
 (٤) الزِّيَادَةُ عَنِ الْأَمِّ .
 (٥) فِي الْأَمِّ (ج ٣ ص ١٢٢) : « فَرِهَن » ؛ وَهِيَ قِرَاءَةُ سَبْعَةِ مَشْرُورَةٍ .
 (٦) قَوْلُهُ : (فَإِنْ) الْخ ؛ لَمْ يَثْبُتْ فِي الْأَمِّ .

قال : وكان ^(١) ينسأ - في الآية - الأمر بالكتاب ^(٢) : في الحضرة
والسفر ؛ وذكر الله (عز وجل) الرهن : إذا كانوا مسافرين ، فلم
يجدوا كاتباً »

« وكان ^(٣) معقولا » ، (والله أعلم) فيها : أنهم ^(٤) أمرُوا بالكتاب
والرهن : احتياطاً للمالك الحق : بالوثيقة ؛ والملوك عليه : بأن لا ينسى
ويذكر . لا : أنه فرض عليهم : أن يكتبوا ، أو يأخذوا رهناً ^(٥) . لقول الله
عز وجل : (قُلْ أَمِنْ بَعْضِكُمْ بَعْضًا : فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنَ
أَمَانَتَهُ ^(٦)) . »

« قال الشافعي : وقول الله عز وجل : (إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِدِينٍ إِلَى
أَجَلٍ) ؛ يحتمل : كل دين ؛ ويحتمل : السلف خاصة . وقد ذهب فيه
ابن عباس : إلى أنه في السلف ^(٧) ؛ وقلنا ^(٨) : به في كل دين : قياساً عليه ؛

(١) في الأم : « فكان » .

(٢) هو مصدر كالكتابة . (٣) في الأم : « ولم » .

(٤) انظر مختصر اللزني (ج ٢ ص ٢١٥) .

(٥) كذا بالأم ؛ وفي الأصل : « أنه » : وما في الأم هو الصحيح أو الظاهر .

(٦) في الأم : « ولا أن يأخذوا رهناً » ؛ ولا فرق في اللفظ . وانظر كلامه في الأم

(ج ٣ ص ٧٧ - ٧٨) : فقيه تأكيده وتوضيحه لما هنا .

(٧) انظر ما قاله في الأم ، بهد ذلك .

(٨) راجع ما روى عنه في ذلك ، في الأم (ج ٣ ص ٨٠ - ٨١) ، والسنن الكبرى

(ج ٦ ص ١٨) .

(٩) عبارته في الأم (ج ٣ ص ٨١) : « وإن كان كما قال ابن عباس في السلف :

قلنا به » الفخ .

لأنه في معناه ^(١) .

* * *

(أنا) أبوسعيد ، أنا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي :
« قال الله تبارك وتعالى : (وَأَبْتَلُوا أَلْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النُّكَاحَ ،
فَإِنْ آتَسَّمْ مِنْهُمْ رُشْدًا : فَاذْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ ^(٢) : ٤ - ٦) »
« قال : فدللت الآية : على أن الحجر ثابت على اليتامى ، حتى يجمعوا
خصلتين : البلوغ والرشد . »

« فالبلوغ ^(٣) : استكمال خمس عشرة سنة ؛ [الذكر والأنثى في ذلك
سواء ^(٤)] . إلا أن يحتمل الرجل ، أو تحيض المرأة ^(٥) : قبل خمس عشرة
سنة ؛ فيكون ذلك : البلوغ ^(٦) . »

« قال : والرشد ^(٧) (والله أعلم) : الصلاح في الدين : حتى تكون
الشهادة جائزة ؛ وإصلاح المال ^(٨) . [وإنما يعرف إصلاح المال ^(٩)] : بأن
يختبر اليتيم ^(١٠) . »

-
- (١) قال في الأم - بعد ذلك - : « والسلف جائز في سنة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، والآثار ، وما لا يختلف فيه أهل العلم عليه . »
(٢) في الأم (ج ٣ ص ١٩١) زيادة : (ولا تأكلوها إسرافاً وبداراً أن يكبروا) .
(٣) راجع في هذا المقام ، السنن الكبرى (ج ٦ ص ٥٤ - ٥٧) .
(٤) زيادة موضحة ، عن الأم .
(٥) في مختصر الزنى (ج ٢ ص ٢٢٣) : « الجارية » .
(٦) انظر ما ذكره عقب ذلك ، في الأم (ج ٣ ص ١٩١ - ١٩٢) .
(٧) راجع السنن الكبرى (ج ٦ ص ٥٩) .
(٨) في المختصر : « مع إصلاح المال » . (٩) الزيادة عن الأم والمختصر .
(١٠) في المختصر : « اليتيم » ؛ وهو أحسن . وانظر ما ذكره بعد ذلك ، فيه وفي الأم .

وبهذا الإسناد، قال : قال الشافعي : « أمر الله : بدفع أموالهما إليهما^(١) ؛ وسَوَّى فيها بين^(٢) الرجل والمرأة^(٣) . »

« وقال : (وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ : وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً ؛ فَخِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ : إِلَّا أَنْ يَغْفُوَ^(٤)) . » (٢٣٧ — ٢) .
« فدللت هذه الآية : على أن على الرجل : أن يسلم إلى المرأة نصف مهرها ؛ [كما كان عليه : أن يسلم إلى الأجنبية — من الرجال — ماوجب لهم^(٥)] . وأنها^(٦) مُسَلِّطَةٌ على أن تغفو عن مالها . وَنَدَبَ الله (عز وجل) : إلى المغو ؛ وذكر : أنه أقرب للتقوى . وسَوَّى بين الرجل والمرأة ، فيما يجوز : من^(٧) عفو كل واحد منهما ، ماوجب له^(٨) . »
« وقال تعالى : (وَآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً ؛ فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا ؛ فَكُلُّوهُ [هُنَّ مَرِيئًا]^(٩)) : ٤ — ٤ . »

-
- (١) أي : اليتيمين ؛ بقوله : (فادفعوا إليهم أموالهم) . وفي الأم (ج ٣ ص ١٩٢) : « بدفع أموالهم إليهم » . ولا فرق في اللغى .
(٢) كذا بالأم ، وفي الأصل : « فيها من » ، وهو تحريف .
(٣) انظر الأم (ج ٣ ص ١٩٢) .
(٤) ذكر في الأم بقية الآية ، وهي : (أو يغفو الذي يده عقدة النكاح ، وأن تغفو أقرب للتقوى ، ولا تنسوا الفضل بينكم ، إن الله بما تعملون بصير) . وهي زيادة يتعلق ببعضها بعض الكلام الآتي . (٥) زيادة مفيدة ، عن الأم .
(٦) في الأم : « ودلت السنة على أن للمرأة مسلطة » النخ . وكلاهما صحيح ؛ وإن كانت دلالة السنة أعم وأوضح من دلالة الكتاب كما لا يخفى .
(٧) كذا بالأم ، وفي الأصل : « منه » ، وهو تحريف .
(٨) انظر الأم (ج ٣ ص ١٩٢) . (٩) الزيادة عن الأم .

« فجعل ^(١) عليهم : إيتاءهن ^(٢) ما فُرض لهن ^(٣) ؛ وأحل ^(٤) للرجال : أكل ^(٥) ما طاب نساؤهم عنه نفسا ^(٦) .
 واحتج (أيضا) : بآية القدية في الخلع ، وبآية الوصية والذين ^(٧) .
 ثم قال : « وإذا ^(٨) كان هذا هكذا : كان لها : أن تُعطى من مالها ما ^(٩) شاءت ،
 بغير إذن زوجها ^(١٠) . » . وبسط الكلام فيه ^(١١) .

* * *

(أنا) أبو سعيد ، نا أبو العباس ، أنا الرييع ، قال : قال الشافعي :
 « أثبت ^(١٢) الله (عز وجل) الولاية على السفيه ، والضعيف ، والذي

-
- (١) في الأم : « لجعل في » ، والزيادة من الناسخ .
 (٢) في الأصل : « إيتائهن » ، وفي الأم : « إيتائهن » .
 (٣) قال بذلك ، في الأم : « على أزواجهن ، يدفعونه إليهن : دفعهم إلى غيرهم من الرجال : ممن وجب له عليهم حق بوجه . » .
 (٤) في الأم : « وحل » ، وما في الأصل أنسب .
 (٥) كذا بالأمر ، وفي الأصل : « الاكل » ، والظاهر أنه تحريف ، أو قوله : « ما » - محرف عن : « بما » ، فليتأمل .
 (٦) راجع كلامه بذلك في الأم (ج ٣ ص ١٩٢) .
 (٧) انظر الأم (ج ٣ ص ١٩٣) .
 (٨) في الأم (ج ٣ ص ١٩٣) : « فلذا » ، وهو أحسن .
 (٩) في الأم : « من » ، ولا خلاف في اللغز :
 (١٠) انظر - في هذا وما قبله - السنن الكبرى (ج ٦ ص ٥٩ - ٦١) :
 (١١) انظر الأم (ج ٣ ص ١٩٣ - ١٩٤) .
 (١٢) أي : بقوله : (فإن كان الذي عليه الحق سفيا ، أو ضعيفا ، أو لا يستطيع أن يعمل هو - فليمل وليه بالدل) : وفي الأم (ج ٣ ص ١٩٤) : « وأثبت » ، وفي المختصر (ج ٢ ص ٢٢٣) : « فأثبت » .

لا يستطيع أن يُعِلَّ [هو^(١)] وأمر وليّه بالإملاء عنه^(٢) ؛ لأنه أقامه فيما لا غناء له عنه - من ماله^(٣) . - مقامه .

« قال : وقد قيل^(٤) : (الذي لا يستطيع أن يُعِلَّ) يحتمل : [أن يكون^(٥)] المتلوب على عقله . وهو أشبه معانيه^(٦) ، والله أعلم . »

* * *

وهذا الإسناد ، قال الشافعي (رحمه الله) : « ولا يُؤَجَرُ الحرُّ^(٧) في دين عليه : إذا لم يوجد له شيء . قال الله جل ثناؤه : (وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ : ٢ - ٢٨٠) »^(٨) .

* * *

(١) الزيادة عن الأم والمختصر :

(٢) كذا بالمختصر (ج ٢ ص ٢٢٣) ؛ وفي الأصل والأم (ج ٣ ص ١٩٤) والسنن الكبرى (ج ٦ ص ٦١) : « عليه » ؛ وعبارة للمختصر أولى وأظهر .

(٣) كذا بالأصل ، وهو صحيح واضح . وفي الأم : « فيها لا غناء به عنه من ماله » ؛ وفي المختصر : « فيها لا غنى به عنه في ماله » . ولعل فيها تحريفا ؛ فليتأمل .

(٤) في الأم : « قد قيل » ؛ وفي المختصر : « وقيل » .

(٥) الزيادة عن الأم والمختصر .

(٦) زاد في المختصر : « به » ؛ ولعلها زيادة ناسخ ؛ ثم قال : « فإذا أمر الله (عز وجل) : بدفع أموال اليتامى إليهم ؛ بأمرين - لم يدفع إليهم إلا جماعها . وهما : البلوغ والرشد . » .

(٧) في الأصل : « ولا يؤخر الحد » ؛ وهو تحريف خطير يوقع في الحيرة . والتصحيح عن عنوان في السنن الكبرى (ج ٦ ص ٤٩) . ثم إن هذا القول إلى قوله : شيء ، نجزم بأنه سقط من نسخ الأم ، وأن موضعه اليأس الذي ورد في (ج ٣ ص ١٧٩) ، كما يدل عليه كلامه الذي سنقله هنا بعد .

(٨) قال بعد ذلك في الأم (ج ٣ ص ١٧٩) : « وقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم =

(أنا) أبو سعيد، أنا أبو العباس، أنا الربيع، قال: قال الشافعي:
«قال الله عز وجل»: (مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ، وَلَا سَائِبَةٍ، وَلَا وَصِيلَةٍ،
وَلَا حَامٍ: ٥ - ١٠٣) ^(١) .

«فهذه: الحُبُسُ التي كان أهل الجاهلية يَحْبِسُونَهَا؛ فأبطل الله (عز وجل) شروطهم فيها، وأبطل رسول الله (صلى الله عليه وسلم): يابطل الله (عز وجل) إياها.»

«وهي ^(٢): أن الرجل كان يقول: إذا نَتِجَ فصلُ إلى ^(٣)، ثم أَلْقَعَ،
فَأَنْتِجَ منه — فهو ^(٤): حَامٍ. أي: قد سَمِيَ ظَهْرَهُ؛ فيَحْرُمُ ركوبُهُ .
ويحمل ذلك شيئا بالمتق له ^(٥) .»

«ويقول في البَحِيرَةِ، والوصيلة — على معنى يوافق بعض هذا.»

== : «مطل الذي ظلم». فلم يحمل على ذي دين سيلا في السيرة، حتى تكون
المسيرة. ولم يحمل رسول الله (صلى الله عليه وسلم) مطلقه ظمنا، إلا بالنهي. فإذا كان
ممسرا: فهو ليس بمن عليه سبيل، إلا أن يوسر. وإذا لم يكن عليه سبيل: فلا
سبيل على إجارتته، لأن إجارتته حمل بدنه. وإذا لم يكن على بدنه سبيل — وإنما السبيل
على ماله — لم يكن إلى استعماله سبيل. اه وهو في غاية الجودة والوضوح.

(١) قال في الأم (ج ٦ ص ١٨٠): «فلم يحتمل إلا: ما جعل الله ذلك نافذا على
ما جعلتموه. وهذا أبطل ما جعلوا منه على غير طاعة الله عز وجل.»

(٢) انظر — في السنن الكبرى (ج ٦ ص ١٦٣) — بعض ما ورد في تفسيرها.

(٣) كذا بالأصل، وفي الأم (ج ٣ ص ٢٧٥): «إله.»

(٤) في الأم: «هو»، فيكون ابتداء مقول القول.

(٥) قال في الأم (ج ٦ ص ١٨١) — عقب تفسير البحيرة والسائبة —: «ورأيت

منهاهم في هذا كله — فها صنعوا — أنه كالمتق.»

« ويقول لمبدئه^(١) : أنت حرٌ سائبةٌ : لا يكون لى ولاؤك ، ولا على عَقْلِكَ . »

« وقيل : إنه (أيضا^(٢)) — فى البهائم — : قد سيّئتُك . »

« فلما كان العتق لا يقع على البهائم : ردّ رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ملك^(٣) البحيرة ، والوصيلة ، والحمام ، إلى مالكه ؛ وأثبت العتق ، وجعل الولاء : لمن أعتق^(٤)] السائبة ؛ وحكم له بمثل حكم النسب^(٥) . »

وذكر فى كتاب : (البحيرة)^(٦) . — فى تفسير البحيرة — : « أنها : الناقة تُنتجُ بطونا ، فيشق مالِكها أذنّها ، ويُخلى سبيلها ،] ويحب لبنا فى البطحاء ؛ ولا يستجيزون الانتفاعَ بلبنها^(٧) . »

(١) قال فى الأم (ج ٤ ص ٩) : « وسييون السائبة ، فيقولون : قد أعتقناك سائبة ، ولا ولاء لنا عليك ، ولا ميراث يرجع منك : ليكون أكل لتبرنا فيك . » ، وقال أيضا فى الأم (ج ٦ ص ١٨١) : « ومعنى (يفتقه سائبة) هو : أن يقول : أنت حر سائبة ، فكما أخرجتك من ملكى ، وملكك نفسك — : فصار ملكك لا يرجع إلى بحال أبدا . — : فلا يرجع إلى ولاؤك ، كما لا يرجع إلى ملكك . » .

(٢) كذا بالأم (ج ٣ ص ٢٧٥) ، وهو المقصود الظاهر . وفى الأصل : « وقيل أيضا إنه ، ولعل التقديم والتأخير من الناسخ . »

(٣) كذا بالأم ، وفى الأصل : « تلك » ، وهو تحريف .

(٤) راجع فى هذا المقام ، الأم (ج ٤ ص ٩ و ٥٧ و ج ٦ ص ١٨٢ — ١٨٣) .

(٥) زيادة للإيضاح وعمام الفائدة ، عن الأم (ج ٣ ص ٢٧٥) .

(٦) من الأم (ج ٦ ص ١٨١)

(٧) الزيادة لفائدة ، وللإيضاح ، عن الأم .

قال : « وقال بعضهم : إذا كانت تلك خمسة بطون^(١) . وقال بعضهم : [إذا كانت تلك^(٢)] البطون كلها إنانا . »

قال . « والوصيلة^(٣) : الشاة تُنتجُ الأبطن ، فإذا ولدت آخرَ بعد الأبطن التي وقَّروا لها - : قيل : وصلت أخاها . »

« وقال^(٤) بعضهم : تُنتجُ الأبطن الخمسة : عناقين عناقين في كل بطن ؛ فيقال : هذا وصيلة : يصل^(٥) كل ذى بطن بأخ له معه . »
« وزاد بعضهم ، فقال^(٦) : وقد^(٧) يوصلونها في ثلاثة أبطن ، وفي^(٨) خمسة ، وفي سبعة^(٩) . » .

قال : « والحمائم : الفعلُ يضرب في إبل الرجل عشرين ، فيُحلى ، ويقال : قد حى هذا ظهره ؛ فلا ينتفخون من ظهره بشئ . » .

(١) في الأم : « ثم زاد بعضهم على بعض ، فقال بعضهم : تنتج خمسة بطون ، فبحر . » .

(٢) الزيادة للإيضاح عن الأم .

(٣) قال في الأم (ج ٤ ص ٩) : « ويقولون في الوصلة - وهى من النعم - : إذا وصلت بطونا توما ، وتنج تاجها ، فكانوا يمنعونها مما يملكون غيرها مثلها . » .

(٤) في الأم (ج ٦ ص ١٨١) : « وزاد . » .

(٥) في الأم : « يصل . » . ولا خلاف في المعنى .

(٦) قوله : « وزاد بعضهم ، فقال » عبارة الأم ، وعبرة الأصل : « قال » .

(٧) في الأم : « قد » . (٨) في الأم : « ويوصلونها في » .

(٩) قال في المختار : « فإن ولدت في الثامنة جدبا ؛ ذبحوه لآلئهم ؛ وإن ولدت جدبا وعناقا ، قالوا : وصلت أخاها ؛ فلا يذبحون أخاها من أجلها ، ولا تشرب لبنها النساء ، وكان للرجال . وجرت مجرى السابعة » .

قال : « وزاد بعضهم ، فقال : يكون لهم من صلبه ، أو ما^(١) أتيج مما^(٢) خرج من صلبه — : عشر من الإبل ؛ فيقال : قد سمى هذا ظهرة^(٣) . » .

وقال في السائبة ما قدمنا ذكره^(٤) ؛ [ثم قال^(٥)] : « وكانوا يرجون [بأدائه^(٦)] البركة في أموالهم ؛ وينالون به عندم : مكرمة في الأخلاق^(٧) ، مع التبرر^(٨) بما صنعوا فيه . » وأطال الكلام في شرحه^(٩) ؛ وهو منقول في كتاب الولاء ، من المبسوط .

* * *

(أنا) أبو عبد الله الحافظ ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال

(١) في الأم « وما » . (٢) في الأصل « لما » ، والتصحيح عن الأم

(٣) راجع كلامه في الأم (ج ٤ ص ٩) .

(٤) أى : ما يوافقه في اللحن ؛ وهو كما في الأم (ج ٧ ص ١٨١) : « والسائبة : العبد

يقتضه الرجل عند الحادث — : مثل البرء من المرض ، أو غيره : من وجوه الشكر . — أو

أن يبتدىء عتقه فيقول : قد أعتقك سائبة (يعنى : سييتك .) فلا تعود إلى ، ولا إلى

الانتفاع بولائك : كما لا يعود إلى الانتفاع بملكك . وزاد بعضهم ، فقال : السائبة وجهان ،

هذا أحدهما ؛ والسائبة (أيضا) يكون من وجه آخر ، وهو : البعير ينسج عليه صاحبه

الحاجة ، أو يبتدىء الحاجة — : أن يسييه ، فلا يكون عليه سبيل . » .

(٥) الزيادة للتنبيه والإيضاح . (٦) الزيادة عن الأم .

(٧) قوله : في الأخلاق ؛ غير موجود بالأم .

(٨) في الأصل : « البرن » ؛ وهو تحريف . والتصحيح عن الأم .

(٩) ارجع إليه في الأم (ج ٦ ص ١٨١ — ١٨٣) فهو مفيد .

الشافعي : « قال الله تبارك وتعالى : (وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَيْنَهُمْ أُولَى يَمْنَعُ فِي كِتَابِ اللَّهِ : ٨ - ٧٥) . »

« نزلت ^(١) : بأن الناس توارثوا بالحلف [والنصرة ^(٢)] ؛ ثم توارثوا بالإسلام والهجرة . وكان ^(٣) المهاجر يرث المهاجر ، ولا يرثه — من ورثته — من لم يكن مهاجراً ؛ وهو أقرب إليه من ورثته ^(٤) . فنزلت : (وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَيْنَهُمْ أُولَى يَمْنَعُ فِي كِتَابِ اللَّهِ) . — : على ما فرض ^(٥) لهم ، [لا مطلقاً ^(٦)] . »

• • •

(أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ، قال : قال الحسين بن محمد — فيما أخبرت — : أنا محمد بن سفيان ، نا يونس بن عبد الأعلى ، قال : قال الشافعي — في قوله عز وجل : (لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ ؛ وَلِلنِّسَاءِ

(١) قوله : نزلت الخ ؛ هو نص الرسالة (ص ٥٨٩) . وفي المختصر (ج ٣ ص ١٥٥ - ١٥٦) والأُم (ج ٤ ص ١٠) : « توارث الناس ... والهجرة ؛ ثم نسخ ذلك . فنزل قول الله .. » .

(٢) الزيادة عن الأُم والمختصر :

(٣) في الرسالة : « فكان » .

(٤) راجع في ذلك ، السنن الكبرى (ج ٦ ص ٢٦١ - ٢٦٣) .

(٥) كننا بالأصل والرسالة والمختصر ؛ وفي الأُم : « على معنى ما فرض الله (عز ذكره) ، ومن رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

(٦) الزيادة لتتبيه والإفادة ، عن الأُم والمختصر . وارجع في مسألة الرد في اليراث ، إلى ما كتبه الشافعي في الأُم (ج ٤ ص ٦ - ٧ و ١٠) : لأنه كلام جامع واضح لا نظير له .

نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ : ٤ - ٧) ^(١). — : « نُسَخَ بِجَافِلِ
الله للذكر والأنثى : من الفرائض . » .

وقال لي ^(٢) — في قواه عز وجل : (وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ
وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينُ) الآية ^(٣). — : « قسمة الموارث ؛ فليتنق الله مَنْ
حَضَرَ ، وَلِيَحْضُرْ بَخِيرٌ ؛ وَلِيَنْخَفَ : أَنْ يُحْضَرَ — حِينَ يُخْلَفُ هُوَ أَيْضًا — : بِهَا
حَضَرَ غَيْرُهُ ^(٤) . » .

(وَأَنَا) أَبُو سَمِيدَ بْنِ أَبِي عَمْرٍو ، نَا أَبُو الْعَبَّاسِ الْأَصَمَ ، أَنَا الرِّبِيعُ ، قَالَ :
قَالَ الشَّافِعِيُّ : « قَالَ اللهُ تَعَالَى : (وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ
وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينُ : فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ ، وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا :
٤ - ٨) . »

« فَأَمَرَ اللهُ (عَزَّ وَجَلَّ) : أَنْ يُرْزَقَ مِنَ الْقِسْمَةِ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ
وَالْمَسَاكِينُ ؛ الْحَاضِرُونَ الْقِسْمَةَ . وَلَمْ يَكُنْ فِي الْأَمْرِ — فِي الْآيَةِ — : أَنْ يُرْزَقَ

(١) راجع سبب نزول هذه الآية ، وكيفية توارث أهل الجاهلية ، واحتجاج أبي بكر
الرازي بالآية على توريث ذوي الأرحام ، وما رد به الشافعية عليه — في تفسير الفخر الرازي
(ج ٣ ص ١٤٧ - ١٤٨) .

(٢) هذا من كلام يونس أيضا .

(٣) انظر الكلام في أنها منسوخة أو محكمة ، وفي المراد بالقسمة — في السنن الكبرى
(ج ٦ ص ٢٦٦ - ٢٦٧) وتفسير الفخر (ج ٣ ص ١٤٨ - ١٤٩) والقرطبي
(ج ٥ ص ٤٨ - ٤٩) .

(٤) يحسن أن يرجع إلى ما روى في السنن الكبرى (ج ٦ ص ٢٧١) عن ابن
عباس ، في قوله تعالى : (وَلِيُخْشِيَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوا ذُرِّيَّةً ضَالِغًا) ؛ فإنه شبه بهذا الكلام .

من القسمة، [مَنْ^(١)] مثلهم — في القرابة واليُثم والسكنة . — : ممن لم يحضر .

«ولهنّا أشباه»؛ وهى : أن تُضَيّفَ من جاءك ، ولا تُضَيّفَ من لا^(٢) يَقْصِدُ قَصْدَكَ^(٣) : [ولو كان محتاجاً^(٤)] ؛ إلا أن تَطَّوْعَ^(٥) .

وجعل نظير ذلك : تخصيصَ النبي (صلى الله عليه وسلم) — بالإجلال معه ، أو تَرْوِيهِ^(٦) لقمة — مَنْ وَلِيَ الطَّعامَ : من مماليكه^(٧) .

قال الشافعى : «وقال لى بعض أصحابنا (يعنى : فى الآية .) ^(٨) : قسمة الموارث ؛ وقال بعضهم : قسمة الميراث ، وغيره : من الغنائم^(٩) . فهذا أوسع .

«وأحبُّ إلىَّ : [أن^(١٠)] يُعْطَوْا^(١١) ما طابت به نفسُ المعطى . ولا يُوقَّتَ^(١٢) ، ولا يُحْرَمُونَ . » .

* * *

(١) الزيادة عن الأم (ج ٥ ص ٩١) . (٢) فى الأم : «لم» .

(٣) أى : جهتك وناحتك . (٤) فى الأم : «تطوع» .

(٥) أى : تدسيمة .

(٦) أخرجه الشافعى فى الأم (ج ٥ ص ٩١) عن أبى هريرة : أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : «إذا كفى أحدكم خادمه طعامه : حره ودخانه ؛ فليدعه : فليجلسه معه . فإن أبى : فليروغله لقمة ، فليتاوله إيها » . انظر كلامه بعد ذلك ، والسنن الكبرى (ج ٨ ص ٧ - ٨) (٧) هذا من كلام البيهقى رحمه الله .

(٨) انظر فى السنن الكبرى (ج ٦ ص ٢٦٧) ما روى عن ابن السبب فى تفسير القسمة .

(٩) الريادة عن الأم (ج ٥ ص ٩١) .

(١٠) كذا بالألم ؛ وفى الأصل : «يعطون» .

(١١) كذا بالألم ؛ وفى الأصل : «لا يوقَّت» .

« مَا نُسَخَ مِنْ الْوَصَايَا ^(١) »

(أنا) أبو سعيد محمد بن موسى ، نا أبو العباس الأصم ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي : « قال الله عز وجل : (كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ — إِنْ تَرَكَ خَيْرًا — : الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ : بِالْمَعْرُوفِ ، حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ : ٢ — ١٨٠) . »

« قال : فكان ^(٢) فرضاً في كتاب الله (عز وجل) ، على من ترك خيراً — والغير : المال . — : أن يُوصيَ لوالديه وأقرابه . »

« وزعم ^(٣) بعض أهل العلم [بالقرآن ^(٤)] : أن الوصية للوالدين والأقربين الوارثين ؛ منسوخة ^(٥) . »

« واختلفوا في الأقربين : غير الوارثين ؛ فأكثر من لقيت — : من أهل العلم ومن ^(٦) حفظت [عنه ^(٧)] . — قال : الوصايا منسوخة ؛ لأنه إنما أمر بها : إذا كانت إنما يُورثُ بها ؛ فلما قسم الله الميراث : كانت تملوها . »

(١) هذا الكلام قد ورد في الأصل متأخراً بعد قوله : قال الشافعي ؛ بلفظ : « نسخ منه الوصايا » ؛ والتصحيح والتقديم عن الأم (ج ٤ ص ٢٧) .

(٢) في الأم : « وكان » . (٣) في الأم : « ثم زعم » .

(٤) الزيادة عن الأم .

(٥) انظر في السنن الكبرى (ج ٦ ص ٢٢٦ و ٢٦٣ — ٢٦٥) ما روى في ذلك ،

عن ابن عباس وغيره .

(٦) في الأم : « بمن » .

« وهذا - إن شاء الله - كله : كما قالوا . »

واحتج الشافعي (رحمه الله) [في عدم جواز الوصية للوارث ^(١)] :
بآية ^(٢) الميراث ، وبما ^(٣) روى عن النبي (صلى الله عليه وسلم) : من قوله :
« لا وصية لوارث ^(٤) » .

واحتج ^(٥) في جواز الوصية لغير ذى الرحم ^(٦) ، بحديث حمزان
ابن الحصين : « أن رجلا أعتق ستة مملوكين له : ليس له مالٌ غيرهم ؛
فحزَّاهم النبي (صلى الله عليه وسلم) ثلاثة أجزاء ، فأعتق ^(٧) اثنين ، وأرقَّ
أربعة . »

[ثم قال ^(٨)] : « والمعتق : عربي ؛ وإنما كانت العرب : يملكُ منْ

(١) الزيادة للإيضاح .

(٢) ذكر في الأم منها قوله تعالى : (ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك : إن كان له ولد ؛
فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه : فلأمه الثلث ؛ فإن كان له إخوة : فلأمه السدس : ٤-١١) .

(٣) في الأصل : « ولا » ، وهو تحريف .

(٤) قال في الأم (ج ٤ ص ٢٧) : « وما وصفت - : من أن الوصية للوارث
منسوخة بأبي الوارث ، وأن لا وصية لوارث . - : بما لم أعرف فيه عن أحد : بمن لقيت ،
خلافا . » وقد تعرض لهذا الموضوع بتوسع في الأم (ج ٤ ص ٤٠) ، فراجع .

(٥) انظر كلامه قبل ذلك ، في الأم (ج ٤ ص ٢٧) : فهو مفيد .

(٦) نقل في السنن الكبرى (ج ٦ ص ٢٦٥) عن الشافعي : « أن طائوسا وقلة لم
يميزوا الوصية لغير قرابة » ؛ وقد ذكر نحو ذلك في الأم (ج ٧ ص ١٨) وفي اختلاف
الحديث (ص ٣٨١) ،

(٧) كذا بالألم (ج ٤ ص ٢٧ و ٤٥ و ج ٧ ص ١٦ و ٣٣٧) واختلاف الحديث
(ص ٣٧١) والسنن الكبرى (ج ٦ ص ٢٦٥) . وفي الأصل : « وأعتق . »

(٨) الزيادة للتنبيه والإيضاح .

لا قرابةَ بينها وبينه . فلو لم تجز^(١) الوصية إلا لذي قرابة : لم تجز^(٢) للملوكين ؛ وقد أجازها لهم رسولُ الله صلى الله عليه وسلم^(٣) .

* * *

(أخبرنا) أبو سعيد بن^(٤) أبي عمرو ، نا أبو العباس الأصم ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي في المُستودع^(٥) : « إذا قال : دفعتها إليك ؛ فالتقول : قوله . ولو قال : أمرتني أن أدفعها إلى فلان ، فدفعتها ؛ فالتقول : قولُ المُستودع^(٦) . قال الله عز وجل : (فَإِنْ آمَنْ بِمَفْضِكُمْ بَعْضًا :

(١) كذا بالأُم (ج ٤ ص ٧٧) ، وفي الأصل : « يجز » ، وما في الأم أنسب :

(٢) وقال أيضًا (كما في السنن الكبرى : ج ٦ ص ٢٦٦) : « فكأن دلالة السنة —

في حديث عمران بن حصين — بينة : أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أنزل عتقهم في للرض وصية ؛ وأدعى أعتقهم : رجل من العرب ؛ والمرى إنا يملك من لا قرابة بينه وبينه : من العجم . فأجاز النبي (صلى الله عليه وسلم) لهم الوصية » . وراجع الأم (ج ٧ ص ٣٣٧ — ٣٣٨) .

(٣) في الأصل : « عن » ، وهو تحريف .

(٤) قال في الأم (ج ٤ ص ٦١) : « وإذا استودع الرجل الرجل أودية ، فاختلغا —

فقال للمستودع : دفعها إليك ؛ وقال للمستودع : لم تدفعها . — فالتقول : قول للمستودع . ولو كانت المسألة بحالها — غير أن للمستودع قال : أمرتني أن أدفعها إلى فلان ، فدفعها ؛ وقال للمستودع : لم أمرك . — فالتقول : قول للمستودع ؛ وطى للمستودع : اليينه . وإنما فرقنا بينهما : أن للدفع إليه غير للمستودع ؛ وقد قال الله : (فَإِنْ آمَنْ بِمَفْضِكُمْ بَعْضًا فليؤد الذي أؤتمن أماته) . فالاول : إنا ادعى دفعها إلى من اتهمه ؛ والثاني : إنا ادعى دفعها إلى غير المستودع بأمره . فلما أنكر أنه أمره : أغرم له ؛ لأن للدفع إليه غير المانع . ١٠ هـ وهو كلام جيد مفيد ، ويوضح ما في الاصل الذي رجح أنه مختصر منه .

فَلْيَبْذُوكَ الَّذِي أَوْفَيْتُمْ أَمَانَتَهُ : ٢ - ٢٨٣) ؛ وقال في التيسامى : (١) (فَلْيَذَا
دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ : فَاشْهَدُوا عَلَيْهِمْ) (٢) : ٤ - ٦) .
« وذلك : أن وليّ اليتيم إنما هو : وصيُّ أبيه ، أو [وصيُّ] (٣) وصاه
الحاكم : ليس أن اليتيم استودعه (٤) . والمدفوعُ إليه : غير المستودع ؛ وكان
عليه : أن يشهدَ عليه ؛ إن أراد أن يبرأ . [و] (٣) كذلك : الوصيُّ (٥) . »

* * *

-
- (١) انظر مختصر المزي (ج ٣ ص ١٧٧) والأم (ج ٧ ص ١٠٥) .
(٢) ذكر في الأم قبل ذلك ، قوله تعالى : (فإن آتسّم منهم رشدا : فادفعوا إليهم
أموالهم : ٤ - ٦) .
(٣) الزيادة عن الأم (ج ٤ ص ٦١) .
(٤) قال بعد ذلك ، في الأم (ج ٤ ص ٦١) : « فلما بلغ اليتيم : أن يكون له أمر في
نفسه ؛ وقال : لم أرض أمانة هذا ، ولم أستودعه . - فيكون القول قول المستودع . - :
كان على المستودع أن يشهد « إلى آخر ما في الأصل . وارجع إلى ما ذكر في الوكالة من
كتاب المختصر (ج ٣ ص ٦ - ٧) : فإنه مفيد في الموضوع .

« مَا يُؤْتِرُ عَنْهُ فِي قَسَمِ الْفَقْرِ »
« وَالْقَنِيمَةِ ، وَالصَّدَقَاتِ »

(أَبَانِي) أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ (إِجَازَةً) : أَنْ [أَبَا] الْعَبَّاسِ حَدَّثَهُمْ :
أَنَا الرِّيعُ ، قَالَ : قَالَ الشَّافِعِيُّ : « [قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ^(١)] : (وَأَعْلَمُوا أَنَّ مَا
غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ ، فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ ، وَلِلَّذِي الْقُرْبَى ، وَالْيَتَامَى ،
وَالْمَسَاكِينَ ، وَأَبْنِ السَّبِيلِ : ٨ - ٤١) ؛ وَقَالَ : (وَمَا آفَاءُ اللَّهِ عَلَى
رَسُولِهِ مِنْهُمْ : فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ^(٢) مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ)^(٣) ؛ إِلَى قَوْلِهِ
تَعَالَى^(٤) : (وَمَا آفَاءُ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ ، مِنْ أَهْلِ الْقُرْبَى : فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ ،
وَلِلَّذِي الْقُرْبَى ، وَالْيَتَامَى ، وَالْمَسَاكِينَ ، وَأَبْنِ السَّبِيلِ : ٥٩ - ٦ -

٤٠ (٧)

« قَالَ الشَّافِعِيُّ : قَالَ الْفَقِيرُ وَالْقَنِيمَةُ يُجْتَمِعَانِ : فِي أَنْ فِيهِمَا [مَعَ^(٥)] الْخُمْسُ^(٦) »
مِنْ جَمِيعِهِمَا^(٧) ، لِمَنْ سَجَدَ اللَّهُ لَهُ . وَمَنْ سَجَدَ اللَّهُ [لَهُ^(٨)] — فِي الْآيَتَيْنِ مَعًا —

(١) الزيادة عن الأم (ج ٤ ص ٦٤) .

(٢) أَيْ : أَعْمَلْتُمْ وَأَجْرَيْتُمْ عَلَى تَحْصِيلِهِ ؛ مِنَ الْوَجِيفِ ، وَهُوَ : سُرْعَةُ السَّيْرِ .

(٣) تَعَامُ لِلتَّرُوكِ : (وَلَكِنْ اللَّهُ يَسْلُطُ رُسُلَهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ ؛ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) .

(٤) هَذَا فِي الْأَمِّ مُقَدِّمٌ عَلَى الْآيَةِ السَّابِقَةِ ؛ وَمَا فِي الْأَصْلِ أَنْسَبَ كَمَا لَا يَخْفَى .

(٥) الزيادة عن المختصر (ج ٣ ص ١٧٩) .

(٦) انْظُرْ مَا كَتَبْتُهُ عَلَى ذَلِكَ صَاحِبِ الْجَوْهَرِ النَّقِيِّ (ج ٦ ص ٢٩٤) ؛ ثُمَّ تَأَمَّلْ مَا ذَكَرَهُ

الشَّافِعِيُّ فِي آخِرِ كَلَامِهِ هُنَا .

(٧) ذَكَرَ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (ج ٦ ص ٢٩٤) أَنَّ الشَّافِعِيَّ قَالَ فِي الْقَدِيمِ : « [إِنَّمَا

يُخْمَسُ مَا أَوْجَفَ عَلَيْهِ » .

سواء مجتمعين غير مُفترقين^(١) .

« ثم يَفْتَرِقُ^(٢) الحكم في الأربعة الأخماس : بما بين الله (تبارك وتعالى) على لسان نبيه (صلى الله عليه وسلم) ، وفي فعله . »

« فإنه قَسَمَ أربعةَ أخماسِ الفِئمةِ^(٣) — والفِئمةُ هي : المَوْجَفُ عليها بالخيَل والركاب . — : لمن حَضَرَ : من غنى وفقير . »

« والفاءُ هو : ما لم يُوجَفْ عليه بخيَل ولا ركاب . فكانت مَسْئَةُ رسول الله (صلى الله عليه وسلم) — في قُرَى : « عَرِيْنَةُ »^(٤) ؛ التي أَفَاءَهَا الله عليه . — : أنْ أربعةَ أخماسها لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) خاصةً — دون المسلمين : يضمه رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : حيث أَرَادَ الله تعالى . »
وذكر الشافعي هنا حديثَ عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) : أنه قال [حيث اختَصَمَ إليه المباسِ وعلى (رضي الله عنهما) في أموال النبي صلى الله عليه وسلم^(٥)] : « كانت أموال بني النضير : مما أَفَاءَ الله على

(١) كذا بالأُم ؛ وفي الأصل : « متفرقين » ؛ ولعل ما في الأُم هو الصحيح للناسِ .

(٢) كذا بالأصل ؛ وفي الأُم : « يتعرف » . وما في الأصل هو الظاهر ، ويؤيده عبارة المختصر : « ثم يفترق الأحكام » .

(٣) في المختصر (ج ٣ ص ١٨٠) زيادة : « على ما وصفت من قسم الفئمة » .

(٤) في الأصل : « غريته » ؛ وهو تحريف . والتصحيح عن معجم ياقوت . و « عريته » : موضع بلاد فزارة ؛ أو قرى بالمدينة ؛ وقبيلة من العرب . وفي المختصر : « عريته » (فتح التاء) . وحاشا اقتصر البكري في معجمه .

(٥) الزيادة للإضاح . عن المختصر .

رسوله : مما لم يُوجِفْ عليه^(١) المسلمون بخيل ولا ركاب^(٢) . فكانت
لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) خالصة^(٣) ، دون المسلمين . وكان^(٤)
رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : يُنفق منها على أهله نفقة سنة ؛ فافضل
جعلهُ في الكُراع والصلاح : عُدَّة في سبيل الله^(٥) .

قال الشافعي (رحمه الله) : « هذا : كلامٌ عربي^(٦) ؛ إعا ينفى^(٧)
(رضى الله عنه) - [بقوله^(٨)] : « لرسول الله (صلى الله عليه وسلم)
خالصة^(٩) » . - : ما كان يكون للمسلمين للموجفين ؛ وذلك : أربعة
أخماس .

(١) كذا بالأصل والمختصر والسنن الكبرى (ج ٦ ص ٢٩٩ ؛ وفي الأم : « عليها ؛
ولا خلاف في المعنى .

(٢) قال في الأم (ج ٧ ص ٣٢١) - ضمن كلام يتعلق بهذا ، ويرد به على أبي يوسف - :
« والأربعة الأخماس التي تكون لجماعة المسلمين - لو أوقفوا الخيل والركاب - : لرسول الله
(صلى الله عليه وسلم) خالصة ، ضعتها حيث يضع ماله . ثم أجمع أئمة المسلمين : على أن ما كان
لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) - من ذلك - فهو لجماعة المسلمين ؛ لأن أحدا لا يقوم بعده مقامه . » .
(٣) كذا بالأصل والأم والسنن الكبرى ؛ وفي المختصر (ج ٣ ص ١٨١) :
« خاصة ؛ ولا فرق بينهما .

(٤) في الأم والمختصر والسنن الكبرى : « فكان » .
(٥) انظر بقية الحديث ، في الأم (ج ٤ ص ٦٤) والمختصر (ج ٣ ص ١٨١)
والسنن الكبرى (ج ٦ ص ٢٩٩ وج ٧ ص ٥٩) .

(٦) في الأصل : « عن لي » ؛ وهو تحريف خطير . والتصحيح عن الأم (ج ٤ ص ٧٧) .
(٧) هذا والله ما غير موجودين بالأمر .

(٨) زيادة مفيدة موضحة . غير موجودة بالأمر ، ويدل عليها قوله - على ما في السنن
الكبرى - : « ومعنى قول عمر : لرسول الله خاصة ؛ يريد « الخ .

(٩) كذا بالأمر ؛ وفي الأصل . « خامسا » .

« فاستدللتُ بخبر عمر : على أن الكل ليس لأهل الخُص : [مما أوجب عليه ^(١)] . »

« واستدللتُ ^(٢) : يقول الله (تبارك وتعالى) في الحشر : (فَاللهِ وَلِلرَّسُولِ ، وَلِلَّذِي الْقُرْبَى ، وَالْيَتَامَى ، وَالْمَسَاكِينِ ، وَأَبْنِ السَّبِيلِ) ؛ على : أن لهم الخُص ؛ فإن ^(٣) الخُص إذا كان لهم ، فلا ^(٤) يُشك : أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) سلمه لهم . »

« واستدلنا ^(٥) : — : إذ ^(٦) كان حكمُ الله في الأنفال : (وَأَعْلَمُوا : أَلَّا غَنِيْتُمْ مِنْ شَيْءٍ ؛ فَإِنَّ لِلَّهِ خُصَّهُ ، وَلِلرَّسُولِ ، وَلِلَّذِي الْقُرْبَى ، وَالْيَتَامَى ، وَالْمَسَاكِينِ ، وَأَبْنِ السَّبِيلِ) ؛ فاتفق الحكماء ، في سورة الحشر وسورة الأنفال ، لقوم ^(٧) موصوفين . — : أن ما لهم ^(٨) من ذلك :

(١) زيادة مفيدة ، عن الأم .

(٢) قال في الأم — أثناء مناقشته لبعض المخالفين — : « لما احتمل قول عمر : أن يكون الكل لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) ؛ و : أن تكون الأربعة الأخماس التي كانت تكون للمسلمين فيما أوجب عليه ، لرسول الله ؛ دون الخُص . — فكان النهي يقوم فيها مقام المسلمين — : استدلتنا » إلى آخر ما هنا ، مع اختلاف في بعض ألفاظ ستعرفه .

(٣) في الأم (ج ٤ ص ٧٨) : « وأن » .

(٤) في الأم : « ولا » . (٥) في الأم : « فاستدلنا » .

(٦) كلنا بالألف ، وفي الأصل : « إذا » ، وما في الأم أحسن .

(٧) هنا متنازع فيه لكل من « كان » و « واتفق » . فذهب لكون فهم الكلام حق القوم .

(٨) في الأم : « وأما لهم » . والصحيح ؛ وأن ما لهم .

الخمس ؛ لا غير^(١) . « . وبسط الكلام في شرحه^(٢) .
 قال الشافعي : « ووجدتُ الله عز وجل (حكم في الخمس^(٣) : بأنه
 على خمسة ؛ لأن قول الله عز وجل : (لِلَّهِ) ؛ مفتاحُ كلام : لله^(٤) كلُّ شيء ،
 وله الأمرُ من قبلُ ، ومن بعدُ^(٥) . » .
 قال الشافعي : « وقد مضى من كان يُتَّفِقُ عليه رسولُ الله (صلى الله
 عليه وسلم) : [من أزواجه ، وغيرهن لو كان معهن^(٦)] . » .
 « فلم أعلم : أن^(٧) أحدا - من أهل العلم - . قال : لورثتهم تلك النفقة ؛
 [التي كانت لهم^(٨)] ؛ ولا خالف^(٩) : في أن يُجعل^(١٠) تلك النفقات ؛ حيث
 كان رسولُ الله (صلى الله عليه وسلم) ، يجعلُ فضولَ غلاتِ تلك الأموال - :
 مما^(١١) فيه صلاحُ الإسلامِ وأهله^(١٢) . » . وبسط الكلام فيه^(١٣) .

-
- (١) في الاصل : « وغيره » ؛ وهو خطأ وتحريف . والتصحيح عن الأم .
 (٢) انظر الأم (ج ٤ ص ٧٨) .
 (٣) أى : خمس الفينة ؛ كما عبر به في الأم (ج ٤ ص ٧٧) .
 (٤) هذا القول غير موجود بالأم ؛ وقد سقط من التاسع أو الطابع ؛ إذ الكلام
 يتوقف عليه .
 (٥) انظر في السنن الكبرى (ج ٦ ص ٣٣٨ - ٣٣٩) : ما روى عن الحسن بن
 محمد ، ومجاهد ، وقتادة ، وعطاء ، وغيرهم . (٦) زيادة مفيدة ، عن الأم (ج ٤ ص ٦٥)
 (٧) هذا غير موجود بالأم .
 (٨) في الأم : « خلاف » ؛ وما في الأصل أظهر وأنسب .
 (٩) كذلك بالأم ، وفي الأصل : « يجعل » .
 (١٠) هذيان لقوله : حيث ؛ وفي الأم : « فيما » ، على البديل .
 (١١) راجع في السنن الكبرى (ج ٦ ص ٣٣٩) كلام الشافعي في سهم الرسول .
 (١٢) انظر الأم (ج ٤ ص ٦٥) .

قال الشافعي (رحمه الله) : « ويُقسم ^(١) سهم ^(٢) ذى القربى ^(٣) :
على بني هاشم وبني المطلب ^(٤) . » .
واستدل : بحديث جبير بن مطعم —: في قسمة رسول الله (صلى الله
عليه وسلم) ، سهم ذى القربى ، بين بني هاشم وبني المطلب . — وقوله :
« إِنَّمَا بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو الْمُطَلَبِ : شَيْءٌ وَاحِدٌ ^(٥) . » . وهو المذكور بشواهده ،
في موضعه : من كتاب المبسوط ، والمعرفة ، والسنن .

* * *

قال الشافعي : « كلُّ ما حصل —: مما غنم من أهل دار الحرب ^(١) . — :
قَسِمَ كله ؛ إلا الرجال البالغين : فالإمام فيهم ، بالخيار : بين أن يَمُنَّ على من رأى
منهم ^(٢) أو يقتل ، أو يُفَادَى ، أو يُسَبَى ^(٣) . » .

-
- (١) قوله : ويقسم الغنم ، لم يذكر في الأم (ج ٤ ص ٧١) ؛ وإنما ذكر ما يدل
عليه : من حديث جبير بن مطعم .
(٢) في الأصل : « منهم » ، وهو تحريف .
(٣) راجع مختصر للزنى (ج ٣ ص ١٩٣ و ١٩٧ و ١٩٨) .
(٤) انظر — في الرسالة (ص ٦٨ — ٦٩) — كلامه للتعلق بذلك : فإنه جيد مفيد .
(٥) انظر الأم (ج ٤ ص ٧١) والسنن الكبرى (ج ٦ ص ٣٤٠ — ٣٦٥ و ٣٤٥) .
(٦) قال بعد ذلك — في الأم (ج ٤ ص ٦٨) وللختصر (ج ٣ ص ١٨٨) — : « من
شيء : قل أو أكثر ، من دار أو أرض ، وغير ذلك » ؛ زاد في الأم : « من المال أو شيء » .
(٧) قوله : على من رأى منهم ، غير موجود بالختصر .
(٨) قال بعد ذلك — في الأم — : « وإن من أو قتل : فذلك له . وإن سبي ، أو فادى :
فيسيل ماسي » إلى آخر ما في الأصل .

« وسبيلُ ماسي^(١) ، وما^(٢) أخذ مما قاذى - : سبيلُ ما سواه : من
الغنيمة . » .

واحتج - في القديم - : « يقول الله عز وجل : (فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا :
فَضْرِبُوا الرِّقَابَ ، حَتَّى إِذَا أَثْمَثْتُمْ : فَشُدُّوا الوثَاقَ ؛ فَلَمَّا مَتَّأَ بَعْدُ ،
وَإِنَّمَا فِدَاءُ ؛ حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا : ٤٧ - ٨) ؛ وذلك في بيان اللغاة - :
قبل انقطاع الحرب . »

قال : « وكذلك فعل رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في أسارى بدر :
مَنْ طَهِمَ ، وفَدَّاهُمْ^(٣) : والحربُ بينه وبين قريش قائمة^(٤) . وعرض على بمائة
[ابن]^(٥) [الخنفي]^(٥) - : وهو (يومئذ) وقومُه : أهلُ اليَمَامةِ ؛ حربُ رسول
الله (صلى الله عليه وسلم) . - : أَنْ يَمُنَّ عَلَيْهِ^(٦) . » . ويسط الكلام فيه^(٧) .

-
- (١) كذا بالأُم والمختصر ؛ وفي الأصل : « يسي » ، وما أثبتنا أنسب .
(٢) عبارة المختصر : « أو أخذ منهم من شيء على إطلاقهم - سبيل الغنيمة » .
(٣) يقال : « فداءه ، وأفداه » ؛ إذا أعطى فداءه فأفداه .
(٤) انظر السنن الكبرى (ج ٦ ص ٣٧٠ - ٣٧٣) واختلاف الحديث (ص ٨٧) .
(٥) الزيادة عن السنن الكبرى واختلاف الحديث .
(٦) بل ومن عليه وهو مشركه ، ثم أسلم . قال في اختلاف الحديث (ص ٨٧) - بعد
أن ذكر فك ، وروى أن النهي فدى رجلا من عقيل أسره الصحابة ، برجلين من أصحابه
أسرتهما تخيف ؛ وأنه قتل بعض الأسرى يوم بدر ، وفادى بعضهم بقدر من المال - :
« فكان - فيما وصفت : من فعل رسول الله (صلى الله عليه وسلم) . - : ما يدل على أن
للإمام إذا أسر رجلا من المشركين : أن يقتل ، أو أن يمن عليه بلا شيء ، أو أن يفادى
بمال يأخذه منهم ، أو أن يفادى : بأن يطلق منهم ، على أن يطلق له بعض أسرى المسلمين . » .
(٧) راجع الأُم (ج ٤ ص ٦٩) والمختصر (ج ٣ ص ١٨٨) .

(أخبرنا) أبو عبد الله الحافظ ، أنا أبو العباس محمد بن يعقوب ، أنا
الربيع بن سليمان ، قال : قال الشافعي : « قال الله عز وجل : (إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ
لِلْفُقَرَاءِ ، وَالْمَسْكِينِ ، وَالْمُعَلِّمِينَ عَلَيْهَا ، وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ ، وَفِي الرِّقَابِ)
الآية (١) » .

« فَأَحْكَمَ اللَّهُ فَرَضَ الصَّدَقَاتِ فِي كِتَابِهِ ؛ ثُمَّ أَكْثَرَهَا [وَشَدَّدَهَا] (٢) ،
فَقَالَ : (فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ) . »

« فَلَيْسَ لِأَحَدٍ : أَنْ يَقْسِمَ (٣) عَلَى غَيْرِ مَا قَسَمَ اللَّهُ (عَزَّ وَجَلَّ) [عَلَيْهِ (٤)] ؛
وَذَلِكَ (٥) : مَا كَانَتْ الْأَصْنَافُ مَوْجُودَةً . لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُعْطَى مَنْ وَجِدَ :
كَقَوْلِهِ : (لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ) الْآيَةُ (٦) ؛
وَكَقَوْلِهِ : (وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ : ٤ - ١٢) ؛ وَكَقَوْلِهِ :
(وَلَهُنَّ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكَتُمْ : ٤ - ١٢) . »

(١) تمام للتروك : (والفارمين ، وفي سبيل الله ، وابن السبيل . فريضة من الله ؛
والله عليم حكيم : ٩ - ٦٠) .

(٢) الزيادة عن المختصر (ج ٣ ص ٢٢١) .

(٣) انظر - في السنن الكبرى (ج ٧ ص ٦) - ما رواه الشافعي وغيره عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(٤) الزيادة من الأم (ج ٢ ص ٦١) .

(٥) في الأم : « ذلك » .

(٦) تمام التروك : (وللفنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون : مما قل منه
أو أكثر ؟ نصيبا مفروضا : ٤ - ٧) .

« فمقول^(١) » - عن الله عز وجل - : [أنه^(٢)] فرض هذا : لمن كان موجوداً يوم يموت الميت . وكان معقولا [عنه^(٣)] أن هذه الشَّهْمَانُ : لمن كان موجوداً يوم تُؤخذ الصدقةُ وتُقسَمُ . »

« فإذا^(٤) أَخَذْتُ صِدْقَهُ قوم : قُسمت^(٥) على مَنْ مَعَهُمْ في دارهم : من أهل [هذه^(٦)] الشَّهْمَانِ ؛ ولم يُخْرَج^(٧) من جيرانهم [إلى أحد^(٨)] : حتى لا يبقى منهم أحد يستحقها . »

ثم ذكر تفسير كل صنف : من هؤلاء الأصناف الثمانية ؛ وهو : فيما أنبأني أبو عبد الله الحافظ (إجازة) ، قال : نا أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم ، أنا الربيع بن سليمان ، قال : قال الشافعي (رحمه الله تعالى) :

« فأهل الشَّهْمَانِ يجمعهم : أنهم أهل حاجة إلى ما لهم منها كلهم ؛ وأسباب حاجتهم مختلفة ، [وكذلك : أسباب استحقاقهم معان مختلفة^(٩)] ؛ يجمعها الحاجة ، ويُفَرِّق بينها صفاتها . »

« فإذا اجتمعوا : فالفقراء^(١٠) : الزمَّنى الضعافُ الذين لا حِرْفَةَ لهم ،

(١) في الأم (ج ٢ ص ٦١) : « ومقول » .

(٢) الزيادة عن الأم ، وإثباتها أولى من حذفها .

(٣) في الأم : « وإذا » ، وما في الأصل أحسن .

(٤) في الأصل : « قُسمت » ، وهو تحريف . والتصحيح عن الأم .

(٥) كذا بالأم ، وفي الأصل : « يخرج » .

(٦) زيادة مفيدة عن الأم (ج ٢ ص ٧١) والمختصر (ج ٣ ص ٢٧١ - ٢٧٢) .

(٧) كذا بالأم والمختصر ، وفي الأصل : « فالفقر » ، والنقص من النسخ .

وأهل الحرفة الضعيفة : الذين لا تقع حرقهم موقعا من حاجتهم ، ولا يسألون الناس.»^(١)

« والمساكين : السؤال^(٢) ، ومن لا يسئل : ممن له حرفة تقع منه موقعا ، ولا تُغنيه ولا عياله . »

وقال في (كتاب فرض الزكاة^(٣)) : « الفقير^(٤) (واقعا علم) : مَنْ لا مال له ، ولا حرفة : تقع منه موقعا ؛ زَمِنَا كان أو غيرَ زَمِنٍ ، سائلا كان أو متعففا . »

« والمساكين : مَنْ له مال ، أو حرفة : [لا^(٥)] تقع منه موقعا ، ولا تُغنيه — سائلا كان أو غيرَ سائل^(٦) . »

« قال الشافعي : والعاملون عليها : المُتَوَلُّون لقبضها من أهلها — :

(١) قال بعد ذلك — في المختصر — : « وقال في الجديد : زَمِنَا كان أو غيرَ زَمِنٍ ، سائلا أو متعففا . »

(٢) ذكر مهموزا ، في الأم والمختصر . وكلاما صحيح .

(٣) في الأصل : « ولا غنى له » . وهو تحريف . والتصحيح عن الأم والمختصر .

وقال بعد ذلك — في المختصر — : « وقال في الجديد : سائلا ، أو غيرَ سائل . »

(٤) من الأم (ج ٢ ص ٦١) .

(٥) كذا بالأم ، وفي الأصل : « الفقراء » ، وكل صحيح : ولكن ما في الأم أنسب لقوله : والمساكين . (٦) الزيادة عن الأم .

(٧) وقال في الأم (ج ٢ ص ٦٩) : « الفقير : الذي لا حرفة له ولا مال ، والمساكين : الذي له شيء ولا يقوم به » . وانظر ما روى في ذلك ، في السنن الكبرى (ج ٧ ص ١١ - ١٣) .

من السعاة ، ومن أمانهم : من غريب ، ومن ^(١) لا يُقَدَّر على أخذها إلا بعموته ^(٢) . سواء ^(٣) كانوا أغنياء ، أو فقراء .

وقال في موضع آخر ^(٤) : « من ولأه ^(٥) الولي : قبضها ، وقسما . » ثم ساق الكلام ، إلى أن قال : « يأخذ من الصدقة ، [بقدر ^(٦) غناؤه لا يزداد عليه ؛ وإن كان موسرا ^(٧) : لأنه يأخذ على معنى الإجارة ^(٨)] . » وأطال الشافعي الكلام : في المؤلفات ^(٩) ؛ وقال في خلال ذلك ^(١٠) : « وللمؤلفه قلوبهم ^(١١) — في قسم الصدقات — سهم . »

« والذي أحفظ فيه — من متقدم الخبر . — : أن عدي بن حاتم ، جاء لأبي ^(١٢) بكر الصديق (رضي الله عنه) — أحسبه قال ^(١٣) — : بثلاثمائة

(١) قوله : ومن ، غير موجود بالأم (ج ٢ ص ٦١) .

(٢) في الأصل : « لموته » ، وفي الأم : « بعرفته » .

(٣) عبارة الأم : « وسواء كان الصاملون عليها أغنياء أو فقراء ، من أهلها كانوا أو غرباء ، إذا ولوها : فهم الصاملون . »

(٤) من الأم (ج ٢ ص ٧٢)

(٥) في الأصل : « من لا ولاه » ، والتصحيح عن الأم ، وللختم (ج ٣ ص ٢٢٣)

وعبارته : « من ولاه الوالي قبضا ، ومن لا غنى لوالى عن مومته عليها . »

(٦) الزيادة عن الأم . (٧) انظر السنن الكبرى (ج ٧ ص ١٥) .

(٨) زيادة مفيدة عن المختصر والأم .

(٩) راجع الأم (ج ٢ ص ٧٢ - ٧٣) ، والمختصر (ج ٣ ص ٢٢٤ - ٢٢٧) .

(١٠) كما في الأم (ج ٢ ص ٧٣) وللختم (ج ٣ ص ٢٢٧) .

(١١) انظر السنن الكبرى (ج ٧ ص ١٩ - ٢٠) .

(١٢) كذا بالأصل . وفي الأم : « أنا » ، وفي المختصر والسنن الكبرى : « إلى أبي » .

(١٣) أي : من روى عنه الشافعي . ولا ذكر لهذا القول في الأم والمختصر .

من الإبل ، من صدقات قومه . فأعطاه ^(١) أبو بكر (رضي الله عنه) [منها ^(٢)] : ثلاثين بعيراً ؛ وأمره أن يُلْحَقَ بِخالد بن الوليد ، بمن أطاعه من قومه . [فجاءه ^(٣)] بزُهاء ألف رجل ، وأبلى بلاء حسناً . «

« قال : وليس في الخبر — في إعطائه إياها — : مِنْ أَيْنَ أعطاه إياها ؟ . غير أن الذي يكاد يعرف ^(٤) القلب — : بالاستدلال بالأخبار (والله أعلم) . — : أنه أعطاه إياها ، من سهم ^(٥) المؤلف قلوبهم ^(٦) . «

« فإما ^(٧) زاده : ليرغبه ^(٨) فيما صنع ؛ وإما ^(٩) أعطاه ^(١٠) : ليتألف به غيره من قومه : بمن لا يثق منه ^(١١) ، بمثل ما يثق به من عدي بن حاتم . «

« قال : فأرى : أن يُعْطَى من سهم المؤلف قلوبهم — : في مثل هذا المعنى . — : إن نزلت بالمسلمين نازلة . ولن تنزل إن شاء الله تعالى . «
ثم بسط الكلام في شرح النازلة ^(١٢) .

- (١) في الاصل : « فأعطاه فجاءه » ، والزيادة متقدمة عن موضعها من الناصح .
- (٢) الزيادة عن الام والمختصر والسنن الكبرى .
- (٣) كذا بالاصل والمختصر ، وفي الام والسنن : « أن يعرف » ، وكل صحيح : وإن كان حذف النون أفصح .
- (٤) كذا بالاصل والمختصر والسنن الكبرى ، وفي الام : « قسم » .
- (٥) انظر ما عقب به على هذا ، في الجوهر النقي (ج ٧ ص ٢٥) وتأمله .
- (٦) كذا بالام والمختصر والسنن الكبرى ، وفي الاصل : « وإما » .
- (٧) في المختصر : « ترغيباً » .
- (٨) هذا غير موجود بالمختصر .
- (٩) في السنن الكبرى : « به » .
- (١٠) راجع الأم (ج ٢ ص ٧٣) ، والمختصر (ج ٣ ص ٢٢٨ - ٢٢٩) .

قال : « والرَّاقِبُ^(١) : المَكَاتِبُونَ من جيران الصدقة^(٢) . »
 قال : « والنازِمُونَ^(٣) : صِنْفَانِ ؛ (صِنْفٌ) : دانُوا^(٤) في مصلحتهم ،
 أو معروفٍ وغير ممصية ؛ ثم عَجَزُوا عن أداء ذلك : في العَرَضِ والنقد .
 فيُحْطَوْنَ في غُرْمِهِمْ : لسببهم^(٥) . »
 « (وصِنْفٌ) : دانوا^(٦) في حَمَالَاتٍ^(٧) ، وصِلَاحٍ^(٨) ذاتِ بَيْنٍ ،
 ومَعْرُوفٍ ؛ ولهم عُرُوضٌ : تَحْمِيلُ حَمَالَاتِهِمْ^(٩) أو عَامَّتُهَا ؛ وإن^(١٠) يَيْتُ^(١١) :
 أَضَرَّ ذلكَ بهم ؛ وإن لم يَشْتَقِرُوا . فيُعْطَى^(١٢) هؤلاء : [ما يوفّر^(١٣) عُرُوضَهُمْ ،

(١) انظر السنن الكبير (ج ٧ ص ٢١ - ٢٢) .

(٢) قال بعد ذلك ، في الأم (ج ٢ ص ٦١) : « فإن اتسع لهم السهم : أعطوا حتى
 يستقوا ، وإن دفع ذلك الوالى إلى من يستقيم : خسن ، وإن دفع إليهم : أجزأه . وإن
 ضاقت السهمان : دفع ذلك إلى للسكابين . فاستعانوا بها في كتابتهم . »

(٣) كذا بالأصل والختصر (ج ٣ ص ٢٢٩ - ٢٣٠) ، وهو مشترك بين الإقراض ،
 والإستقراض ، وللراد هنا الثانى . وفي الأم (ج ٢ ص ٦١ - ٦٢) : « ادانوا » ، وهو أحسن .
 (٤) قال بعد ذلك فى المختصر : « فإن كانت لهم عروض يقضون منها ديونهم : فهم أغنياء ،
 لا يعطون حتى يبرؤا من الدين ، ثم لا يبقى لهم ما يكونون به أغنياء . » ، وانظر ما ذكره
 فى الأم أيضا : ففيه فوائد جمة .

(٥) أى : كفالات . وفى الأصل : « حملات » ، وهو تحريف . والتصحيح عن الأم
 والمختصر .

(٦) كذا بالأصل والمختصر ، وفى الأم : « إصلاح » .

(٧) كذا بالأصل والمختصر ، وفى الأم : « إن » ، وكل صحيح ، وإن كان إثبات

الواو أولى . (٨) فى الأصل : « ييت » ؛ وهو تحريف .

(٩) كذا بالأم والمختصر ، وفى الأصل : « فتعطى » .

(١٠) فى المختصر : « وتوفر » .

كما يُعطى أهل الحاجة . من الغارمين^(١) : حتى يَقضُوا غَرْمَهُمْ^(٢) . » .
 قال : « وسهم^(٣) سبيل الله^(٤) : يُعطى منه ، مَنْ^(٥) أراد الغزو^(٦) : من
 جيران الصدقة ؛ فقيرا كان أو غنيا^(٧) . » .
 قال : « وابن السبيل^(٨) : من جيران الصدقة : الذين يريدون السفر
 في غير معصية ، فيَحْزُونَ عن بلوغ سفرهم ، إلا بجمونة على سفرهم^(٩) . » .
 وقال في القديم : « قال بعض أصحابنا : هو : لمن مرَّ بموضع المصدَّق :
 ممن يَحْزَن عن بلوغ حيث يريد ، إلا بجمونة^(١٠) . قال الشافعي : وهذا
 مذهب ؛ والله أعلم . » .
 والذي قاله في القديم - في غير روايتنا - : إنما هو في رواية الزعفراني
 عن الشافعي .

• • •

-
- (١) زيادة مفيدة ، عن الأم والمختصر .
 (٢) كذا بالأم ، وفي الأصل : « عزمهم » ، وهو تحريف ، وفي المختصر : « سهمهم » .
 وانظر - في الأم والمختصر - ما استدلل به على ذلك : من السنة .
 (٣) في الأم (ج ٢ ص ٦٢) : « ويعطى سهم سبيل الله من » .
 (٤) في المختصر (ج ٣ ص ٢٣٧) - ج ٤ ص ٢٤٠ - : « كما وصفت » .
 (٥) كذا بالأصل والمختصر ، وفي الأم : « من غزا » ، والاول أحسن .
 (٦) انظر السنن الكبرى (ج ٧ ص ٢٢) .
 (٧) قال ج ٤ ص ٢٤٠ - في الأم - : « ولا يعطى منه غيرهم ، إلا أن يحتاج إلى البفق
 عنهم : فيعطى من دفع عنهم للتركين . » ، قال في المختصر : « لانه يدفع عن جماعة الإسلام » .
 (٨) انظر ما رواه في السنن الكبرى (ج ٧ ص ٢٣) عن النبي ، وما علق به عليه .
 (٩) انظر ما ذكر في الأم ، ج ٤ ص ٢٤٠ .
 (١٠) فهو أعم من سابقه ، وانظر مختصر المزني (ج ٣ ص ٢٣٢ - ٢٣٣) ، وتأمل
 ما اختاره .

« مَا يُؤْتِرُ عَنْهُ فِي النُّكَاحِ ، وَالصَّدَاقِ »
« وَغَيْرِ ذَلِكَ »

(أُنْبَأَنِي) أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْهَافِظُ (إِجَازَةً) ، نَا أَبُو الْعَبَّاسِ ، أَنَا الرَّيِّعُ ،
قَالَ : قَالَ الشَّافِعِيُّ : « وَكَانَ مِمَّا خَصَّ اللَّهُ بِهِ نَبِيَّهُ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ،
قَوْلُهُ : (الَّتِي أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ ، وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ :
٣٣ - ٦) . »

« وَقَالَ تَعَالَى : (وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ ، وَلَا أَنْ
تَنْكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِنْ بَدْنِهِ أَبَدًا^(١) : ٣٣ - ٥٣) ؛ فَحُرِّمَ نِكَاحُ نِسَائِهِ
- مِنْ بَدْنِهِ - عَلَى الْعَالَمِينَ ؛ وَلَيْسَ هَكَذَا نِسَاءُ أَحَدٍ غَيْرِهِ . » .

« وَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : (يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ : لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ ؛
إِنْ أَتَيْتُنَّ : فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ : ٣٣ - ٣٢) ؛ فَأَبَاهُنَّ^(٢) بِهِ مِنْ نِسَاءِ
الْعَالَمِينَ . »

« وَقَوْلُهُ^(٣) : (وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ) ؛ مِثْلُ مَا وَصَفْتُ : مِنْ اتِّسَاعِ
لِسَانِ الْعَرَبِ ، وَأَنَّ الْكَلِمَةَ الْوَاحِدَةَ تَجْمَعُ مَعَانِيَ مُخْتَلِفَةً . وَمِمَّا^(٤) وَصَفْتُ :

(١) انظر سبب نزول هذه الآية في السنن الكبرى (ج ٧ ص ٦٩) .

(٢) كَذَا بِالْمَخْصَرِ (ج ٣ ص ٢٥٥) ، وَالسَّنَنِ الْكُبْرَى (ج ٧ ص ٧٣) . وَفِي
الْأَصْلِ : « فَأَبَاهُنَّ » ؛ وَفِي الْأَمِّ (ج ٥ ص ١٢٥) : « فَأَتَاهُنَّ » . وَكَلَامًا حِطًّا وَتَعْرِيفًا .

(٣) كَذَا بِالْأَصْلِ ؛ وَفِي الْأَصْلِ : « وَمِنْ قَوْلِهِ » ؛ وَالزِّيَادَةُ مِنَ النَّاسِخِ .

(٤) كَذَا بِالْأَصْلِ وَالْأَمِّ ؛ وَهُوَ مَطْوُوفٌ عَلَى « مِثْلِ » ، أَيْ : وَتَوْعٍ مِنْ ذَلِكَ . وَلَوْ عَرِبَ
بِمَا لَكَانَ أَظْهَرَ .

من [أن^(١)] الله أحكم كثيراً - : من فرائضه . - بوجيه ؛ وسنَّ شرائعَ واختلافها ، على لسان نبيه (صلى الله عليه وسلم) ، وفي فله .

« قوله : (أُمَّهَاتُهُمْ) ؛ يعنى^(٢) : فى معنى دون معنى ؛ وذلك : أنه لا يحل لهم نكاحهنَّ بحال ، ولا يحرم^(٣) عليهم نكاحُ بنات : لو كنَّ لهنَّ^(٤) ؛ كما يحرم^(٥) عليهم نكاحُ بنات أمهاتهم : اللاتى ولَدْنَهُمْ ، [أ^(٦)] و أرضنهنَّ . »

وذكر^(٧) الحجة فى هذا^(٨) ؛ ثم قال : « وقد ينزل القرآن فى النازلة : ينزل على ما يفهمه من أنزلت فيه ؛ كالعامة فى الظاهر ؛ وهى يراد بها الخاصُّ والمعنى دون ماسواه . »

« والعرب تقول - للمرأة : رَبُّ أَمْرِهِمْ^(٩) . - : أُمْنَا وَأُمُّ الْعِيَالِ^(١٠) ؛

(١) زيادة متبعية ، عن الأم .

(٢) هذا غير موجود فى المختصر .

(٣) قال فى المختصر : « ولم يحرم بنات لو كنَّ لهنَّ : لأن النبي (صلى الله عليه وسلم) زوج بناته وهن أخوات المؤمنين . »

(٤) فى الأصل : « لهم » ؛ وهو خطأ وتحريف . والتصحيح من المختصر ، والأم (ج ٥ ص ١٢٦) ، والسنن الكبرى (ج ٧ ص ٧٠) .

(٥) كذا بالأمر والسنن الكبرى ؛ وفى الأصل : « تحرم » ، وهو تحريف .

(٦) زيادة إثباتها أولى من حذفها ، عن الأم والسنن الكبرى .

(٧) فى الأصل : « وذلك » ؛ وهو تحريف .

(٨) انظر الأم (ج ٥ ص ١٢٦) ، والسنن الكبرى (ج ٧ ص ٧٠ - ٧١) .

(٩) أى : تسوسه وتديره .

وتقول كذلك^(١) للرجل: [يتولى^(٢)] أَنْ يَقُوْتَهُمْ^(٣). - أم العيال ؛ بمعنى^(٤) : أنه وضع نفسه موضع الأم التي تَرْبُ [أمر^(٥)] العيال . قال : تَأْبَطَ شَرًّا^(٦) - وهو يذكر غزاة غزاها : ورجل^(٧) من أصحابه وَلِيَّ قوتهم . - : * وأم^(٨) عِيَالٍ قَدْ شَهِدَتْ قُوْتَهُمْ . - : * . وذكر بقية البيت ، ويتين^(٩) أَخَوَيْنِ معه .

قال الشافعي (رحمه الله) : « قلت^(١٠) : الرجل يسمى أما ؛ وقد تقول العرب للناقة ، والبقرة ، والشاة ، والأرض - : هذه أم عيالنا ؛ على معنى : التي تَقُوْت عِيَالَنَا . »

(١) في الأصل والأم (ج ٥ ص ١٧٦) : « ذلك » ؛ ولعل الظاهر ما أثبتنا .

(٢) الزيادة عن الأم .

(٣) كذا بالأم ، وفي الأصل : « قوتهم » ؛ وهو تحريف .

(٤) كذا بالأم ، وهو الظاهر . وفي الأصل : « يعني » .

(٥) كذا بالأصل والام . ذكر في الصحاح والمحكم واللسان (مادة : حتر) أنه

الشنفرى ، وذكر ابن برى : أن الرجل المشار إليه هو تأبط شرا .

(٦) هذه الجملة حالية ، وإلا : تعين النصب .

(٧) كذا بالأم والصحاح واللسان ، وفي الأصل : « فأم » . وهو بالنصب على الرواية

المشهوره ، والنائب : شهدت . وروى بالخفض على واو رب .

(٨) في الأصل : « وذكر في البيت وبتين » ، وهو تحريف ظاهر . وبقية الشعر -

على ما في الام مع تثير لطيف عن اللسان والصحاح - : إذا أطمعهم أحررت وأقلت

تحاف علينا العيل إن هي أكثرت ونحن جياع أى أوله تألت

وما إن بها ضن بما فى وطأها ولكنها من خشية الجوع أبقت

(٩) كذا بالام ، وفي الأصل : « وقلب » ، وفيه تحريف وزيادة لا داعي لها .

« وقال ^(١) الله عز وجل : (الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ : مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ ؛ إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ : ٥٨ - ٢) . »

« يعني : أن اللائي ولدنهم : أمهاتهم ^(٢) بكل حال ؛ الوارثات ^(٣) [و^(٤) الموروثات ، المحرمات بأنفسهن ، والمحرم بهن غيرهن : اللائي لم يكن قط إلا أمهات ^(٥)]. ليس : اللائي يُحدِثْنَ رضاعاً للمولود ، فيكن به أمهات [وقد كن قبل إرضاعه ، غير أمهات له ^(٦)] ؛ ولا : أمهات المؤمنين [عامة : يَحْرُمْنَ بحرمة أحدثها أو يحدثها الرجل ؛ أو أمهات المؤمنين ^(٧)] حرمن ^(٨) : بأنهن أزواج النبي (صلى الله عليه وسلم) . »

وأطال الكلام فيه ^(٩) ؛ ثم قال : « وفي ^(١٠) هذا : دلالة على أشباهه له في ^(١١) القرآن ، جعلها من قصر عمله باللسان والفقهاء ^(١٢) . »

* * *

وبهذا الإسناد ، قال : قال الشافعي : « وذكر عبداً أكرمه ، فقال ^(١٣) : (وَسَيِّدٌ ، وَحَصُورٌ : ٣ - ٣٩) . »

(١) في الأم : « قال » ، وما في الأصل هو الظاهر والاحسن .

(٢) هنا خبر « أن » ، فتنبه . (٣) الزيادة عن الأم .

(٤) في الأصل : « لامهات » ، وهو خطأ وتخريف . والتصحيح عن الام .

(٥) كذا بالأم ، وفي الأصل : « حرمهن » ، وما في الام أولى .

(٦) انظر الأم (ج ٥ ص ١٢٦) .

(٧) بالأم : « في » . (٨) بالأم : « من » .

(٩) انظر ما ذكره بعد ذلك ، في الام (ج ٥ ص ١٢٦) : ففيه فوائد جلية .

(١٠) في الأم (ج ٥ ص ١٢٩) : « قال » ؛ وما في الأصل أحسن .

« والحصور : الذى لا يأتى النساء^(١) ، [ولم يندبه إلى النكاح^(٢)] » .

* * *

وبهذا الإسناد ، قال : قال الشافعى : « حتم^(٣) لازم لأولياء الأباى^(٤) ،
والحرائر : البوالغ - : إذا أردن النكاح ، ودُعوا^(٥) إلى رضى^(٦) : من
الأزواج . - : أن تزوجوهن ؛ لقول الله عز وجل : (وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ ،
فَبَلِّغْنَ أَجَلَهُنَّ : فَلَا تَضْلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ^(٧) : إِذَا تَرَاضَوْا

(١) قدر رواه - فى السنن الكبرى (ج ٧ ص ٨٣) - بهذا اللفظ ، عن ابن عباس
وعكرمة ومجاهد ؛ ولفظ : « لا يقرب » ؛ عن ابن مسعود .

(٢) الزيادة عن الأم والسنن الكبرى ؛ وانظر كلامه السابق واللاحق فى الأم ،
وكلامه فى المختصر (ج ٣ ص ٢٥٦) .

(٣) فى الأم (ج ٥ ص ١٢٧) : « حتم » .

(٤) كذا بالأمر والسنن الكبرى (ج ٧ ص ١٠٣) ؛ وفى الأصل : « الإماء » .

(٥) كذا بالأمر ؛ وفى الأصل والسنن الكبرى : « دعون » ؛ وما فى الأم أشبه .

(٦) كذا بالأصل والسنن الكبرى ؛ وفى الأم : « رضا » .

(٧) قال بعض أهل العلم بالقرآن (كفى الأم ج ٥ ص ١١) : « (وَإِذَا طَلَقْتُمُ) : أى : الأرواح ؛
(النساء فَبَلِّغْنَ أَجَلَهُنَّ) : أى : فأنقضى أجلهن ، أى : عدتهن ؛ (فَلَا تَضْلُوهُنَّ) : أى : أولياءهن (أن)
ينكحن أزواجهن) : إن طلقوهن ولم يتوا طلاقهن . » ؛ قال الشافعى : « وما أشبه ما قالوا من هذا بما
قالوا ، ولا أعلم الآية تحتمل غيره : لأنه إما يؤمر بأن لا يضل للمرأة ، من له سبب إلى الضل :-
بأن يكون يتم به نكاحها . - : من الأولياء . والزواج إذا طلقها ، فانقضت عدتها : فليس
بمسبب منها فيضلها ، وإن لم تنقض عدتها : فقد حرم عليها أن تنكح غيره ، وهو لا يضلها
عن نفسه . وهذا أبين ما فى القرآن : من أن الأولى مع المرأة فى نفسها حقا ، وأن على الولي
أن لا يضلها إذا رصيت أن تنكح بالمعروف . » ١٠ هـ وهو كلام جيد يؤكد ويوضح
مأبىئنا هنا . وانظر ما كتبه على هذا صاحب الجوهر النقي (ج ٧ ص ١٠٤) وتأمله .

يَنْهَيْهِمْ بِالْمَعْرُوفِ: ٢ - (٢٣٢) ^(١) .

« فَإِنْ شَبَّهَ عَلَى أَحَدٍ : بَأَنَّ ^(٢) مَبْتَدَأُ الْآيَةِ عَلَى ذِكْرِ الْأَزْوَاجِ . - :
فِي ^(٣) الْآيَةِ ، دَلَالَةٌ : [عَلَى ^(٤)] أَنَّهُ إِمَّا نَهَى عَنِ الْمَضَلِّ الْأَوْلِيَاءِ ^(٥) ؛ لَأَنَّ
الزَّوْجَ إِذَا طَلَّقَ ، فَلَمَّتِ الْمَرْأَةُ الْأَجَلَ - : فَهُوَ أَبْعَدُ النَّاسِ مِنْهَا ؛ فَكَيْفَ
يَمُضُّهَا مِنْ لَاسَبِيلٍ ، وَلَا شِرْكَ لَهُ [فِي أَنْ يَمُضُّهَا ^(٦)] فِي بَعْضِهَا ١٢ . »

« فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : قَدْ يَحْتَمِلُ ^(٧) : إِذَا قَارَبَ بِلُغْ أَجْلَهُنَّ ؛
لَأَنَّ اللَّهَ (تَعَالَى) يَقُولُ لِلْأَزْوَاجِ : (وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ ،
فَبَلَّغْنَ أَجْلَهُنَّ : فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ ^(٨)) الْآيَةِ ^(٩) .

(١) انظر المختصر (ج ٣ ص ٢٥٧) .

(٢) فِي الْأُمِّ (ج ٥ ص ١٢٨) : « أَنْ » ؛ وَقَالَ فِي الْأُمِّ (ج ٥ ص ١٤٩) :
« فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : نَرَى ابْتِدَاءَ الْآيَةِ حَاطِبَةَ الْأَزْوَاجِ ؛ » ثُمَّ عُلِّلَ بِالْآيَةِ الْمَذْكُورَةِ .

(٣) هَذَا جَوَابُ الشَّرْطِ ، وَعِبَارَتُهُ فِي الْأُمِّ (ص ١٤٩) : « فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ غَيْرَ
الْأَزْوَاجِ : مِنْ قَبْلِ أَنْ يَزْوَجَ - إِذَا انْقَضَتْ عِدَّةُ لِلْمَرْأَةِ : يَبْوَغُ أَجْلُهَا . - لَاسَبِيلَ لَهُ عَلَيْهَا . »

(٤) الزِّيَادَةُ عَنِ الْأُمِّ (ص ١٢٨) .

(٥) فِي الْأَسْلِ : « الْأَوْلِيَاءِ » ، وَهُوَ خَطَا وَتَحْرِيفٌ . وَالتَّصْحِيحُ عَنِ الْأُمِّ (ص ١٢٨) .

(٦) فِي الْأُمِّ (ص ١٢٨) : « تَحْتَمِلُ » ؛ وَفِيهَا (ص ١٤٩) : « فَقَدْ يَحْتَمِلُ ...
إِذَا شَارَفَتْ » ؛ وَلَا خِلَافَ فِي الْمَعْنَى .

(٧) قَالَ فِي الْأُمِّ (ج ٥ ص ١٤٩) - بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ نَحْوَ هَذَا - : « نَهَى : أَنْ يَرْتَجِمَهَا
ضَرَارًا لِبَعْضِهَا . »

(٨) كَذَا بِالْأَسْلِ : وَفِي الْأُمِّ (ج ٥ ص ١٢٨) : (أَوْسَرُ حَوْهَنْ بِمَعْرُوفٍ) ؛ وَبَقِيَّةُ
الْآيَةِ : (وَلَا تَسْكُوهُنَّ ضَرَارًا لَتَعْتَدُوا ؛ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ : فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ ؛ وَلَا تَتَخَذُوا آيَاتِ
اللَّهِ هُزُوًا ، وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ، وَمَا أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ : مِنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ ، يَنْظُرْكُمْ
بِهِ ؛ وَاتَّقُوا اللَّهَ ، وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ : ٢ - (٢٣١) .

يعنى ^(١) : إذا قارب بلوغ أجهن . » .

« قال الشافعي : فالآية تدل على أنه لم يُرَدِّ بها هذا المعنى ، وأنها ^(٢) لا تحتمله : لأنها إذا قاربت بلوغ أجهلها ، أو لم تبلغه ^(٣) — فقد حَظَرَ الله (عز وجل) عليها : أن تنكح ^(٤) ، تقول الله عز وجل : (وَلَا تَقْرَبُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ ، حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجْلَهُ : ٢ — ٢٣٥) ؛ فلا يأمر : بأن لا يمتنع من النكاح ؛ مَنْ قد منعها منه . إزاء يأمر : بأن لا يمتنع ^(٥) مما أباح لها ، مَنْ هو بسبب [من ^(٦) منها . »

« قال : وقد حفظ بعض أهل العلم : أن هذه الآية نزلت في مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ ، وذلك : أنه زوَّجَ أخته رجلاً ^(٧) ، فطلقها واتقضت ^(٨) عدتها ، ثم :

(١) هذا إلى قوله : الشافعي ؛ غير موجود بالأم (ص ١٢٨) . وقوله : فالآية ، جواب الشرط ، فتنبه .

(٢) كذا بالأصل والأم (ص ١٢٨) ، وفي الأم (ص ١٤٩) : « لأنها » .

(٣) كذا بالأصل والأم (ص ١٢٨) ؛ وفي الأم (ص ١٤٩) : « لان المرأة للشارفة بلوغ أجهلها ولم تبلغه : لا يحل لها أن تنكح ، وهي ممنوعة من النكاح بآخر العدة ، كما كانت ممنوعة منه بأولها : فإن الله (عز وجل) يقول : (فلا تضلوهن أن ينكحن أزواجهن إذا تراضوا) ؛ فلا يؤمر : بأن يحل إنكاح الزوج ؛ إلا لمن قد حل له الزوج « ٥٠ » . أو : (فلا يؤمر . . . من الخ) . إذ عبارة الأم : (إلا من) ، وهي خطأ يقين .

(٤) في الأصل : « ينكح » ، والتصحيح عن الأم (ص ١٢٨) .

(٥) كذا بالأم (ص ١٢٨) . وفي الأصل : « لئلا لا يمتنع » ، وهو تحريف .

(٦) الزيادة عن الأم (ص ١٢٨) .

(٧) هو ابن عم له . كما في الأم (ج ٥ ص ١١) .

(٨) في المختصر (ج ٣ ص ٢٥٧) : « فأتقضت » .

طلبَ نكاحها وطلبته ، فقال : زوجتك — دون غيرك — أخفى ^(١) ، ثم :
 طلقها ، لأنكحك ^(٢) أبدا . فزلت : (وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ ، قَبْلَ أَنْ
 أَجْلَهُنَّ : فَلَا تَمْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ ^(٣)) .

« قال : وهذه ^(٤) الآية آية في كتاب الله (عز وجل) : دلالة على
 أن ليس للمرأة الحرة : أن ^(٥) تنكح نفسها .

« وفيها : دلالة ^(٦) على أن النكاح يتم برضا الولي مع المزوج
 والمزوجة ^(٧) . »

قال الشيخ (رحمه الله) : هذا الذي قلته — : من كلام الشافعي
 (رحمه الله) في أمهات المؤمنين ، إلى ههنا . — بمضه في مسموع لي ^(٨) :

(١) هذا في المختصر مقدم على ما قبله .

(٢) كذا بالأصل والأم (ص ١٢٨) وفي المختصر : « أنكحكها » ؛ وفي الأم (ص ١٤٩)
 « أزواجها » ؛ ولا فرق ؛ إذا المحذوف مقدر .

(٣) راجع في ذلك السنن الكبرى (ج ٧ ص ١٠٣ - ١٠٤ و ١٣٨) .

(٤) في الأم (ص ١٤٩) : « فهذه » .

(٥) في المختصر : « أن تزوج بغير ولي » .

(٦) كذا بالأصل والأم (ص ١٢٨) ؛ وفي الأم (ص ١٤٩) : « الدلالة » .

(٧) كذا بالأصل ؛ وفي الأم (ص ١٢٨) « الزوج والزوجة » ، وفي الأم (ص ١٤٩) : « والمتكعة
 والناكح » ، ثم قال فيها بعد ذلك وعلى أن على الولي أن لا يعضل . فإذا كان عليه أن لا يعضل
 فعلى السلطان الزوج إذا عضل : لأن من منع حقا : فأمر السلطان جائز عليه أن يأخذه منه
 « وإعطائه عليه » .

(٨) في الأصل : « بمضه لي في مسموع » . والظاهر ما صنعنا ، وإن التقديم من الناسخ .

قراءة على شيخنا ؛ وبعضه غير مسموع : فإنه لم يسمعه في النقل . فرويت
الجميع بالإجازة ؛ وبالله التوفيق .

* * *

واحتج (أيضا) — في اشتراط الولاية في النكاح ^(١) — : بقوله عز
وجل : (الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ : بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ :
٤ — ٣٤) ؛ ويقول (تعالى) في الإمام : (فَأَنكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِيهِنَّ :
٤ — ٢٥) .

* * *

(أنا) أبو سعيد بن أبي عمرو ، نا أبو العباس ، نا الربيع ، أنا الشافعي ،
قال : « قال الله عز وجل : (وَأَنكِحُوا الْأَيَامَى مِنكُمْ ، وَالصَّالِحِينَ مِن
عِبَادِكُمْ ، وَإِمَائِكُمْ : ٢٤ — ٣٢) . »

« قال : ودلت ^(٢) أحكام الله ، ثم رسوله (صلى الله عليه وسلم) : على
أن لا ملك للأولياء [آباء كانوا أو غيرهم ^(٣)] ؛ على أئامامهم — وأئامامهم :
القيّبات . : قال الله عز وجل : (وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ ، فَبَلَّغْنِ أَجَلَهُنَّ : فَلَا
تَحْضِلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحَنَّ أَزْوَاجَهُنَّ : ٢ — ٢٣٢) ؛ وقال (تعالى) في

(١) كافي الأم (ج ٥ ص ١٦٩ و ١٤٩) . وراجع في السنن الكبرى (ج ٧ ص ١٢٤)

بعض ماورد في ذلك .

(٢) في الأم (ج ٥ ص ٣٦) : « فدلّت » ؛ وما في الأصل هو الظاهر .

(٣) الزيادة عن الأم (ج ٥ ص ٣٦) للإيضاح والمائدة .

الْمُعْتَدَات : (فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ : فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ) الْآيَةُ ^(١) ؛ وقال رسولُ الله (صلى الله عليه وسلم) : « الْأَيْمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا ؛ وَالْبَكْرُ تُسْتَأْذَنُ فِي نَفْسِهَا ؛ [وَإِذْنُهَا : صُمَاتُهَا ^(٢)] . » .
[مع ما ^(٣)] سوى ذلك .

« ودل الكتابُ والسنة : على أن المالك لمن ملكهم ، [وأنهم ^(٤)] لا يملكون من أنفسهم [شيئا ^(٥)] . »

« ولم أعلم دليلا : على إيجاب [إنكاح ^(٦)] صالحي العيب والإماء - كما وجدت الدلالة : على إنكاح ^(٧) الحرائر ^(٨) . - إلا مطلقا . »

« فَأَحَبُّ إِلَيَّ : أَنْ يُنْكَحَ ^(٩) [من بلغ] : من العيب والإماء ، ثم صالحوهم خاصة . »

« وَلَا يَبِينُ ^(١٠) لِي : أَنْ يُجَبَّرَ أَحَدٌ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الْآيَةَ مُحْتَمِلَةٌ : أَنْ تَكُونَ أَرِيدَ بِهَا ^(١١) : الدلالة ^(١٢) ؛ لَا الْإِيجَاب . » .

(١) تمامها : (بالمعروف ؛ والله بما تعملون خير : ٢ - ٢٣٤) .

(٢) زيادة لفائدة عن الأم (ج ٥ ص ١٥ و ١٢٨ و ١٥٠) . وراجع فيها كلامه المتعلق بذلك لفائدة العظيمة ؛ وراجع السنن الكبرى (ج ٧ ص ١١٥ و ١١٨ و ١١٩ و ١٢٢ - ١٢٣) . (٣) الزيادة عن الأم (ج ٥ ص ٣٦) ؛ وبضها ضروري ، وبضها للايضاح أو الفائدة (٤) كذا بالأم (ج ٥ ص ٣٦) ؛ وهو الظاهر وللناسب . وفي الأصل : « سَاح » . (٥) في الأم : « الحر » .

(٦) أي : بزواج .

(٧) في الأم : « يتين » ؛ ولا فرق .

(٨) أي : بالأمر الذي اشتملت عليه ، وهو : (انكحوا) . أو في الأم : « أَنْ يَكُونَ أَرِيدَ بِهِ » .

(٩) أي : التذب .

وَذَهَبَ فِي الْقَدِيمِ ^(١) : « إِنْ أُنْ لِّلْعَبْدِ أَنْ يَشْتَرِيَ : إِذَا أُذِنَ لَهُ سَيِّدُهُ . »

وأجاب عن قوله : (ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا : عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ : ١٦ - ٧٥) ؛ بِأَنْ قَالَ : « إِنَّمَا هَذَا - عِنْدَنَا - : عَبْدٌ ضَرَبَهُ اللَّهُ مَثَلًا ؛ فَإِنْ كَانَ عَبْدًا ^(٢) : فَقَدْ يُزْعَمُ : أَنَّ الْعَبْدَ يَقْدِرُ عَلَى أَشْيَاءَ ؛ (مِنْهَا) : مَا يُقَرِّبُهُ عَلَى نَفْسِهِ : مِنَ الْحُلُودِ الَّتِي تُتَلَفُهَا [أَوْ تُنْقَضُهَا ^(٣)] (وَمِنْهَا) : مَا إِذَا أُذِنَ لَهُ فِي التَّجَارَةِ : جَازَ بَيْنَهُ وَشِرَاؤُهُ وَإِقْرَارُهُ . »
« فَإِنْ أَعْتُلَّ بِالْإِذْنِ ^(٤) : فَالْشَّرَى ^(٥) : إِذْنُ سَيِّدِهِ أَيْضًا . فَكَيْفَ ^(٦) يَمْلِكُ بِأَحَدِ الْإِذْنِ ، وَلَا يَمْلِكُ بِالْآخِرِ ١٩ . »

ثُمَّ رَجَعَ عَنْ هَذَا ، فِي الْجَدِيدِ ؛ وَاحْتِجَّ ^(٧) بِهَذِهِ الْآيَةِ ^(٨) ، وَذَكَرَ قَوْلَهُ تَعَالَى : (وَالَّذِينَ هُمْ لِأَعْيُنِنَا خَافِضُونَ * إِلَّا عَلَى أَرْوَاحِهِمْ ، أَوْ مَمْلَكَتِ أَيْمَانِهِمْ : [فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَمْلُوكِينَ ^(٩)] : ٢٣ - ٥ - ٦ - ٧٠ - ٢٩ - ٣٠) .

(١) فِي الْأَصْلِ : « الْقَدِيمِ » . وَهُوَ تَخْرِيفٌ .

(٢) أَيْ : غَيْرُ حُرٍّ .

(٣) زِيَادَةٌ مُوضَعَةٌ مِنْهُ .

(٤) أَيْ : فِي مَسْئَلَةِ التَّجَارَةِ .

(٥) أَيْ : فِي أَسْلِ الدَّعْوَى .

(٦) فِي الْأَصْلِ : « كَالَهُ » ؛ وَهُوَ عَرَفٌ ، أَوْ فِيهِ تَقْصُصٌ . فَلْيَتَأَمَّلْ .

(٧) كَأَنَّ فِي الْأَمْرِ (ج ٥ ص ٣٨) .

(٨) أَيْ : الَّتِي أَجَابَ عَنْهَا فِي الْقَدِيمِ .

(٩) زِيَادَةٌ لَا بَأْسَ بِهَا ، عَنْ الْأَمْرِ .

[ثم قال^(١)] : « فدل كتاب الله (عز وجل) : [على^(٢)] أن ما أباح^(٣) : من^(٤) الفروج . - فإعنا أباحه من أحد وجهين^(٥) : النكاح ، أو ما ملكت^(٦) العين^(٧) فلا^(٨) يكون العبد مالكا بحال . وبسط الكلام فيه^(٩) .

* * *

(أنا) أبو زكريا بن أبي إسحق - في آخرين - قالوا : نا أبو العباس الأصم ، أنا الربيع بن سليمان ، نا الشافعي : « أنا سفیان ، عن يحيى بن سعيد ، عن سعيد بن المسيب : أنه قال - في قول الله عز وجل : (أَلْزَانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً ؛ وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ^(١٠)) ؛ وَحُرْمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ^(١١)] : [٢٤ - ٣] . - : إنها منسوخة ؛ نسخها قول الله

(١) الزيادة التثنية . (٢) زيادة لأبأس ، عن الأم .

(٣) في الأم : « أباحه » .

(٤) كذا بالأم ؛ وفي الأصل : « بالفرج » ؛ وهو تحريف على ما يظهر .

(٥) في الأم : « الوجهين » .

(٦) قال في الأم - بعد أن ذكر آية العبد ، وحديث : « من باع عبدا وله مال : فله البائع ؛ إلا أن يشترطه للبائع » . - : « فدل الكتاب والسنة : أن العبد لا يكون مالكا مالا بحال ، وأن ما نسب إلى ملكه : إنما هو إضافة اسم ملك إليه ، لاحقة . . . فلا يحل (والله تعالى أعلم) للعبد : أن يتسرى : أذن له سيده ، أو لم يأذن له . لأن الله تعالى (إنما أحل التسرى للمالكين ؛ والعبد لا يكون مالكا بحال . » .

(٨) انظر في السنن الكبرى (ج ٧ ص ١٥٣ - ١٥٤) : ما روى في سبب نزول هذه الآية ، وفي تفسيرها .

(٩) الزيادة عن الأم (ج ٥ ص ١٠) .

عز وجل : (وَأَنْكِحُوا الْأَيَاتِ مِنْكُمْ : ٢٤ - ٣٢) ؛ فهي ^(١) : من أَيْاتِ المسلمين .

قال الشافعي (رحمه الله) - في غير هذه الرواية ^(٢) - : « هذا : كما قال ابن المسيب إن شاء الله ؛ وعليه دلائل : من القرآن والسنة . »
وذكر الشافعي (رحمه الله) سائر ما قيل في هذه الآية ^(٣) ؛ وهو منقول في (المبسوط) ، وفي كتاب : (المعرفة) .

* * *

(أنا) أبو سعيد بن أبي عمرو ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي : « قال الله تبارك وتعالى : (فَاَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ؛ مَتْنِي وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ ^(٤) ؛ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا : فَوَاحِدَةً ، أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ : ٣-٤) » ^(٥) .

(١) كذا بالأُم والسنن الكبرى (ج ٧ ص ١٥٤) . وفي الأُم (ج ٧ ص ٧٥) : « فهن . » وفي الأصل : « فهو » ؛ وهو تحريف .

(٢) كما في الأُم (ج ٥ ص ١٣١) ؛ وانظر السنن الكبرى (ج ٧ ص ١٥٤) والأُم (ج ٧ ص ٧٥) .

(٣) راجع الأُم (ج ٥ ص ١٠ - ١١ و ١٣١ - ١٣٢) .

(٤) في الأُم (ج ٥ ص ٣٦) : « إلى قوله : (أَنْ لَا تَمُولُوا) . »

(٥) انظر في السنن الكبرى (ج ٧ ص ١٤١ - ١٤٢) : ما روى عن عائشة في ذلك . وقال الشافعي (كما في السنن الكبرى ج ٧ ص ١٤٩) : « أطلق الله ما ملكت الأيمان : فلم يجد فهن حداً ينتهي إليه . وانتهى ما أحل الله بالنكاح : إلى أربع ؛ ودلت سنة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) - البيئته عن الله - : أن انتهاءه إلى أربع تحريم منه لأن يجمع أحد غير النبي (صلى الله عليه وسلم) بين أكثر من أربع . »

« فكان يَتَنَّا في الآيَةِ (والله أعلم) : أن المخاطَبين بها : الأحرار .
 لقوله عز وجل : (فَوَاحِشَةً ، أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ) ^(١) ؛ [لأنه ^(٢) لا
 يملك إلا الأحرارُ . وقوله تعالى : (ذَلِكَ أَذَى الْأَتْمُولُوا) ؛ فإنما ^(٣) يَمُولُ :
 مِنْهُ المالُ ؛ ولا مال للعبد . » .

* * *

وبهذا الإسناد ، عن الشافعي : أنه تلا الآيات التي وردت — في
 القرآن — : في النكاح والزويج ^(١) ؛ [ثم ^(٢) قال : « فَأَسْمَى ^(٣) الله (عز
 وجل) النكاحَ ، اسمين : النكاح ، والزويج ^(٤) . » .

(١) كذا بالأُم ؛ وفي الأصل زيادة : « الآيَةِ » . والظاهر : أن موضع ذلك جد القول
 السابق ، وأن التأخير من التأسخ . إذ لا معنى له ذكر ذلك هنا مع أنه استدل بهد بالباقي من
 الآيَةِ على حدة .

(٢) الزيادة من الأُم .

(٣) كذا بالأُم ؛ وفي الأصل : « إِنَّمَا » .

(٤) وهي — كما في الأُم (ج ٥ ص ٣٣) — : قوله تعالى لنبيه : (فلما قضى زيد منها
 وطرا زوجناكها : ٣٣ - ٣٧) ؛ وقوله : (وخلق منها زوجها : ٤ - ٩) ؛ وقوله : (ولكم
 نصف ما ترك أزواجكم : ٤ - ١٢) ؛ وقوله : (والذين يرمون أزواجهم : ٢٤ - ٦) ؛
 وقوله : (فإِنْ طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره : ٢ - ٢٣٠) ؛ وقوله :
 (وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي : إن أراد النبي أن يستنكحها : ٣٣ - ٥٠) ؛ وقوله :
 (إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن : ٣٣ - ٤٩) ؛ وقوله : (ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم :
 من النساء : ٤ - ٢٢) .

(٥) زيادة لأبأس بها .

(٦) في الأُم (ج ٥ ص ٣٣) : « فسمى » . وفي السنن الكبرى (ج ٧ ص ١١٣) :
 « مسمى » .

(٧) راجع المختصر (ج ٣ ص ٢٧١ - ٢٧٢) .

وذكر^(١) آية الهبة ، وقال : « فأبأت (جل ثناؤه) : أن الهبة لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، دون المؤمنين . »
قال : « والهبة (والله أعلم) تجمع^(٢) : أن ينمق^(٣) له [عليها^(٤)] عقدة^(٥) النكاح ؛ بأن تهب نفسها له بلا مهر وفي هذا ، دلالة : على أن لا يجوز نكاح ، إلا باسم : النكاح ، [أ^(٦)] والتزويج^(٧) . » .

* * *

(أنا) أبو سعيد ، أنا أبو العباس ، أما الربيع ، قال : قال الشافعي :
« قال^(٨) الله عز وجل : (وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ :
٤ - ٢٣^(٩)) ؛ دون أدعيائكم : الذين تسمونهم أبناءكم^(١٠) . » .

(١) هذا من كلام البيهقي رحمه الله .

(٢) في المختصر (ج ٣ ص ٢٧٢) : « جمع » .

(٣) كذا في المختصر والأم (ج ٥ ص ٣٣) ؛ وهو الظاهر . وفي الأصل : « ينمق » .

(٤) الزيادة عن الأم .

(٥) في الأصل : « عقيدة » ؛ وهو تحريف ، والتصحيح عن الأم .

(٦) الزيادة عن الأم والمختصر .

(٧) قال في الأم ، بعد ذلك : « ولا يقع بكلام غيرهم : وإن كانت منه نية التزويج . »

النج ؛ فراجع .

(٨) عبارته في الأم (ج ٥ ص ٢٢) : « فأشبه (والله تعالى أعلم) أن يكون قوله :

(وحلائل) » النج . وهي متعلقة بكلام سابق يجب الرجوع إليه : لكي يفهم ما هنا الذي يجوز أن يكون به سقط

(٩) راجع في السنن الكبرى (ج ٧ ص ١٦٠ - ١٦١) ما روى عن ابن عباس

والحسن في هذا ، ومقاله البيهقي نفسه : فهو مفيد .

(١٠) قال في الأم - بعد ذلك ؛ وقبل القول الآتي - : « ولا يكون الرضاع في شيء

من هذا » .

واحتج [في] كل^(١) بما هو منقول في كتاب : (المعرفة) ؛ ثم قال : « وَحَرَّمْنَا بِالرَّضَاعِ ^(٢) : بما ^(٣) حرم الله ^(٤) : قياساً عليه ؛ وبما قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : أنه « يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ ^(٥) : ما يَحْرُمُ مِنَ الْوِلَادَةِ ^(٦) »

وقال - في قوله عز وجل : (وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنْ النِّسَاءِ ؛ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ٤ - ٢٢ ^(٧)) ؛ وفي قوله عز وجل : (وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ ؛ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ٤ - ٢٣) . - : « كان أكبر ولد الرجل : يخلف على امرأة أبيه ؛ وكان الرجل : يجمع بين الأختين . فتبى الله (عز وجل) : عن أن يكون منهم أحد : يجمع في عمره بين أختين ، أو ينكح ^(٨) ما نكح أبوه ؛ إلا ما قد سلف في الجاهلية ، قبل علمهم بتحريمه . ليس : أنه أقر في أيديهم ، ما كانوا قد جمعوا بينه ، قبل الإسلام . [كما أقرم

(١) أى : في تحريم حليلة الابن من الرضاعة ، وعدم تحريم حليلة اللبني بعد طلاقها منه . انظر الأم (ج ٥ ص ٢٩ - ٢٢) .

(٢) في الأم : « من الرضاع » . (٣) كنا بالأصل والأم ؛ وحذف الباء أولى .

(٤) أى : من النسب .

(٥) أخرجه في السنن الكبرى (ج ٧ ص ١٥٩ و ١٥٩ - ١٥٢) من طريق عائشة ، بلفظ : « الرضاغة » .

(٦) في الأم (ج ٥ ص ٢٩) : « النسب » .

(٧) راجع في السنن الكبرى (ج ٧ ص ١٦١ - ١٦٢) : ما روى في سبب نزول هذه الآية .

(٨) كنا بالأصل والسنن الكبرى (ج ٧ ص ١٦٣) ؛ وفي الأصل : « وأن ينكح » .

وما فيها من نسب . وراجع في السنن : ما روى عن مقاتل بن سليمان ، ومقاتل ابن حيان .

النبي (صلى الله عليه وسلم) على نكاح الجاهلية : الذي لا يحل في الإسلام بحال . (١) .

* * *

وبهذا الإسناد ، قال : قال الشافعي : « من تزوج امرأة ، فلم يدخل بها حتى ماتت ، أو طلقها [فأبأنها (٢)] - فلا بأس أن يتزوج ابنتها ؛ ولا يجوز له عقد نكاح أمها : لأن الله (عز وجل) قال : (وَأَمَّاتُ نِسَاءِكُمْ : ٤ - ٢٣) . » ؛ زاد في كتاب الرضاع (٣) : « لان الأم مُبَهَّمَةٌ التحريم في كتاب الله (عز وجل) : ليس فيها شرط ؛ إنما الشرط في الربائب (٥) . » . ورواه (٦) عن زيد بن ثابت .

وفسر الشافعي (٧) (رحمه الله) - في (٨) قوله عز وجل : (وَالْمُحْصَنَاتُ

(١) زيادة مفيدة ، عن الأم .

(٢) زيادة مفيدة ، عن الأم (ج ٥ ص ١٣٣) .

(٣) عبارته في الأم (ج ٥ ص ٢١ و ١٣٣) : « فكل بنت لها - وإن سفت - حلال : لقول الله عز وجل : (وربائبكم اللاتي في جحوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن ؛ فإن لم تكونوا دخلتم بهن : فلا جناح عليكم : ٤ - ٢٣) . » .

(٤) من الأم (ج ٥ ص ٢١) .

(٥) قال في الأم (ص ١٣٣) : « وهو قول الأكثرين ، بمن لقيت : من المقتن . » ؛ زاد في صفحة (٢١) : « وقول بعض أصحاب النبي . » وقال (على مائ السنن الكبرى :

ج ٧ ص ١٥٩) : « وهو يروى عن عمر وغيره . » .

(٦) أى : هذا التعليل . انظر الأم (ج ٥ ص ٢١) . وانظر أيضا كلامه في الأم

(ج ٧ ص ٢٥) : فهو مفيد .

(٧) راجع في السنن الكبرى (ج ٧ ص ١٦٧) ماروى عن ابن عباس ، وابن

مسعود : بما يوافق تفسير الشافعي الآتي .

(٨) كذا بالأصل : على تضييق « فسر » معنى القول .

مِنَ النِّسَاءِ ؛ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ : ٤ - ٢٤^(١) . - : « بَأْن^(٢) ذَوَاتِ الْأَزْوَاجِ - : مِنَ الْحَرَّارِ ، وَالْإِمَاءِ . - مُحَرَّمَاتٌ عَلَى غَيْرِ أَزْوَاجِهِنَّ^(٣) ، [حَتَّى يَفَارِقَهُنَّ أَزْوَاجُهُنَّ : بِمَوْتٍ ، أَوْ فَرْقَةٍ طَلَاقٍ ، أَوْ فَسْخِ نِكَاحٍ^(٤)] إِلَّا السَّبَايَا : [فَإِنَّهُنَّ مَفَارِقَاتٌ لَّهُنَّ : بِالْكِتَابِ ، وَالسُّنَّةِ ، وَالْإِجْمَاعِ^(٥)] .
وَاحْتَجَّ - فِي رَوَايَةِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الشَّافِعِيِّ ، عَنْهُ - : بِحَدِيثِ أَبِي سَمِيدٍ الْأَعْدَرِيِّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) : أَنَّهُ قَالَ : « أَصْبَنَا سَبَايَا^(٦) : لَهْنِ أَزْوَاجٍ فِي الشَّرْكِ ؛ فَكَّرِهَا : أَنْ نَطَّاهُنَّ ؛ فَسَأَلْنَا النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) عَنْ ذَلِكَ ؛ فَنُزِلَ : (وَأَلْطَحَصَّاتٌ مِنَ النِّسَاءِ ؛ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ^(٧)) . » .

(١) قَالَ فِي الْأُمِّ (ج ٥ ص ١٣٤) : « ... وَالْآيَةُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَرُدَّ بِالْإِحْصَانِ هُنَا : الْحَرَّارُ ؛ فَيَبِينَ : أَنَّهُ إِنَّمَا قَصَدَ الْآيَةَ : قَصْدَ ذَوَاتِ الْأَزْوَاجِ . ثُمَّ دَلَّ الْكِتَابُ وَالْإِجْمَاعُ أَهْلَ الْعِلْمِ : أَنَّ ذَوَاتِ الْأَزْوَاجِ » إِلَى آخِرِ مَا هُنَا .
(٢) فِي الْأَسْلَى : « بِلَذْنٍ » ؛ وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٣) قَالَ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (ج ٧ ص ١٦٧ - ١٦٨) : « وَاسْتَدِلَّ الشَّافِعِيُّ (رَحِمَهُ اللَّهُ) - فِي أَنَّ ذَوَاتِ الْأَزْوَاجِ : مِنَ الْإِمَاءِ ؛ يَحْرَمُنَّ عَلَى غَيْرِ أَزْوَاجِهِنَّ ؛ وَأَنَّ الْاِسْتِثْنَاءَ فِي قَوْلِهِ : (إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ) ؛ مَقْصُورٌ عَلَى السَّبَايَا . - : بِأَنَّ السُّنَّةَ دَلَّتْ عَلَى أَنَّ الْمَمْلُوكَةَ غَيْرُ الْمُسَبِّبَةِ : إِذَا بَيَّتَ أَوْ اعْتَقَتْ لَمْ يَكُنْ يَحِلُّ لَهَا طَلَاقٌ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) خَيْرُ بَرِيَّةٍ - حِينَ عَتَقَ - : فِي الْقَامِ مَعَ زَوْجِهَا ، وَفَرَّقَهُ . وَقَدْ زَالَ مَلِكُ بَرِيَّةٍ : بِأَنَّ بَيِّتَ فَاعْتَقَتْ . فَكَانَ زَوَالُهَا لِلْعَيْنَيْنِ ، وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فَرْقَةً . قَالَ : فَلِذَا لَمْ يَحِلَّ فِرَاجُ ذَوَاتِ الزَّوْجِ : بِزَوَالِ الْمَلِكِ ؛ فَهِيَ إِذَا لَمْ تَبْعَ : لَمْ تَحِلَّ بِمَلِكٍ يَمِينٍ ، حَتَّى يَطْلُقَهَا زَوْجُهَا . » ا هـ . فَرَاغَهُ ، وَرَاحَ مَاتِقَهُ عَنِ اللَّذْهَبِ الْقَدِيمِ ، وَمَا عَقِبَ بِهِ عَلَيْهِ ؛ فَهُوَ مُفِيدٌ جَدًّا .

(٤) زِيَادَةُ مُفِيدَةٍ ، مِنْ الْأُمِّ (ج ٥ ص ١٣٤) .

(٥) انْظُرْ فِي الْأُمِّ كَلَامَهُ ، فِي أَنَّ السَّبَايَا تَقْطَعُ لِلْعَصَةِ .

(٦) أَخْرَجَهُ مَطْوُوعًا ، فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (ج ٧ ص ١٦٧) .

واحتج بنير ذلك أيضا^(١)؛ وهو منقول في كتاب: (المروفة).

* * *

(أنا) أبو سعيد بن أبي عمرو، نا أبو العباس الأصم^٢، أنا الربيع، قال:
قال الشافعي (رحمه الله): «قال الله عز وجل: (وَإِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ
مُهَاجِرَاتٍ: فَامْتَحِنُوهُنَّ؛ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ؛ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ:
فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ: لَأَهُنَّ حِلٌّ لَّهُنَّ، وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ»
٦٠ - ١٠)».

«قال الشافعي: (فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ^(٣)): فأعرضوا عليهن
الإيمان، فَإِنْ قِيلَ، وأقررن [به^(٤)]: فقد علمتوهن مؤمنات. وكذلك:
علم بنو آدم الظاهر؛ قال الله عز وجل: (اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ)؛ يعني:
بسرائرهن في إيمانهن^(٥)».

قال الشافعي: «وزعم^(٦) بعض أهل العلم بالقرآن: أنها نزلت في مهاجرة
[من^(٧)] أهل مكة — فسمها بعضهم: ابنة عتبة بن أبي مُعَيْط. — وأهل
مكة: أهل أوثان. و: أن قول الله عز وجل: (وَلَا تُنْسِكُوا بِهِنَّ

(١) انظر الأم (ج ٥ ص ١٣٤ - ١٣٥).

(٢) يعني: تأويل ذلك. (٣) الزيادة عن الأم (ج ٥ ص ٣٩).

(٤) قال في الأم - بعد ذلك - : «وهذا يدل على أن لم يعط أحد من بنو آدم: أن
يعنكم على غير ظاهر». وراجع كلامه المتعلق بهذا اللقاع، في الأم (ج ٦ ص ٢٠١ -
٢٠٦ و ٧ ص ٢٦٨ - ٢٧٢): فهو أجود ما كتب.

(٥) في الأم (ج ٥ ص ٥): «نزع»؛ وقد ذكر فيها قبله الآية السابقة.

(٦) زيادة لا بد منها عن الأم، والسنن الكبرى (ج ٧ ص ١٧٠).

(٧) هي أم كلثوم كما في المختصر (ج ٥ ص ٢١٠) والأم (ج ٤ ص ١١٢ - ١١٣).

الْكَوْفِرِ : ٦٠ - ١٠) ؛ قد^(١) نزلت في مهاجر^(٢) أهل مكة مؤمنا . وإنما نزلت في الهدنة^(٣) .

« وقال الله عز وجل : (وَلَا تُشْكِرُوا لِلْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ^(٤) ؛ وَلَئِمَّةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ : وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ^(٥) ؛ وَلَا^(٦) تُشْكِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا ؛ وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ : وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ^(٧) : (٢٢١ - ٢) . »

« قال الشافعي : وقد قيل في هذه الآية : إنها نزلت في جماعة مشركي العرب : الذين هم أهل الأوثان^(٨) ؛ فحُرِّمَ^(٩) : نكاح نسائهم ، كما حُرِّمَ^(١٠) : أن يُشْكَعَ^(١١) رجالهم المؤمنات^(١٢) . »

فإن كان هذا هكذا : فهذه الآية^(١٣) ثابتة ليس فيها منسوخ .
« وقد قيل : هذه الآية في جميع المشركين ؛ ثم نزلت الرخصة [بعدها^(١٤)] :

- (١) هذا غير موجود بالأم . (٢) في الأم : « فيمن هاجر من » . وفي الأصل : « مهاجري » ؛ وهو تحريف . والتصحيح عن السنن الكبرى .
- (٣) التي كانت بين النبي وكفار مكة ، عام الحديبية . انظر الأم (ج ٥ ص ٣٩) ، وراجع أسباب النزول لواحدى (ص ٣١٧ - ٣١٨) .
- (٤) انظر في السنن الكبرى (ج ٧ ص ١٧١) : ما روي في ذلك عن ابن عباس ومجاهد .
- (٥) هذا الغ غير موجود بالأم (ج ٥ ص ٥) .
- (٦) في السنن الكبرى : « أو ثان » . (٧) في السنن الكبرى : « بحر » .
- (٨) كذا بالأصل والسنن الكبرى ، وهو الأنسب للآية . وفي الأم : « تشكح » .
- (٩) راجع في ذلك ، أسباب النزول لواحدى (ص ٤٩ - ٥١) .
- (١٠) كذا بالأصل والسنن الكبرى ؛ وفي الأم : « الايات » . أى : هذه وآية للمتعة .
- (١١) الزيادة عن الأم والسنن الكبرى .

في إحلال نكاح^(١) حرائر^(٢) أهل الكتاب^(٣) خاصة^(٤) ؛ كما جاءت في
إحلال ذبائح أهل الكتاب . قال الله عز وجل : (أَجِلْ لَكُمْ أَلطِّيبَاتُ ؛
وَلَعَلَّكُمْ أَتَقِنُوا أَلْكِتَابَ جِلْ لَكُمْ ، وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ)^(٥) ؛
وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ ، وَالْمُحْصَنَاتُ^(٦) : مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ
مِنْ قَبْلِكُمْ ؛ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ : ٥ - ٥) .

« قال : فأيهما كان : فقد أبيع [فيه^(٧)] نكاح حرائر أهل
الكتاب^(٨) . »

« وقال : (وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكَحَ الْمُحْصَنَاتِ
الْمُؤْمِنَاتِ : فَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ : مِنْ قَتِيلَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ) ؛ [إلى
قوله^(٩)] : (ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ الْآيَةُ^(١٠)) »

-
- (١) في الأصل : « النكاح » ؛ وهو تحريف . والتصحيح عن الأم والسنن الكبرى .
(٢) في السنن الكبرى : « الحرائر » .
(٣) قال الشافعي (كما في السنن الكبرى : ج ٧ ص ١٧٣) : « وأهل الكتاب
الذين يحل نكاح حرائرهم : أهل الكتابين للشهوين - : التوراة والإنجيل . - وهم :
اليهود والنصارى من بني إسرائيل ؛ دون المجوس . » . وراجع ما سيأتي في باب الجزية .
(٤) راجع السنن الكبرى (ج ٧ ص ١٧١ - ١٧٢) .
(٥) ذكر في الأم (ج ٧ ص ٢٥) : أنه لم يختلف للسلون في أمهن الحرائر . وانظر
الأم (ج ٥ ص ٥) .

- (٦) الزيادة عن الأم (ج ٥ ص ٥) . (٧) انظر ما قاله بعد ذلك ، في الأم .
(٨) الزيادة عن الأم (ج ٥ ص ٨) ؛ ونعام التروك : (والله أعلم بإيمانكم ، بعضكم من
بعض . فأنكحوهن بإذن أهلهم ، وآتوهن أجورهن بالمعروف : محصنات ، غير مسافحات ،
ولا متخذات أخدان . فإذا أحسن ، فإن أتين بفاحشة : فعلن نصف ما على المحصنات : من
العذاب) . (٩) تمامها : (وأن تصبروا خير لكم ؛ والله غفور رحيم : ٤ - ٢٥) .

« قال: ففي [هذه ^(١)] الآية (والله أعلم) ، دلالة : على أن المخاطبين بهذا ^(٢) : الأحرار ^(٣) ؛ دون المماليك ^(٤) — لأنهم الواجدون للطول ، المالكون للمال ، والملوك لا يملك مالا بحال ^(٥) . »

« ولا يحل نكاح الأمة ^(٦) ، إلا : بأن لا يجد الرجل الحر بصداق ^(٧) أمة ، طولا لحرة ، و : بأن يخاف العنت . والعنت : الزنا ^(٨) . »

قال : « وفي إباحة الله للإماء ^(٩) المؤمنات — على ما شرط : لمن لم يجد طولا وخاف العنت ^(١٠) . — دلالة (والله أعلم) : على تحريم نكاح إماء ^(١١) أهل الكتاب ، وعلى أن الإماء المؤمنات ^(١٢) لا يَحِلُّنَّ إلا : لمن جمع الأمرين ، مع إيمانين ^(١٣) . » . وأطال الكلام في الحجة ^(١٤) .

- (١) الزيادة عن الأم (ج ٥ ص ٨) .
- (٢) في الأصل . « بهذه » ؟ وهو تحريف . والتصحيح عن الأم .
- (٣) انظر المختصر (ج ٣ ص ٢٨٤) .
- (٤) قال بعد ذلك — في الأم ص ٨ — : « فأما للملوك : فلا بأس أن ينكح الأمة ؛ لأنه غير واجد طولا لحرة » . وفي الأصل بعض الاختصار والتصرف .
- (٥) انظر مقاله في الأم ، بعد ذلك .
- (٦) في الأم زيادة : « إلا كما وصفت في أصل نكاحهن » .
- (٧) كذا بالأم ؛ وفي الأصل : « لصدائق » ، وهو تحريف .
- (٨) في الأصل : « لإماء » ، وهو خطأ وتحريف . والتصحيح عن الأم (ج ٥ ص ٥) .
- (٩) قال في الأم (ج ٧ ص ٢٥) — بعد أن ذكر نحو ما تقدم — : « وفي هذا ما دل على أنه لم يبيح نكاح أمة غير مؤمنة » . وانظر بقية كلامه : فهو مفيد .
- (١٠) كذا بالأم ، وفي الأصل : « ما » ، وهو تحريف .
- (١١) انظر في السنن الكبرى (ج ٧ ص ١٧٣ — ١٧٥) : ما ورد في نكاحهن .
- (١٢) راجع في السنن الكبرى (ج ٧ ص ١٧٧) : ما رواه عن الشافعي ، وعن مجاهد والחסن وأبي الزناد .
- (١٣) انظر الأم (ج ٥ ص ٥) .

قال الشافعي (رحمه الله) : « وإن كانت الآية نزلت في تحريم نساء المسلمين على المشركين - من ^(١) مشركي أهل الأوثان . - (يعني ^(٢)) : قوله عز وجل : (وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا : ٢ - ٢٢١) : فالمسلمات محرّمات على المشركين منهم ، بالقرآن : بكل ^(٣) حال ؛ وعلى مشركي أهل الكتاب : لقطع الولاية بين المسلمين والمشركين ، وما لم يختلف الناس فيه . علمته ^(٤) . » .

* * *

(أنا) أبو عبد الله الحافظ ، أنا أبو العباس ، ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي ^(٥) - في قول الله عز وجل : (وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ : ٤ - ٢٤) . - : « معناه ^(٦) : بما أحله [الله ^(٧)] لنا - : من النكاح ، ومكّ المؤمنين . - في كتابه . لا : أنه أباحه بكل وجه ^(٨) . » .

* * *

(أنا) أبوسميد ، أنا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي (رحمه الله) : « قال الله تعالى تبارك وتعالى : (وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ : مِنْ

(١) في الأم (ج ٥ ص ٥) : « وفي » : وما هنا هو الظاهر .

(٢) هذا من كلام البيهقي . (٣) في الأم : « على كل » .

(٤) كذا بالألم ، وفي الأصل : « عليه » ، وهو تحريف وخطأ .

(٥) كما في الرسالة (ص ٢٣٢ - ٢٣٣) . (٦) هذا غير موجود في الرسالة .

(٧) زيادة عن نسخة الربيع .

(٨) راجع في الأم (ج ٥ ص ٤ - ٥ و ٦٦ و ١٣٣) كلامه المتعلق بهذا اللقاع .

خَطْبَةِ النِّسَاءِ^(١١) : إِلَى قَوْلِهِ^(١٢) : (وَلَا تَعْرِضُوا عَقْدَةَ النِّكَاحِ ، حَتَّى يَبْلُغَ
الْكِتَابُ أَجَلَهُ : ٢ - ٢٣٥) .

« قَالَ الشَّافِعِيُّ : بَلُوغُ^(١٣) الْكِتَابِ أَجَلُهُ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) : انْقِضَاءُ
الْمُدَّةِ^(١٤) . »

« قَالَ : وَإِذَا أُذِنَ لِلَّهِ فِي التَّمْرِضِ بِالْخَطْبَةِ : فِي الْمُدَّةِ ؛ فَبَيْنَ : أَنَّهُ^(١٥)
خَطَرُ التَّصْرِيحِ فِيهَا^(١٦) . قَالَ تَمَالَى : (وَلَكِنْ [لَا تُوَاعِدُهُنَّ سِرًّا^(١٧)] ؛
يَعْنِي (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) ؛ جَمَاعًا ؛ (إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا : ٢ - ٢٣٥)^(١٨) ؛
حَسَنًا لَا فُحْشَ فِيهِ . وَذَلِكَ^(١٩) : أَنْ يَقُولَ : رَضِيتُكَ^(٢٠) ؛ إِنْ عِنْدِي لِمَجَاعَا^(٢١)
يُرْضِي مَنْ جُمِعَ . »

« وَكَانَ هَذَا - وَإِنْ كَانَ تَمْرِضًا - كَانَ^(٢٢) مَنِيهَا عَنْهُ : لِقَبْحِهِ . وَمَا

(١) رَاجِعْ فِي الْأُمِّ (ج ٥ ص ١٤١) وَالسَّنَنِ الْكُبْرَى (ج ٧ ص ١٧٧ - ١٧٨)
مَارُودِي فِي ذَلِكَ : فِيهِ فَوَائِدُ جَمَّةٌ .

(٢) فِي الْأُمِّ (ج ٥ ص ٣٢) : « أَوْ كُنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمُ الْآيَةُ » . وَتَعَامُّ لِلتَّرُوكِ : (عَلِمَ
اللَّهُ أَنْكُمْ سَتَذَكَّرُونَهُنَّ ؛ وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا ، إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا) .

(٣) فِي الْأُمِّ : « وَبَلُوغٌ » . (٤) انْظُرْ مَقَالَه بَعْدَ ذَلِكَ فِي الْأُمِّ .

(٥) كَذَا بِالْأُمِّ ، وَهُوَ الظَّاهِرُ . وَفِي الْأَصْلِ : « أَنْ » .

(٦) قَالَ فِي الْأُمِّ ، بَعْدَ ذَلِكَ : « وَخَالَفَ بَيْنَ حُكْمِ التَّمْرِضِ وَالتَّصْرِيحِ » الْبُخَّ . فَرَاغَهُ
وَرَاجِعْ أَيْضًا كَلَامَهُ فِي الْأُمِّ (ج ٥ ص ١١٨ وَ ١٤٢) لِعَظَمِ قَائِدَتِهِ .

(٧) رَاجِعْ مَآوِرِدَ فِي ذَلِكَ ، فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (ج ٧ ص ١٧٩) لِأَهَمِّيَّتِهِ .

(٨) فِي الْأُمِّ (ج ٥ ص ٣٢) زِيَادَةٌ : « قَوْلًا » . (٩) أَيْ : مَا فِيهِ فُحْشٌ .

(١٠) كَذَا بِالْأُمِّ ؛ وَهُوَ الظَّاهِرُ لِلنَّاسِبِ لِأَجْدٍ . وَفِي الْأَصْلِ : « أَنْ تَقُولَ رَضِيتُكَ » .

(١١) كَذَا بِالْأُمِّ ، وَفِي الْأَصْلِ : « جَمَاعًا » . وَمَا فِي الْأَمِّ أَحْسَنُ .

(١٢) هَذَا غَيْرُ مُوَجُودٍ بِالْأُمِّ ؛ وَزِيَادَتُهُ لِلتَّأَكِيدِ وَدَفْعِ اللَّبْسِ .

عَرَضَ به مما سوى هذا : مما تفهم^(١) المرأة به : أنه يريد نكاحها . - :
 بجائز له ؛ وكذلك : التعريض بالإجابة [له^(٢)] ، جائز^(٣) لها^(٤) .
 « قال : والعدة التي أذن الله بالتعريض بالخطبة فيها - : العدة من وفاة
 الزوج^(٥) . ولا يبين^(٦) : أن لا يجوز ذلك في العدة من الطلاق : الذي لا يملك
 فيه المطلق ، الرجعة . » .

واحتج في موضع آخر^(٧) - على أن السر : الجماع^(٨) . - : بدلالة
 القرآن ؛ [ثم قال^(٩)] : « فإذا أباح التعريض - : والتعريض ، عند أهل
 العلم ، جائز : سرّاً وعلانية^(١٠) . - : فلا يجوز أن يتوهم : أن السر : سرُّ
 التعريض ؛ ولا بد من معني غيره ؛ وذلك المعنى : الجماع . قال^(١١) أمروء القيس

(١) في الأم : « يفهم » . ولا فرق في المعنى . (٢) الزيادة للإيضاح ، عن الأم .

(٣) كذا بالألم ؛ وهو الظاهر . وفي الأصل : « جاز » .

(٤) انظر ما ذكره في الأم ، بعد ذلك .

(٥) قال في الأم - بعد ذلك - : « وإذا كانت الوفاة : فلا زوج يرجى نكاحه بحال . » .

(٦) هذا النسخ ، مختصر بتصرف من عبارة الأم (ج ٥ ص ٣٢) وهي : « ولا أحب

أن يمرض الرجل للمرأة ، في العدة من الطلاق الذي لا يملك فيه المطلق الرجعة - : احتياطاً .

ولا يبين أن لا يجوز ذلك : لأنه غير مالك أمره في عدتها ؛ كما هو غير مالكها : إذا خلت

من عدتها . » . (٧) من الأم (ج ٥ ص ١٤٢) .

(٨) راجع في السنن الكبرى (ج ٧ ص ١٧٩) : ما روى في ذلك .

(٩) الزيادة للتنبيه ؛ وعبارة الأم هي : « فالقرآن كالدليل عليه إذ أباح » فما في

الأصل مختصر بتصرف .

(١٠) في الأم زيادة ملائمة لما فيها ، وهي : « فإذا كان هذا » النسخ

(١١) كذا بالأصل والأم (ص ١١٨) والمختصر (ج ٣ ص ٢٨٠) . وفي الأم (ص

١٤٢) : « وقال » .

أَلَا زَعَمْتَ بَسْبَاسَةً^(١)، أَلَيْوَمَ^(٢) : أَنْتِي
كَبُرْتُ، وَأَنْ لَا يُخْسِنَ السَّرَّ^(٣) أُمْتَالِي
كَذَبْتَ : لَقَدْ أَصَيْبِي^(٤) عَلَى الْمَرْءِ عَرِسَتُهُ
وَأَمْنَعُ عَرِيسِي : أَنْ يُزْنَ^(٥) بِهَا أُمْتَالِي^(٦)

وقال جَرِيرٌ يَرِنِي امرأته :
كَأَنْتِ إِذَا هَجَرْتُ أُمْتَالِي^(٧) فِرَاشَهَا : خُزِنَ الْحَدِيثُ، وَعَقَّتِ الْأَسْرَارُ،
قال الشافعي : فإذا عَلِمَ : أَنَّ حَدِيثَهَا غُزُونٌ، فَخُزِنَ الْحَدِيثُ : [أَنَّ^(٨)]
لَا يُبَاحُ بِهِ سِرٌّ وَلَا عِلَانِيَةٌ . فإذا وصفها بهذا^(٩) : فلامعنى للمغاف^(١٠) غيرُ
الأسرار ؛ [و^(١١)] [الأسرار : الجماع . . .]
وهذا : فيما أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ، أنا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال :
قال الشافعي ؛ فذَكَرَهُ .

• • •

- (١) هي : امرأة من بني أسد ؛ كما في القاموس وشرحه (مادة : بس) . وانظر شرح
الديوان للسندوبي (ص ١٣٩) . وفي الأصل : (لبسباسة) ، وهو تحريف غل بالوزن .
(٢) كذا بالأصل والديوان وشرح القاموس . وفي الأم (ص ١١٨ ١٤٢) والمختصر
(ج ٣ ص ٢٨٨) : « القوم » . والظاهر أنه تحريف .
(٣) في شرح القاموس وبعض نسخ الديوان : « اللهو » والاستدلال إنما هو بالرواية الأولى .
(٤) في الأصل : « أمسي » ؛ وهو خطأ وتحريف . والتصحيح عن الأم والمختصر والديوان ،
واللسان والتاج (مادة : خل) . (٥) في الأصل : « برى » . وهو تحريف .
(٦) هو : العزب الذي لازوجة له . (٧) كذا بالأصل والأم . وفي الديوان
(ص ٢٠١) : « الحليل » ؛ ولا فرق في المعنى للراد . (٨) زيادة لا بد منها عن الأم
(ص ١٤٢) . (٩) قوله : بهذا ، غير موجود بالأم . (١٠) في الأصل : « لمغاف » ،
وهو تحريف . والتصحيح عن الأم .

(أنا) أبو عبد الله الحافظ، أنا أبو العباس، أنا الربيع، قال: قال الشافعي^(١) — في قول الله عز وجل: (وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ: ٢ — ٢٢٢). — «يعنى (والله أعلم): الطهارة التي تحل بها الصلاة لها — [الفصل والتميم^(٢)].».

قال الشافعي^(٣) (رحمه الله): «وتحريم^(٤) الله (تبارك وتعالى) إتيان النساء في الحيض^(٥) — لأذى الحيض^(٦). — كالدلالة على: [أن^(٧)] إتيان النساء في أدبارهن محرّم^(٨)». «.

(أنا) أبو عبد الله، أنا أبو العباس، أنا الربيع، قال: قال الشافعي^(٩):

(١) كما في الأم (ج ٥ ص ١٥٤).

(٢) زيادة مفيدة، عن المختصر (ج ٣ ص ٢٩٣). وراجع الأم (ج ٥ ص ٧).

(٣) كما في الأم (ج ٥ ص ٨٤).

(٤) عبارة الأم: «ويشبه أن يكون تحريم».

(٥) قال الشافعي — (على ما في السنن الكبرى (ج ٧ ص ١٩١) والأم (ج ٥ ص

١٥٥ — ١٥٦) —: «وخالقنا بعض الناس: في مباشرة الرجل امرأته، وإتيانه إليها وهي

حائض. — فقال: قد روينا خلاف ما رويتم، فروينا: أن يخلف موضع الدم، ثم ينال

ما شاء. وذكر حديثنا لا يثبت أهل العلم بالحديث». «.

(٦) انظر ما قاله في الأم بعد ذلك.

(٧) الزيادة عن الأم.

(٨) قال في المختصر (ج ٣ ص ٢٩٣): «لأن أذاه لا ينقطع». وانظر السنن الكبرى

(ج ٧ ص ١٩٠ — ١٩١).

(٩) كما في الأم (ج ٥ ص ٨٤).

« قال الله عز وجل : (نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ ؛ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ . »
(٢٢٣-٢٢٤) (١) .

« قال : وَبَيَّنَّ : أن موضع الحَرْث : موضعُ الولد ؛ وأن الله (عز وجل)
أباح الإتيانَ فيه ، إلا : في وقت الحيض . و (أَنَّى شِئْتُمْ) : من أين شِئْتُمْ .
« قال : وإباحة الإتيان في موضع الحَرْث ، يشبه أن يكون : تحريم
إتيان [(٢) في (٣)] غيره . »

« والإتيان (٣) في الدُّبُر - : حتى يَبْلُغَ منه مَبْلَغُ الإتيان في القُبُل . -
محرمٌ : بدلالة الكتاب ، ثم السنة (٤) . »

* * *

« قال الشافعي (٥) (فيما أنبأني أبو عبد الله : إجازة ؛ عن أبي العباس ،
عن الربيع ، عنه) - في قوله عز وجل : (وَالَّذِينَ هُمْ لِغُرُوبِهِمْ حَافِظُونَ *
إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ : فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ * فَمَنْ أَتَى
وَرَاءَ ذَلِكَ : فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُعَادُونَ : ٢٣ - ٥ - ٧) . - :

(١) راجع في السنن الكبرى (ج ٧ ص ١٩٤ - ١٩٩) : ما ورد في سبب نزول
هذه الآية . وفي مسألة إتيان المرأة في الدُّبُر . وراجع كلام الشافعي أيضا في هذا المقام ،
في الأم (ج ٥ ص ١٥٦) : فهو مفيد جدا . وانظر المختصر (ج ٣ ص ٢٩٣ - ٢٩٤) .

(٢) ربيعة حسنة ، عن الأم .

(٣) في الأم : « فالإتيان » .

(٤) راجع في الأم : ما أورده من السنة ، وما ذكره بعد فيه فوائد جمة .

(٥) كما في الأم (ج ٥ ص ٨٤) .

« فَكَانَ يَتَنَبَّأُ — فِي ذِكْرِ حِفْظِهِمْ لِفُرُوجِهِمْ ، إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ ،
أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ — : تَحْرِيمُ مَا سِوَى الْأَزْوَاجِ وَمَا مَلَكَتْ
الْأَيْمَانُ . »

« وَيَتَنَبَّأُ : أَنَّ الْأَزْوَاجَ وَمَلَكَ الْيَمِينِ : مِنَ الْأَدْمِيَّاتِ ؛ دُونَ الْبَهَائِمِ . ثُمَّ
أَكْثَرُهَا ، فَقَالَ : (فَمَنْ أَبْتَنَى وَرَاءَ ذَلِكَ : فَأُولَئِكَ هُمُ الْمَأْدُونُونَ) .
« فَلَا يَحِلُّ الْعَمَلُ بِاللَّذِّكَرِ ، إِلَّا : فِي زَوْجَةٍ ^(١) ، أَوْ فِي مَلَكَ الْيَمِينِ ^(٢) . وَلَا
يَحِلُّ الْإِسْتِمْنَاءُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ ^(٣) . »

[وَقَالَ ^(٤)] — فِي قَوْلِهِ : (وَلَيْسَتْ تُفِيضُ الَّذِينَ لَا يَحْدُونُ نِكَاحًا ، حَتَّى
يُفْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ : ٢٤ — ٣٣) . — :

« مَعْنَاهُ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) : لِيَصْبِرُوا حَتَّى يُفْنِيَهُمُ اللَّهُ . وَهُوَ : كَقَوْلِهِ (عَزَّ
وَجَلَّ) فِي مَالِ الْيَتِيمِ : (وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ ٦٤) : لِيَكْفُ عَنْ
أَكْلِهِ بِسَلْفٍ ، أَوْ غَيْرِهِ . »

قَالَ : « وَكَانَ — فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : (وَالَّذِينَ هُمْ لِأُزْوَاجِهِمْ
حَافِظُونَ * إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ ، أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ) . — بَيَانُ : أَنَّ
الْمُخَاطَبِينَ بِهَا : الرِّجَالُ ؛ لَا : النِّسَاءُ ^(٥) . »

(١) كُنَّا بِالْأَمَلِ وَالسَّنَنِ الْكُبْرَى (ج ٧ ص ١٩٩) . وَفِي الْأَمِّ : « الزَّوْجَةُ » .

(٢) فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى : « يَمِينٌ » . (٣) رَاجِعُ الْأَمِّ (ج ٥ ص ١٢٩) .

(٤) زِيَادَةُ حَسَنَةَ ، عَنِ الْأَمِّ (ج ٥ ص ٨٤) .

(٥) فِي الْأَمَلِ : « وَالنِّسَاءُ » ؛ وَهُوَ خَطَأٌ وَتَعْرِيفٌ . وَالتَّصْحِيحُ عَنْ الْأَمِّ .

« فدل : على أنه لا يحل [للمرأة ^(١)] أن تكون مُتَسَرِّةً بما ^(٢) ملكت يمينها ؛ لأنها : مُتَسَرِّة ^(٣) أو منكوحة ؛ لا : ناكحة ؛ إلا بمعنى : أنها منكوحة ^(٤) . »

* * *

(أنا) أبو سعيد بن أبي عمرو ، أنا أبو العباس الأصم ، أنا الربيع ، أنا الشافعي (رحمه الله) ، قال ^(٥) : « قال الله عز وجل : (وَآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً : ٤ - ٤) ؛ وقال : (فَأَنْكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ ، وَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ : ٤ - ٢٥) . »

وذكر ^(٦) سائر الآيات التي وردت في الصداق ^(٧) ، ثم قال : « فَأَمَّا الله

(١) زيادة موضحة ، عن الأم .

(٢) كذا بالأم ؛ وفي الأصل : « مشترية ما » . وهو خطأ وتحريف .

(٣) في الأصل : « مشتراة » ؛ والتصحيح عن الأم .

(٤) أي : على سبيل الجار للرسول ، من باب إطلاق اسم الفاعل وإرادة اسم للفعول .

وانظر ما ذكره بعد ذلك في الأم (ج ٥ ص ٨٤ - ٨٥) .

(٥) كما في الأم (ج ٥ ص ٥١ و ١٤٢) .

(٦) هذا من كلام البيهقي .

(٧) وهي قوله تعالى : (أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ حَسَنِينَ غَيْرِ مُسَالِحِينَ ؛ لَمَّا اسْتَمْتَحْتُمْ بِهِ مَنِّينَ ؛

فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً : ٤ - ٢٤) ؛ وقوله : (وَلَا تَضَاهَوْنَ لَتَذْهَبُوا بَعْضُ

مَا أَتَيْتُمُوهُنَّ : ٤ - ١٩) ؛ وقوله : (وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ : وَأَتَيْتُمْ

إِحْدَاهُنَّ قِنْطَارًا ؛ فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا : ٤ - ٢٠) ؛ وقوله : (الرَّحَالُ مُوَامُونَ عَلَى النِّسَاءِ :

بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ، وَبِمَا اتَّفَقُوا مِنْ مَمَالِكٍ : ٤ - ٣٤) ؛ وقوله : (وَلَيْسَتْ تَحْتَفِفُ

الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا ، حَتَّى يُنْكِحَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ : ٤ - ٣٣) .

(عز وجل) الأزواج : بأن^(١) يؤثروا النساء أجورهنَّ وصداقتهنَّ ؛ والأجر [هو^(٢)] : الصداق ؛ والصداق هو : الأجر والمهر . وهي كلمة عربية : تسمى بـمدة^(٣) أسماء .

« فيَحْتَمِلُ هذا : أن يكون مأموراً بصداقٍ ، مَنْ قَرَضَهُ — دون مَنْ لم يَقْرِضْهُ — : دَخَلَ ، أو لم يَدْخُلْ . لأنه حق ألزمه المرأة نفسه : فلا يكون له حبسٌ شيء منه^(٤) ، إلا بالمعنى الذى جعله الله [له^(٥)] ؛ وهو : أن يُطَلَّقَ قبل الدخول . قال الله عز وجل : (وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ — وَقَدْ قَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً . — : فَانْصِفْ مَا قَرَضْتُمْ^(٦)) ؛ إِلَّا أَنْ يَمُوتَا أَوْ يَمُوتَ الَّذِي يَدِيهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ : ٢ (٢٣٧) . »

« وَيَحْتَمِلُ : أن يكون يجب بالعقد^(٧) : وإن لم يسم مهرآ ، ولم^(٨) يَدْخُلْ . »

(١) في الأم (ص ١٤٢) : « أن » .

(٢) الزيادة عن الأم .

(٣) كذا بالأم (ص ١٤٢) . وفي الأصل والأم (ص ٥١) : « بحد » .

(٤) عبارة الأم (ص ١٤٢) : « ولا يكون له حبس لشيء منه » .

(٥) زيادة حسنة ، عن الأم .

(٦) راجع في السنن الكبرى (ج ٧ ص ٢٥٤ - ٢٥٥) : ما روى عن ابن عباس وغيره .

(٧) في الأم : « بالعقدة » ؛ ولا فرق .

(٨) كذا بالأم ؛ وفي الأصل : « وإن لم » ؛ ولا داعى لزيادة .

« وَيَحْتَمِلُ : أَنْ يَكُونَ الْمَهْرُ لَا يَلْزِمُ أَبَدًا ^(١) ، إِلَّا : بِأَنْ يُزِمَهُ الْمَرْءُ ^(٢) نَفْسَهُ ، أَوْ يَدْخُلَ بِالْمَرْأَةِ : وَإِنْ لَمْ يُسَمِّ مَهْرًا . »

« فَلَمَّا احْتَمَلَ الْمَعَانِي الثَّلَاثَ ، كَانَ أَوَّلَاهَا ^(٣) أَنْ يَقَالَ بِهِ : مَا كَانَتْ عَلَيْهِ الدَّلَالَةُ : مِنْ كِتَابٍ ، أَوْ سُنَّةٍ ، أَوْ إِجْمَاعٍ . »

فَاسْتَدَلَّنَا ^(٤) — : بِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : (لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ : مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ ، أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً ؛ وَتَمَتُّوهُنَّ عَلَى الْمُوسِيعِ قَدَرُهُ ، وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ : ٧-٢٣٦) ^(٥) . — : أَنْ عَقَدَ النِّكَاحَ [يَصِحُّ ^(٦)] بِغَيْرِ فَرِيضَةٍ صَدَاقٍ ^(٧) ؛ وَذَلِكَ : أَنْ الطَّلَاقَ لَا يَقَعُ إِلَّا عَلَى مَنْ عَقَدَ نِكَاحَهُ ^(٨) . « . »

ثُمَّ سَأَلَ الْكَلَامَ ، إِلَى أَنْ قَالَ : « وَكَانَ ^(٩) يَتَنَا فِي كِتَابِ اللَّهِ (جَلَّ

(١) هذا غير موجود بالأم (ص ١٤٢) .

(٢) كَذَا بِالْأَمِّ ؛ وَفِي الْأَصْلِ : « لِلْمَرْءِ » ؛ وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٣) كَذَا بِالْأَصْلِ وَالْأَمِّ (ص ١٤٢) ، وَهُوَ الظَّاهِرُ . وَفِي الْأَمِّ (ص ٥١) : « وَأَوَّلَاهُ » .

(٤) فِي الْأَمِّ (ص ٥١) : « وَاسْتَدَلَّنَا » ؛ وَمَا أَثْبَتَ أَحْسَنُ .

(٥) انْظُرْ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (ج ٧ ص ٢٤٤) : مَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَابْنِ عُمَرَ ، وَغَيْرِهِمَا .

(٦) زِيَادَةٌ لَا يَدَّ مِنْهَا ، عَنِ الْأَمِّ (ص ٥١) . وَعِبَارَةُ الْأَمِّ (ص ١٤٢) هِيَ : « عَلَى أَنْ عَقَدَ النِّكَاحَ صَحَّ » .

(٧) انْظُرِ الرَّسَالَ (ص ٣٤٥) .

(٨) فِي الْأَمِّ (ص ١٤٢) : « إِلَّا عَلَى مَنْ تَصَحَّ عَقْدُهُ نِكَاحَهُ » . وَانْظُرْ كَلَامَهُ بِهَذَا ذِكْرَهُ

(ص ٥١ - ٥٢) .

(٩) فِي الْأَصْلِ : « وَكَانَ » ؛ وَهُوَ عَرَفَ عَمَّا أَثْبَتْنَا . وَفِي الْأَمِّ (ص ٥٢) : « فَكَانَ » .

نناؤه) : أن على الناكح الواطئ ، صداقاً^(١) : بفرض^(٢) الله (عز وجل) في الإماء : أن يُنكَحْنَ^(٣) بإذن أهلهن ، ويُؤْتَيْنَ أجورهن . — والأجر : الصداق . — وبقوله تعالى : (فَأَسْتَمْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ : فَأَتَوْهُنَّ أَجُورُهُنَّ : ٢٤ — ٤) ؛ وقال عز وجل : (وَأَمْرَأَةٌ مُؤْمِنَةٌ : إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ ، إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا ؛ خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ : ٣٣ — ٥٠) : [خالصةً بهبة ولا مهر ؛ فأعلم : أنها للنبي (صلى الله عليه وسلم) دون المؤمنين] .^(٤) « .

وقال مرة أخرى — في هذه الآية — : « يريد (والله أعلم) : النكاح^(٥) والميسر بنير مهر^(٦) . فدل^(٧) : على أنه ليس لأحد غير رسول الله

(١) في الأم بعد ذلك ، زيادة : « لما ذكرت » ؛ أي : من الأحاديث والآيات التي لم تذكر هنا .

(٢) عبارة الأم : « ففرض » ؛ وهي تكون ظاهرة إذا كانت القاء عاطفة . فتأمل .

(٣) في الأصل : « يَنْكِحُوا » ؛ وهو تحريف . والتصحيح عن الأم .

(٤) الزيادة عن الأم ؛ وهي وإن كان معناها يؤخذ مما سيأتى في الأصل ، إلا أنا نجوز أنها قد سقطت منه : على ما يشعر به قوله : « وقال مرة أخرى في هذه الآية » .

(٥) كذا بالأصل والأم (ص ٥١) . وفي الأم (ص ١٤٢) : « بالنكاح » ؛ ولعل الباء زائدة من الناسخ .

(٦) انظر ما ذكره بعد ذلك ، في الأم (ج ٥ ص ٥٢) .

(٧) هذا الخ ، غير موجود بالأم (ص ٥٢) ، وموجود بها (ص ١٤٢ — ١٤٣) إلا قوله : « فدل » . وترجح أنه سقط من نسخ الأم .

(صلى الله عليه وسلم) : أن ينكح فِيمَسَّ ، إلزامه مهر . مع دلالة الآي قبله ^(١) .

وقال — في قوله عز وجل : (إِلَّا أَنْ يَمُوتَ) . — : « يعنى : النساء ^(٢) » .

[وفي قوله ^(٣)] : (أَوْ يَمُوتَ الَّذِي يَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ : ٢ - ٢٣٧) .
— : « يعنى : الزوج ^(٤) ؛ وذلك : أنه إنما يموت ^(٥) مَنْ لَهُ مَا يَمُوتُ ^(٦) » .

ورواه عن أمير المؤمنين : علي بن أبي طالب (رضى الله عنه) وجُبَيْرِ
ابن مُطْعِمٍ . وابن سيرين ^(٧) ، وشُرَيْح ^(٨) ، وابن المسيَّب ، وسعيد بن جُبَيْرٍ ،

(١) انظر ما ذكره بعد ذلك ، في الأم (ص ١٤٣) .

(٢) راجع ما تقدم (ص ١٣٩ ، والأم (ج ٣ ص ١٩٢ - ١٩٣) .

(٣) زيادة لا بأس بها .

(٤) عبارته في الأم (ج ٥ ص ٦٦) : « وبين عندي في الآية : أن الذي يده عقدة

النكاح : الزوج . » . وعبارته في الأم (ج ٥ ص ١٥١) : « وفي الآية كالدلالة على أن الذي » الخ .

(٥) في الأم (ص ٦٦) : « يَمُوت » ؛ وعبارة المختصر (ج ٤ ص ٣٤) : « إنما

يموت من ملك » .

(٦) قال بعد ذلك في الأم (ص ٦٦) : « فلما ذكر الله (جل وعز) عفوها عماملكت :

من نصف للهر ؛ أشبه : أن يكون ذكر عفو له : من جنس نصف للهر . والله أعلم » .

(٧) كذا في الأم (ص ٦٦) ، ومسند الشافعي بهامش الأم (ج ٦ ص ٢١١) . وفي

الأصل : « وإن عباس » : ولم يشر عليه فيما لدينا من كتب الشافعي ؛ ولعل استقرارنا

ناقص : إذ قد أخرجه عنه في السنن الكبرى (ج ٧ ص ٢٥١) .

(٨) كما في المختصر (ج ٤ ص ٣٤) .

ومجاهد^(١) .

وقال - في رواية الزعفراني عنه - : « وصمعت من أرضي ، يقول :
الذي بيده عُقْدَةُ النكاح : الأبُّ في ابنته البكر ، والسيدُ في أمته^(٢) ؛
فمفوه جازر^(٣) . » .

• • •

(وأنا) أبو سعيد ، أنا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي^(٤) :
« قال الله عز وجل : (وَلِلْمُطَلَّقاتِ مَتاعٌ بِالنِّكَاحِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ :
٢ - ٢٤١) ؛ وقال عز وجل : (لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ : مَا لَمْ
تَمْسُوهُنَّ ، أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً ؛ وَتَمْسُوهُنَّ) الآية^(٥) . »

« فقال عامة من لقيت - من أصحابنا - : المتمة [هي^(٦)] : للتي
[لم^(٧)] يَدْخُلْ بها [قط^(٨)] ، ولم يُفْرَضْ لها مهرٌ ، وطُلِّقَتْ^(٩) . وللمطلقة

(١) الزيادة عن المختصر . وقد روى هذا أيضا : عن طاوس ، والشمسي ، ونافع بن
جبير ، ومحمد بن كعب . كما في السنن الكبرى (ج ٧ ص ٢٥١) .

(٢) انظر الأم (ج ٥ ص ١٩١) .

(٣) انظر في السنن الكبرى (ج ٧ ص ٢٥٢) : ما ورد في ذلك عن ابن عباس
وغیره ؛ وما مكاه عن الشافعي في القديم .

(٤) كما في الأم (ج ٧ ص ٢٨) .

(٥) تمامها : (على الموضع قدره ، وعلى للقر قدره ؛ متاعا بالمعروف ، حقا على الحسنين :
٢ - ٢٣٩) .

(٦) الزيادة عن الأم ؛ وبعضها ضروري ، وبعضها حسن كما لا يخفى .

(٧) في الأم : « فطلقت » . وراجع الأم (ج ٥ ص ٦٢) : ففيها فوائد كثيرة .

المدخول^(١) بها : المفروض لها : بأن الآية^(٢) عامة على المطلقات^(٣) .
ورواه عن ابن عمر^(٤) .

وقال في كتاب الصّدّاق^(٥) (بهذا الإسناد) — فيمن نكح امرأة
بصدّاق فاسد — : « فإن^(٦) طلقها قبل أن يدخل بها : فلها نصف مهر مثلها ؛
ولا مُتعة [لها^(٧)] في قول من ذهب : إلى أن لا متعة للتي^(٨) فُرِضَ
لها : إذا طلقت قبل^(٩) أن تُمسَّ . ولها المتعة في قول من قال : المتعة
لكل مطلقة . »

ورَوَى^(١٠) القولَ الثانيَ عن ابن شهاب الزُّهري^(١١) ؛ وقد ذكرنا
إسناده في ذلك ، في كتاب : (المعرفة) .

(١) كذا بالأُم ؛ وفي الأصل : « المدخول » . وهو تحريف .
(٢) كذا بالأُم ؛ وهو الظاهر . وفي الأصل : « بالآية » .
(٣) قال في الأم بعد ذلك : « لم يخص منهن واحدة دون أخرى ، بدلالة : من كتاب
الله (عز وجل) ولا أثر . » وراجع بقية كلامه فهو مفيد جدا ؛ وراجع الأم (ج ٧ ص ٢٣٧) .
(٤) أخرجه الشافعي عنه — من طريق مالك عن نافع — أنه قال : « لكل مطلقة
متعة ؛ إلا التي تطلق : وقد فرض لها الصّدّاق ولم تمس ؛ فخصها ما فرض لها . » انظر
الأم (ج ٧ ص ٢٣٧ و ٢٤٨) ، وللختصر (ج ٤ ص ٣٨) وقال في السنن الكبرى (ج ٧
ص ٢٥٧) — بعد أن رواه من هذا الطريق أيضا — : « وروينا هذا القول : من التابعين ؛
عن القاسم بن محمد ، ومجاهد ، والشعبي . »

(٥) من الأم (ج ٥ ص ٦١) . (٦) في الأم : « وإن » .
(٧) زيادة حسنة ، عن الأم .
(٨) كذا بالأُم . وفي الأصل : « التي » . وهو تحريف .
(٩) في الأم : « قبل تمس » .
(١٠) في كتاب : (اختلاف مالك والشافعي) ؛ للمحقق بالأم (ج ٧ ص ٢٣٧) .
(١١) ورواه أيضا في السنن الكبرى (ج ٧ ص ٢٥٧) عن أبي العالية ، والحسن .

وَحَلَّ الْمَسِيسَ الْمَذْكُورَ فِي قَوْلِهِ : (وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ : وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً ؛ فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ : ٢ - ٢٣٧) .
 عَلَى الْوَطءِ ^(١) . ورواه عن ابن عباس ، وشريح ^(٢) . وهو بتمامه ، منقول في كتاب : (المعرفة) و (المبسوط) ؛ مع ما ذهب إليه في القديم .

* * *

(أنا) أبو عبد الله الحافظ ، أنا أبو المباس ، أنا الربيع ، أنا الشافعي ،
 قال ^(٣) : قال الله عز وجل : (وَعَايِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ : ٤ - ١٩) ^(٤) ؛
 وقال : (وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْنَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ : ٢ - ٢٢٩) .
 « قال : وجماع ^(٥) المعروف : إتيان ذلك بما يحسن لك ثوابه ؛ وكف ^(٦)
 المكروه . » .

وقال في موضع آخر ^(٧) (فيما هو لى : بالإجازة ؛ عن أبي عبد الله) :
 « وفرض الله : أن يؤدى كل ما عليه : بالمعروف . »

(١) انظر المختصر والام (ج ٥ ص ١٦ و ١٩٧) .

(٢) راجع ما روى عنهما في الأم ، والمختصر ، والسنن الكبرى (ج ٧ ص ٢٥٤ -

٢٥٥) . وراجع أيضا الأم (ج ٧ ص ١٨) .

(٣) كما في الأم (ج ٥ ص ٩٥) .

(٤) انظر الأم (ج ٥ ص ١٠١) .

(٥) قال قبل ذلك - في الأم (ص ٩٥) - : « وأقل ما يجب في أمره : بالشرعة

بالمعروف . - : أن يؤدى الزوج إلى زوجته ، ما فرض الله لها عليه : من نفقة وكسوة ؛

وترك ميل ظاهر : فإنه يقول حل وعز : (ولا تبالوا كل الليل فتنروها كالمعلقة : ٤ - ١٢٩) .

(٦) من الأم (ج ٥ ص ٧٧) .

وجماعُ المروف : إعفاءُ صاحب الحق من المئونة في طلبه ، وأداؤه إليه : بطيب النفس . لا : بضرورته ^(١) إلى طلبه ؛ ولا : تأديته : بإظهار الكراهية لتأديته .

«وأَيْهَمَ تَرْكَ : فَظَلُمَ ؛ لِأَن مَطْلَ النَّعْيِ ظُلْمٌ ؛ وَمَطْلُهُ ^(٢) تَأْخِيرُ ^(٣) الْحَقِّ . قَالَ : وَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : (وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ) ؛ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ؛ [أَيْ ^(٤)] : فَالْهِنَّ مِثْلُ مَا عَلَيْهِنَّ ^(٥) : مِنْ أَنْ يُؤَدَّى إِلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ .»

وفي رواية المَزْنِيَّ ، عن الشافعي ^(٦) : « وجماعُ المروف بين الزوجين : كَفُّ الْمَكْرُوه ، وإعفاءُ صاحب الحق من المئونة في طلبه . لا : بإظهار الكراهية في تأديته . فَأَيْهَمَا مَطْلَ بِتَأْخِيرِهِ : فَظَلُمَ النَّعْيُ ظُلْمٌ .» .
وهذا : مما كَتَبَ إِلَى أَبُو نَعِيمٍ الْإِسْفَرَايْنِيُّ : أَنْ أَبَاعُونَ أَخْبَرَهُمْ عَنِ الْمَزْنِيِّ ، عَنِ الشَّافِعِيِّ . فَلَذَكَرَهُ .

* * *

(١) أَيْ : بِاضْطِرَارِهِ . وَفِي الْأَصْلِ : « بضرورية » . وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْحِيحُ عَنْ الْأَمِّ .

(٢) كَذَا بِالْأَمِّ ؛ وَفِي الْأَصْلِ : « ومظلة » . وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٣) فِي الْأَمِّ «تأخير» ، وَلَا فَرْقَ فِي النَّعْيِ

(٤) كَذَا بِالْأَصْلِ . وَهُوَ الظَّاهِرُ . وَفِي الْأَمِّ : « فِي قَوْلِهِ » . (٥) الزِّيَادَةُ عَنِ الْأَمِّ .

(٦) كَذَا بِالْأَمِّ . وَفِي الْأَصْلِ : « لهن ما لهن عندما عليهن » ، وَهُوَ عَرَفَ وَغَيْرَ ظَاهِرٍ .

(٧) كَمَا فِي الْمَخْتَصَرِ (ج ٤ ص ٤١ - ٤٢) ، وَالسَّنَنِ الْكُبْرَى (ج ٧

(أنا) أبو سعيد بن أبي عمرو ، نا أبو العباس ، أنا الريح ، أنا الشافعي ، قال ^(١) : « قال الله عز وجل : (وَإِنْ أَمْرًا خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا : فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا : ٤ - ١٢٨) » .

« (أنا) ابن عينة ، عن الزهري ، عن ابن المسيب - : أن بنت ^(٢) محمد بن مسلمة ، كانت عند رافع بن خديج ، فكره منها أمرا ؛ إما كبيرا أو غيره ، فأراد طلاقها ، فقالت : لا تطلقني ، وأمسكني ، واقسم لي ما بدالك ^(٣) . فأنزل الله عز وجل : (وَإِنْ أَمْرًا خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا : فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا) ^(٤) الآية ^(٥) . » .

* * *

(أخبرنا) أبو سعيد بن أبي عمرو ، نا أبو العباس الأصم ، أنا الريح ، نا الشافعي ، قال : « وزعم ^(٦) بعض أهل العلم بالتفسير : أن قول الله عز وجل : (وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ : ٤ - ١٢٩) :

(١) كاف الأم (ج ٥ ص ١٧١) .

(٢) في الأم ، والسنن الكبرى (ج ٧ ص ٢٩٦) : « ابنة » .

(٣) كذا بالأم والسنن الكبرى . وفي الأصل : « ما بدالك » . وهو تحريف .

(٤) راجع في السنن الكبرى ، ما رواه عن ابن المسيب : فهو مفيد .

(٥) تماما : (والصلح خير ؛ وأحضرت الألقى الشح ؛ وإن تحسنوا وتقوا : فلأن الله كان بما تعملون خيرا) .

(٦) عبارته في الأم (ج ٥ ص ٩٨) - بعد أن ذكر الآية الكريمة - : « فقال ... » .

لن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء بما في القلوب » . « عبارة المختصر (ج ٤ ص ٤٢) » .

قريب منها . وانظر السنن الكبرى (ج ٧ ص ٢٩٧ - ٢٩٨) .

أن تمدلوا بما في القلوب^(١)؛ لأنكم لا تغلكون ما في القلوب^(٢) : حتى يكون مستويا . »

« وهذا — إن شاء الله عز وجل — كما قالوا ؛ وقد تجاوز الله (عز وجل) لهذه الأمة ، مما حدثت به نفسها : ما لم تقل أو تعمل^(٣) ؛ وجعل المأثم : إنما هو في قول أو فعل . »

« وزعم بعض أهل العلم بالتفسير : أن قول الله عز وجل : (فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ^(٤) : ٤ — ١٢٩) : — إنْ تُجَوِّزَ^(٥) لكم عما في القلوب — : فَتَتَّبِعُوا أَهْوَاءَهَا^(٦) ، فتخرجوا إلى الآخرة بالفعل : (فَتَذَرُوهَا

(١) عبارته في الأم (ج ٥ ص ١٧٢) — وهي التي ذكر بقيتها فيما سيأتي قريبا — : « لن تستطيعوا إنما ذلك في القلوب » ؛ ولا فرق في المعنى .

(٢) عبارة الأم (ص ٩٨) : « فإن الله تجاوز للعباد عما في القلوب » . وذكر معناها في المختصر . ثم إن ما ذكر في الأصل — من هنا إلى قوله الآتي : وعنه في موضع آخر . — غير موجود في كتب الشافعي التي بأيدينا على ما نعتقد .

(٣) هذا موافق لحديث أبي هريرة : « تجاوز الله لأمتي ما حدثت به أنفسها : ما لم تكلم به ، أو تعمل به . » . انظر السنن الكبرى (ج ٧ ص ٢٠٩ و ٢٩٨) ، وقصص الباري (ج ١١ ص ٤٤٠) . وأنظر أيضاً ما ذكر في سنن الشافعي (ص ٧٣)

(٤) لسلك من الطبري والسيابوري — في التفسير (ج ٥ ص ٢٠٣) — كلام واضح جيد ، يفيد في المقام . فارجع إليه . ولولا خشية الخروج عن غرضنا لنقلناه .

(٥) في الأصل : « مجوز » . وهو تحريف .

(٦) في الأصل : « تتبعوها أهواءها » . وهو تحريف . وعبارة الأم (ص ٩٨) : « (فلا تميلوا) : تتبعوا أهواءكم ؛ (كل الميل) : بالفعل مع الهوى . » . وقال فيها — بعد أن ذكر : أن كل الرجل أن يحدل في القسم لنساءه ؛ بدلالة السنة والإجماع — : « فسدل ذلك : على أنه إنما أريد به ما في القلوب : مما قد تجاوز الله للعباد عنه ، فيما هو أعظم من الليل على النساء . » .

كَالْمُعَلَّقَةِ) . وهذا — إن شاء الله تعالى^(١) — عندي^(٢) : كما قالوا .
وعنه في موضع آخر^(٣) : « فقال^(٤) : (فَلَا تَحْمِلُوا كُلَّ الْمِثْلِ) :
لَا تُتَّبِعُوا أَهْوَاءَكُمْ ، أَفْعَالَكُمْ^(٥) » : فيصير المثل بالفعل الذي ليس لكم :
(فَتَنْذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ) .

« وما أشبه ما قالوا — عندي — بما قالوا ؛ لأن الله (تعالى) تجاوز عما
في القلوب ، وكتب على الناس الأفعال والأقوال . وإذا^(٦) مال بالقول
والفعل : فذلك كل المثل^(٧) . » .

* * *

(أنبأني) أبو عبد الله الحافظ (إجازة) : أن أبا العباس (محمد بن يعقوب)
حدثهم : أنا الربيع بن سليمان ، أنا الشافعي ، قال^(٨) : « قال الله عز وجل :
(الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ : بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ) إلى قوله^(٩)

(١) في الأصل : « له » . وهو محرف عما أثبتنا على ما يظهر .

(٢) في الأصل : « وعندي » . والزيادة من النسخ .

(٣) من الأم (ج ٥ ص ١٧٢) (٤) هذا غير موجود في الأم

(٥) كلها بالمتنصر أيضا .

(٦) في الأم ، والسنن الكبرى (ج ٧ ص ٢٩٨) : « فلذا » . وقال في المتنصر :

« فلذا كان الفعل والقول مع الهواة : فذلك كل الليل . » إلخ ؛ فراجع .

(٧) انظر ما ذكره في الأم بعد ذلك ؛ وراجع في السنن الكبرى (ج ٧ ص ٢٩٨ —

٢٩٩) ما ورد في ذلك : من الأحاديث والآثار .

(٨) كما في الأم (ج ٥ ص ١٠٠) .

(٩) في الأم : « إلى قوله سيلا » . وتعام المحذوف : (وبما أنفقوا من أموالهم ؛

فالصالحات : قاتنات حافظات للغيب بما حفظ الله) .

(وَاللَّائِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ^(١) : فَمِطُّوهُنَّ ، وَأَهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ
وَأَضْرِبُوهُنَّ^(٢) . فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ : فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا^(٣) :
٤ - (٣٤) .

« قال الشافعي : [قوله^(١)] : « وَاللَّائِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ » ؛ يحتمل :
إذا رأى الدلالات — في أفعال المرأة وأقوالها^(٤) — على النشوز ، وكان^(٥)
للخوف موضع — أن يَمِطَّها ؛ فإن أَبَدَتْ نشوزاً : هَجَرها ؛ فإن أَقَامَتْ
عليه : ضَرَبَها . »

(١) قال في الأم (ج ٥ ص ١٧٦) : « وأشبه ما سمعت في هذا القول — : أن خوف
النشوز دلائل ؛ فإذا كانت : فمطوهم ؛ لأن العظة مباحة . فإن لجبن — : فأظهرن نشوزا
بقول أو فعل . — : فاهجروهن في المضاجع . فإن أئمن بذلك ، طي ذلك : فاضربوهن .
وذلك بين : أنه لا يجوز هجرة في المضجع — وهو منهي عنه — ولا ضرب : إلا بقول ،
أو فعل ، أو هما . ومحتمل في (تخافون نشوزهن) : إذا نشزن ، فأبن النشوز — فكان
عاصيات به — : أن يجمعوا عليهن العظة والهجرة والضرب . » ثم قال بعد ذلك بقليل :
« ولا يجوز لأحد أن يضرب ، ولا يهجر مضجعا : بشر بيان نشوزها . » اه باختصار يسير .
وانظر ما قاله بعد ذلك .

(٢) انظر كلامه عن ضرب النساء خاصة ، في الأم (ج ٦ ص ١٣١) فهو مفيد في اللتام .
(٣) ارجع في ذلك ، إلى السنن الكبرى (ج ٧ ص ٣٠٣ - ٣٠٥) ؛ وقت طي أثر
ابن عباس .

(٤) في الأم (ج ٥ ص ١٠٠) : « قال الله عز وجل . ولعل « قال » يحرف عما
زدناه للإيضاح .

(٥) في الأم : « في إتيان المرأة وإقبالها . وما في الأصل هو الظاهر ، ويؤكد
قوله في المختصر (ج ٤ ص ٤٧) : « فإذا رأى منها دلالة على الخوف : من فعل أو
قول ؛ وعظما » الخ .

(٦) في الأم : « فكان » . وما في الأصل أحسن .

« وذلك : أن العِطَّة مباحةٌ قبل فعل ^(١) المكروه — : إذا رؤيت ^(٢) أسبابه ، وأن لا مؤنةً فيها عليها تضرُّ بها ^(٣) . وإن العِطَّة غير محرمة [من المرأة ^(٤)] لأخيه : فكيف لامرأته ؟ ! . والمجرى لا يكون ^(٥) إلا بما ^(٦) يحل به : لأن الهجرة محرمة — في غير هذا الموضع — فوق ثلاث ^(٧) . والضربُ لا يكون إلا ببيان الفعل »

[فالآية في العِطَّة ، والهجرة ، والضرب على بيان الفصل ^(٨)] : تدلُّ على أن حالات المرأة في اختلاف ما تُعاقب فيه وتُعاقب — : من العِطَّة ، والهجرة ، والضرب . — : مختلفةٌ . فإذا اختلفت : فلا يُشبهُ منهاها إلا ما وصفت . »

« وقد يحتمل قوله تعالى : (تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ) : إذا نَشَزْنَ ، ففتم

-
- (١) في الأم : « الفعل » . وللؤدى واحد .
 (٢) كذا بالأم . وفي الأصل : « وإذا رأيت » . وهو خطأ وتحريف .
 (٣) كذا بالأم . وعبارة الأصل : « فإن الأمور به فيها كلها بضرِّها » . وهي معرفة خفية .
 (٤) زيادة حسنة ، عن الأم .
 (٥) في الأم : « والهجرة لا تكون » . ولا فرق بينهما .
 (٦) كذا بالأم . وفي الأصل : « فيها » . وهو تحريف .
 (٧) كما يدل عليه حديث الصحيحين للشهور : « لا يحل لرجل أن يهجر أخاه فوق ثلاث : بلسان ، فيعرض هذا ، ويعرض هذا . وخيرها الذي يبدأ بالسلام » .
 (٨) زيادة عن الأم : يتوقف عليها ربط السلام ، وفهم المقام .
 (٩) كذا بالأم . وفي الأصل : « يدل » . وهو تحريف . وقال في المختصر (ج ٢ ص ٤٦ - ٤٧) — بعد أن ذكر الآية الشريفة — : « وفي ذلك ، دلالة على اختلاف حال المرأة فيما تعاقب فيه ، وتعاقب عليه . » إلى آخر ما ذكرناه قبل ذلك .

تَلَجَّجْتَهُنَّ^(١) في النشوز - : أن يكون لكم جَمْعُ العِظَةِ ، والهجرة ،
والضرب^(٢) . « . »

* * *

وياسناده ، قال : [قال : الشافعي^(٣) (رحمه الله) : « قال الله تبارك وتعالى :
(وإن خِفْتُمْ شِقَاقَ بَنِيكُمْ : فَابْتَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا ؛ إِنْ يُرِيدَا
إِصْلَاحًا : يُوقِفِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا^(٤)) (الآية^(٥)) . »

« الله أعلم بمعنى ما أراد : من خوف الشقاق الذي إذا بلغاه : أمره أن
يَيمِثَ حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ ، وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا . »

« والذي يُشَبِّه^(٦) ظاهر الآية^(٧) : فاعمَّ الزوجين [معا ، حتى يشتبَه

(١) كذا بالأُم والمختصر . وفي الأصل : « إذا نشزت خِفْتُمْ لحاجتَهُنَّ » . وهو تحريف .
(٢) انظر ما ذكره في الأم بعد ذلك ، وما ذكره فيها (ج ٥ ص ١٧٣) : فهو مفيد
في بحث القسم للنساء .

(٣) كما في الأم (ج ٥ ص ١٠٣) .

(٤) راجع في ذلك ، السنن الكبرى (ج ٧ ص ٣٠٥-٣٠٧) : ففيها فوائد كثيرة .

(٥) تمامها : (إن الله كان عليا خيرا : ٤ - ٣٥) .

(٦) كذا بالأُم . وفي الأصل : « يُمِيز » . وهو تحريف .

(٧) قال في الأم (ج ٥ ص ١٧٧) : « فأما ظاهر الآية : فإن خوف الشقاق بين

الزوجين : أن يدعى كل واحد منهما على صاحبه منع الحق ؛ ولا يطيب واحد منهما لصاحبه :

بإعطاء ما يرضى به ؛ ولا ينقطع ما بينهما : بفرقة ، ولا صلح ، ولا ترك القيام بالشقاق .

وذلك أن الله (عز وجل) أذن في نشوز المرأة : بالعِظَةِ والهجرة والضرب ؛ ولنشوز الرجل :

بالصلح . « ألح فراجعه : فلمه مفيد ، ومعين على فهم ما هنا . »

فيه حالاهما — : من ^(١) الإيابة ^(٢) . » [

« [وذلك : أنى وجدت الله (عز وجل) أذن في نشوز الزوج ^(٣)] : بأن ^(٤) يصطلحنا ^(٥) ؛ وأذن في نشوز المرأة : بالضرب ؛ وأذن — في خوفهما ^(٦) : أن لا يُقيما حدود [الله ^(٧)] — : بالغُلْع ^(٨) . »

ثم ساق الكلام ، إلى أن قال : « فلما أمرَ فيمن خفنا الشقاق بينه ^(٩) : بالحكمين ؛ دل ^(١٠) ذلك : على أن حكمهما [غيرُ حكم الأزواج غيرهما ^(١١)] : أن يشتبه ^(١٢) حالاهما في الشقاق : فلا ^(١٣) يفعل ^(١٤) الرجل : الصلح ^(١٥) »

(١) عبارة الأم (ج ٥ ص ١٠٣) : « الآية » . وفيها تحريف وتقص ؛ ويدل على صحة ما أثبتناه ما سنقله قريباً عن الأم .

(٢) الزيادة عن الأم .

(٣) هي الأم : « أن » .

(٤) في الأم زيادة : « ومن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ذلك » .

(٥) كذا بالأم . وفي الأصل : « خوفها » . وهو تحريف ،

(٦) انظر ما ذكره بعد ذلك ، في الأم .

(٧) في المختصر (ج ٤ ص ٤٨) : « بينهما » . ولا فرق ؛ قد روعي هنا لفظ « من » .

(٨) في الأصل : « وذلك » ؛ وهو خطأ وتحريف . والتصحيح عن الأم والمختصر .

(٩) الزيادة حسنة ، عن الأم والمختصر . وقال بعد ذلك ، في الأم : « وكان يعرفهما بإيابة الأزواج : أن يشتبه » إلى آخر ما في الأصل . وهو تفسير للإيابة والحكم .

(١٠) في المختصر : « فإذا اشتبه » .

(١١) في المختصر « فلم » .

(١٢) كذا بالأم والمختصر . وفي الأصل : « يصل » . وهو تحريف .

(١٣) كذا بالأصل والمختصر . وفي الأم : « الصلح » .

ولا الفرقة؛ ولا المرأة؛ تأدية الحق ولا القدية^(١)؛ ويصيران^(٢) - من القول والفعل - إلى ما لا يحل لهما، ولا يحسن^(٣)؛ ويتأديان^(٤) فيما ليس لهما؛ فلا^(٥) يُعطيان حقا، ولا يتطوعان [ولا واحد منهما، بأمر: يصيران به في معنى الأزواج غيرهما^(٦)]. «

« فإذا كان هكذا : بعث حكما من أهله ، وحكما من أهلها . ولا ييمثهما^(٧) : إلا مأموتين ، وبرضا^(٨) الزوجين . ويؤكلهما^(٩) الزوجان : بأن ييمثما ، أو يفترقا : إذا رأيا ذلك^(١٠) . »

(١) قال في الأم ، بعد ذلك : « أو تكون القدية لا تجوز : من قبل مجاوزة الرجل ماله : من أدب المرأة ؛ وتباين حلها في الشقاق . والتباين هو ما يصيران فيه » إلى آخر ما في الأصل .

(٢) في المختصر : « وصارا » .

(٣) في الأم زيادة : « ويجتمعان كل واحد منهما ، من الرجعة » .

(٤) في المختصر : « وتعدا ، بعث الإمام حكما » الخ .

(٥) في الأم : « ولا » . وما في الأصل أحسن وأظهر .

(٦) الزيادة عن الأم .

(٧) في الأم : « ولا يبعث الحكمان » .

(٨) في الأصل : « ورضى » . وهو خطأ وتحريف . والتصحيح عن الأم والمختصر .

(٩) كذا بالأم . وفي الأصل : « وتؤكلهما » . وهو تحريف . وفي المختصر :

« وتؤكلهما إياها » أي : الحكمان .

(١٠) نقل في السنن الكبرى (ج ٧ ص ٣٠٧) عن الحسن ، أنه قال : « إنما عليهما : أن يصلحا ، وأن ينظرا في ذلك . وليس الفرقة في أيديهما » ؛ ثم قال البيهقي : « هذا خلاف ما مضى (أي : من أن لهما الفرقة) . وهو أصح قولنا الشافعي رحمه الله . وعليه يدل ظاهر ما روينا عن علي (رضي الله عنه) : إلا أن يصلحا إلیها . وانه أعلم » اهـ . وقال في الأم (ج ٥ ص ١٧٧) تعليلا لذلك : « وذلك : أن الله (عز وجل) إنما ذكر : أنهما (إن يريدوا إصلاحا : يوفق الله بينهما) ؛ ولم يذكر تفريقا . »

وأطال الكلام في شرح ذلك^(١)، ثم قال في آخره^(٢): «ولو قال قائل: يجبرُهما السلطان على الحكمين؛ كان مذهبا^(٣)». .

* * *

ويأسناده، قال: قال الشافعي^(٤): «قال الله عز وجل: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا: لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ: كَرِهًا؛ وَلَا تَعْزِلُوهُنَّ: لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ؛ إِلَّا^(٥) أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ: ٤ - ١٩) .»
«يقال^(٦) (والله أعلم): نزلت في الرجل: يكره المرأة، فيمنعها - كراهية لها - حق الله (عز وجل): في عسرتها بالمروف؛ ويحبسها^(٧) - : ما نكحها. - : ليرثها؛ عن^(٨) [غير^(٩)] طيب نفس منها، يماسكه إياها على المنع. .»

«فحرم الله (عز وجل) ذلك: على هذا المعنى؛ وحرم على الأزواج:

(١) انظر الأم (ج ٥ ص ١٠٣ - ١٠٤)، والمختصر (ج ٤ ص ٤٨ - ٥٠).

(٢) ص ١٠٤ (٣) كذا بالأم. وفي الأصل: «مذهبنا». وهو تحريف.

(٤) كافى الأم (ج ٥ ص ١٠٤ - ١٠٥).

(٥) في الأم: إلى كثيرها.

(٦) كذا بالأم. وفي الأصل: «قال». وهو تحريف.

(٧) عبارته في الأم (ج ٥ ص ١٧٨) - بعد أن ذكر قريبا مما تقدم - : «ويحبسها

لتحوت: فيرثها، أو يذهب ببعض ما آتاها. .»

(٨) في الأم: «من».

(٩) زيادة متعينة، عن الأم.

أَنْ يَمْضُوا النِّسَاءَ : لِيَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا أُوتِينَ^(١) ؛ وَاسْتَنْى : (إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ) .

« [وَإِذَا أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ^(٢)] — وَهِيَ : الزَّانَا . — فَأَعْطَيْنَ بَعْضَ^(٣) مَا أُوتِينَ — : لِيُفَارِقْنَ . — : حَلَّ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ . وَلَمْ يَكُنْ^(٤) مَعْصِيَتُهُنَّ الزَّوْجَ — فَمَا يَجِبُ لَهُ — بِغَيْرِ فَاحِشَةٍ : أَوَّلَى أَنْ يُحْلَ^(٥) مَا أُعْطِينَ ، مِنْ : أَنْ يَمْضِينَ اللَّهُ (عَزَّ وَجَلَّ) وَالزَّوْجَ ، بِالزَّانَا .

« قَالَ : وَأَمَرَ اللَّهُ (عَزَّ وَجَلَّ) — فِي اللَّائِي^(٦) : يَكْرَهُهُنَّ^(٧) أَزْوَاجَهُنَّ ، وَلَمْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ . — : أَنْ يَعَاثِرْنَ بِالْمَعْرُوفِ . وَذَلِكَ : تَأْدِيَةٌ^(٨) الْحَقِّ ، وَإِجْمَالُ الْعِشْرَةِ .

« وَقَالَ^(٩) تَعَالَى : (فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ : فَمَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا ،

(١) قَالَ فِي الْأَمِّ (ص ١٧٨) : « وَقِيلَ : فِي هَذِهِ الْآيَةِ . دَلَالَةٌ : عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْهِ حِسْبَهَا — مَعَ مَنَعِهَا الْحَقِّ — : لِيَرْتَبِهَا ، أَوْ يَذْهَبَ بِبَعْضِ مَا آتَاهَا . » .

(٢) زِيَادَةٌ عَنِ الْأَمِّ : مُتَعَيِّنَةٌ ، وَيَتَوَقَّفُ عَلَيْهَا رِبْطُ السَّكَلَامِ الْآتِي .

(٣) فِي الْأَمِّ : « يَبْعُضُ » وَالظَّاهِرُ أَنَّ الزِّيَادَةَ مِنَ النَّاسِخِ أَوْ الطَّابِعِ .

(٤) فِي الْأَمِّ : « تَكُنْ » . وَلَا فَرْقَ .

(٥) فِي الْأَمِّ : « تَحْلُ » . وَلَا فَرْقَ أَيْضًا .

(٦) فِي الْأَمِّ : « اللَّائِي » .

(٧) كَذَا بِالْأَمِّ . وَفِي الْأَصْلِ : « يَكْرَهُنَّ » ؛ وَهُوَ خَطَأٌ وَنَحْوُهُ . وَيُؤَكِّدُ ذَلِكَ

قَوْلُهُ فِي الْأَمِّ (ج ٥ ص ١٧٨) : « وَقِيلَ : لَا بَأْسَ بِأَنْ يَحْسِبَهَا كَارِهًا لَهَا : إِذَا أَدَّى حَقَّ

اللَّهِ فِيهَا : لِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : (وَعَاثِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ؛ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ) » الْآيَةَ .

(٨) فِي الْأَمِّ : « بِتَأْدِيَةٍ » ؛ وَلِلْوُدِيِّ وَاحِدٌ .

(٩) كَذَا بِالْأَمِّ ؛ وَهُوَ الظَّاهِرُ . وَفِي الْأَصْلِ : « قَالَ » . وَلِلَّاحِظِ مِنَ النَّاسِخِ .

وَيَجْعَلُ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا ۖ ٤ - ١٩ . »

« فأباح عشرين - على الكراهية - : بالمعروف ؛ وأخبر : أن الله (عز وجل) قد يجعل في الكره خيراً كثيراً . »

« والخير الكثير : الأجر في الصبر ، وتأييد الحق إلى من يكره ، أو التطول عليه . »

« وقد يَنْتَبِطُ - وهو كاره لها . - بأخلاقها ، ودينها ، وكفائتها^(١) ، وبذلها ، وميراث : إن كان لها . وتُصَرَّفُ حالاته إلى الكراهية لها ، بعد النبطة [بها^(٢)] . »

وذكرها^(٣) في موضع آخر^(٤) - هو : لى مسموع عن أبي سعيد ، عن [أبي] العباس ، عن الربيع ، عن الشافعي . - وقال فيه :

« وقيل : « إن هذه الآية نسخت^(٥) ، وفي معنى : (فَأَمْسِكُوهُمْ^(٦)) فِي الْيُبُوتِ ، حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ ، أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا ۖ ٤ - ١٥) نسخت^(٧) بآية الحدود^(٨) : فلم يكن على امرأة ، حبس : يُنْعَمُ^(٩) [به^(١٠)]

(١) كذا بالأم ؛ وفي الأصل : « كفائتها » . ولعله محرف أو أن الهزمة سهلت .

(٢) زيادة حسنة عن الأم . (٣) أى : آية العزل السابقة كلها .

(٤) من الأم (ج ٥ ص ١٧٨ - ١٧٩) .

(٥) في الأم (ص ١٧٩) : « منسوخة » .

(٦) ذكر في الأم الآية من أولها .

(٧) في الأم : « فندخت » .

(٨) الآية الثانية من سورة النور . وقد ذكرها في الأم ، وذكر من السنة : ما سيأتي

في أول الحدود . فراجع ، وراجع الأم (ج ٧ ص ٧٥ - ٧٦) ، والرسالة (ص ١٢٨ -

١٢٩ و ٢٤٦ - ٢٤٧) .

(٩) كذا بالأم . وفي الأصل : « ينع » ؛ وهو خطأ وتحريف .

حقُّ الزوجة على الزوج ؛ وكان عليها الحدُّ . « .
وأطال الكلام فيه ^(١) ؛ وإنَّا أراد: نسخَ الحبسِ على منعِ حقها : إذا أمت
بفاحشة ؛ والله أعلم .

* * *

(أنا) أبو سعيد محمد بن موسى ، نا أبو العباس محمد بن يعقوب ، أنا
الربيع بن سليمان ، أخبرنا الشافعي (رحمه الله) ، قال ^(٢) : « قال الله عز وجل :
(وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً ؛ فَإِنْ طِبَّنْ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسٌ :
فَكُلُّوهُ هُنَيْئًا مَرِيئًا ^(٣) : ٤ — ٤) .

« فكان في [هذه ^(٤)] الآية : إباحةُ أكله : إذا طابت به ^(٥) نفساً ؛
ودليلٌ : على أنها إذا لم تطب به نفساً : لم يحل أكله .

« [وقد ^(٦)] قال الله عز وجل : (وَأِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ
زَوْجٍ ، وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنْطَارًا ^(٧)) : - فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا ؛ [أَتَأْخُذُونَهُ
بُهْتَانًا وَإِنَّمَا مِثْلًا ^(٨)] ١٢ : ٤ — ٢٠) .

(١) انظر الأم (ج ٥ ص ١٧٩) .

(٢) كافي الأم (ج ٥ ص ١٧٨) .

(٣) راجع ما تقدم (ص ١٣٩ - ١٤٠) ، والأم (ج ٣ ص ١٩٢ - ١٩٣) .

(٤) زيادة حسنة ، عن الأم .

(٥) في الأم : « نفساً » .

(٦) هذه الزيادة عن الأم ؛ وقد يكون كلها أو بعضها متعيناً ؛ فتأمل .

(٧) انظر في السنن الكبرى (ج ٧ ص ٢٣٣) : ما ورد في تفسير القنطار .

« وهذه الآية : في معنى الآية التي [كتبنا^(١)] قبلها . فإذا^(٢) أراد الرجل الاستبدال بزوجه ، ولم تُرد هي فُرقتَه — : لم يكن له أن يأخذ من مالها شيئاً — : بأن يَسْتَكْرِهَهَا عليه — ولا أن يَطْلُقَهَا : لِمُطْلَقِهَا فدية منه . » وأطلال الكلام فيه^(٣) .

قال الشافعي^(٤) (رحمه الله) : « قال الله عز وجل : (وَلَا^(٥) يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا ؛ إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ ؛ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ : فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ : ٢ - ٢٢٩) . »
« فقيل^(٦) (والله أعلم) : أن تكون المرأة تكره الرجل : حتى تخاف أن لا تُقيم^(٧) حدود الله — : بأداء ما يجب عليها له ، أو أكثره ، إليه^(٨) . —
ويكون الزوج غير مانع^(٩) لها ما يجب عليه ، أو أكثره . »
« فإذا كان هذا : حلت الفدية للزوج ؛ وإذا لم يُقم أحدهما حدود الله :
ليسا مما مقيمتين حدود الله^(١٠) . »

-
- (١) الزيادة عن الأم لدفع الإيهام .
(٢) في الأم : « وإذا » . وما في الأصل أحسن .
(٣) انظر الأم (ج ٥ ص ١٧٨) .
(٤) كما في الأم (ج ٥ ص ١٧٩) .
(٥) ذكر في الأم ، الآية من أولها .
(٦) في الأصل : « فقيد » ؛ وهو تحريف . والتصحيح عن الأم .
(٧) كذا بالأم . وفي الأصل : « يقيم » . وهو خطأ وتحريف .
(٨) في الأصل : « أو أكثر وإليه » ؛ وهو تحريف . والتصحيح عن الأم .
(٩) كذا بالأم . وفي الأصل : « دافع » ؛ وهو تحريف يخل بالمعنى للراد . ويعطى عكسه .
(١٠) أي : فيصدق بهذا ، كما يصدق بعدم إقامة كل منهما الحدود .

« وقيل ^(١) : و [هكذا قولُ الله عز وجل : (فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ) ^(٢)] : إذا حل ذلك للزوج : [فليس بمحرام على المرأة ؛ والمرأة في كل حال : لا يحرم عليها ما أعطت من مالها . وإذا حل له ^(٣)] ولم يحرمُ عليها : فلا جُنَاحَ عليهما معاً . وهذا كلام صحيح . وأطال الكلام في شرحه ^(٤) ؛ ثم قال ^(٥) :

« وقيل ^(٥) : أن تمتنع المرأة من أداء الحق ، فتخاف على الزوج : أن لا يؤدّي الحق ؛ إذا منعتة حقاً . فتحل الفدية . »

« وجماع ذلك : أن تكون المرأة : المانعة لبعض ما يجب ذليها له ، المفدية ^(٦) : تخرجاً من أن لا تؤدّي حقّه ، أو كراهية له ^(٧) . فإذا كان هكذا : حلت الفدية للزوج ^(٨) . » .

* * *

(١) كذا بالأم . وفي الأصل : « قال » ؛ وهو تحريف ، أو أن ما أثبتناه ساقط من الأصل بدليل قوله فيما بعد : وهذا كلام صحيح .

(٢) هذه الزيادة عن الأم ؛ وقد يكون أكثرها متعينا . وعلى كل فالسلام قد اوضح بها وظهر .

(٣) انظر الأم (ج ٥ ص ١٧٩) .

(٤) ص ١٧٩ .

(٥) كذا بالأم . وفي الأصل : « وقيل » . وهو تحريف .

(٦) في الأصل : « الفدية » ؛ وهو خطأ وتحريف . والتصحيح عن الأم .

(٧) كذا بالأم . وعبرة الأصل : « أو كراهيته » ؛ وهي معرفة .

(٨) راجع في هذا للقام ، السنن الكبرى (ج ٧ ص ٣١٢ - ٣١٥) .

« مَا يُؤْتَرُ عَنْهُ فِي الطَّلَاقِ ، وَالرَّجْمَةِ »

قرأتُ في كتاب أبي الحسن العاصمي :

« (أخبرنا) عبد الرحمن بن العباس الشافعي^١ - قرأتُ عليه بمصر -

قال : سمعت يحيى بن زكريا ، يقول : قرأ علي^٢ يونس^٣ : قال الشافعي - : في الرجل : يتخلف بطلاق المرأة ، قبل أن ينكحها^(١) . - قال : « لا شيء عليه ؛ لأنني رأيت الله (عز وجل) ذكر الطلاق بعد النكاح . » ؛ وقرأ : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا : إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ، ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ : ٣٣ - ٤٩ (٧)) . » .

(١) راجع شيئا من تفصيل ذلك ، في كتاب : (اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى) ؛ للملحق بالأم (ج ٧ ص ١٤٧ و ١٤٩) . ومن التريب للأؤسف : أن يطبع هذا الكتاب بالقاهرة : خاليا من تعقيبات الشافعي النفيسة ؛ ولا يشار إلى أنه قد طبع مع الأم . ومثل هذا قد حدث في كتاب : (سير الأوزاعي) .

(٢) قال الشافعي (كما في المختصر : ج ٤ ص ٥٦) : « ولو قال : كل امرأة أزوجه طالق ، أو امرأة بيننا ؛ أو لبد : إن ملكتك فأنت حر . - فزوج ، أو ملك : لم يلزمه شيء ؛ لأن الكلام - الذي له الحكم - كان : وهو غير مالك ؛ فبطل . » . وقال الزبي : « ولو قال لامرأة لا يملكها : أنت طالق الساعة ؛ لم تطلق . فهي - بعد مدة - أجد ؛ فإذا لم يعمل القوي : فالضعيف أولى أن لا يعمل . » ؛ ثم قال (ص ٥٧) : « وأجمعوا : أنه لا سبيل إلى طلاق من لم يملك ؛ لئلا يجمع عليها . فهي - من أن تطلق ببدعة ، أو على صفة - : أجد . » ٥١ .

هنا ؛ وقد ذكر الشافعي في بحث من يقع عليه الطلاق من النساء (كما في الأم : ج ٥ ص ٢٣٢) : أنه لا يعلم مخالفا في أن أحكام الله تعالى - في الطلاق والظهار والإيلاء - لا تنفع إلا على زوجة : فإتية النكاح ، يحل للزوج جماعها . ومراده : إمكان ثبوت نكاحها ، وصحة العقد عليها . ليكون كلامه متفقا مع اعترافه بخلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى في أصل المسئلة ، فتأمل .

قال الشيخ: وقد روينا عن عِكْرَمَةَ، عن ابن عباس: أنه احتج في ذلك (أيضاً):
بهذه الآية ^(١).

* * *

(أنا) أبو سعيد، أنا أبو العباس، أنا الربيع، أنا الشافعي، قال ^(٢): «قال
الله تبارك وتعالى: (إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ: فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ: ٦٥ - ١). قال:
وَقُرِئَتْ ^(٣): (لِقَبْلِ عِدَّتِهِنَّ ^(٤))؛ وهما لا يختلفان في معنى ^(٥). « . وروى
[ذلك ^(٦)] عن ابن عمر رضي الله عنه :

قال الشافعي (رحمه الله): «^(٧) وطلاقُ السنة — في المرأة: المدخول

(١) راجع في السنن الكبرى (ج ٧ ص ٣٢٠ - ٣٢١): أثر ابن عباس، وغيره:
من الأحاديث والآثار التي تؤيد ذلك. وانظر ما علق به صاحب الجواهر النقي، على أثر
ابن عباس؛ وتأمله.

(٢) كافي الأم (ج ٥ ص ١٦٢).

(٣) في المختصر (ج ٤ ص ٦٨): «وقد قرئت».

(٤) أو: (في قبل عدتهن)؛ على شك الشافعي في الرواية. كافي الأم (ج ٥ ص
١٦٢ و ١٩١).

(٥) كذا بالأصل والأم، والسنن الكبرى (ج ٧ ص ٣٢٣). وبعبارة المختصر:
«والنفي واحد».

(٦) الظاهر تعيين مثل هذه الزيادة؛ أي: روى الشافعي القراءة بهذا الحرف عنه.
وقد روى أيضاً: عن النبي (صلى الله عليه وسلم)، وابن عباس، ومجاهد. انظر الأم،
والسنن الكبرى (ج ٧ ص ٣٢٣ و ٣٢٧ و ٣٣١ - ٣٣٢ و ٣٣٧).

(٧) قال في الأم (ج ٥ ص ١٦٢ - ١٦٣): «فبين (والله أعلم) في كتاب الله
(عز وجل) - بدلالة سنة النبي صلى الله عليه وسلم - : أن طلاق السنة [ما في الأم : أن
القرآن والسنة . وهو محرف قطعاً] - في المرأة للدخول بها التي نحبس، دون من سواها : =

بها ، التي تحيض^(١) . - : أن يطلقها : طاهر أم غير جامع^(٢) ، في الطهر الذي خرجت [إليه^(٣)] من حيضة ، أو نفاس^(٤) . « .
قال الشافعي^(٥) : « وقد أمر الله (عز وجل) : بالإمساك بالمعروف ، والتشريح بالإحسان . ونهى عن الضرر . »

« وطلاق الحائض : ضررٌ عليها ؛ لأنها : لا زوجةٌ ، ولا في أيام تَمْتَدُّ فيها من زوج - : ما كانت في الحيضة . وهي : إذا طَلَّقَتْ - : وهي تحيض . - بعد جامع : لم تدر ، ولا زوجها : عدتها : الحمل ، أو الحيض ؟ . »
« ويُشبهه : أن يكون أراد : أن يعلم ما المدة ؛ ليرغب الزوج ، ويُقصر المرأة عن الطلاق : إذا^(٦) طلبته . » .

* * *

== من اللطقات . - : أن تطلق قبل عدتها ؛ وذلك : أن حكم الله (تعالى) : أن المدة على للدخول بها ؛ وأن النبي إنما يأمر بطلاق طاهر من حيضا : التي يكون لها طهر وحيض . « ؛ ثم قال (كما في السنن الكبرى أيضا : ج ٧ ص ٣٢٥) : « وبين : أن الطلاق يقع على الحائض ؛ لأنه إنما يؤمر بالمراجعة : من لزمه الطلاق ؛ فأما من لم يلزمه الطلاق : فهو بحاله قبل الطلاق . وقد أمر الله « إلى آخر ما سيذكر بعد .

- (١) راجع في الأم (ج ٥ ص ١٦٣) كلامه في طلاقها إذا كان الزوج غالبا ؛ وراجع أيضا في الأم (ج ٥ ص ١٩٣) كلامه في طلاق السنة في المستحاضة . فكلها مفيد جدا .
- (٢) انظر كلامه في الأم (ج ٥ ص ١٦٥) قبيل آخر البحث .
- (٣) لعل هذه الزيادة متعينة : لأن شرط الحذف لم يتحقق ؛ فتأمل .
- (٤) انظر كلامه في المختصر (ج ٤ ص ٧٠) . وراجع باب طلاق الحائض ، في اختلاف الحديث (ص ٣١٦ - ٣١٨) .
- (٥) كما في الأم (ج ٥ ص ١٦٣) .
- (٦) في الأم : « إن » ؛ وراجع بقية كلامه فيها .

(نا) أبو عبد الله الحافظ، وأبو سعيد بن أبي عمرو — قالوا: نا أبو العباس، أنا الربيع، أنا الشافعي، قال^(١): «ذكر الله (عز وجل) الطلاق، في كتابه، بثلاثة أسماء: الطلاق، والفراق، والسراح^(٢). فقال جل ثناؤه: (إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ: فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ^(٣)) (٦٥-١)؛ وقال عز وجل: (فَإِذَا بَلَغَتِ أَجَلَهُنَّ: فَأَمْسِكُوهُنَّ بِعَمْرُوفٍ، أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِعَمْرُوفٍ: ٦٥-٢)؛ وقال لنبيه (صلى الله عليه وسلم) في أزواجه^(٤): (إِنْ كُنْتُمْ تُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا: فَمَعَالَيْنِ: أَمْتَحِكُنَّ، وَأَسْرَحِكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا: ٢٣-٢٨). ٤٠.

زاد أبو سعيد — في روايته — قال الشافعي^(٥): «فن خاطب امرأته، فأفرد لها اسما من هذه الأسماء^(٦) — لزمه الطلاق؛ ولم يثنو^(٧) في الحكم، وتوَيَّنَاهُ فَيَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ^(٨)». ٤٠.

* * *

-
- (١) كما في الأم (ج ٥ ص ٢٤٠). (٢) انظر المختصر (ج ٤ ص ٧٣).
- (٣) انظر السنن الكبرى (ج ٧ ص ٣٢١-٣٢٢).
- (٤) راجع في السنن الكبرى (ج ٧ ص ٣٧-٣٨): حديث عائشة في تغيير النبي أزواجه.
- (٥) كما في الأم (ج ٥ ص ٢٤٠)؛ وقد ذكره إلى قوله: الطلاق؛ في السنن الكبرى (ج ٧ ص ٣٤٠).
- (٦) في الأم زيادة مبينة، وهي: «فقال: أنت طالق، أو قد طلقتك، أو قد فارقتك أو قد سرحتك». ٤٠.
- (٧) كذا بالأم، وهو الظاهر وفي الأصل: «وإن لم ينو». ولعل التحريف والزيادة من الناسخ.
- (٨) قال في الأم، بعد ذلك: «وبسعه — إن لم يرد بشيء منه طلاقاً —: أن يحسبها ولا يسعها: أن تقيم معه، لأنها لا تعرف: من صدقه، ما يعرف: من صدق نفسه». ٤٠.

(أنا) أبو زكريا بن أبي إسحق (في آخرين) ، قالوا : أنا أبو العباس ، أنا الربيع ، أنا الشافعي ، قال ^(١) : « ثنا مالك ، عن هشام بن ^(٢) عروة ، عن أبيه ^(٣) ، قال : كان الرجل إذا طلق [امرأته ، ثم ارتجما قبل أن تنقضي عدتها — : كان ذلك له ؛ وإن طلقها ألف مرة . فممد رجل إلى ^(٤)] امرأة له : فطلقها ، ثم أمهلها ؛ حتى إذا شارفت انقضاء عدتها : ارتجما ؛ ثم طلقها وقال : والله لا آويك ^(٥) إلى ، ولا تحلين ^(٦) أبدا . فأنزل الله عز وجل : (الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ ؛ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ ، أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ : ٢ — ٢٢٩) ؛ فاستقبل الناس الطلاق جديداً — من يومئذ — : من كان منهم طلق ، أو ^(٧) لم يُطلق . »

قال الشافعي ^(٨) (رحمه الله) : « وذكر بعض أهل التفسير هذا . »

(١) كما في اختلاف الحديث (ص ٣١٢-٣١٣) وقد ذكره في الأم (ج ٥ ص ١٢٤) .

(٢) في الأصل : « عن » ؛ وهو تحريف .

(٣) قد أخرجه أيضاً — في السنن الكبرى (ج ٧ ص ٣٣٣) موصولاً ، عن عائشة .

وكذلك أخرجه عنها الترمذي والحاكم ، كما في شرح اللوطي للزرقاني (ج ٣ ص ٢١٨) .

فلا يضر إرساله هنا ؛ بل نص البخاري وغيره (كما في السنن الكبرى) على أنه الصحيح .

(٤) الزيادة عن اختلاف الحديث ، والأم ، واللوطي ، والسنن الكبرى .

(٥) في السنن الكبرى : « أوويك » .

(٦) أي : لتبرئ . وفي بعض نسخ السنن الكبرى : « تحلين » ؛ فلا فرق . ويؤكد

ذلك قوله في رواية عائشة : « لا أطلقك » ؛ فتبين مني ، ولا أوويك إلى الخ . وقوله في رواية

أخرى عن عروة — كما في السنن الكبرى (ج ٧ ص ٤٤٤) — : « لا آويك إلى أبداً ،

ولا تحلين لتبرئ الخ (٧) في الأم : « ولم » وهو أحسن .

(٨) كما في اختلاف الحديث (ص ٣١٣) وانظر ما ذكره هذا البض في الأم .

قال الشيخ (رحمه الله) : قد روينا عن ابن عباس ، في معناه ^(١) .

* * *

(أنا) أبو سعيد ، ثنا أبو العباس ، أنا الربيع ، أنا الشافعي ، قال ^(٢) : « قال الله عز وجل : (الْأَمَنُ أَشْرَهُ : وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ : ١٦ - ١٠٦) . »
« قال : وللكفر أحكامٌ : كفراق ^(٣) الزوجة ، وأن ^(٤) يُقتل الكافر ، ويُغَنَمَ ماله . »

« فلما وضع [الله ^(٥)] عنه : سقطت [عنه ^(٦)] أحكام الإكراه على ^(٧) القول كله ؛ لأن الأعظم إذا سقط عن الناس : سقط ما هو أصغر منه ، وما يكون حكمه : بثبوت عليه . » وأطال الكلام في شرحه ^(٨) .

* * *

(أنا) أبو سعيد بن أبي عمرو ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، أنا الشافعي ، قال ^(٩) : « قال الله تبارك وتعالى : (الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ ؛ فَمَا سَاكُ يَمْفِرُوفٍ ، أَوْ

(١) انظر السنن الكبرى (ج ٧ ص ٣٣٧) .

(٢) كما في الأم (ج ٣ ص ٢٠٩) . وقد ذكر بضه في السنن الكبرى (ج ٧ ص ٣٥٦) على ما ستعرف .

(٣) كذا بالأم ، وفي الأصل : « لفراق » ، وهو خطأ وتخريف .

(٤) كذا بالأم ، وهو الظاهر . وفي الأصل : « فان » ، ولعله محرف .

(٥) زيادة حسنة ، عن الأم والسنن الكبرى .

(٦) الزيادة عن الأم .

(٧) كذا بالأم ، وهو لا يظهر . وفي الأصل والسنن الكبرى : « عن » .

(٨) انظر الأم (ج ٢ ص ٢١٠) . وراجع أيضا الأم (ج ٧ ص ٦٩ - ٧٠) ، والمختصر

(ج ٥ ص ٢٣٣) . وراجع الخلاف في طلاق الكفر ، في الام (ج ٧ ص ١٦٠) .

(٩) كما في الأم (ج ٥ ص ٢٢٥) .

تَمْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ ٢ — ٢٢٩) ؛ وَقَالَ تَمَالَى : (وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ؛ وَلَا يُحِلُّ لِهِنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنَنَّ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ . وَبُؤْسَاتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا^(١) ٢ — ٢٢٨) .

« قَالَ الشَّافِعِيُّ — [فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ^(٢) : (إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا) . — :
يُقَالُ^(٣) : إِصْلَاحُ الطَّلَاقِ : بِالرَّجْعَةِ ؛ وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٤) . »
« فَأَيُّمَا زَوْجٍ حَرَّ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ — بَعْدَ مَا يُصِيبُهَا — وَاحِدَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ ،
فَهُوَ : أَحَقُّ بِرَجْمَتِهَا : مَا لَمْ تَنْقُضْ عِدَّتُهَا . بِدَلَالَةِ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ^(٥) . »
وَقَالَ^(٦) — فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : (وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدْنَ أَجَلَهُنَّ :
فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ ، أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ . [وَلَا تُخْسِكُوهُنَّ ضِرْرًا^(٧)] :

(١) قَالَ فِي الْأَمِّ (ج ٧ ص ٢٠) : « فَظَاهِرُ هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ ، يَدُلُّ عَلَى أَنَّ كُلَّ مُطَلَّقٍ :
فَهُوَ الرَّجْعَةُ عَلَى امْرَأَتِهِ : مَا لَمْ تَنْقُضْ عِدَّتَهَا . لِأَنَّ الْآيَتَيْنِ فِي كُلِّ مُطَلَّقٍ طَمَعٌ ، لَا خَاصَّةَ عَلَى
بَعْضِ الْمُطَلَّقِينَ دُونَ بَعْضٍ . وَكَذَلِكَ قُلْنَا : كُلَّ طَلَّاقٍ ابْتِدَاءُ الزَّوْجِ ، فَهُوَ يَمْلِكُ فِيهِ الرَّجْعَةَ
فِي الْعِدَّةِ . » الْحُجَّةُ : فَرَاغَهُ : فَهُوَ مُقِيدٌ .

(٢) الزِّيَادَةُ عَنِ الْأَمِّ ، وَالسَّنَنُ الْكُبْرَى (ج ٧ ص ٣٦٧) . وَلَهَا مَتَعِينَةٌ : بِدَلِيلِ
أَنَّ عِبَارَةَ السَّنَنِ الْكُبْرَى : « أَنَا الشَّافِعِيُّ الْحُجَّةُ » .

(٣) كَذَبًا بِالْأَسْلِ وَالسَّنَنِ الْكُبْرَى ، وَهُوَ الظَّاهِرُ . وَفِي الْأَمِّ : « قَتَالَ » ؛ وَلَهُ عَرَفَ .

(٤) قَالَ فِي الْأَمِّ ، بَعْدَ ذَلِكَ : « فَهِنَّ أَرَادَ الرَّجْعَةَ فَهِيَ لَهُ : لِأَنَّ اللَّهَ (تَبَارَكَ وَتَعَالَى)

جَعَلَهَا لَهُ . » . وَارْجِعْ — فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى — مَارُوِيٌّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَجَاهِدٍ ، فِي هَذِهِ الْآيَةِ .

(٥) قَالَ فِي الْأَمِّ ، بَعْدَ ذَلِكَ : « ثُمَّ سَنَةَ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : فَلِذَا رَكَعَاتِهِ

طَلَّقَ امْرَأَتَهُ الْبَتَّةَ ، وَلَمْ يَرُدَّ إِلَّا وَاحِدَةً . فَرَدَّهَا إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ . وَكَذَلِكَ عِنْدَنَا : فِي الْعِدَّةِ . »

الْحُجَّةُ : فَرَاغَهُ . (٦) كَمَا فِي الْأَمِّ (ج ٥ ص ٢٢٩) .

(٧) زِيَادَةٌ عَنِ السَّنَنِ الْكُبْرَى (ج ٧ ص ٣٦٨) وَقَدْ تَنَاوَلَهَا الشَّرْحُ .

٢ - (٢٣١) . - : إِذَا شَارَقْنَ بُلُوغَ أَجْلِهِنَّ : فَرَاغَهُنَّ بِمَعْرُوفٍ ، [(١٢)]
وَدَعَوْهُنَّ تَنْقِضُ (٢) عِدَّتَهُنَّ بِمَعْرُوفٍ . وَنَهَامُ : أَنْ يُمَسْكُوهُنَّ ضَرَارًا :
لِيَعْتَدُوا ؛ فَلَا يَحِلُّ إِسْكَانُهُنَّ : ضَرَارًا (٣) . » .

زاد على هذا ، في موضع آخر (٤) - هو عندي : بالإجازة عن أبي
عبد الله ، بإسناده عن الشافعي . - :

« [والعرب (٥)] تقول للرجل (٦) - : إِذَا قَارَبَ الْبِلْدَ : يَرِيدُهُ ؛ أَوِ الْأَمْرَ :
يَرِيدُهُ . - : قَدْ بَلَغَتْهُ ؛ وَتَقُولُهُ (٧) : إِذَا بَلَغَهُ . »

« فتقوله في المطلقات : (فَإِذَا بَلَغْنَ أَجْلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ ،
أَوْ قَارِبُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ (٨)] : ٦٥ - ٢) : إِذَا قَارَبْنَ [بُلُوغَ (٨)] أَجْلِهِنَّ .

(١) الزيادة عن الأم والسنن الكبرى .

(٢) كذا بالأم والسنن الكبرى ؛ وفي الأصل : « تنقض » .

(٣) راجع - في السنن الكبرى - ما روى في ذلك ، عن مجاهد ، والحسن ، ومسروق
ابن الأجاج .

(٤) من الأم (ج ٥ ص ١٠٥ - ١٠٦) : في خلال مناقشة قيمة .

(٥) الزيادة عن المختصر (ج ٢ ص ٨٧) ؛ وهي تؤخذ من الأم أيضا . وعبارته في
المختصر هي : « فدل سياق الكلام : على اقتران البلوغين ؛ فأحدهما : مقارنة ببلوغ الأجل ،
فله إمسائها أو تركها : فنسرح بالطلاق للتقدم . والعرب تقول والبلوغ الآخر :
انقضاء الأجل » . وقد ذكر نحوها في الأم .

(٦) في الأصل : « يقول الرجل » ؛ والتصحيح عن الأم والمختصر .

(٧) كذا بالأم والمختصر ؛ وفي الأصل : « ويقول » ؛ وهو محرف .

(٨) الزيادة عن الأم (أثناء مناقشة ص ١٠٥)

فلا يؤمرُ بالإمساك ، إلا^(١) : مَنْ كَانَ يَحِلُّ لَهُ الْإِمْسَاكُ فِي الْمَدَّةِ .
وقوله (عز وجل) فِي الْمَتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا : (فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ :
فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا قَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ^(٢) : ٢ - ٢٣٤) ؛ هذا : إذا
قَضَيْنَ أَجَلَهُنَّ .

« وهذا^(٣) : كلام عربي ؛ والآيتان يدلان^(٤) : على افتراقهما بيننا ؛
وبالكلام فيهما : مثل قوله (عز وجل) فِي الْمَتَوَفَّى عَنْهَا : (وَلَا تَزِمُوهُمْ قَدَّةَ
النِّكَاحِ ، حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ : ٢ - ٢٣٥) : حتى تنقضي عِدَّتُهَا ،
فَيَحِلَّ نِكَاحُهَا^(٥) . »

• • •

(أنا) أبو سعيد ، أنا أبو العباس ، أنا الربيع ، أنا الشافعي^(٦) — في

(١) فِي الْأَمِّ : « إِلا مِنْ يَجُوزُ لَهُ » .

(٢) فِي الْأَمِّ : « مِنْ مَعْرُوفٍ » . وهو خطأ نشأ عن التباس هذه الآية ، بآية البقرة
الْأُخْرَى : (٢٤٠) ؛ عِنْدَ النَّاسِخِ أَوْ الطَّائِعِ .

(٣) عبارة الْأَمِّ (ص ١٠٦) : « وَهُوَ كَلَامٌ عَرَبِيٌّ : هَذَا مِنْ أَيْتِهِ وَأَقْلَهُ خَفَاءُ ؛ لِأَنَّ
الْأَيْتَيْنِ يَدُلُّانِ عَلَى افْتِرَاقِهِمَا : بِسِيَاقِ الْكَلَامِ فِيهِمَا ؛ وَمِثْلُ قَوْلِ اللَّهِ فِي الْمَتَوَفَّى ، فِي قَوْلِهِ « الْغِي :
فَكَلَامُ الْأَصْلِ فِيهِ تَصَرُّفٌ وَاسْتِخْصَارٌ .

(٤) فِي الْأَصْلِ : « وَالْأَيْتَانِ بَدَلَاتٌ » ؛ وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٥) مِنَ الْوَاجِبِ : أَنْ تَرَاجَعَ لِلنَّقَاشَةِ لِلذِّكْرِ فِي الْأَمِّ (ج ٥ ص ١٠٥ - ١٠٦) .
لِيَتَأَنَّى فِهْمَ هَذَا الْكَلَامِ حَقَّ الْفِهْمِ .

(٦) كَأَنَّ الْأَمِّ (ج ٥ ص ٢٢٩ - ٢٣٠) ؛ وَأَوَّلُ كَلَامِهِ هُوَ : « أَيُّ امْرَأَةٍ حَلَّ ابْتِدَاءً
نِكَاحُهَا . فَنِكَاحُهَا حَلَالٌ ، مَتَى شَاءَ مِنْ كَانَتْ تَحِلُّ لَهُ ، وَشَاءَتْ . إِلَّا امْرَأَتَيْنِ : لِلْإِعْنَةِ . فَإِنْ
الزَّوْجُ إِذَا التَّمَنَّى لَمْ تَحِلَّ لَهُ أَبْدَاعُهَا . . . وَالثَّانِيَةُ : الرَّأْيَةُ يُطْلَقُهَا الْحَرَمُ ثَلَاثًا » إِلَى آخِرِ مَا فِي الْأَصْلِ .

المرأة : يطلقها الحر ثلاثاً . — [قال ^(١)] : « فلا تحلُّ له : حتى يحامها زوج غيره » ؛ لقوله (عز وجل) في المطلقة ^(٢) الثالثة : (فَإِنْ طَلَّقَهَا : فَلَا تحلُّ له مِنْ بَعْدُ ، حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ : ٢ - ٢٣٠) ^(٣) . »

« قال : فاحتلت ^(٤) الآية : حتى يحامها زوج غيره » ؛ [و ^(٥)] دلت على ذلك السنة ^(٦) . فكان أولى المعاني — بكتاب الله عز وجل — : مادلت عليه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ^(٧) . »

« قال : فإذا ^(٨) تزوجت المطلقة ثلاثاً ، بزواج ^(٩) : صحيح النكاح ؛

(١) الزيادة : فتنبيه والإيضاح .

(٢) في السنن الكبرى (ج ٧ ص ٣٧٣) : « الطلقة » ؛ ولا خلاف في المعنى للراد .

(٣) قال الشافعي — كما في الأم (ج ٥ ص ١٦٥) ، والسنن الكبرى (ج ٧ ص ٣٣٣) — .

« فالقرآن يدل (والله أعلم) : على أن من طلق زوجة له . . دخل بها ، أو لم يدخل . . :

لم تحل له حتى تنكح زوجاً غيره . . » . وراجع ما قاله بعد ذلك في الأم (ص ١٦٥ - ١٦٦) : القائدة الكبيرة .

(٤) قال في الرسالة (ص ١٥٩) : « فاحتمل (هذا القول) : أن يتزوجها زوج

غيره ؛ وكان هذا المعنى الذي يسبق إلى من خوطب به : أنها إذا عقدت عليها عقد النكاح ،

فقد نكحت . واحتمل : حتى يصيبها زوج غيره ؛ لأن اسم : (النكاح) ، يقع بالإصابة ،

ويقع بالقدح . » . ثم ذكر حديث امرأة رفاعة ، المشهورة ، الذي يرجح الاحتمال الثاني الذي

اقتصر عليه في الأصل .

(٥) الزيادة عن الأم والسنن الكبرى (ج ٧ ص ٣٧٣) .

(٦) راجع في الأم (ج ٧ ص ٢٦) : مناقشة جيدة حول هذا الموضوع .

(٧) انظر ما رواه من السنة في ذلك ، في الأم (ج ٥ ص ٢٢٩) والمختصر (ج ٤

ص ٩٢) . وانظر أيضاً السنن الكبرى (ج ٧ ص ٣٧٣ - ٣٧٥) .

(٨) كذلك الأم ، وهو الظاهر . وفي الأصل . « إذا » .

(٩) في الأم : « زوجاً » .

فأصابها ، ثم طلقها واقتضت عِدَّتُهَا — : حل^(١) لزوجها الأول : ابتداء نكاحها ؛ لقول الله عز وجل : (فَإِنْ طَلَّقَهَا : فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ ، حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ^(٢)) . » .

وقال^(٣) في قول الله عز وجل : (فَإِنْ طَلَّقَهَا^(٤) : فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا : إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ : ٢ — ٣٣٠) . — : « والله أعلم بما أَرَادَ ؛ فَأَمَّا^(٥) الآية فتحتمل : إن أقاما الرجة ؛ لأنها من حدود الله . »
« وهذا يُشبه قول الله عز وجل : (وَبُؤْسُ لَهُنَّ أَخْقُ رِجْسٍ فِي ذَلِكَ : إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا : ٢ — ٢٢٨)^(٦) : إصْلَاحٌ ما أفسدوا بالطلاق — : بالرجعة . » .

ثم ساق الكلام ، إلى أن قال : « فَأَجِبْ^(٧) لهما : أن ينويا إقامة حدود الله فيما بينهما ، وغيره : من حدوده^(٨) . » .

قال الشيخ : قوله : (فَإِنْ طَلَّقَهَا : فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا) ؛ إن

- (١) كذا بالأُصْل . وفي الأَصْل . « حلت » ؛ والظاهر أنه محرف ، فتأمل .
- (٢) ذكر في الأم الآية كلها ، ثم استدل أيضا بحديث امرأة رطاعة . وانظر في السنن الكبرى ج (٧ ص ٣٧٦) : ما روى عن ابن عباس في ذلك ، فهو مفيد .
- (٣) في الأم . « وفي » النسخ . ثم إنه قد وقع في الأَصْل — قبل ذلك — زيادة مثل هذه الجملة كلها تتلوها نفس الآية السابقة . وهي زيادة من الناسخ بلا شك . فلذلك لم تنبأ .
- (٤) هذا لم يذكر في الأم : اكتفاء بذكره فيها من قبل ، واقتصارا على موضع الشرح .
- (٥) في الامم . « أما » .
- (٦) في الامم ، زيادة . « أمي » .
- (٧) في الأم . « وأحب » .
- (٨) في الأم : « حدود الله » .

أراد [به ^(١)] : الزوج الثاني : إذا طلقها طلاقاً رجبياً — : بإقامة الرجعة ،
مثلاً : أن يراجعها في المدة ثم تكون الحجة — في رجوعها إلى الأول :
بنكاح مبتدئ . — : تعليقه التحريم بفايته ^(٢) .

وإن أراد به : الزوج الأول ؛ فالمراد بالتراجع : النكاح الذي يكون
بتراجعها وبرضاها جميعاً ، بعد المدة ^(٣) . والله أعلم .

* * *

(أنا) أبو عبد الله الحافظ ، أنا أبو العباس ، أنا الربيع ، أنا الشافعي ،
قال ^(١) : « قال الله عز وجل : (الَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ^(٥) : تَرَبُّصُ أَرْبَعَةٍ
أَشْهُرٍ ؛ فَإِنْ قَاؤُا : فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ * وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ : فَإِنَّ اللَّهَ
تَعَالَى عَلِيمٌ : ٢ - ٢٢٦ - ٢٢٧) » .

« فقال الأكثر من رؤى عنه — : من أصحاب النبي ^(٦) صلى الله عليه

(١) زيادة حسنة ؟ أي : بالمراجع .

(٢) أي : في قوله تعالى : (فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره) . فيكون
رجوعها إلى الأول دليل واحد . هذا ؛ وفي الأصل : « فباية » ، وهو خطأ وتحريف .

(٣) فيكون لرجوعها إلى الأول دليلان .

(٤) كما في الرسالة (ص ٥٧٧ - ٥٨٤) ؛ وكلام الأصل فيه اختصار كبير ، وتصرف يسير .
(٥) انظر في الأم (ج ٥ ص ٢٤٨ - ٢٥٢) كلامه في البين التي يكون بها الرجل
مولياً : ففيه فوائد لا توجد في غيره . وانظر في الأم (ج ٧ ص ٢١) ، والسنن الكبرى
(ج ٧ ص ٣٨٠) من مذهب ابن عباس في ذلك .

(٦) كلى ، وعثمان ، وعائشة ، وابن عمر ، وزيد بن ثابت ، وأبي برداء ، وأبي ذر ؛
وابن عباس في رواية ضعيفة عنه . انظر الأم (ج ٥ ص ٢٤٧ - ٢٤٨) ، والمختصر (ج ٤
ص ٩٤) ، والسنن الكبرى (ج ٧ ص ٣٧٦ - ٣٧٨ و ٣٨٠) ، وفتح الباري (ج ٩
ص ٣٤٦ - ٣٤٧) .

وسلم . عندنا : إذا مضت أربعة أشهر : وَفَّ المولى ؛ فإذا : أن ينيء ، وإما : أن يُطلق . »

« [ورؤى عن غيرهم — : من أصحاب النبي ^(١) . — : عَزِيَّةُ الطلاق : انقضاء أربعة أشهر . ^(٢)] »

« قال : والظاهر ^(٣) في الآية أن مَنْ أَنْظَرَهُ اللهُ أربعة أشهر ، في شيء — : لم يكن ^(٤) عليه سبيل ، حتى تمضي أربعة أشهر . لأنه ^(٥) [إنما ^(٦)] جَمَلَ عليه : الْفَيْئَةُ أَوْ الطَّلَاق ^(٧) — وَالْفَيْئَةُ : الْجَمْعُ : إِنْ كَانَ قَادِرًا عَلَيْهِ ^(٨) . — وَجَمَلَ لَهُ الْخِيَارَ فِيهِمَا : فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ ؛ فَلَا ^(٩) يُتَقَدَّمُ وَاحِدٌ

(١) كابن عباس في الرواية الصحيحة عنه ، وعمر في رواية ضعيفة ، وابن مسعود في رواية مرسله ، وعثمان وزيد في رواية أخرى عنهما مردودة . انظر الأم (ج ٧ ص ٢١) ، والسنن الكبرى (ج ٧ ص ٣٧٨ - ٣٨٠) .

(٢) زيادة مفيدة عن الرسالة ، ونجوز أنها سقطت من الأصل .
(٣) عبارة الرسالة (ص ٥٧٩) هي : « لا قال الله : (الَّذِينَ يُولُونَ ...) ؟ كان الظاهر « النخ » .

(٤) في نسخة الريح زيادة : « له » .

(٥) كذا بالرسالة (ص ٥٨١) . وفي الأصل : « ولأنه » ؛ والزيادة من الناسخ .

(٦) الزيادة عن الرسالة .

(٧) كذا بالرسالة ، وهو الأولى . وفي الأصل : « والطلاق » .

(٨) قد ذكر هذا التفسير بدون الشرط ، في الرسالة (ص ٥٧٨) . وقد ذكر بلفظ : « إلا لعذر » ؛ في الأم (ج ٥ ص ٢٥٦) ، والمختصر (ج ٤ ص ١٠٦) . وانظر الخلاف في تفسير ذلك ومنشأه ، في السنن الكبرى (ج ٧ ص ٣٨٠) وفتح الباري (ج ٩ ص ٣٤٤) .
(٩) في بعض نسخ الرسالة : « لا » ، وللعنى عليها صحيح أيضا .

منهما صاحبه : وقد ذكرنا^(١) في وقت واحد كما^(٢) يقال له : أفده ، أو نبيمه عليك . بلا^(٣) فصل . » .

وأطال الكلام في شرحه ، وبيان^(٤) الاعتبار بالعزم . وقال في خلال ذلك : « وكيف^(٥) يكون لازماً على أن يبقى في كل يوم ، فإذا مضت أربعة أشهر ، لزمه الطلاق : وهو لم يعزم عليه ، ولم يتكلم به . ؟ أترى هذا قولاً يصح في المقول^(٦) [لأحد^(٧)] ؟ ١ . » .

وقال في موضع آخر^(٨) - هو لي مسموع من أبي سعيد بإسناده . - : « ولم زعمتم^(٩) : أن^(١٠) الفتيحة لا تكون إلا بشيء يُحدثه - : من

- (١) في الأصل : « ذكروا » ؟ وهو تحريف . والتصحيح عن الرسالة (ص ٥٨١) .
- (٢) كذا بالرسالة ؟ وفي الأصل : « فيقال » ؟ وهو خطأ وتحريف .
- (٣) كذا بالرسالة ؟ وفي الأصل : « فلا » ؟ وهو خطأ وتحريف .
- (٤) عبارة الأصل : « مكان » أو « مظان » . ولعل السواب ما أثبتناه .
- (٥) كذا بالأصل ونسخة الرسالة للطبعة ببولاق . وفي سائر النسخ : « فكيف » .
- (٦) كذا بالأصل ونسخة الريب (ص ٥٨٤) . وفي سائر النسخ : « المقول » .
- (٧) الزيادة عن الرسالة . وراجع بقية الكلام فيها (ص ٥٨٤ - ٥٨٦) لفائدته .
- (٨) من الأم (ج ٧ ص ٢٩) : في خلال مناظرة أخرى مع بعض الحنفية : من تلك المناظرات المفيدة التي ملأ بها كتابه الذي ألفه لرد على من خالفه في مسألة : الأخذ باليمين والشاهد ؟ وأقوى أمخفاً بفصل كبير منه في الجزء السابع من الأم (ج ٧ ص ٦٩٠ - ٧٩١) .
- وفي اختلاف الحديث (ص ٣٥٢ - ٣٦٠) . والذي ترجوا : أن يهتم به ، ويرجع إليه كل من عني بالفتاوى الفقهية ، والموازات للذهبية ، والمناقشات القوية البريئة ، والآراء الجلية السليمة ؛ التي تصدر عن دقة في الفهم ، وسعة في العلم .
- (٩) راجع كلامه في المختصر (ج ٤ ص ١١٣) : فهو يزيد ما هنا وضوحاً وقوة .
- (١٠) كذا بالأم ؟ وفي الأصل : « بأن » . والظاهر : أن زيادة الباء من الناسخ ؟ لأن التصديدها هنا إنما تكون إذا كان الزعم بمعنى الكفاية : على ما أظن .

جماع ، أو فقه بلسان : إن لم يقدر على الجماع . — و : أن عزيمة الطلاق هو ^(١) : مُضِيُّ الأربعة أشهر ؛ لا : شئ يُحدثه هو بلسان ^(٢) ، ولا فعل . ؟ : أ رأيت ^(٣) الإيلاء : طلاق ^(٤) هو ؟ قال : لا . قلنا ^(٥) : أ رأيت كلاماً قط — : ليس بطلاق . — : جاءت عليه ^(٦) مدة ، فجعلته طلاقاً . ١٩ . وأطال الكلام في شرحه ^(٧) ؛ وقد نقلته إلى (الملبسوط) .

* * *

(أنا) أبو سعيد بن أبي عمرو ، نا أبو العباس الأصم ، أنا الربيع ، أنا الشافعي ، قال ^(٨) : « قال الله عز وجل : (وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَمُودُونَ لِمَا قَالُوا : فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ) الآية ^(٩) » .
« قال الشافعي (رحمه الله) : سمعت من أرضي — : [من ^(١٠)] أهل العلم

- (١) في الأم : « هي » ؛ ولا فرق في اللفظ . وارجع إلى ما روى أيضاً في ذلك ، عن ابن السيب وأبي بكر بن عبد الرحمن ، في السنن الكبرى (ج ٧ ص ٢٧٨) . .
- (٢) كذا بالأم ، وهو الأنسب . وفي الأصل : « بلسانه » .
- (٣) كذا بالأم . وفي الأصل : « أ رأيت » ، والزيادة من الناسخ كما هو ظاهر .
- (٤) كذا بالأم . وفي الأصل : « طلاقاً » ، وهو تحريف .
- (٥) في الأم : « قلت » .
- (٦) كذا بالأم . وفي الأصل : « عليك » ؛ وهو خطأ وتحريف .
- (٧) راجعه كله في (ص ٢١) لقوائده الجلية .
- (٨) كما في الأم (ج ٥ ص ٢٦٢) .
- (٩) ذكر في الأم إلى قوله : (ستين مسكيناً) . وعام الآية : (من قبل أن يناسا ؛ ذلكم توقعون به ، والله بما تعملون خير : ٥٨ - ٣) .
- (١٠) الزيادة عن الأم .

بالقرآن . - يذكر : أن أهل الجاهلية [كانوا ^(١)] يُطلقون ثلاثاً : الظهار ، والإيلاء ، والطلاق . فأقرَّ ^(٢) الله (عز وجل) الطلاق : طلاقاً ؛ وحكم في الإيلاء : بأن أهل ^(٣) المولى أربعة أشهر ، ثم جمل عليه : أن يفيء أو يطلق ؛ وحكم في الظهار : بالكفارة ، و [أن ^(٤)] لا يقع به طلاقٌ . « .

قال الشافعي ^(٥) « والذي ^(٦) حَفِظْتُ ^(٧) - مما سمعتُ في : (يَتَوَدُّونَ لِمَا قَالُوا ^(٨)) . - : أن المتظاهر ^(٩) حَرَّمَ [مسَّ ^(١٠)] امرأته بالظهار ؛ فإذا أتت عليه مدة بعد القول بالظهار ، لم يُحرِّمها : بالطلاق الذي يُحرِّم ^(١١) به ، ولا بشيء ^(١٢) . يكون له تَخْرِجٌ ^(١٣) من أن تَحْرُمَ ^(١٤) [عليه ^(١٥)] به - : فقد وجبت ^(١٦) عليه كفارة الظهار . «

(١) الزيادة عن الأم .

(٢) كذا بالأم . وفي الأصل : « فأمر » ؛ وهو خطأ ونحريف .

(٣) كذا بالأم ، وهو للناسب لما بعد . وفي الأصل : « يعهل » .

(٤) زيادة حسنة . وعبرة الأم هي : « فلإذا تظاهر الرجل من امرأته يريد طلاقها ، أو يريد تحريمها بلا طلاق - : فلا يقع به طلاق بحال ؛ وهو متظاهر » الخ فراجع ؛ فإنه مفيد .

(٥) كافي الأم (ج ٥ ص ٢٦٥) . وقد ذكر في السنن الكبرى (ج ٧ ص ٣٨٤) .

وذكر مختصر آفي المختصر (ج ٤ ص ١٢٣) (٦) في الأم والسنن الكبرى : بدون الواو .

(٧) في الأم : « عقلت » . وفي المختصر : « عقلت » .

(٨) في المختصر زيادة « الآية » . وعبارته بعد ذلك هي : « أنه إذا أتت على المتظاهر

مدة بعد القول بالظهار ، لم يحرمها بالطلاق الذي تحرم به - : وجبت عليه الكفارة » .

(٩) في بعض نسخ السنن الكبرى : « للظاهر » . (١٠) زيادة حسنة ، عن الأم .

(١١) أي : يقع تحريم الزوجة به . وفي السنن الكبرى : « تحرم » ؛ أي : الزوجة .

(١٢) كاللعان . وفي الأم : « شيء » .

(١٣) كذا بالأم والسنن الكبرى . وفي الأصل : « فخرج » ، وهو تحريف .

(١٤) كذا بالأم والسنن الكبرى ، وهو الظاهر . وفي الأصل : « يحرم » .

(١٥) في الأم : « وجب » .

« كأنهم يذهبون : إلى أنه إذا أمسك على نفسه أنه^(١) حلال : فقد
عاد لما قال ، مخالفه^(٢) : فأحل ما حرم^(٣) . »

قال : « ولا أعلم له معنى أولى به من هذا ؛ ولم أعلم مخالفاً : في أن عليه
كفارة الظهار : وإن لم يمد^(٤) بتظاهر آخر . »

فلم يحز^(٥) : أن يقال ما^(٦) لم أعلم مخالفاً : في أنه ليس بمعنى الآية^(٨) .
قال الشافعي^(٩) : « ومعنى قول الله عز وجل : (مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا) :
وقت لأن يؤدَّى ما^(١٠) أوجب الله (عز وجل) عليه : من الكفارة ؛ [فيها^(١١)
قبل التماساً^(١٢) . فإذا كانت المماسّة قبل الكفارة^(١٣)] فذهب الوقت :

(١) قوله : أنه حلال ؛ غير موجود بالمختصر .

(٢) في السنن الكبرى : « مخالفة » .

(٣) راجع في الأم (ج ٥ ص ٢٤٤) كلامه في شرح وتصيل قول الرجل لامراته :
أنت على حرام . فهو قريب من هذا البحث ، ومفيد جداً .

(٤) في بعض نسخ السنن الكبرى : « لا » .

(٥) في الأصل : « يتدب بتظاهر » . وهو خطأ وتعريف . والتصحيح عن الأم
والسنن الكبرى .

(٦) كذلك بالأم والسنن الكبرى ، وهو الظاهر . وفي الأصل : « أخر » . ولعله
عُرف عن : « أجز » .

(٧) في الأم : « لما » ؛ على تضمين « يقال » معنى « يذهب » .

(٨) راجع ما كتبه على هذا صاحب الجواهر النقي (ج ٧ ص ٣٨٤) : ففيه فوائد كثيرة

(٩) كما في الأم (ج ٥ ص ٢٦٥) . وقد ذكر بضه في المختصر (ج ٤ ص ١٢٤) ،

والسنن الكبرى (ج ٧ ص ٣٨٥) .

(١٠) في المختصر : « ما وجب عليه قبل المماسّة ، حتى يكفر » .

(١١) أي : في الوقت بمعنى للدة . (١٢) الزيادة عن الأم .

(١٣) الزيادة عن الأم والسنن الكبرى .

لم تَبْطُلْ الكُفَارَةُ ، [ولم يُرَدَّ عليه فيها ^(١)] . « . وجملها قياساً على الصلاة ^(٢) .

قال الشافعي في قول الله عز وجل : (فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ) ؛ قال ^(٣) : « لا يُجْزِيهِ ^(٤) » [تحريرُ رقبة على غير دين الإسلام : لأن الله عز وجل (يقول في القتل : (فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ : ٤ - ٩٢) . «

« وكان ^(٥) شرطُ الله في رقبة القتل [إذا كانت ^(٦)] كفارة ، كالدليل (والله أعلم) ؛ على أن لا يُجْزِيَ ^(٧) رقبةً في كفارة ، إلا مؤمنةٌ . «
« كما شرط الله (تعالى) المدلَّ في الشهادة ، في موضعين ، وأطلق الشهودَ في ثلاثة مواضع ^(٨) . «

(١) الزيادة عن الأم والسنن والكبرى .

(٢) قال في الأم : « كما يقال له : أد الصلاة في وقت كذا ، وقبل وقت كذا . فيذهب الوقت ، فيؤديها : لأنها فرض عليه ؛ فإذا لم يؤديها في الوقت : أداها قضاء بعده ؛ ولا يقال له : زد فيها لذهب الوقت قبل أن تؤديها . « . وانظر المختصر والسنن الكبرى .

(٣) كما ذكر في السنن الكبرى (ج ٥ ص ٣٨٧) . وعبارة الأم (ج ٥ ص ٢٩٦) هي : (فإذا وجبت كفارة الظهار على الرجل - وهو واجد رقبة ، أو ثمنها - : لم يجزه فيها إلا تحرير رقبة ؛ ولا تجزئه رقبة على غير دين الإسلام) إلى آخر ما في الأصل .

(٤) زيادة حسنة ، عن السنن الكبرى . (٥) في السنن الكبرى : « فكان » .

(٦) هذه الزيادة موجودة في الأم ؛ وقد وقعت في الأصل متقدمة عن موضعها ، عقب قوله : في القتل . وهو من عبث الناسخ . ووردت في السنن الكبرى ، بلفظ : « إذا كان » ولا فرق في اللفظ .

(٧) كذا بالسنن الكبرى ، وهو الأحسن . وفي الأم : « يجزيء » . وفي الأصل : « تحرر » .

(٨) راجع تفصيل هذا المقام ، في مناقشة قيمة ذكرت في الأم (ج ٧ ص ٢٩ - ٢٢) .

« فلما كانت شهادة كلها : اِكْتَفَيْنَا^(١) بشرط الله فيما شرط فيه ؛
واستدللنا : على أن ما أطلق : من الشهادات ؛ (إن شاء الله عز وجل) : على
مثل معنى ما شرط^(٢) . » .

* * *

(أنا) أبو سعيد بن أبي عمرو ، نا أبو العباس الأصم^٣ ، أنا
الزيغ ، أنا الشافعي ، قال^(٤) : « قال الله عز وجل : (وَالَّذِينَ يَزْمُونَ
الْمُحْصَنَاتِ ، ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ : فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً^(٥))
الآية^(٦) . »

« قال : فلم^(٧) أعلم خلافاً : [في^(٨)] أن ذلك إذا طلبت المَقْدُوفَةُ

(١) كذا بالأصل والأم . وفي السنن الكبرى : « استدللنا » إلى آخر
ما سيأتي .

(٢) انظر ما قاله بعد ذلك ، في الأم (ص ٢٦٦ - ٢٦٧) . وانظر أيضاً للخصمر (ج ٤
ص ١٢٧ - ١٢٨) ، والسنن الكبرى (ج ٧ ص ٣٨٧) ، وما رده صاحب الجواهر
النقي قياس الشافعي في هذه المسألة ، وتأمله .

(٣) كما في الأم (ج ٥ ص ٢٧٣) .

(٤) راجع في الأم (ج ٦ ص ٢٥٦ - ٢٥٧) كلامه عن حقيقة للمأمور بحمله :
لفاعلته . وراجع في السنن الكبرى (ج ٧ ص ٤٠٨) ما روى في سبب نزول هذه الآية ،
وغيره . فهو مفيد في الموضوع .

(٥) تمامها : (ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً ؛ وأولئك هم الفاسقون : ٢٤ - ٤) .

(٦) في الأم : « ثم لم » .

(٧) زيادة حسنة ، عن الأم .

الحديث^(١)، ولم^(٢) يأت القاذف بأربعة شهداء : يخرجونه^(٣) من الحد^(٤) . «
 وقال تعالى : وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ
 إِلَّا أَنْفُسُهُمْ : فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ : أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ (٥)
 إلى آخرها^(٦) . »

« قال الشافعي : فكان يئنفاً في كتاب الله (عز وجل) : أنه^(٧)
 أخرج الزوج من قذف المرأة (يعني^(٨) : باللعان .) : كما أخرج قاذف
 المحصنة غير^(٩) الزوجة : بأربعة شهود يشهدون عليها ، بما^(١٠) قذفها به :
 من الزنا . »

(١) عبارة الأم هي : « إذا طلبت ذلك المقدوفة الحرة » . والتقييد بالحرية فقط ، قد
 يوم أن لا قيد غيرها . مع أن الإسلام أيضاً معتبر عند الشافعي : كما صرح به في الأم (ج ٥
 ص ١١٠ و ٢٨٥ و ٢٨٨) . ولعل هذا سبب الإطلاق في الأصل : إذ كالا على التقييد في
 موضع آخر .

(٢) كذا بالأم . وفي الأصل : « لم » ؛ وهو خطأ . والنقص من الناسخ .
 (٣) كذا بالأم . وفي الأصل : « يجرمونه » . وهو تحريف . وراجع كلامه في الأم
 (ج ٧ ص ٧٨) : فهو مفيد هنا .

(٤) في الأصل بعد ذلك وقبل الآتي زيادته هي : « وقال تعالى : (والذين يرمون أزواجهم
 ولم يكن لهم شهود) يجرمونه من الحد » . وهي من الناسخ على ما نمتقد .

(٥) أي : آيات اللعان . وفي الأم : « إلى قوله : (إن كان من الصادقين) » . وتعام
 للترك : (والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين * ويدراً عنها العذاب : أن
 تشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين * والخامسة أن غضب الله عليها إن كان من
 الصادقين : ٢٤ - ٦ - ٩) . (٦) في الأم : « أن الله » .

(٧) هذا من كلام البيهقي . وفي المختصر (ج ٤ ص ١٤٣) : « باللعان » . وفي الأم :
 « بشهادته أربع شهادات » إلى : « من الكاذبين » .

(٨) كذا في الأم والمختصر . وفي الأصل : « عن الزوجية » ؛ وهو خطأ وتحريف .

(٩) في المختصر : « بما » . ولعله محرف عما هنا .

« وكانت في ذلك ، دلالة : أن ليس على الزوج أن يلتزم^(١) ، حتى
تطلب المرأة المقنونة حدها . » . وقاسها (أيضاً) : على الأجنبية^(٢) .
قال^(٣) : « ولما^(٤) ذكر الله (عز وجل) اللعان على الأزواج مطلقاً — :
كان اللعان على كل زوج : جاز طلاقه ، ولزمه الفرض^(٥) ؛ وعلى^(٦) كل
زوجة : لزمها الفرض^(٧) . » .
قال الشافعي^(٨) : « فإن قال^(٩) : لا ألتزم ؛ وطلبت أن يُحْدَ لها — :
حُد^(١٠) . » .

قال^(٨) : « ومتى التَّعَنَ الزوجُ : فعليها أن تلتزم . فإن أبت : حُدَّتْ^(١١) ؛

- (١) كذا بالأتم والمختصر . وفي الأصل : « يلتزم » . ولعله محرف عن : « يتلاعن » وإن
كان خاصاً بما إذا تحقق من الجانبين .
(٢) قال في المختصر والأتم : « كما ليس على قاذف الأجنبية حد ، حتى تطلب حدها » .
(٣) كما في الأم (ج ٥ ص ٢٧٣) ، والسنن الكبرى (ج ٧ ص ٣٩٥) .
(٤) في السنن الكبرى : « لما » . وقال في المختصر (ج ٤ ص ١٤٣) : « ولما لم
يخص الله أحداً من الأزواج دون غيره ، ولم يدل على ذلك سنة ولا إجماع — : كان على كل
زوج » إلى آخر ما هنا . وقد ذكر أوضح منه وأوسع ، في الأم (ج ٧ ص ٢٢) فراجعه ،
وانظر رده على من زعم : أنه لا يلاعن إلا حران مسلمان ، ليس منهما عهود في قذف .
وراجع أيضاً ، كلامه في الأم (ج ٥ ص ١١٠ - ١١١ و ١١٨ - ١٢٢) .
(٥) راجع ما كتبه على هذا ، صاحب الجوهر النقي (ج ٧ ص ٣٩٥ - ٣٩٦) .
(٦) في الأم والسنن الكبرى : « وكذلك على » . وفي المختصر : « وكذلك كل » .
(٧) انظر ما ذكره بعد ذلك ، في الأم . (٨) كما في الأم (ج ٥ ص ٢٨١) .
(٩) في الأم زيادة : « هو » .
(١٠) قال في الأم ، بعد ذلك : « وهو زوجها ، والولد ولده » .
(١١) انظر ما ذكره في الأم ، بعد ذلك . وانظر المختصر (ج ٤ ص ١٤٦) . وراجع
كلامه المتعلق بهذا ، ورده على من خالف فيه — في الأم (ج ٥ ص ١٧٧ و ج ٧ ص ٣٦ و ٣٧) .

«وهذا : يُشَبِّه قولَ الله (عز وجل) في الزَّانِئِينَ : (وَلَيَشْهَدَنَّ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ : ٢٤ - ٢٥)^(١) .

وقال^(٢) — في قوله عز وجل : (فَلَتَقُمْ طَائِفَةٌ مِّنْهُمْ مَعَكَ : ٤ — ١٠٢) — : « الطائفةُ : ثلاثة فأكثر » .

وإنما قال ذلك : لأن القصدَ من صلاة النبي (صلى الله عليه وسلم) بهم : حصولُ فضيلة الجماعة^(٣) لهم . وأقلُّ الجماعة إقامة : ثلاثة^(٤) . فاستحب^(٥) : أن يكونوا ثلاثة فصاعدا .

وذكر^(٦) جهة استحبابه : أن يكونوا أربعة في الحدود . وليس ذلك : بتوقيف^(٧) ، في الموضعين جميعا .

* * *

(١) انظر ما قاله — في الأم وللخضر — بعد ذلك : لفائدة الكبيرة .

(٢) كما في للخضر والأم (ج ١ ص ١٤٣ و ١٩٤) .

(٣) أي : صلاتها .

(٤) أي : أقل الجمع تقوماً وتحققاً ذلك ؛ على المذهب الراجح المشهور . فليس المراد بالجماعة الصلاة : لأن انتقادها لا يتوقف على أكثر من اثنين ؛ ولأنه كان الأولى حينئذ أن يقول : وأقلها . ولا يقال : إن « ثلاثة » محرف عن « اثنان » ؛ لأن التثنية حينئذ لا يتفق مع أصل الدعوى . كما لا يقال : إن « إقامة » محرف عن « إثابة » ؛ لأن ثواب الجماعة يتحقق بانتقادها كما هو معروف . وبقي ذلك : أن الشافعي فسر الطائفة في الآية (أيضاً) — في اختلاف الحديث (ص ٢٤٤) — : بأنها الجماعة ، لا : الإمام الواحد . والمراد : الجمع قطعاً . فتدبر .

(٥) أي : الشافعي رضي الله عنه .

(٦) بل عن اجتهاد منه . وفي الأصل : « بتوقيت » . وهو تحريف .

(٧) (١٦ - ١٧)

« مَا يُؤْتَرُ عَنْهُ فِي الْمَدَّةِ ، وَفِي الرِّضَاعِ ، وَفِي التَّفَقَاتِ »
 (أنا) أبو عبد الله الحافظ (قرأت عليه) : أنا أبو العباس^(١) ، أنا الربيع ،
 أنا الشافعي (رحمه الله) ، قال^(٢) : « قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ
 بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ)^(٣) » (٢ - ٢٢٨) .

« قَالَتْ^(٤) عَائِشَةُ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) : الْأَقْرَاءُ^(٥) : الْأَطْهَارُ ؛ [فَإِذَا
 طَلَعَتْ فِي الدَّمِ : مِنَ الْخِيضَةِ الثَّلَاثَةِ ؛ فَقَدْ حَلَّتْ^(٦)] . وَقَالَ بِمِثْلِ^(٧) مَعْنَى

(١) في الأصل : « أنا الربيع ، أنا أبو العباس » . والتقديم من الناسخ .

(٢) كما في الرسالة (ص ٥٦٢ - ٥٦٨) .

(٣) هذه قراءة الجمهور . وقرأ الزهري ونافع : بتشديد الواو ، بغير همز . وهو : جمع
 « قرء » : ففتح القاف وضمها : وإن كان الفتح هو للشهور الذي اقتصر عليه جمهور أهل
 اللغة . ولا خلاف : في أنه يستعمل لفة ، في كل : من الطهر والخيض . ولا خلاف كذلك :
 في أنه يستعمل شرعاً فيهما : وإن زعم خلافه الزاعمون ، وادعى عدم استعماله شرعاً في
 الطهر للدعوى . وإنما الخلاف - عند الصحابة وفقهاء الأمة - : في كونه ؛ في العدة ، الطهر
 أو الخيض . وهو خلاف ناشئ عن الاختلاف في الاستعمال القوي . وقد نص على ذلك ،
 الأئمة الثقات الذين يؤخذ بكلامهم ، ويحتج بحكمهم .

(٤) في الرسالة : « فقالت » .

(٥) هنا جمع فة ، والقروء جمع كثرة . وقد ورد في الآية ، بدل الأول : توسعاً .
 وهناك جمع ثالث في أدنى المدد ، وهو : أقرؤ .

(٦) هذه زيادة جيدة مفيدة ، عن الأم (ج ٧ ص ٢٤٥) . وقد رويت بألفاظ مختلفة
 عن عائشة ومن معها .

(٧) كذلك بالرسالة ؛ وفي الأصل : « كمثل » ؛ وهو تحريف .

قولها ، زيد بن ثابت ، وعبد الله بن عمر ، وغيرهما^(١) .
 « وقال نَزَرٌ - : من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم . - :
 الأقرأ : الحَيْضُ ؛ فلا تَحِلُّ المطلقة^(٢) : حتى تنسل من الحيضة
 الثالثة . »

(١) كالقاسم بن محمد ، وسالم بن عبد الله ، وأبي بكر بن عبد الرحمن ، وسليمان بن يسار ، وسائر الفقهاء السبعة ، وأبان بن عثمان ، والزهرى ، وعامة فقهاء أهل المدينة ، ومالك ، وأحمد في إحدى الروايتين عنه . انظر الأم (ج ٥ ص ١٩١ - ١٩٢ وج ٧ ص ٢٤٥) ، وللخضر (ج ٥ ص ٤) ، والسنن الكبرى (ج ٧ ص ٤١٤ - ٤١٦) ، وشرح الموطأ للزرقاني (ج ٣ ص ٢٠٣ - ٢٠٥) وزاد اللاد (ج ٤ ص ١٨٥) ، وتهذيب اللغات للنووى (ج ٢ ص ٨٥) .

(٢) كالحلفاء الأربعة ، وابن عباس ، وابن مسعود ، وأبي بن كعب ، ومعاذ بن جبل ، وعبادة بن الصامت ، وأبي الهرداء ، وأبي موسى الأشعري . وقد وافقهم على ذلك ، كثير من التابعين وللتين : كابن المسيب ، وابن جبير ، وطاوس ، والحسن ، وشرح ، وقادة ، وعائمة ، والأسود بن يزيد ، وإبراهيم النخعي ، والشمسي ، وعمر بن دينار ، ومجاهد ، ومقاتل ، والثوري ، والأوزاعي ، وأبي حنيفة ، وزفر ، وإسحق بن راهويه ، وأحمد في أصح الروايتين عنه ؛ والشافعي في القديم ، وأبي عبيد القاسم بن سلام : (وإن روى في شرح القاموس - مادة : قرأ - : أنه رجع عنه بعد أن ناظره الشافعي وأقنعه .) . أنظر الأم (ج ٧ ص ٢٤٥) ، واختلاف الحديث (ص ١٤٦) ، وشرح مسلم للنووى (ج ١ ص ٦٢ - ٦٣) ، وتهذيب اللغات (ج ٢ ص ٨٥) ، وشرح الزرقاني على الموطأ (ج ٣ ص ٢٠٤) ، والسنن الكبرى (ج ٧ ص ٤١٦ - ٤١٨) ، وزاد اللاد (ج ٤ ص ١٨٤ - ١٨٥) .

(٣) كذا بكثير من نسخ الرسالة . وفي الأصل : « فلا يحل المطلقة » ولله محرف . وفي الأم (ج ٧ ص ٢٤٥) : « لا تحل المرأة » . وفي نسخي الريح وابن جاعة : « فلا يحلوا المطلقة » (على حذف النون تخفيفاً) . أى : لا يحكمون بحلها . ولا ينبتد - مع صحتها - : أنه محرف عما أثبت .

ثم ذكر الشافعي حُجَّةَ القولين ^(١)، واختار الأول ^(٢)؛ واستدل عليه :
 « بأن النبي (صلى الله عليه وسلم) أمر عمرَ (رضي الله عنه) — حين طلق
 ابنُ عمر امرأته : حائضاً . — أن يأمره : بِرَجْعَتِهَا [وَحَبْسِهَا] ^(٣) حتى تطهرَ
 ثم يطلقها : طاهراً ، من غير جماع . وقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) :
 « فتلك المدة : التي أمر الله (عز وجل) : أن يُطْلَقَ ^(٤) لها النساء . »
 قال الشافعي : « [يعنى ^(٥)] — والله أعلم — قولَ الله عز وجل : (إِذَا
 طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ : فَطَلِّقُوهُنَّ لِمَدَّتِهِنَّ : ٦٥ — ١) ؛ فَأَخْبَرَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه
 وسلم) — عن الله عز وجل — : أَنَّ الْمَدَّةَ : الطُّهُرُ ، دُونَ الْحَيْضِ ^(٦) . »

- (١) راجع كلامه في الرسالة (ص ٥٦٣ - ٥٦٦) : فيه فوائد جمة .
 (٢) انظر الرسالة (ص ٥٦٩) ، والمختصر والأم (ج ٥ ص ٢ - ٤ و ١٩١ - ١٩٢) .
 وراجع في الأم (ج ٥ ص ٨٩) كلامه في الفرق بين اختياره هنا ، وما ذهب إليه في
 الاستبراء : من أنه طهرهم حيضة . فهو مفيد هنا وفيما ذكر في الرسالة (ص ٥٧١ - ٥٧٢) :
 مما لم يذكر في الأصل .
 (٣) زيادة مفيدة ، عن الرسالة (ص ٥٦٧) .
 (٤) في الأم (ج ٥ ص ١٦٢ و ١٩١) : « تطلق » . وحديث ابن عمر هذا ، قد روى
 من طرق عدة ، وبألفاظ مختلفة . فراجع في الأم والمختصر ، واختلاف الحديث (ص ٣١٦) ،
 والسنن الكبرى (ج ٧ ص ٣٢٣ - ٣٢٧ و ٤١٤) ، وشرح السوطي للزرقاني (ج ٣
 ص ٢٠٠ - ٢٠٢ و ٢١٨) ، وفتح الباري (ج ٩ ص ٢٧٦ - ٢٨٥ و ٣٩١) ، وشرح
 مسلم لقنوي (ج ١٠ ص ٥٩ - ٦٩) ، ومعالم السنن (ج ٣ ص ٢٣١) .
 (٥) أي : الرسول . والزيادة عن الرسالة (ص ٥٦٧) ، والجملة الاعتراضية مؤخره
 فيها عن الفصول .
 (٦) قال الشافعي بعد ذلك (كما في المختصر والأم : (ج ٥ ص ٣ و ١٩١) : « وقرأ :
 (فطلقوهن قبل عدتهن) ؟ وهو : أن يطلقها طاهراً . لأنها حينئذ تستقبل عدتها . =

== ولو طلقت حائضاً : لم تكن مستقبلة عدتها ، إلا من بعد الحيض . هـ . وانظر زاد للمعاد (ج ٤ ص ١٩٠) . وأقول :

قوله تعالى : (فطلقوهن لعدتهن) - يقطع النظر عن كون ماري في الأم والمختصر ، وللوطأ وصحيح مسلم ، عن النبي أو غيره ، من قوله : « في قبل ، أو لقبل عدتهن » ؟ قراءة أخرى ، أو تفسيراً - : مؤول في نظر أصحاب للذهيين جيباً ، على معنى : فطلقوهن مستقبلات عدتهن .

إلا أن الشافعي قد فهم بحق : أن الاستقبال على الفور ، لا على التراخي ؛ وأن ذلك لا يتحقق إلا : إذا كانت العدة الطهر .

لأنه وجد : أن الشارع قد نهى عن الطلاق في الحيض ، وأقره في الطهر . ووجد : أن الإجماع قد اعتقد : على أن الحيض الذي وقع فيه الطلاق ، لا يحسب من العدة . وأدرك : أن النهي إنما هو لمنع ضرر طول الانتظار ، عن المرأة .

فولم يكن الاستقبال على الفور - : بأن كان على التراخي . - : لازم (أولاً) : عدم النهي عن الطلاق في الحيض ؛ لكون المطلقة فيه : مستقبلة عدتها (أيضاً) على التراخي . ولزم (ثانياً) : أن يتحقق في الطلاق السني ، المعنى : الذي من أجله حصل النهي في الطلاق البدني . وليس بمقول : أن ينهي الشارع عنه - في حالة - لملة خاصة ، ثم يبيحه في حالة أخرى ، مع وجودها .

وعلى هذا ، تنفيذ الآية : أن الأقراء هي : الأطهار ؛ ويكون ممتاها : فطلقوهن في وقت عدتهن ، أي : في الوقت الذي يشرعن فيه في العدة ، ويستقبلنها فوراً عقب صدور الطلاق . وهذا لا يكون إلا : إذا كانت العدة نفس الطهر .

ولا يكر على هذا : أن الشافعي قد ذهب : إلى أن طلاق الحائض يقع ؟ فلا يتحقق فيه : استقبال العدة فوراً .

لأن الكلام إنما هو : بالنظر إلى معنى الآية الكريمة ، وبالنظر إلى الطلاق الذي لم يتلق نهى به . وكون الاستقبال فوراً يتخلف في طلاق الحائض ، إنما هو : لأن الزوج قد أساء فارتكب للنهي عنه .

ولكن تأكد ما ذكرنا ، ونطمئن إليه - يكفي : أن تتأمل قول الشافعي الذي ==

واحتج : « بأن الله (عز وجل) قال : (تَلَاثَةٌ قُرْوَةٌ) ؛ ولا معنى للفصل^(١) : لأن الفصل رابع^(٢) . »

واحتج : « بأن الحيفض ، هو : أن يُرَخِّيَ الرَّحِيمُ الدَّمَ حَتَّى يَظْهَرَ^(٣) ؛

= صدرنا به الكلام ؛ وترجع إلى ما ذكره في الأم (ج ٥ ص ١٦٢-١٦٣ و ١٩١) ، وما ذكره كل : من الخطابي في معالم السنن (ج ٣ ص ٢٣١-٢٣٢) ، والنووي في شرح مسلم (ج ١٠ ص ٦٢ و ٦٧-٦٨) ، وابن حجر في الفتح (ج ٩ ص ٢٧٦ و ٢٨١ و ٣٨٦) ، والزرقاني في شرح الوطأ (ج ٣ ص ٢٠٢ و ٢١٨) .

وبذلك ، يتبين : أن ما ذكره الشيخ عاكر في تعليقه على الرسالة (ص ٥٩٧ - ٥٦٨) : كلام تافه لا يستد به ، ولا يلتفت إليه . وأنه لم يصدر عن إدراك صحيح لرأى الشافعي ومن إليه في الآية ؛ وإنما صدر عن تسرع في فهمه ، وتقليد لابن القيم وغيره . وبهما أخطأ من أخطأ ، وأغفل من أغفل .

أما كلامه (ص ٥٩٩) عن الاكتفاء في العدة ببقية الطهر ، ومحاولة إلزام القائلين به : أن يكتفوا ببقية الشهر ، لمن تمتد بالأشهر . - : فنا شيء عن تأثره بكلام ابن رشد ، وعدم إدراكه الفرق الواضح بين الشهر والطهر ؛ وأن الشهر : منضبط محدد ، لا يختلف باختلاف الأشخاص ؛ بخلاف الطهر : الذي يطلق لنة على كل الزمن الخالي من الحيض ، وعلى بعضه ولو لحظة ؛ وإن زعم ابن القيم في زاد المعاد (ج ٤ ص ١٨٦) : أنه غير معقول إذ يمكن في القضاء على زعمه هنا ، ما ذكره النووي في شرح مسلم (ج ١٠ ص ٦٣) ؛ فراجع . على أن في ذلك اللازم ، خلافاً وتفصيلاً مشهوراً بين المتحيرة وغيرها : كما في شرح المحلى للنهجا (ج ٤ ص ٤١ - ٤٢) .

وأما كلامه (ص ٥٧٠ - ٥٧١) عن عدة الأمة - : فمن الضعف الواضح ، والخطأ الفاضح : بحيث لا يستحق الرد عليه ؛ ويمكن أنه اشتمل على ما ينقضه ويبيطله .

(١) قال في المختصر (ج ٥ ص ٤) : « وليس في الكتاب ، ولا في السنة - لفصل بعد الحيفضة الثالثة - معنى : تنقضي به العدة . »

(٢) في الأصل : « رافع » . وهو تحريف . والتصحيح عن الرسالة (ص ٥٦٨) . وراجع كلامه فيها لأن ما في الأصل مختصر .

(٣) كذا بالرسالة (ص ٥٦٦) . وفي الأصل : « يظهر » . وهو تحريف .

والطهر هو : أن يقرى الرحم الدم ، فلا يظهر^(١) . فالقرء^(٢) : الحبس ؛ لا : الإرسال . فالطهر^(٣) : إذا^(٤) كان يكون وقتاً . — أولى^(٥) في اللسان ، بمعنى القرء ؛ لأنه^(٦) : حبس الدم . « وأطال الكلام في شرحه^(٧) .

* * *

(أبناي) أبو عبد الله (إجازة) : أنا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي^(٨) : « قال الله جل ثناؤه^(٩) : (وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ

(١) كذا بالرسالة (ص ٥٦٦) . وفي الأصل : « يطهر » . وهو تحريف .
(٢) كذا بالأصل ومعظم نسخ الرسالة (وعبارتها : ويكون الطهر والقرء الخ) .
وفي نسخة الربيع بالياء . وكلاهما صحيح ، ومصدر لقرى ، بمعنى جمع : وإن كان يائياً .
كما يدل عليه كلام الزجاج للذكور في تهذيب اللغات (ج ٢ ص ٨٦) ، واللسان (ج ١ ص ١٢٦) ، وشرح القاموس (ج ١ ص ١٠٢) . ومصدر الفعل اليائي ، ليس ب لازم ؛ أن يكون يائياً ؛ كما هو معروف . على أن القرء - مصدر « قرأ » - قد ورد بمعنى الجمع والحبس أيضاً ؛ فلا يلزم إذن : أن يكون الشافعي قد أراد هنا مصدر اليائي . على أن كلام الشافعي نفسه - في المختصر والأم (ج ٥ ص ٣ و ١٩١) - يقضى على كل شبهة وجدل ؛ حيث يقول : « والقرء اسم وضع لمعنى ؛ فلما كان الحبس : دماً يرخيه الرحم فيخرج ؛ والطهر : دماً يحبس فلا يخرج - : كانت معروفاً من لسان العرب : أن القرء : الحبس ؛ تقول العرب : هو يقرى النساء في حوضه وفي سقائه ؛ وتقول : هو يقرى الطعام في شدقه . » وانظر زاد اللام (ج ٤ ص ١٩٠) .
(٣) كذا بالأصل وأكثر نسخ الرسالة ؛ وهو الظاهر . أي : إذا جربنا على أنه وقت للعدة . وفي نسخة الربيع وابن جماعة : « إذ » .

(٤) كذا بالرسالة . وفي الأصل : « أولى » ؛ وهو خطأ وتحريف .
(٥) كذا بالرسالة . أي : الطهر . وفي الأصل : « ولأنه » ؛ والزيادة من التامع .
(٦) في صفحته (٥٦٧ - ٥٧٢) حيث ذكر بعض ما تقدم ، وغيره .
(٧) كما في الأم (ج ٥ ص ١٩٥) .
(٨) في الأم زيادة : « في الآية الكريمة التي ذكر فيها المطلقات ذوات الأفرء » .

ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ^(١) ؛ وَلَا يَحِلُّ لَهَا أَنْ يَكْتُمَنَّ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهَا ؛ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ (الآية^(٢)) .

« قال الشافعي (رحمه الله) : فكان^(٣) يَدْنَا فِي الْآيَةِ — بِالنَّزِيلِ^(٤) — :
أنه لا يحل للمطلقة : أَنْ تَكْتُمَ مَا فِي رَحِمِهَا : مِنَ الْحَيْضِ . فقد يحدث له^(٥)
— عند خوفه انتقضاء عدتها — رَأْيٌ فِي نِكَاحِهَا^(٦) ؛ أَوْ يَكُونُ طَلَاقُهَا ؛
أَدْبَابًا [لَهَا^(٧)] . » .

ثم ساق الكلام^(٨) ، إلى أن قال : « وكان ذلك يَحْتَمِلُ : الحِلَّ مع
الحَيْضِ^(٩) ؛ لِأَنَّ الحِلَّ : بِمَا^(١٠) خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهَا .
« فَإِذَا^(١١) سَأَلَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ الْمُطَلَّقَةَ : أَحَامِلٌ هِيَ ؟ أَوْ هَلْ حَاضَتْ ؟ :

(١) في الأم بعد ذلك : « الآية » .

(٢) تمامها : (وجوئهن أحق بردهن في ذلك : إن أرادوا إصلاحاً ؛ ولهن مثل الذي
عليهن بالمعروف ، وللرجال عليهن درجة ؛ والله عزيز حكيم : ٢ - ٢٢٨) .

(٣) في السنن الكبرى (ج ٧ ص ٤٧٠) : « وكان » .

(٤) كذا بالأم والسنن الكبرى ، أي : بما اشتملت عليه ، بدون ما حاجة إلى دليل
آخر كالسنة . وعبرة الأصل هي : « فكان بيننا الآية في النزول » ؛ وفيها تقديم
وتحريف .

(٥) كذا بالأصل . وفي الأم : « وذلك أن يحدث للزوج » . والأول أظهر .

(٦) في الأم : « ارتجاعها » ؛ وللعن واحد .

(٧) زيادة حسنة ، عن الأم ، قال سدها : « لا إرادة أن تبين منه » .

(٨) حيث قال : « فلتطه ذلك : لثلاثتضي عدتها ، فلا يكون له سبيل إلى رجعتها » .

(٩) في الأم والسنن الكبرى : « الحَيْض » ؛ ومعناها واحد هنا .

(١٠) كذا بالأم . وفي الأصل : « ما » . ولعله محرف .

(١١) في الأم : « وإذا » . وما في الأصل أجسن .

فهي ^(١)عندي، لا ^(٢)يحل لها : أن تكتمه ^(٣) ولا أحداً رأت أن ^(٤)يُعلمه .
 » [وإن لم يسألها ، ولا أحد يُعلمه إياه ^(٥)] : فأحب إليّ : لو أخبرته به .
 ثم ساق الكلام ^(٦) ، إلى أن قال : « ولو كتمته بعد المسألة ، [الحلّ
 والأقراء ^(٧)] حتى خلت عدتها - كانت عندي ، آمنة بالكتان] : إذ سُئلت
 وكتمت ^(٨) - [وخفتُ عليها الإثم : إذا كتمت ^(٩) وإن لم تُسأل - ولم ^(١٠)
 يكن] له ^(١١) . [عليها رجعة : لأن الله (عز وجل) إنما جعلها له حتى تنقضي
 عدتها ^(١٢) . »

وروى الشافعي (رحمه الله) - في ذلك - قولَ عطاء ، ومجاهد ^(١٣) .
 وهو منقول في كتاب (المبسوط) و (المعرفة) .

* * *

-
- (١) في الأم : « فبين » .
 - (٢) في الأم : « أن لا » .
 - (٣) في الأم زيادة : « واحدا منهما » .
 - (٤) عبارة الأم : « أنه يعلم إياه » .
 - (٥) زيادة متينة ، عن الأم .
 - (٦) راجع الأم (ص ١٩٥)
 - (٧) زيادة حسنة مفيدة ، عن الأم .
 - (٨) في الأم : « كتمته » .
 - (٩) كذا بالأم . وفي الأصل : « لم » ؛ وهو خطأ ، والنقص من التاسع .
 - (١٠) قال في الأم ، بعد ذلك : « قلنا انقضت عدتها فلا رجعة له عليها » .
 - (١١) انظر الأم (ص ١٩٥ - ١٩٦) ، وفتح الباري (ج ٩ ص ٣٩٠) ، والسنن الكبرى . وانظر فيها أيضاً ما روى عن عكرمة وإبراهيم النخعي .

وبهذا الإسناد ، قال : قال الشافعي ^(١) (رحمه الله) : « سمعت من أرضى
 — من أهل العلم ^(٢) — يقول : إن أول ما أنزل الله (عز وجل) — : من
 العِدَّة . — : (وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْ يَنْصِبْنَ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ : ٢ — ٢٢٨) ؛
 فلم يعلموا : ما عِدَّةُ الْمَرْأَةِ [التي ^(٣)] لَا قَرَّةَ ^(٤) لها ؟ وهي : التي لَا تَحِيضُ ،
 والحامل ^(٥) . فَأَنْزَلَ اللَّهُ عز وجل : (وَاللَّائِي يَتَسَنَّ مِنْ الْحَيْضِ : مِنْ
 نِسَائِكُمْ ، إِنْ أَرَبْتُمْ : فَعِدَّتُهُنَّ : ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ ^(٦)) ؛ [وَاللَّائِي لَمْ يَحِيضْنَ :
 ٦٥ — ٤) ؛ فجعل عِدَّةَ الْمُؤَيَّسَةِ والتي لم تحيض : ثلاثة أشهر ^(٧) . [وقوله ^(٨) :
 (إِنْ أَرَبْتُمْ) : فلم تدروا ^(٩)] : ما تعدُّ غير ذوات الأقراء ؟ — وقال : وَأُولَاتُ
 الْأَحْمَالِ ^(١٠) أَجَلُهُنَّ : أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ : ٦٥ — ٤) ^(١١) . »

(١) كما في الأم (ج ٥ ص ١٩٦) .

(٢) قد أخرجه في السنن الكبرى (ج ٧ ص ٤٢٠) عن أبي بن كعب ، بلفظ مختلف .

(٣) زيادة حسنة ، عن الأم .

(٤) في الأم : « أقراء » .

(٥) عبارة الأم : « ولا الحامل » (بالعطف على المرأة) . وهي وإن كانت صحيحة ،

إلا أنها توم : أن الحامل من ذوات الأقراء ، مع أن أقراءها تهمل إذا ما تبين حملها كما هو
 مقرر ؟ فتأمل .

(٦) راجع في الأم (ج ٥ ص ١٩٤ — ١٩٥) كلامه عن هذا : فهو مفيد جداً .

(٧) الزيادة عن الأم ، ورجح أنها سقطت هنا من النسخ .

(٨) هذا إلى قوله : الأقراء ، يظهر أنه من كلام الشافعي نفسه ، لا ما سمعه . انظر السنن الكبرى

(٩) كذا بالأم والسنن الكبرى . وفي الأصل : « يدروا » . وهو تحريف في القالب .

(١٠) راجع في الرسالة (ص ٥٧٢ — ٥٧٥) : كلامه عن عدة الحامل للتوفي عنها

زوجها ، وخلاف الصحابة في ذلك . فهو مفيد فيما سيأتي قريباً .

(١١) انظر في السنن الكبرى (ج ٧ ص ٤٢١) . حديث أم كلثوم بنت عقبة .

« قال الشافعي : وهذا (والله أعلم) يشبه ^(١) ما قالوا . »

* * *

وبهذا الإسناد ، قال : قال الشافعي ^(٢) : « قال الله تبارك وتعالى : (إِذَا كُنْتُمْ الْمُؤْمِنَاتِ ، ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ ^(٣)) : فَالَكُمْ عَلَيْهِنَّ : مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا : ٣٣ - ٤٩) ^(٤) . »
« وكان ^(٥) يَتَنَكَّاهُ في حكم الله (عز وجل) : أن لا عِدَّةَ على المطلقة قبل أن تُنكَّسَ ، وأن الميسيسَ [هو ^(٦)] الإصابة . [ولم أعلم خلافاً في هذا ^(٧)] . »
وذكر الآيات في العدة ^(٨) ، ثم قال : « فكان يَتَنَكَّاهُ في حكم الله (عز وجل) من يوم يقع الطلاقُ ، وتكونُ الوفاةُ . »

وبهذا الإسناد ، قال : قال الشافعي ^(٩) : « قال الله عز وجل : (وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ ، وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا : وَصِيَّةٌ لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْخُلُوفِ »

(١) كذا بالأم . وفي الأصل : « في هذا . . . شبه » ، وهو تحريف .

(٢) كما في الأم (ج ٥ ص ١٩٧) .

(٣) راجع في مسئلة الطلاق قبل النكاح ، فتح الباري (ج ٩ ص ٣٠٦ - ٣١٢) :

فهو مشتمل على أمور هامة ، تفيد قياساً (ص ٢١٩ - ٢٢٠) .

(٤) راجع في السنن الكبرى (ج ٧ ص ٤٢٤ - ٤٢٦) : ما روى عن ابن عباس

وشريح ، في هذا .

(٥) في الأم : « فكان » .

(٦) زيادة حسنة مفيدة ، عن الأم . وانظر فيها ما قاله بعد ذلك . وراجع ما تقدم (ص ٢٠٢ - ٢٠٣)

(٧) وحى - كما في (ص ١٩٨) - : آيتا البقرة (٢٢٨ و ٢٣٤) ، وآية الطلاق (٤) .

(٨) كما في الأم (ج ٥ ص ٢٠٥) . وقد ذكر بعضه في السنن الكبرى (ج ٧

ص ٤٢٧) .

غَيْرِ إِخْرَاجٍ؛ فَإِنْ^(١) خَرَجْنَا: فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا قَعَلْنَا فِي أَنْفُسِنَا: مِنْ مَّعْرُوفٍ: ٢ - (٢٤٠) .

« قال الشافعي: حَفِظْتُ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ: مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْقُرْآنِ: أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ قَبْلَ نَزُولِ آيَةِ^(٢) الْوَارِثِ، وَأَنَّهَا مَنْسُوخَةٌ^(٣) . »
« وَكَانَ بَعْضُهُمْ، يَذْهَبُ إِلَى أَنَّهَا نَزَلَتْ مَعَ الْوَصِيَّةِ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ، وَأَنَّ وَصِيَّةَ الْمَرْأَةِ مَحْدُودَةٌ بِتَنَاجٍ سَنَةٍ - وَذَلِكَ: تَفَقُّطُهَا، وَكَسْوَتُهَا، وَسَكُنُهَا^(٤) . - وَأَنَّ قَدْ حُظِرَ عَلَى أَهْلِ زَوْجِهَا إِخْرَاجُهَا، وَلَمْ يُحْظَرْ عَلَيْهَا أَنْ تَخْرُجَ^(٥) . »

« قَالَ: وَكَانَ مَذْهَبُهُمْ: أَنَّ الْوَصِيَّةَ لَهَا: بِالتَّنَاجِ إِلَى الْحَوْلِ وَالشُّكْنَى؛ مَنْسُوخَةٌ^(٦) . » . يَعْنِي: بِآيَةِ الْوَارِثِ^(٧) .

(١) فِي الْأَمِّ: « الْآيَةُ » .

(٢) فِي الْأَمِّ وَالسَّنَنِ الْكُبْرَى: « آيٌ » .

(٣) فِي الْأَمِّ بَعْدَ ذَلِكَ، كَلَامٌ يُفِيدُ أَنَّهُ قَدْ وَضَعَ كَلَامٌ مِنْ قَوْلِهِمْ . وَرَاجِعٌ فِي الرِّسَالَةِ (ص ١٣٨ - ١٣٩) كَلَامُهُ لِلتَّلَاقِ بِهَذَا الْقَامِ .

(٤) ذَكَرَ فِي الْأَمِّ (ج ٤ ص ٢٨): أَنَّهُ لَمْ يَحْفَظْ خِلَافًا عَنْ أَحَدٍ فِي ذَلِكَ . وَانْظُرْ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (ج ٧ ص ٤٣٠ و ٤٣٤ - ٤٣٥) مَا يَتَلَقَّى بِهَذَا الْبَحْثِ .

(٥) قَالَ فِي الْأَمِّ، بَعْدَ ذَلِكَ: « وَلَمْ يَخْرُجْ زَوْجُهَا وَلَا وَارِثُهُ، وَخَرُجَ زَوْجُهَا: إِذَا كَانَ غَيْرَ إِخْرَاجٍ مِنْهُمْ لَهَا؟ وَلَا هِيَ: لِأَنَّهَا إِنَّمَا هِيَ تَارِكَةٌ لِحَقِّ لَهَا . » . وَقَدْ ذَكَرَهُ بِأَوْسَعٍ وَأَوْضَحَ فِي الْأَمِّ (ج ٤ ص ٢٨) فَرَاغَهُ .

(٦) قَالَ فِي الْأَمِّ (ج ٤ ص ٢٨): « حَفِظْتُ عَنْ أَرْضِي . . . أَنَّ تَفَقُّطَ التَّوَفِّيِّ عَلَيْهَا زَوْجِهَا، وَكَسْوَتَهَا حَوْلًا: مَنْسُوخٌ بِآيَةِ الْوَارِثِ . » . ثُمَّ ذَكَرَ الْآيَةَ .

(٧) عِبَارَةُ الْأَمِّ هِيَ: « بَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَرَثَتَهَا الرَّبِيعُ: إِنْ لَمْ يَكُنْ لَزَوْجِهَا وَلَدٌ؛ وَالنَّمْنُ: إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ . » .

و [يَيْن^(١)] : أن الله (عز وجل) أثبت عليها عدة : أربعة أشهر

(١) هذه الزيادة عن الأم ، وبدونها قد يفهم : أن النسخ للوصية بالتلاع ، آتيا لليراث والاعتداد بالأشهر . مع أنه آية لليراث فقط .

ولأوضح ذلك وأزيدة فائدة ، أقول في اختصار : إن الآية تضمنت أمرين : الوصية بالتلاع ، والاعتداد بالحول .

(أما الأول) : فلا خلاف (على ما أرجح) : في أنه منسوخ ، وإنما الخلاف : في أن النسخ : آية لليراث ، أو حديث : « لا وصية لوارث » . كما في (النسخ والنسوخ) للنجاس (ص ٧٧) . وهو خلاف لا أهمية له هنا . بل صرح الشافعي في الأم - بعد ذلك - : بأنه لا يعلم خلافاً في أن الوصية بالتلاع منسوخة باليراث . وصرح : بأنه النسخ ، ابن عباس وعطاء ، فيما روى عنهما : في النسخ والنسوخ (ص ٧٣) ، والسنن الكبرى (ج ٧ ص ٤٢٧ و ٤٣١ و ٤٣٥) .

وقد يترض : بأن الخلاف قد وقع بينهم : في لزوم سكني للتوفي عنها . فنقول : انهم قد اتفقوا على أن كلا - من النفقة والكسوة - قد نسخ : في الحول كله ، وفيما دونه . ولما كان السكني قد ذكر مع النفقة - بسبب أنه يصدق عليه اسم التلاع - : جاز أن يكونوا قد اتفقوا على أنه منسوخ مطلقاً أيضاً ، وجاز : أن يكونوا قد اختلفوا : في أنه منسوخ كذلك ، أو في الحول فقط . فلي الفرض الثاني ، يكون لزوم السكني - عند القائل به - ثابتاً . بأصل الآية : وعلى الفرض الأول ، يكون ثابتاً : بالقياس على المطلقة للعدة . الثابت سكنها بآية : (لا تخرجوهن من بيوتهن : ٦٥ - ١) ، لأن التوفي عنها في مصاها . أو بقول النبي للفريرة (أخت أبي سعيد الخدري) : « امكثي في بيتك ، حتى يبلغ الكتاب أجله » . أو : بهما معاً . وحينئذ : فيكون الخلاف قد وقع فقط في كون القياس والحديث يدلان على لزوم السكني ، أم لا . وقد أشار الشافعي إلى ذلك كله . وبين أكثره في الأم (ج ٤ ص ٢٨ و ج ٥ ص ٢٠٨ - ٢٠٩) .

(وأما الثاني) : فذهب الجمهور : إلى أنه منسوخ بآية الاعتداد بالأشهر . وهو المختار . وذهب بعضهم : إلى أنه لا نسخ في ذلك ، وإنما هو نقصان من الحول . وذهب بعض آخر : إلى أنه لا نسخ فيه ، ولا نقصان . وهما مذهبان في غاية الضعف ، وقد بين ذلك أبو جعفر في النسخ والنسوخ (ص ٧٤ - ٧٦) .

وَعَشْرًا ؛ ليس لها إختيار في الخروج منها ، ولا النكاح قبلها ^(١) . إلا : أن تكون حاملا ؛ فيكون أجلاها : أن تضع حملها : [بعد أو قرب . ويسقط بوضع حملها : عدة أربعة أشهر وعشر ^(٢)] . « .

وله — في سُكْنَى الْمُتَوَفَّى عنها — قول آخر ^(٣) : « أن الاختيار لورثته ^(٤) : أن يسكنوها ؛ وإن ^(٥) لم يفعلوا ^(٦) : فقد ملكوا المال دونه ^(٧) » . وقد ^(٨) روينا عن عطاء ، ورواه [الشافعي عن ^(٩)] الشَّعْبِيَّ [عن علي ^(١٠)] .

(١) قال في الأم ، بعد ذلك : « ودلت سنة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : على أن عليها أن تمكث في بيت زوجها ، حتى يبلغ الكتاب أجله . » .

(٢) زيادة حسنة مفيدة عن الأم ؛ وانظر ما قاله بعد ذلك : ففيه فوائد جمة . وانظر في السنن الكبرى (ج ٧ ص ٤٢٨ — ٤٣٠) ماورد في ذلك : من الأحاديث والآثار . ثم انظر ما رده أبو جعفر النحاس — في التاسع والنسوخ (ص ٧٤) — على من زعم : أن العدة آخر الأجلين . فهو في غاية القوة والجودة .

(٣) كما في الأم (ج ٥ ص ٢٠٩) ، والمختصر (ج ٥ ص ٣٠ — ٣١) .

(٤) في المختصر : « للورثة » .

(٥) في المختصر : « فلان » . وهو أحسن .

(٦) في الأم زيادة : « وهذا » .

(٧) قال في الأم ، بعد ذلك : « ولم يكن لها السكنى حين كان ميتا لا يملك شيئا ؛ ولا سكنى لها : كالاتفة لها . » . وانظر في الأم (ج ٥ ص ٢٠٨) كلامه : في الفرق بين المطلقة العتدة والمتوفى عنها .

(٨) في الأصل : « فلان » . ولعله عرف عن نحو ما أثبتنا ، أو يكون في الكلام حذف . فتأمل .

(٩) هذه الزيادة يتوقف عليها صحة الكلام وتوضيحه . وانظر السنن الكبرى

(ج ٧ ص ٤٣٥ — ٤٣٦) .

(أنا) أبو سعيد بن أبي عمرو ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي ^(١) : « قال الله (عز وجل) في المطلقات : (لَا تَحْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ) ^(٢) ، وَلَا يَحْرُجْنَ إِلَّا : أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ : ٦٥ - ١) . »
« قال الشافعي : والفاحشة ^(٣) : أَنْ تَبْذُوكَ ^(٤) عَلَى أَهْلِ زَوْجِهَا ، فَيَأْتِي مِنْ ذَلِكَ : مَا يُخَافُ ^(٥) الشقاقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُمْ . »

« فإذا فعلت : حَلَّ لَهُمْ ^(٦) إِخْرَاجُهَا ؛ وَكَانَ عَلَيْهِمْ ^(٧) : أَنْ يُزِيلُوا مَا مَنَزَلًا غَيْرَهُ ^(٨) . » . وروى الشافعي معناه ^(٩) - بإسناده - عن ابن عباس ^(١٠) .

* * *

(١) كما في الأم (ج ٥ ص ٢١٧) .

(٢) راجع في الأم (ج ٥ ص ٢١٦ - ٢١٧) كلامه في سكنى المطلقات : فهو مفيد جدا .
(٣) هذا إلى آخر الكلام ، غير موجود بالأم ؛ وترجح أنه سقط من نسخها . ولم نشر عليه في مكان آخر من الأم وسائر كتب الشافعي . (٤) في الأصل : « تبدوا » ؛ وهو محريف (٥) أى منه وبسببه . وكثيرا ما يحذف مثل هذا (٦) أى : للأزواج المخاطبين في الآية .
(٧) قال في الأم (ص ٢١٨) : « فإذا ابنت المرأة على أهل زوجها ، فجاء من بذاتها ما يخاف تساعيرها إلى تساعير الشر - فلزوجها ، إن كان حاضرا : إخراج أهلها عنها ؛ فإن لم يخرجهم : أخرجها إلى منزل غير منزله فخصنها فيه . » الخ فراجع فانه مفيد .
(٨) بلفظ : « الفاحشة المبينة : أَنْ تَبْذُوكَ عَلَى أَهْلِ زَوْجِهَا ، فإذا بدت : فقد حل إخراجها . » . وانظر مسند الشافعي (بهامش الأم : ج ٦ ص ٢٢٠) ، والسنن الكبرى (ج ٧ ص ٤٣١ - ٤٣٢) .

(٩) ثم قال - كما في الأم (ص ٢١٨) ، والسنن الكبرى (ص ٤٣٢) - : « وروى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) - في حديث فاطمة بنت قيس - تدل : على أن ما تأول ابن عباس ، في قوله الله عز وجل : (إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ) ؛ هو : البذاء على أهل زوجها ؛ كما تأول إن شاء الله تعالى . » . وانظر الأم (ج ٥ ص ٩٨) ، والمختصر (ج ٥ ص ٢٧ - ٢٩) . وراجع قصة فاطمة ، في السنن الكبرى (ص ٤٣٢ - ٤٣٤) ، وفتح الباري (ج ٩ ص ٣٨٦ - ٣٩٠)

(أنا) أبو سعيد بن أبي عمرو ، نا أبو العباس الأصم ، أنا الربيع ،
أنا الشافعي ، قال ^(١) : « قال الله عز وجل : (وَأُمُّهُنَّ مَكْرُمٌ : أَلَلَّاتِي
أَرْضَنَّهُنَّكُمْ ، وَأَخَوَاتُكُمْ : مِّنَ الرُّضَاعَةِ : ٤ - ٢٣) . »
« قال الشافعي : حرم ^(٢) الله (عز وجل) الأم ^(٣) والأخت : من
الرضاعة ؛ واحتل تحريمهما ^(٤) معنيين »
« (أحدهما) - : إذ ^(٥) ذكر الله تحريم الأم والأخت من الرضاعة ،
فأقامهما ^(٦) : في التحريم ، مقام الأم والأخت من النسب . - : أن تكون
الرضاعة كلها ، تقوم مقام النسب : فاحرم بالنسب حرم بالرضاعة مثله .
« وبهذا ، تقول ^(٧) : بدلالة سنة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ،
والقياس على القرآن ^(٨) . »
« (والآخر) : أن يحرم ^(٩) من الرضاع الأم والأخت ، ولا يحرم
سواهما . » .

-
- (١) كافي الأم . (ج ٥ ص ٢٠) .
(٢) في الأم : « وحرم » ، وقيل كلام لم يذكر هنا ، فراجع .
(٣) كذا بالأصل ؛ ولم يذكر في الأم . وله سقط من الناسخ : إذ قد ذكر فيها (ص ١٣٢) .
(٤) في الأصل : « تحريمها » ، وفي الأم : « فاحتل محريمها » . وكلاهما محرف .
والصحیح عن الأم (ص ١٣٢) ، وقد ذكر هناك للمصنفين الآيتين بأوسع مما هنا .
(٥) كذا بالأم ، وهو الظاهر . وفي الأصل : « إذا » .
(٦) كذا بالأم . وفي الأصل : « فأقامها » ؛ وهو تحريف .
(٧) في الأصل : « يقول » ؛ وهو خطأ وتحريف . والتصحيح عن الأم .
(٨) راجع ما تقدم (ص ١٨٢) .
(٩) كذا بالأم ، وهو الظاهر للناسب : فتأمل . وفي الأصل : « تحرم » .

ثم ذكر دلالة السنة ، لما اختار : من المعنى الأول^(١) .

قال الشافعي^(٢) (رحمه الله) : « والرَضاعُ اسمُ جامعٌ ، يَقَعُ : على المصَّة ، وأكثرَ منها^(٣) : إلى كمال إرضاع الحَوْلَيْنِ . وَيَقَعُ^(٤) : على كل رضاع : وإن كان بعد الحولين^(٥) . »

« فاستدلنا^(٦) : أن المراد بتحريم الرضاع : بعضُ المُرَضَّعِينَ^(٧) ، دون بعض . لا^(٨) : مَنْ لزمه اسمُ : رَضاع . » .

وجعلَ نظيرَ ذلك : آية^(٩) السارق والسارقة ، وآية^(١٠) الزاني والزانية^(١١) وذكَّرَ الحجةَ في وقوع التحريم بخمسِ رَضعاتٍ^(١٢) .

(١) أنظر الأم (ج ٥ ص ٢٠ - ٢١ و ١٣٣) ، وللختصر (ج ٥ ص ٤٨ - ٤٩) .

(٢) كما في الأم (ج ٥ ص ٢٣ - ٢٤) ، وللختصر (ج ٥ ص ٤٩ - ٥١)

(٣) هذا ليس بالختصر .

(٤) في المختصر : « وعلى » .

(٥) في المختصر ، بعد ذلك : « فوجب طلب الدلالة في ذلك » . وانظر الأم .

(٦) عبارة الأم (ص ٢٤) : « فهكذا استدللنا بسنة رسول الله ﷺ ، أي : بما ذكره

قول ذلك : من حديث عائشة ، وابن الزبير ، وسالم بن عبد الله

(٧) كذا بالأم والمختصر . وفي الأصل : « الوصفين » ؛ وهو تحريف .

(٨) كذا بالأم . وفي الأصل : « ومن » ؛ وهو خطأ وتحريف .

(٩) سورة اللائدة : (٣٨)

(١٠) سورة النور : (٢) .

(١١) أنظر كلامه عن هذا ، في الأم (ص ٢٤) ، والمختصر (ص ٥٠) .

(١٢) أنظر الأم (ص ٢٣ - ٢٤) ، والمختصر (ص ٤٩ - ٥١) . وأنظر السنن

الكبرى (ج ٧ ص ٤٥٣ - ٤٥٧) . وراجع بتأمل ما كتبه صاحب الجواهر النقي .

(١٧ - م)

واحتجَّ في الحَوْلَيْنِ^(١) بقول الله (عز وجل) : (وَأُولَ الْبَنَاتِ يُرْضِينَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ، لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ : ٢ — ٣٣٣) .

[ثم قال^(٢)] : « فَعَمَلٌ (عز وجل) تمام الرضاعة : حَوْلَيْنِ [كاملين]^(٣) » وقال : (لَمَنْ أَرَادَ إِفْصَالاً عَنْ تَرْضَائِ مِنْهُمَا ، وَتَشَاوُرٍ : فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا : ٢ — ٣٣٣) ؛ يعني (والله أعلم) : قبل الحَوْلَيْنِ .

« فذلَّ إِرْخَاصُهُ (حل ثناؤه) — : في فصال المولود ، عن تَرْضَائِي والدَيْهِ وتشاوُرِهِما ، قبل الحَوْلَيْنِ . — : على أن ذلك إنما يكون : بإجماعهما على فصاله ، قبل الحَوْلَيْنِ^(٤) . »

« وذلك لا يكون (والله أعلم) إلا بالنظر للمولود من والدَيْهِ : أن يكونا يريان : فصاله^(٥) قبل الحَوْلَيْنِ ، خيراً من إتمام الرضاع له : لعلَّ

(١) كما في الأم (ص ٢٤ — ٢٥) . وقد تعرض للتركيب في المختصر (ص ٥١ — ٥٢) .

وراجع في هذا المقام ، السنن الكبرى (ج ٧ ص ٤٤٢ — ٤٤٣ و ٤٦٢ — ٤٦٣) .

(٢) تبيننا للذلالة ، وتتميلها . وهذه الزيادة حسنة منبهة .

(٣) زيادة جيدة ، عن الأم .

(٤) من قوله : فذلَّ ، إلى هنا — قد ورد هكذا في الأصل . وهو صحيح في غاية الظهور . وبعبارة الأم هي : « فذلَّ على أن إِرْخَاصَهُ (عز وجل) : في فصال الحَوْلَيْنِ ؛ على أن ذلك إنما يكون بإجماعهما على فصاله قبل الحَوْلَيْنِ » . والظاهر : أن فيها زيادة وتقصاً ؛ فتأمل .

(٥) في الأم : « إن فصاله قبل الحَوْلَيْنِ خير له » .

تكون به ، أو بِرُضْمِهِ^(١) - : وإنه لا يقبل رضاع غيرها . - وما^(٢) أشبه هذا .

« وما جعل الله (تعالى) له ، غايةً - [فالحكم^(٣)] بعد مَضِيَّ الغاية ، فيه : غيره قبل مَضِيَّهَا . قال^(٤) الله عز وجل : (وَأَلْطَلَقَاتُ يَتَزَبَعْنَ بَأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ : ٢ - ٢٢٨) ؛ فحكمهن^(٥) - بعد مَضِيَّ ثلاثة أقرأه - : غير حكمهن^(٦) فيها . وقال تعالى : (وَإِذَا خَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ : فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ^(٧) : ٤ - ١٠١) ؛ فكان لهم : أَنْ يَقْصُرُوا مسافرين ؛ وكان - في شرط القصر لهم : بحال موصوفة . - دليل : على أن حكمهم في غير تلك الصفة : غير القصر^(٨) .

* * *

(١) في الأم : « أو برضته » . وفي الأصل : « أو لرضه » ؛ وهو حرف عما أثبتناه وكلاما صحيح على رأى الجمهور . ويتعين هنا ما في الأم : على رأى القراء وجماعة . أنظر المسباح (مادة : رضع) .
(٢) في الأم : « أو ما » .

(٣) زيادة متعينة ، عن الأم . وعبارة المختصر (ص ٥٢) هي : « وما جعل له غاية ، فالحكم بعد مَضِيَّ الغاية : خلاف الحكم قبل الغاية » .
(٤) كلام الأم هنا ، قد ورد على صورة سؤال وجواب ؛ وقد تأخر فيه هذا القول ، عن القول الآتى بعد .

(٥) عبارة الأم هي : « فكن إذا مضت الثلاثة الأقرأه ، فحكمهن بعد مضيا غير الخ . وعبارة المختصر : « فإذا مضت الأقرأه ، فحكمهن بعد مضيا خلاف الخ » .
(٦) في الأصل : « حكمهن » ، وهو تحريف .
(٧) في الأم زيادة : « الآية » .

(٨) أنظر كلامه بعد ذلك - في الأم (ص ٢٥) - عن حديث سالم . وغيره ، فهو مفيد

(أنا) أبو عبد الله الحافظ (قراء عليه) : نا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي ^(١) : « قال الله عز وجل : (فَأَنكِحُوا مَا طَلَبَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِمَّا مَتَّيْ) ، وثَلَاثَ ، وَرُبَاعَ . فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً ، أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ . ذَلِكَ أَذْنَى أَلَّا تَعْمَلُوا : ٤ - ٣) . »

« قال : وقول ^(٢) الله عز وجل : (ذَلِكَ أَذْنَى أَلَّا تَعْمَلُوا) ؛ يدل (والله أعلم) : على ^(٣) أن على الزوج ^(٤) ، نفقة امرأته ^(٥) . »

« وقوله : (أَلَّا تَعْمَلُوا) ؛ أي ^(٦) : لا يَكْثُرَ مَنْ تَعْمَلُوا ^(٧) ، إذا اقتصر

(١) كما في الأم (ج ٥ ص ٩٥) .

(٢) في الأم : « إلى تعملوا » .

(٣) قال في الأم (ج ٥ ص ٧٨) : « وفي قول الله في النساء . . . بيان : أن على الزوج مالا في بامراته عنه : من نفقة وكسوة وسكنى . » الخ . فراجعه : فإنه مفيد خصوصا في مسألة الإجارة الآتية قريبا . وراجع المختصر (ج ٥ ص ٦٧) .

(٤) هذا غير موجود بالأم .

(٥) في الأم : « الرجل » .

(٦) قال في الأم (ج ٥ ص ٦٦) - بعد أن ذكر نحو ذلك - : « ودلت عليه السنة : من حديث هند بنت عتبة ، وغيره . وذكر نحو ذلك في الأم (ص ٧٩) . وراجع الأم (ص ٧٧ - ٧٨ و ٩٥) . »

(٧) كذا بالأصل والمختصر (ص ٦٦) . ولا ذكر له في السنن الكبرى (ج ٧ ص ٤٦٥) . وعبارة الأم : « أن » . والكل صحيح .

(٨) كذا بالأصل ، والسنن الكبرى ، والجوهر النقي . وفي الأم والمختصر : « تعملون » . وما أثبتنا - وإن كان صحيحا - ليس يبعد أن يكون محرفا . وقد روى في السنن الكبرى (ج ٧ ص ٤٦٦) - عن أبي عمر صاحب ثعلب - أنه قال : « سمعت ثعلبا يقول - في قول الشافعي : (ذلك أدنى أن لا تعملوا) أي : لا يكثر عيالكم . - قال : أحسن ؛ هو : لغة » . وراجع ما كتبه على قول الشافعي هذا ، صاحب الجوهر النقي (ص ٤٦٥ - ٤٦٦) : ففيه فوائد مهمة .

المرء على واحدة : وإن أباح له أكثر منها^(١) .

(أنا) أبو الحسن بن بشران العدل ينفد ، أنا أبو عمر محمد بن عبد الواحد اللنوي (صاحب مذهب) — في كتاب : (ياقوتة الصراط) ؛ في قوله عز وجل : (أَلَا تَعْلَمُونَ) . — «أى : أن لا تجوروا^(٢) ؛ و (تعولوا) : تكثروا عيالكم .»

وروينا عن زيد بن أسلم — في هذه الآية — : «ذلك^(٣) أدنى أن لا يكثروا من تعولونه .»

* * *

(أنبأني) أبو عبد الله ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي^(٤) (رحمه الله) : «قال الله (عز وجل) في المطلقات : (أَشْكُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وُجْدِكُمْ)^(٥) : ٦٥ — ٦٠) ؛ وقال^(٦) : (وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٌ : فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ ، حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ : ٦٥ — ٦٠)^(٧) .»

(١) أنظر ما قاله في الأم بعد ذلك .

(٢) هذا تفسير باللازم . وفي الأصل : «تجوروا» ؛ وهو تحريف .

(٣) كذا بالسنن الكبرى (ص ٤٦٦) . وفي الأصل : «وذلك» . والظاهر أن الزيادة من التاسع .

(٤) كما في الأم (ج ٥ ص ٢١٩) وقد ذكر بسنه في المختصر (ج ٥ ص ٧٨) علي ما متعرف .

(٥) راجع كلامه عن هذا ، في الأم (ص ٢١٦ — ٢١٧) .

(٦) كذا بالمختصر . وفي الأصل : «الآية ، وقال» . ولا معنى لهذه الزيادة كما هو ظاهر . وفي الأم : «الآية إلى فأتوهن أجورهن» .

(٧) قال في المختصر ، عقب ذلك : «وقلنا أوجب الله لها نفقة بالحمل ، دل : على أن لانفقة لها بخلاف الحمل .»

« قال : فكان يَنْتَأ (والله أعلم) - في هذه الآية - : أنها في المطلقة ^(١) : لا يملك زوجها رجعتها : مِنْ قِيلَ : أن الله (عز وجل) لما أَمَرَ بالسُّكْنَى : علماً ؛ ثم قال في النفقة : (وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٍ : فَأَتَقُوا عَلَيْهِنَّ ، حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ) - دَلَّ ذلك ^(٢) : على أن الصَّنْف الذي أَمَرَ بالنفقة على ذوات الأحوال منهن ، صنفٌ : دَلَّ الكتابُ : على ^(٣) أن لا نفقة على غير ذوات الأحوال منهن . لأنه إذا وجب لمطلقة : بصفة ^(٤) ؛ نفقة - : ففي ذلك ، دليلٌ : على أنه لا يجب ^(٥) نفقة لمن كانت ^(٦) في غير صفتها : من المطلقات . »
« ولما ^(٧) لم أعلم مخالفاً - : من أهل العلم . - في أن المطلقة : التي يملك ^(٨) زوجها رجعتها ؛ في معاني الأزواج ^(٩) - : كانت ^(١٠) الآية على غيرها : من المطلقات ^(١١) . » وأطال الكلام في شرحه ، والحجة فيه ^(١٢) .

* * *

-
- (١) في الأم زيادة : « التي » . وهو أحسن . (٢) هذا غير موجود بالأم .
(٣) كذا بالأم . وفي الأصل : « على النفقة » ؛ وهو خطأ وتحريف .
(٤) كذا بالأم . وفي الأصل : « نصف » ؛ وهو خطأ وتحريف .
(٥) في الأم : « يجب » . (٦) في الأم : « كان » ؛ وهو صحيح أيضاً .
(٧) في الأم : « قلنا » وعبارة المختصر : « ولا أعلم خلافاً : أن التي يملك رجعتها ، في معاني الأزواج » . (٨) كذا بالأم . وفي الأصل : « تملك » ؛ وله تحريف .
(٩) قال في المختصر والأم - بعد ذلك - : « في أن عليه نفقتها وسكنائها ، وأن طلاقه وإلءاء وظهاره ولانائه يقع عليها ، وأنها ترثه وورثها » .
(١٠) في المختصر : « فكانت » .
(١١) قال في الأم ، بعد ذلك : « ولم يكن من المطلقات واحدة مخالفاً ، إلا : مطلقة لا يملك الزوج رجعتها » .
(١٢) أنظر الأم (ص ٢١٩ - ٢٢٠) ، والمختصر (ص ٧٨ - ٧٩) . وراجع في ذلك السنن الكبرى (ج ٧ ص ٤٧١ - ٤٧٥) .

(أنا) أبو سعيد بن أبي عمرو ، نا أبو العباس الأصم ، أنا الربيع ،
قال : قال الشافعي ^(١) (رحمه الله) : « قال الله تبارك وتعالى : (وَأَلَوِ الدِّانُ
يُرْضَعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ : لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ الرِّضَاعَةُ ؛ وَعَلَى
الْمَوْلُودِ لَهُ : رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ^(٢) : ٢ - ٣٣٣) ؛ وقال تبارك
وتعالى : (فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ : فَأَتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ ، وَأَنْتُمْ يُرَوَّاهُنَّ يَتَنَبَّهْنَ
بِمَعْرُوفٍ . وَإِنْ تَكَسَّرْتُمْ : فَسْتَرْضِعْنَ لَهُ أُخْرَى ^(٣) : ٦٥ - ٦٠) .
« قال ^(٤) الشافعي ^(٥) : ففي كتاب الله (عز وجل) ، ثم في سنة رسول الله
(صلى الله عليه وسلم) - بيان : أن الإجازات ^(٦) جائزة : على ما يعرف الناس ^(٧) .
إذ قال الله : (فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ : فَأَتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ) ؛ والرَّضَاعُ يختلف :
فيكونُ صبيًّا أكثرَ رِضَاعًا من صبي ، وتكونُ امرأةً أكثرَ لبنًا من
امرأة ؛ ويختلفُ لبنها . فيَقِيلُ ^(٨) ويَكْثُرُ . »

(١) كما في الأم (ج ٥ ص ٨٩ - ٩٠) .

(٢) ذكر في الأم الآية كلها .

(٣) ذكر في الأم الآية التالية أيضاً .

(٤) كذا بالألم . وفي الأصل : « وقال » ؛ والزيادة من النسخ على ما يظهر .

(٥) بعد أن ذكر (ص ٨٩ - ٩٠) حديث هند أم معاوية المشهور ، الذي رواه

عائشة . وراجع الأم (ص ٧٧ - ٧٨ و ٩٥) ، وللخصر (ج ٥ ص ٦٦ - ٦٧) ،

ومستند الشافعي (بهامش الأم : ج ٦ ص ٢١٩ و ٢٣١) ، والسنن الكبرى (ج ٧

ص ٤٧٧) .

(٦) في الأم : « الإجازة » .

(٧) راجع كلامه في الرسالة (ص ٥١٧ - ٥١٨) : فهو مفيد هنا .

(٨) كذا بالألم . وفي الأصل : « قِيلَ » ، وهو تحريف . وراجع كلامه التعلق

بهذا : في الأم (ج ٣ ص ٢٥٠)

« فتجوزُ الإجازاتُ^(١) على هذا : لأنه لا يوجد فيه أقربُ مما يُحيطُ العلمُ به : من هذا وتجوزُ^(٢) الإجازات على خدمة العبد : قياساً على هذا ؛ وتجوزُ في غيره — مما يعرفُ الناسُ — : قياساً على هذا . »
« قال : ويان^(٣) : أن على الوالد : ققعة الولد ؛ دونَ أمه : متزوجة ، أو مطلقة . »

« وفي هذا ، دلالة : [على^(٤)] أن النفقة ليست على الميراث ؛ وذلك : أن الأم وارثة ، وقرضُ النفقة والرضاع على الأب ، دونها . قال^(٥) ابن عباس — في قول الله عز وجل : (وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ : ٢ — ٢٣٣) . — : من أن لا تُضَارَّ والدته بولدها^(٦) ؛ لا^(٧) : أن عليها الرضاع . »
وبهذا الإسناد في (الإماملاء) : قال الشافعي : « ولا يلزمُ المرأةُ رضاعاً

(١) في الأصل : « الإجارة » .

(٢) في الأصل : « ويجوز » ؛ وله عرف عما أثبتناه . وفي الأصل : « فتجوز » ؛ وهو أحسن .

(٣) كذا بالألم . وهو معطوف على قوله السابق : « ويان » . وعبارة الأصل : « ويان على » ؛ ولعل الزيادة من الناسخ (٤) زيادة حسنة ، من الأصل .

(٥) كذا بالألم ، وهو الظاهر . وفي الأصل : « وقال » .

(٦) قد ذكر هذا الأمر أيضاً ، في الأصل (ج ٥ ص ٩٥) : خلال مناظرة قوية بينه وبين بعض الحنفية ؛ فراجعها وراجع رده (ص ٩٤) على أثر عمر الذي تمسك به الخضم ؛ وراجع ذلك أيضاً وما روى عن مجاهد : في السنن الكبرى (ج ٧ ص ٤٧٨) ، ثم تأمل ما ذكره صاحب الجوهر النقي .

(٧) تجوز : أن هذا تفسير من الشافعي لكلام ابن عباس .

ولدها: كانت عند زوجها، أو لم تكن. إلا: إن شامت^(١). وسواء: كانت شرفه، أو دنيته، أو مؤسرة، أو مفسرة. لقول الله عز وجل: (وَإِنْ تَعَاَسَرْتُمُ فَسَتَرْضِغْ لَهُ أُخْرَى: ٦٥ - ٦٦). «.

وزاد الشافعي على هذا - في كتاب الإجارة^(٢) - فقال:

«وقد ذكر الله تعالى الإجارة في كتابه، وعمل بها بعض أنبيائه؛ قال الله تعالى: (فَالْتَّخِذُوا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيكُمْ أَوْجِعًا) [١٠٠] الآية^(٣).

«فذكر^(٤) الله عز وجل: أن نبيا من أنبيائه (صلى الله عليه وسلم) أجر^(٥) نفسه: حَبَجًا مَسْجَاةً، يَمْلِكُ^(٦) بِهَا بُضْعَ امْرَأَةٍ^(٧). «.

«فدل: على تجويز الإجارة، وعلى أن لا بأس بها على الصحيح: إذا كان على الصحيح استأجره. [وإن كان استأجره على غير حجب: فهو تجويز الإجارة بكل حال^(٨)]. «.

«وقد قيل: استأجره على أن يرعى له؛ والله أعلم.».

* * *

(١) في الأصل: «شاء». والصحيح ما أثبتنا. أي: إلى إن تبرعت. والاستثناء منقطع

(٢) من الأم (ج ٣ ص ٢٥٠).

(٣) ذكر في الأم إلى (حجج) ثم قال: الآية. وعلم للتروك: (قال: إنني أريد أن أنكحك إحدى ابنتي هاتين: على أن تأجرني ثمانى حجج؛ فإن آمنت عشرا: فمن عندك؛ وما أريد أن أشق عليك، ستجدني إن شاء الله من الصالحين: ٢٨-٢٧). (٤) في الأم: «قد ذكر». وما في الأصل أظهر. (٥) في الأم: «أجر». (٦) في الأم: «ملك». وكلاهما صحيح. (٧) قد تعرض لهذا الموضوع أيضاً: في الأم (ج ٥ ص ١٤٤) فراجع. (٨) في الأصل: «الارباب»؛ وهو محرف عما ذكرنا. وفي الأم: «أنه لا بأس». (٩) في الأم: «إن».

(١٠) زيادة مفيدة، عن الأم.

« مَا يُؤْتَرُ عَنْهُ فِي الْجِرَاحِ ، وَغَيْرِهِ »

(أنا) أبو عبد الله الحافظ ، أنا أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم ،
أنا الربيع بن سليمان ، أنا الشافعي ، قال ^(١) : « قال الله (عز وجل) لنبيه
صلى الله عليه وسلم : (قُلْ : تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّيَ عَلَيْكُمْ : أَلَّا
تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ، وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ؛ وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ : مِنْ
إِمْلَاقٍ ^(٢) ؛ ثُمَّ نَزَّيْنَاهُمْ) الْآيَةُ : (٦ - ١٥١) ؛ وقال :
(وَإِذَا التَّوَدُّدُ سُئِلَتْ * بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ : ٨١ - ٨ - ٩) ؛ وقال :
(وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ، قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ ، شُرَكَاءُ لَهُمْ :
٦ - ١٣٧) . »

« قال الشافعي : كان بعض الرب يقتل الإناث . : من ولده . . صنفار ^(٣) :
خوف الميالة عليهم ^(٤) ، والمار بهن ^(٥) . فلما نهى الله (عز وجل) عن ذلك . :

(١) كما في الأم (ج ٦ ص ٢) .

(٢) راجع في السنن الكبرى (ج ٨ ص ١٨) ما ورد في ذلك : من السنة . .

(٣) يقال : إن أول من وأد البنات قيس بن عاصم التميمي . كما ذكر في فتح الباري
(ج ١٠ ص ٣١٣) ؛ فراجع قصة قيس فيه . وراجع في هذا المقام ، بلوغ الأرب (ج ١
ص ١٤٠ و ج ٣ ص ٤٢ - ٥٣) .

(٤) أي : على الآباء .

(٥) كذا بالأصل ؛ أي : بسبب البنات وفي الأم : « بهم » . أي بالآباء ، فالباء ليست
للبيبة . ولؤذي واحد .

من أولاد المشركين . — : دَلَّ ذلك ^(١) : على تَبْيِيتِ النَّهْيِ عَنْ قَتْلِ أَطْفَالِ
المشركين : فِي دَارِ الْحَرْبِ ^(٢) . وَكَذَلِكَ : دَلَّتْ ^(٣) عَلَيْهِ السَّنَةُ ، مَعَ مَا دَلَّ
عَلَيْهِ الْكِتَابُ : مِنْ تَحْرِيمِ الْقَتْلِ بِغَيْرِ حَقٍّ ^(٤) .

* * *

(أنا) أبو عبد الله الحافظ ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، أنا الشافعي ^(٥)
(رحمه الله) — فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : (وَمَنْ قَتَلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا
لِرَبِّهِ سُلْطَانًا ؛ فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ : ١٧ — ٣٣) . قَالَ : « لَا يَقْتُلْ غَيْرَ
قَاتِلِهِ ^(٦) ؛ وَهَذَا يُشَبِّهُ مَا قِيلَ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) : قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : (كُتِبَ
عَلَيْكُمْ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ : ٢ — ١٧٨) ؛ فَالْقِصَاصُ إِنَّمَا يَكُونُ ^(٧) : مِنْ قَتْلِ
مَا فِيهِ الْقِصَاصُ ؛ لَا : مِنْ لَا يَفْعَلُهُ . »

(١) هذا اللفظ غير موجود في الأم .

(٢) راجع كلام الشافعي في الرسالة (ص ٢٩٧ — ٣٠٠) : فهو مفيد في الموضوع .

(٣) في الأصل : « دلت سنة ما » . وهو خطأ وتحريف . والتصحيح عن الأم .

(٤) ثم ذكر قوله تعالى : (قد خسر الذين قتلوا أولادهم سفها بغير علم : ٦ — ١٤٠) ؟

وقول النبي لابن مسعود — وقد سأله عن أكبر الكبائر — : « ... أن تقتل ولدك من أجل
أن يأكل منك » . وانظر فتح الباري (ج ١٠ ص ٣٤٤ وج ١٢ ص ٩٣ — ٩٥ و ١٥٢
وج ١٣ ص ٣٨١ — ٣٨٢) .

(٥) كما في الأم (ج ٦ ص ٣) وقد ذكر فيها الآية الآتية ، ثم قال : « قال الشافعي في

قوله : (فلا يسرف في القتل) . » الخ .

(٦) قد ذكر هذا أيضا في الأم (ج ٦ ص ٨) والسنن الكبرى (ج ٨ ص ٢٥) معزوا

إلى غيره ، بدون تعيينه . ثم رواه في السنن بمناه : عن زيد بن أسلم ؛ فراجعه هو وأثر
ابن عباس في ذلك .

(٧) كذا في الأم ؛ وفي الأصل : « لكونين » ؛ وهو خطأ وتحريف .

« فَأَحْكَمَ اللَّهُ (عز وجل) فَرَضَ القصاص : في كتابه ؛ وَأَبَانَتْ
السنة : يَلَنُّ هو ؟ وعلى مَنْ هو ؟ » (١) .

* * *

(أنا) أبو عبد الله ، أنا أبو العباس ، أنا الربيع ، أنا الشافعي ، قال (٢) :
« مِنْ الْعِلْمِ الْعَامِّ الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ بَيْنَ أَحَدٍ لِقِيَّتِهِ : خَفَذَتْهُ (٣) ، وَبَلَغَتْهُ
عنه - : من علماء العرب - : أنها كانت قبل نزول الوحي على رسول الله
(صلى الله عليه وسلم) : تَبَايَنُ فِي الْفَضْلِ ، وَيَكُونُ يَنْهَا مَا يَكُونُ بَيْنَ
الجيران : من قتل التَّمَدِّ وَالْخَطْلُ . »

« وَكَانَ (٤) بَعْضُهَا : يَعْرِفُ لِبَعْضِ الْفَضْلِ فِي الدِّيَّاتِ ، حَتَّى تَكُونُ
دِيَّةُ الرَّجُلِ الشَّرِيفِ : أَضْعَافَ دِيَّةِ الرَّجُلِ دُونَهُ . »
« فَأَخَذَ بِذَلِكَ بَعْضُ مَنْ بَيْنَ أَظْهَرِهَا - مِنْ غَيْرِهَا (٥) . - : بِأَقْصَدَ (٦)
مِمَّا كَانَتْ تَأْخُذُ بِهِ ؛ فَكَانَتْ دِيَّةُ التَّضْيِيرِيِّ : ضِعْفُ (٧) دِيَّةِ الْقُرْظِيِّ (٨) . »

(١) انظر ما ذكره بعد ذلك : من السنة (ص ٣ - ٤) .

(٢) كما في الأم (ج ٦ ص ٧) .

(٣) كذا بالأم ، وهو الأحسن . وفي الأصل : « خَذَتْهُ » .

(٤) في الأم : « فَكَانَ » .

(٥) كهو دهن التضيير .

(٦) كذا بالأم . وفي الأصل : « نَاقِصَةٌ » ؛ والظاهر أنه محرف .

(٧) كذا بالأم . وفي الأصل : « ضِعْفٌ » ؛ وهو وإن كان لا يتعارض مع ما تقدم ، إلا
أننا نجوز أنه محرف عما في الأم .

(٨) راجع في السنن الكبرى (ج ٨ ص ٢٥) : حديث ابن عباس ، للتعلق بذلك .

فهو مفيد .

« وكان الشريف من العرب : إذا قُتِل يُجَاوَزُ^(١) قَاتِلُهُ ، إلى مَنْ لم يَقْتُلْهُ : من أشرف القبيلة التي قتله أحدهما^(٢) . وربما لم يَرْضَوْا : إلا بَعْدَ يَقْتُلُوهُمْ . »
 « فَقَتَلَ بَعْضُ غَنِيٍّ^(٣) شَأْسَ بْنَ زُهَيْرٍ [الْعَبْسِيُّ] : فَجَمَعَ عَلَيْهِمْ أَبُوهُ^(٤) زُهَيْرُ بْنُ جَدِيعةٍ ؛ فَقَالُوا لَهُ^(٥) — أَوْ بَعْضُ مَنْ تُدِبَ عَنْهُمْ — : سَلْ فِي قَتْلِ شَأْسَ ؛ فَقَالَ : إْحْدِي ثَلَاثَ لَا يُرْضِيَنِي غَيْرُهَا ؛ فَقَالُوا^(٦) : مَا هِيَ ؟ فَقَالَ^(٧) : تُحْيُونَ لِي شَأْسًا ، أَوْ تَمْلَأُونَ رِدَائِي مِنْ نَجْمِ السَّمَاءِ ، أَوْ تَذْفَعُونَ لِي غَنِيَّةً بِأَسْرَها : فَأَقْبَلُها ، ثُمَّ لَا أَرَى : أَنِّي أَخَذْتُ مِنْهُ^(٨) [عَوَصًا . »
 « وَقَتِلَ كَلْبُ بْنُ وَائِلٍ ؛ فَاقْتُلُوا دَهْرًا طَوِيلًا ، وَاعْتَزَلَهُمْ^(٩) بَعْضُهُمْ^(١٠)

-
- (١) كَذَا بِالْأَم . وفي الأصل : « فجاوَزَ » ؛ وهو تحريف .
 (٢) راجع في السان السكبرى (ج ٨ ص ٢٥) : أثر زيد بن أسلم في ذلك .
 (٣) يقال له : رباح بن الأعلل الضنوي — كما في تاريخ ابن الأثير ، وشرح القاموس — أو ابن الأسك كما في الأغانى . وفي العقد الفريد : ابن الأسل . وهو محرف عن أحد ما ذكرنا .
 (٤) كَذَا بِالْأَم . وفي الأصل : « أبو ماهر بن خزيمعة » . وهو تحريف .
 (٥) في الأصل زيادة : « سل » . وهى من التناسخ .
 (٦) في الأم : « قالوا » .
 (٧) في الأم : « قال » .
 (٨) زيادة حسنة عن ، الأم . وراجع في ذلك وما جر إليه : من مقتل زهير ؛ الأغانى (ط . الساسى : ج ١٠ ص ٨ - ١٦) ، والعقد الفريد (ط . اللجنة : ج ٥ ص ١٣٣ - ١٣٧ وتاريخ ابن الأثير (ط . بولاق : ج ١ ص ٢٢٩ - ٢٣١) ، وأيام العرب في الجاهلية (ص ٢٣٠ - ٢٤١) .
 (٩) كَذَا بِالْأَم . وفي الأصل : « وأعد لهم » ؛ وهو تحريف .
 (١٠) هو الحارث بن عباد البكرى صاحب التمامة ، وقد قال : لا ناقة لي فيها ولا جمل .

فَأَصَابُوا إِبْنَاهُ — يقال^(١) له : يُجْبَرُ. — فَأَتَاهُمْ ، فقال : فذ عِرْقَمَ عُرْلَى ،
فُجْبِرَ^(٢) بِكَلْبٍ — وهو^(٣) أَعَزُّ الْعَرَبِ — [وَكُفُّوا عَنِ الْحَرْبِ^(٤)] .
فَقَالُوا : يُجْبَرُ^(٥) بِشَيْعٍ [تَعْلٍ^(٦)] كَلْبٍ . فَقَاتَلَهُمْ^(٧) : وَكَانَ مُعْتَزِلًا . ،
« قَالَ : وَقَالَ^(٨) : إِنَّهُ نَزَلَ فِي ذَلِكَ [وَغَيْرِهِ^(٩)] — مِمَّا^(١٠) كَانُوا
يَحْكُمُونَ بِهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ . — هَذَا الْحُكْمُ الَّذِي أَحْكِيهِ [كُلَّهُ^(١١)] بِمَدِّ هَذَا ؛ وَحَكَمَ
اللَّهُ بِالْمَدِّ : فَسَوَّى فِي الْحُكْمِ بَيْنَ عِبَادِهِ : الشَّرِيفِ مِنْهُمْ ، وَالْوَضِيعِ :
(أَمْحَسَّكُمْ أَلْجَاهِلِيَّةَ يَبْتَوُونَ ؟ ! وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ
يُوَفِّيُونَهُ .) . (٥٠ — ٥٠) .

« قَالَ^(٧) : إِنْ الْإِسْلَامَ نَزَلَ : وَبَعْضُ الْعَرَبِ يَطْلُبُ بَعْضًا بِدِمَاوِ

(١) كَذَا بِالْأَم . وفي الأصل : « قَالَ لَهُ عِرْقَمَ عُرْلَى » . وهو تحريف شنيع

(٢) كَذَا بِالْأَم . وفي الأصل : « فَجَبِرَ » ، وهو تحريف

(٣) هَذِهِ الْجُمْلَةُ كُلُّهَا غَيْرُ مُوجُودَةٍ بِالْأَم .

(٤) زِيَادَةُ حَسَنَةٍ ، مِنْ الْأَم .

(٥) فِي الْأَصْلِ : « بِمَدِّ سَمْعٍ » ؛ وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالتَّصْحِيحُ عَنْ الْأَم .

(٦) وَهُوَ مُضْطَبٌّ ، بَدَأَ أَنْ ارْتَجَلَ لَامِيَّتَهُ الْجَيِّدَةَ لِلشَّهَوَةِ ، لَقِيَ يَقُولُ فِيهَا :

قَرِيبًا مَرَبُطُ النَّعَامَةِ مَسْفَى إِنْ قَتَلَ الْكَرِيمَ بِالشَّمْعِ غَالِي

وَقَدْ أُلْحِقَ بِتَضَلُّعِ هَزَعَةٍ مُتَكَرِّرَةٍ ، وَأُزِيلَ بِهِمْ خِيسَارَةٌ فَادِحَةٌ . فَرَأَجَعَ ذَلِكَ كُلَّهُ بِالتَّفْصِيلِ :

فِي أَمَالِي الْقَالِي (ج ٣ ص ٢٥ — ٢٦) ، وَالْأَقَانِي (ج ٤ ص ١٣٩ — ١٤٥) ، وَالْعَقْدُ الْفَرِيدُ

(ج ٥ ص ٢١٣ — ٢٢١) ، وَأَيَّامُ الْعَرَبِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ (ص ١٤٢ — ١٦٤) ، وَأَخْبَارُ

لِلرَّاقِصَةِ وَأَشْغَارِهِمْ (ص ٢٢ — ٢١) وَتَارِيخُ ابْنِ الْأَثِيرِ (ج ١ ص ٢١٤ — ٢٢١) .

(٧) كَذَا بِالْأَم ، وَهُوَ الظَّاهِرُ . أَيْ : مَنْ أَخْبَرَ بِمَا تَقْدَمُ . وَفِي الْأَصْلِ : « فَيَقَالُ » .

(٨) كَذَا بِالْأَم . وَفِي الْأَصْلِ : « بَعَا » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

وجراح؛ فنزل فيهم: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا: كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ: الْحَرُّ بِالْحَرِّ، وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ، وَالْأَنْثَى بِالْأُنْثَى) (١) الآية (٢)؛ (٢ - ١٧٨) . « .

قال (٣): «وكان بَدء ذلك في حَيَّين (٤) - من العرب . - اقتلوا قبل الإسلام بقليل ؛ وكان لأحد الحَيَّينِ فضلٌ عَلَى الآخر : فأقسموا بالله : لَيَقْتُلَنَّ بِالْأُنْثَى الذَّكَرَ ، وبالعبد منهم الحرَّ . فلما نزلت هذه الآية : رَسُوا وَسَلَمُوا . «

« قال الشافعي : وما (٥) أَشَبَّهَ ما قالوا من هذا ، بما قالوا - : لأن الله (عز وجل) إنما أَلَزَمَ كُلَّ مَذَنبٍ ذَنْبَهُ ، ولم يَحْمِلْ جُرْمَ أَحَدٍ عَلَى غَيْرِهِ : فقال : (الْحَرُّ بِالْحَرِّ) : إذا كان (والله أعلم) قَاتِلًا لَهُ ؛ (وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ) : إذا كان قَاتِلًا لَهُ ؛ (وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى) : إذا كانت قَاتِلَةً لَهَا . لا : أَنْ يُقْتَلَ

(١) راجع الخلاف فيمن نزلت فيه هذه الآية: في تفسير الطبري (ج ٧ ص ٦٠ - ٦٢) فهو مفيد جدا . وانظر ما روى عن مقاتل وابن عباس : في السنن الكبرى (ج ٨ ص ٢٦ و ٤٠) .

(٢) ذكر في الأم إلى قوله : (ورسمه) ؛ ثم قال : « الآية والآية التي بعدها » .
(٣) كما في الأم (ج ٦ ص ٢١) ، وقد روى مختصرا عن الشعبي : في أبواب النزول لقواحدى (ص ٣٣) ، وروى مطولا عن مقاتل بن حيان : في السنن الكبرى (ص ٢٦) .

(٤) صرح أبو مالك - على ما رواه السدي عنه ، كما في تفسير الطبري : ص ٦١ - بأنهما من الأنصار . فالظاهر : أنهما الأوس والخزرج .

(٥) هذا إلى الحديث الآتي : قد ذكر مختصرا في السنن الكبرى (ص ٢٦) .

بأحد - : ممن [لم^(١)] يَقتله . - : لفضل المقتول على القاتل^(٢) . وقد جاء عن النبي (صلى الله عليه وسلم) : « أعدى^(٣) الناس على الله (عز وجل) : مَنْ قَتَلَ غَيْرَ قَاتِلِهِ . »

« وما وصفت^(٤) . - : من أن^(٥) لم أعلم مخالفاً : في أن يُقتل الرجلُ بالمرأة^(٦) . - دليل^(٧) : أن لو كانت هذه الآية [غير^(٨)] خاصة - كما قال مَنْ وصفتُ قوله : من أهل التفسير . - : لم يُقتل ذكرُ بَأْتِي . »

* * *

(أنا) أبو عبد الله الحافظ ، نا أبو العباس ، نا الربيع ، أنا الشافعي ، قال^(١) : « قال الله تبارك وتعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا : كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ)^(٢) . »

« فكان ظاهرُ الآية (والله أعلم) : أن القصاصَ إنما كُتب على

(١) زيادة متعينة ، عن الأم .

(٢) راجع كلامه للتعلق بهذا ، في الأم (ج ٦ ص ٨) : ففيه زيادة مفيدة فيما سيأتي .

(٣) كذا بالأصل ، والأم (ص ٣) ، وبعض الروايات في السنن الكبرى (ص ٢٦) .

وفي الأم (ص ٢١) وبعض الروايات في السنن الكبرى : « أعق » .

(٤) أي : قيل ما تقدم : بما ذكر في الأم ، ولم يذكر بالأصل . وراجع كلامه في

الأم (ص ١٨ - ١٩)

(٥) في الأم : « أي » .

(٦) راجع في السنن الكبرى (ص ٢٧ - ٢٨) : ما روى في ذلك عن الزهري ،

وابن السيب ، وغيرها . وراجع في فتح الباري (ج ١٢ ص ١٦٠) : كلام ابن عبد البر ،

فهو مفيد . (٧) في الأم زيادة : « على » .

(٨) كما في الأم (ج ٦ ص ٣٢ - ٣٣) . (٩) في الأم زيادة : « الآية » .

البائنين^(١) المكتوب عليهم القصاصُ - : لأنهم المخاطبون بالفرائض . - :
إذا قتلوا^(٢) المؤمنين . بابتداء^(٣) الآية ، وقوله : (فَنُعْفَى لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ :
٢ - ١٧٨) ؛ لأنه^(٤) جَمَلَ الأخوة بين المؤمنين^(٥) ، فقال : (إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ
إِخْوَةٌ : ٤٩ - ١٠) ؛ وَقَطَعَ ذلك بين المؤمنين والكافرين .
« قال : ودلّت سنة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : على مثل ظاهر
الآية^(٦) . » .

[قال الشافعي^(٧)] : « قال الله (جل ثناؤه) في أهل التوراة : [وَكُتِبْنَا
عَلَيْهِمْ فِيهَا : أَنِ النَّفْسِ بِالنَّفْسِ] الآية : (٥ - ٤٥) . »^(٨)
« [قال : ولا يجوز (والله أعلم) في حكم الله (تبارك وتعالى) بين أهل
التوراة^(٩)] - : أن كان حكماً يَنْبَأُ . - إلا : ما جاز في قوله : (وَمَنْ

- (١) قال - كما في المختصر (ج ٥ ص ٩٧) - : ولا يقتصر إلا من بالغ ؛ وهو : من
احلّم من المذكور ، أو حاض من النساء ، أو بلغ أيهما كان خمس عشرة سنة . « .
(٢) كذا بالأُم . وفي الأصل : « اقتلوا » ؛ وهو تحريف .
(٣) كذا بالأُم . وفي الأصل : « تأييد » ؛ وهو تحريف .
(٤) كذا بالأُم . وفي الأصل : « الآية » ؛ ويغلب على الظن أنه تحريف .
(٥) راجع كلام صاحب الجواهر النقي (ج ٨ ص ٢٨ - ٢٩) وقامله .
(٦) انظر ما ذكره في الأم - بعد ذلك - : من السنة التي تدل على عدم قتل المؤمن
بالكافر . وراجع المختصر (ج ٥ ص ٩٣ - ٩٥) ، وللناقشات القيمة حول هذا اللوضوح :
في اختلاف الحديث (ص ٣٨٩ - ٣٩٩) ، فهي معينة على فهم الكلام الآتي . وراجع فتح
الباري (ج ١٢ ص ٢١٢ - ٢١٤) .
(٧) كما في الأم (ج ٦ ص ٢١) . وقد زدنا هذا : لأن ما سيأتي وإن كان مرتبطلاً
بالبحث السابق ، إلا أنه في الواقع انتقل إلى بحث آخر ، وهو : عدم قتل الحر بالعبد .
(٨) زيادة متينة عن الأم . وقطع بأنها سقطت من النسخ .
(٩) (١٨ - ٢)

قُتِلَ مَظْلُومًا : فَقَدْ جَمَلْنَا لِوَلِيِّهِ ^(١) سُلْطَانًا ؛ فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ :
١٧ - ٣٣ . «

« ولا يجوز فيها إلا : أن يكون ^(٢) : كلُّ نفس مُحَرَّمَةٌ القتل : فعلى مَنْ قَتَلَهَا الْقَوْدُ . فيلزمُ من ^(٣) هذا : أن يُقْتَلَ الْمُؤْمِنُ : بالكافر المَاهِدِ ،
والمُسْتَأْمِنِ ؛ والمرأة والصبي ^(٤) : من أهل الحرب ؛ [والرجلُ : بمبده وعبدِ
غيره : مسلماً كان ، أو كافراً ^(٥)] ؛ والرجلُ : بولده إذا قتله . «

« أو : يكونَ قولُ الله عز وجل : (وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا) : بمن دمه
مكافئ ^(٦) دَمَ مَنْ قَتَلَهُ ؛ وكل ^(٧) نفس : كانت تُقَادُّ بنفسِ ؛ بدلالة كتاب الله ،
أو سنة ، أو إجماع . كما كان قولُ الله عز وجل : (وَأَلَا نُنِي بِالْأُنثَى) :

(١) راجع كلامه للتعلق بولي للقتول : في الأم (ج ٧ ص ٢٩٥) ، فهو في
غاية الأهمية .

(٢) في الأم : « تكون » .

(٣) في الأم : « في » ؛ وما في الأصل أحسن .

(٤) في الأم تقديم وتأخير .

(٥) الزيادة عن الأم . وهي للقصود بالبحث ؛ ونرجع أنها سقطت من الناسخ .

(٦) كذا بالأم . وفي الأصل : « مطاف » ؛ وله محرف عن « مكاف » بالتسهيل .

وقال في المختصر (ج ٥ ص ٩٣) : « وإذا تكافأ الإنسان من الأحرار للمسلمين ، أو العبيد
المسلمين ، أو الأحرار من الماهدين ، أو السيد منهم - : قتل من كل صنف مكافئ دمه منهم ؛
الذكر إذا قتل : بالذكر وبالأُنثى ؛ والأُنثى إذا قتلت : بالأُنثى وبالذكر » .

(٧) أي : كل نفس ثبت - بدليل شرعي آخر - : أنها تقتل إذا قتلت غيرها . وهذا

بيان للمعنى المراد من النفس القاتلة - في آية التوراة - على الاحتمال الثاني . ثم إن
الآية الثانية خصصة للأولى على كلا الاحتمالين : وإن كان التخصيص أوسع على الاحتمال
الثاني . فتنبيه .

إذا كانت قاتلة خاصة ؛ لا : أن ذكر آ [لا ^(١)] يُقتلُ بأثني .
 « وهذا أولى معانيه به (والله أعلم) : لأن عليه دلائل ، منها : قولُ
 رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : « لا يُقتلُ مؤمنٌ بكافرٍ » ^(٢) ؛ والإجماع ^(٣) :
 على أن لا يُقتلَ المرءُ بآبائه ؛ إذا قتلَهُ ؛ والإجماعُ : على أن لا يُقتلَ الرجلُ :
 بسببه ، ولا يُستأنَمَنُ : من أهل [دار ^(٤)] الحرب ؛ ولا باسراً : من أهل
 [دار ^(٥)] الحرب ؛ ولا صبياً .
 « قال : وكذلك : ولا يُقتلُ الرجلُ الحرُّ : بالمبد ، بحال . » ^(٦) .

* * *

(أنا) أبو عبد الله الحافظ ، وأبو زكريا بن أبي إسحاق ؛ قالا :
 نا أبو العباس ، أنا الربيع ، أنا الشافعي ^(١) : « أنا معاذ ^(٢) بن موسى ، عن بُكرٍ ^(٣) »

(١) زيادة متينة ، عن الأم .

(٢) راجع هذا الحديث : في اختلاف الحديث (ص ٣٨٨ - ٣٨٩) ،

وقتح الباري (ج ١ ص ١٤٦ - ١٤٧ وج ١٢ ص ٢١٢) ، والسنن الكبرى (ج ٨
 ص ٢٨ - ٣٠ وج ٩ ص ٢٢٦) ؛ ثم راجع فيها (ج ٨ ص ٣٠ - ٣٤) ما يبارضه .

(٣) كذلك بالأم . وفي الأصل : « والإجماع » ؛ والزيادة من التاسع .

(٤) زيادة حسنة ، عن الأم .

(٥) ثم قال : « ولو قتل حر ذمي عبداً مؤمناً : لم يقتل به » ؛ ثم بين ما يجب في قتل
 الحر العبد عبداً وخطأ . فراجع . وراجع - فيما تقدم - كلامه في المختصر (ج ٨ ص ٩٥ -
 ٩٦) ؛ فزيد فائدة . وراجع في السنن الكبرى (ج ٨ ص ٣٤ - ٣٥) : ماورد في ذلك ؛
 وراجع كلام صاحب الجوهر النقي .

(٦) كما في الأم (ج ٦ ص ٧) ، والسنن الكبرى (ج ٨ ص ٥١) . وقد أخرجه
 في السنن أيضاً من طريق آخر عن مقاتل : بلفظ مختلف ، وزيادة نافعة . فراجع .

(٧) كذلك بالأم والسنن الكبرى . وفي الأصل : « معاذ » . وهو تحريف .

(٨) في الأصل : « بكر » ؛ وهو خطأ وتحريف . والتصحيح عن الأم والسنن الكبرى .

ابن معروف ، عن مقاتل بن حيان ^(١) : قال [معاذ ^(٢)] : قال مقاتل : أخذت هذا التفسير عن قير — حفظ معاذ منهم : مجاهدا ، والحسن ، والضحاك ابن مزاحم . — ^(٣) في قوله عز وجل (فَمَنْ عَنِ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ) : فاتباع بالمعروف ، وأداء إليه بإحسان) ؛ إلى آخر الآية : (٢ — ١٧٨) .

« قال : كان كتب على أهل التوراة ^(٤) : مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ ، حَقٌّ ^(٥) : أَنْ يُقَادَ بِهَا ؛ وَلَا يُسْقَى عَنْهُ ، وَلَا يُقْبَلُ ^(٦) مِنْهُ الدِّيَّةُ . وفرض على أهل الإنجيل : أَنْ يُسْقَى عَنْهُ ، وَلَا يُقْتَلَ . ورخص لأمة محمد (صلى الله عليه وسلم) : إِنْ شَاءَ ^(٧) قَتَلَ ، وَإِنْ شَاءَ أَخَذَ الدِّيَّةَ ، وَإِنْ شَاءَ عَفَى . فذلك : قوله عز وجل : (ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ) ؛ يقول : الدِّيَّةُ تخفيفٌ من الله : إذ جعل الدِّيَّةَ ، وَلَا يُقْتَلُ . ثم قال : (فَمَنْ أَقْتَدَى بِمَدِّ ذَلِكَ : فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ) ؛ يقول : فمن ^(٨) قَتَلَ بِمَدِّ ^(٩) الدِّيَّةِ ^(١٠) : فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ . »

(١) زيادة حسنة ، عن الأم .

(٢) في الأم زيادة : « قال » .

(٣) في الأم زيادة : « أنه » .

(٤) في الأم زيادة : « له » ، والحذف أولى .

(٥) في الأم : « تقبل » .

(٦) أى : الولي .

(٧) في السنن الكبرى : « من » .

(٨) في الأم : « وأخذه » ؛ ولا فرق : إذا الهدوف مقدر .

(٩) قد روى نحو هذا عن مجاهد وعطاء : في السنن الكبرى (ج ٨ ص ٥٣) .

« وقال ^(١) — في قوله عز وجل : (وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ ^(٢)) :
٢ — (١٧٩) . — يقول : لكم في القصاص ، حياةٌ يَتَمَسَّيْ بِهَا ^(٣) بِمُضَكُمْ
عن بعض ، أَنْ يُصِيبَ : مخافةً أَنْ يُقْتَلَ . » .

(وأخبرنا ^(٤)) أبو عبد الله ، وأبو زكريا ؛ قالا : أنا أبو العباس ،
أنا الربيع ، أنا الشافعي ^(٥) : « أنا ابن عُيَيْنَةَ ، أنا ^(٦) عمرو بن دينار ، قال :
سمعتُ مجاهدًا ، يقولُ : سمعتُ ابنَ عباس ، يقولُ : كان ^(٧) في بني إسرائيلَ
القصاصُ ، ولم يكن ^(٨) فيهم الدِّيةُ ؛ فقال الله (عز وجل) لهذه الأمة :
(كَتَبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ : ^(٩) الْحُرُّ بِالْحُرِّ ، وَالْأَمْسِيُّ بِالْأَمْسِيِّ ،
وَأَلَّا تَأْخُذُوا بِالْأَنْفُسِ . فَتَنُ عُنِيَ لَهُمِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ) ^(١٠) ؛ فإن ^(١١) المفو : أَنْ يُقْتَلَ ^(١٢) » .

(١) أي : مقاتل . (٢) ذكر في الأم إلى آخر الآية .

(٣) هذا غير موجود بالأم . وزادته أولى .

(٤) أخرجه في السنن الكبرى (ج ٨ ص ٥١ — ٥٢) عن يحيى بن إبراهيم بن محمد
ابن يحيى اللزكي ، عن أبي العباس إلى آخر السند . وأخرجه عن ابن عباس أيضا من طريق
آخر عن عمرو بن دينار عن جابر بن زيد عنه : بلفظ مختلف فيه اختصار ، وفيه زيادة .
وأخرجه البخاري مزيداً — في التفسير — من طريق الحميدي عن سفيان وفي الهيات : من
طريق تقيبة بن سعيد عنه . انظر فتح الباري (ج ٨ ص ١٢٣ و ج ١٢ ص ١٦٨) .

(٥) كما في الأم (ج ٦ ص ٧) . (٦) في الأم : « حدثنا » .

(٧) رواية البخاري في الهيات : « كانت » ؛ وانظر ما كتبه في الفتح على ذلك .

(٨) رواية الأم والبخاري : « تكن » .

(٩) في رواية البخاري — في الهيات — جد ذلك : « إلى هذه الآية ؛ فمن عني ... » .

وانظر تعليق ابن حجر على ذلك .

(١٠) في الأصل زيادة : « الآية » ؛ ولعلها من الناسخ .

(١١) كذا بالأصل . وفي السنن الكبرى ، ورواية البخاري — في الهيات — : « قال » .

ورواية البخاري الأخرى : « والمفو » . (١٢) في الأم : « تهل » .

الدَّيَّةُ فِي الْعَدِّ ؛ [فَاتَّبَعَ بِالْمَرْوُوفِ ، وَأَذَاهُ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ^(١) . ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ] ^(٢) : « مَا كُتِبَ عَلَيَّ مِنْ كَانَ قَبْلَكُمْ ؛ (فَمِنْ أَعْتَدَى بِمَذْذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ) ^(٣) » .

قال الشافعي ^(٤) — في رواية أبي عبد الله — : « وما قال ابن عباس في هذا ، كما قال (والله أعلم) . وكذلك : قال مقاتل ^(٥) . وَتَقَصَّى ^(٥) مُقَاتِلٍ فِيهِ : أَكْثَرُ مِنْ تَقَصَّى ^(٥) ابن عباس . »

« والتذييلُ يدلُّ على ما قال مُقَاتِلٌ : لأن الله (جل ثناؤه) — : إِذْ ذَكَرَ الْقُعَاصَ ، ثُمَّ ^(٦) قَالَ : (فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ ، فَاتَّبَعَ بِالْمَرْوُوفِ ، وَأَذَاهُ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ) . — لم يَحْزَ (والله أعلم) أن يقال : إن عُفِيَ : إن ^(٧) صَوِّحَ عَلَى أَخْذِ الدَّيَّةِ . لأنَّ الْعَفْوَ : تَرْكُ حَقِّ بَلَا عِوَضٍ ، فَلَمْ

(١) جد ذلك ، في روايتي البخاري : « يتبع (أو أن يطلب) بالمعروف ، ويؤدى بإحسان » . وفي رواية جابر : « فيتبع الطالب بمعروف ، ويؤدى — يعني : للطلوب — إليه بإحسان » .
(٢) الزيادة عن الأم والسنن الكبرى ، وروايه البخاري في التفسير .
(٣) في رواية البخاري — في التفسير — زيادة : « قتل بعد قبول الدية » . وانظر في السنن الكبرى (ص ٥٤) ما ورد — من السنة — في ذلك . وما ورد في الترغيب في الفو .

(٤) كما في الأم (ج ٦ ص ٧ — ٨) .
(٥) كذا بالأم . وفي الأصل : « يقضى » ؛ وهو خطأ وتحرif .
(٦) قال للزنى في المختصر (ج ٥ ص ١٠٦) : « احتج (الشافعي) في أن العفو يوجب الدية : بأن الله تعالى لما قال : (فمن عُفِيَ . . .) ؛ لم يحز أن يقال : عفا ؛ إن صوِّحَ على مال : لأنَّ الْعَفْوَ تَرْكُ بَلَا عِوَضٍ ؛ فَلَمْ يَحْزَ — : إذا عفا عن القتل الذي هو أعظم الأمور — . إلا : أن يكون له مال في مال القاتل : أحب ، أو كره . . . » .
(٧) في الأم : « بأن » ، وما في الأصل أحسن .

يَجْزُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ : إِنْ عُفِيَ عَنِ الْقَتْلِ ؛ فَإِذَا عُفِيَ ^(١) : لَمْ يَكُنْ إِلَيْهِ سَبِيلٌ ،
وَصَارَ لِمَا فِي ^(٢) الْقَتْلِ مَالٌ ^(٣) فِي مَالِ الْقَاتِلِ — وَهُوَ : دِيَّةُ قَتِيلِهِ . —
فَيَتَّبِعُهُ بِعَرُوفٍ ، وَيُؤَدِّي إِلَيْهِ الْقَاتِلُ بِإِحْسَانٍ .

« وَإِنْ ^(٤) كَانَ : إِذَا عَفَا عَنْ ^(٥) الْقَاتِلِ ، لَمْ يَكُنْ لَهُ شَيْءٌ — : لَمْ يَكُنْ
لِلْمَعْنَى : أَنْ ^(٦) يَتَّبِعَهُ ؛ وَلَا عَلَى الْقَاتِلِ : شَيْءٌ ^(٧) يُؤَدِّيهِ بِإِحْسَانٍ ^(٨) . »

« قَالَ : وَقَدْ جَاءَتْ السَّنَةُ — مَعَ بَيَانِ الْقُرْآنِ — : [فِي ^(٩)] مِثْلُ مَعْنَى
الْقُرْآنِ . » فَذَكَرَ حَدِيثَ أَبِي شُرَيْحٍ [السَّكْمِيِّ ^(١٠)] : أَنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ : « مَنْ ^(١١) قَتَلَ بَسْدَهُ ^(١٢) قَتِيلًا ، فَأَهْلُهُ يَتَنَ خَيْرَتَيْنِ : إِنْ

(١) فِي الْأَمِّ : « عَفَا » ، وَمَا فِي الْأَصْلِ أَنْسَبَ مَا بَعْدَ .

(٢) فِي الْأَمِّ : « الْمَعْنَى » ؛ وَمَا فِي الْأَصْلِ أُولَى .

(٣) كَذَا بِالْأَمِّ . وَفِي الْأَصْلِ : « مَا قَالَ » ، وَهُوَ تَعْرِيفُ خَطْبِهِ .

(٤) فِي الْخَنْصَرِ : « وَلَوْ » . وَفِي الْأَمِّ : « فَلَوْ » ؛ وَهُوَ الْأَظْهَرُ .

(٥) قَوْلُهُ : عَنِ الْقَاتِلِ ؛ غَيْرُ مُوجُودٍ بِالْخَنْصَرِ .

(٦) هَذَا غَيْرُ مُوجُودٍ بِالْأَمِّ . وَفِي الْخَنْصَرِ : « مَا » .

(٧) فِي الْخَنْصَرِ : « مَا » .

(٨) أَنْظَرَ كَلَامَهُ فِي الْأَمِّ (ج ٧ ص ٢٨٩-٢٩٠) ؛ وَرَاجِعَ مَا كَتَبَهُ فِي فَتْحِ الْبَارِي (ج ١٢

ص ١٩٩ - ١٧٠) عَلَى أَثَرِ ابْنِ عَبَّاسٍ : قَهُوَ مُفِيدٌ فِي كَوْنِ الْحَبَارِ فِي الْقَوَدِ أَوْ الدِّيَّةِ لِلْوَلِيِّ —

كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ وَالْجُمْهُورُ — أَوْ لِقَاتِلِ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ وَالثَّوْرِيُّ . وَمُفِيدٌ فِي

بَعْضِ لِلْبَاحِثِ السَّابِقَةِ : كَقَتْلِ السَّلَمِ بِالْكَافِرِ ، وَالْحَرْبِ بِالْبَعْدِ .

(٩) زِيَادَةُ حَسَنَةٍ ، عَنْ الْأَمِّ .

(١٠) فِي الْأَمِّ ، وَلِلْخَنْصَرِ (ج ٥ ص ١٠٥) : « لَمَنْ » .

(١١) فِي الْأَصْلِ : « جَبَدَهُ » ، وَهُوَ تَعْرِيفٌ . وَالتَّصْحِيحُ عَنْ الْأَمِّ وَلِلْخَنْصَرِ ، وَالسَّنَنِ

السَّكْبَرِيِّ (ج ٨ ص ٥٢) . وَرَاجِعَ لِقَطْرَ وَايَتِهِ فِي الرِّسَالَةِ (ص ٤٥٢) .

أَحْبُوا : قَتَلُوهُ ^(١) ؛ وَإِنْ أَحْبَبُوا أَخَذُوا الْمَقْلَ ^(٢) . « .

قال الشافعي ^(٣) : « قَالَ اللَّهُ عز وجل : (وَمَنْ قَتَلَ مَظْلُومًا : فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيَّهِ سُلْطَانًا) ^(٤) : ١٧ - ٢٣) ؛ وَكَانَ ^(٥) مَعْلُومًا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ - : مِمَّنْ خُوطِبَ بِهَذِهِ الْآيَةِ . - أَنْ وَلَّى الْقَتُولَ : مَنْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُ مِيرَاثًا مِنْهُ ^(٦) . « .

* * *

(وفيما أُنْبِئُني به) أبو عبد الله (إجازة) ، عن أبي العباس ، عن الربيع ، قال : قال الشافعي ^(٧) : « ذَكَرَ اللَّهُ (تعالى) مَا فَرَضَ عَلَى أَهْلِ التَّوْرَةِ ، قَالَ ^(٨) : (وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا : أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ^(٩) ، وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ ، وَالْأَنْفَ

(١) في غير الأصل : « قتلوه » .

(٢) ثم تعرض لبعض للباحث السابقة ، وهو : عدم قتل اثنين في واحد . فراجع ، وراجع سبب هذا الحديث : في الأم والخنصر ، والسنن الكبرى (٥٢ - ٥٣) ، وقد أخرج البيهقي نحوه عن أبي هريرة ، وابن عمر . وأخرج حديث أبي شريح أيضاً في صفحة (٥٧) : بلفظ فيه اختلاف . وراجع فتح الباري (ج ١ ص ١٤٢ و ١٤٧ - ١٤٨ و ج ١٧ ص ١٦٥ - ١٦٨) .

(٣) كما في الأم (ج ٦ ص ١٠) .

(٤) في الأم زيادة : (فلا يسرف في القتل) .

(٥) في الأم : « فكان » .

(٦) وذكر بعده حديث أبي شريح ، ثم حكى الإجماع : على أن القتل موروث كما يورث المال . فراجع كلامه (ص ١١) لمألفه . وراجع الخنصر (ج ٥ ص ١٠٥) ، والسنن الكبرى (ج ٨ ص ٥٧ - ٥٨) .

(٧) كما في الأم (ج ٦ ص ٤٤) .

(٨) في الأم : « فقال » ؛ وهو أحسن .

(٩) في الأم بعد ذلك : « إلى قوله : (فهو كفارة له) » .

بِالْأَنْفِ ، وَالْأَذُنِ بِالْأَذُنِ ، وَالسِّنُّ بِالسِّنِّ ، وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ :
٥ - ٤٥ (١) .

« قال : و^(٢) لم أعلم خلافاً : في أن القصاصَ في هذه الأمة^(٣) ،
كما حكى^(٤) الله (عز وجل) : [أَنَّهُ حَكَمَ بِهِ^(٥)] بين أهل التوراة .
« ولم أعلم مخالفاً : في أن القصاصَ بين الحرِّينِ المسلمَيْنِ : في النفس ،
وما دونها^(٦) : من الجراح التي يُسْتَطَاعُ فيها القصاصُ : بلا تَلَفٍ يخافُ
على المُسْتَقَادِ منه : من موضع القودِ^(٧) . » .

* * *

(أنا) أبو سعيد بن أبي عمرو ، ثنا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال
الشافعي^(٨) (رحمه الله) : « قال الله تبارك وتعالى : (وَمَا كَانَ لِقَوْمٍ أَنْ^(٩))

(١) في الأم زيادة : وروى في حديث عمر ، أنه قال : رأيت رسول الله (صل الله
عليه وسلم) يعطي القود من نفسه ، وأبا بكر يعطي القود من نفسه ؛ وأنا أعطي القود
من نفسي . » .

- (٢) هذا إلى قوله : التوراة ؛ قد ذكر في السنن الكبرى (ج ٨ ص ٦٤) .
- (٣) كذا بالألف ؛ وهو الصحيح . وفي الأصل والسنن الكبرى : « الآية » ، وهو تحريف .
- (٤) في الأم : « حكم » ، وهو تحريف من الناسخ أو الطابع .
- (٥) زيادة جيدة ، عن الأم والسنن الكبرى .
- (٦) راجع في السنن الكبرى (ج ٨ ص ٤٠) : أثر ابن عباس في ذلك .
- (٧) انظر كلامه بعد ذلك (ص ٤٤ - ٤٥) المتعلق بالقصاص بما دون النفس .
- (٨) كما في الأم (ج ٦ ص ٩١) .
- (٩) راجع في معنى هذا : كلامه في الأم (ج ٦ ص ١٧١) ، وما نقله عنه يونس
في أواخر الكتاب . ثم راجع كلام الحافظ في الفتح (ج ١٢ ص ١٧٢) : فهو مفيد
في كثير من للباحث السابقة واللاحقة .

يَقْتُلُ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً ؛ وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً : فَتَحَرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ،
وَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ ^(١) : ٤ - ٩٢) .

« ^(٢) فَأَحْكَمَ اللَّهُ (جل ثناؤه) - في ^(٣) تنزيل كتابه - : [أن ^(٤)]
علي قاتل المؤمن ، ديةً مُسَلَّمَةً إلى أهله . وأبَانَ على لسان نبيه (صلى الله عليه
وسلم) : كَمْ الدِّيَّةُ ؟ »

« وكان ^(٥) قَتْلُ عَدَدٍ : من أهل العلم ؛ عن عَدَدٍ لَا تَنَازُعَ بينهم - :
أنَّ رسولَ الله (صلى الله عليه وسلم) قَتَعَ في ^(٦) دِيَّةِ الْمُسْلِمِ : مائةً من الإِبِلِ
وكان ^(٧) هذا : أَقْوَى مِنْ تَقْلِ الْخَاصَّةِ ؛ وقد رُوِيَ مِنْ طَرِيقِ الْخَاصَّةِ .
[وبه نأخذ ؛ ففي الْمُسْلِمِ يُقْتَلُ خَطَاً : مائةً من الإِبِلِ .] ^(٨) » .

قال الشافعي ^(٩) - فيما يَلْزَمُ الْعِرَاقِيِّينَ فِي قَوْلِهِمْ فِي الدِّيَّةِ : إِنَّمَا عَلَى أَهْلِ

(١) راجع في السنن الكبرى (ج ٨ ص ٧٢ و ١٣١) ، والفتح (ج ١٢ ص ١٧١ -
١٧٢) : ما روى عن القاسم بن محمد ، في سبب زول ذلك . فهو مفيد فيما سيأتي أيضاً .

(٢) هذا إلى قوله : كَمْ الدِّيَّةِ ، ذكر في السنن الكبرى (ص ٧٢) .

(٣) كذلك بالأم والسنن الكبرى . وفي الأصل : « ورتل » وهو خطأ وتحريف .

(٤) الزيادة عن الأم والسنن الكبرى .

(٥) في الأم : « فكان » .

(٦) في الأم : « بدية » .

(٧) زيادة مفيدة ، عن الأم . وأنظر ما رواه بعد ذلك : من السنة ، ثم راجع أثر
سليمان بن يسار في أسنان الإبل : في الأم (ج ٦ ص ٩٩) ، والمختصر (ج ٥ ص ١٢٨) .
وراجع السنن الكبرى (ج ٨ ص ٧٢ - ٧٦) ، وكلامه في الرسالة (ص ٥٤٩) ، ففيه
مزيد فائدة .

(٨) كما في الأم (ج ٧ ص ٢٧٧) .

الوزق : عشرة آلاف درهم . — « قد^(١) روى عن^(٢) عِكْرِمَةَ عن النبي (صلى الله عليه وسلم) : أنه قضى بالدية : اثني^(٣) عشر ألف درهم . وزعم عِكْرِمَةُ : أنه نزل فيه : (وما تَقَمُّوا إِلَّا أَنْ أَغْنَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ، مِنْ فَضْلِهِ : ٩ — ٧٤) . »^(٤)

قال الشيخ : حديثُ عِكْرِمَةَ هذا : رواه ابنُ عُيَيْنَةَ ، عن عمرو بن دينار ، عن عِكْرِمَةَ : مَرَّةً مَرَّةً^(٥) ، ومرةً مَوْصُولًا ، بذكر ابن عباس فيه^(٦) . ورواه^(٧) محمد بن مسلم الطائفي ، عن عمرو ، عن عِكْرِمَةَ ، عن ابن عباس : مَوْصُولًا^(٨) .

• • •

وبهذا الإسناد ، قال : قال الشافعي^(٩) : « أَمَرَ^(١٠) الله (تبارك وتعالى)

(١) هذا غير موجود بالأم .

(٢) كذا بالأم ؛ وفي الأصل : « اثنا » ، ولغة محرف . فتأمل .

(٣) راجع كلامه السابق ، ومناظرته لمحمد بن الحسن ، بعد ذلك (ص ٢٧٨) ؛

والسنن الكبرى (ج ٨ ص ٨٠) ، وما رواه عن عمر : في الأم (ج ٦ ص ٩١ — ٩٢)

والسنن الكبرى (ج ٨ ص ٧٧ — ٧٨) ، وما ذكره البيهقي عن الشافعي : من أن الدية

لا تقوم إلا بالدينارين والدرهم . وكلام البيهقي عن تقويم عمر لها غير ذلك .

(٤) في الأصل : « ومرسلا مرة » ؛ والتقديم من التاسع .

(٥) كما في السنن الكبرى (ج ٨ ص ٧٩) .

(٦) في الأصل : « ومرة أو عهد » ؛ وهو محريف .

(٧) كما في السنن الكبرى (ص ٧٨) : فلا يضر إرساله هنا .

(٨) كما في الأم (ج ٦ ص ٩٢) .

(٩) في الأم : « وأمر » .

— في المعاهد : يُقتل خطأ . — : بدية مسلمة إلى أهله . ودلت سنة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : على أن لا يُقتل مؤمن بكافر ؛ مع ما فرق الله بين المؤمنين والكافرين ^(١) . »

« فلم يحز : أن يُحكم على قاتل الكافر ، [إلا ^(٢)] : بدية ؛ ولا : أن ينقص ^(٣) منها ، إلا : بخبر لازم . »

« وقصي ^(٤) : عمر بن الخطاب ، وعثمان بن عفان (رضى الله عنهما) — في دية اليهودي ، والنصراني — : بثلث دية المسلم . وقصي عمر (رضى الله عنه) — في دية المجوسي — : بثمانمائة درهم ^(٥) ؛ [وذلك : ثلثا عشر دية المسلم ؛ لأنه كان يقول : تقوم الدية : اثني عشر ألف درهم ^(٦) .] »

« ولم نعلم أن ^(٧) أحدا قال في دياتهم : بأقل ^(٨) من هذا . وقد قيل : إن

(١) راجع ما تقدم (ص ٢٧٣) ، وراجع مناقشته العظيمة حول هذا اللوزوع وما يرتبط به : في الأم (ج ٧ ص ٢٩١ — ٢٩٥) . فلذلك ستقف على فوائد لا توجد في كتاب آخر .

(٢) زيادة متينة ، عن الأم .

(٣) كذا بالأم . وفي الأصل : « ينقص » ، وهو تصحيف .

(٤) في الأم : « قصي » .

(٥) راجع ذلك ، وغيره — : مما يعارضه . — في السنن الكبرى والجمهور النقي

(ج ٨ ص ١٠٠ — ١٠٣) .

(٦) هذه الزيادة عن الأم ، وزجج أنها سقطت من الناسخ .

(٧) هذا غير موجود بالأم .

(٨) في الأم : « أقل » . وكلاهما صحيح كما لا يخفى .

دِيَاتِهِمْ أَكْثَرُ مِنْ هَذَا . فَأَلْزَمْنَا قَاتِلَ كُلِّ وَاحِدٍ — : مِنْ هَؤُلَاءِ . — :
الْأَقْلَّ مِمَّا اجْتُمِعَ عَلَيْهِ . ^(١) .

وأطال الكلام فيه ، وناقضهم ^(٢) : بِالْمُؤْمِنَةِ الْحُرَّةِ ، وَالْجَيْنِ ^(٣) ؛
وبالمبد — : وَقَدْ تَكُونُ فِيمَتُهُ : عَشْرَةَ دَرَاهِمَ . — : يَجِبُ فِي قَتْلِ كُلِّ
وَاحِدٍ مِنْهُمْ : تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ؛ وَلَمْ يُسَوِّ يَنْهَمُ : فِي الدِّيَةِ ^(٤) .

* * *

(أنا) أبو عبد الله الحافظ ، أنا أبو المباس ، أنا الربيع ، أنا الشافعي ،
قال ^(٥) : « قَالَ اللَّهُ جَلِ ثَنَاؤُهُ : (وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً) ؛
إِلَى قَوْلِهِ : (فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٌّ لَكُمْ — : وَهُوَ مُؤْمِنٌ . — : فَتَحْرِيرُ
رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ^(٦) : ٤ — ٩٢) . » ^(٧)

« قَالَ الشَّافِعِيُّ : [قَوْلُهُ : (مِنْ قَوْمٍ) ^(٨)] : يَعْْنِي : فِي قَوْمٍ

(١) راجع في المختصر (ج ٥ ص ١٣٦) ما احتج به في ديات أهل الكفر : فهو جيد .

(٢) يعنى : الحنفية . أنظر الأم (ج ٧ ص ٢٩٤) .

(٣) راجع فيما يجب في الجين خاصة ، كلامه في اختلاف الحديث (ص ٢٠ و ٣٨٤) ،

والرسالة (ص ٤٢٧ — ٤٢٨ و ٥٥٢ و ٥٥٣) .

(٤) راجع كلامه عن هذا كله : في الأم (ج ٦ ص ٨٨ — ٩٨) ، والمختصر (ج ٥

ص ١٤٣ — ١٤٦) . وراجع السنن الكبرى (ج ٨ ص ٣٧ — ٣٨ و ٩٥ و ١١٢ و ١١٧) .

(٥) كما في الأم (ج ٦ ص ٣٠) .

(٦) راجع في السنن الكبرى (ج ٨ ص ١٣١) : ما روى عن ابن عباس في

تفسير ذلك .

(٧) في الأم زيادة : « الْآيَةُ » . وراجع كلامه في الرسالة (ص ٣٠٩ — ٣٠٢) .

(٨) زيادة حسنة ، عن الأم . وانظر السنن الكبرى (ج ٨ ص ١٣٠) .

عدو لكم .»

ثم ساق الكلام^(١) ، إلى أن قال : « وفي التنزيل ، كَيْفَايَةُ عن التأويل : لأن الله (جل ثناؤه) — : إذ حَكَمَ في الآية الأولى^(٢) ، في المؤمن يُقْتَلُ خطأ : بالذَّيَّة والكفارة ؛ وحَكَمَ بمثل ذلك ، في الآية بعدها^(٣) : في الذي يَبْتَنَّا ويَبْنُو ميثاق ؛ وقال بين هذين الحكمين : (فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوِّكُمْ : وَهُوَ مُؤْمِنٌ ؛ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ) ؛ ولم يذكر ذِيَّة ؛ ولم تختم^(٤) الآية معنى ، إلا أن يكون قوله : (مِنْ قَوْمٍ) ؛ يعنى : في قوم عَدُوِّ لَنَا ، دارُهُم : دارُ حربٍ مباحة^(٥) ؛ وكان^(٦) من سنة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : إذا^(٧) بَلَغَتِ النَّاسَ الدَّعْوَةُ ، أَنْ يُغَيَّرَ عَلَيْهِمْ غَارِيْن . — :

(١) حيث ذكر حديث قيس بن أبي حازم : « لجأ قوم إلى ختم ، فلما غشبهم المسلمون : استصموا بالسجود ، فقتلوا بعضهم ، فبلغ ذلك النبي (صلى الله عليه وسلم) فقال : أعطوهم نصف العقل لصلاتهم . » الحديث فراجعه ، وراجع كلام الشافعي عليه — في الأم والسنن الكبرى (ص ١٣١) — لفائدته .

(٢) عبر بهذا : إما لأن معنى الآية يقال له : آية ، وإما لأنه يرى أنها آيتان لا آية واحدة .

(٣) كذا بالأهم . وفي الأصل : « يحمل » ، وهو تحريف .

(٤) في الأم زيادة : « فلما كانت مباحة » ، وهذا الشرط بمنزلة تكرار « أن » . وقوله الآتي : « كان في ذلك » الخ : خبر « أن » بالنظر لما في الأصل ؛ وجواب الشرط بالنظر لما في الأم . فتنبه .

(٥) كذا بالأهم . وفي الأصل : « وكانت » ، وزيادة التاء من الناسخ .

(٦) في الأصل : « إذ » والنقص من الناسخ . وفي الأم : « أن إذا » ؛ ولعل « أن » زائدة .

كان في ذلك ، دليلٌ : على أن لا يُبيح^(١) الفارة على دار : وفيها من له — إن قُتل — : عَقْلٌ ، أو قَوْدٌ . وكان^(٢) هذا : حُكْمُ الله عز وجل .

« قال : ولا يجوزُ أن يقالَ لزجل : من قوم عَدُوِّ لَكُمْ ؛ إلا : في قوم عَدُوِّ لنا . وذلك : أن عامةَ المهاجرينَ : كانوا من قُرَيْشٍ ؛ وقُرَيْشٌ : عامةُ أهلِ مكةَ ؛ وقُرَيْشٌ : عَدُوُّ لنا . وكذلك : كانوا من طوائفِ العربِ والعجمِ ؛ وبقائهم : أعداءُ للمسلمينَ . »

« فإن^(٣) دخلَ مسلمٌ في دار حربٍ ، ثم قَتَلَهُ مسلمٌ — فعليه : تحريرُ رقبةٍ مؤمنةٍ ؛ ولا عَقْلَ له إذا قَتَلَهُ : وهو لا يَرفُهُ بَيْنَهُ مُسْلِمًا . » .
وأطالَ الكلامَ في شرحه^(٤) .

* * *

قال الشافعي في كتاب البُيُوتِ^(٥) : « وكلُّ قاتِلِ تَمِيْمٍ — عُفَى^(٦) عنه ،

(١) في الأم : « أنه » .

(٢) كذا بالأم . وفي الأصل : « تنسخ » ؛ وهو تحريف .

(٣) في الأم : « فكان » ؛ وهو أحسن .

(٤) في الأم : « وإذا » . وما في الأصل أحسن .

(٥) راجع كلامه في الأم (ص ٣٠ - ٣١) ، والمختصر (ج ٥ ص ١٥٣) .

(٦) في الأصل : « البيوتى » ؛ وهو تصحيف .

(٧) راجع في بحث الففو مطلقا ، كلامه في الأم (ج ٦ ص ١١ - ١٤ - ٧٧ - ٧٨) ،

والمختصر (ج ٥ ص ١٠٥ - ١٠٧ و ١١٢ - ١١٣ و ١٢٣ - ١٢٥) : فهو مفيداً جداً

وَأُخِذَتْ مِنْهُ الدِّيَّةُ . — : فَعَلِيهِ : الْكَفَّارَةُ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ (عز وجل) : إِذْ جَعَلَهَا فِي الْخَطَا : الَّذِي وُضِعَ فِيهِ الْإِثْمُ ؛ كَانَ الْعَمْدُ أَوَّلَى . »

« وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ : كِتَابُ^(١) اللَّهِ (عز وجل) : حَيْثُ^(٢) قَالَ فِي الظُّهَارِ : (مُنْكَرَآ مِنْ الْقَوْلِ ، وَزُورَآ : ٥٨ - ٢) ؛ وَجَعَلَ فِيهِ كَفَّارَةً . وَمِنْ قَوْلِهِ : (وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ : مُتَعَمِّدًا ؛ فَجَزَاءُ : مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنْ النَّفْسِ : ٩٥ - ٥) ؛ ثُمَّ جَعَلَ فِيهِ الْكَفَّارَةَ^(٣) . » .
وَذَكَرَهَا (أَيْضًا) فِي رِوَايَةِ الْمَرْزُوقِيِّ^(٤) — دُونَ الْعَفْوِ ، وَأَخَذَ الدِّيَّةَ^(٥) .

* * *

(١) يَحْيَى : الْقِيَاسُ عَلَى مَا ثَبَتَ بِهِ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « حِينَ » ؛ وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

(٣) قَالَ لِلزَّيْنِيِّ فِي الْمَخْتَصَرِ (ج ٥ ص ١٥٣) : « وَاحْتِجَ (الشَّافِعِيُّ) : بِأَنَّ الْكَفَّارَةَ فِي قَتْلِ الصَّيْدِ ، فِي الْإِحْرَامِ وَالْحَرَمِ — عَمْدًا ، أَوْ خَطَأً . — سَوَاءٌ ، إِلَّا : فِي الْمَأْثَمِ . فَكَذَلِكَ : كَفَّارَةُ الْقَتْلِ عَمْدًا أَوْ خَطَأً سَوَاءٌ ، إِلَّا : فِي الْمَأْثَمِ . » . وَانْظُرِ الْأَمَّ (ج ٧ ص ٥٧) ، وَمَا سَيَأْتِي فِي أَوَائِلِ الْإِيمَانِ وَالنُّلُورِ .
(٤) فِي الْمَخْتَصَرِ (ج ٥ ص ١٥٣) .

(٥) حَيْثُ قَالَ : « وَإِذَا وَجِبَتْ عَلَيْهِ كَفَّارَةُ الْقَتْلِ : فِي الْخَطَا ، وَفِي قَتْلِ لِلزَّوْنِ : فِي دَارِ الْحَرْبِ ؛ كَانَتْ الْكَفَّارَةُ فِي الْعَمْدِ أَوَّلَى » . وَقَدْ ذَكَرَ نَحْوَهُ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (ج ٨ ص ١٧٢) ، فَرَاغَهُ ، وَرَاجَعَ بِتَأْمَلٍ مَا كَتَبَهُ عَلَيْهِ صَاحِبُ الْجَوْهَرِ النَّقِيُّ .

« مَا يُؤْتِرُ عَنْهُ فِي قِتَالِ أَهْلِ آبْنِي ، وَالْمُرْتَدِّ^(١) »

(وفيا أنبأني) أبو عبد الله (إجازة) : أن أبا العباس حدثهم : أنا الربيع ، قال : قال الشافعي^(٢) : « قال الله عز وجل : (وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا ؛ فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى ؛ فَاقْتُلُوا آلَ الْبَاقِي ، حَتَّى يَتَفَيَّءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ^(٣)) الآية : (٤٩ — ٩) . »
« فَذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى : [اقْتَتَلَا^(٤)] الطائفتين ؛ والطائفتان الممتعتان :

(١) قال في الأم (ج ١ ص ٢٢٨ — ٢٢٩) : « اختلف أصحابنا في المرتد : فقال منهم قائل : من ولد على الفطرة ، ثم ارتد إلى دين — يظهره ، أولاً يظهره . — : لم يستتب ، وقتل . وقال بعضهم : سواء من ولد على الفطرة ، ومن أسلم : لم يولد عليها ؛ فأيهما ارتد — فكانت ردة إلى يهودية ، أو نصرانية ، أو دين يظهره . — : استتيب ؛ فإن تاب : قبل منه ؛ وإن لم يتب : قتل . وإن كانت ردة إلى دين لا يظهره — : مثل الزندقة ، وما أشبهها . — : قتل ، ولم ينظر إلى توبته . وقال بعضهم : سواء من ولد على الفطرة ، ومن لم يولد عليها : إذا أسلم ؛ فأيهما ارتد : استتيب ؛ فإن تاب : قبل منه ؛ وإن لم يتب : قتل . وبهذا أقول . » ثم استدلل على ذلك ؛ فراجع : فإنه مفيد في بعض الأبحاث الآتية . وراجع كلامه قبل ذلك وحده (ص ٢٣١ و ٢٣٢ — ٢٣٤) . وراجع الأم (ج ٦ ص ١٤٨ — ١٤٩ و ١٥٥ — ١٥٦) . ثم راجع كلامه عن أهل الردة بعد النبي : في الأم (ج ٤ ص ١٣٤ — ١٣٥) ، وللختصر (ج ٥ ص ١٥٧ — ١٥٨) . وراجع السنن الكبرى (ج ٨ ص ١٧٥ — ١٧٨) .

(٢) كما في الأم (ج ٤ ص ١٣٣ — ١٣٤) .

(٣) راجع في السنن الكبرى (ج ٨ ص ١٧٢ و ١٩٢) ما روى في سبب نزول ذلك عن أنس ؛ وما روى عن عائشة وابن عمر : فهو مفيد فيها سننقه عن الشافعي في القديم .
(٤) زيادة متعينة ، عن الأم .

الجماعتان : كل واحد متتبع^(١) ؛ وسام الله (عز وجل) : المؤمنين ؛ وأمر : بالإصلاح بينهم^(٢) .

« حَقَّقْ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ : دماء^(٣) المؤمنين — : إذا اُقتَرَفوا ، وأرادوا القتالَ . — : أَنْ لَا يُقَاتِلُوا ، حَتَّى يُدْعَوْا إِلَى الصَّلَاحِ^(٤) . »

« قَالَ : وَأَمَرَ اللَّهُ (عز وجل) : بِقِتَالِ [الْفِئَةِ^(٥)] الْبَاغِيَةِ — : وَهِيَ مُسَمَّاةٌ بِاسْمِ : الْإِيمَانِ^(٦) . — حَتَّى تَقِيَّءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ^(٧) . »

« فَلِذَا^(٨) فَامَتْ ، لَمْ يَكُنْ لِأَحَدٍ قِتَالُهَا : لِأَنَّ اللَّهَ (عز وجل) إِنَّمَا أَذِنَ فِي قِتَالِهَا : فِي مَدَةِ الْامْتِنَاعِ — : بِالْبَغْيِ . — إِلَى أَنْ تَقِيَّءَ . »

« وَالْقِيَّءُ : الرَّجْمَةُ عَنِ الْقِتَالِ : بِالْهَزْمَةِ ، [أ^(٩)] وَالتَّوْبَةُ وَغَيْرُهَا . »

(١) في الأم زيادة : « أَعَدَّ الْامْتِنَاعَ أَوْ أَضْفَ : إِذْ لَوْهَا اسْمُ الْامْتِنَاعِ . » .

(٢) انظر السنن الكبرى (ج ٨ ص ١٧٢ — ١٧٤) ، وصحيح البخاري بهامش الفتح (ج ١ ص ٩٥) .

(٣) كَذَا بِالْأَمِّ . وَفِي الْأَصْلِ : « مِنْ » . وَلَهُ عَرَفَ ، أَوَّلُ فِي الْأَصْلِ سَقَطًا . فَتَأَمَّلْ .

(٤) في الأم زيادة : « وَبِذَلِكَ قُلْتُ : لَا يَبِيتُ أَهْلُ الْبَغْيِ ، قَبْلَ دَعَائِهِمْ . لِأَنَّ عَلَى الْإِيمَانِ الدِّمَاءَ — كَأَمْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ — قَبْلَ الْقِتَالِ . »

(٥) زيادة حسنة ، عن الأم .

(٦) حكى الشافعي في القديم : أَنَّهُ قَوْمًا أَنْكَرُوا قِتَالَ أَهْلِ الْبَغْيِ ؛ وَزَعَمُوا : أَنَّهُمْ أَهْلُ الْكُفْرِ ، وَلَيْسُوا بِأَهْلِ الْإِسْلَامِ . ثُمَّ ذَكَرَ دَلِيلَهُمْ ، وَوَرَدَ عَلَيْهِمْ . فَرَاجَعَ كَلَامَهُ ، وَتَغَيَّبَ الْبَيْهَقِيُّ عَلَيْهِ : فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (ج ٨ ص ١٨٨) . فَلَمَّا فَتَنَ جَبَدٌ ؛ وَلَوْلَا طَوْلُهُ لَنَقَلْنَاهُ .

(٧) قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي الْقَدِيمِ (كَأَنَّ السَّنَانَ الْكُبْرَى : ص ١٨٧) : « وَرَغِبَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فِي قِتَالِ أَهْلِ الْبَغْيِ » . وَانْظُرْ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى مَا ذَكَرَهُ مِنَ السَّنَةِ .

(٨) في الأم : « فَلِذَا » .

وأي حال ترك بها القتال : فقد فاء ^(١) . والفى : — : بالرجوع ^(٢) عن القتال . — : الرجوع عن معصية الله إلى طاعته ، والكف ^(٣) عما حرم الله (عز وجل) . وقال أبو ذؤيب ^(٤) [الهذلي] — يُعِيرُ قَرَأَ من قومه : انهزموا ^(٥) عن رجل من أهله ، في وقعة ، قُتِلَ ^(٦) . — :
لَا يَنْسَأُ اللَّهُ مِنَّا ، مَشَرًّا : شَهِدُوا
يَوْمَ الْأَمْنِيلِج ، لَا قَابُوا ^(٧) ، وَلَا جَرَحُوا

(١) قال في المختصر (ج ٥ ص ١٥٩) — بعد أن ذكر نحو ذلك : « وحرر قتالهم : لأنه أمر أن يقاتل ، وإنما يقاتل من يقاتل . فإذا لم يقاتل : حرم بالإسلام أن يقاتل . فأما من لم يقاتل فإنما يقال : اقتلوه ؛ لا : قاتلوه . » . وقد ذكر نحوه في الام (ج ٤ ص ١٤٣) . فراجع ، وراجع كلامه عن الحوارج ومن في حكمهم ، والحال التي لا يعمل فيها دماء أهل البني : في الأم (ج ٤ ص ١٣٦ - ١٣٩ ، والمختصر (ج ٥ ص ١٥٩ - ١٦٢) .

(٢) كذا بالأصل . وفي الأصل : « الرجوع » . وهو تحريف .

(٣) في الأم : « في الكف » . ومال الأصل أظهر .

(٤) كذا بالأصل والأم . ولم نثر على البيتين في ديوانه المطبوع بأول ديوان الهذليين . ثم عثرنا على أولهما - في اللسان وشرح القاموس (مادة : ملح) - : منسوباً إلى المتنخل الهذلي ؛ وعلى ثانيهما - فيهما (مادة : وضع) - : منسوباً إلى أبي ذؤيب . وعثرنا عليهما معاً ضمن قصيدة المتنخل : في ديوانه المطبوع بالجزء الثاني من ديوان الهذليين (ص ٣١) . فلذلك ، ولا ارتباط البيتين في المعنى . ولاضطراب الرواة في شعر الهذليين عامة ، ولكون الشافعي أحفظ الناس لشعرهم ، وأصدقهم رواية له ، وأوسعهم دراية به - نظن (إن لم يتيقن) : أن البيتين مع سائر القصيدة ، لأبي ذؤيب .

(٥) كذا بالأم ؛ وفي الأصل : « للفرجوا » ، ولعله محرف عن : « انفرجوا » ،

يعني : انكشفوا .

(٦) كذا بالأم . وفي الأصل : « قتل » ، ولعله محرف .

(٧) « قال في اللسان : « يقول : لم يشبوا - فنسكتفي أن يؤسروا أو يقتلوا . -

ولاجرحوا ، أي : ولا قاتلوا إذ كانوا معنا . » . وفي الأصل « عابوا » . وهو تصحيف .

عَفَوْا^(١) لِسِتْهُمْ ، فَلَمْ يَشْعُرْ بِهِمْ أَحَدٌ ؛
ثُمَّ اسْتَغْفَرُوا ، فَقَالُوا : حَبِذَا الْوَضْعُ^(٢) .
« قال الشافعي : فَأَمَرَ^(٣) اللَّهُ (تبارك وتعالى) — : إن^(٤) فَاؤا . — :
أن^(٥) يُصْلَحَ بينهم^(٦) بالعدل ؛ ولم يذكر تَبَاغَةً : في دم ، ولا مال . وإنما
ذكر الله^(٧) (عز وجل) الصلحَ آخرًا^(٨) ، كما ذكر الإصلاحَ بينهم أولاً : قبل
الإذن بقتالهم .
« فَأُشْبِهَ هذا (والله^(٩) أعلم) : أن تكون^(١٠) التَّبَاغَاتُ^(١١) : في الجراح
والدماء ، وما فات^(١٢) . — من الأموال . — ساقطة بينهم^(١٣) . »

(١) كذا بالأُم وغيرها . وفي الأصل : « عفوا » ، وهو تصحيف . راجع — في
هامش ديوان للتخل — ما نقل عن خزنة البغدادي (ج ٢ ص ١٣٧) : مما يتعلق بالتقية
التي هي : سهم الاعتذار .

(٢) قال في اللسان : « أي قالوا : اللبأ أحب إلينا من القود ، فأخبر : أنهم آثروا إبل
الدية وألبانها ، على دم قاتل صاحبهم . » . وفي الأصل : « حبذا ذا الوضع » وهو تحريف
مخل بالوزن .

(٣) في الأُم : « وأمر » ، وهو أحسن . وهذا إلى قوله : ساقطة بينهم ، موجود بالمختصر
(ج ٥ ص ١٥٦) باختصار يسير .

(٤) هذا وما يليه ليس بالمختصر . (٥) في المختصر : « بأن » .

(٦) في الأُم : « بينهما » ، ولا فرق من جهة المعنى .

(٧) كذا بالأُم والمختصر . وفي الأصل : « آخر » ؟ والنقص من الناسخ .

(٨) كذا بالأُم والمختصر ، وهو الظاهر . وفي الأصل : « يكون » ، وله محرف .

(٩) في المختصر : « التبغات » (جمع : تبعة) . والمعنى واحد .

(١٠) في المختصر : « تلف » ، والمراد واحد .

(١١) راجع السنن الكبرى (ج ٨ ص ١٧٤ — ١٧٥) .

« وقد يَحْتَمِلُ قولُ الله عز وجل : (فَإِنْ قَامَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ) : أَنْ يُصْلَحَ بَيْنَهُمْ : بالحكم — : إذا كانوا قد فعلوا ما فيه حُكْمٌ . — : فَيُطْعَمِي بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ ، ما وجب له . لقول الله عز وجل : (بِالْعَدْلِ) ؛ وَالْعَدْلُ : أَخَذَ الْحَقَّ لِبَعْضِ النَّاسِ [مِنْ بَعْضٍ ^(١)] . » . ثم اختار الأول ، وذكر حجته ^(٢) .

* * *

(أنا) أبو سعيد بن أبي عمرو ، فأبو العباس ، أنا الربيع ، أنا الشافعي (رحمه الله) ، قال ^(٣) : « قال الله عز وجل : (إِذَا جَاءَكَ الْمُتَأَفِّقُونَ ، قُلُوا : نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ ؛ وَاللَّهُ يَعْلَمُ : إِنَّكَ لَرَسُولُهُ ؛ وَاللَّهُ يَشْهَدُ : إِنَّ الْمُتَأَفِّقِينَ لَكَاذِبُونَ) ^(٤) » : إلى قوله : (فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ : ٦٣ - ١ - ٣) ^(٥) . »

(١) زيادة حسنة ، عن الأم .

(٢) أنظر الأم (ص ١٣٤) . ثم راجع الخلاف فيه وفي قتال أهل البنى المنهزمين : في الأم (ج ٤ ص ١٤٢ - ١٤٤) ، والمختصر (ج ٥ ص ١٦٢ - ١٦٥) .

(٣) كما في الأم (ج ٦ ص ١٤٥ - ١٤٦) .

(٤) راجع في السنن الكبرى (ج ٨ ص ١٩٨) : ما روى عن زيد بن أرقم ، في سبب نزول ذلك .

(٥) في الأم بعد ذلك : « فبين : أن إظهار الإيمان بمن لم يزل مشركا حتى أظهر الإيمان ، ومن أظهر الإيمان ، ثم أشرك بعد إظهاره ، ثم أظهر الإيمان — : مانع لهم من أظهره في أي هذين الحالتين كان ، وإلى أي كفر صار : كفر يسره ، أو كفر يظهره . وذلك : أنه لم يكن للمنافقين ، دين : يظهر كظهور الدين الذي له أعياد ، وإتيان كنائس . إنما كان كفر جحد وتعطيل . » .

« فَبَيَّنَ^(١) فِي كِتَابِ اللَّهِ (عز وجل) ^(٢) : أَنْ اللَّهَ أَخْبَرَ عَنِ الْمُنَافِقِينَ :
 أَنَّهُمْ ^(٣) اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً ؛ يَنْعَى (وَاللَّهِ أَعْلَمُ) : مِنْ الْقَتْلِ . »
 « ثُمَّ أَخْبَرَ بِالْوَجْهِ : الَّذِي اتَّخَذُوا بِهِ أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً ؛ فَقَالَ : (ذَلِكَ :
 بِأَنَّهُمْ آمَنُوا ، ثُمَّ كَفَرُوا) : بَعْدَ الْإِيمَانِ ، كَفَرُوا ؛ إِذَا سُئِلُوا عَنْهُ : أَنْكَرُوا ،
 وَأَظْهَرُوا الْإِيمَانَ وَأَقْرَبُوا بِهِ ؛ وَأَظْهَرُوا التَّوْبَةَ مِنْهُ : وَمِنْ مُقِيمُونَ — فِيمَا بَيْنَهُمْ
 وَيَبِينُ اللَّهُ تَسْلَى — عَلَى الْكُفْرِ . »
 « وَقَالَ ^(٤) جُلْ ثَنَائِهِ : (يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا ؛ وَلَتَذَّ قَالُوا كَلِمَةَ
 الْكُفْرِ ، وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ : ٩ — ٧٤) ؛ فَأَخْبَرَ : بِكُفْرِهِمْ ، وَجَعَلَهُمُ
 الْكُفْرَ ، وَكَذِبَ سَرَائِرِهِمْ : بِجَعْلِهِمْ . »
 « وَذَكَرَ كُفْرَهُمْ فِي غَيْرِ آيَةٍ ، وَسَمَّاهُمْ : بِالنَّفَاقِ ؛ إِذْ ^(٥) أَظْهَرُوا
 الْإِيمَانَ ؛ وَكَانُوا عَلَى غَيْرِهِ . قَالَ ^(٦) : (إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ :
 مِنَ النَّارِ^(٧) ؛ وَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا : ٤ — ١٤٥) . »

-
- (١) عبارة الأُم : « وذلك بين » ، وهي ملائمة لما قبلها مما نقلناه .
 (٢) في الأُم زيادة : « ثم في سنة رسول الله » .
 (٣) في الأُم : « بأن » ، وهو — على ما في الأُم — تحليل لقوله : « بين » . فتنبه .
 (٤) في الأُم : « بأنهم » .
 (٥) في الأُم : « قال الله » ، والظاهر : أن زيادة الواو أولى . فتأمل .
 (٦) كذا بالأُم . وفي الأصل : « إذا » ، والزيادة من الناسخ .
 (٧) كذا بالأُم ، وهو الظاهر . وفي الأصل : « وقال » .
 (٨) راجع في فتح الباري (ج ٨ ص ١٨٤) : ما روى عن ابن عباس في ذلك .

« فأخبر الله ^(١) (عز وجل) عن المنافقين - : بالكفر ؛ وحكمَ فيهم - : بعلمه : من أسرار خلقه ؛ مالا يعلمه غيره . - : بأنهم ^(٢) في الدرك الأسفل : من النار ؛ وأنهم كاذبون : بأيمانهم . وحكمَ فيهم [جلّ ثناؤه ^(٣)] - : في الدنيا - : أن ^(٤) ما أظهروا : من الإيمان - : وإن كانوا ^(٥) [به ^(٦)] كاذبين . - : لهم جنةٌ من القتل : وهم المُسرُّون الكفرَ ، المظهرون الإيمانَ . »

« وَيَبَيِّنَ عَلَى لِسَانِ ^(٧) نَبِيِّهِ (صلى الله عليه وسلم) : مِثْلَ مَا أُنْزِلَ ^(٨) اللَّهُ (عز وجل) فِي كِتَابِهِ . » وأطال الكلامَ فيه ^(٩) .
قال الشافعي ^(١٠) : « وأخبر ^(١١) الله (عز وجل) عن قوم : من الأعراب ؛

(١) لفظ الجلالة غير موجود بالأم .

(٢) كذا بالأم . وفي الأصل : « من » . والظاهر أنه تحريف من الناسخ : ظنا منه أنه بيان لما . (٣) زيادة تحسنه ، عن الأم . (٤) عبارة الأم : « بأن » ؛ وهي أحسن . (٥) في الأم : « لسانه » . (٦) عبارة الأم : « أنزل في كتابه » ؛ وهي أحسن (٧) حيث قال : « من أن أظهر القول بالإيمان ، جنة من القتل : أقر من شهد عليه ، بالإيمان بعد الكفر ، ولم يقر ، إذا أظهر الإيمان : فإظهاره مانع من القتل . » ثم ذكر من السنة ما يدل على ذلك . فراجعه (ص ١٤٦ - ١٤٧) . وراجع كلامه في الأم (ج ١ ص ٢٢٩ وج ٤ ص ٤١ وج ٥ ص ١١٤ وج ٧ ص ٧٤) . وراجع السنن الكبرى (ج ٨ ص ١٩٦ - ١٩٨) .

(٨) كما في الأم (ج ٦ ص ١٥٧) .

(٩) قال في الأم (ج ٧ ص ٢٦٨) : « ثم أطلع الله رسوله ، على قوم : يظهرون الإسلام ، ويسرون غيره . ولم يجعل له : أن يحكم عليهم بخلاف حكم الإسلام ؛ ولم يجعل له : أن يقضى عليهم في الدنيا ، بخلاف ما أظهروا . فقال لنبيه ... » ؛ وذكر الآية الآتية ، ثم قال - بدون عزو - : « (أسلنا) يعني : أسلنا بالقول بالإيمان ، مخافة القتل والسباء . »

فقال : (قَالَ الْأَعْرَابُ : آمَنَّا ؛ قُلْ : لَمْ تُؤْمِنُوا ، وَلَكِنْ قُولُوا : أَسْلَمْنَا ؛ وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ : ٤٩ - ١٤) . فَأَعْلَمَ : أَنْ ^(١) لَمْ يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِهِمْ ، وَأَنَّهُمْ أَظْهَرُوهُ ^(٢) ، وَحَقَّقَ بِهِ دِمَاءَهُمْ . «

قال الشافعي ^(٣) : « قال مجاهدٌ - في قوله : (أَسْلَمْنَا) - : « أَسْلَمْنَا ^(٤) : خَافَةَ الْقَتْلَ وَالسَّبْيَ ^(٥) . »

قال الشافعي ^(٦) : « ثُمَّ أَخْبَرَ : أَنَّهُ يَجْزِيهِمْ : إِنْ أَطَاعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ ؛ يَعْنِي : إِنْ أَحَدَثُوا ^(٧) طَاعَةَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ . »

قال الشافعي ^(٨) : « وَالْأَعْرَابُ لَا يَدْرِيُونَ دِينَكَ : يَظْهَرُ ؛ بَلْ : يُظْهِرُونَ الْإِسْلَامَ ، وَيَسْتَحْفُونَ : الشُّرْكَ وَالتَّمْطِيلَ . قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : (يَسْتَحْفُونَ مِنَ النَّاسِ ، وَلَا يَسْتَحْفُونَ مِنَ اللَّهِ : وَهُوَ مَعَهُمْ) إِذْ يَبْتَغُونَ مَا لَا يَرْضَى مِنَ الْقَوْلِ : ٤ - ١٠٦) ^(٩) . »

وقال ^(١٠) - في قوله تعالى : (وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ ، أَبَدًا ؛

(١) في الأم : « أنه » . (٢) كذا بالأم ، وهو الظاهر . وفي الأصل : « أظهِروا » ؛ ولعله محرف . (٣) كما في الأم (ج ٦ ص ١٥٧)

(٤) كذا بالأم . وفي الأصل : « استسلمنا » ؛ وهو من التحريف الخطير الذي استلزم به الأصل . (٥) في الأم : « السبأ » . وللمنى واحد ، وهو : الأسر .

(٦) كما في الأم (ج ٧ ص ٢٦٨) : عقب الكلام الذي قلناه .

(٧) كذا بالأم . وفي الأصل : « أحد نوى » ؛ وهو تحريف خطير .

(٨) راجع ما قاله بعد ذلك (ص ١٥٧ - ١٥٨) : لقائده .

(٩) كما في الأم (ج ٦ ص ١٥٨) . وقد ورد الكلام فيها على صورة سؤال وجواب .

وقد ذكر في السنن الكبرى (ج ٨ ص ١٩٩) . وراجع فيها ما ورد في سبب نزول الآية : فهو مفيد في البحث .

وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ^(١) : ٩ - ٨٤) . - : «] فَأَمَّا أَمْرُهُ : أَنْ لَا يُصَلِّيَ عَلَيْهِمْ ؛ [^(٢) : فَإِنْ صَلَاتُهُ - بِأَبِي هُوَ وَأَبِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : غَالِقَةٌ صَلَاةٌ غَيْرُهُ ؛ وَأَرْجُو : أَنْ يَكُونَ قَضَى - : إِذَا أَمَرَهُ بِتَرْكِ الصَّلَاةِ عَلَى الْمُنَافِقِينَ . - : أَنْ لَا يُصَلِّيَ عَلَى أَحَدٍ إِلَّا غَفَرَ لَهُ ؛ وَقَضَى : أَنْ لَا يَغْفِرَ لِمُقِيمِ^(٣) عَلَى شِرْكِهِ^(٤) . قَبَاه : عَنْ الصَّلَاةِ عَلَى مَنْ لَا يَغْفِرُ لَهُ . » .
 « قَالَ الشَّافِعِيُّ^(٥) : « وَلَمْ يَمْنَعْ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) - مِنْ الصَّلَاةِ عَلَيْهِمْ - : مُسْلِمًا ؛ وَلَمْ يَقْتُلْ مِنْهُمْ - بَعْدَ هَذَا - أَحَدًا^(٦) . » .
 قَالَ الشَّافِعِيُّ^(٧) - فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ - : «] وَقَدْ قِيلَ - فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ^(٨) [: (وَاللَّهُ يَشْهَدُ^(٩) : إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ^(١٠)) - : مَا هُمْ بِمُخْلِصِينَ . » .

-
- (١) فِي الْأَمِّ بَعْدَ ذَلِكَ : « إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ ، إِلَى قَوْلِهِ : وَمِنْ كَافِرُونَ . » .
 (٢) زِيَادَةُ حَسَنَةٍ ، عَنِ الْأَمِّ وَالسَّنَنِ الْكُبْرَى .
 (٣) فِي الْأَمِّ : « لِلْمُقِيمِ » .
 (٤) حَيْثُ قَالَ سُبْحَانَهُ : (اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ، إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ : ٩ - ٨٠) . انْظُرِ الْأَمَّ (ج ١ ص ٢٢٩ - ٢٣٠) . وَارْجِعْ مَا يَتَّبَعُ بِهِذَا : فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى ، وَالْفَتْحِ (ج ٨ ص ٢٣١ - ٢٣٥) .
 (٥) كَمَا فِي الْأَمِّ (ج ٩ ص ١٥٨) .
 (٦) رَاجِعْ مَا ذَكَرَهُ بَعْدَ ذَلِكَ ، وَمَا تَقْلَهُ عَنِ الْخَفَاءِ الْأَرْجَةِ وَغَيْرِهِمْ : مِنْ أَنَّهُمْ لَمْ يَمْنَعُوا أَحَدًا مِنَ الصَّلَاةِ عَلَيْهِمْ ، وَلَمْ يَقْتُلُوا أَحَدًا مِنْهُمْ . وَارْجِعِ الْأَمَّ (ج ١ ص ٢٣٠) . وَالسَّنَنِ الْكُبْرَى .
 (٧) كَمَا فِي الْأَمِّ (ج ١ ص ٢٢٩) . (٨) زِيَادَةُ حَسَنَةٍ ، عَنِ الْأَمِّ .
 (٨) كَذَا بِالْأَمِّ . وَفِي الْأَصْلِ : « يَعْلَمُ » ؛ وَهُوَ مِنْ عَبَثِ النَّاسِخِ .

(أنا) أبو سعيد، أنا أبو العباس، أنا الربيع، قال: قال الشافعي^(١):
«قال الله عز وجل: (مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ، إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ)^(٢)؛ وَقَلْبُهُ
مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ؛ وَلَكِنْ: مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا: [فَعَلَيْهِمْ
غَضَبٌ]»^(٣): [١٦ - ١٠٦].

«فلو^(٤) أَنَّ رجلاً أَسْرَه المدوِّ، فَأَكْرَهَ^(٥) على الكفر -: لم يَنْتِن
منه امرأته، ولم يُخْجَكَمْ عليه بشيء: من حكم المرتد^(٦)».
«قد أَكْرَهَ بعضُ مَنْ أَسْلَمَ^(٨) - في عهد النبي صلى الله عليه وسلم -:
على الكفر، فَقَالَهُ؛ ثُمَّ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم)، فَذَكَرَ لَهُ
مَا عُدُّبَ بِهِ: فَنَزَلَتْ^(٩) هذه الآية؛ وَلَمْ يَأْمُرْهُ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم)
باجْتِنَابِ زَوْجَتِهِ، وَلَا بِشَيْءٍ: مما على المرتد^(١٠)».
(أنا) أبو سعيد بن أبي عمرو، فأنا أبو العباس، أنا الربيع، أنا الشافعي،

-
- (١) كما في الأم (ج ٦ ص ١٥٢).
(٢) راجع في الفتح (ج ١٢ ص ٢٥٤ - ٢٥٥): كلام ابن حجر عن حقيقة الإكراه
مطلقاً، وشروطه، والخلاف في الكره. فهو تقييد مفيد. ثم راجع الأم (ج ٢ ص ٢١٠
وج ٧ ص ٦٩). (٣) الزيادة عن الأم.
(٤) في الأم: «ولو». وما في الأصل أحسن. (٥) في الأم: «فأكراهه».
ولا فرق في المعنى. (٦) انظر الأم (ج ٣ ص ٢٠٩)، وما سبق (ص ٢٢٤): فهو
مفيد أيضاً فاصياً قريياً. (٧) هذا تحليل لما تقدم؛ ولو قرن بالقاء لكان أظهر.
(٨) كهمار بن ياسر. انظر حديثه في السنن الكبرى (ج ٨ ص ٢٠٨ - ٢٠٩).
والفتح (ج ١٢ ص ٢٥٥). (٩) عبارة الأم «فنزّل فيه هذا».
(١٠) راجع كلامه بعد ذلك لقائده.

قال^(١): « وَأَبَانَ اللَّهُ (عز وجل) خلقه: أَنَّهُ تَوَلَّى الْحَكَمَ - : فَمَا أَنَابَهُمْ ، وعاقبهم عليه . - : على ما علم : من سرائرهم : وافقَتْ سرائرهم عَلَانِيَتَهُمْ ، أو خالفتها . فإنما^(٢) جَزَاهُم بِالسَّرَائِرِ : فَأَحْبَطَ حَمَلَ [كل^(٣)] مَنْ كَفَرَ بِهِ . »
 « ثُمَّ قَالَ (تبارك وتعالى) فِيمَنْ قُتِنَ عَنْ دِينِهِ : (إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ : وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ) ؛ فَطَرَحَ عَنْهُمْ حُبُوطَ أَعْمَالِهِمْ ، وَالْمَأْتَمَ^(٤) بِالْكَفْرِ : إِذَا كَانُوا مُكْرَهِينَ ؛ وَقَلْبُهُمْ عَلَى الطَّمَأْنِينَةِ^(٥) : بِالْإِيمَانِ وَخِلَافِ الْكَفْرِ^(٦) . »

« وَأَمَرَ بِقَتَالِ الْكَافِرِينَ : حَتَّى يُؤْمِنُوا ؛ وَأَبَانَ ذَلِكَ [جل وعز^(٧)] : [حَتَّى^(٨) يُظْهِرُوا الْإِيمَانَ . ثُمَّ أُوجِبَ لِلْمُنَافِقِينَ - : إِذَا أَسْرَأُوا الْكَفَرَ - : نَارُ جَهَنَّمَ ؛ فَقَالَ : (إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ : ٤ - ١٤٥) . »
 « وَقَالَ تَعَالَى : (إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ ، قَالُوا : نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ) ؛ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى : (اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً : ٦٣ - ١ - ٢) ؛ يَعْنِي (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) : مِنْ الْقَتْلِ^(٩) . »

-
- (١) كما في كتاب : (إبطال الإستهسان) ، للعلق بالألم (ج ٧ ص ٢٦٧ - ٢٦٨) .
 وهو من الكتب الجديدة بالصياغة والنشر . (٢) في الأم « إذا » .
 (٣) زيادة حسنة ، عن الأم . (٤) كتب بالألم . وفي الأصل : « والمأتم » .
 (٥) كتب بالألم وفي الأصل « الاطمأنينة » ، وهو تحريف
 (٦) راجع في السنن الكبرى (ج ٨ ص ٢٠٩) : ما روى عن ابن عباس في ذلك .
 وراجع كلام ابن حجر في الفتح (ج ١٢ ص ٢٥٥) . (٧) زيادة حسنة عن الأم .
 (٨) هذا بيان للمعنى المراد من قوله : « حتى يؤمنوا » . (٩) في الأم « إذا » . وما في الأصل هو الظاهر . (١٠) راجع ما تقدم (ص ٢٩٥ - ٢٩٦) .

« فَفَتَنَهُم مِّنَ النَّفْلِ ، وَلَمْ يُزَلِّ عَنْهُمْ - فِي الدُّنْيَا - أَحْكَامَ الْإِيمَانِ : بَعَا
أَظْهَرُوا مِنْهُ . وَأَوْجَبَ لَهُمُ الدَّرَجَةَ الْأَسْفَلَ : مِنَ النَّارِ ؛ بَعْلَهُ : بِسَرَائِرِهِمْ ،
وِخْلَافِهَا : لِمَلَايَنَتِهِم بِالْإِيمَانِ . »

« وَأَعْلَمَ ^(١) عِبَادَهُ - مَعَ مَا أَقَامَ عَلَيْهِمْ : [مِنْ ^(٢)] الْحُجَّةَ : بِأَن لِّس
كَتْلَهُ أَحَدٌ فِي شَيْءٍ - . : أَنَّ عِلْمَهُ : بِالسَّرَائِرِ ^(٣) وَالْمَلَايَنَةِ ؛ وَاحِدٌ . فَقَالَ :
(وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ : وَنَعَلْنَاهُ مَا تُوسُّوسُ بِهِ نَفْسُهُ ، وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ
مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ : ٥٠ - ١٦) ؛ وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ : (يَتْلُمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ ،
وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ : ٤٠ - ١٩) ؛ مَعَ آيَاتٍ أُخَرَ : مِنَ الْكِتَابِ . »

« قَالَ : وَعَرَّفَ ^(٤) جَمِيعَ خَلْقِهِ - فِي كِتَابِهِ - : أَن لَّا عِلْمَ لَهُمْ ^(٥) ،
لَا مَا عَلَيْهِمْ . فَقَالَ : (وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِّنْ بُطُونٍ أُمَّهَاتِكُمْ : لَّا تَعْلَمُونَ
شَيْئًا : ١٦ - ٧٨) . » ؛ وَقَالَ : (وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ - : مِنْ عِلْمِهِ - . إِلَّا بِمَا
شَاءَ : ٢٤ - ٢٥٥) . »

« ثُمَّ عَلَّمَهُمْ بِمَا آتَاهُمْ : مِنَ الْعِلْمِ ؛ وَأَمَرَهُمْ : بِالْإِقْتِسَارِ عَلَيْهِ ، [وَأَن
إِلَّا يَتَوَلَّوْا غَيْرَهُ إِلَّا : بِمَا عَلَيْهِمْ ^(٦)] . فَقَالَ ^(٧) لِنَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
(وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا : مَا كُنْتَ تَدْرِي : مَا الْكِتَابُ ؟

(١) فِي الْأَمِّ . « فَأَعْلَمَ » : وَمَا فِي الْأَصْلِ أَحْسَنُ .

(٢) الزِّيَادَةُ عَنِ الْأَمِّ .

(٣) فِي الْأَمِّ « بِالسَّرِّ » .

(٤) فِي الْأَمِّ « فَصَرَفَ » . وَمَا فِي الْأَصْلِ أَحْسَنُ .

(٥) هُنَا غَيْرُ مَوْجُودٍ بِالْأَمِّ .

(٦) فِي الْأَمِّ : « وَقَالَ » . وَمَا فِي الْأَصْلِ أَظْهَرُ .

وَلَا إِلِغَانُ؟) الْآيَةُ ^(١): (٤٢ - ٥٢)؛ وَقَالَ تَعَالَى ^(٢): (وَلَا تَقُولُنَّ لِنَاسٍ: إِنْى فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا ^(٣) * إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ: ١٨ - ٢٣ - ٢٤) ^(٤)؛ وَقَالَ عز وجل ^(٥): (وَلَا تَقْفُ مَا لِنَاسٍ لَكَ بِهِ عِلْمٌ: ١٧ - ٣٦) . ٤٠ .

وَذَكَرَ سَائِرَ الْآيَاتِ: الَّتِي وَرَدَتْ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ ^(٦)؛ وَأَنَّهُ وَحَجَبٌ ^(٧) عَنْ نَبِيِّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) عِلْمُ السَّاعَةِ . [ثُمَّ قَالَ ^(٨)]:
« فَكَانَ ^(٩) مَنْ جَاوَزَ ^(١٠) مَلَائِكَةَ اللَّهِ الْمُقَرَّبِينَ ، وَأَنْبِيََاءَهُ ^(١١) الْمُصْطَفَيْنِ - : مِنْ عِبَادِ اللَّهِ ، - : أَقْصَرَ عِلْمًا ^(١٢) ، وَأَوَّلَى : أَنْ لَا يَتَمَاطُوا أَحْكَامًا

(١) فِي الْأَمِّ زِيَادَةٌ : « لَنَبِيِّهِ » .

(٢) انْظُرْ مَا تَقْدِمُ (ص ٣٧) .

(٣) فِي الْأَمِّ زِيَادَةٌ : « وَقَالَ لَنَبِيِّهِ : (قُلْ مَا كُنْتُ بِدَعَا مِنْ الرِّسْلِ ٤٦٠٠٠ - ٩) ؛ ثُمَّ أُنْزِلَ عَلَى نَبِيِّهِ : أَنْ قَدْ خَفَرَهُ ٠٠٠ فَعَلِمَ مَا يَفْعَلُ بِهِ » ؛ إِلَى آخِرِ مَا تَقْدِمُ (ص ٣٧ - ٣٨)
مَعَ اخْتِلَافٍ أَوْ خَطَأٍ فِيهِ ؛ بِسَبَبِ عَدَمِ تَمَكُّنِنَا - بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ وَإِلَى كَثِيرٍ غَيْرِهِ - مِنْ بَحْثِهِ وَتَأَمُّلِهِ ، وَالرَّجُوعِ إِلَى مَعْدَرِهِ . (٤) وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى : (قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ ، إِلَّا اللَّهُ : ٢٧ - ٦٥) ؛ وَقَوْلُهُ : (إِنْ اللَّهُ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ ، وَيُنْزِلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ) الْآيَةُ : (٣١ - ٣٤) . وَقَوْلُهُ : (يَسْتَلْزِمُكَ عَنِ السَّاعَةِ آيَاتُ مَرَسَاهَا) إِلَى (مِنْهَا : ٧٩ - ٤٢ - ٤٤) .

(٥) فِي الْأَمِّ : « غُجِبَ » . وَقَدْ ذَكَرَ عَقِبَ الْآيَاتِ السَّابِقَةِ .

(٦) زِيَادَةٌ لِأَبْسٍ بِهَا . (٧) فِي الْأَمِّ : « وَكَانَ » . وَهُوَ مُنَاسِبٌ لِقَوْلِهِ : « غُجِبَ » .

(٨) فِي الْأَمِّ : « جَاوَزَ » . وَهُوَ تَصْحِيفٌ مِنَ التَّاسِخِ أَوْ الطَّاعِجِ .

(٩) كَذَا بِالْأَمِّ . وَفِي الْأَصْلِ : « وَأَنْبِيََاءَهُ » . رَهُوَ خَطَأٌ وَتَصْحِيفٌ .

(١٠) فِي الْأَمِّ زِيَادَةٌ : « مِنْ مَلَائِكَتِهِ وَأَنْبِيََاءِهِ : لِأَنَّ اللَّهَ (عز وجل) فَرَضَ عَلَى

خَلْقِهِ طَاعَةَ نَبِيِّهِ ؛ وَلَمْ يُجِزْ لَهُمْ بَعْدَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْئًا » .

على غيب أحدٍ :- [لا^(١)] بدلالة ، ولا ظنٍ . :- لتقصير^(٢) عليهم عن
علم أنبيائه : الذين فرض^(٣) عليهم الوقف عما ورد عليهم ، حتى يأتيهم
أمره^(٤) . « . وسَطَ الكلام في هذا^(٥) .

* * *

-
- (١) الزيادة عن الأم .
(٢) كذا بالأم . وفي الأصل : « يقصر » ؛ وهو تحريف .
(٣) في الأم زيادة : « الله تعالى » .
(٤) كذا بالأم . وفي الأصل : « أمر » ؛ والنقص من الناسخ .
(٥) فراجع (ص ٢٦٨) : فبعضه قد تقدم ذكره ، وبضه لا يوجد في غيره ؛
وفيد في بعض الأبحاث الآتية . ثم راجع كلامه : في اختلاف الحديث (ص ٣٠٦ - ٣٠٧)
والأم (ج ١ ص ٢٣٠ وج ٤ ص ٤١ وج ٥ ص ١١٤ وج ٧ ص ٩ ر ٧٤) .

« مَا يُؤْتِرُ عَنْهُ فِي الْحُدُودِ »^(١)

(أنا) أبو عبد الله الحافظ ، أنا أبو العباس ، أنا الربيع ، أنا الشافعي ، قال^(٢) : « قال الله جل ثناؤه : (وَاللَّائِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ : مِنْ نِسَائِكُمْ ؛ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ ؛ فَإِنْ شَهِدُوا : فَاْمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ^(٣) ، أَوْ يَجْمَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا^(٤)) هُوَ الَّذَانِ يَأْتِيَانِيَاهُمَا مِنْكُمْ : فَأَذُوهُمَا ؛ فَإِنْ تَابَا وَأَصْلَحَا : فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا ؛ إِنَّ اللَّهَ كَانَ تَوَّابًا رَحِيمًا : ٤ - ١٥ - ١٦) . »

-
- (١) راجع في فتح الباري (ج ١٢ ص ٤٥) : الكلام مما يجب الحدود به .
 (٢) كما في اختلاف الحديث (ص ٢٥٠) . وقد ذكر باختلاف : في السنن الكبرى (ج ٨ ص ٢١٠) ، والرسالة (ص ١٢٨ - ١٢٩ و ٢٤٥ - ٢٤٦) . وقال في اختلاف الحديث (ص ٢٤٩) : « كانت العقوبات في العاصي : قبل أن ينزل الحد ؛ ثم نزلت الحدود ، ونسخت العقوبات فيها فيه الحدود » ؛ ثم ذكر حديث الثمان بن مرة : « أن رسول الله قال : ما تقولون في الشارب والسارق والزاني ؟ - وذلك قبل أن تنزل الحدود - فقالوا : الله ورسوله أعلم . فقال رسول الله : هن فواحش ، وفيهن عقوبات ؛ وأسوأ السرقة : الذي يسرق صلاته » . ثم ساق الحديث (فراجه في السنن الكبرى : ج ٨ ص ٢٠٩ - ٢١٠) وقال : « ومثل معنى هذا في كتاب الله » . ثم ذكر الآتي هنا .
 (٣) في اختلاف الحديث ، بعد ذلك : « إلى آخر الآية » .
 (٤) انظر كلامه في الأم (ج ٥ ص ١٧٩) .

« قال : فكان ^(١) هذا أول عقوبة ^(٢) الزانين ^(٣) في الدنيا ^(٤) ؛ ثم ^(٥) نسخ هذا عن الزناة كلهم : الحر والعبد ، والبكر والثيب . فحد الله البكرين : الحرين المسلمين ؛ فقال : (الزانية والزاني ^(٦)) : فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة : ٢٤ - ٢) . » ^(٧)

واحتج ^(٨) : بحديث عبادة بن الصامت — في هذه الآية : (حتى يتوفاهن الموت ، أو يجعل الله لهن سبيلا) . — قال : « كانوا يمسكوهن حتى نزلت آية الحدود ، فقال النبي (صلى الله عليه وسلم) : خذوا عنى ^(٩) »

(١) هذا إلى قوله : الدنيا ؟ غير موجود بالرسالة (ص ١٢٩) . وعبارته فيها (ص ٢٤٦) هي : « فكان حد الزانين بهذه الآية : الحبس والأذى : حتى أنزل الله على رسوله حد الزنا » . ثم ذكر آبقى النور والنساء الآيتين ؛ ثم قال : « فنسخ الحبس عن الزناة ، وثبت عليهم الحدود » .

(٢) في اختلاف الحديث : « العقوبة للزانين » .

(٣) في الأصل : « الزانين » ؛ وهو تحريف .

(٤) في السنن الكبرى زيادة مينة ، وهي : « الحبس والأذى » .

(٥) عبارة الرسالة (ص ١٢٩) والسنن الكبرى ، هي : « ثم نسخ الله الحبس والأذى في كتابه ، فقال : « راجع في السنن ، ما روى في ذلك عن ابن عباس ومجاهد والحسن : فهو مفيد .

(٦) يحسن أن تراجع في اختلاف الحديث (ص ١٤ و ٤٦ و ٥٠) ، وجماع العلم (ص ٥٧ - ٥٨ و ١٢٠) : ما يتعلق بذلك ؛ لقائده .

(٧) في الرسالة (ص ١٢٩) ، بعد ذلك : « فدللت السنة على أن جلد المائة للزانين البكرين » ؛ ثم ذكر حديث هبابة .

(٨) كما في الأم (ج ٧ ص ٧٦) . وانظر اختلاف الحديث (ص ٢٥٢) .

(٩) وردت هذه الجملة مكررة للتأكيد : في رواية الأم (ج ٦ ص ١١٩) والرسالة

(ص ١٢٩ و ٢٤٧) .

قد جعل الله لمن سبيلًا : البكرُ بالبكرِ : جَلْدُ مِائَةٍ وَتَقَى ^(١) سنة ؛
والثيبُ بالثيبِ : جَلْدُ مِائَةٍ وَالرَّجْمُ .

واحتج ^(٢) - : في إثبات الرجم على الثيب ، ونسخ الجلد عنه ^(٣) . - :
بحديث صرّ (رضي الله عنه) في الرجم ^(٤) ؛ وبحديث أبي هريرة ، وزيد
ابن خالد [الجُهني ^(٥)] : « أن رجلا ذكّر : أن ابنه زنى بامرأة رجل ، فقال
رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : لَا قُضِيَ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ . فجلد
ابنه مائة ، وغرّبه حامًا ؛ وأمر أنيسًا : أن يغدو على امرأة الآخر ؛ فإن
اعترفت : فارجمها ^(٦) . فاعترفت : فرجمها ^(٧) . » .

(١) رواية الرسالة : « وتضرب عام » . وراجع هذا الحديث وما جاء في نفي البكر :
في السنن الكبرى (ج ٨ ص ٢١٠ - ٢٢١ - ٢٢٣) ، والفتح (ج ١٢ ص ١٢٧ -
١٢٩) . ثم راجع مناقشة الشافعي القيمة - مع من خالفه في مسألة النفي - : في الأم
(ج ٦ ص ١١٩ - ١٢٠) .

(٢) كما في اختلاف الحديث (ص ٢٥٠ - ٢٥١) . وانظر الأم (ج ٦ ص ١٤٢ - ١٤٣) .
(٣) راجع الخلاف في ذلك : في الفتح (ج ١٢ ص ٩٧) فهو مفيد فيما سيأتي .
(٤) راجع هذا الحديث : في الفتح (ج ١٢ ص ١١٦ - ١٢٧) والسنن الكبرى
(ج ٨ ص ٢١١ - ٢١٣ - ٢٢٠) . وراجع فيها (ص ٢١١) ما روى عن ابن عباس :
« ما يدل على أن حد الثيب الرجم فقط » .

(٥) الزيادة عن رواية الأم (ج ٦ ص ١١٩) . وراجع هذا الحديث : في الرسالة
(ص ٢٤٩) ، والفتح (ج ١٢ ص ١١١ - ١١٦) ، والسنن الكبرى (ج ٨ ص ٢١٢ -
٢١٤ و ٢١٩ و ٢٢٢) .

(٦) هذا اقتباس من كلام النبي للوجه إلى أنيس . وعبارة الشافعي في الأم (ج ٦
ص ١١٩) ، والرسالة (ص ١٣٢) : « فإن اعترفت رجمها » .

(٧) قال الشافعي في الأم (ج ٦ ص ١١٩) - بعد أن ذكر هذا الحديث . « وهذا »

قال الشافعي ^(١) : « كان ابنه بكراً ؛ وامرأة الآخر : ثيباً . فذكر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) - عن الله جل ثناؤه - : حَدَّ الْبِكْرِ وَالثَّيْبِ فِي الزَّنا ؛ فَدَلَّ ذَلِكَ : عَلَى مِثْلِ مَا قَالَ [عمر ^(٢)] : من حَدَّ الثَّيْبِ فِي الزَّنا . »

وقال في موضع آخر ^(٣) (بهذا الإسناد) : « فَتَبَّتْ ^(٤) جَلْدُ مائَةٍ ^(٥) وَالتَّقَى : عَلَى الْبِكْرِ وَالزَّانِيَيْنِ ؛ وَالرَّجْمُ : عَلَى الثَّيْبَيْنِ الزَّانِيَيْنِ . »
« فَإِنْ ^(٦) كَانَا مِنْ أُرَيْدَا ^(٧) بِالْجَلْدِ : فَقَدْ نُسِخَ عَنْهُمَا الْجَلْدُ ^(٨) مَعَ الرَّجْمِ . »

== قلنا ؛ وفي الحجة : فمى أن يرجم من اعترف مرة : إذ ثبت عليها ؛ ثم رد على من زعم : أنه لا يرجم إلا من اعترف أربعاً ؛ ومن زعم : أن الرجم لا بد أن يبدأ به الإمام ، ثم الناس . فراجعهم (ص ١١٩ - ١٢١) ، وراجع المختصر (ج ٥ ص ١٦٦) . وراجع في ذلك كله السنن الكبرى (ج ٨ ص ٢١٩ - ٢٢٠ و ٢٢٤ - ٢٢٨) ، وما ذكره صاحب الجوهر النقي (ص ٢٢٦ - ٢٢٨) . وراجع الفتوح (ج ١٢ ص ١٣٠ و ١٥١) .

(١) كما في اختلاف الحديث (ص ٢٥١) .

(٢) الزيادة عن اختلاف الحديث . أى : من الاختصار على الرجم .

(٣) من الرسالة (ص ٢٥٠) .

(٤) كذا بالرسالة . وفي الأصل : « ثيب » ؛ وهو تصحيف .

(٥) في بعض نسخ الرسالة : « المائة » .

(٦) في الرسالة : « وإن » . وما في الأصل أحسن .

(٧) في بعض نسخ الرسالة : « أريد » . وكلاماً صحيحاً كما لا يخفى .

(٨) أى : الذى ذكر مصاحباً للرجم في حديث عبادة . وراجع كلامه عن هذا البحث ،

وإجابته عن ظاهر هذا الحديث - : في اختلاف الحديث (ص ٢٥٢ - ٢٥٣) ، والأم

(ج ٦ ص ١١٩ و ج ٧ ص ٧٦) ، والسنن الكبرى (ج ٨ ص ٢١٢) ، والرسالة =

« وإن لم يكونا أريدنا^(١) بالجلد، وأريد به البكران^(٢) — : فهما مخالفان للثبنتين؛ ورجم الثبنتين — بعد آية الجلد — : [بما^(٣)] روى النبي (صلى الله عليه وسلم) عن الله (عز وجل). وهذا : أشبه^(٤) معانيه، وأولاهها به عندنا؛ والله أعلم. »

* * *

(أنا) أبو عبد الله الحافظ، أنا أبو العباس، أنا الربيع، أنا الشافعي (رحمه الله)، قال^(٥) : « قال الله (تبارك وتعالى) في الملوكت^(٦) : (فَإِذَا أَحْصَيْنَ، قَالَنَ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ : قَمَلَيْنِيفُ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ : مِنْ الْمَذَابِ : ٤ — ٢٥) ^(٧). »

-
- = (ص ١٣١ - ١٣٢ و ٢٤٧ - ٢٥٠) . - : لثبنتين لك ما هنا .
- (١) في بعض نسخ الرسالة : « أريد » . وهو خطأ وتحريف ؛ أو يكون قد سقط لفظ : « من » .
- (٢) فيكون لفظ الآية : عاماً أريد به الخصوص؛ على هذا الاحتمال ؛ دون الاحتمال الأول .
- (٣) زيادة متعينة ، عن الرسالة . أي : ثبت بذلك .
- (٤) كذا بالرسالة . وفي الأصل : « شبه » ؛ وهو خطأ وتحريف .
- (٥) كما في الرسالة (ص ١٣٣) . وقد ذكر مختصراً في اختلاف الحديث (ص ٢٥١ - ٢٥٢) .
- (٦) في بعض نسخ الرسالة : « للملوكتين » ؛ وهو تحريف . وفي اختلاف الحديث « الإماء » .
- (٧) قال في اختلاف الحديث : « فقلنا عن الله : أن على الإماء ضرب خمسين ، لأنه لا يكون النصف إلا لما يتجزأ . فأما الرجم فلا نصف له : لأن الرجم قد يموت بأول حجر ، وقد لا يموت إلا بعد كثير من الحجارة » .

« قال : والنصفُ لا يكونُ إلا في ^(١) الجسدِ : الذي يَنْبَعُثُ . فأما الرُّجْمُ — : الذي هو ^(٢) قتلٌ . — فلا نصفَ له ^(٣) . » .

ثم ساق الكلامَ ، إلى أن قال ^(٤) : « وإحصانُ الأئمةِ : إسلامُها . وإنما قلنا هذا ، استدلالاً : بالسنةِ ، وإجماعِ أكثرِ أهلِ العلمِ . »

« ولما قال رسولُ الله (صلى الله عليه وسلم) : « إذا زنتِ أمةٌ أحدكم ، فتَيَيَّرَ زناها : فليَجْلِدْها ^(٥) . » — ولم يقل ^(٦) : مُحْصَنَةً كانت ، أو غير مُحْصَنَةٍ . — : استدلالنا ^(٧) : على أن قولَ الله (عزَّ وجلَّ) في الإمام : (فإذا

(١) في الرسالة : « من » . وكلامها صحيح .

(٢) أي : نهايته القتل . وفي بعض نسخ الرسالة : « فيه » ؛ أي : في نهايته القتل ، كما أن في بدايته العذاب والألم . وهو أنسب للتعليل الذي سنقول بعده . وإذن : فليس خطأ كازم الشيخ شاكِر .

(٣) قال في الرسالة ، بعد ذلك : « لأن للرجوم قديموت في أول حجر يرمى به : فلايزاد عليه ؛ ويرمى بألف وأكثر : فيزاد عليه حتى يموت . فلا يكون لهذا نصف محدود أبداً » إلخ . فراجع (ص ١٣٤) . وراجع كلامه عن هذا في الرسالة (ص ٢٧٦ - ٢٧٧) : فهو يزيد ما هنا وضوحاً .

(٤) (ص ١٣٥ - ١٣٦)

(٥) راجع في الأم (ج ٦ ص ١٢١ - ١٢٢) : هذا الحديث ، ورد الشافعي على من خالفه : في كون الرجل يحد أمته . فهو مفيد في بعض اللبائث السابقة .

(٦) كذا بالرسالة . وفي الأصل : « تقتل » ؛ وهو تحريف .

(٧) في بعض نسخ الرسالة ، زيادة : « على أن الإحصان ههنا : الإسلام ، دون التلاخ والحرية والتصين » . وهي زيادة حسنة : إذا زيدت بعدها واو . ولعل الواو سقطت من الناسخ .

أُحْصِنَ) : إِذَا أُسْلِمْنَ - لَا : إِذَا تُكَيِّنَ فَأُصِيبَ بِالنِّكَاحِ^(١) ؛ وَلَا : إِذَا أُعْتِقْنَ . - : وَ [إِنْ^(٢)] لَمْ يُصْنَنْ . » .

قال الشافعي^(٣) : « وَجَمَاعُ الْإِحْصَانِ : أَنْ يَكُونَ دُونَ الْمُحْصَنِ^(٤) مَانِعٌ مِنْ تَنَاوُلِ الْمُحْرِمِ . وَالْإِسْلَامُ^(٥) مَانِعٌ ؛ وَكَذَلِكَ : الْحُرِّيَّةُ مَانِعَةٌ ؛ وَكَذَلِكَ : الزَّوْجِيَّةُ^(٦) ، وَالْإِصَابَةُ مَانِعٌ ؛ وَكَذَلِكَ : الْحَبْسُ فِي الْبُيُوتِ مَانِعٌ^(٧) ؛ وَكُلُّ مَا مَنَعَ : أَحْصَنَ . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (وَعَلَّمْنَاهُ صَنْتَهُ لِبُؤْسِ لَكُمْ : لِيُحْصِنَكُمْ مِنْ بَأْسِكُمْ : ٢١ - ٨٠) ؛ وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ : (لَا يَقَاتِلُونَكُمْ جَمِيعًا ، إِلَّا فِي قُرَى مُحَصَّنَةٍ : ٥٩ - ١٤) ؛ أَيْ^(٨) : مَنُوعَةٍ . »

« قَالَ الشَّافِعِيُّ : وَآخِرُ الْكَلَامِ وَأَوَّلُهُ ، يَدُلُّانِ عَلَى أَنَّ مَعْنَى

(١) كَذَا بِالرَّسَالَةِ . وَفِي الْأَصْلِ : « النَّكَاح » ؛ وَالنَّقْصُ مِنَ النَّاسِخِ .

(٢) زِيَادَةٌ مُتَعَبَةٌ ، عَنْ الرِّسَالَةِ . وَهَذَا مُتَمَلِّقُ قَوْلِهِ : أُسْلِمْنَ ؛ أَيْ : أَنَّ إِحْصَانَ الْإِمَاءِ يَتَحَقَّقُ بِإِسْلَامِهِنَّ ، وَلَا يَتَوَقَّفُ عَلَى إِصَابَتِهِنَّ . فَتَنَبَّهُ . وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ الْمُتَمَدِّدِ ؛ وَسَيَأْتِي قَوْلُهُ الْآخَرُ فَمَا رَوَاهُ يُونُسُ عَنْهُ .

(٣) كَمَا فِي الرِّسَالَةِ (ص ١٣٦ - ١٣٧) . وَعِبَارَتُهَا هِيَ : « فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : أَرَأَيْكَ تَوَقُّعَ الْإِحْصَانِ عَلَى مَعَانٍ مُتَخَفَّةٍ . قِيلَ : نَعَمْ ، جَمَاعُ الْإِحْصَانِ » إِلَى آخِرِ مَا هُنَا .

(٤) فِي الرِّسَالَةِ : « التَّحْصِينَ » . وَمَا فِي الْأَصْلِ أَحْصَنَ .

(٥) عِبَارَةُ الرِّسَالَةِ : « فَالْإِسْلَامُ » . وَهِيَ أَحْسَنُ وَأَظْهَرُ .

(٦) فِي الرِّسَالَةِ : « الزَّوْجُ » . وَمَا فِي الْأَصْلِ أَنْسَبُ .

(٧) قَدْ تَمَرَّضَ لِهَذَا فِي الْأَمِّ (ج ٥ ص ١٣٤) بِأَوْضَحٍ مِنْ ذَلِكَ : فَرَاغَهُ .

(٨) فِي الرِّسَالَةِ : « يَمْنَى » .

الإحسان المذكور : عام^(١) في موضع دون غيره ؛ إذ^(٢) الإحسان هنا : الإسلام ؛ دون : النكاح ، والحرية ، والتحصن^(٣) : بالحبس والمقاف . وهذه الأسماء : التي يجمعها اسمُ الإحسان^(٤) .

(١) كذا بالرسالة (طبع بولاق) . وهو الصحيح الظاهر . وفي الأصل : « عامة » . وهو محرف عما أثبتنا . وفي نسخة الريب وغيرها : « عاماً » ؛ وهو خطأ وتحريف .

(٢) كذا بالرسالة (طبع بولاق) ونسخة ابن جماعة . وفي بعض النسخ : « لأن » . وكلاما صحيح . وفي الأصل كلمة متردة بين : « إن » و « إذ » . وفي نسخة الريب : « أن » ؛ وهو خطأ وتحريف . فليس مراد الشافعي أن يقول (كما زعم الشيخ شاكر) : « إن آخر السلام وأوله يدلان : على أن معنى الإحسان - الذي ذكر عاماً في موضع ، وخاصاً في آخر - يراد به الإسلام ، وأنه المراد بالإحسان هنا دون غيره . » . فهذا - على تسليم صحة الإخبار والحد ، وبصرف النظر عن التكلف للتركيب - غير مسلم : إذ كون الإحسان يراد به الإسلام ، وأنه المراد هنا - لا تتوقف معرفته على ذلك كله ؛ بل : صرف باول الكلام ، وبدلالة الحديث السابق . على أنه لو كان ذلك مراده : لكان الظاهر والأخصر ، أن يقول : « ... يدلان على أن الإحسان ... يراد به الإسلام الخ » .

وإنما مراده أن يقول : « إن السلام كله قد دل : على أن معنى الإحسان قد يكون عاماً ، وقد يكون خاصاً . » . وبذلك أنه في الآية : الإسلام الذي هو عام ، دون غيره الذي هو خاص . » . وأنت إذا تأملت السؤال الذي أجاب عنه الشافعي بقوله : جماع الإحسان الخ ؛ وتأملت آخر كلامه ، وقوله الذي سنقله فيما بعد - : تأكدت من أن هذا هو مراده ؛ وتبقت : أن نسخة الزبيد قد وقع فيها الخطأ والتحريف ، دون غيرها ؛ وعلمت : أن الشيخ متأثر بأن هذه النسخة معسومة عن شيء من ذلك .

(٣) في الرسالة . « والتحصين » .

(٤) راجع بهامش الرسالة ، ما نقله الشيخ شاكر عن اللسان ومفردات الراغب : فهو مفيد .

قال الشافعي ^(١) - في قوله عز وجل : (وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ^(٢)) ،
 ثم لم يأتوا بأربعة شهداء : فاجلدوهم ثمانين جلدة) الآية : (٢٤ - ٤) :-
 « المحصنات ^(٣) ههنا : البوائغ الحرائر ^(٤) المسلمات ^(٥) » .

(أنا) أبو عبد الله الحافظ ، قال : وقال الحسين بن محمد - فيما أخبرت
 عنه ، وقرأته في كتابه - : أنا محمد بن سفيان بن سعيد أبو بكر ، بمصر ،
 نا يونس بن عبد الأعلى ، قال : قال الشافعي في قوله عز وجل :
 (وَالْمُحْصَنَاتُ : مِنَ النِّسَاءِ ؛ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ : ٤ - ٢٤) :
 « ذواتُ الأزواج : من النساء » ؛ (أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ : [مُحْصِنِينَ
 غَيْرَ مُسَافِحِينَ] : ٤ - ٢٤) ، (مُحْصَنَاتٌ ^(٦) غَيْرَ مُسَافِحَاتٍ : ٤ - ٢٥) :

(١) كما في الرسالة (ص ١٤٧) .

(٢) قال في الفتح (ج ١٢ ص ١٤٧) رمين : « قذفين ؛ وللراد : الحرائر الليفيات ؛
 ولا يختص بالمزوجات ، بل حكم البكر كذلك : بالأجماع » .

(٣) في نسخة الربيع : « فالمحصنات » .

(٤) ذكر في الرسالة إلى هنا ، ثم قال : « وهذا يدل على أن الأحسان : اسم جامع

للعاني مختلفة » .

(٥) راجع كلامه عن هذا ، وعن الآية كلها : في الأم (ج ٥ ص ١١٠ و ١١٧ و ٢٧٣

وج ٦ ص ٢٥٦ - ٢٥٧ وج ٧ ص ٧٨ و ٨١) ؛ فهو مفيد أيضاً في بعض الأبحاث
 السابقة والآية . ثم راجع السنن الكبرى (ج ٨ ص ٢٤٩ - ٢٥٣) . وانظر ما تقدم

(ص ٢٣٧)

(٦) قوله : (محصنات غير مسافحات) ؛ قد ورد في الأصل : مشطوباً عليه ، ومكتوباً

فوقه ما زددناه . ورجح : أن كلامهما مقصود بالذكر ، وأن ما حدث انما هو من تصرف

الناسخ : لأنه ظن أن لفظ الآية الأولى هو للقصود فقط ؛ وفات عليه أن معنى اللفظين =

« عَفَافٌ ^(١) غَيْرُ خَبَائِثٍ » ؛ (فَإِذَا أَحْصَيْنَ) قال : « فَإِذَا مُنْكَحْنَ » ؛
(فَعَلَيْنَ) نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ ٤ : - ٢٥) : « غَيْرِ ذَوَاتِ الْأَزْوَاجِ » .

* * *

(أنا) أبو عبد الله ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، أنا الشافعي (رحمه الله) ،
قال ^(٢) : « قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا :
جَزَاءً بِمَا كَسَبَا : ٥ - ٣٨) .

وَدَلَّتْ سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ^(٣) : أَنَّ الْمُرَادَ بِالْقَطْعِ
فِي السَّرِقَةِ : مَنْ سَرَقَ مِنْ حِرْزٍ ^(٤) ، وَبَلَّغَتْ سَرِقَتُهُ رُبْعَ دِينَارٍ . دُونَ
غَيْرِهَا ^(٥) : مِمَّنْ لَرِمَهُ اسْمُ سَرِقَةٍ ^(٦) .

* * *

== واحد ، وَأَنَّ التفسير المذكور - من الناحية اللفظية - انما يلائم لفظ الآية الثانية [راجع
القاموس : مادة عف] ، وَأَنَّ النص هنا قد اكتفى بإثبات ما قصد شرحه : من الآيتين ؛
كما اكتفى بتفسير اللفظ الثاني . فتنبه . وراجع في آواخر الكتاب ، ما رواه يونس أيضاً
عن الشافعي في تفسير آية المائدة : (٥) .

(١) قال تلمب (كما في المختار) : « كل امرأة عفيفة ، فهي : محصنة ومحصنة . وكل امرأة
متزوجة فهي محصنة بالفتح لا غير . وقرئ : (فَإِذَا أَحْسَنَ) - على ما لم يسم فاعله أي : زوجن . » .

(٢) على ما يؤخذ من الرسالة (ص ٦٦ - ٦٧)

(٣) في الرسالة زيادة : « على » .

(٤) راجع كلامه للتعلق بالحِرْز : في المختصر (ج ٥ ص ١٦٩ - ١٧٠) .

(٥) كذا بالرسالة والأصل . والضمير في كلام الرسالة ، عائد على السارق والزاني ؛
لأن كلامها عام قد تناول أيضاً آيئِ النور والنساء . وأما هنا : فقد روعي في تنزيه لفظ
الآية ، أو الوصفان للذكوران . وإلا كان الظاهر إفرادها . فتأمل .

(٦) قد تعرض لهذا البحث - بما تضمنه فوائدها ، ومباحث هامة - : في الرسالة ==

(أنا) أبو عبد الله الحافظ، أنا أبو العباس، أنا الربيع، أنا الشافعي، قال ^(١): «قال الله عز وجل: (إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا: أَنْ يُقَتَّلُوا، أَوْ يُصَلَّبُوا، أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ، أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ: (٣٣)».

«قال الشافعي ^(٢): أنا إبراهيم ^(٣)، عن صالح مولى التوامة، عن ابن عباس - في قطع الطريق - : إذا قتلوا وأخذوا المال: قتلوا وصلبوا؛ وإذا قتلوا ولم يأخذوا المال: قتلوا ولم يصلبوا؛ وإذا أخذوا المال ولم يقتلوا: قطعتم أيديهم وأرجلهم من خلاف؛ [وإذا هربوا: طلبوا، حتى

= (ص ١١٢ و ٢٢٣ - ٢٢٤ و ٢٢٣ و ٥٤٧)، واختلاف الحديث (ص ٤٤ و ٥٠)، والام (ج ٥ ص ٢٤ و ج ٧ ص ٢٠). فراجع؛ ثم راجع السنن الكبرى (ج ٨ ص ٢٥٤ - ٢٥٦ و ٢٥٩ و ٢٦٢ - ٢٦٦). وراجع في الفتح (ج ١٢ ص ٧٩ - ٨٩): الكلام على تفسير الآية، وشرح الأبحاث المتعلقة بها. فهو في غاية الجودة والشمول.

(١) كما في الأم (ج ٦ ص ١٣٩ - ١٤٠).

(٢) في الأم: «الآية».

(٣) راجع فيمن نزلت فيه هذه الآية، ما روى عن قتادة وابن عباس وغيرهما: في السنن الكبرى (ج ٨ ص ٢٨٢ - ٢٨٣). ثم راجع الخلاف في ذلك: في الفتح (ج ١٢ ص ٩٠ و ج ٨ ص ١٩٠ و ج ١ ص ٢٣٩ - ٢٣٧). لقائده في بعض مسائل الجهاد الآتية.

(٤) كما في السنن الكبرى أيضا (ص ٢٨٣). وقد ذكر في المختصر (ج ٥ ص ١٧٢ - ١٧٣).

(٥) هو ابن أبي يمي كما في السنن الكبرى. وقد وقع خطأ في اسم أبيه، بهامش صفحة

(٩٨) بسبب متابعتنا هامش الأم. فليصحح.

يُوجَدُوا ؛ فُتَقَامُ عَلَيْهِمُ الْحُدُودُ^(١) ؛ وَإِذَا أَخَافُوا^(٢) السَّبِيلَ ، وَلَمْ يَأْخُذُوا
مَالًا : تُقَوَّاهُ مِنَ الْأَرْضِ^(٣) .

« قال الشافعي : وبهذا تقول ؛ وهو موافقٌ معنى كتابِ الله (عز
وجل) . وذلك : أن الحدودَ إنما نزلت : فيمن أسلم ؛ فأما أهلُ الشرك :
فلا حدودَ لهم ، إلا : القتلُ ، والسبيُّ^(٤) ، والجِزْيَةُ . »

« واختلافُ^(٥) حدودِهم : باختلاف أفعالهم ؛ على ما قال ابن عباس
إن شاء الله عز وجل . »

« قال^(٦) الشافعي (رحمه الله) : قال الله تعالى : (إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ
قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ : ٥ — ٣٤) ؛ فمن تاب^(٧) قبلَ أَنْ يُقْدَرَ عليه : سَقَطَ

(١) الزيادة عن الأم . وعبارة المختصر ، هي : « وتقيم إذا هربوا : أن يطلبوا حتى
يوجدوا ؛ فيقام عليهم الحدود » . وهذه الزيادة قد وردت مختصرة — بلفظ : « وتقيه أن
يطلب » . — في رواية ثانية عن ابن عباس بالسنن الكبرى . وهي مفيدة ومؤيدة لرأى الشافعي
في مسألة التوبة الآتية . فراجعها .

(٢) كذا بالأم والسنن الكبرى . وفي الأصل : « خافوا » ؛ وهو خطأ ؛ والنقص من
التاسخ . وهذا الخ لم يرد في المختصر . وقد ورد بدله — في رواية ثالثة مختصرة عن ابن
عباس ، بالسنن الكبرى — قوله : « فإن هرب وأعجزهم : فذلك نفيه . »

(٣) انظر في السنن الكبرى ، ما روى عن علي وقتادة : فهو مفيد في الموضوع .

(٤) في الأم : « أو السباء » ؛ وهو أحسن .

(٥) هنا إلى آخره ذكر في السنن الكبرى .

(٦) هذا إلى ابتداء الآية غير موجود بالأم .

(٧) قال في الأم (ج ٤ ص ٢٠٣) : « فإن تابوا من قبل أن يقدر عليهم : سقط
عنهم ما فقه من هذه الحدود ؛ ولزمهم ما للناس : من مال أو جرح أو نفس ؛ حتى يكتفوا
بأخذونه أو يدعونه . »

حدث^(١) الله [عنه^(٢)] ، وأخذ بحقوق بني آدم^(٣) .
« ولا يُقَطَّعُ من قُطَاعِ الطريقِ ، إلا : مَنْ أَخَذَ قِيَمَةَ رُبْعِ دِينَارٍ
فصاعداً . قِياساً على السُّنَّةِ : في السَّارِقِ^(٤) . » .

(أنا) أبو سعيد بن أبي عمرو ، نا أبو المباس ، أنا الربيع ، قال : قال
الشافعي^(٥) : « وَتَقِيْمُهُمْ : أَنْ يُطْلَبُوا ، فَيُتَّقُوا من بَلَدٍ إلى بَلَدٍ . فإِذَا ظَفِرَ
بِهِمْ : أَقِيمْ عَلَيْهِمْ أَيْ هَذِهِ الْحُدُودِ كَانَ حَدُّهُمْ^(٦) . » .
قال الشافعي^(٨) : « وَلَيْسَ لِأَوْلِيَاءِ الَّذِينَ قَتَلَهُمْ قُطَاعُ الطَّرِيقِ ، عَفْوٌ :

(١) في الأم : « حق » .

(٢) الزيادة عن الأم .

(٣) حكى الشافعي عن بعض أصحابه ، أنه قال : « كل ما كان لله - من حد - .
سقط بؤيته ؛ وكل ما كان للاميين لم يطل » . ثم اختاره . انظر السنن الكبرى (ج ٨
ص ١٨٤) . وراجع فيها : ما يؤيده : من قول علي وأبي موسى ؛ وما يعارضه : من قول
ابن جبير وعروة وإبراهيم النخعي .

(٤) قال في الأم ، بعد ذلك : « والمحاربون الذين هذه حدودهم : القوم يمرضون
بالسلاح للقوم ، حتى يصبوم (السال) مجاهرة ، في الصحارى والطرق . » الخ . فراجعه
لقالدته . وقد ذكر نحوه في للخصر (ج ٥ ص ١٧٣) .

(٥) كما في الأم (ج ٤ ص ٢٠٣) : بعد أن ذكر نحوه ما تقدم عن ابن عباس ،
وقبل ما قلناه عنه في بحث التوبة .

(٦) في الأم : « أقيمت » . والتأنيث بالنظر إلى المضاف إليه .

(٧) راجع في الفتوح (ج ١٢ ص ٩٠) : الخلاف في مسئلة النفي .

(٨) كما في الأم (ج ٤ ص ٢٠٤) . وراجع (ص ٢٠٣) : كلامه المتعلق : بأن
لا عقوبة على من كان عليه قصاص فعفى عنه ؛ وأن إلى الوالى : قتل من قتل على المحاربة ،
لا ينتظر به ولى المقتول . ورد على من زعم : أن لاولى قتل القاتل غيلة ، كذلك . =

لأن الله حذمهم بالقتل، أو بالقتل والصليب، أو القطع. ولم يذكر الأولياء، كما ذكرهم في القصص — في الآيتين — فقال: (وَمَنْ قَتَلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا: ١٧ — ٣٣)؛ وقال في الخطأ: (وَدِيَّةٌ^(١) مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ؛ إِلَّا أَنْ يَصَّدَّقُوا: ٤ — ٩٢). وذكر القصص في القَتْلِ^(٢)، ثم قال: (فَنُفِيَ لَهُ مِنْ أَجْهِ شَيْءٍ: قَاتِلًا^(٣) بِالْمَعْرُوفِ: ٢ — ١٧٨)؛

فذكر — في الخطأ والممد — أهل الدم، ولم يذكرهم في المحاربة. فدل: على أن حكم قتل^(٣) المحاربة، مخالف لحكم قتل غيره. والله أعلم. ».

* * *

(أنا) أبو عبد الله الحافظ، أنا أبو المباس، أنا الربيع، أنا الشافعي^(٤):

== وتبينه: أن كل مقتول قتله غير المحارب، فالقتل فيه إلى ولي المقتول. وانظر أيضا السنن الكبرى (ج ٨ ص ٥٧). ليتضح لك الكلام، وتلم بأطرافه.

(١) في الأصل والألم: « فدية ». وهو تحريف ناشئ عن الاحتباء بما في آخر الآية. (٢) كلها بالألم. وهو الظاهر الموافق لفظ الآية. وفي الأصل: « القتل ». وهو مع صحته، لا نستبعد أنه محرف.

(٣) كلها بالألم. وفي الأصل: « قبل ». وهو تصحيف.

(٤) كما في الألم (ج ٧ ص ٨٦): بعد أن ذكر قوله تعالى: (أَمْ لَمْ يَبْنَأْ بِمَا فِي صَفْحِ موسى) الآيات الثلاث؛ ثم حديث أبي رزمة: « دخلت مع أبي، على النبي، فقال له: من هذا؟ قال: ابني يا رسول الله، أشهد به. فقال النبي: أما إنه لا يجهنم عليك، ولا تجن علىه. » هذا؛ وقال في اختلاف الحديث — في آخر بحث تصديق الميت ببياء أهله: (ص ٢٦٩)؛ « عقب هذا الحديث — « فأعلم رسول الله، مثل ما أعلم الله: من أن ==

أَنَاسِفِيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مَعْمَرِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ صَمْرِ بْنِ أَوْسٍ؛ قَالَ: كَانَ الرَّجُلُ يُؤْخَذُ بِذَنْبٍ غَيْرِهِ، حَتَّى جَاءَ إِبْرَاهِيمُ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَعَلَى آلِهِ): فَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: (وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى * أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى: ٥٣-٣٧-٣٨) .

« قَالَ الشَّافِعِيُّ ^(١) (رَحِمَهُ اللَّهُ): وَالَّذِي سَمِعْتُ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) - فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: (أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى) . -: أَنْ لَا يُؤْخَذُ أَحَدٌ بِذَنْبٍ غَيْرِهِ ^(٢)؛ وَذَلِكَ: فِي بَدَنِهِ، دُونَ مَالِهِ . فَإِنْ قَتَلَ ^(٣)، أَوْ كَانَ ^(٤) حَدًّا: لَمْ يُقْتَلْ بِهِ غَيْرُهُ ^(٥)، وَلَمْ يُحَدَّ بِذَنْبِهِ: فَمَا يَنْتَه وَيُنْهَى اللَّهُ (عَزَّ وَجَلَّ) . [لَأَنَّ اللَّهَ ^(٦)] جَزَى الْعِبَادَ عَلَى أَعْمَالِهِمْ أَقْسَمَهُمْ، وَطَابَتْ لَهُمْ عَلَيْهِمْ . »

= جناية كل امرئ عليه، كما حملة له: لا لغيره، ولا عليه . . وانظر السنن الكبرى (ج ٨ ص ٢٧ و ٣٤٥ و ج ١٠ ص ٥٨) .

(١) كما ذكر في السنن الكبرى (أيضاً) مختصراً: (ج ٨ ص ٣٤٥) .
(٢) في السنن الكبرى، بعد ذلك: « لَأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ جَزَى الْعِبَادَ عَلَى أَعْمَالِهِمْ: إِلَى قَوْلِهِ: « مَا قُلْتُهُ » .

(٣) فِي الْأُمِّ: « وَإِنْ » . وَمَا فِي الْأَصْلِ أَحْسَنُ .
(٤) كَذَا بِالْأَمِّ . وَفِي الْأَصْلِ: « قِيلَ » . وَهُوَ تَصْغِيرُ .
(٥) أَيْ: كَانَ ذَنْبُهُ يَسْتَوْجِبُ الْحَدَّ .
(٦) فِي الْأُمِّ زِيَادَةٌ: « وَلَمْ يُؤْخَذْ » .
(٧) زِيَادَةٌ مَعْنِيَةٌ: وَعِبَارَةُ الْأَمِّ: « لَأَنَّ اللَّهَ جَلَّ وَعَزَّ إِنَّمَا جَلَّ جَزَاءُ » الْحُجِّ وَهُوَ أَحْسَنُ .
(٨) كَذَا بِالْأَمِّ وَالسَّنَنِ الْكُبْرَى . وَفِي الْأَصْلِ: « أَعْمَالُهُمْ »، وَلَا نَسْتَعِدُّ تَحْرِيفَهُ .

« وكذلك أموالهم : لا يُنْجِي أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ ، فِي « مَال » ، إِلَّا : حَيْثُ خَصَّ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : بِأَنْ جِنَايَةِ الْخَطَا - مِنْ الْحَر - عَلَى الْأَدَمِيِّينَ : عَلَى مَا قَلَّتِ^(١) . »

« فَأَمَّا [مَا]^(٢) سِوَاهَا : فَأَمْوَالُهُمْ مَمْنُوعَةٌ مِنْ أَنْ تُؤْخَذَ : بِجِنَايَةِ غَيْرِهِمْ . »
« وَعَلَيْهِمْ - فِي أَمْوَالِهِمْ - حَقُوقٌ سِوَى هَذَا : مِنْ ضَيَافَةٍ ، وَزَكَاةٍ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ . وَلَيْسَ مِنْ وَجْهِ الْجِنَايَةِ . » .

* * *

(١) كَذَا بِالسَّنَنِ الْكُبْرَى . وَفِي الْأَمِّ : « فِي مَالِهِ » . وَهُوَ أَظْهَرُ . وَفِي الْأَسْلَى : « مِنْ مَال » وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مَعْرُوفٌ .

(٢) رَاجِعُ كَلَامِهِ عَنْ حَقِيقَةِ الْعَاقِلَةِ ، وَأَحْكَامِهَا : فِي الْأَمِّ (ج ٦ ص ١٠١ - ١٠٣) ، وَالْمُخْتَصَرِ (ج ٥ ص ١٤٠) . فَهُوَ تَقْيِيسٌ جَيِّدٌ . وَانْظُرْ فَتْحَ الْبَارِي (ج ١٢ ص ١٩٩) .
وَالسَّنَنِ الْكُبْرَى (ج ٨ ص ١٠٦ - ١٠٧) .
(٣) زِيَادَةُ حَسَنَةٍ ، عَنْ الْأَمِّ .

بعمون الله سبحانه وتعالى وتوفيقه - تم طبع الجزء الأول -
من « أحكام القرآن للإمام الشافعي رضي الله عنه » ،
ويليه الجزء الثاني وأوله : ما يؤثر عنه في السير والجهاد .



يطلب من مكتبة الخانجي بمصر

الحكام القرآن

للإمام المعظم والمجتهد المقدم

أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي المتوفى سنة ٢٠٤ هـ
جمعه الإمام الكبير الحافظ التحرير الفقيه الأصولي أبو بكر أحمد
ابن الحسين بن علي بن عبد الله بن موسى البهقي
النيسابوري صاحب السنن الكبرى المتوفى
سنة ٤٥٨ هـ رضى الله عنهما

عرف الكتاب وكتب تقدمه

العلامة المحدث الكبير صاحب الفضيلة الشيخ

محمد زاهد الدين الحلبي

وكيل للشيخة الإسلامية في الخلافة العثمانية سابقاً

روجع على النسخة المخطوطة الوحيدة المحفوظة

بدار الكتب الملكية المصرية تحت رقم ٧١٥ مجاميع طلعت

المجلد الثاني

الناشر مكتبة النخاس بالناصرة

الطبعة الثانية

١٤١٤ هـ = ١٩٩٤ م

الطبعة الأولى

١٣٧١ هـ - ١٩٥١ م

حقوق الطبع محفوظة لمكتبة الخانجي

رقم الإيداع ٩٤/٨١٥٨

الترقيم الدولي

ISBN

977 ٩0٩ (١9٩5-9

« مَا يُؤْتِرُ عَنْهُ فِي السَّيْرِ وَالْجِهَادِ ^(١) ، وَغَيْرِ ذَلِكَ »

(أنا) سعيد بن أبي عمرو ، نا أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم ،
أنا الربيع بن سليمان ، أنا الشافعي ، [قال ^(٢)] : « قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : (وَمَا
خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ : ٥١ - ٥٦) . »

« قَالَ الشَّافِعِيُّ (رَحِمَهُ اللَّهُ) : خَلَقَ اللَّهُ الْخَلْقَ : لِعِبَادَتِهِ ^(٣) ؛ ثُمَّ أَمَّا بَنَ
(جَلَّ ثَنَاؤُهُ) : أَنْ خَيْرَ تَهٍ مِنْ خَلْقِهِ : أَنْبِيَآؤُهُ ^(٤) ؛ فَقَالَ تَعَالَى : (كَانَ الْإِنْسُ
أُمَّةً وَاحِدَةً ؛ فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ ^(٥) ؛ مُبَشِّرِينَ ، وَمُنْذِرِينَ : ٢ - ٢١٤) ؛
فَجَعَلَ النَّبِيِّينَ ^(٦) (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَسَلَّمَ) مِنْ أَصْفِيَائِهِ — دُونَ عِبَادِهِ — :
بِالْأَمَانَةِ عَلَى وَحْيِهِ ، وَالْقِيَامِ بِحُجَّتِهِ فِيهِمْ . »

-
- (١) راجع ما ذكره في الفتح (ج ٦ ص ٢) عن معنى ذلك : فهو مفيد .
(٢) كما في أول كتاب الجزية من الأم (ج ٤ ص ٨٢ - ٨٣) . والزيادة عن الأم .
وقد ذكر أكثر ما سيأتي ، في السنن الكبرى (ج ٩ ص ٣ - ٥) : متفرقا ضمن بعض
الأحاديث والآثار التي تدل على معناه وتؤيده ، أو تتصل به وتتابعه .
(٣) قال البيهقي في السنن - بعد أن ذكر ذلك - : « يعني : ما شاء من عباده ؛ أو :
ليأمر من شاء منهم بعبادته ، ويهدي من يشاء إلى صراط مستقيم . » .
(٤) يحسن أن تراجع كتاب (أحاديث الأنبياء) من فتح الباري (ج ٦ ص
٢٢٧) : فهو مفيد في هذا البحث .
(٥) سأل أبو ذر ، النبي : كم النبيون ؟ فقال : « مائة ألف نبي ، وأربعة وعشرون ألف
نبي » ثم سأله : كم للرسولون منهم ؟ فقال : « ثلاثمائة وعشرون » . انظر السنن الكبرى
(٦) كذا في الأم . وهو الظاهر الذي يمنع ما يشبه التكرار . وفي الأصول والسنن
الكبرى : « بينما . . . عليه » . وهو صحيح على أن يكون قوله : دون عباده ؛ متعلقا
بأصفيائه ، لا بجعل . فتنبه .

« ثم ذكر من خاصة صفوته ، فقال : (إن الله أصفى آدم ونوحا ، وآل إبراهيم ، وآل عمران ؛ على العالمين : ٣- ٣٣) ^(١) يخص آدم ونوحا : بإعادة ذكر اصطفائهما . وذكر إبراهيم (عليه السلام) ، فقال : (وأخذ الله إبراهيم خليلا : ٤ - ١٢٥) . وذكر إسماعيل بن إبراهيم ، فقال : (وأذكر في الكتاب إسماعيل : إنه كان صادقا ألوعدا ، وكان رسولا نبيا : ١٩ - ٥٤) . »

« ثم ألم الله (عز وجل) على آل إبراهيم ، وآل عمران في الأم ؛ فقال : (إن الله أصفى آدم ونوحا ، وآل إبراهيم ، وآل عمران على العالمين * ذرية بعضها من بعضي ؛ والله سميع عليم) . »

« ثم أصفى ^(٢) محمدا (صلى الله عليه وسلم) من خير آل إبراهيم ؛ وأنزل كتبه — قبل إنزال القرآن ^(٣) على محمد صلى الله عليه وسلم — : بصفة فضيلته ^(٤) ، وفضيلة من اتبعه ^(٥) ؛ فقال : (محمد رسول الله ، والذين

(١) هنا إلى قوله : (عليم) ؛ غير موجود بالسنن الكبرى .

(٢) في الأم زيادة : « الله عز وجل ، سيدنا » . وراجع نسبة الشريف ، في الفتح

(ج ٧ ص ١١٢ - ١١٣) .

(٣) في الأم والسنن الكبرى : « إزاله الفرقان » . ولا فرق في المعنى .

(٤) كذا بالأم . وفي السنن الكبرى : « بصفته » . وفي الأصل . « ثم بضم

فضله » ؛ والزيادة والتصحيح من الناسخ .

(٥) في السنن الكبرى : « تبعه » . وفي الأم زيادة : « به » ؛ أى : بسببه .

مَعَهُ : أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ ، وَرَحْمَاءُ بَيْنَهُمْ ؛ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا ^(١) :
يَقْتَنُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا ؛ سِيَّاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ .
ذَلِكَ : مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ ؛ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ : كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ ،
فَأَازَرَهُ ، فَانْتَظَلَ ^(٢) الْآيَةَ : (٤٨ - ٢٩) . وَقَالَ لَأَمْتِهِ : (كُتِّمُ
خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ) الْآيَةُ ^(٣) : (٣ - ١١٠) ؛ فَقَصَّ لَهُمْ : بِكَيْفَتِهِمْ ^(٤)
مِنْ أُمَّتِهِ ، دُونَ أُمَّةِ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلَهُ ^(٥) .

« ثُمَّ أَخْبَرَ (جَلَّ ثَنَاؤُهُ) : [أَنَّهُ ^(٦)] جَعَلَهُ فَاتِحَ رَحْمَتِهِ ، عِنْدَ قُرَّةِ
رَسُولِهِ ؛ فَقَالَ : (يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا ؛ يُبَيِّنُ لَكُمْ ، عَلَى
قُرَّةٍ مِنَ الرُّسُلِ ؛ أَنْ تَقُولُوا : مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ ؛ فَقَدْ جَاءَكُمْ
بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ : ٥ - ١٩) ؛ وَقَالَ تَعَالَى : (هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ
رُسُلًا مِنْهُمْ : يُتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ ، وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ
وَالْحِكْمَةَ : ٦٢ - ٢) . وَكَانَ فِي ذَلِكَ ، مَا دُلَّ عَلَى أَنَّهُ بَعَثَهُ إِلَى خَلْقِهِ - :

(١) فِي الْأَمِّ بَعْدَ ذَلِكَ : « الْآيَةُ » .

(٢) رَاجِعْ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى ، أَثَرُ ابْنِ مَعْدُوْدٍ لِلتَّعْلُقِ بِنَفْسِكَ .

(٣) هَذَا خَيْرٌ مَوْجُودٌ فِي الْأَمِّ .

(٤) كَذَا بِالْأَمِّ وَالسَّنَنِ الْكُبْرَى . وَهُوَ الصَّحِيحُ . وَفِي الْأَصْلِ : « بِكُونِهِمْ » ؛ وَهُوَ

مَحْرُوفٌ عَمَّا أَتَيْتُنَا ، أَوْ عَنْ : « بِكُونِهِمْ »

(٥) الزِّيَادَةُ مِنْ الْأَمِّ وَالسَّنَنِ الْكُبْرَى .

لأنهم^(١) كانوا أهل كتاب^(٢) وأمينين^(٣) . — وأنه فتح^(٤) [به]^(٥) رحته .

« وختم^(٥) [به]^(٤) | بُيُوتَهُ : قال^(٦) عز وجل : (مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ ؛ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ ، وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ : ٣٣ — ٤٠)^(٧) . »

« وَفَقَى : أَنْ أَظْهَرَ دِينَهُ عَلَى الْآدِيَانِ ؛ فَقَالَ : (هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ

(١) كذا بالأصل والأم والسنن الكبرى . ومراده بذلك : أن يبين وجه دلاله ما تقدم على أن نبينا بث إلى جميع الخلق ؛ وذلك : لأنهم لا يخرجون عن كونهم أهل كتاب ، أو أميين . فليس قوله هنا تحليلا لبعثه — كإدراكه على الدهن — : لأنه لا وجه له . وليس مراده أن يقول : إن ما تقدم دل على بعثه إلى الخلق ، وبين أسنانهم . وإلا لقال : وأنهم كانوا أهل كتاب وأمينين . وليس مراده كذلك أن يقول : إن ما تقدم دل على إرساله إلى الناس كافة (بدون أن يكون قاصدا تبين كيفية دلالته) . إذ كان للآدم حيثما ذكره — إن لم يقتصر عليه — أن يقول : سواء كانوا ، أو من كانوا الخ . فتأمل .

(٢) في السنن الكبرى : « الكتاب » .

(٣) في بعض نسخ السنن : « والأمينين » . وفي الأم : « أو أميين » ؛ وهو أحسن .

(٤) الزيادة عن الأم والسنن الكبرى .

(٥) هذا مقطوف على قوله : جله فأع رحمته . فتنبه .

(٦) في الأم والسنن الكبرى : « فقال » ؛ وهو أظهر .

(٧) أخرجه مسلم ، والبيهقي في السنن ؛ عن أبي هريرة : أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال : « فضلت على الأنبياء ، بست : أعطيت جوامع الكلم ، ونصرت بالرعب ، وأحلت لي الفنائم ، وجعلت لي الأرض طهورا ومسجدا ، وأرسلت إلى الخلق كافة ، وختم بي النبيون . » .

رَسُولُهُ : بِالْهَدَى وَدِينِ الْحَقِّ ؛ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ : وَلَوْ كَرِهَ
الْمُشْرِكُونَ^(١) : ٩-٣٤ .

« مُبْتَدَأُ التَّنْزِيلِ ، وَالْفَرَضِ عَلَى النَّبِيِّ »
« صلى الله عليه وسلم ؛ ثُمَّ عَلَى النَّاسِ »

(أنا) أبو عبد الله الحافظ ، وأبو سعيد بن أبي عمرو ؛ قالا :
نا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي^(٢) (رحمه الله) : « لما بعث
الله نبيه^(٣) (صلى الله عليه وسلم) : أنزل عليه فرائضه كما شاء : (لَا مُقَبَّبَ
لِحُكْمِهِ)^(٤) ؛ ثم : أتبع كل واحد منها ، فرضاً بمد فرض : في حين غير
حين الفرض قبله . »

« قال : ويقال^(٥) (والله أعلم) : إن أول ما أنزل الله عليه - من^(٦)
كتابه . - : (اقرأ باسم ربك الذي خلق : ١-٩٦) . »

(١) انظر كلامه الآتي قريباً ، من كيفية إظهار الله الدين الإسلامي ، على سائر الأديان .

(٢) كما في الأم (ج ٤ ص ٨٣) .

(٣) في الأم : « محمدنا » .

(٤) اقتباس من آية الرعد : (٤١) .

(٥) قد أخرجه عن عائشة ، في السنن الكبرى (ج ٩ ص ٦) . وراجع فيها
وفي الفتوح (ج ١ ص ١٤ - ٢١) حديث عائشة أيضاً : في بدء الوحي . ثم راجع
في الفتوح (ج ٨ ص ٤٩٧ و ٥٠٤ و ٥٠٨) : الخلاف في أول آية ، وأول سورة نزلت .
(٦) قوله : من كتابه ؛ غير موجود بالألم . وعبارة السنن الكبرى هي : « أول
ما نزل من القرآن » .

« ثم أنزل عليه [ما^(١)] لم يؤمر فيه : [بأن^(٢)] يدعو إليه المشركين .
فمرت لذلك مدة . »

« ثم يقال : أتاه جبريلُ (عليه السلام) عن الله (عز وجل) : بأن يُبَلِّغَهُمْ نَزْلَ الوحيِ عليه ، ويدعوهم إلى الإيمان به . فكبر ذلك عليه ؛ وخاف : التكذيب ، وأنت يُتناول^(٣) . فنزل عليه : (يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ : بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ ؛ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ : فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ ؛ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ : ٥ - ٦٧) . فقال : يعصمك^(٤) من قتلهم : أن يقتلوك ؛ حتى تُبَلِّغَ^(٥) ما أنزل إليك . فبَلِّغْ^(٥) ما أمَرَ به : فاستهزأ^(٦) به قوم ؛ فنزل عليه : (فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ ، وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ • إِنَّا كَفَيْنَاكَ الْمُسْتَهْزِئِينَ : ١٥ - ٩٤ - ٩٥)^(٧) . »

(١) زيادة متينة ، عن الأم .

(٢) كنا بالأم . وفي الأصل : « يتناول » ؛ وهو تصحيف .

(٣) هذا إلى قوله : (للمستهزئين) ؛ ذكر في السنن الكبرى (ج ٩ ص ٨) .

وراجع فيها حديث عائشة : في سبب نزول الآية .

(٤) في السنن الكبرى : « تبليهم » ؛ ولا فرق في المعنى .

(٥) هذا غير موجود بالأم ، وسقوطه إما من الناسخ أو الطابع .

(٦) كنا بالأم والسنن الكبرى ؛ وهو الظاهر . وفي الأصل : « واستهزأ » ؛ وهو

مع صحته ، لا نستبعد تصحيحه .

(٧) راجع في السنن الكبرى ، حديث ابن عباس : في بيان من استهزأ منهم ،

وما حل بهم بسبب استهزائهم .

« قال : وأعلمه : من علم ^(١) منهم أنه لا يؤمن به ؛ فقال : (وَقَالُوا : لَنْ نُؤْمِنَ بِكَ ، حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبُوعًا * أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ مِنْ نَجِيلٍ وَعَنْبٍ ؛ فَتَفْجُرَ الْأَنْهَارَ خِلَالَهَا تَفْجِيرًا) ؛ إلى قوله : (هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا : ١٧ - ٩٠ - ٩٣) . »

« قال الشافعي (رحمه الله) : وأُنزل إليه ^(٢) (عز وجل) - فيما يُبَيِّنُهُ به : إذا ^(٣) صاق من أدام . - (وَلَقَدْ نَعْلَمُ : أَنَّكَ يَصِيقُ صَدْرُكَ بِمَا يَقُولُونَ * فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ ، وَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ * وَاعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ : ١٥ - ٩٧ - ٩٩) . »

« ففرض عليه : لإبلاغهم ، وعبادته ^(٤) . ولم يفرض عليه قائلهم ؛ وأبان ذلك في غير آية : من كتابه ؛ ولم يأمره : بعزْلتهم ؛ وأُنزل عليه : (قُلْ : يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ * لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ : ١٠٩ - ١ - ٢) ؛ وقوله : (فَإِنْ تَوَلَّوْا : فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ ، وَعَلَيْكُمْ [مَا حُمِّلْتُمْ] ؛ وَإِنْ ^(٥) تُطِيعُوهُ : تَهْتَدُوا ؛ وَمَا عَلَى الرُّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ : ٢٤ - ٥٤) ؛ وقوله : (مَا ^(٦) عَلَى

(١) في الأم : « علمه » ؛ ولا فرق في المتن .

(٢) هذا غير موجود بالأم .

(٣) كذا بالأم ؛ وهو الظاهر . وفي الأصل : « إذ » ؛ ولعل النقص من الناسخ .

(٤) كذا بالأم . وفي الأصل : « وعبادتهم » ؛ وهو تحريف خطير .

(٥) في الأم : « قرأ الريح الآية » .

(٦) كذا بالأم ؛ وهو الصواب . وفي الأصل : « وما » ؛ والواو مكتوبة بمداد

مختلف : مما يدل على أنه من تصرف الناسخ : فلنا منه أنه أُريد تكرار الآية السابقة .

الرَّسُولِ إِلَّا ابْتِلَاغُ: ٥- ٩٩)؛ مع أشياء ذُكرت في القرآن - في غير موضع - : في [مثل^(١)] هذا المعنى^(٢) .

« وَأَمَرَ اللَّهُ (عز وجل) : بَأَنْ لَا يَسُبُّوا أُنْدَادَهُمْ ؛ فَقَالَ : (وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ : فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا ، بِغَيْرِ عِلْمٍ) الْآيَةُ : (٦- ١٠٨) ؛ مع مَا يُشَبِّهُهَا . »

« ثُمَّ أُنْزِلَ^(٣) (جل ثناؤه) - بعد هذا - : في الحال^(٤) الذي قَرَضَ فيها عُرْزَلَةَ الْمُشْرِكِينَ ؛ فَقَالَ : (وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا : فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ ، حَتَّى^(٥) يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ ؛ وَإِمَّا يُنْسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ : فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرَى ، مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ : ٦- ٦٨) . »
« وَأَبَانَ لِمَنْ تَبِعَهُ ، مَا قَرَضَ عَلَيْهِمْ : مِمَّا [قَرَضَ عَلَيْهِ^(٦)] ؛ قَالَ^(٧) : (وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ : أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ

(١) زيادة حسنة ، عن الأم .

(٢) راجع في السنن الكبرى (ج ٩ ص ٨- ٩) : ما روى عن أبي العالية : في بيان قوله تعالى : (فاصبر كما صبر أولو العزم من الرسل : ٤٦- ٣٥) .

(٣) في الأم زيادة : « الله » .

(٤) كذا بالأم . وفي الأصل : « الحان » ؛ وهو محرف عما أثبتنا ، أو عن « الحالة »

(٥) في الأم : « الي » . وكلاهما صحيح : لأن الحال يؤث ويذكر ؛ وإن كان ما في الأم أنسب : بالنظر إلى تأنيث الضمير الآتي .

(٦) هنا إلى قوله : « عليهم » ، غير موجود بالأم ، ونعتقد أنه سقط من نسخها .

(٧) زيادة متعينة ، عن الأم .

(٨) في الأم ، « فقال » : وهو أظهر .

(٩) في الأم : « قرأ الربيع إلى : (إنكم إذا مثلهم) » .

بِهَا ، وَيُسْتَهْرَأُ بِهَا : فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ ، حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ ؛
إِنْ كُنْتُمْ إِذَا مِثْلَهُمْ) الْآيَةُ : (١٤٠ - ٤) .

« الْإِذْنُ »^(١) بِالْهَجْرَةِ

(أنا) أبو سعيد ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي^(٢)
(رحمه الله) : « وَكَانَ الْمُسْلِمُونَ مُسْتَضْعَفِينَ بِحُكْمِ ، زَمَانَا : لَمْ يُؤْذَنْ لَهُمْ فِيهِ
بِالْهَجْرَةِ مِنْهَا ؛ ثُمَّ أُذِنَ لِلَّهِ لَمْ بِالْهَجْرَةِ ، وَجُعِلَ لَهُمْ تَخْرُجًا . فَيُقَالُ : نَزَلَتْ :^(٣)
(وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا : ٦٥ - ٢) . »

« فَأَعْلَمَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : أَنْ قَدْ جُعِلَ اللَّهُ لَهُمْ
[بِالْهَجْرَةِ]^(٤) تَخْرُجًا ؛ قَالَ :^(٥) : (وَمَنْ يَهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ : يَجِدْ فِي الْأَرْضِ
مُرَافِقًا كَثِيرًا وَسَعَةً) الْآيَةُ : (١٠٠ - ٤) وَأَمَرَهُمْ : بِإِلَادِ الْجَبَشَةِ^(٦) . فَهَاجَرَتْ
إِلَيْهَا [مِنْهُمْ]^(٧) طَائِفَةٌ . »

ثم دخل أهل المدينة [في]^(٨) الإسلام^(٩) : فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله

(١) كَذَا بِالْأَم (ج ٤ ص ٨٣) ، وَالسَّنَنِ الْكُبْرَى (ج ٩ ص ٩) . وَفِي الْأَصْلِ
« الْأَذَانُ » ، وَالزِّيَادَةُ مِنَ النَّاسِخِ .

(٢) كَأَنَّهُ فِي الْأَم (ج ٤ ص ٨٣ - ٨٤) .

(٣) كَذَا بِالْأَم . وَفِي الْأَصْلِ : « فَتَزَلَّتْ » ؛ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الزِّيَادَةَ مِنَ النَّاسِخِ .

(٤) زِيَادَةُ حَسَنَةٍ ، عَنْ الْأَم .

(٥) فِي الْأَم : « وَقَالَ » ؛ وَهُوَ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ : « جُلَّ » . وَمَا فِي الْأَصْلِ :

يَبَانُ لَمَّا تَقَدَّمَ . وَلِلْوُدِيِّ وَاحِدٌ .

(٦) رَاجِعٌ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (ج ٩ ص ٩) : حَدِيثُ أُمِّ سُلَيْمَةَ فِي ذَلِكَ . وَرَاجِعُ الْكَلَامِ

عَنْ هَجْرَةِ الْجَبَشَةِ : فِي فَتْحِ الْبَارِي (ج ٧ ص ١٢٩ - ١٣٢) .

(٧) رَاجِعٌ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (ص ٩) : حَدِيثُ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ فِي ذَلِكَ .

عليه وسلم طائفة - فهاجرت إليهم - غير محرم على من بقي، ترك^(١) الهجرة^(٢) .

وذكر^(٣) الله (عز وجل) أهل الهجرة، فقال: (وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ، وَالْأَنْصَارِ : ٩ - ١٠) ؛ وقال : (لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ : ٥٩ - ٨) ؛ وقال : (وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ : أَنْ يُؤْتُوا أُولَى الْقُرْبَى وَالْمَسَاكِينِ، وَالْمُهَاجِرِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ : ٢٤ - ٢٢) .

قال : ثم أذن الله لرسوله (صلى الله عليه وسلم) : بالهجرة^(٤) منها^(٥) ؛ فهاجر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إلى المدينة .

« ولم يحرم في هذا، على من بقي بمكة، المقام بها - وهي دار شرك - . وإن قلوا^(٦) : بأن يفتنوا^(٧) . » [و^(٨)] لم يأذن لهم بيجها .

(١) بل واستبقى بعض أصحابه ؛ كما في بكر : فإنه استبقاه معه ، حتى هاجرا معا جد أن أذن الله له . انظر حديث عائشة للتعلق بذلك : في السنن الكبرى (ص ٩ - ١٠) .
(٢) في الأم ، زيادة : « إليهم » .

(٣) عبارة الأم هي : « وذكر الله جل ذكره : (لفقراء المهاجرين) ، وقال : (ولا يأتل) » إلخ . وزجج أن الزائد في الأصل ، قد سقط من نسخ الأم .
(٤) عبارة الأم : « بالهجرة إلى المدينة ؛ ولم يحرم » إلخ . ولعل الزائد هنا سقط من نسخ الأم .

(٥) أي : من مكة . وفي الأصل : « فيها » ؛ وهو محرف عما ابتدأه .
(٦) كننا بالأم . وفي الأصل : « قالوا » ؛ وهو محرف .
(٧) ليس مراده : أن عدم التحريم بسبب أن يفتنوا . وإنما مراده : أن التحريم لم يحدث مع توقع أو تحقق ما كان مظنة لحدوثه ، لا نفيه .
(٨) زيادة متعينة ، عن الأم .

« ثُمَّ أُذِنَ لِلَّهِ (عز وجل) لهم : بالجهاد ؛ ثُمَّ قَرَضَ - بعد هذا^(١) - عليهم : أَنْ يَهَاجِرُوا مِنْ دَارِ الشَّرْكِ . وهذا موضوع^(٢) في غير هذا الموضع . »

« مَبْتَدَأُ الْإِذْنِ بِالْقِتَالِ »

وبهذا الإسناد : قال الشافعي^(٣) (رحمه الله) : « فَأُذِنَ لَهُمْ^(٤) بِأَحَدِ الْجِهَادَيْنِ^(٥) : بِالْهَجْرَةِ ؛ قَبْلَ [أَنْ] يُؤْذَنَ لَهُمْ : بِأَنْ يَتَّبِعُوا مُشْرَكَاتِ بَقْتَالِ »
« ثُمَّ أُذِنَ لَهُمْ : بِأَنْ يَتَّبِعُوا الْمُشْرِكِينَ بِقِتَالِ^(٦) ؛ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : (أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ : بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا^(٧)) ؛ وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ^(٨) :
٢٢ - ٣٩) ؛ وَأَبَاحَ لَهُمُ الْقِتَالَ ، بِمَعْنَى : أَبَانَهُ فِي كِتَابِهِ ؛ فَقَالَ : (وَقَاتِلُوا فِي

(١) كذا بالأُم . وفي الأصل : « هذه » ؛ وهو تصحيف .

(٢) كذا بالأُم . وفي الأصل : « موضعه » ؛ وهو حرف عما ذكرنا ؛ أو يكون قوله : « في » ؛ زائدا من الناسخ . وإن كان للمعنى حيث يختلف ، وللقصود هو الأول .

(٣) كما في الأُم (ج ٤ ص ٨٤) .

(٤) كذا بالأُم ، وهو الظاهر . وفي الأصل : « الله » ؛ وهو مع صحته ، لا يستبعد أنه حرف عما ذكرنا ، ويقوى ذلك قوله الآتي : « يُؤْذَنُ » .

(٥) كذا بالأُم . وفي الأصل : « بأخذ الجهاد » ؛ والتصحيف والنقص من الناسخ .
(٦) الزيادة من الأُم .

(٧) راجع في السنن الكبرى (ج ٩ ص ١١) ما روى عن ابن عباس : في نسخ العفو عن المشركين . فهو مفيد جدا .

(٨) زعم ابن زيد : أن هذه الآية منسوخة بآية : (وَذَرِ الَّذِينَ يَلْحَدُونَ فِي أَسْمَائِهِ : ٧ - ١٨٠) . ورد عليه : بأن ذلك إنما هو من باب التهديد . انظر الناسخ والنسخ

للتحاس (ص ١٨٩) .

(٩) في الأُم زيادة : « الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق ؛ الآية » .

سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يقاتِلُونَكُمْ، وَلَا تَمْتَدُّوا : إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُتَمَدِّينَ^(١) .
وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ تَقِفْتُمُوهُمْ^(٢) ؛ إِلَى : (وَلَا تَقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ :
حَتَّى يَقَاتِلُوكُمْ فِيهِ ؛ فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ : فَاقْتُلُوهُمْ^(٣) ؛ كَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ :
٢ - ١٩٠ - ١٩١) .

« قال الشافعي (رحمه الله) : يقال : نزل هذا في أهل مكة - : وم
كانوا أشدَّ المدوِّ على المسلمين . - ففرض^(٤) عليهم في قتالهم ، ما ذكر الله
عز وجل .
« ثم يقال : نسخ هذا كله^(٥) ، والنهي^(٦) عن القتالِ حتى يُقاتلوا ،

(١) ذهب ابن زيد : إلى أن هذه الآية منسوخة بقوله تعالى : (وقاتلوا المشركين
كافة كما يقاتلونكم كافة : ٩ - ٣٦) . وذهب ابن عباس : إلى أنها محكمة ، وأن معنى
(ولا تمتدوا) : لا تقتلوا النساء والصبيان ، ولا الشيخ الكبير ، ولا من أتى إليكم
السلم وكف يده . فمن فعل ذلك : فقد اعتدى . قال أبو جعفر في النسخ والنسخ :
وهذا أصح القولين من السنة والنظر . فراجع ما استدلل به (ص ٢٥ - ٢٦) : فهو
مفيد في بعض للباحث الآية .

(٢) ذهب بعض العلماء - كجهاهد وطاوس - : إلى أن هذه الآية محكمة .
وذهب بعضهم - كقتادة - : إلى أنها منسوخة بآية البقرة التي ذكرها الشافعي .
وهو ما عليه أكثر أهل النظر . انظر النسخ والنسخ للنجاشي (ص ٢٦ - ٢٧) .
(٣) في الأم : « وفرض » .

(٤) أى : من النهي عن قتال المشركين قبل أن يقاتلوا ، والنهي عن القتال عند
المسجد الحرام كذلك . وقد ذكر هذا في السنن الكبرى (ج ٩ ص ١١ - بعد عنوان
تضمن النهي عن القتال حتى يقاتلوا ، والنهي عنه في الشهر الحرام - بلفظ : « نسخ
النهي [عن] هذا كله ، بقول الله » الخ .
(٥) هذا من عطف الحاصل على العام .

والنهي^(١) عن القتال في الشهر الحرام^(٢) - بقول الله عز وجل (وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ .) (١٩٣) .

« ونزول هذه الآية : بعد فرض الجهاد ؛ وهي موضوعة في موضعها . »

« فَرَضُ الْهَجْرَةِ^(٣) »

وبهذا الإسناد : قال الشافعي^(٤) (رحمه الله) : « ولما فرض الله (عز وجل) الجهاد ، على رسوله (صلى الله عليه وسلم) : جهاد^(٥) المشركين ؛ بعد إذ كان أباحه ؛ وأئخّن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في أهل مكة ورأوا كثرة من دخل في دين الله عز وجل - : اشتدوا^(٦) على من أسلم

(١) الثابت بآية : (يسألونك عن الشهر الحرام؛ فقال فيه ؛ قل قتال فيه كبير: ٢ - ٢١٧) . وقد ذهب عطاء : إلى أنها محكمة . وذهب ابن عباس ، وابن السيب ، وسليمان بن يسار وقتادة ، والجمهور - وهو الصحيح - : إلى أنها منسوخة بقوله تعالى . (لاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم ٩٠ - ٥) ؛ ويقول : (وقاتلوا للمشركين كافة : ٩ - ٣٦) انظر الناسخ والمنسوخ للنحاس (ص ٣٠ - ٣١) . وقال في السنن الكبرى (ج ٩ ص ١٢) - بعد أن أخرج عن عروة : أن النبي حرم الشهر الحرام ، حتى أزل الله : (براءة من الله ورسوله) . - « وكأنه أراد قول الله عز وجل : (وقاتلوا للمشركين كافة) . والآية التي ذكرها الشافعي (رحمه الله) : أعم في النسخ ؛ والله أعلم . وبحسن أن تراجع كلامه الآتي عن آية الأضال : (٣٩) ؛ وآيتي التوبة : (٢٩٥) . عقب كلامه عن إظهار الدين الإسلامي . فله نوع ارتباط بما هنا .

(٢) وقع هذا في الأصل ، بعد قوله : الإسناد . وقد رأينا تقديمه : مهاعاة لصنيعه في جنس الصاوين الأخرى .

(٣) كما في الأم (ج ٤ ص ٨٤) .

(٤) هنا بدل مما سبق . وفي الأم : « وجاهد » . وما في الأصل أحسن ؛ فتأمل .

(٥) كذا بالأصل . وفي الأصل : « استدلوا » ؛ وهو تحريف .

منهم ؛ فقتلوه من دينهم ، أو ^(١) : من قتلوا منهم .

فَمَذَرُ اللَّهِ (عز وجل) مَنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْمَجْرَةِ - : من المفتونين . -
 فقال : (إِلَّا مِنْ أَكْثَرَةٍ : وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ : ١٦ ... ١٠٦) ^(٢) ؛
 وبعث إليهم رسولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : أَنْ اللَّهَ (عز وجل) جعل ^(٣)
 لَكُمْ مَخْرَجًا .

« وَفَرَضَ ^(٤) عَلَى مَنْ قَدَرَ عَلَى الْمَجْرَةِ ، الْخُرُوجَ : إِذَا ^(٥) كَانَ مِنْ
 مُيْتَنٍ ^(٦) عَنْ دِينِهِ ، وَلَا يُنْتَجِ ^(٧) . فقال في ^(٨) رجلٍ منهم تُوفَّى - : تَخْلَفُ
 عَنِ الْمَجْرَةِ ، فَلَمْ يُهَاجَرْ . - (الَّذِينَ تَوَفَّاهُمْ ^(٩) الْمَلَائِكَةُ : ظَالِمِي

(١) أى : أو بعضهم .

(٢) راجع في السنن الكبرى (ج ٩ ص ١٤) : ما روى في ذلك عن عكرمة .

(٣) كذا بالألم ، وهو الظاهر . وفي الأصل : « جاعل » ؛ ولعله محرف .

(٤) كذا بالألم ، وهو عطف على « فمذر » : وفي الأصل : « ففرض » .
 وما في الأم أظهر وأولى .

(٥) كذا بالألم . وفي الأصل : « إذ » ؛ والتقص من الناسخ .

(٦) في الأم « يمتن » . أى : يغشى عليه الميل والانحراف عن دينه ؛ بتأثير غيره .

(٧) في الأم : « يمتنع » . وكلاهما مشتق من المنعة ؛ أى : ليس له : من قومه
 وعصيته ؛ ما يحفظه من عدوان الغير وقتلته .

(٨) اقتبس هذا في السنن الكبرى (ج ٩ ص ١٢) لفظ : « في الذي يمتن عن
 دينه ، قدر على المجرة ، فلم يهاجر حتى توفى » . وراجع فيها ما روى عن ابن عباس .
 في سبب نزول الآية .

(٩) كذا بالألم . وقد ورد في الأصل : مضروباً عليه ، ومكتوباً فوقه بمداد مختلف
 « توفاهم » . وهو من صنع الناسخ . وقد ظن أن المراد آية النحل : (٢٨) ؛ بسبب
 عدم ذكر (إن) . ولم يقبه إلى آخر الآية ، وإلى أن الشافعي كثيراً ما ينصرف من
 المس على موضع الشاهد .

أَنْفُسِهِمْ ؛ قَالُوا : فِيمَ كُنْتُمْ ؟ قَالُوا : كُنَّا مُسْتَضْمِّينَ فِي الْأَرْضِ (الآية :
(٤ - ٩٧) . وَأَبَانَ اللَّهُ (عز وجل) عُذْرَ الْمُسْتَضْمِّينَ ، فقال : (إِلَّا
الْمُسْتَضْمِّينَ : مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ ^(١) ؛ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً ،
وَلَا يَنْتَدُونَ مَبِيدًا * فَأُولَئِكَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَعْفُو عَنْهُمْ) الآية :
(٤ - ٩٨ - ٩٩) . قال : ويقال ^(٢) : (عَسَى) من الله : واجبة ^(٣) . »

« وَذَلَّتْ سَنَةُ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) : على أَنْ قَرَضَ
المُهْجَرَةُ - على مَنْ أَطَاقَهَا ، - إِمَّا هُوَ : على مَنْ قَاتَنَ عَنْ دِينِهِ ، بِالْبِلْدَةِ ^(٤)
الَّتِي يُسَلِّمُ ^(٥) بِهَا . »

« لِأَنَّ ^(٦) رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) أَذِنَ لِقَوْمٍ بِمَكَّةَ : أَنْ يُقِيمُوا
بِهَا ، بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ - مِنْهُمْ ^(٧) : الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ، وَغَيْرُهُ ^(٨) . - : »

(١) قال ابن عباس : « كنت وأمي عن عذر الله » انظر السنن الكبرى
(ج ٩ ص ١٣) ، . والفتح (ج ٨ ص ١٧٧ و ١٨٣) .

(٢) هذا الخ قد ذكر في السنن الكبرى (ج ٩ ص ١٣) ؛ وقد أخرجه فيها
أيضا ، عن ابن عباس ، بلفظ : « كل عسى في القرآن ، فهي واجبة » .

(٣) في السنن الكبرى : « واجب » . وكلاهما صحيح كالألف في . والمراد : أن
مطلقها لا بد من تحققه ؛ لأن الرجاء من الله سبحانه محال .

(٤) في الأم : « بالبلد التي يسلم بها » . وما في الأصل أحسن .

(٥) في الأصل : « ليسلم » ؛ وهو تحريف .

(٦) هذا إلى آخر الكلام ، مذكور في السنن الكبرى (ج ٩ ص ١٥) .

(٧) هذا غير موجود بالأم .

(٨) كآبي العاص ، انظر السنن الكبرى .

إذ لم يخافوا الفتنَةَ . وكان يأمرُ جيوشه : أن يقولوا لمن أسلم : إن هاجرْتم :
فلكم ما للمهاجرين ؛ وإن أقمتُمْ : فأنتم كأعرابِ المسلمين^(١) . وليس
يُخبرُهم^(٢) ، إلا فيما يحِلُّ لهم . .

« فَصَلُّ فِي أَصْلِ فَرَضِ الْجِهَادِ^(٣) »

قال الشافعي^(٤) (رحمه الله) : « ولَمَّا^(٥) مَضَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ (صلى الله
عليه وسلم) مُدَّةٌ : من هجرته ؛ أُنِمَّ اللهُ فيها على جماعاتٍ^(٦) ، باتباعه — :
حدَّثَتْ لهم^(٧) بها ، معَ^(٨) عَوْنِ اللَّهِ (عز وجل) ، قُوَّةٌ : بالسَّدِّ ؛ لم
يكن^(٩) قبلها . »

« فَرَضَ اللَّهُ (عز وجل) عليهم ، الجهاد — بعد^(١٠) إذ كان : إِيَاحَةً ؛

- (١) هنا غير موجود بالأم ؛ ولعله سقط من التاسع أو الطابع .
- (٢) كذا بالأم والسنن الكبرى . وفي الأصل : « يخبرهم » ؛ وهو تصحيف .
- (٣) انظر في السنن الكبرى (ج ٩ ص ٢٠) ما ورد في ذلك : من السنة .
وراجع فيها (ص ١٥٧ — ١٦١) : ما ورد في فضل الجهاد ؛ فهو مفيد جدا .
- (٤) كما في الأم (ج ٤ ص ٨٤-٨٥) . وقندز كراختصار ، في المختصر (ج ٥ ص ١٨٠) .
- (٥) في المختصر . « لما » .
- (٦) في الأم : « جماعة » .
- (٧) عبارة المختصر : « لهامع » الخ .
- (٨) كذا بالأم والمختصر . وفي الأصل : « عون مع » ؛ وهو من عبث الناسخ .
- (٩) أى : السدد . وفي الأم والمختصر : « تسكن » ؛ أى : القوة .
- (١٠) هنا إلى قوله : فرضا ؛ غير موجود بالمختصر .

لا: فرضاً . - فقال تبارك وتعالى : (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ) الآية ^(١) :
 (٢ - ٢١٦) ؛ وقال ^(٢) جل ثناؤه : (إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ
 وَأَمْوَالَهُمْ ، بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةَ) الآية : (٩ - ١١١) ؛ وقال تبارك وتعالى :
 (وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ^(٣) ، وَأَعْلَمُوا : أَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ^(٤)) ؛ وقال :
 (وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ : ٢٢ - ٧٨) ؛ وقال تعالى : (فَلِذَا لَيَقِمُ
 الَّذِينَ كَفَرُوا : فَضْرَبَ الرُّقَابِ ؛ حَتَّى إِذَا أَتَخَسُّوهُمْ : فَشَدُّوا أَلْوَتَاكَ :
 ٤٧ - ٤) ؛ وقال تعالى : (مَا لَكُمْ : إِذَا قِيلَ لَكُمْ : أَتُفِرُّوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ؛
 إِنَّمَا قُلْتُمْ ^(٥) : إِلَى الْأَرْضِ) ؛ إلى : (وَيَسْتَبْدِلُ قَوْمًا غَيْرَكُمْ) الآية : ٩ - ٣٨ -
 ٣٩ ؛ وقال تعالى : (أَتُفِرُّوا خِفَافًا وَثِقَالًا ^(٦) ، وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ
 وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ) الآية : (٩ - ٤١) .

« ثم ذكر قوماً : تَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) -
 ممن كان يُظهِرُ الإسلامَ . - فقال : (لَوْ كَانَ عَرَضًا قَرِيبًا وَسَفَرًا قَاصِدًا :
 لَا تَبْغُوكَ) الآية : ٩ - ٤٢ .) فَأَبَانَ ^(٧) في هذه الآية : أَنَّ عَلَيْهِمُ الْجِهَادَ فِيمَا

-
- (١) ذكر في الأم إلى : (وهو شركم) ؛ وفي المختصر إلى : (وهو كره لكم) .
 (٢) هذا إلى قوة : الآية ؛ ليس بالمختصر .
 (٣) ذكر في المختصر إلى هنا ، ثم قال : « مع ما ذكر به فرض الجهاد » .
 (٤) في الأم ، بعد ذلك : « إلى قدر » .
 (٥) راجع في البنين الكبرى (ج ٩ ص ٢١) : ما روى في ذلك ، عن القناد
 ابن الأسود ، وأبي طلحة .
 (٦) كذا بالأم . وفي الأصل : « فلان » . وهو تحريف .

قَرَبَ وَبَعَدَ : مَعَ إِبَاتِيهِ ^(١) ذَلِكَ فِي [غَيْرِ] ^(٢) مَكَانٍ : فِي قَوْلِهِ : (ذَلِكَ :
بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظُلُمٌ ، وَلَا نَصَبٌ ، وَلَا مَخْمَصَةٌ — فِي سَبِيلِ اللَّهِ) ؛
إِلَى : (أَحْسَنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ : ٩ — ١٢٠ — ١٢١) .

« قَالَ الشَّافِعِيُّ (رَحِمَهُ اللَّهُ) : سَلَّيْتُ ^(٣) مِنْ ذَلِكَ ، مَا حَصَرْنَا : عَلَى
وَجْهِهِ ^(٤) ؛ إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ . »

« وَقَالَ ^(٥) جَلِ ثَنَاءُهُ : (فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَافَ رَسُولِ اللَّهِ) ؛
إِلَى : ^(٦) (لَوْ كَانُوا يَعْقِلُونَ : ٩ — ٨١) ؛ وَقَالَ : (إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ
يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًا : كَانَتْهُمْ مَبْنِيَانِ مَرَصُومِينَ : ٦١ — ٤) ؛ وَقَالَ :
(وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ : ٤ — ٧٥) . مَعَ مَا ذَكَرْتُمْ ^(٧)
فَرَضَ الْجَاهِدَ ، وَأَوْجَبَ عَلَى الْمُتَخَلِّفِ ^(٨) عَنْهُ . »

(١) كَذَا بِالْأَمِّ . وَفِي الْأَصْلِ : « إِبَاتِيَّة » ، وَهُوَ مَعَ صَحِّهِ ، مَحْرُوفٌ هَذَا ذَكَرْنَا .

(٢) الزِّيَادَةُ عَنِ الْأَمِّ .

(٣) أَيْ : فِي الْفَصْلِ الْآخِي . وَفِي الْأَمِّ : « وَسَنِينَ » .

(٤) كَذَا بِالْأَمِّ . وَفِي الْأَصْلِ : « جَهَةٌ » ؛ وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٥) عِبَارَةُ الْأَمِّ : « قَالَ اللَّهُ » . وَزِيَادَةُ الْوَاوِ أُولَى : لِأَنَّهَا تَدْفَعُ إِيْهَامَ أَنْ

هَذَا هُوَ الْبَيَانُ الْمَوْعُودُ .

(٦) فِي الْأَمِّ : « قَرَأَ الرِّبْعَ الْآيَةَ » .

(٧) كَذَا بِالْأَمِّ . وَفِي الْأَصْلِ وَلِلتَّخَصُّصِ . « ذَكَرْتُهُ » ، وَهُوَ تَضْعِيفٌ . وَيُؤَكِّدُ

ذَلِكَ قَوْلَ الْبَيْهَقِيِّ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (ج ٩ ص ٢٠) — بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ آيَةَ : (مَكْتُبٌ

حَلِيمٌ الْقِتَالِ) . — : « مَعَ مَا ذَكَرْتُ فِيهِ فَرَضَ الْجَاهِدَ : مِنْ سَائِرِ الْآيَاتِ فِي الْقُرْآنِ » .

(٨) كَذَا بِالْأَمِّ . وَفِي الْأَصْلِ : « وَاجِبٌ عَلَى التَّخَلُّفِ » ؛ وَهُوَ تَحْرِيفٌ فِي الْكَلِمَتَيْنِ

عَلَى مَا يَنْظُرُ .

« فَصَلْ فِيمَنْ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْجِهَادُ »

وبهذا الإسناد ، قال الشافعي ^(١) : « فلما ^(٢) فَرَضَ اللهُ (عز وجل) الجهادَ — : دَلَّ ^(٣) في كتابه ، ثم ^(٤) على لسانِ نبيِّه (صلى الله عليه وسلم) : أن ^(٥) ليس يُفَرَضُ ^(٦) الجهادُ على مملوك ، أو أُنْتَى : بالغٍ ؛ ولا حُرٌّ : لم يَبْلُغْ . »

« لقول الله عز وجل : (أَقْرِبُوا ^(٧) خِفَافًا وَثِقَالًا ، وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ : ٩ - ٤١) ؛ فكان ^(٨) حَكَمٌ ^(٩) . أن لا مالَ للمملوك ؛ ولم يكن مجاهدٌ ^(١٠) إلا : وعليه ^(١١) في الجهاد ، مؤْتَقَةٌ : من المال ؛ ولم يكن للمملوك مالٌ . »

-
- (١) كما في الأم (ج ٤ ص ٨٥) . وقد ذكر باختصار في المختصر (ج ٥ ص ١٨٥) .
 (٢) هذا ليس بالمختصر .
 (٣) في المختصر . « ودل » .
 (٤) في الأم : « وعلى » . وما في الأصل والمختصر أحسن .
 (٥) عبارة الأم : « أنه لم يفرض الخروج إلى الجهاد » الخ . وعبارة المختصر : « أنه لم يفرض الجهاد على مملوك ، ولا أُنْتَى ، ولا على من لم يبلغ » .
 (٦) في الأصل : « بفرض » ؛ وهو تصحيف .
 (٧) ذكر في المختصر من أوله : (وجاهدوا) .
 (٨) عبارة الأم : « فكان الله عز وجل » الخ . وعبارة المختصر : « فعلم أن لا مال للمملوك » ؛ ثم ذكر الآية الآتية .
 (٩) في الأصل : « أحكم » ، وهو تحريف .
 (١٠) كذا بالأم . وفي الأصل : « مجاهدا » ؛ وهو خطأ وتحريف .
 (١١) عبارة الأم : « ويكون عليه للجهاد » .

« وقال ^(١) (تعالى) لنبيه صلى الله عليه وسلم : (حَرِّضَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ ٨ - ٦٥) ؛ فدلّ : على أنه ^(٢) أراد بذلك : الدُّكُورَ ، دون الإناث . لأن الإناث : المؤمنات . وقال تعالى : (وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً ٩ - ١٢٢) ؛ وقال : (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ ٢ - ٢١٦) ؛ وكل هذا يدلّ : على أنه أراد [به] ^(٣) : الدُّكُورَ ، دون الإناث ^(٤) . »

« وقال عز وجل - : إِذَا أَمَرَ بِالْإِسْتِثْنَانِ . - (وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ : فَلْيَسْتَأْذِنُوا ، كَمَا اسْتَأْذَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ : ٢٤ - ٥٩) ؛ فأعلم : أن ^(٥) قرَضَ الاستِثْنَانِ ، إنما هو : على البالغين . وقال تعالى : (وَأَبْتَلُوا أَلْيَتَايَ ، حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ : فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا : فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ ٤ - ٦) ؛ فلم يحمل لرُشْدِهِمْ حُكْمًا : تصديرُ به ^(٦) أَمْوَالَهُم إِلَيْهِمْ ؛ إلا : بعد البلوغ ^(٧) . فدلّ : على أن الفرض في العملِ ، إنما هو : على البالغين ^(٨) . »

(١) في الأم : « وقد » .

(٢) في المختصر : « أنهم الدُّكُور » ؛ ثم ذكر حديث ابن عمر .

(٣) زيادة حسنة ، عن الأم .

(٤) يحسن أن تراجع في فتح الباري (ج ٦ ص ٤٩ - ٥٢) : باب جهاد

النساء ، وما يليه . فهو مفيد في الموضوع .

(٥) كذا بالأم . وفي الأصل : « من » ؛ وهو خطأ نهرىف .

(٦) كذا بالأم . وفي الأصل : « تقربه » ؛ ولله عرف عما ذكرنا ، أو عن :

« تقرب به » . فتأمل .

(٧) انظر ما تقدم (ص ٨٥ - ٨٦) . ثمراجع كلام الشافعي في الأم (ج ١

ص ٢٣١) : في الفرق بين تصرف للرد والمجبور عليه . فهو مفيد في مباحث كثيرة .

(٨) راجع في الفتح (ج ٦ ص ٥٦) : باب من غزا بصي للخدمة .

« وَدَلَّتِ السُّنَّةُ ، ثُمَّ مَا لَمْ أَعْلَمْ فِيهِ مُخَالَفًا - : مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ . - : عَلَى
مِثْلِ مَا وَصَفْتُ ^(١) . » . وَذَكَرَ حَدِيثَ ابْنِ عَرَبٍ ^(٢) فِي ذَلِكَ ^(٣) .

* * *

وَبِهَذَا الْإِسْنَادُ ، قَالَ : قَالَ الشَّافِعِيُّ ^(٤) (رَحِمَهُ اللَّهُ) : « قَالَ اللَّهُ (جَلَّ ثَنَاؤُهُ)
فِي الْجِهَادِ : (لَيْسَ عَلَى الضُّعَفَاءِ ، وَلَا عَلَى الْمَرْضَى ، وَلَا ^(٥) عَلَى الَّذِينَ
لَا يَجِدُونَ مَا يَنْفِقُونَ - حَرَجٌ : إِذَا نَصَحُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ ؛ مَا ^(٦) عَلَى الْمُحْسِنِينَ
مِنْ سَبِيلٍ ؛ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ) ؛ إِلَى : (وَطَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ : فَهُمْ
لَا يَعْلَمُونَ : ٩ - ٩١ - ٩٣) ؛ وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ : (لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ ،
وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ ، وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ : ٢٤ - ٦١) . »

(١) أَيْ : ثُمَّ الْحُكْمُ الَّذِي لَمْ أَعْلَمْ الْحُجْ . وَفِي الْأَصْلِ : « ب » ؛ وَهُوَ مُصْحَفٌ .
وَالْتَصَحَّحَ عَنْ الْأُمِّ .

(٢) كَلَّمَا بِالْأُمِّ . وَفِي الْأَصْلِ : « وَصَفْتُمْ » ؛ وَهُوَ تَعْرِيفٌ .

(٣) مِنْ رَدِّ النَّبِيِّ إِيَّاهُ فِي أَحَدٍ ، دُونَ الْحَنْدِاقِ . فَرَاغَهُ مَعَ غَيْرِهِ - : مِمَّا يُفِيدُ
فِي الْقِيَامِ . - : فِي السُّنَنِ الْكُبْرَى (ج ٩ ص ٢١ - ٢٣) . وَرَاجِعُ الْأُمِّ (ج ٤ ص
١٧٦ وَ ج ٦ ص ١٣٥) ، وَسُنَنِ الشَّافِعِيِّ (ص ١١٤) وَالْفَتْحُ (ج ٧ ص ٢٧٥ - ٢٧٦) .

(٤) وَذَكَرَ أَيْضًا : أَنَّ النَّبِيَّ لَمْ يَسْهَمْ لِمَنْ قَاتَلَ مَعَهُ - : مِنَ الْعَبِيدِ وَالنِّسَاءِ . - وَأَسْهَمَ
لِلْبَالِغِينَ الْأَحْرَارَ : وَإِنْ كَانُوا ضُعَفَاءَ . ثُمَّ قَالَ : « فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ السَّهْمَانَ إِنَّمَا تَكُونُ
فِيمَنْ شَهِدَ الْقِتَالَ : مِنَ الرِّجَالِ الْأَحْرَارِ ؛ وَدَلَّ ذَلِكَ : عَلَى أَنَّ لَافِرَاضَ فِي الْجِهَادِ ، عَلَى
غَيْرِهِمْ . » . وَذَكَرَ نَحْوَهُ فِي الْمَخْتَصَرِ (ج ٥ ص ١٨٠ - ١٨١) .

(٥) كَأَنَّ الْأُمِّ (ج ٤ ص ٨٥) . وَقَدْ ذَكَرَ مَحْضَرًا ، فِي الْمَخْتَصَرِ (ج ٥ ص ١٨١)

(٦) عِبَارَةُ الْمَخْتَصَرِ : « الْآيَةُ ؛ وَقَالَ : (إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ

وَهُمْ أَغْنَاءُ) . » . (٧) فِي الْأُمِّ : « الْآيَةُ » .

« قال الشافعي : وقيل ^(١) : الأعرج : المُقْعَدُ . والأغلبُ : أن ^(٢) العرج في الرجلِ الواحدة . »

« وقيل : نزلت [في ^(٣)] أن لا حرجَ عليهم ^(٤) : أن لا يُجاهِدُوا . »
 « وهو : أشبه ^(٥) ما قالوا ، وغيرُ ^(٦) مُحْتَمِلَةٍ ^(٧) غيره . وم : داخلون في حدِّ الضمَّاء ، وغيرُ خارجين : من فرض الحج ، ولا الصلاة ، ولا الصوم ، ولا الحدود . فلا ^(٨) يَحْتَمِلُ (والله أعلم) : أن يكونَ أريدَ بهذه الآية ، إلا : وَضَعَ الحرجَ : في الجهاد ؛ دونَ غيره : من الفرائض . »
 وقال ^(٩) فيما بَعْدَ غَزْوِهِ ^(١٠) عن المغازي — وهو : ما كان على اللبثين

(١) في المختصر : « قيل . »

(٢) في الأم : « أنه الأعرج » الخ . وفي المختصر : « أنه عرج الرجل الواحدة . » وما في الأصل هو أظهر .

(٣) الزيادة عن الأم . وقال في المختصر : « في وضع الجهاد عنهم ؛ ولا يحتمل غيره . » ثم قال : « فلان كان سالم البدن قويه ، لا يجد أهبة الخروج ، وثقة من تلزمه ثقته ، إلى قدر ما يرى مدته في غزوه — فهو ممن لا يجد ما ينفق . فليس له : أو يتطوع بالخروج ، ويدع القرض » الخ ؛ فراجعه .

(٤) هذا ليس بالأم .

(٥) كذا بالأم . وفي الأصل : « يشبه » ؛ وهو تحريف .

(٦) كذا بالأم . وفي الأصل : « غير » وزيادة الواو أحسن : لإفادتها الترفي . ولعلها سقطت من الناسخ .

(٧) في الأم : « محتمل » . وما في الأصل أحسن .

(٨) في الأم . « ولا » . وما في الأصل أظهر .

(٩) كما في الأم (ج ٤ ص ٨٦) .

(١٠) عبارة الأصل : « غزوة من المعادي... الثلاثين » ؛ وهي مصحفة . والتصحيح =

فصاعداً . - : « إنه لا يلزمُ القوى السالم البدن كله : إذا لم يجد^(١) مَرْكَبًا
وسلاحًا وثققة ؛ ويدع لمن يلزمه^(٢) ثقته^(٣) ، قوته : إلى^(٤) قدر ما يرى
أنه يلبث في غزوه^(٥) . وهو^(٦) : بمن لا يجد ما يُنفق . قال^(٧) الله عز وجل :
(وَلَا عَلَى الَّذِينَ - : إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ ، قُلْتَ : لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ
عَلَيْهِ . - : تَوَلَّوْا : وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ ، حَزَنًا : أَلَّا يَجِدُوا
مَا يُنْفِقُونَ : ٩ - ٩٢)^(٨) . »

(أنا) أبو سعيد ، أنا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي^(٩)

== من ابتداء كلام الأم ؛ وهو : « التزو غزوان ؛ غزو يعد عن المنزى ؛ وهو : ما بلغ
مسيرة ليلتين قاصدين : حيث تقصر الصلاة ، وتقدم مواقيت الحج من مكة . وغزو
يقرب ؛ وهو ما كان دون ليلتين : مما لا تقصر فيه الصلاة ، وما هو أقرب - : من المواقيت . -
إلى مكة . وإذا كان التزو اليعيد : لم يلزم القوى » إلى آخر ما هنا .

(١) كذا بالأم . وفي الأصل : « تجد » ؛ وهو تصحيف .

(٢) في الأم : « ثقله » .

(٣) كذا بالأم . وفي الأصل : « ثققة » ؛ وهو تحريف .

(٤) كذا بالأصل ؛ وهو الظاهر . أى : إلى نهاية الزمن الذى قدر أن يمكته في غزوه .

وعبارة الأم : « إذن » ؛ وهى إما معرفة ، أو زائدة . فتأمل .

(٥) كذا بالأم . وفي الأصل : « غزوة » ؛ وهو تصحيف .

(٦) عبارة الأم : « وإن وجد بعض هذا ، دون بعض : فهو » الخ . وهى أكثر فائدة

(٧) كذا بالأصل ؛ وهو ظاهر . وعبارة الأم : « قال الشافعي : نزلت : (ولا

على الذين) » الخ ولعل بها سقطا .

(٨) راجع ما قاله بعد ذلك : فهو معيد .

(٩) كما في الأم (ج ٤ ص ٨٩) . وقد ذكره في السنن الكبرى (ج ٩ ص ٣١

٣٣ و ٣٤) متفرقا : ضمن ما يلائمه ويؤيده : من الأحاديث والآثار التى بحسن الرجوع

إليها : لكثير فائدتها .

(رحمه الله) : غزا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، فغزا معه بعض من يُعرفُ نفاقه^(١) : فانْخَزَلَ^(٢) عنه^(٣) يومَ أُحُدٍ بثلاثمائة^(٤) .
 « ثم شهدوا^(٥) معه يومَ اَلْخَنْدَقِ : فتكلموا^(٦) بما حكى الله (عز وجل) :
 من قولهم : (مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا غُرُورًا : ٣٣ - ١٢) .
 « ثم غزا^(٧) بنى المصطلق^(٨) ، فشهِدَها معه منهم^(٩) ، عَدَدٌ :
 فتكلموا بما حكى الله (عز وجل) : من قولهم : (لَئِنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ :
 لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ : ٦٣ - ٨) ؛ وغير ذلك مما حكى الله : من
 نفاقهم^(١٠) . »

-
- (١) هو : عبد الله بن أبي سؤل . انظر الفتح (ج ٧ ص ٢٤٣) .
 (٢) أى : اقطع ورجع .
 (٣) هذا في الأم متأخر عما بعده .
 (٤) كذا بالأم والسنن الكبرى . وفي الأصل : « ثلاثمائة » ؛ والنقص من الناسخ
 (٥) كذا بالأم والسنن الكبرى . وعبارة الأصل : « شهد معه قوم » ؛ وهى -
 مع صحتها - قد تكون محرفة ، أو ناقصة كلمة : « منهم » .
 (٦) أى : معتب بن قشير ، وأوس بن قيطي ، وغيرهما ؛ لما اشدت بالمسلمين الحصار .
 انظر الفتح (ج ٧ ص ٢٨١) .
 (٧) في الأم ، زيادة : « النهي » .
 (٨) هذا : لقب جذيمة بن سعد بن عمرو بن ربيعة بن حارثة الخزاعى . انظر
 الفتح (ج ٧ ص ٣٠٣) .
 (٩) هذا غير موجود بالأم .
 (١٠) راجع الفتح (ج ٨ ص ٤٥٥ - ٤٦٠) : فهو مفيد في بعض الأبحاث للناضية أيضا .

« ثم غزا ^(١) غَزْوَةَ تَبُوكَ ^(٢) ، فَشَهِدَهَا مَعَهُ مِنْهُمْ ^(٣) ، قَوْمٌ : قَرَأُوا ^(٤) بِهِ لَيْلَةَ الْحَقِيقَةِ ^(٥) : لِيَقْتُلُوهُ ؛ فَوَقَّاهُ اللَّهُ شَرًّا . وَتَخَلَّفَ آخَرُونَ مِنْهُمْ : فِيمِنْ بِحَضْرَتِهِ . ثُمَّ أَنْزَلَ اللَّهُ (عز وجل) عَلَيْهِ ^(٦) ، فِي ^(٧) غَزَاةِ تَبُوكَ ، أَوْ مُنْصَرَفِهِ مِنْهَا — وَلَمْ ^(٨) يَكُنْ لَهُ ^(٩) فِي تَبُوكَ قِتَالٌ ^(١٠) — : مِنْ أَخْبَارِهِ ؛ فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ : لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً ؛ وَلَكِنَّ كَرَاهَةَ اللَّهِ أَنْ يُبَايِعَهُمْ) ؛ قَرَأَ ^(١١) إِلَى قَوْلِهِ : (وَيَتَوَلَّوْا وَهُمْ فَرِحُونَ) ٩-٤٦-٥٠ ^(١٢) . »

(١) كَذَا بِالْأَمِّ وَالسَّنَنِ الْكَبِيرِ ؛ وَهُوَ الْأَحْسَنُ . وَفِي الْأَصْلِ : « ثُمَّ غَزَاةٌ » ؛ وَهُوَ مَعَ صَحِّحَةٍ ، لَا يَسْتَعِيدُ أَنَّهُ سَقَطَ مِنْهُ مَا زِدْنَاهُ .

(٢) هُوَ : مَكَانٌ بِطَرَفِ الشَّامِ مِنْ جِهَةِ الْقُبَّةِ ، بَيْنَهُ وَبَيْنَ لِلدِّيْنَةِ : أَرْبَعُ عَشْرَةَ مَرَحَلَةً ؛ وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ دِمَشْقَ : إِحْدَى عَشْرَةَ مَرَحَلَةً . وَلِلشَّهْوَرِ : تَرَكَ صَرْفَهُ ، لِلْعِلْيَةِ وَالتَّائِيثِ . وَمِنْ صَرْفِهِ : أَرَادَ الْمَوْضِعَ . انْظُرْ تَهْذِيبَ الْفَنَاتِ (ج ١ ص ٤٣) ، وَالْفَتْحَ (ج ٨ ص ٧٧-٧٨) (٣) هَذَا فِي الْأَمِّ مُؤَخَّرٌ مِمَّا بِهِ .

(٤) كَذَا بِالْأَمِّ وَالسَّنَنِ الْكَبِيرِ . وَفِي الْأَصْلِ : « فَغَزَا بِدَلِيلِهِ » ؛ وَهُوَ تَصْحِيفٌ خَطِيرٌ .

(٥) هَذِهِ لَيْسَتْ عَقِبَةُ مَكَّةَ لِلشَّهْوَرَةِ بِالْيَحْتِينِ ؛ وَلَكِنَّهَا عَقِبَةُ أُخْرَى : بَيْنَ تَبُوكَ وَلِلدِّيْنَةِ . وَكَانَ مِنْ أَمْرِهِا : أَنَّ جَمَاعَةً مِنَ اللَّتَائِقِينَ ، اتَّفَقُوا عَلَى أَنْ يَزْجُوْا نَاقَةَ رَسُولِ اللَّهِ ، عِنْدَ مَرُورِهِ بِهَا : لِيَسْقُطَ عَنْ رَاحِلَتِهِ فِي بَطْنِ الْوَادِي ، مِنْ ذَلِكَ الطَّرِيقِ الْجَبَلِ الرَّفِيعِ . فَأَعْلَمَهُ اللَّهُ بِكُرْمِهِ ، وَصَمَّهُ مِنْ شَرِّهِمْ . انْظُرْ تَضْيِيقَ ذَلِكَ : فِي السِّبْرَةِ النَّبَوِيَّةِ لِامْحَلَانِ (ج ٢ ص ١٣٣) . ثُمَّ رَاجِعْ فِي السَّنَنِ الْكَبِيرِ (ص ٣٢-٣٣) : مَا رَوَى عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ ، وَعُرْوَةَ ، وَأَبِي الطَّيْلِ .

(٦) هَذَا غَيْرُ مَوْجُودٍ بِالْأَمِّ . (٧) هَذَا لَيْسَ بِالسَّنَنِ الْكَبِيرِ .

(٨) هَذَا إِلَى قَوْلِهِ : قِتَالٌ ؛ لَيْسَ بِالسَّنَنِ الْكَبِيرِ .

(٩) كَذَا بِالْأَمِّ . وَفِي الْأَصْلِ : « قَبَالَ » ؛ وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

(١٠) فِي الْأَمِّ : « تَجَطَّطُهم وَقِيلَ اقْتَدُوا مَعَ الْقَاعِدِينَ » .

(١١) رَاجِعْ فِي السَّنَنِ الْكَبِيرِ (ص ٣٣-٣٦) : أَحَادِيثُ عُرْوَةَ ، وَكُتُبُ

« فَأَعْلَهَ اللَّهُ (عز وجل) لرسوله (صلى الله عليه وسلم) : أسرارهم ،
وخبَرَ السَّمَاعِينَ لهم ، وابتغاهم ^(١) : أَنْ يَفْتِنُوا مَنْ مَعَهُ : بالكذب والإرجاف ،
والتَّخْذِيلِ لهم . فَأُخْبِرَ ^(٢) : أَنَّهُ كَرِهَ انْبِعَاثَهُمْ ، [فَتَبَطَّلَهُمْ] ^(٣) : إِذْ ^(٤) كَانُوا
عَلَى هَذِهِ النَّيَةِ ، »

« فَكَانَ ^(٥) فِيهَا مَادَلَةٌ : عَلَى أَنَّ اللَّهَ (عز وجل) أَمَرَ : أَنْ يُنَجَّ مَنْ
عُرِفَ بِمَا عُرِفُوا بِهِ ، مِنْ ^(٦) أَنْ يَفْزَوْا ^(٧) مَعَ الْمُسْلِمِينَ : لِأَنَّهُ ^(٨) ضَرُرُّ
عَلَيْهِمْ . »

== ابن مالاك ، وأبي سعيد الحدرى . ثم راجع الكلام عن حديث كعب ، في الفتح (ج ٨
ص ٧٩ - ٨٨ و ٢٣٧ - ٢٣٩) : لتوالمه الجلية .

(١) كذا بالأصل والأم ؛ وهو الظاهر والناسب لفظ الآية الكريمة . وفي السنن
الكبرى : « وأبغاهم » ؛ يعنى : استمراهم على ذلك .

(٢) في الأم : « فأخبره » ؛ وهو أحسن .
(٣) زيادة حسنة ، عن الأم .

(٤) كذا بالأصل والأم ؛ وهو الظاهر . وفي السنن الكبرى : « إذا » ؛ ولعل
الزيادة من الناسخ أو الطابع .

(٥) كذا بالأصل والسنن الكبرى ؛ وهو الظاهر . وفي الأم : « كان »
ولله عريف .

(٦) كذا بالأم والسنن الكبرى . وفي الأصل : « لأن » ؛ ولعل اللام زائدة
أو عرقفة .

(٧) كذا بالأم يمزوا ؛ وهو للناسب لما قبله وما بعده . وفي الأصل والسنن الكبرى :
« يمزوا » ؛ ومع كونه صحيحا ، قد تكون الواو زائدة .

(٨) هذه عبارة الأصل والأم ، وللتخصر أيضا (ج ٥ ص ١٨١ - ١٨٢) ؛ وهى
الصحيحة . وفي السنن الكبرى : « لأنه لا ضرر » ؛ والزيادة من الناسخ أو الطابع . ==

« ثم زاد في تأكيد بيان ذلك ، بقوله تعالى : (قَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَافَ رَسُولِ اللَّهِ) - (صلى الله عليه وسلم) - [قرأ] ^(١) إلى قوله تعالى : (فَأَقْعُدُوا مَعَ الْخُلَافَيْنِ : ٩ - ٨١ - ٨٣) . وبسط الكلام فيه ^(٢) .

وبهذا الإسناد ، قال : قال الشافعي ^(٣) (رحمه الله) : « قال الله تبارك وتعالى : (قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ : ٩ - ١٣٣) . »
« فخرض الله جهاد المشركين ، ثم أبان : من الذين نبداً بجهادهم :

= ويؤكد ذلك قوله في الأم - عقب الآية الآتية - : « فنهر بمثل ما وصف الله المنافقين : لم يحل للامام أن يدعه ينزو معه ؛ ولم يكن لو غزا معه : أن يسهم له ، ولا يرضع . لأنه ممن منع الله أن ينزو مع المسلمين : لطلته فتنهم ، وتخليده إلام ؛ وأن فيهم من يستمع له : بالفضة والقرابة والصدقة ؛ وأن هذا قد يكون أضر عليهم من كثير : من عدوهم . »

(١) في الأم : « قرأ الربيع إلى (المخالفين) » . والجملة الدعائية ليست بالسنن الكبرى

(٢) زيادة حسنة ، عن السنن الكبرى .

(٣) فراجع (ص ٨٩ - ٩٠) لفائدته .

(٤) كافي في الأم (ج ٤ ص ٩٠ - ٩١) . وقد ذكر في السنن الكبرى (ج ٩ ص ٣٧) إلى

قوله : (الكفار) .

(٥) كنا بالأم ، وهو الظاهر الصحيح . وفي الأصل : « من أدى بجهادهم » النع . والنقص والتصحيف من الناسخ . ويؤكد ذلك قول البيهقي في السنن - قبل الآية - : « باب من يبدأ بجهاده من المشركين » . وهو مقتبس من كلام الشافعي ، كما هي عادته في سائر عناوين كتابه . وراجع في السنن : ما روى عن ابن إسحاق ، وما نقله من الشافعي : مما لم يذكر هنا وذكر في الأم .

من المشركين . ؟ فأعلم ^(١) : أنهم الذين يُلَوِّنُ المسلمین . «
 « وكان معقولاً — في فرض ^(٢) جهادهم — : أن أولام بأن يُجاهد :
 أقربهم من ^(٣) المسلمین داراً . لأنهم إذا قَوَّوا ^(٤) على جهادهم وجهاد غيرهم :
 كانوا على جهاد من قُرب منهم أقوى . وكان من قُرب ، أولى أن يُجاهد :
 لقُربه من عَوَدَاتِ المسلمین ؛ فإن ^(٥) نكابة من قُرب : أكثر من نكابة
 من بُعد ^(٦) . » .

• • •

(أنا) أبو عبد الله الحافظ ، نا أبو المباس ، أنا الربيع ، أنا الشافعي ،
 قال ^(٧) : « فرض الله (تعالى) الجهاد : في كتابه ، وعلى لسان نبيه (صلى
 الله عليه وسلم) . ثم أكد التَّيْذِيرَ ^(٨) من الجهاد ، فقال : (إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى

(١) في الأم : « فأعلمهم » ؛ أى للخاطبين بالجهاد .

(٢) في الأم زيادة : « الله » .

(٣) في الأم : « بالمسلمين » . وما في الأصل أحسن .

(٤) كذا بالأصل . وفي الأصل : « قدروا » ؛ وهو — مع صحته — مصحف :

يقرئة قوله : « أقوى » .

(٥) كذا بالأصل ؛ وهو تليل لترتب الحكم على الة السابقة . وفي الأم : « وأن » ؛

وهو علة ثانية .

(٦) راجع ما ذكره بعد ذلك (ص ٩١ - ٩٢) : فهو عظيم الفائدة .

(٧) كما في الرسالة (ص ٣٦١ - ٣٦٣) أثناء كلامه على الفرق : بين علم الخاصة ،

وعلم العامة . كما تحسن مراجعته .

(٨) كذا بالرسالة . وفي الأصل : « التفسير » ؛ وهو تصحيف .

مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ^(١) : ٩ - ١١) ؛ وقال : (وَقَاتِلُوا^(٢)
 الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً ، كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً^(٣) : ٩ - ٣٦) ؛ وقال تعالى :
 (اقْتُلُوا^(٤) الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ) الآية : (٩ - ٥) ؛ وقال تعالى :
 (قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ) الآية : (٩ - ٢٩) .
 وذكر حديث أبي هريرة ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) : « لَا زَالَ
 أَقَاتِلُ النَّاسَ ، حَتَّى يَقُولُوا : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » الحديث^(٥) .

ثم قال : [وقال^(٦)] الله تعالى : (مَا لَكُمْ : إِذَا قِيلَ لَكُمْ : أَتُفِرُّوْا
 فِي سَبِيلِ اللَّهِ ؛ أَنَا قُلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ . ؟ ! أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ
 الْآخِرَةِ ؟ ! فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ » . الْأُتَفِرُّوْا :
 يُعَذِّبُكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا) الآية : (٩ - ٣٨ - ٣٩) ؛ وقال تعالى : (أَتُفِرُّوْا
 خِفَافًا وَثِقَالًا ، وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ) الآية :
 (٩ - ٤١) .

(١) ذكر في الرسالة بقية الآية . (٢) في الرسالة : « قاتلوا » .

(٣) كذا بالرسالة والأصل . ثم زيدت فيه القاء بمجدد آخر . وهو من صنع
 الناسخ ، وتأثره بلفظ الآية . وقد نبهنا غير مرة . أن الشافعي كثيرا ما يحذف مثل
 ذلك : اكتفاء بمحل الشاهد :

(٤) بقية - كما في الرسالة - : « فإذا قالوها : عصموا مني دماءهم وأموالهم ؛
 وحسابهم على الله » . وهذا الحديث قد روى من طرق عدة ، وبألفاظ متقاربة وزيادة ،
 وقد اشتمل على مباحث هامة فراجعها ، وراجع الكلام عليه : في الأم (ج ١ ص ٢٢٧
 و ج ٦ ص ٣ و ج ٧ ص ٢٧٦) ، وللمختصر (ج ٥ ص ١٨٣) ، والسنن الكبرى
 (ج ٨ ص ١٦٦ - ١٧٧ و ١٩٦ و ٢٠٢ و ج ٩ ص ٤٩ و ١٨٢) والفتح (ج ١
 ص ٥٧ و ج ٦ ص ٧٠ ج ١٢ ص ٢٢٤ - ٢٢٧) .
 (٥) هذه الزيادة متينة .

« قال الشافعي (رحمه الله) : فَاحْتَمَلْتُ ^(١) الْآيَاتُ : أَنْ يَكُونَ الْجِهَادُ كُلُّهُ ، وَالنَّفِيرُ خَاصَّةً مِنْهُ — : [عَلَى ^(٢)] كُلِّ مُطَبِّقٍ ^(٣) [لَهُ ^(٤)] ؛ لَا يَسَعُ أَحَدٌ مِنْهُمْ التَّخَلُّفُ عَنْهُ . كَمَا كَانَتِ الصَّلَاةُ ^(٥) وَالْحَجُّ وَالزَّكَاةُ . فَلَمْ يَخْرُجْ أَحَدٌ ^(٦) — : وَجَبَ عَلَيْهِ فَرَضٌ [مِنْهَا ^(٧)] . — : أَنْ ^(٨) يُؤَدِّيَ غَيْرُهُ الْفَرَضَ عَنْ نَفْسِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْمِلْ ^(٩) أَحَدٌ فِي هَذَا ، لَا يُكْتَبُ لغيره . »
 « وَاحْتَمَلْتُ ^(١٠) : أَنْ يَكُونَ مَعْنَى فَرَضِهَا ، غَيْرَ مَعْنَى فَرَضِ الصَّلَاةِ ^(١١) .
 وَذَلِكَ ^(١٢) : أَنْ يَكُونَ قُصْدُ الْفَرَضِ فِيهَا ^(١٣) : قُصْدُ الْكِفَايَةِ ؛ فَيَكُونُ مَنْ قَامَ بِالْكِفَايَةِ — فِي جِهَادٍ مِنْ جُوهِدٍ : مِنَ الْمُشْرِكِينَ . — مُدْرِكًا ؛ تَأْدِيَةُ الْفَرَضِ ، وَنَاقِلَةً الْفَضْلَ ؛ وَخُرُوجًا مَنْ تَخَلَّفَ : مِنَ الْمُؤَامَّةِ . »
 قَالَ الشَّافِعِيُّ ^(١٤) : « قَالَ ^(١٥) اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : (لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ

-
- (١) كَذَا بِالرَّسَالَةِ ؛ وَهُوَ الظَّاهِرُ ، وَفِي الْأَصْلِ : « فَاحْتَمَلْتُ » ، وَلَعَلَّهُ مَحْرُوفٌ .
 - (٢) زِيَادَةٌ مُتَعَيِّنَةٌ ، عَنْ الرِّسَالَةِ .
 - (٣) كَذَا بِالرَّسَالَةِ . وَفِي الْأَصْلِ : « يُطَبِّقُ » ، وَهُوَ تَصْغِيرٌ .
 - (٤) زِيَادَةٌ حَسَنَةٌ ، عَنْ الرِّسَالَةِ . (٥) فِي الرِّسَالَةِ : « الصَّلَاةُ » .
 - (٦) فِي بَعْضِ نَسَخِ الرِّسَالَةِ . زِيَادَةٌ : « مِنْهُمْ » .
 - (٧) كَذَا بِالْأَصْلِ وَمُعْظَمُ نَسَخِ الرِّسَالَةِ . أَيْ : بِسَبَبِ أَنْ يُؤَدِّي . فَالْبَاءُ مُقَدَّرَةٌ ، وَحَذْفُهَا جَائِزٌ ، وَشَرْطُهُ مُتَحَقِّقٌ . وَفِي نَسَخَةِ الرِّبْعِ : « مِنْ » ؛ أَيْ : مِنْ أَجْلِ أَنْ يُؤَدِّي . فَكَلَامُهُ صَحِيحٌ ؛ وَإِنْ كَانَ مَا ذَكَرْنَا أَظْهَرَ .
 - (٨) فِي الرِّسَالَةِ (ط . بُولَاق) زِيَادَةٌ : « كُلِّ » ؛ وَهُوَ لَتَأَكِيدُ .
 - (٩) كَذَا بِالرَّسَالَةِ . وَفِي الْأَصْلِ : « وَكَذَلِكَ » ؛ وَهُوَ تَصْغِيرٌ .
 - (١٠) فِي بَعْضِ نَسَخِ الرِّسَالَةِ : « مِنْهَا » ؛ وَكَلَامُهُ صَحِيحٌ .
 - (١١) كَمَا فِي الرِّسَالَةِ (ص ٣٦٣ — ٣٦٦) : مُسْتَدَلًّا لَتَمَيُّنِ الْإِحْتِمَالِ الثَّانِي الَّذِي أَفَادَ : أَنَّ الْجِهَادَ فَرَضٌ عَيْنِي ، لَا فَرَسَ كِفَائِي .
 - (١٢) عِبَارَةُ الرِّسَالَةِ : « وَلَمْ يَسُوَّ اللَّهُ بَيْنَهُمَا (أَيْ : بَيْنَ الْمُجَاهِدِ وَالْقَاعِدِ) فَقَالَ » .

الْمُؤْمِنِينَ غَيْرَ أُولَى الضَّرَرِ ، ^(١) وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَأْمُرُ اللَّهُمَّ
وَأَنْتُمْ سَيِّمٌ ؛ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ يَأْمُرُ اللَّهُمَّ وَأَنْتُمْ سَيِّمٌ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً ؛
وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحَسَنَى ^(٢) : ٤ - ٩٥ .

« قال الشافعي : فَوَعَدَ الْمُتَخَلِّفِينَ عَنِ الْجِهَادِ : الْحَسَنَى ^(٣) عَلَى الْإِيمَانِ ؛
وَأَبَانَ فَضِيلَةَ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ . وَلَوْ كَانُوا آتَيْنِ بِالْتَّخَلُّفِ - : إِذَا
غَزَا غَيْرُهُمْ . - : كَانَتْ الْعُقُوبَةُ بِالْإِثْمِ ^(٤) - إِنْ لَمْ يَمُفَّ ^(٥) اللَّهُ [عَنْهُمْ] ^(٦) -
أُولَى بِهِمْ ^(٧) مِنَ الْحَسَنَى . »

« قَالَ الشَّافِعِيُّ (رَحِمَهُ اللَّهُ) : وَقَالَ ^(٨) اللَّهُ تَعَالَى : (وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ :

(١) راجع في السنن الكبرى (ج ٩ ص ٢٣ - ٢٤ و ٤٧) . ما روى في ذلك :
عن البراء ، وزيد بن ثابت ، وابن عباس . ثم راجع الكلام عنه في الفتح (ج ٦ ص
٢٩ - ٣١ و ج ٨ ص ١٨٠ - ١٨٢) فهو مفيد جداً .

(٢) ذكر في الرسالة إلى آخر الآية ، ثم قال : « فأما الظاهر في الآيات : فالقصر
على العامة » . أى : جميع للكافرين . ثم بين للسائل : من أين قيل : إذا جاهد البعض
خريج الآخرون عن الإثم ، وسقط الطلب عنهم ؟ فذكر ما أتى في الأصل .

(٣) هذا في بعض نسخ الرسالة ، مقدم عما قبله ؛ وفي بعضها : زيادة الباء .

(٤) كذا بالرسالة ؛ وهو الظاهر . وفي الأصل : « والأثم » ؛ وقد يكون حرفاً

مع صحته .

(٥) في نسخة الريب : « يفوا » ؛ وهو تحريف لما لا يفتى .

(٦) زيادة حسنة ، عن الرسالة (ط . بولاق) وبعض النسخ الأخرى .

(٧) كذا بالرسالة . وفي الأصل : « منهم » ؛ وهو خطأ وتحريف .

(٨) هذا دليل آخر . وفي الرسالة : « قال » . والكلام فيها على صورة سؤال وجواب .

لِيَتَفَرَّقُوا كَافَّةً ^(١) ؛ فَلَوْلَا تَفَرُّقَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ : لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ ^(٢) (٩ - ١٧٧) .

« فَأَخْبَرَ ^(٣) اللَّهُ (عز وجل) : أَنَّ الْمُسْلِمِينَ لَمْ يَكُونُوا لِيَتَفَرَّقُوا كَافَّةً ؛ قَالَ ^(٤) : (فَلَوْلَا تَفَرُّقَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا ^(٥)) ؛ فَأَخْبَرَ : أَنَّ النَّفِيرَ عَلَى بَعْضِهِمْ دُونَ بَعْضٍ [وَ ^(٦)] أَنَّ التَّفَقُّهَ إِنَّمَا هُوَ عَلَى بَعْضِهِمْ دُونَ بَعْضٍ . »

قال الشافعي ^(٧) : « وَغَرَا ^(٨) رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، وَغَرَا ^(٩) »

(١) راجع في السنن الكبرى (ج ٩ ص ٤٧) حديث ابن عباس في ذلك : لفائدته .
(٢) ذكر في الرسالة بقية الآية ، ثم قال : « وَغَرَا رَسُولُ اللَّهِ ، إِلَى آخِرِ مَا سَأَلَنِي .
وقد أخبره البيهقي : لكونه دليلاً مستقلاً .

(٣) كذا بالأصل والرسالة (ط . بولاق) وبعض النسخ الأخرى . وهو الأظهر .
وفي نسخة ابن جماعة : « وَأَخْبَرَ » . وفي نسخة الريب : « وَأَخْبَرْنَا » . وفي بعض النسخ :
« وَأَخْبِرْهُ ، أَوْ فَأَخْبِرْهُ » . ولعل الهاء زائدة من الناسخ .

(٤) هذا غير موجود في نسخة الريب . وحذفه وإن كان يرد كثيراً في كلام البلغاء ؛
إلا أن إثباته في المسائل الطلية أولى وأحسن .

(٥) هذا ليس بالرسالة . (٦) زيادة متعينة ، عن الرسالة

(٧) كما في الرسالة (ص ٣٦٥ - ٣٦٦) .

(٨) كذا بالرسالة . وفي الأصل : بدون الواو . وزادتها أولى ؛ ولعلها سقطت

من الناسخ .

(٩) كذا بالأصل وجميع نسخ الرسالة . وقد أبى الشيخ شاكراً : أن يرسمه بالياء وتشديد الزاي ؛ على أنه من الرباعي المضاعف ؛ بمعنى : حمل غيره على الغزو . وزعم : أنه هو الصحيح ، وأنه لا يارضى رسم الريب . وأكّد ذلك : بأنه المناسب لقوله : « وخلف » .
وهذا منه : تحكّم غريب ، وزعم جريء ؛ لا تقبل له معنى ، ولا نجد له مبرراً ؛ إلا :
الرضية في إظهار المعرفة بالفرق بين الثلاثي والرباعي . وإلا : فالثلاثي معناه صحيح ، وحقق =

معه من أصحابه جماعة^(١) ؛ وخَلَفَ آخَرِينَ^(٢) ؛ حتى خَلَفَ^(٣) على بن أبي طالب (رضي الله عنه) في غَزْوَةِ بَنِي كَلْبٍ .
وبَسَطَ الكلامَ فيه ، وجَمَلَ نظيرَ ذلك : الصلاة على الجنائز ، والدَّفْنُ :
وَرَدَّ السلامَ^(٤) .

• • •

== لفرض . وهو : بيان أن النبي في غزواته ، لم يكن يخرج بجميع أصحابه ؛ بل كان يكتفي ببعض ، وهذا لا ينافي فيه منصف . وأما الرابعي : فعناه قد يوم : أن بعض الصحابة كانوا يخرجون مع النبي ، إلى التزو : كارهين له ، وغير راغبين فيه . وهذا لا يقول به أحد ، ثم قد منع صحته : بأن كثيراً — من النساء والصبيان والسيد . — كانوا يخرجون للجهاد معه ؛ فهل يقال : إنه كان يحملهم عليه . ١٩ . ومناسبة أحد القطفين لآخر : لاصلاح مرجعاً لتعيينه ، إلا بعد الاطمئنان إلى صحة معناه ، واعتقاد : أنه المراد للمتكم .
ثم قول : إن الإطالة في مثل هذه الأبحاث اللفظية التافهة ، حمل لا يليق بالتليق على كتاب كالرسالة : يعتبر بحق أول مصدر أصولي ، وأجل أثر في : قد احتوى على أم المسائل العلمية ، وأعظم المشاكل الفقهية ؛ التي لا زالت بحاجة إلى حل وتوضيح ، وبسط وتفصيل . ولقد كان الأجدر بالشيخ (حفظه الله) ، والمرجو منه - : أن يبنى بها ، ويحقق شيئاً منها ؛ ويترك ما أسرف فيه ، وما لا طائل تحته .

- (١) في بعض نسخ الرسالة : « بجماعة » . ويغلب على الظن أنه عرفت ؛ ومن الجائز بالنظر إليه : أن يكون قوله : « معه » ؛ زائداً من الناسخ . فتأمل .
- (٢) في نسخ الربيع وابن جماعة : « أخرى » .
- (٣) أي : أمره بالتخلف بعد أن استعد للخروج ؛ وقال له : « أما ترضى : أن تكون مني بمنزلة هرون من موسى . » ؟ وفي الرسالة : « تخلف » . وما في الأصل أولى .
- (٤) انظر الرسالة (ص ٣٦٧ - ٣٦٩) ، والمختصر (ج ٥ ص ١٨٢ - ١٨٣) . ثم راجع في الأم (ج ٤ ص ٩٠) : الفصل القيم الخاص بهذه المسألة ، والمشتغل على مزيد من المائدة ؛ والذي نرى : أن النهي لم ينقل هنا شيئاً منه ، اكتفاء بما قلناه عن الرسالة . وقد ذكر بعضه في السنن الكبرى (ج ٩ ص ٤٧) . ثم راجع كلام صاحب الجوهر النقي =

(أنا) أبو عبد الله الحافظ ، وأبو سعيد بن أبي عمرو ؛ قالوا : نا
 أبو العباس (هو : الأصم) ، أنا الربيع ، أنا الشافعي ، قال ^(١) : « قال الله
 عز وجل : (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ ؛ قُلِ : الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ) ؛
 [إلى ^(٢)] : (إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ : ٨ - ١) ؛ فكانت غنائمُ بذرٍ ،
 لرسولِ الله (صلى الله عليه وسلم) : يَصْنَعُهَا حَيْثُ شَاءَ . ^(٣) »
 « وَإِنَّمَا نَزَلَتْ : (وَأَعْلَمُوا : أَلَمَّا غَنِمْتُمْ : مِنْ شَيْءٍ ؛ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ
 وَلِلرَّسُولِ ، وَلِلَّذِي الْقُرْبَى : ٨ - ٤١) ؛ بَعْدَ ^(٤) بَذْرِ . »
 « وَقَسَمَ ^(٥) رسولُ الله (صلى الله عليه وسلم) كلَّ غنيمةٍ ^(٦) بَعْدَ بَذْرِ .

(ص ٤٨) ، والخلاف في أصل المسألة : في الفتح (ج ٦ ص ٢٤) ؛ ولم يجمع أطرافها .
 (١) كما في سير الأوزاعي الملحق بالأم (ج ٧ ص ٣٠٨ - ٣٠٩) ؛ بعد على
 أبي يوسف ، فيما ذهب إليه : من أن الغنيمة لا تقسم في دار الحرب . إلا أن أول كلامه
 قد ذكر في خلال رده عليه في مسألة أخرى ، هي : أنه لا يضرب بسهم في الغنيمة ، لمن
 يموت في دار الحرب أو يقتل . فذلك يحسن أن تراجع الموضوع من بدايته (ص ٣٠٣ -
 ٣٠٥ و ٣٠٧ - ٣٠٩) ؛ لتصف على تمام حقيقته . وانظر المختصر (ج ٥ ص ١٨٣ - ١٨٤) .
 (٢) زيادة متبينة . وقد ذكر في الأم إلى قوله : (بينكم) .
 (٣) راجع في السنن الكبرى (ج ٦ ص ٢٩١ - ٢٩٣) ؛ ما روى في مصرف الغنيمة
 في اجتماع الإسلام ؛ فهو مفيد في المقام .
 (٤) في الأم (ص ٣٠٥) زيادة : « غنيمة » .
 (٥) هذا إلى قوله : بعد بدر ؛ ليس بالأم ، ونرجح أنه سقط من التاسع أو الطابع .
 (٦) راجع ما ذكره النووي في تهذيب اللغات (ج ٢ ص ٦٤) عن حقيقة الغنيمة ،
 والفرق بينها وبين الفداء . فهو جيد مفيد .

على ما وصفت لك : يرفع^(١) حُسبها ، ثم يَقْسِمُ أربعة أخماسها : وافرأ^(٢) على من حضر الحرب : من المسلمين^(٣) .

« إلا السلب ؛ فإنه سُنَّ^(٤) : للقاتل [في الإقبال^(٥)] . فكان السلب خارجاً عنه . »
« وإلا : الصني^(٦) ؛ فإنه قد اختلف فيه : فقيل : كان رسول الله

(١) كذا بالألم . وفي الأصل : « يرفع » ؛ وهو تصحيف .

(٢) كذا بالألم . وفي الأصل : « وافرأ » ؛ وهو تصحيف .

(٣) راجع في هذا المقام : الفتح (ج ٦ ص ١١٠ و ١٣٨ و ١٥٢) ، والسنن الكبرى (ج ٦ ص ٣٠٥ و ج ٩ ص ٥٠ - ٥١ و ٥٤ - ٥٨) . وتأمل ما ذكره صاحب الجوهر النقي .

(٤) أى : شرع وجوب إعطائه إياه ؛ وقد ثبت ذلك بالسنة . وفي الأم زيادة : « أنه » ؛ أى : من النهي ذلك .

(٥) زيادة جيدة ، عن الأم . أى : في حالة هجوم العدو وإقدامه ، دون فراره وإدباره . وراجع الكلام عن ذلك وما يدل عليه ؛ والكلام عن حقيقة السلب ، والخلاف في عدم تخميسه — : في الأم (ج ٤ ص ٦٦ - ٦٨ و ٧٥) . وراجع الرسالة (ص ٧٠ - ٧١) ، والمختصر (ص ١٨٣) . ثم راجع السنن الكبرى (ج ٦ ص ٣٠٥ - ٣١٢ و ج ٩ ص ٥٠) ، والفتح (ج ٦ ص ١٥٤ - ١٥٦) .

(٦) كذا بالألم . وفي الأصل : « وكان » . ولكون التصريح بإلقاء أغلب ، وفي مثل هذا المقام أظهر — : أثبتنا عبارة الأم .

(٧) كذا بالألم . وفي الأصل : « سني » ؛ والنقص من النسخ . والصنى والصنية - في أصل اللفظة - : ما يصطفيه الرئيس لنفسه : من الغنيمة ؛ قبل القسمة . انظر للمصباح وراجع فيه ما نقله عن ابن السكيت وأبي عبيدة : لقائده . وقد ذكر الشافعي : « أنه لم يختلف أحد من أهل العلم : في أن ليس لأحد ما كان لرسول الله : من سني الغنيمة » . انظر السنن الكبرى (ج ٦ ص ٣٠٥) ؛ وراجع فيها (ص ٣٠٣ - ٣٠٥ و ج ٧ ص ٥٨) : ما ورد في ذلك من السنة .

(٨) هذا إلى قوله : وقيل ؛ غير موجود بالألم . ونرجح أنه سقط منها .

(صلى الله عليه وسلم) يأخذه : خارجاً من الغنيمة . وقيل : كان يأخذه : من سَهْمِهِ مِنَ الْخُمْسِ .

« وإلا : الْبَالِغِينَ ^(١) مِنَ السَّجْيِ ؛ فَإِنْ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) سَنَّ فِيهِمْ سُنَنًا : فَقَتَلَ بَعْضُهُمْ ، وَفَادَى بَعْضُهُمْ ^(٢) أَمْرِي الْمُسْلِمِينَ ^(٣) » .
« قَالَ الشَّافِعِيُّ ^(٤) : « فَأَمَّا ^(٥) وَقَعَةُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَحْشٍ ، وَابْنِ الْحَضَرَمِيِّ — : فذلِكَ : قَبْلَ بَدْرِ ، وَقَبْلَ ^(٦) نَزُولِ آيَةِ (يَعْنِي ^(٧) فِي الْغَنِيمَةِ) . وَكَانَتْ وَقَعُهُمْ : فِي آخِرِ يَوْمٍ مِنَ الشَّهْرِ الْحَرَامِ ؛ فَتَوَقَّفُوا ^(٨) فَمَا صَنَعُوا : [حَتَّى

(١) كَذَا بِالْأَم . وَفِي الْأَصْل : « الْبَاءُ لَبِيزٌ » ؛ وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٢) كَذَا بِالْأَم . وَفِي الْأَصْل : « بَعْضُهُمْ » ؛ وَالنَّقْصُ مِنَ النَّاسِخِ .

(٣) قَالَ فِي الْأَم : « بَدْ ذَلِك : » فَلِلْإِمَامِ فِي الْبَالِغِينَ : مِنَ السَّجْيِ ؛ خَيْرٌ فِيمَا حَكَيْتَ : أَنَّ النَّبِيَّ سَنَّ فِيهِمْ ؛ فَإِنْ أَخَذَ مِنْ أَحَدِهِمْ فَدْيَةً : فَسَبِيلُهَا سَبِيلُ الْغَنِيمَةِ ؛ وَإِنْ اسْتَرْقَى مِنْهُمْ أَحَدًا : فَسَبِيلُ الْمَرْقُوقِ سَبِيلُ الْغَنِيمَةِ ، وَإِنْ أَفَادَ بِهِمْ يَقْتُلُ ، أَوْ فَادَى بِهِمْ أَمِيرًا مُسْلِمًا : فَقَدْ خَرَجُوا مِنَ الْغَنِيمَةِ . « . وَقَدْ ذَكَرَهُ فِي الْأَم (ج ٤ ص ١٥٦) بِأَوْسَعٍ مِنْ ذَلِكَ وَأَفِيدَ ؛ وَنَقَلَ بَعْضُهُ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (ج ٩ ص ٦٣) : فَرَاغَهُ ، وَرَاجَعَ فِيهَا (ص ٦٣ - ٦٨) مَا يُؤَيِّدُهُ . وَرَاجَعَ الْمُخْتَصَرَ (ص ١٨٤ - ١٨٥) ، وَالْأَم (ج ٤ ص ١٦٩ - ١٧٠) ، وَالْفَتْحَ (ج ٦ ص ٩٣ وَج ٨ ص ٦٣ - ٦٤) . ثُمَّ انْظُرْ مَا تَقْدِمُ (ج ١ ص ١٥٨ - ١٥٩) .

(٤) كَأَنَّهُ فِي الْأَم (ج ٧ ص ٣٠٥) ، وَالْمُخْتَصَرَ (ج ٥ ص ١٨٤) . وَقَدْ ذَكَرَ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (ج ٩ ص ٥٨) .

(٥) عِبَارَةٌ غَيْرُ الْأَصْلِ : « وَأَمَّا مَا احْتَجَّ بِهِ مِنْ » الْحِجْ . وَعِبَارَةُ الْأَصْلِ : « فَأَمَّا مَا » . وَقَدْ تَكُونُ « مَا » زَائِدَةً ، أَوْ تَكُونُ الْعِبَارَةُ نَاقِصَةً . وَالظَّاهِرُ الْأَوَّلُ .

(٦) عِبَارَةُ الْمُخْتَصَرِ : « وَلِلَّذِينَ كَانَتْ وَقَعُهُمْ فِي آخِرِ الشَّهْرِ » الْحِجْ .

(٧) هَذَا مِنْ كَلَامِ الْبَيْهَقِيِّ .

(٨) فِي الْأَم : « فَوَقَّفُوا » .

زلت^(١) : [يَسْأَلُونَكَ عَنِ أَشْهُرِ الْحُرَامِ : قِيلَ فِيهِ^(٢) ؛ قُلْ : قِيلَ فِيهِ
كَبِيرٌ] الآية : (٢ - ٢١٧) .

(أنا) أبو سعيد بن أبي عمرو ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، أنا
الشافعي^(٣) : « أنا سفيان^(٤) ، عن عمرو بن دينار ، عن ابن عباس ، قال^(٥) :
لما نزلت هذه^(٦) الآية : (إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ : يَغْلِبُوا
مِائَتَيْنِ : ٨ - ٦٥) ؛ فَكُتِبَ^(٧) عليهم : أَنْ لَا يَغِيرَ الْعَشْرُونَ مِنَ الْمِائَتَيْنِ ؛

(١) زيادة متينة ، عن الأم والمختصر والسنن الكبرى .

(٢) ذكر إلى هنا : في الأم والمختصر . وذكر في السنن الكبرى إلى : (كبير) .

وراجع فيها (من ٦٨ - ٦٩) هذه الوقتة .

(٣) كما في الأم (ج ٤ من ٩٢ و ١٦٠) ، والرسالة (من ١٢٧ - ١٢٨) ،
والسنن الكبرى (ج ٩ من ٧٦) . وهذا الحديث قد أخرجه البخاري من طريق طي بن
الدين عن سفيان ، بلفظ مختلف . وحكى سفيان في آخره ، عن ابن شبرمة : أنه قل
الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، على الجهاد في الحكم . أي : بجامع إعلال كلمة الحق ،
وإخماد كلمة الباطل . وأخرجه أيضا — باختلاف وزيادة — من طريق يحيى السلي
بسند عن حكيم عن ابن عباس . أنظر الفتح (ج ٨ من ٢١٥ - ٢١٧) ،
والسنن الكبرى .

(٤) في الأم : « ابن حنيفة » .

(٥) هذا إلى آخر الحديث ، قد سقط من الأم (من ١٦٠) .

(٦) قوله : هذه الآية ؛ ليس في رواية الأم والبخاري .

(٧) في الرسالة : « كتب » ؛ وهو أحسن .

فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : (أَلَا نَخَفُّ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ صُنْفًا ؛
فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ : يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ : ٨ - ٦٦) ؛ نَخَفُّ ^(١)
عَنْهُمْ ، وَكَتَبَ : أَنْ لَا يَهْرَ مِائَةٌ مِنْ مِائَتَيْنِ .

« قَالَ الشافعي : هذا ^(٢) : كما قال ابن عباس إن شاء الله ؛ مُسْتَقْنَى ^(٣)
فيه : بالتزليل ، عن التأويل . لَمَّا ^(٤) كَتَبَ اللَّهُ : أَنْ ^(٥) لَا يَهْرَ العَشْرُونَ
مِنَ الْمِائَتَيْنِ ؛ فَكَانَ هَكَذَا ^(٦) : الْوَاحِدُ مِنَ الْعَشْرَةِ ^(٧) . ثُمَّ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْهُمْ :
فَصَيَّرَ الْأَمْرَ : إِلَى أَنْ لَا يَهْرَ ^(٨) الْمِائَةُ مِنَ الْمِائَتَيْنِ . وَذَلِكَ ^(٩) : أَنْ لَا يَهْرَ
الرَّجُلُ مِنَ الرَّجُلَيْنِ ^(١٠) . » .

(١) في الرسالة : « فكتب أن لا يهر للمائة من المائتين » .

(٢) في الرسالة والأم (ص ١٦٠) : بالواو .

(٣) عبارة الرسالة : « وقد بين الله هذا في الآية ؛ وليست تحتاج إلى تفسير » .

وعبارة الأم (ص ١٦٠) : « ومستغن بالتزليل » الخ .

(٤) هذا إلى آخر الكلام ، غير موجود بالأم (ص ٩٢) .

(٥) في الأم : « من أن لا » . وهو بيان لما ، واللام للتطيل . وما في الأصل يصح أن

يكون كذلك : على تقدير « من » . ولكن الظاهر : أنه مفعول لكتب ؛ و« لما » حينة .

وإن كان المراد يتحقق بكل منهما . وهو بيان : أن حكم الفرد لازم لحكم الجماعة .

(٦) كذلك بالأصل ، وهو ظاهر . وفي الأم : « هذا » . أي : فكان هذا حكم الواحد ؛

أي : يستلزمه . فهو اسم « كان » .

(٧) كذلك بالأم . وفي الأصل : « الواحد » ؛ وهو تعريف .

(٨) في الأم : « نهر » .

(٩) كذلك بالأصل والأم . أي : وذلك يستلزم .

(١٠) راجع كلام الحافظ في الفتح ، المتعلق بذلك : فهو في غاية التحرير والجودة .

وروى الشافعي بإسناد آخر^(١) عن ابن عباس ، قال : « مَنْ قَرَأَ مِنْ
ثَلَاثَةِ : فَلَمْ يَغِرَّ »^(٢) ؛ وَمَنْ قَرَأَ مِنْ اثْنَيْنِ : فَقَدْ قَرَأَ » .

قال الشافعي^(٣) : « قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا : إِذَا لَقِيتُمْ
الَّذِينَ كَفَرُوا زَحَفًا : فَلَا تُولُومُوا إِلَّا ذَبَارًا *) وَمَنْ^(٤) يُولِهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَةً
إِلَّا مَحَرَّفًا لِقِتَالٍ ، أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِتْنَةٍ - فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ :
٨ - ١٥ - ١٦) . »

قال الشافعي^(٥) (رحمه الله) : « فَإِذَا قَرَأَ الْوَاحِدُ مِنْ اثْنَيْنِ فَأَقْلَّ^(٦) :
مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ^(٧) ، يَمِينًا ، وَشِمَالًا ، وَمُدْبِرًا : وَنِيَّتُهُ الْمَوَدَّةُ لِلْقِتَالِ ؛ أَوْ :

(١) من طريق سفيان عن أبي نجيع عنه ؛ كما في الأم (ج ٤ ص ١٦٠) . وقد
ذكره بدون إسناد ، في المختصر (ج ٥ ص ١٨٥) . وقد أخرجه في السنن الكبرى
(ج ٩ ص ٢٦) بلفظ مختلف ، عن سفيان من غير طريق الشافعي .
(٢) يعني : القرار النهي عنه .
(٣) كما في الأم (ج ٤ ص ١٦٠) : قبل آية التحريض على القتال ، وما روى عن
ابن عباس .

(٤) في الأم : « الآية » .
(٥) كما في الأم : بعد أثر ابن عباس بقليل . وقد ذكر في المختصر (ج ٥ ص ١٨٥) :
باختصار .

(٦) في الأصل : « فأقبل » ؛ وهو خطأ وتحرّف . والتصحيح من عبارة الأم والمختصر :
« فأقلّ إلّا » . وزيادة « إلّا » غير متينة هنا إلا إذا كان جواب الشرط هو قوله الآتي :
فإن كان إلّا .

(٧) بعد ذلك في الأم : « أو متحيزًا ؟ والمتحرّف له » إلّا . وقوله : يمينًا ؛ إلى :
للقِتَالِ ؛ ليس بالمختصر .

مُتَحَيِّزاً^(١) إلى فئةٍ : [من المسلمين]^(٢) : قَلْتُ أَوْ كَثُرْتُ ، كانت بحضرته
أَوْ مَبِينَةً^(٣) عنه — : فسواء^(٤) ؛ إنما يصيرُ الأمرُ في ذلك إلى نيةِ
التحريف^(٥) ، أو التحيز^(٦) : فَإِنْ [كَانَ^(٧)] اللَّهُ (عز وجل) يَعْلَمُ ؛ أَنَّهُ إِنَّمَا
تَحَرَّفَ : لِيَمُودَ لِلْقِتَالِ ، أَوْ^(٨) تَحَيَّزَ لِنَظَرِهِ : — : فَهُوَ الَّذِي اسْتَشْنَى اللَّهُ
(عز وجل) : فَأَخْرَجَهُ مِنْ سَخَطِهِ فِي^(٩) التَّحَرُّفِ وَالتَّحْيِيزِ . »

« وَإِنْ كَانَ لِنِيرٍ^(١٠) هَذَا الْمَعْنَى : فَقَدْ^(١١) خِفْتُ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ قَدْ بَاءَ
بِسَخَطٍ مِنْ اللَّهِ ؛ إِلَّا أَنْ يَفُوءَ اللَّهُ^(١٢) عَنْهُ [.^(١٣)] . »

(١) عبارة الأم : « والفار متحيزاً » .

(٢) زيادة حسنة ، عن الأم والمختصر . وراجع السنن الكبرى (ج ٩ ص ٧٦-٧٧) .

(٣) كلنا بالمختصر . وفي الأصل : « منه » ؛ وهو مصحف عنه . وفي الأم :

« أَوْ مُتَّبِعَةً » .

(٤) هذا جواب الشرط تأمل ؛ وقد ورد في الأصل بدون القاء ؛ والنقص من الناسخ ،

والتصحیح من عبارة المختصر : « فسواء ؛ ونيتة في التحريف والتحيز ؛ ليعود لقتال المستثنى

الخروج من سخط الله ؛ فَإِنْ كَانَ هَرَبَهُ عَلَى غَيْرِ هَذَا الْمَعْنَى خَفْتُ عَلَيْهِ — إِلَّا أَنْ يَفُوءَ اللَّهُ —

أَنْ يَكُونَ » إلخ . وَإِنْ كَانَ جَوَابُ الشَّرْطِ بِالنَّظَرِ لَهَا قَوْلُهُ : فَإِنْ كَانَ إلخ . وفي الأم :

« سواء » ، وهو خبر قوله فيها : « وللتحريف ... والفار » .

(٥) كلنا بالأم . وفي الأصل : « المحترف » ؛ وهو تصحيف .

(٦) في الأم : « والتحيز » .

(٧) زيادة متبينة ، عن الأم .

(٨) كلنا بالأم . وفي الأصل : « إِنْ » ؛ وهو خطأ وتصحيف .

(٩) كلنا بالأم . وفي الأصل : « والتحريف » ؛ وهو خطأ وتصحيف .

(١٠) كلنا بالأم ؛ وهو الظاهر . وفي الأصل : « بنير » ؛ ولله مصحف .

(١١) هذا ليس بالأم .

(١٢) زيادة حسنة ، عن عبارة الأم التي وردت على نسق عبارة المختصر . وراجع ما ذكره =

قال^(١) : « وإن كان المشركون أكثر من ضيفهم : لم أحِبَّ^(٢) لهم : أن يؤلّوا عنهم ؛ ولا يستوجبون السَّخَطَ عندى ، من الله (عز وجل) : لو ولّوا عنهم على^(٣) غير التَّحْرِيفِ^(٤) للقتال ، أو التحيز^(٥) إلى فئة . لأننا بيننا^(٦) : أن الله (جل ثناؤه) إنما يوجبُ سَخَطَهُ على مَنْ تركَ قُرْبَنَهُ ؛ و : أن فرضَ الله في الجهاد ، إنما هو : على أن يُجَاهِدَ المسلحون ضيفهم من المدوّ . »^(٧)

(أنا) أبو سعيد بن أبي عمرو ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، أنا الشافعي ،

== بعد ذلك خصوصاً ما يتعلق بالمبارزة : فهو عظيم الفائدة .

- (١) كما في الأم (ج ٤ ص ٩٢) ؛ وأول الكلام فيها - بعد حديث ابن عباس ، والآية السابقة - : « فإذا غزا المسلمون أو غزوا ، فتهيأوا للقتال ، فلقوا ضيفهم من العدو - حرم عليهم أن يولّوا عنهم إلا متحرفين إلى فئة ؛ فإن كان المشركون » إلى آخر ما هنا .
- (٢) في الأصل : « أجد » ؛ وهو تصحيف خطير . والتصحيح عن الأم .
- (٣) في الأم : « إلى » ؛ وما في الأصل أحسن .
- (٤) كذا بالأم . وفي الأصل : « المتحرف » ؛ وهو تحريف .
- (٥) في الأم : « والتحيز » . وما في الأصل أحسن .
- (٦) كذا بالأم . وفي الأصل : « لأن يسا إذاه أن الله » ؛ والزائدة والتصحيف من الناسخ .

(٧) راجع ما ذكره بعد ذلك ، في الأم (ص ٩٢ - ٩٣) : فقد فصل فيه الكلام عن نية الولي ، تفصيلاً لا نظير له .

قال ^(١) : « قال الله (عز وجل) في بني النضير — حين حاربهم رسول الله صلى الله عليه وسلم — : (هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ دِيَارِهِمْ ، لِأَوَّلِ الْحَشْرِ) ؛ إلى ^(٢) : (يُخْرِجُونَ يَتُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ : ٥٩ - ٦٠) . »

« فوصف إخراجهم منازلهم بأيديهم ، وإخراج المؤمنين يوتئهم . ووصفه إياه [جل ثناؤه] : كالرضا ^(٣) به . »

« وأمر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : بقطع نخل من ألوان نخيلهم ؛ فأنزل الله (تبارك وتعالى) — : رِضًا بِمَا صَنَعُوا ^(٤) . — : (مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْتَةٍ ؛ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا — : فَيُؤْذِنِ اللَّهُ ، وَلِيُخْزِيَ الْفَاقِسِينَ : ٥٩ - ٥٠) ^(٥) ؛ فرضى القطع ، وأباح الترك . »
« والقطع ^(٦) والترك ^(٧) : موجودان ^(٨) في الكتاب والسنة ؛ وذلك :

(١) كما في الأم (ج ٤ ص ١٧٤) : في خلال جواب عن سؤال للربيع في الموضوع الآتي . فراجع .

(٢) في الأم : « قرأ إلى » .

(٣) كذا بالأم . وصارة الأصل : « ووصفه إياه بالرضى » ؛ وهي مصحفة .

(٤) في الأم زيادة موضحة : « من قطع نخيلهم » .

(٥) راجع حديث ابن عمر في ذلك ، والكلام عنه : في السنن الكبرى (ج ٩

ص ٨٣) ، وشرح مسلم قننوي (ج ١٢ ص ٥٠ - ٥١) ، والفتح (ج ٦ ص ٩٥ و

ج ٧ ص ٢٣٣ - ٢٣٤ و ج ٨ ص ٤٤٥) .

(٦) في الأم : « فالقطع » .

(٧) كذا بالأم . وفي الأصل : « موجود » ؛ وهو مع صحت ، قد يكون محرفا عما

في الأم الذي هو أولى .

أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قطع نخْلَ بنى النضير وترك ، و قطع نخْلَ غيرهم وترك ؛ وعن غزا : من لم يقطع نخْلَه ^(١) . «

* * *

(أنا) أبو عبد الله الحافظ ، أنا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي ^(٢) — فى الحربى : إذا أسلم : وكان قد نال مسلماً ، أو مُهاداً ، [أو مُستأماً ^(٣)] : بقتل ، أو جرح ، أو مالٍ . — : « لم يضمن ^(٤) منه شيئاً ؛ إلا : أن يوجدَ عنده مالٌ رجلٍ يَمِينُه ^(٥) . »

واحتج : بقول الله عز وجل : (قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا : إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مِمَّا قَدْ سَلَفَ : ٨ — ٣٨) ؛ ^(٦) قال الشافعي : « وما ^(٧) سلفَ : ما ^(٨) تَقَضَّى ^(٩) »

(١) ثم ذكر حديثي عمر وابن شهاب فى ذلك ، وقال : « فَإِنْ قَالَ قائل : ولعل النى حرق مال بنى النضير ، ثم ترك . قيل : على معنى ما أنزل الله ؛ وقد قطع وحرق بخير — وهى جد بنى النضير — وحرق بالطائف : وهى آخر غزاة قاتل بها ؛ وأمر أسامة بن زيد : أن يحرق على أهل أبى . . . » ثم ذكر حديث أسامة : فراجع ؛ وراجع كلامه فى الأم (ج ٤ ص ٦٦ و ١٦١ و ١٩٧ و ١٩٩ و ج ٧ ص ٢١٢ — ٢١٣ و ٣٢٣ — ٣٢٤) ، وللختصر (ج ٥ ص ١٨٥ و ١٨٧) . ثم راجع السنن الكبرى (ج ٩ ص ٨٥ — ٨٦) ، وقصة ذى الخلصة فى الفتح (ج ٦ ص ٩٤ و ج ٨ ص ٥١ — ٥٣) . فإنك ستقف على فوائد جمة ، وعلى بعض المناهب المخالفة ، وما يدل لها .

(٢) كما فى الأم (ج ٦ ص ٣١) . وما فى الأصل مختصر منه .

(٣) زيادة مفيدة تضمنها كلام الأم (٤) عبارة الأم : « ضمنوا » ؛ وهى ملائمة لما فيها .

(٥) فى الأصل : « يمينه » ؛ وهو مصحف ، والتصحيح من عبارة الأم ، وهى : « إلا ما وصفت من أن يوجد ... فيؤخذ منه » .

(٦) وبحديث : « الإعلان يجب ما قبله » . وراجع الأم (ج ٤ ص ١٠٨ — ١٠٩) ، والسنن الكبرى (ج ٩ ص ٩٧ — ٩٩) .

(٧) فى الأم زيادة : « قد » ؛ وهى أحسن (٨) هذا ليس بالأم ، وزيادته أحسن .

(٩) كذا بالأم . وفى الأصل : « يقتضى » ؛ وهو تصحيف .

وذهب . وقال : (اتَّقُوا اللَّهَ ، وَذَرُّوا مَا بَقِيَ : مِنْ الرَّبَا : ٢ - ٢٧٨) ؛
ولم يأمرهم : بِرَدِّ مَا مَضَى : [منه ^(١)] . « . » . وَبَسَطَ الْكَلَامَ فِيهِ .
قال الشافعي في موضع آخر ^(٢) (بهذا الإسناد) - في هذه الآية - :
« وَوَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) - بِحُكْمِ اللَّهِ - : كُلَّ رَبَا :
أَدْرَكَهُ الْإِسْلَامَ ، وَلَمْ يُقْبَضْ . وَلَمْ يَأْمُرْ أَحَدًا - : قَبْضَ رَبَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ . - :
أَنْ يَرُدَّهُ . » .

• • •

(أنا) أبو زكريا بن أبي إسحاق (في آخرين) ؛ قالوا : أخبرنا أبو العباس
الأسلم^٣ ، أنا الربيع بن سليمان ، أنا الشافعي^(٣) : « أنا سفيان بن عيينة ، عن
عمرو بن دينار ، عن الحسن بن محمد ، عن ^(٤) عبيد الله بن أبي رافع ، قال :

(١) زيادة حسنة عن الأم . وإنما أمر : بِرَدِّ مَا بَقِيَ مِنْهُ ؛ كما نص عليه في آخر كلامه
(ص ٣٢) . فراجع له كله ؛ وراجع كلامه في الأم (ج ٤ ص ١٣٠ و ٢٠٠ و ج ٥
ص ٤٤ و ١٤٨) : لتعرف : كيف يكون ارتباط المسائل الفقهية بعضها ببعض .
(٢) من الأم (ج ٧ ص ٣٢٨ - ٣٢٩) .
(٣) كما في الأم (ج ٤ ص ١٦٦) ، والسنن الكبرى (ج ٩ ص ١٤٦) : مستدلا

على ما أجاب به - في أمر المسلم : الذي يهجر المشركين من غزو المسلمين لهم ، أو يهجرهم
ببعض عوراتهم . - : « من أنه لا يجل دم من ثبتت له حرمة الإسلام ، إلا : يقتل أو زنا
بعد إحسان ، أو كفر بعد إيمان ، واستمرار على ذلك الكفر . » . وقد أخرج هذا الحديث
البخاري ومسلم عن جماعة من طريق سفيان بإسناده . وأخرجاه أيضا من غير طريقه :
بعض من الإختلاف . راجع السنن الكبرى (ص ١٤٧) والفتح (ج ٦ ص ٨٧ - ٨٨
و ١١٦ ج ٧ ص ٣٦٦ - ٣٦٧ و ج ٨ ص ٤٤٧) وشرح مسلم للنووي (ج ١٦ ص ٥٤ - ٥٧) .
(٤) في الأصل : « ابن » . وهو تحريف .

سمعت علياً (رضي الله عنه) ، يقول : بَشَّرَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) :
 أنا والزُّبَيْرُ ^(١) والمِقْدَادُ . — فقال : أَطْلِقُوا حَتَّى تَأْتُوا رَوْضَةَ خَازِجٍ ^(٢) ؛
 فَإِنْ بَهَا ظَلَمِينَةٌ ^(٣) : مَعَهَا كِتَابٌ . نَخْرَجْنَا : تَمَادَى بَنَا خَيْلُنَا ؛ فَلِذَا نَحْنُ :
 بِظُلْمِينَةٍ ^(٤) . قُتِلْنَا ^(٥) : أَخْرَجَنِي الْكِتَابُ . فَقَالَتْ : مَا مَعِيَ كِتَابٌ .
 قُتِلْنَا لَهَا ^(٦) : لِنُخْرِجَنَّ الْكِتَابَ ، أَوْ لِنُثَلِّقَنَّ ^(٧) الثِّيَابَ . فَأَخْرَجَتْهُ مِنْ
 عِقَاصِهَا ^(٨) ؛ فَأَتَيْنَاهُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، فَلِذَا فِيهِ : مِنْ حَاطِبِ
 ابْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ ، إِلَى أَنَاسٍ ^(٩) : مِنَ الْمُشْرِكِينَ بِمَكَّةَ ^(١٠) ؛ يُخْبِرُ : بِمِصْرٍ أَمِيرٍ

(١) في الأم تأخير وتقديم . وقد ذكر في بعض الروايات — بذلك المقداد — أبو مرثد
 النخعي . ولا منافاة كما قال النووي .

(٢) موضع بين الحرمين : بقرب حمراء الأسد من المدينة . وقيل : بقرب مكة .
 وقد ورد في الأصل : بالمهملتين . وهو تصحيف . كما ورد مصحفاً في رواية أبي عوانة :
 بالمهمل والجيم . راجع شرح مسلم ، والفتح ، ومعجم ياقوت .

(٣) هي — في أصل اللفظ — : الهودج ؛ والمراد بها : الجارية . واسمها : سارة ، مولاة
 لعمران بن أبي صيفي القرشي . وقد وردت في الأصل — هنا وفيما سيأتي — : بالطاء ؛ وهو
 تصحيف . وراجع ما ذكره النووي عن هذا الإخبار : فهو مفيد جداً .

(٤) رواية الأم : « بالظئمة » ؛ وهي أحسن .

(٥) في الأم زيادة : « لها » .

(٦) هذا ليس بالأم .

(٧) في بعض الروايات : بالناء . راجع كلام ابن حجر عنها .

(٨) شرها المضافور ؛ وهو جمع حقيقة .

(٩) في الأم : « ناس » .

(١٠) في الأم والسنن الكبرى : « عن مكة » .

رسول الله (صلى الله عليه وسلم) . فقال (٣) : ما هذا يا حاطب ؟ . فقال (٣) : لا تمنعني على (٣) ؛ إني كنتُ أمراً : مُلصقاً (٤) في قُرَيْشٍ ؛ ولم أكن من أنفسِها ؛ وكان [مَنْ] (٥) معك — من المهاجرين . — لهم قراباتٌ يحمون بها قراباتهم ؛ ولم يكن لي بمكة قرابةٌ ؛ فأحييتُ : إذ فاتني ذلك . — أن ألتجئَ عندهم بدياً ؛ والله : ما فعلته : شكاً في ديني ؛ ولا رماً (٦) بالكفر بعد الإسلام . فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : إنه قد صدق . فقال عمرُ : يا رسول الله ؛ دعني : أضربُ عنقَ هذا المنافق (٧) . فقال النبي (صلى الله عليه وسلم) : إنه قد شهدَ بَدْرًا ؛ وما يُدريك ؛ لعلَّ الله (٨) أطلعَ على أهلِ بَدْرٍ ، فقال : اعملُوا ما شئْتُمْ ؛ فقد غفرتُ لكم (٩) . ونزلت (١٠) : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ (١١) : تُلْقَوْنَ إِلَىيِهِم بِالمُودَّةِ : ٦٠ — ٤١ .

(١) في الأم والسنن الكبرى : « النبي » .

(٢) في الأم : « قال » .

(٣) في الأم زيادة حسنة ، وهي : « يا رسول الله » .

(٤) أي : خليفاً ؛ كما صرح بذلك في بعض الروايات .

(٥) زيادة متينة ، عن الأم والسنن الكبرى وغيرها .

(٦) كذا بالأم والسنن الكبرى . وفي الأصل : « رضى » ؛ وهو تصحيف .

(٧) قد استدل في السنن الكبرى (ج ١٠ ص ٢٠٨) بهذا وعدم إنكار النبي : — على أنه لا يكفر من كفر مسلماً عن تأويل .

(٨) في الأم زيادة : « عز وجل قد » .

(٩) أي : في الآخرة . أما الحدود في الدنيا : فتقام عليهم . راجع ما استدله النووي ، على ذلك

(١٠) في الأم : « فنزلت » .

(١١) ذكر في الأم وصحيح مسلم ، إلى هنا .

(أنا) أبو سعيد ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي : « في هذا الحديث ^(١) : طَرَحَ الحَكَمَ باستعمالِ الطُّنُونِ . لَأَنَّهُ لَمَّا كَانَ الكِتَابُ يَحْتَمِلُ : أَنْ يَكُونَ مَا قَالِ حَاطِبٌ ، كَمَا قَالَ - : مِنْ أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْهُ : شَكًّا ^(٢) فِي الإِسْلَامِ ؛ وَأَنَّهُ فَعَلَهُ : لِيَمْنَعَ أَهْلَهُ . - وَيَحْتَمِلُ : أَنْ يَكُونَ زَلَّةٌ ؛ لَا : رَغْبَةً عَنِ الإِسْلَامِ . وَاحْتَمَلَ : الْمَعْنَى الْأَقْبَحَ - : كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ ، فِيمَا احْتَمَلَ فِعْلُهُ . » . وَبَسَطَ الْكَلَامَ فِيهِ ^(٣) .

(أنا) أبو سعيد محمد بن موسى ، نا أبو العباس الأصم ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي ^(٤) . (رحمه الله) : « قَالَ اللَّهُ جَل ثَنَاؤُهُ : (هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ : بِالْهُدَى وَدِينِ أَلَقُنْ ؛ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ ، وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ : ٩ - ٣٣) . » ^(٥) .

« قَالَ الشَّافِعِيُّ : فَقَدْ أَظْهَرَ اللَّهُ (جَل ثَنَاؤُهُ) دِينَهُ ^(٦) - : الَّذِي بَعَثَ

(١) فِي الْأَمِّ زِيَادَةٌ : « مَعَ مَا وَصَفْنَا لَكَ » . (٢) فِي الْأَمِّ : « هَاكَ » .

(٣) فَرَاغَهُ (ص ١٩٩ - ١٩٧) ، فَهُوَ مُفِيدٌ هُنَا ، وَفِي بَعْضِ اللَّابِثَاتِ الْآتِيَةِ ، وَفِيهَا سَبَقَ (ج ١ ص ٢٩٩ - ٣٠٢) ، وَفِي الْمُقْبُولَاتِ وَالْحُدُودِ وَالْفُرُقِ بَيْنَ ذَوِي الْمِثْنَةِ وَغَيْرِهِمْ . وَقَدْ ذَكَرَ بَعْضُهُ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (ج ٩ ص ١٤٧) .

(٤) كَمَا فِي الْأَمِّ (ج ٤ ص ٩٣ - ٩٤) ، وَتَحْتَصِرُ (ج ٥ ص ١٩٥) . وَقَدْ ذَكَرَ مُتَفَرِّقًا فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (ج ٩ ص ١٧٧ وَ ١٧٩) .

(٥) رَاجِعْ مَا ذَكَرَهُ فِي الْأَمِّ - جَدِّ ذَلِكَ - : مِنْ السَّنَةِ . وَرَاجِعِ الْمُخْتَصَرَ ، وَاتَّرَى جَابِرَ وَمَجَاهِدَ وَحَدِيثَ طَائِفَةٍ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (ص ١٨٠ - ١٨١) .

(٦) عِبَارَةٌ الْمُخْتَصَرُ : « دِينَ نَبِيِّهِ عَلَى سَائِرِ الْأَدْيَانِ » .

[به ^(١)] [رسولَه صلى الله عليه وسلم — على الأديان : بأنَّ أبانَ لكل مَنْ سمِعَه ^(٢) : أنه الحقُّ ؛ وما خالفه — : من الأديان . — : باطل ^(٣) .]
 « وأظهره : بأنَّ جَماعَ الشُّركِ دينانِ : دينُ أهلِ الكتابِ ، ودينُ الأُمِّيِّينَ ^(٤) . فقهرَ رسولُ الله ^(٥) (صلى الله عليه وسلم) الأُمِّيِّينَ : حتى دأبوا بالإسلام طَوْعاً وكرهاً ؛ وقَتَلَ مِنْ أَهْلِ الكِتابِ ، وَسَبَى : حتى دأَبَ بَعْضُهُمُ بالإسلام ، وأعطى بَعْضُ الحِزْبِ : صاغِرِينَ ؛ وَجَرى عَلَيْهِمُ حُكْمُهُ (صلى الله عليه وسلم) . وهذا ^(٦) : ظهورُ الدِّينِ كله . »
 « قال الشافعي : وقد ^(٧) يقالُ : كَيُظْهَرَنَّ اللهُ دِينَهُ ، على الأديانِ : حتى لا يُدَانَ اللهُ ^(٨) إلا به . وذلك : متى شاء اللهُ عز وجل . ^(٩) » .

(أنا) أبو عبد الله الحافظ ، أنا أبو العباس ، أنا الربيع ، أنا الشافعي ، قال ^(١٠) : « قال الله عز وجل : (فَلَمَّا أُنْزِلَتْ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ : فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ^(١١) : ٩ — ٥) ؛

-
- (١) الزيادة عن الأم والسنن الكبرى . (٢) في المختصر : « تبعه » .
 (٣) في المختصر : « فباطل » ؛ وهو صحيح أيضاً ؛ لأن الوصول لما أشبه الشرط في العموم ، صح قرن خبره بالفاء . (٤) في المختصر : « أميين » .
 (٥) في المختصر : « النبي » . (٦) عبارة المختصر : « فهذا ظهوره » .
 (٧) عبارة المختصر : « ويقال : ويظهر دينه على سائر » الخ .
 (٨) في المختصر : « لله » . (٩) أخرج في السنن الكبرى (ص ١٨٢) عن ابن عباس — في هذه الآية — أنه قال : « يظهر الله نبيه (صلى الله عليه وسلم) على أمر الدين كله : فيعطيه إياه ، ولا يخفى عليه عيائمه . وكان للشركون يكرهون ذلك » .
 (١٠) كافي اختلاف الحديث (ص ١٥١) . وقد ذكره في السنن الكبرى (ج ٩ ص ١٨٢) .
 (١١) في اختلاف الحديث زيادة : « الآية » .

وقال جل ثناؤه : (وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ ^(١)) ، وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ : ٨ - (٣٩) .

قال في موضع آخر ^(٢) : « قَبِيل [فيه] ^(٣) » : (فِتْنَةٌ) : شِرْكٌ ؛ (وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ) : واحدٌ (لِلَّهِ) .

وذكر ^(٤) حديثَ أبي هريرة ، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) : « لَا أَزَالُ أَقَاتِلُ النَّاسَ ، حَتَّى يَقُولُوا : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . » ^(٥) .

قال الشافعي ^(٦) : « وقال الله تعالى : (قَاتِلُوا الدِّينَ : لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ ، وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ، وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْأَخْلَاقِ - مِنَ الدِّينِ أَوْثُوا الْكُتُبَ . - حَتَّى يُسْطُوا الْجَزَايَةَ عَنْ يَدٍ : وَهُمْ صَاغِرُونَ : ٩ - ٢٩) ^(٧) . »

وذكر حديثَ بُرَيْدَةَ عن النبي (صلى الله عليه وسلم) : في الدُّعَاءِ إِلَى

(١) يحسن أن تراجع في الفتح (ج ٨ ص ١٢٧ و ٢١٤ - ٢١٥) أثر ابن عمر في الراد بالفتنة : فهو مفيد فيما أحللك عليه من أجله ، فيما سبق (ج ١ ص ٢٨٩ - ٢٩٠) ؛ وأن تراجع حديث أسامة بن زيد : في السنن الكبرى (ج ٨ ص ١٩٢ و ١٩٦) .
(٢) من الأم (ج ٤ ص ٩٤) .

(٣) زيادة حسنة عن الأم . وراجع في الناسخ والنسخ للنعاس (ص ٧٧) : أثر قتادة .
(٤) في اختلاف الحديث والأم .

(٥) انظر ما تقدم (ص ٣١) . وراجع أيضا الأم (ج ٤ ص ١٥٦ و ج ٦ ص ٣١ - ٣٢) .
(٦) كما في اختلاف الحديث (ص ١٥١ - ١٥٤) .

(٧) راجع في السنن الكبرى (ج ٩ ص ١٨٥) : ما روى في ذلك ، عن أبي هريرة ومجاهد .

الإسلام^(١)؛ وقوله : « فإن [لم^(٢)] يُحييُوا إلى الإسلام : فادعُهُم إلى أن يُهلُوا الجزية ؛ فإن فعلوا : فاقبل منهم ودعهم ؛ [وإن أبوا : فاستمِن بالله وقَاتِلْهُمْ]^(٣) . . » .

ثم قال : « وليست واحدة — : من الآيتين^(٤) . — : ناسخة للأخرى ؛ ولا واحدة — : من الحديثين . — : ناسخة للآخر ، ولا عاكفا له . ولكن إحدى^(٥) الآيتين والحديثين : من الكلام الذي غرَّبَهُ عالم : يُرادُّ به الخاص ؛ ومن المجل^(٦) التي يدلُّ عليها المفسر . »

« فأمزَّ الله (تعالى) : بقتال المشركين حتى يؤمنوا ؛ (والله أعلم) : أمره بقتال المشركين : من أهل الأوثان^(٧) . وكذلك حديثُ أبي هريرة :

(١) من أنه كان إذا بث جيشاً : أمر عليهم أميراً ، وقال : « فلماذا لقيت عدوا من المشركين : فادعهم إلى ثلاث خلال : ادعهم إلى الإسلام ؛ فإن أجابوك : فاقبل منهم ، وكف عنهم . وادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين ، وأخبرهم — إن هم فعلوا — : أن لهم ما للمهاجرين ، وأن عليهم ما عليهم . فإن اختاروا اللقار من دارهم ، فأخبرهم : أنهم كأحراب المسلمين : يجرى عليهم حكم الله كما يجرى على المسلمين ؛ وليس لهم في الشيء شيء . » إلا أن يجاهدوا مع المسلمين . » إلى آخر ما سيأتي . وقد روى هذا الحديث بألفاظ مختلفة وزيادة مفيدة : فراجع في السنن الكبرى (ج ٩ ص ٤٩ و ٨٥ و ١٨٤) ؛ وراجع كلام صاحب الجوهر النقي ، وشرح مسلم للنووي (ج ١٧ ص ٣٧ — ٤٠) : لعظم فائدتهما . (٢) الزيادة عن اختلاف الحديث ، والأم (ج ٤ ص ٩٥) . وراجع كلامه فيها : فهو مفيد في اللقار .

(٣) كذا باختلاف الحديث . وفي الأصل : « بالآيتين » ؛ وهو تصحيف .

(٤) عبارة اختلاف الحديث : « أحد الحديثين والآيتين » .

(٥) عبارة اختلاف الحديث « المجل الذي يدل عليه » .

(٦) فيها اختلاف الحديث ، زيادة : « وهم أكثر من قاتل النبي » .

[في المشركين من أهل الأوثان] ^(١) ؛ دونَ أهلِ الكتاب . وفرضُ الله : قتالَ أهلِ الكتابِ حتى يُعطُوا الجزيةَ عن يديهم وصاغرونَ — : إن لم يؤمنوا . وكذلك حديثُ بُرَيْدَةَ ^(٢) : [في أهل الأوثانِ خاصةً] ^(٣) ،

« فالغرضُ فيمن ^(٤) دَانَ وآبَاؤُهُ دِينَ أَهْلِ الْأَوْثَانِ — : من المشركين . — : أَنْ يُقَاتِلُوا : إِذْ قُدِّرَ عَلَيْهِمْ ؛ حَتَّى يُسَلِّمُوا . وَلَا يَحِلُّ : أَنْ يُقْبَلَ مِنْهُمْ جِزْيَةٌ » [بكتابِ الله ، وسنةِ نبيه] ^(٥) .

والغرضُ في أهلِ الكتابِ ، وَمَنْ دَانَ قَبْلَ نَزُولِ الْقُرْآنِ [كُلَّهُ] ^(٦) دِينَهِمْ — : أَنْ يُقَاتِلُوا حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ ^(٧) ، أَوْ يُسَلِّمُوا . وسواءُ كانوا عَرَبًا ^(٨) ، أَوْ عَجَمًا .

(١) زيادة حسنة أخذناها من كلامه في اختلاف الحديث .

(٢) في اختلاف الحديث : « ابن بريدة » : كلاماً صحيحاً ؛ لأنه مروي عنه من طريق ابنه .

(٣) زيادة جيدة عن اختلاف الحديث ، قال جدها : « كما كان حديث أبي هريرة : في أهل الأوثان خاصة » . وقد تعرض لهذا البحث في (ص ٣٩ — ٤٠ و ٥٦ و ٥٧ و ١٥٨) ، وفي الأم (ج ٤ ص ١٥٨) : بتوسع وتوضيح ؛ فراجع . ومحسن أن تراجع التاسع واللتسوخ للتحاس (ص ١٦٦ — ١٦٧) .

(٤) في اختلاف الحديث : « في قتال من » .

(٥) في اختلاف الحديث « تقبل » .

(٦) زيادة مفيدة ، عن اختلاف الحديث .

(٧) يحسن أن تراجع في الأم (ج ٤ ص ١٥١ — ١٥٣) ؛ والسنن الكبرى

(ج ٩ ص ١٩٣ — ١٩٦) : ماورد في مقدار الجزية .

(٨) كذا في اختلاف الحديث ؛ وهو الظاهر والأولى . وفي الأصل : « أعراباً » ؛

ولله عرف .

قال الشافعي ^(١) : « وفيه (عز وجل) كُتِبَ : نزلت قبل نزول القرآن [المعروف ^(٢)] منها - عند المائة - : التوراة والإنجيل . وقد أخبر الله (عز وجل) : أنه أنزل غيرهما ^(٣) ؛ فقال : (أَمْ لَمْ يَلْبِسْ : بما في صُحُفِ مُوسَى * وإبراهيمَ الَّذِي وَفَّى : ٥٣ - ٣٦ - ٣٧) . وليس يعرف ^(٤) تلاوة كتاب إبراهيم . وذكر ^(٥) زبور داود ^(٦) ؛ فقال ^(٧) : (وَأَنَّهُ لَنِي ذُرِّي الْأَوَّلِينَ : ٢٦ - ١٩٦) . »

« قال : والجوس : أهل كتاب : غير التوراة والإنجيل ؛ وقد نسوا كتابهم وبطلوه ^(٨) . وأذن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : في أخذ الجزية منهم ^(٩) . » .

(١) كما في اختلاف الحديث (ص ١٥٤) . وقد ذكر بعضه في السنن الكبرى (ج ٩ ص ١٨٨) ، وللخضر (ج ٥ ص ١٩٦) .

(٢) الزيادة عن اختلاف الحديث .

(٣) أخرج في السنن الكبرى ، عن الحسن البصري ، أنه قال : « أنزل الله مائة وأربعة كتب من السماء » . وراجع فيها حديث عائشة بن الأسقع : في تاريخ نزول صحف إبراهيم ، والتوراة ، والإنجيل ، والزبور ، والقرآن .

(٤) في اختلاف الحديث « تعرف تلاوة كتب » .

(٥) في الأصل زيادة : « في » . وهي من الناسخ .

(٦) يعني : في قوله تعالى : (وَأَتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا : ١٧ - ٥٥) ، وقوله : (ولقد تركنا في الزبور من بعد الدر : ٢٩ - ١٠٥) . لا : في الآية الآتية . لأن زبور الأولين كمثل سائر الكتب للتقدمة . انظر تفسير البياض فيهماش للصحف (ص ٤٩٧) ، وراجع الأمام (ج ٤ ص ١٥٨) .

(٧) في السنن الكبرى : « وقال » . وهو أحسن .

(٨) راجع أثر على (كرم الله وجهه) : الذي يدل على ذلك ، في اختلاف الحديث (ص ١٥٥ - ١٥٦) ، والأمام (ج ٤ ص ٩٦) ، والسنن الكبرى (ج ٩ ص ١٨٨ - ١٨٩) .

(٩) ثم ذكر حديث بجالة عن عبد الرحمن بن عوف : أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ =

قال الشافعي^(١) : « وَذَانِ قَوْمٌ - : من العرب . - دِينَ أَهْلِ الْكِتَابِ ،
قَبْلَ نَزُولِ الْقُرْآنِ : فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) من بعضهم ،
الْجِزْيَةَ ؛ وَسَمِيَ مِنْهُمْ - [في موضع]^(٢) آخَرَ^(٣) - : « أَكِيدَرُ دُومَةَ^(٤) ؛
وَهُوَ رَجُلٌ يُقَالُ : مِنْ غَسَّانٍ أَوْ كِنْدَةَ^(٥) . » .

* * *

(أنا) أبو سميد ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، أنا الشافعي ، قال^(١) :

= الجزية من مجوس هجر . فراجع وما إليه : في السنن الكبرى (ص ١٨٩ — ١٩٢) ؛
وراجع كلام صاحب الجوهر النقي عليه ، والفتح (ج ٦ ص ١٦٢ — ١٦٣) . ثم راجع الأم
(ج ٤ ص ٩٦ — ٩٧ و ١٥٨) ، والمختصر (ج ٥ ص ١٩٦ — ١٩٧) ، والرسالة (ص ٤٢٩ — ٤٣٢) ؛
لتقتطع على حقيقة مذهب الشافعي ، ويثبت لك قيمة كلام مخالفه في هذه المسألة .

(١) كما في اختلاف الحديث (ص ١٥٥) .

(٢) هذه الزيادة متعينة . وهذا من كلام البيهقي .

(٣) من الأم (ج ٤ ص ٩٦) .

(٤) أي : دومة الجندل . وهو - على المشهور - : حصن بين المدينة والشأم . انظر
للصباح ، وتهذيب اللغات (ج ١ ص ١٠٨ — ١٠٩) . ثم راجع نسب أكيدر ، وتفصيل
القول عن حادثته - في مجسم ياقوت .

(٥) ثم ذكر بعد ذلك : ما يؤكد أن الجزية ليست على الأنساب ، وإنما هي على
الأديان ؛ وينقض ما ذهب إليه أبو يوسف : من أن الجزية لا تؤخذ من العرب . فراجع ،
وراجع الأم (ج ٤ ص ١٥٨ — ١٥٩ و ج ٧ ص ٣٣٦) ، والمختصر (ج ٥ ص ١٩٦) ،
والسنن الكبرى (ج ٩ ص ١٨٦ — ١٨٨) . ثم راجع في اختلاف الحديث (ص ١٥٨ —
١٦٢) المناظرة القيمة فيها ذهب إليه بعضهم : من أن الجزية تؤخذ من أهل الكتاب
ومن دان دينهم مطلقاً ؛ وتؤخذ ممن دان دين أهل الأوثان ؛ إلا إذا كان عربياً . فهي مفيدة
في المقام وفيها سياقي .

(٦) كما في الأم (ج ٤ ص ١٠٤) .

« حَكَمَ اللَّهُ (عز وجل) في المشركينَ ، حُكْمَيْنِ ^(١) . فَحَكَمَ : أَنْ يُقَاتَلَ أَهْلُ الْأَوْثَانِ : حَتَّى يُسَلِمُوا ؛ وَأَهْلُ الْكِتَابِ : حَتَّى ^(٢) يُعْطُوا الْجِزْيَةَ : إِنْ ^(٣) لَمْ يُسَلِمُوا . »

« وَأَحَلَّ اللَّهُ نِسَاءَ أَهْلِ الْكِتَابِ ، وَطَعَامَهُمْ ^(٤) . فَقِيلَ : طَعَامُهُمْ : فَبِأَحْسَنِ ^(٥) . »

« فَانْتَهَلَ : كُلَّ أَهْلِ الْكِتَابِ ، وَكُلَّ مَنْ دَانَ دِينَهُمْ . »

« وَاحْتَمَلَ ^(٦) : أَنْ يَكُونَ أَرَادَ ^(٧) بَعْضَهُمْ ، دُونَ بَعْضٍ . »

« وَكَانَتْ ^(٨) دَلَالَةً مَا يُرْوَى مِنَ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ، ثُمَّ

[مَا ^(٩)] لَا أَعْلَمُ فِيهِ مُخَالَفًا — : أَنَّهُ أَرَادَ : أَهْلَ التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ — : مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ . — دُونَ الْمَجُوسِ . »

(١) في الأم : « حَكَانَ » ؛ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ .

(٢) كَلَّمَا بِالْأَم ، وَهُوَ الظَّاهِرُ . وَفِي الْأَصْلِ : « أَنْ » ؛ وَلَعَلَّهُ عَرَفَ . فَتَأَمَّلْ .

(٣) في الأم : « أَوْ يَسْلَمُوا » . وَرَاجِعُ كَلَامِهِ فِي الْأَم (ج ٤ ص ١٥٥ - ١٥٦) ،

وَلِلْمَخْتَصَرِ (ج ٥ ص ١٨٣) : فِيهِ تَبْيِينٌ وَتَفْصِيلٌ .

(٤) رَاجِعُ الْأَم (ج ٥ ص ٦) .

(٥) نَسَبَ ذَلِكَ إِلَى بَعْضِ أَهْلِ التَّفْسِيرِ ، فِي الْأَم (ج ٤ ص ١٨١) . فَرَاجِعُ كَلَامِهِ ؛

وَانْظُرْ مَا سَبَّأَ — فِي أَوَائِلِ الصِّيدِ وَالْإِبَاحِ — : مِنْ تَفْصِيلِ الْقَوْلِ فِي ذَبَائِحِ أَهْلِ الْكِتَابِ .

(٦) أَيْ : إِحْلَالَ اللَّهِ نِكَاحَ نِسَاءِ أَهْلِ الْكِتَابِ ، وَطَعَامَهُمْ — كَمَا صَرَحَ بِذَلِكَ فِي الْأَم .

(٧) عِبَارَةُ الْأَم : « أَرَادَ بِذَلِكَ بَعْضُ أَهْلِ الْكِتَابِ » الْخ .

(٨) فِي الْأَم : « فَكَانَتْ » .

(٩) زِيَادَةُ مُتَعَيِّنَةٍ ، عَنِ الْأَم .

« وَسَطَ الْكَلَامِ فِيهِ ^(١) ، وَفَرَّقَ بَيْنَ بَنِي إِسْرَائِيلَ ؛ وَمَنْ دَانَ دِينَهُمْ قَبْلَ الْإِسْلَامِ - : مِنْ غَيْرِ بَنِي إِسْرَائِيلَ . - : بِمَا « ذَكَرَ اللَّهُ (عز وجل) - : مِنْ نِعْمَتِهِ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ . - : فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنْ كِتَابِهِ ؛ وَمَا آتَاهُمْ دُونَ غَيْرِهِمْ ؛ مِنْ أَهْلِ دَهْرِهِمْ . »

« فَهِنَّ ^(٢) دَانَ دِينَهُمْ - : مِنْ غَيْرِهِمْ . - : قَبْلَ نَزُولِ ^(٣) الْقُرْآنِ : لَمْ ^(٤) يَكُونُوا أَهْلَ كِتَابٍ ؛ إِلَّا ^(٥) : لَمْ يَكُنْ ؛ لَا : أَهْلَ كِتَابٍ مُطْلَقٍ . »
« فَتَوَخَّذْ مِنْهُمْ الْجِزْيَةَ ، وَلَا تُنْكِحْ نِسَاءَهُمْ ، وَلَا تُؤْكُلْ ذَبَائِحَهُمْ : كَالْمَجُوسِ ^(٦) . لِأَنَّ اللَّهَ (عز وجل) إِنَّمَا أَحَلَّ لَنَا ذَلِكَ : مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ

(١) حيث قال : « فَكَانَ فِي ذَلِكَ ، دَلَالَةٌ : عَلَى أَنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ : لِلرَّادُونَ لِإِحْلَالِ النِّسَاءِ وَالذَّبَائِحِ . » . ثُمَّ ذَكَرَ : أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ مُخَالَفًا فِي تَحْرِيمِ نِكَاحِ نِسَاءِ الْمَجُوسِ ، وَأَكْلِ ذَبَائِحِهِمْ . ثُمَّ مَهَّدَ لِبَيَانِ الْفَرْقِ الْآتِي ، بِمَا تَحَسَّنَ مُرَاجَعَتُهُ . وَذَكَرَ فِي اخْتِلَافِ الْحَدِيثِ (ص ١٥٩ - ١٦٠) الْإِجْمَاعَ أَيْضًا : عَلَى اخْتِزَامِ الْجِزْيَةِ مِنَ الْمَجُوسِ .

(٢) عبارة الأم : « كَانَ مِنْ ... » . وَهِيَ مُلَامَةٌ لِسَابِقِ كَلَامِهَا ، وَفِيهَا طَوْلٌ وَاختِلَافٌ اللَّفْظِ . وَمَا فِي الْأَصْلِ مُخْتَصَرٌ مِنْهَا .

(٣) فِي الْأُمِّ : « قَبْلَ الْإِسْلَامِ » .

(٤) فِي الْأُمِّ : « فَلَمْ » ؟ وَهُوَ مُلَامٌ لِسَابِقِ عِبَارَتِهَا .

(٥) فِي الْأَصْلِ : « وَإِلَّا » . وَالزِّيَادَةُ مِنَ النَّاسِخِ ، وَالتَّصْحِيحُ مِنْ عِبَارَةِ الْأُمِّ ، وَهِيَ : « إِلَّا بَعْضُ » . وَمُرَادُ الشَّافِعِيِّ بِذَلِكَ أَنْ يَقُولَ : إِنْ مِنْ دَانَ دِينَ بَنِي إِسْرَائِيلَ - : مِنْ غَيْرِهِمْ . - : لَا يَقَالُ : إِنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ؛ عَلَى سَبِيلِ الْحَقِيقَةِ . لِأَنَّهُ لَمْ يَنْزِلْ عَلَيْهِ كِتَابٌ . وَإِنَّمَا يَقَالُ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ . مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ تَقَبَّهَ بِهِمْ ، وَدَانَ دِينَهُمْ . فَهِنَّ هُنَا لَمْ يَتَّحِدْ حُكْمُهُمْ . وَرَاجِعٌ فِي الْأُمِّ (ج ٥ ص ٦) ، وَالسَّنَنِ السَّكَبَرِيِّ (ج ٧ ص ١٧٣) - بِأَنْعَرِطَاءِ : لِنَتِّائِ كَدِّ مِنْ ذَلِكَ .

(٦) رَاجِعٌ فِي الْأُمِّ (ج ٤ ص ١٨٦) ، كَلَامُهُ عَنْ وَطءِ الْمَجُوسِيَةِ إِذَا نَسَبَتْ : فَنَبِيهِ تَفْصِيلٌ مُفِيدٌ .

الذين عليهم نَزَلُ ٤٠. وَذَكَرَ الرِّوَايَةَ فِيهِ ، عَنْ عُمَرَ وَعَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ^(١) .
 قَالَ الشَّافِعِيُّ ^(٢) : « وَالَّذِي ^(٣) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ : فِي إِخْلَالِ ذُبَابِهِمْ ؛
 وَأَنَّهُ تَلَا ^(٤) : (وَمَنْ يَتَوَلَّاهُمْ مِنْكُمْ : فَإِنَّهُ مِنْهُمْ ^(٥) : ٥ - ٥١) - : وَهُوَ
 لَوْ ثَبَتَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ^(٦) : كَانَ الْمَذْهَبُ إِلَى قَوْلِ عُمَرَ وَعَلِيٍّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) :
 أَوَّلَى ؛ وَمَعَهُ الْمَقُولُ . فَأَمَّا : (مَنْ يَتَوَلَّاهُمْ مِنْكُمْ : فَإِنَّهُ مِنْهُمْ) ؛ فَعِنَّا هَا :
 عَلَى غَيْرِ حُكْمِهِمْ ٤٠ .

قَالَ الشَّافِعِيُّ ^(٧) : « وَإِنْ ^(٨) كَانَ الصَّابِثُونَ وَالسَّامِرَةُ ^(٩) : مِنْ

(١) مَنْ أَنْ نَضَارِي الْعَرَبَ وَتَغْلِبَ لَيْسُوا أَهْلُ كِتَابٍ ، وَلَا تَأْكُلْ ذُبَابَهُمْ . وَرَاجِع
 فِي ذَلِكَ الْأَمِّ (ج ٤ ص ١٠٤ - ١٠٥ و ١٩٤ و ج ٥ ص ١٠٩) ، وَالسَّنَنُ الْكُبْرَى
 (ج ٩ ص ٢١٦ - ٢١٧) .

(٢) عَلَى مَا فِي الْأَمِّ (ج ٢ ص ١٩٦ و ج ٤ ص ١٩٤) .

(٣) عِبَارَةُ الْأَمِّ (ج ٢) : « وَقَدْ رَوَى عِكْرَمَةُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ : أَنَّهُ أَحَلَّ ذُبَابَهُمْ ،
 وَتَأْوَل ... وَهُوَ « الْعَلَّ » .

(٤) فِي الْأَسْلِ : « تَلَّى » ، وَهُوَ تَصْغِيفٌ .

(٥) يَحْنَى : يَكُونُ مِثْلَهُمْ ، وَبِجَرَى عَلَيْهِ حُكْمُهُمْ .

(٦) يُشِيرُ بِذَلِكَ إِلَى ضَعْفِ ثَبُوتِهِ عَنْهُ . وَقَدْ بَيَّنَّ ذَلِكَ فِي الْأَمِّ : بِأَنْ مَالِكًا - وَهُوَ أَرْجَحُ
 مِنْ غَيْرِهِ فِي الرِّوَايَةِ - قَدْ رَوَاهُ عَنْ ثَوْرٍ الدَّيْلَمِيِّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ . وَهَذَا لَمْ يَتْلَقَ ؛ فَيَكُونُ
 مُنْقَطِعًا . وَرَاجِعُ السَّنَنِ الْكُبْرَى (ج ٩ ص ٢١٧) . وَتَتِمِيمًا لِلْقَامِ ، يَحْسَنُ أَنْ تَرَاجِعَ
 كَلَامَ الشَّافِعِيِّ فِي الْمَخْتَصَرِ (ج ٥ ص ٢٠٢ - ٢٠٣) ، وَتَقُلُ الْمَزْنَى عَنْهُ : حَلَّ نِكَاحِ
 الْمَرَأَةِ الَّتِي بَدَلَتْ دِينَهَا بِدِينِ يَحْلٍ نِكَاحَ أَهْلِهَا ؛ وَاخْتِيَارَ الْمَزْنَى ذَلِكَ ، وَتَسْوِيتَهُ - فِي الْحَكْمِ -
 بَيْنَ مَنْ دَانَ دِينَ أَهْلِ الْكِتَابِ ، قَبْلَ الْإِسْلَامِ وَبَعْدَهُ . وَأَنْ تَرَاجِعَ الْأَمِّ (ج ٣ ص ١٩٧
 و ج ٤ ص ١٠٥ و ج ٥ ص ٧ و ج ٧ ص ٣٣١) .

(٧) كَمَا فِي الْأَمِّ (ج ٤ ص ١٠٥) .

(٨) فِي الْأَمِّ : « فَإِنْ » .

(٩) يَحْسَنُ أَنْ تَرَاجِعَ لِلصَّبْحِ (مَادَّةُ : مَر ، وَصِي) ؛ وَاعْتِقَادَاتِ الْفَرَقِ لِلرَّازِي =

بنى إسرائيل ، ودأثوا دين اليهود والنصارى ^(١) - : نُكِصَتْ ^(٢) نساؤهم ،
وَأَكَلَتْ ذِبَابُهُمْ : وإن خالفهم في فرع من دينهم . لأنهم [فروع] ^(٣) قد
يُخْتَلِفُونَ بينهم .

« وإن خالفهم في أصل الدينونة ^(٤) : لم تُؤْكَل ذبَابُهُمْ ، ولم تُنْكَحْ
نساؤُهُمْ . » ^(٥) .

(أنا) أبو سعيد ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي ^(٦) :
« قال الله تبارك وتعالى : (حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ : وَهُمْ صَاغِرُونَ :
٩ - ٢٩) ؛ فلم يأذن الله (عز وجل) : في أن تُؤْخَذَ الْجِزْيَةُ مِنْ أَمَرٍ ^(٧)
بأخذها منه ، حتى يُعْطِيَهَا عَنْ يَدٍ : صَاغِرًا . »

== (ص ٨٣ و ٩٠) ، وتفسير البضاوي بهامش حاشية الشهاب (ج ١ ص ١٧٧ وج ٦
٧٢١) ، ورسالة السيد عبد الرزاق الحنفى : « الصابئة قدباً وحديثاً » .

(١) في الأم زيادة حسنة ، وهى : « فَلَأُصَلِّ التَّوْرَةَ ، وَلَأُصَلِّ الْأَنْبِيلَ » .

(٢) كذلك بالأم ؛ وهو الأنسب . وفى الأصل : « نكح » ؛ وله عرف .

(٣) زيادة جيدة ، عن الأم .

(٤) في الأم : « التوراة » .

(٥) قد تعرض لهذا البحث : بأوضح مما هنا ؛ فى الأم (ج ٤ ص ١٥٨ و ١٨٦ -

١٨٧ وج ٥ ص ٦) . فراجع ؛ وراجع المختصر (ج ٥ ص ١٩٧) ، والسنن الكبرى
(ج ٧ ص ١٧٣) .

(٦) كما فى الأم . (ج ٤ ص ٩٩) .

(٧) كذلك بالأم . وفى الأصل : « أمرنا أحدها » ؛ وهو تصحيف .

« قال : وسمعت رجالاً ^(١) - من أهل العلم - يقولون : الصَّغَارُ : أن يُجَرَّى عليهم حكمُ الإسلام ^(٢) . وما أشبه ما قالوا ، بما قالوا - : لامتناعهم من الإسلام ؛ فإذا جَرَّى عليهم حكمه : فقد أصغرُوا بما يُجَرَّى عليهم منه ^(٣) . »
قال الشافعي ^(٤) : « وكان ^(٥) يَتَنَافَى الآية (والله أعلم) : أن الذين ^(٦) فُرض قتالهم حتى يُعطُوا الجزية - : الذين قامت عليهم الحجة بالبلوغ : فتركوا دين الله (عز وجل) ، وأقاموا على ما وجدوا عليه آباءهم : من أهل الكتاب . »

« وكان يَتَنَافَى : أن ^(٧) الله (عز وجل) أمر بقتالهم عليها : الذين فيهم القتال ؛ وهم : الرجال البالغون ^(٨) . ثم أبان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) مثل معنى كتاب الله (عز وجل) : فأخذ الجزية من الْمُحْتَلِينَ ^(٩) ، ذُون

(١) في الأم : « عددا » .

(٢) راجع الأم (ج ٤ ص ١٣٠) ، والمختصر (ج ٥ ص ١٩٧) ، والفتح (ج ٦ ص ١٦١) . ويحسن أن تراجع في السنن الكبرى (ج ٩ ص ١٣٩) : أثرى ابن عباس وابن عمر .

(٣) راجع ما قاله بعد ذلك : فهو مفيد هنا ، وفيما سيأتى من مباحث الهدنة .

(٤) كما في الأم (ج ٤ ص ٩٧ - ٩٨) : بعد أن ذكر الآية السابقة .

(٥) في الأم : « فكان » .

(٦) كذا بالأم ؛ وهو الظاهر المناسب . وفي الأصل : « الذي » ؛ ولا نستبعد أنه محرف .

(٧) عبارة الأم : « أن الذين أمر الله بقتالهم » إلخ . وهي أظهر وأحسن من عبارة الأصل التي هي صحيحة أيضاً : لأن « الذين » مفعول للمصدر ، لا للفعل . فتنبه .

(٨) وكذلك الحكم : في قتال المشركين حتى يسلموا . راجع الأم (ج ١ ص ٢٧٧) .

(٩) كذا بالأم . وفي الأصل : « المحتملين » ؛ وهو تسخيف .

من دُونِهِمْ ، ودُونِ النساءِ . » . وبَسَطَ الكلامَ فيه ^(١) .

وبهذا الإسناد ، قال الشافعي ^(٢) : « قال الله تبارك وتعالى : (إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ : فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ ، بَعْدَ طَائِفِهِمْ هَذَا) ^(٣) الآية : (٩ — ٢٨) ؛ فسمعتُ بعضَ أهلِ العلمِ ، يقولُ : المسجدُ الحَرَامُ : الْحَرَمُ ^(٤) . وسمعتُ عدداً — : من أهلِ الْمَنَازِي ^(٥) . — يَرَوُونَ ^(٦) : أَنَّهُ كَانَ فِي رسالةِ النبيِ ^(٧) (صلى الله عليه وسلم) : لَا يَجْتَمِعُ مُسْلِمٌ وَمُشْرِكٌ ، فِي الْحَرَمِ ، بَعْدَ طَائِفِهِمْ هَذَا . ^(٨) » .

-
- (١) فراجعه (ص ٩٨ — ٩٩) . وراجع السنن الكبرى (ج ٩ ص ١٩٨) .
 (٢) كما في الأم (ج ٤ ص ٩٩ — ١٠٠) : في مسألة إعطاء الجزية على سكنى بلد ودخوله .
 (٣) راجع في السنن الكبرى (ج ٩ ص ١٨٥ و ٢٠٦) : حديث أبي هريرة للتعلق بذلك ؛ وراجع الكلام عليه في الفتح (ج ٣ ص ٣١٤ و ج ٦ ص ١٧٥ و ج ٨ ص ٢١٩ — ٢٢٣) . وانظر ما تقدم (ج ١ ص ٨٣ — ٨٤) .
 (٤) في الأم زيادة : « وبلغني أن رسول الله قال : لا ينفق مسلم : أن يؤدي الحجاج ؛ ولا لمشرك : أن يدخل الحرم . » .
 (٥) في الأم : « العلم بالمنازي » .
 (٦) في الأصل : « يرون » ؛ وهو خطأ وتحريف . والتصحيح من الأم ، والمختصر (ج ٥ ص ٢٠٠) .
 (٧) مع طي إلى أهل مكة . راجع السنن الكبرى (ج ٩ ص ٢٠٧) ، والفتح (ج ٨ ص ٢٢٠ — ٢٢١) .
 (٨) راجع كلامه بعد ذلك (ص ١٠٠ — ١٠١) : فهو مفيد جداً . ثم راجع الناسخ والنسخ للنحاس (ص ١٦٥ — ١٦٦) : فهو مفيد في بيان المناهبة في هذه المسألة =

وبهذا الإسناد ، قال الشافعي ^(١) : « فَرَضَ اللَّهُ (عز وجل) : قتال غير أهل الكتاب حتى يُسلموا ، وأهل الكتاب حتى يُعطوا الجزية » وقال : (لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا : ٢ - ٢٨٦) . فَبِذَا ^(٢) قُرِضَ على المسلمين ما أطافوه ؛ فإذا عجزوا عنه : فأتوا كُفُلًا منه ما أطافوه ؛ فلا بأس : أَنْ يَكُفُّوا عن قتالِ الْفَرِيقَيْنِ : من المشركين ؛ وَأَنْ يُهَادِنَهُمْ . . . »

ثم ساق الكلام ^(٣) ، إلى أن قال : « فهادنهم رسولُ الله (صلى الله عليه وسلم) » ^(٤) (يعني ^(٥) : أهل مكة ، بالحدَّ يَدِيَّة ^(٦)) . فكانت ^(٧) الهدنة بينه وبينهم عشرين سنة ؛ ونزل عليه — في سفره — في أمرهم : (إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا ^(٨) * لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ : ٤٨ - ٢١) . قال الشافعي : قال

= والرد على بعض المخالفين : كآبي حنيفة . ومحسن أن تراجع في الفتح (ج ٦ ص ١٠٣ و ١٧٠ - ١٧٢) : ما ورد في إخراج المشركين واليهود من جزيرة العرب .

(١) كافي الأم (ج ٤ ص ١٠٩ - ١١٠) .

(٢) عبارة الأم هي : « فهنا فرض الله على المسلمين قتال الفريقين من المشركين ، وأن يهادنهم » . والظاهر : أنها ناقصة وعرفقة .

(٣) يحسن أن تراجع ما ذكره (ص ١٠٩ - ١١٠) : ليتضح لك كلامه تمامًا .

(٤) في الأم زيادة : « إلى مدة ؛ ولم يهادنهم على الأبد : لأن قتالهم حتى يسلموا ، فرض : إذا قوى عليهم . . »

(٥) هذا من كلام البيهقي .

(٦) في الأصل : « بالحدِّ يَدِيَّة » . وهو تصحيف . وراجع في هذا اللقاع ، السنن الكبرى

(ج ٩ ص ٢١٨ - ٢٢٣) ، والفتح (ج ٧ ص ٣١٨ - ٣١٩ و ج ٨ ص ٤١٢) .

(٧) في الأم ، والسنن الكبرى (ص ٢٢١) : « وكانت » .

(٨) ذكر في الأم إلى هنا .

ابن شهاب : فما كان في الإسلام فَتَحَ أَكْثَرُ مِنْهُ . « . وذَكَرَ ^(١) : دُخُولُ
النَّاسِ فِي الْإِسْلَامِ : حِينَ آمَنُوا ^(٢) .

وَذَكَرَ الشَّافِعِيُّ ^(٣) - فِي مُهَادَنَةِ مَنْ يَفْخَرُ ^(٤) عَلَى قِتَالِهِ - : أَنَّهُ
« لَيْسَ لَهُ مُهَادَنَةٌ عَلَى النَّظَرِ : عَلَى غَيْرِ جِزْيَةٍ ^(٥) ؛ أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ .
لِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : (بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ
الْمُشْرِكِينَ * فَاسْبَحُوا ^(٦) فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ) الْآيَةُ وَمَا بَعْدَهَا :
(٩ - ١ - ٤) . « .

قَالَ الشَّافِعِيُّ ^(٧) : « لَمَّا قَوِيَ أَهْلُ الْإِسْلَامِ : أَنْزَلَ اللَّهُ (تَعَالَى) عَلَى
النَّبِيِّ ^(٨) (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) مَرْجِعَهُ مِنْ تَبُوكَ : (بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ) . « .
ثُمَّ سَأَلَ الْكَلَامَ ^(٩) ، إِلَى أَنْ قَالَ : « فَقِيلَ : كَانَ الَّذِينَ عَاهَدُوا النَّبِيَّ »

(١) أي : ابن شهاب ، في بقية كلامه . وهذا من كلام البيهقي .

(٢) في الأصل : « آمنوا » ؛ وهو خطأ وتصحيف . والتصحيح من الأم والسنن
الكبرى (ص ٢٢٣) . وراجع فيها (ص ١١٧ - ١٢٢) وفي الجوهر النقي ، والفتح
(ج ٨ ص ٩ - ١١) بعض ما روي في فتح مكة ، والخلاف في أنه كان صلحا أو عنوة .

(٣) كما في الأم (ج ٤ ص ١١١) . وانظر المختصر (ج ٥ ص ٢٠١) .

(٤) أي : الإمام .

(٥) في الأم : « الجزية » .

(٦) في الأم : « إلى قوله : (إن الله بريء من المشركين ورسوله) الآية وما بعدها » .

(٧) في الأم : « رسوله » .

(٨) حيث ذكر : إرسال النبي هذه الآيات ، مع على ؛ وقراءته إياها على الناس في
موسم الحج . وبين : أن القرض : أن لا يعطى لأحد مدة - بعد هذه الآيات - إلا أربعة =

(صلى الله عليه وسلم) : قَوْمًا مُوَادِعِينَ ، إِلَى غَيْرِ مُدَّةٍ مَعْلُومَةٍ . فَجَعَلَهَا اللَّهُ (عز وجل) : أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ ؛ ثُمَّ جَعَلَهَا رَسُولُ اللَّهِ ^(١) (صلى الله عليه وسلم) كذلك . وَأَمَرَ اللَّهُ نَبِيَّهُ (صلى الله عليه وسلم) فِي قَوْمٍ - : مَا هَدَمَ إِلَى مُدَّةٍ ، قَبْلَ نَزُولِ الْآيَةِ . - : أَنْ يُتِمَّ إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ ، إِلَى مُدَّتِهِمْ : مَا ^(٢) اسْتَقَامُوا لَهُ ؛ وَمَنْ خَافَ مِنْهُ خِيَانَةً - : مِنْهُمْ ^(٣) . - : تَبَدَّلَ إِلَيْهِ . فَلَمْ يَجْزُ : أَنْ يُشْتَأَفَ مُدَّةٌ ، بِمَدِّ نَزُولِ الْآيَةِ - : وَالْمُسْلِمِينَ قُوَّةٌ . - : إِلَى أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ .

وهذا الإسناد ، قَالَ الشَّافِعِيُّ ^(٤) : « مِنْ ^(٥) جَاءَ - : مِنَ الْمُشْرِكِينَ . - : يُرِيدُ الْإِسْلَامَ ؛ فَحَقَّ عَلَى الْإِمَامِ : أَنْ يُؤَمِّنَهُ : حَتَّى يَتَلَوَّ عَلَيْهِ كِتَابَ اللَّهِ (عز وجل) ، وَيَدْعُوهُ إِلَى الْإِسْلَامِ : بِالْمَعْنَى الَّتِي يَرْجُو : أَنْ يُدْخِلَ اللَّهُ بِهِ عَلَيْهِ الْإِسْلَامَ . لِقَوْلِ اللَّهِ (عز وجل) لِنَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ : اسْتَجَارَكَ . فَاجْرَهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ^(٦)) ؛ ثُمَّ أَبْلِغْهُ

= أشهر . واستدل : بحديث صفوان بن أمية . فراجعه ، وراجع السنن الكبرى (ج ٩ ص ٢٢٤ - ٢٢٥) .

(١) في الأم : « رسوله » . (٢) كنا بالأم . وفي الأصل : « فاستقاموا » ؛ وهو خطأ وتصحيح . وراجع كلامه في الأم (ج ٧ ص ٢٩٢ - ٢٩٣) : لفائدته هنا وفيما بعده . وراجع الفتوح (ج ٨ ص ٢٢١) .

(٣) هنا ليس بالأم . (٤) كما في الأم (ج ٤ ص ١١١) : قبل ما تقدم بقليل . (٥) في الأم : « ومن » . (٦) راجع كلامه في الأم (ج ٤ ص ١٢٥) ، وللخضرم (ج ٥ ص ١٩٩) : ففيه مزيد فائدة .

مَأْمَنَةً : ٩ - ٦) ^(١) . وإبلاغه مَأْمَنَةً : أَنْ يَجْمَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُتَاهِدِينَ :
ما كان في بلاد الإسلام ، أو حيث ما ^(٢) يَتَّصِلُ ببلاد الإسلام .
« قال : وقوله ^(٣) عز وجل : (ثُمَّ أَبْلَغُهُ مَأْمَنَةً) : [يعني ^(٤)] -
والله أعلم - : منك ، أو بمن يَمُتُّهُ ^(٥) : على دينك ؛ [أو ^(٦)] بمن يُطِيعُكَ .
لا : أمانته ^(٧) [من ^(٨)] غيرك : من عَدُوِّكَ وَعَدُوِّهِ : الذي لا يَأْمَنُهُ ،
ولا يُطِيعُكَ ^(٩) . » .

(أنا) أبو سعيد ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، أنا الشافعي ،
قال ^(١٠) : « جَمَعَ الْوَفَاءَ بِالْتَّنْذِرِ ، وَالْعَهْدِ ^(١١) - : كان يمين ، أو غيرها - .
في قول ^(١٢) الله تبارك وتعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا : أَوْفُوا بِالْعُقُودِ : ١٠ - ١) ؛
وفي قوله تعالى : (يُوفُونَ بِالْإِثْمِ ، وَيَخْفَؤُنَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا : ٧٦ - ٧٧) . »

-
- (١) في الأم زيادة : « الآية » . ثم قال : « ومن قلت : يَنْبِذُ إِلَيْهِ ؛ أَبْلَغُهُ مَأْمَنَةً . »
وسبغني نحوه قريبا . (٢) هذا ليس بالأم . (٣) الزيادة عن الأم .
(٤) كذا بالأم . وفي الأصل : « له » ؛ وكتب فوقه بمدا آخر : « معك » .
والأول مصحف عما في الأم ؛ والثاني خطأ .
(٥) هذا ليس بالأصل ولا بالأم . وقد رأينا زيادته : ليشمل الكلام كل من بطعه ؛
سواء أكان مؤمنا أم معاهداً . ويؤكد ذلك لاحق كلامه . وبدون هذه الزيادة يكون
قوله : بمن يطيعك ؛ بيانا لقوله : بمن يقتله .
(٦) كذا بالأم . وفي الأصل : « أمانة » ؛ وهو تصحيف ،
(٧) راجع كلامه بعد ذلك : قاله .
(٨) كما في الأم (ج ٤ س ١٠٦) . (٩) في الأم : « وبالعهد » ؛ وهو أحسن .
(١٠) في الأم : « قوله » .

« وقد ذكر الله (عز وجل) الوفاء بالمعقود : بالإيمان ؛ في غير آية :
من كتابه ؛ [منها ^(١)] : قوله عز وجل : (وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ : إِذَا عَاهَدْتُمْ) ؛
ثم ^(٢) : (وَلَا تَنْقُضُوا أَلْيَانَ بَمَدِّ قَوْلِكِيهَا) ؛ إلى ^(٣) قوله : (تَتَخَذُونَ ^(٤)
أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ) الآية : (١٦ — ٩١ — ٩٢) ؛ وقال ^(٥) عز وجل :
(يُوفُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ ، وَلَا يَنْقُضُونَ أَلْيَانًا) (١٣ — ٢٠) ^(٦) ؛ مع ما ذكر به
الوفاء بالعهد . »

« قال الشافعي : هذا ^(٧) من سعة لسان العرب الذي خوطبت به ؛
فظاهره ^(٨) عام على كل عقد . ويُشبهه (والله أعلم) : أن يكون الله ^(٩)
(تبارك وتعالى) أراد : [أن ^(١٠)] يوفوا بكل عقد — كان ^(١١) يمين ، أو
غير يمين . — وكل عقد نذر : إذا كان في العقد ^(١٢) لله طاعة ، أو لم ^(١٣)
يكن له — فيها أمر بالوفاء منها — معصية ^(١٤) . »

-
- (١) الزيادة عن الأم . (٢) هذا ليس بالأم . ولله زائد من الناسخ ، أو قصد به
التنيه على أن كل جملة دليل على حدة . (٣) في الأم : « قرأ الربيع الآية » .
(٤) كذا بالأصل . وقد ضرب على النون بحداد آخر ؛ وأبدلت ألفا ، وزيد : « ولا .
وهذا ناشئ عن الظن : بأنه أراد الآية : (٩٤) .
(٥) في الأم : « وقوله » . وهو أحسن .
(٦) في الأصل زيادة : « الآية » ؛ وهي من عبت الناسخ .
(٧) في الأم : « وهذا » . (٨) في الأم : « وظاهره » .
(٩) عبارة الأم : « أراد الله » . (١٠) زيادة متينة ، عن الأم .
(١١) هذا إلى قوله : عقد ؛ ليس بالأم . (١٢) في الأم : « العقد » .
(١٣) في الأم : « ولم » . وما في الأصل أحسن .
(١٤) راجع في السنن الكبرى (ج ٩ ص ٢٣٠ — ٢٣٧) : ما يدل لذلك ومما قبله : من السنة .

واحتج : « بأن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) صالح قریشاً بالحدیثیة : على أن یرد من جاء منهم ؛ فأُنزل الله (تبارک وتعالى) فی امرأة جاءتہ منهم مسلمة ؛ (سمّاها^(١)) فی موضع آخر^(٢) : أم کلثوم بنت عقبة بن أبي معیط . : (لما جاءکم المؤمنات مهاجرات)^(٣) ؛ إلی : (فلأترجنوهن إلی الکفار) الآية ؛ إلی قوله : (وأتوهن ما أفقوا : ٦٠ — ١٠) . ففرض الله (عز وجل) علیهم : أن لا یردوا^(٤) النساء ؛ وقد أعطوهم : رد من جاء منهم ؛ وهن منهم فحبسهن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : بأمر الله عز وجل^(٥) . » .
قال^(٦) : « هاهد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قوما : من المشركین ؛ فأُنزل الله (عز وجل) علیه : (براءة من الله ورسوله ، إلی الذین هاهدتم من المشركین : ٩ — ١٠)^(٨) . » .
قال الشافعی^(٧) — فی صلح أهل الحدیثیة ، ومن صالح : من

(١) هذا من كلام السیوق .

(٢) من الأم (ج ٤ ص ١١٢ و ١١٣) . وانظر المختصر (ج ٥ ص ٢٠١) ، وما تقدم (ج ١ ص ١٨٥) . (٣) ذکر فی الأم إلی : (لإعانهن) .

(٤) فی الأم : « أن لا ترد » .

(٥) راجع حدیث حروة : فی السنن الکبری (ج ٧ ص ١٧٠ — ١٧١ وج ٩ ص ٢٢٨ — ٢٢٩) ، والفتح (ج ٧ ص ٣١٩ وج ٨ ص ٤٤٩) .

(٦) كما فی الأم (ج ٤ ص ١٠٦) . (٧) فی الأم : « وعاهد » .

(٨) فی الأم زیادة : « الآية ؛ وأُنزل : (کیف یکون للمشركین عهد عند الله وعند رسوله : ٩ — ٧) ؟ (إلا الذین هاهدتم من المشركین ، ثم لم يتصوكم شیئاً) الآية : (٩ — ٤) . » . ثم ذکر الآتی : علی صورة سؤال وجواب .

المشركين . — : « كان صلحهم طاعة لله ^(١) ؛ إما : عن أمر الله ؛ بما صنع ؛ نصاً ؛ وإما أن يكون الله (عز وجل) جعل [له : أن يعقد لمن رأى ؛ بما رأى ؛ ثم أنزل قضاءه عليه : فصاؤوا إلى قضاء الله جل ثناؤه ^(٢)] ؛ ونسخ [رسول الله صلى الله عليه وسلم ^(٣)] فعله ، بفعله : بأمر الله . وكل كان : طاعة ^(٤) لله ؛ في وقته . « . وبسط الكلام فيه ^(٥) .

وبهذا الإسناد ، قال الشافعي ^(٦) (رحمه الله) : « وكان يثني في الآية : منع المؤمنين المهاجرات ، من أن يُرددن إلى دار الكفر ؛ وقطع العيصية — بالإسلام . — يثنين ، ويثني أزواجهن . ودلت السنة : على أن قطع العيصية : إذا اتقنت عدهن ، ولم يُسلم أزواجهن : من المشركين ^(٧) . »
« وكان يثني في ^(٨) الآية : أن يُرد على الأزواج فقاتهم ؛ ومقول فيها : أن فقاتهم ^(٩) التي تُرد : فقات الثلاثي ^(١٠) ملكوا عقدهن ؛ وهي المهور ؛ إذا كانوا قد أعطوهم لياتها . »

(١) كذا بالأم . وفي الأصل : « الله » . ولعل الزيادة من الناسخ .

(٢) هذه الزيادة عن الأم ، وبعضها متعين كما لا يخفى .

(٣) عبارة الأم : « لله طاعة » .

(٤) حيث شرع بين : ما إذا كان لأحد أن يعقد عقداً منسوخاً ، ثم يفسخه . فراجع (ص ١٠٦) : فهو جليل القاللة .

(٥) كافي الأم (ج ٤ ص ١١٤) : بعد أن ذكر آية المهاجرات .

(٦) راجع كلامه في الأم (ج ٤ ص ١٨٥ و ج ٥ ص ٣٩ و ١٣٥ - ١٣٦) : فهو مفيد هنا وفي نهاية البحث .

(٧) في الأم : « فيها » .

(٨) في الأصل زيادة : « غير » ؛ وهي من الناسخ . (٩) في الأم : « الثلاثي » .

« وَيَبَيِّنُ : أَنَّ الْأَزْوَاجَ : الَّذِينَ يُنْفِقُونَ النِّفَقَاتِ — : لِأَنَّهُمُ الْمُتَوَعُّونَ
 مِنْ نِسَائِهِمْ . — وَأَنَّ نِسَاءَهُمْ : الْمَأْذُونُ لِلْمُسْلِمِينَ أَنَّ ^(١) يَنْكِحُوهُنَّ :
 إِذَا آتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ . لِأَنَّهُ لَا إِشْكَالَ عَلَيْهِمْ : فِي أَنْ يَنْكِحُوا غَيْرَ
 ذَوَاتِ الْأَزْوَاجِ ؛ إِنَّمَا كَانَ الْإِشْكَالُ : فِي نِكَاحِ ذَوَاتِ الْأَزْوَاجِ ؛ حَتَّى
 قَطَعَ اللَّهُ حِصْمَةَ الْأَزْوَاجِ : بِإِسْلَامِ النِّسَاءِ ؛ وَيَبَيِّنُ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله
 عليه وسلم) : أَنَّ ذَلِكَ : بِمَعْنَى ^(٢) الْمِدَّةِ قَبْلَ إِسْلَامِ الْأَزْوَاجِ .
 « فَلَا يُؤَدَّى أَحَدٌ ^(٣) نَفَقَةً فِي ^(٤) امْرَأَةٍ فَاتَتْ ، إِلَّا ذَوَاتِ ^(٥)
 الْأَزْوَاجِ ^(٦) . »

« قَالَ الشَّافِعِيُّ : قَالَ ^(٧) اللَّهُ (عز وجل) لِلْمُسْلِمِينَ : (وَلَا تَمْسِكُوا بِعَصَمِ
 الْكَوْافِرِ ٦٠ — ١٠) . فَأَبَاهُنَّ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ؛ وَأَبَانَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله
 عليه وسلم) : أَنَّ ذَلِكَ : بِمَعْنَى الْمِدَّةِ . وَكَانَ ^(٨) الْحُكْمُ فِي إِسْلَامِ الزَّوْجِ ،

(١) فِي الْأُمِّ : « بَأَن » .

(٢) كَذَلِكَ بِالْأُمِّ . وَفِي الْأَسْلِ هَذَا وَفِي سِيَاقِ : « بِمَعْنَى » . وَهُوَ تَصْغِيرٌ . وَجَنَابَةٌ
 ذَلِكَ ، رَجُوعٌ : أَنَّ يَبَيِّنُ — فِي آخِرِ (ص ٨ من ص ٢٥١ ج ١) كَلِمَتَانِ سَقَطَتَا مِنْ
 الطَّبَاعِ ، وَهِيَ : « أَنَّ الْمِدَّةَ » .

(٣) أَيْ : مِنَ الْمُسْلِمِينَ لِلْمُشْرِكِينَ . وَجِبَارَةُ الْأُمِّ — وَلَعَلَّهَا أَظْهَرَ — : « فَلَا يُؤَدَّى
 أَحَدٌ » ؛ أَيْ : مِنَ الْمُشْرِكِينَ ؛ مِنْ جِهَةِ الْمُسْلِمِينَ .

(٤) جِبَارَةُ الْأُمِّ : « نَفَقَتِهِ مِنْ » .

(٥) فِي الْأَسْلِ : « ذَاتِ » ؛ وَلَعَلَّ النِّقْمَ مِنَ النَّاسِخِ . فَتَأْمَلِ .

(٦) رَاجِعٌ لِلْخِصْمِ (ج ص ٢٠٢) : لِأَهْمِيَّتِهِ .

(٧) فِي الْأُمِّ : « وَقَدْ قَالَ » . وَلَعَلَّ مَا فِي الْأَسْلِ أَحْسَنَ .

(٨) جِبَارَةُ الْأُمِّ : « فَكَانَ » . وَهِيَ أَظْهَرُ .

الحكم في إسلام المرأة : لا يَحْتَلِفَانِ ^(١) .
 « وقال ^(٢) الله تعالى : (وَأَسْتَلُوا مَا أَنتَقَمْتُمْ ، وَلَيْسَ لَكُمْ أَنْتَقُوا :
 ٦٠ - ١٠) . يعنى (والله أعلم) : أن أزواجَ المشركات : من المؤمنين ؛
 إذا منعهن ^(٣) المشركون إتيانَ أزواجهن ^(٤) — : بالإسلام ^(٥) . — :
 أدوا ^(٦) ما دَقَعَ إليهنَّ الأزواجُ : من المهور ؛ كما يؤدَّى المسلمون ما دَقَعَ
 أزواجُ المسلمين : من المهور . وجعله الله ^(٧) (عز وجل) حُكْمًا بينهم .
 « ثم حَكَمَ [لهم] ^(٨) — في مثل ذلك المعنى — حُكْمًا ثانياً ^(٩) ؛
 فقال : (وَإِنْ فَاتَكُمْ شَيْءٌ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ ؛ إِلَى الْكُفَّارِ ، فَمَا بُدَّكُمْ) ؛
 كأنه ^(١٠) (والله أعلم) يريد ^(١١) : فلم تَعَفُوا عنهم إذا ^(١٢) لم يَعَفُوا عنكم مهورَ

(١) راجع أيضا في الأم (ج ٧ ص ٢٠٢ — ٢٠٣) : رده القوي على من فرق بين
 السلتين ، وقال : إذا أسلم الزوج قبل امرأته ، وقتت الفرقة بينهما ؛ إذا عرض عليها
 الإسلام فأبت .

- (٢) في الأم : « قال . وما في الأصل أولى ، كما لا يخفى .
 (٣) كذا بالأصل . وقد ورد لفظ « أزواجهن » مكرراً من الناسخ . وفي الأم :
 « منهم ... أزواجهم » ؛ وهو أظهر ؛ وإن كانت النتيجة واحدة .
 (٤) أي : بسبب إسلام الأزواج .
 (٥) أي : أدى المشركون للأزواج . وعبرة الأم : « أدوا » ؛ أي : الأزواج .
 وهي أنسب بالكلام السابق ؛ وعبرة الأصل أنسب بالكلام اللاحق .
 (٦) لفظ الجلالة غير موجود بالأم . (٧) زيادة حسنة ، عن الأم .
 (٨) كذا بالأم . وفي الأصل : « ثابتا » ؛ وهو تصحيف .
 (٩) هذا ليس بالأم ؛ ولله سقط من الناسخ أو الطابع . وفي الأصل : « كان » ،
 وهو تحريف . (١٠) كذا بالأم . وفي الأصل : « يد » ؛ والنقص من الناسخ .
 (١١) كذا بالأم ؛ وهو الظاهر . وفي الأصل : « إذ » . ولله حرف فتأمل .

نسائكم ؛ فَأَتُوا الدِّينَ ذَهَبْتَ أَزْوَاجُهُمْ ، مِثْلَ مَا أَتَفَقُوا : ٦٠ - ١١) .
 كأنه يمتنع : من مهرهم ؛ إِذَا قَاتَتْ امْرَأَةٌ مُشْرِكَةً ^(١) : أَتَيْنَا ^(٢) مُسْلِمَةً ؛
 قَدْ أَعْطَاهَا مِائَةَ فِي مَهْرِهَا ؛ وَقَاتَتْ امْرَأَةً ^(٣) مُشْرِكَةً إِلَى الْكُفَّارِ ، قَدْ
 أَعْطَاهَا ^(٤) مِائَةً - حُسِبَتْ مِائَةُ الْمُسْلِمِ ، بِمِائَةِ الْمُشْرِكِ . فَقِيلَ : تِلْكَ :
 الْعَقُوبَةُ . »

« قَالَ : وَيُكْتَبُ بِذَلِكَ ، إِلَى أَصْحَابِ عَهْدٍ لِلْمُشْرِكِينَ : [حَتَّى ^(٥)] يُعْطَى
 الْمُشْرِكُ ^(٦) مَا قَصَصْنَاهُ ^(٧) - : مِنْ مَهْرِ امْرَأَتِهِ . - لِلْمُسْلِمِ الَّذِي قَاتَتْ
 امْرَأَتَهُ إِلَيْهِمْ : لَيْسَ ^(٨) لَهُ غَيْرُ ذَلِكَ . » .

ثُمَّ بَسَطَ الْكَلَامَ فِي التَّفْرِيعِ : عَلَى ^(٩) [هَذَا] الْقَوْلِ ؛ فِي مَوْضِعِ دُخُولِ
 النِّسَاءِ فِي صُلْحِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بِالْحَدِيثِ ^(١٠) .
 وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ ^(١١) : « وَإِنَّا ذَهَبْتُ : إِلَى أَنَّ النِّسَاءَ كُنَّ فِي صُلْحِ

(١) كَذَا بِالْأَم . وَفِي الْأَصْلِ : « مُشْرِكَةٌ » ؛ وَهُوَ خَطَأٌ وَتَحْرِيفٌ .

(٢) كَذَا بِالْأَم . وَفِي الْأَصْلِ : « أَتَيْنَا » ؛ وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

(٣) أَيْ : امْرَأَةٌ مُسْلِمٌ . وَلَوْ صَرَّحَ بِهِ لَكَانَ أَحْسَنَ .

(٤) أَيْ : زَوْجَهَا الْمُسْلِمَ . (٥) زِيَادَةٌ مُتَعَيِّنَةٌ ، مِنْ الْأَمِّ .

(٦) كَذَا بِالْأَم . وَفِي الْأَصْلِ : « لِلْمُشْرِكِينَ » ؛ وَهُوَ خَطَأٌ وَتَحْرِيفٌ .

(٧) أَيْ : قَطْعْنَاهُ عَنْهُ . وَبِعِبَارَةِ الْأَمِّ : « مَا قَاصَصْنَاهُ بِهِ » ؛ وَهِيَ أَظْهَرُ . أَيْ :

جَعَلْنَاهُ فِي مَقَابِلَةِ مَهْرِ الْمُسْلِمِ .

(٨) هَذِهِ الْجُمْلَةُ حَالِيَةٌ . وَرَاجِعٌ مَا ذَكَرَهُ بَعْدَ ذَلِكَ : فِيمَا إِذَا تَفَاوَتَ الْمَهْرَانِ .

(٩) فِي الْأَصْلِ : « وَ عَلَى الْقَوْلِ » . وَأَمِلَ الصَّوَابَ حَذْفَ مَا حُفِظْنَا ، وَزِيَادَةَ مَا زِدْنَا .

(١٠) رَاجِعُ الْفَصْلِ الْخَاصِ بِذَلِكَ (ص ١١٤ - ١١٧) : لِاسْتِثْنَائِهِ عَلَى فَوَائِدَ مُخْتَلَفَةٍ .

(١١) مِنَ الْأَمِّ (ج ٤ ص ١١٣) .

الْحَدِيثِيَّةُ ؛ بَأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَدْخُلْ رَدُّهُنَّ فِي الصَّلْحِ : لَمْ ^(١) يُنْقَطْ أَزْوَاجُهُنَّ
فِيهِنَّ عَوْنًا ؛ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ^(٢) . « .

(أنا) أبو عبد الله الحافظ ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال
الشافعي ^(٣) : « قَالَ اللَّهُ عز وجل : (وَإِنَّمَا تَخَافَنَ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةٌ : فَأَنْبِذْ إِلَيْهِمْ
هَلَى سَوَاءٌ ؛ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِنِينَ : ٨ — ٥٨) . نَزَلَتْ فِي أَهْلِ هُدْنَةَ ^(٤) :
بَلَغَ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) عَنْهُمْ ، شَيْءٌ : اسْتَدْلَّ بِهِ عَلَى خِيَانَتِهِمْ . « .

« فَلَمَّا جَاءَتْ دَلَالَةٌ ^(٥) : عَلَى أَنَّهُ لَمْ يُؤْفِ أَهْلُ الْهُدْنَةِ ^(٦) ، بِمَجْمِيعِ مَا
عَاهَدَهُمْ ^(٧) عَلَيْهِ — : فَلَهُ أَنْ يَنْبِذَ إِلَيْهِمْ . وَمَنْ قُلْتُ : لَهُ أَنْ يَنْبِذَ إِلَيْهِ ؛
فَعَلَيْهِ : أَنْ يُلْحِقَهُ بِمَا مَنَهِ ؛ ثُمَّ لَهُ : أَنْ يُحَارِبَهُ ؛ كَمَا يُحَارِبُ مَنْ لَا
هُدْنَةَ لَهُ ^(٨) . « .

-
- (١) كَلِمًا بِالْأَم . وَفِي الْأَصْلِ : « وَلَمْ » ؛ وَهُوَ خَطَأٌ وَتَحْرِيفٌ .
(٢) رَاجِعٌ مَا ذَكَرَهُ بَعْدَ ذَلِكَ (ص ١١٣ — ١١٤) : فَفِيهِ تَهْوِيَةٌ لِمَا هُنَا ، وَفَائِدَةٌ
فِي بَعْضِ مَا سَبَقَ . (٣) كَأَنَّهُ الْأَمُّ (ج ٤ ص ١٠٧) .
(٤) رَاجِعٌ كَلِمَاتِهِ (ص ١٠٨) .
(٥) كَلِمًا بِالْأَم . وَفِي الْأَصْلِ : « دَلَالَةٌ » ؛ وَهُوَ تَحْرِيفٌ .
(٦) فِي الْأَمِّ : « هُدْنَةٌ » .
(٧) فِي الْأَمِّ : « هَادِنُهُمْ » . وَهُوَ أَحْسَنُ .
(٨) رَاجِعٌ كَلِمَاتِهِ بَعْدَ ذَلِكَ ، وَكَلِمَاتِهِ (ص ١٠٩) : لِقَائِدَتِهِ . وَرَاجِعُ الْمَخْتَصَرِ
(ج ٥ ص ٢٠٣) .

(أنا) أبو سعيد ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، أنا الشافعي ، قال ^(١) :
 « قال الله (تبارك وتعالى) لنبيه (صلى الله عليه وسلم) في أهل الكتاب :
 (فَإِنْ جَاهِدْكَ : فَأَحْكُمْ يَنْتَهُم ، أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ ^(٢)) ؛ وَإِنْ تَعْرِضْ عَنْهُمْ :
 فَلَنْ يَضُرُّوكَ شَيْئًا ؛ وَإِنْ حَكَمْتَ : فَأَحْكُمْ يَنْتَهُم بِالْقِسْطِ : ٥ - (٤٢) . »
 « قال الشافعي : في ^(٣) هذه الآية ، يان (والله أعلم) : أَنَّ الله (عز وجل)
 جَعَلَ لِنَبِيِّهِ (صلى الله عليه وسلم) الْخِيَارَ : فَإِنْ ^(٤) يَحْكُمُ يَنْتَهُم ، أَوْ يُعْرِضْ
 عَنْهُمْ ^(٥) . وَجَعَلَ عَلَيْهِ ^(٦) : — : إِنْ حَكَمَ . — : أَنْ يَخْكُمَ يَنْتَهُم بِالْقِسْطِ .
 وَالْقِسْطُ : حُكْمُ اللَّهِ الَّذِي أُنْزِلَ عَلَى نَبِيِّهِ (صلى الله عليه وسلم) : (الْمَخْصُ
 الصَادِقُ ، أَحَدَتْ الْأَخْبَارُ عَهْدًا بِاللَّهِ (عز وجل) . قال الله عز وجل :
 (وَأَنْ أَحْكُمُ يَنْتَهُم : بِمَا أُنْزِلَ اللَّهُ ؛ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ) ^(٨) الآية :
 (٥ - ٤٩) . قال : وفي هذه الآية ، مافى التى قبلها : من أَمَرَ اللَّهُ (عز وجل)

-
- (١) كما فى الأم (ج ٦ ص ١٢٤) . وقد ذكر باختصار فى السنن الكبرى
 (ج ٨ ص ٢٤٥ - ٢٤٦) . وانظر المختصر (ج ٥ ص ١٦٧ - ١٦٨) .
 (٢) ذكر فى السنن الكبرى إلى هنا .
 (٣) فى الأم والسنن الكبرى : « ففى » .
 (٤) فى السنن الكبرى : « الحكم » . وما هنا أحسن .
 (٥) راجع فى السنن الكبرى (ص ٢٤٧) : حديث أبي هريرة .
 (٦) كذا بالأمر والسنن الكبرى . وفى الأصل : « له » . وهو خطأ ونحريف .
 (٧) ذكر فى الأم إلى : (إليك) . وراجع تفسيره الأهواء ، وكلامه للتعلق بهذا
 للقام — : فى الأم (ج ٥ ص ٢٢٥ وج ٧ ص ٢٨) . وانظر ما سبأنى فى الأفضية .

له ، بالحكيم : بما أنزل الله إليه ^(١) .

« قال : وصممت من أَرْضِي — : من أهل العلم ^(٢) . — يقول في قول الله عز وجل : (وَأَنْ أَحْكُمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ) : إِنْ حَكَمْتَ ؛ لَا : عَزَمًا أَنْ تَحْكُمَ ^(٣) . » .

ثم ساق الكلام ، إلى أن قال ^(٤) : « أنا إبراهيم بن سعيد ^(٥) ، عن ابن شهاب ، عن عُبَيْد ^(٥) الله بن عبد الله بن عُثْبَةَ ، عن ابن عباس — أنه قال : كيف تسألون أهل الكتاب عن شيء : وكتابكم الذي أنزل الله على نبيه (صلى الله عليه وسلم) : أحدث الأخبار ، تفرهونه محضاً : لم يُشَبَّ ^(٦) ١٢ .

(١) ذهب بعض الأئمة — : كابن عباس ، ومجاهد ، وعكرمة ، والسدي ، وعمر بن عبد العزيز ، والزهري ، وأبي حنيفة وأصحابه . — إلى أن هذه الآية ناسخة للأولى . وهذا هو قول الشافعي الرابع (كما سيأتي) . انظر السنن الكبرى (ص ٢٤٨ — ٢٤٩) ، والناسخ والمنسوخ للنحاس (ص ١٢٩) . ثم راجع رد الشافعي على هذا المذهب : في الأم (ج ٦ ص ١٢٥ وج ٧ ص ٣٩) ، فهو جيد مفيد . وسيأتي شيء منه .

(٢) كالك : موافقاً للنهي ، والشعبي ، وعطاء . انظر السنن الكبرى (ص ٢٤٦) ، والناسخ والمنسوخ (ص ١٢٨ — ١٢٩) .

(٣) راجع أرى على وعمر ، وتعليق الشافعي عليهما : في الأم (ص ١٢٥ — ١٢٦) ، والسنن الكبرى (ص ٢٤٧ — ٢٤٨) . وانظر القتيح (ج ٦ ص ١٦٢ — ١٦٣) .

(٤) كافي (ص ١٢٩ — ١٣٠) ، والسنن الكبرى (ص ٢٤٩) . وقد أخرج أثر ابن عباس ، البخاري — ببعض اختلاف في اللفظ — من طريق ابن عُثْبَةَ ، وعكرمة . راجع القتيح (ج ٥ ص ١٨٥ وج ١٣ ص ٢٦٠ و ٣٨٤) .

(٥) كذلك بالأم والسنن الكبرى وصحيح البخاري . وفي الأصل : « سعيد ... عبد » ؛ وهو خطأ وتحريف .

(٦) في الأصل : « يسب » ؛ وهو تحريف . والتصحيح عن الأم وغيرها .

أَلَمْ يُخَيِّزْكُمْ اللَّهُ ^(١) فِي كِتَابِهِ : أَنَّهُمْ حَرَّفُوا كِتَابَ اللَّهِ (عز وجل ^(٢))
وَبَدَّلُوا ، وَكَتَبُوا كِتَابًا ^(٣) بِأَيْدِيهِمْ ، فَقَالُوا ^(٤) : (هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ؛
لِيَشْتَرُوا بِهِ نَفْسًا قَلِيلًا ^(٥)) . ٢ - ٧٩ . اَلَا إِنَّمَا كَمْ الْعِلْمُ الَّذِي جَاءَكُمْ ،
عَنْ مَسَائِلِهِمْ ؟ اَللَّهُ : مَا رَأَيْنَا رَجُلًا ^(٦) مِنْهُمْ قَطُّ ^(٧) : يَسْأَلُكُمْ هَمَا أَنْزَلَ
اللَّهُ إِلَيْكُمْ . » .

هذا : قوله في كتاب الخُدُودِ ؛ وبمعناه : أجاب في كتاب القضاء
باليَمِينِ مع الشاهد ^(٨) ؛ وقال فيه :

« فَسَمِعْتُ مَنْ أَرْضَى عِلْمَهُ ، يَقُولُ : (وَأَنْ أَحْكُمُ يَنْتَهِمُ) : إِنْ
حَكَمْتُ ؛ عَلَى مَعْنَى قَوْلِهِ : (فَأَحْكُمُ يَنْتَهِمُ ، أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ) . فَتِلْكَ ^(٩) :
مفسرةٌ ؛ وهذه : مُجْمَلَةٌ . »

« وفي قوله عز وجل : (قُلْ إِنْ تَوَلَّوْا : ٥ - ٤٩) ؛ دلالةٌ : على أنهم
إِنْ تَوَلَّوْا : لم يكن عليه الحكمُ بينهم . ولو كان قولُ ^(١٠) الله عز وجل :
(وَأَنْ أَحْكُمُ يَنْتَهِمُ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ) ؛ إلزاماً منه للحُكْمِ بينهم - :

(١) في الأم زيادة : « عز وجل » .

(٢) هذا ليس بالسنن الكبرى . وعبارة الأم : « تبارك وتعالى » .

(٣) في الأم : « الكتاب » . (٤) في الأم : « وقالوا » .

(٥) ذكر في الأم إلى آخر الآية . (٦) في الأم : « أحداً » .

(٧) هذا ليس بالأم .

(٨) من الأم (ج ٧ ص ٣٨ - ٣٩) . وبمعنى أن تراجع أول كلامه .

(٩) كان الأولى أن يقول : فهذه . ولعله عبر بلام البعد : لأن الأولى هي التصويدة

بالفادات ، وشبهت بالأخرى .

(١٠) في الأم : « قوله » .

أولهم الحكم : مُتَوَلِّينَ . لأنهم إنما يتَوَلَّونَ^(١) : بعد الإتيان ؛ فَمَا :
ما لم يأتوا ؛ فلا يُقَالُ لهم : تَوَلَّوْا^(٢) .

وقد أخبرنا^(٣) أبو سعيد — في كتاب الجزية — : نا أبو العباس ،
أنا الربيع ، أنا الشافعي ، قال^(٤) : « لم أعلم مخالفاً — : من أهل العلم
بالسير . — : أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لما نزل المدينة : وأدَعَ
يهودَ كَافَّةً على غير جزية ؛ [و^(٥)] أن قول الله (عز وجل) : (فَإِنْ
جَاهَلُوكَ : فَاحْكُم بَيْنَهُمْ ، أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ) ؛ إنما نَزَلَتْ : في اليهودِ
المُؤَادِعِينَ : الذين لم يُطِئُوا جزيةً ، ولم يُقرُّوا ؛ بأن^(٦) تجرى^(٧) عليهم .
وقال بعضهم^(٨) : نَزَلَتْ في اليهودِ بَيْنَ الَّذِينَ زَيَّأَ^(٩) . »

« قال : والذي^(١٠) قالوا ، يُشَبِّه ما قالوا ؛ لقول الله عز وجل : (وَكَيفَ
يُحْكُمُونَكَ : وَعِنْدَهُمُ التَّوْرَةُ فِيهَا^(١١) حُكْمُ اللَّهِ ۚ : ٥ — ٤٣) ؛

(١) في الأم : « تولوا » . وما في الأصل أحسن .

(٢) راجع ما ذكره بعد ذلك : فهو مفيد في بعض الأبحاث السابقة واللاحقة .

(٣) قد ورد في الأصل بصيغة الاختصار : « أنا » ؛ فرأينا أن الأليق بإبائه كاملاً .

(٤) كما في الأم (ج ٤ ص ١٢٩) . وقد ذكر بعضه في المختصر (ج ٥

ص ٢٠٣ — ٢٠٤) .

(٥) زيادة متينة ، عن الأم والمختصر .

(٦) عبارة المختصر : « فيهم » . (٧) في المختصر : « أن » .

(٨) عبارة الأم والمختصر : « يجرى عليهم الحكم » .

(٩) في الأم : « بعض » .

(١٠) كلما بالأم والمختصر . وفي الأصل : « ربنا » ؛ وهو تصحيف .

(١١) عبارة المختصر : « وهذا أحبه بقول الله » . وهي أحسن .

(١٢) في المختصر : « الآية » . وما سيأتي إلى قوله ؛ وليس للامام ؛ غير مذكور فيه .

وقال ^(١) : (وَأَنْ أُخْبِتُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ^(٢) ... فَإِنْ تَوَلَّوْا) ؛ يعنى (والله أعلم) ؛ فَإِنْ ^(٣) تَوَلَّوْا عَنْ حُكْمِكَ [بنير رضاهم] ^(٤) . فهذا ^(٥) بُشْبُةٌ : أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ أَتَاكَ ^(٦) : غير متفهور على الحكم .

« والذين حاكبوا إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) — في امرأة منهم ورجل : زَنِيًّا . — : مُؤَادِعُونَ ^(٧) ؛ فكان ^(٨) في التوراة : الرِّجْمُ ؛ وَرَجَّوْا : أَنْ لَا يَكُونَ ^(٩) مِنْ حُكْمِ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) . فجاءوا ^(١٠) بهما : فرَجَّهما رسولُ الله (صلى الله عليه وسلم) . . . وَذَكَرَ فِيهِ حَدِيثُ ابْنِ مَرْمٍ ^(١١) . قال الشافعي ^(١٢) : « فَإِذَا ^(١٣) وَادَعَ الْإِمَامُ قَوْمًا — : مِنْ أَهْلِ الشَّرِكِ .

-
- (١) عبارة الأم : « وقوله » . وهى أحسن .
 (٢) ذكر فى الأم إلى : (يفتنوك) ؛ ثم قاله : « الآية » .
 (٣) فى الأم : « إِنْ » . وما فى الأصل أحسن .
 (٤) زيادة جيدة ، من الأم . (٥) فى الأم : « وهذا » .
 (٦) عبارة الأم : « آتى حاكبا » .
 (٧) كذا بالأم . وعبارة الأصل : « موادعين » ؛ وهى إما مصحفة ، أو ناقصة كلمة : « كانوا » . (٨) فى الأم : « وكان » .
 (٩) أى : الرجم . وقد صرح به فى الأم ، بعد صيغة الدعاء .
 (١٠) كذا بالأم . وفى الأصل : « لجأه » ؛ وهو تحريف .
 (١١) مختصر آ ؛ فى الحدود ، والقضاء باليمين والشاهد ، واختلاف العراقيين (ج ٦ ص ١٢٤ وج ٧ ص ٢٩ و ١٥٠) ولم يذكره فى كتاب الجزية : على ما نعتقد . وراجع هذا الحديث ، وحديث البراء وأبى هريرة : فى السنن الكبرى (ص ٢٤٦ - ٢٤٧) . ثم راجع الكلام عليه : فى الفتوح (ج ١٢ ص ١٣٦ - ١٤١ وج ١٣ ص ٣٩٨) ، وشرح مسلم (ج ١١ ص ٢٠٨ - ٢١١) : فهو مفيد فى كثير من البحوث .
 (١٢) كفى فى الأم (ج ٤ ص ١٢٩ - ١٣٠) .
 (١٣) عبارة الأم : « وإذا » . ولعل عبارة الأصل أظهر .

وَلَمْ يَشْرَطْ : أَنْ يَجْزِيَ عَلَيْهِمُ الْحُكْمُ ؛ ثُمَّ جَاءُوهُ مُتَحَاكِينَ — : فَوَهِ بِالْخِيَارِ : يَبَيِّنُ أَنْ يَحْكُمَ بَيْنَهُمْ ، أَوْ يَدَعَ الْحُكْمَ . فَإِنْ اخْتَارُوا أَنْ يَحْكُمَ بَيْنَهُمْ : حَكَمَ بَيْنَهُمْ حُكْمَهُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ ^(١) . فَإِنْ امْتَنَعُوا — بَعْدَ رِضَائِهِمْ بِحُكْمِهِ — : حَارَبَهُمْ . »

« قَالَ : وَ ^(٢) لَيْسَ لِلْإِمَامِ الْخِيَارُ فِي أَحَدٍ — : [مِنْ] الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ يَجْزِي عَلَيْهِمُ الْحُكْمَ . — : إِذَا جَاءُوهُ فِي حَدِّ اللَّهِ (عَزَّ وَجَلَّ) . وَعَلَيْهِ : أَنْ يَقْبِضَهُ . »

« قَالَ ^(٣) : وَإِذَا ^(٤) أَبَى ^(٥) بَعْضُهُمْ عَلَى ^(٦) بَعْضٍ ، مَا فِيهِ [لَهُ] حَقٌّ عَلَيْهِ ^(٧) ؛ فَأَتَى ^(٨) : طَالِبُ الْحَقِّ إِلَى الْإِمَامِ ، يَطْلُبُ حَقَّهُ — : لِحَقِّ لَازِمٍ لِلْإِمَامِ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) : أَنْ يَحْكُمَ [لَهُ] ^(٩) عَلَى مَنْ كَانَ لَهُ عَلَيْهِ حَقٌّ مِنْهُمْ ؛

(١) قَالَ فِي الْأَمِّ — بَدَ ذَلِكَ — : « وَقَوْلُ اللَّهِ : (وَإِنْ حَكَتْ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِالسُّطِّ) » . ثُمَّ فُسِّرَ الْقِسْطُ بِمَا تَقَدَّمَ (ص ٧٣) .

(٢) هَذَا إِلَى قَوْلِهِ : حَارَبَهُمْ ؛ قَدْ ذَكَرَ فِي الْأَمِّ بَعْدَ قَوْلِهِ : يَقْبِضُهُ ؛ بِقَبْلِهِ ؛ وَقَبْلَ مَا بَعْدَهُ . وَلَمْ يَأْخِرْهُ أَوَّلَى .

(٣) هَذَا إِلَى قَوْلِهِ : يَقْبِضُهُ ؛ ذَكَرَ فِي الْمُخْتَصَرِ (ص ٢٠٤) ، وَالسَّنَنِ الْكُبْرَى (ص ٢٤٨) .

(٤) الزِّيَادَةُ عَنِ الْأَمِّ وَالْمُخْتَصَرِ وَالسَّنَنِ الْكُبْرَى .

(٥) بَدَ أَنْ ذَكَرَ آيَةَ الْجُزْيَةِ ، وَفُسِّرَ السَّفَارُ بِمَا ذَكَرَهُ هُنَا فِي آخِرِ الْكَلَامِ .

(٦) فِي الْأَمِّ : « فَإِذَا » . وَهُوَ أَحْسَنُ .

(٧) كَذَا بِالْأَمِّ . وَفِي الْأَصْلِ : « آتَى ... إِلَى » ؛ وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

(٨) زِيَادَةُ حَسَنَةٍ ، عَنِ الْأَمِّ . (٩) فِي الْأَمِّ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ .

(١٠) كَذَا بِالْأَمِّ . وَفِي الْأَصْلِ : « فَأَتَى » ؛ وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

وإن لم يأتِ المطلوبُ : راضياً بحُكْمِهِ ؛ وكذلك : إن أظهرَ السَّخَطَ ^(١) لِحُكْمِهِ . لما ^(٢) وصفتُ : من قول الله عز وجل : (وَهُمْ صَاغِرُونَ : ٢٩-٩) . فكان ^(٣) الصَّغَارُ (والله أعلم) : أن يجرى عليهم حُكْمُ الإسلامِ . ٥٠ . وبسطَ الكلامَ في التفريع ^(٤) .

وكأنه وَقَفَ — حينَ صَنَّفَ كتابَ الجزيةِ — : أن إيةَ الخِيَارِ وَرَدَتْ في المَوَاقِعِ ؛ فَرَجَعَ مما قال — في كتابِ الحُدُودِ — في المُعَاهِدِينَ : فَأَوْجَبَ الحُكْمَ بينهم بما أنزل الله (عز وجل) . إذا تَرَأَفُوا إلينا ^(٥) .

* * *

(١) في الأم : « السخطة » . وهو لم يرد إلا اسماً لسيف الدين ابن فارس ؛ كفا في التاج . فله مصنف عن « السخطة » ؛ أو قياساً : للمرة .

(٢) هذا إلى قوله : (صاغرون) ؛ ذكر في المختصر عقب قوله : يقيمه .

(٣) هذا الخ ذكر في السنن الكبرى . وراجع فيها حديث الحسن بن أبي الحسن ، وكلام البيهقي للمتلقي به . وراجع كلام أبي جعفر في الناسخ والنسخ (ص ١٢٩ — ١٣٠) : فهو في غاية القوة والجودة .

(٤) راجع الأم (ص ١٣٠ — ١٣٣) ، والمختصر (ص ٢٠٤ — ٢٠٥) .

(٥) قال للزنى في المختصر (ص ٢٠٤) : « هذا أشبه من قوله في الحدود : لا يحدون ، وأرغمهم إلى أهل دينهم . » ؛ وقال (ص ١٦٨) : « هذا أولى قوله به ؛ إذ زعم أن معنى قول الله تعالى : (وهم صاغرون) : أن يجرى عليهم أحكام الإسلام ؛ ما لم يكن أمر حكم الإسلام فيه : تركهم وإياد . » .

« مَا يُؤْتَرُ عَنْهُ فِي الصَّيْدِ وَالذَّبْحِ »

« وَفِي الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ »

قرأتُ في كتاب: (السنن) - رواية حرملة بن يحيى، عن الشافعي - :
قال: « قال الله تبارك وتعالى: (يَسْأَلُونَكَ: مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ؟ قُلْ: أُحِلَّ
لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ، وَمَا عَلَّمْتُمْ: مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ؛ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا
عَلَّمَكُمُ اللَّهُ؛ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ: ٥ - ٤) ^(١) . »

« قال الشافعي: فكان مَعْقُولًا عن الله (عز وجل) - : إذ أذن
في أكل ما أَمْسَكَ الجوارحُ. - : أنهم إنما اتَّخَذُوا الجوارحَ، لما لم يتألوه
إلا بالجوارح - : وإن لم ينزل ذلك نصًّا من كتاب الله عز وجل - :
فقال الله عز وجل: (لِيَبْلُوَنَكُمْ اللَّهُ بِشَيْءٍ: مِنَ الصَّيْدِ، ثَغْلَهُ أَيْدِيكُمْ
وَرِمَاحُكُمْ: ٥ - ٩٤) ^(٢)؛ وقال تعالى: (لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ: وَأَنْتُمْ حُرْمٌ؛
٥ - ٩٥)؛ وقال تعالى: (وَإِذَا حَلَلْتُمْ: فَاصْطَادُوا: ٥ - ٢) . »

« قال ^(٣) : ولما ذَكَرَ اللَّهُ (عز وجل) أَمْرَهُ: بالذَّبْحِ؛ وقال: (إِلَّا
مَا ذَكَّيْتُمْ ^(٤) : ٥ - ٣) . - : كان مَعْقُولًا عن الله (عز وجل): أنه إنما
أَمَرَهُ: فيما يُمْسِكُن فِيهِ الذَّبْحُ وَالذَّكَاةُ؛ وإن لم يذكرْهُ . »

(١) راجع في السنن الكبرى (ج ٩ ص ٢٣٥): سبب نزول هذه الآية؛ وحديث
عدي بن حاتم، وأثر ابن عباس وقادة المتطقة بها .

(٢) راجع في السنن الكبرى (ج ٥ ص ٢٠٢ وج ٩ ص ٢٣٥)، تفسير مجاهد
لهذه الآية. (٣) في الأصل: « وقال ». ولعل الواو زائدة من الناسخ .

(٤) قد ورد في الأصل مصحفاً: بالزاي . وكذلك فيها سيأتي . وانظر في أواخر
الكتاب، ما نقله يونس عن الشافعي في ذلك .

« فَلَمَّا كَانَ مَقُولًا فِي حُكْمِ اللَّهِ (عز وجل) ، مَا وَصَفْتُ — :
 أُتْبِنِي ^(١) لِأَهْلِ الْعِلْمِ عِنْدِي ، أَنْ يَعْلَمُوا : أَنْ مَا حَلَّ — : مِنَ الْحَيَوَانِ . — :
 فَذَكَاءُ ^(٢) الْمَقْدُورِ عَلَيْهِ [مِنْهُ ^(٣)] : مِثْلُ ^(٤) الذَّبْحِ ، أَوِ النَّخْرِ ؛ وَذَكَاءُ غَيْرِ
 الْمَقْدُورِ عَلَيْهِ مِنْهُ : مَا يُقْتَلُ ^(٥) بِهِ : جَارِحٌ ، أَوْ سِلَاحٌ . » .

(أنا) أَبُو سَعِيدِ بْنِ أَبِي صَمْرُو ، نَا أَبُو الْبَلَّاسِ الْأَصَمُّ ، أَنَا الرَّبِيعُ ،
 أَنَا الشَّافِعِيُّ ، قَالَ ^(١) : « الْكَلْبُ الْمُعْلَمُ : الَّذِي إِذَا أَشْلَى : اسْتَشْلَى ^(٢) ؛
 وَإِذَا أَخَذَ : حَبَسَ ، وَلَمْ يَأْكُلْ . فَإِذَا قَتَلَ هَذَا مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ : كَانَ مُعْلَمًا ،
 يَأْكُلُ صَاحِبَهُ مِمَّا حَبَسَ عَلَيْهِ — : وَإِنْ قَتَلَ . — : مَا لَمْ يَأْكُلْ ^(٣) . » .

(١) عبارة الأصل هكذا : « اسى » . والظاهر أنها مصحفة عما ذكرنا .

(٢) في الأصل : « بركة » . وهو خطأ وتصحيف .

(٣) زيادة حسنة .

(٤) له إنما عبر بذلك : لئلا تخرج ذكاة الجنين التي هي : ذكاة أمه .

(٥) في الأصل : « ينل » . وهو إما عرف مما ذكرنا ، أو عن : « ينال » .

وراجع في هذا للقام : الأم (ج ٢ ص ١٩٧ — ٢٠٣) ، والمختصر (ج ٥ ص ٢٠٧ —
 ٢١٠) ، والسنان الكبرى (ج ٩ ص ٢٤٥ — ٢٤٩) ، والفتح (ج ٩ ص ٤٧٥ —
 ٤٨٢) ، والمجموع (ج ٩ ص ٨٥ — ٩٢) .

(٦) كما في الأم (ج ٢ ص ١٩١) . وانظر المختصر (ج ٥ ص ٢٠٥) .

(٧) ورد في الأصل : بالألف ؛ وهو تصحيف . أي : إذا دهم أجاب . والإعلاء :
 يستعمل أيضا : في الإغراء على القرية ؛ خلافا لابن السكيت . وحمله على اللغة الأول
 هنا : أولى وأحسن . وانظر المجموع (ج ٩ ص ٩٧ — ٩٨) .

(٨) انظر ما ذكره بعد ذلك (ص ١٩٢) : من الحكم فيها إذا أكل . وراجع =

قال الشافعي ^(١) : « وقد نُسِّيَ جَوَارِحُ : لأنها تَجْرَحُ ؛ فيكونُ اسماً : لازماً . وأحِلَّ ^(٢) ما أَمْسَكَ مطلقاً ^(٣) . » .

(أنا) أبو سعيد ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي ^(١) (رحمه الله) : « وإذا ^(٢) كانت الضحايا ، إنما هو ^(٣) : دمٌ يُتَقَرَّبُ به ^(٤) ؛ غيرُ الدماء : أَحَبُّ إلَيَّ . وقد زَعَمَ بعضُ المفسرينَ : أن قولَ الله عز وجل : (ذَلِكَ ؛ وَمَنْ يُعْظَمُ شَعَائِرَ اللَّهِ ^(٥) : ٢٢ - ٣٢) - : اسْتِمَاجُ الْهَدْيِ ^(٦) واستِحْسَانُهُ ^(٧) . وسئل ^(٨) رسولُ الله (صلى الله عليه وسلم) : أَيُّ الرقابِ

= في القام كـ : السنن الكبرى (ج ٩ ص ٢٣٥ - ٢٣٨ و ٢٤١ - ٢٤٥) ، والفتح (ج ٩ ص ٤٨٢ - ٤٨٣) ، والمجموع (ج ٩ ص ٩٨ - ١٠٨) ، وشرح العمدة (ج ٤ ص ١٩٧ - ١٩٩) . (١) كافي الأم (ج ٢ ص ٢٠١) .
(٢) في الأم : « وأكل » .

(٣) لكي نفهم ذلك حق الفهم ، راجع كلامه السابق واللاحق (ص ٢٠١ - ٢٠٢) .
(٤) كافي الأم (ج ٢ ص ١٨٨ و ١٨٩) . وقد ذكر بعضه في السنن الكبرى (ج ٩ ص ٢٧٢) ، والمختصر (ج ٥ ص ٢١١) .

(٥) في الأم (ص ١٨٩) : بالفاء . وفي السنن الكبرى : « إذا » .
(٦) كنا بالأصل والأم والسنن الكبرى . وكان للناس تأنيث الضمير ؛ ولعله ذكره : مراعاة للخبر .

(٧) في الأم زيادة : « إلى الله تعالى » .
(٨) في الأم (ص ١٨٨) زيادة : (فلإنها من تقوى القلوب) .
(٩) راجع كلام النووي في المجموع (ج ٨ ص ٣٥٦) عن معنى الهدى ، وللإمام .
(١٠) أخرج هذا التفسير البخاري ، عن مجاهد ؛ وأخرجه ابن أبي شيبة والشيخان ، عن ابن عباس . انظر التنقيح (ج ٣ ص ٣٤٨) ، والمجموع (ج ٨ ص ٣٥٦ و ٣٩٥) .
(١١) السائل : أبو ذر . راجع حديثه في السنن الكبرى .

أفضل ؟ فقال ^(١) : أغلاها نَحْنَا ، وَأَقْسَمُهَا عِنْدَ أَهْلِهَا .

« قال : والعقل مُضْطَرٌّ إِلَى أَنْ يَعْلَمَ : أَنْ كُلَّ مَا تُقَرِّبُ بِهِ إِلَى اللَّهِ (عز وجل) : إِذَا كَانَ نَفِيسًا ، فَكُلَّمَا ^(٢) عَظُمَتْ رَزِيَّتُهُ عَلَى الْمُتَقَرِّبِ بِهِ إِلَى اللَّهِ (عز وجل) : كَانَ أَعْظَمَ لَأَجْرِهِ ^(٣) . »

« وَقَدْ قَالَ اللَّهُ (عز وجل) فِي الْمُتَمَتِّعِ : (فَأَسْتَفْتِمَنَّ مِنَ الْهَدْيِ . ٢ — ١٩٦) ؛ وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : فَأَسْتَفْتِمَنَّ — : مِنَ الْهَدْيِ . — : شَاةٌ ^(٤) . وَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) أَصْحَابَهُ — : الَّذِينَ تَمَتَّعُوا بِالْمُعَرَّةِ إِلَى الْحُجِّ . — : أَنْ يَذْبَحُوا شَاةً شَاةً . وَكَانَ ذَلِكَ أَقَلَّ مَا يُحْزِرُهُمْ . لِأَنَّهُ ^(٥) إِذَا أَجْزَاهُ ^(٦) أَذْنَى الدِّمِّ : فَأَغْلَاهُ خَيْرٌ مِنْهُ ^(٧) . »

(١) فِي الْأَمِّ بِدُونِ الْفَاءِ . وَمَا فِي الْأَصْلِ أَحْسَنُ .

(٢) ذَكَرَ إِلَى هُنَا ، فِي الْأَمِّ (ص ١٨٨) . وَقَوْلُهُ : وَالْعَقْلُ ؛ إِلَى آخِرِ الْكَلَامِ ؛ لَيْسَ بِالسَّنَنِ الْكُبْرَى ، وَلَا بِالْمُتَمَتِّعِ .

(٣) وَقَدْ وَافَقَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي ذَلِكَ : عَلِيٌّ ، وَالْجُمْهُورُ . وَخَالَفَهُ ابْنُ عُمَرَ وَعَائِشَةُ ، وَالْقَادِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، وَطَائِفَةٌ . انْظُرِ السَّنَنِ الْكُبْرَى (ج ٥ ص ٢٤ و ٢٢٨) ، وَالْفَتْحَ (ج ٣ ص ٣٤٦ — ٣٤٧) ، وَمَتَّقِدَمَ (ج ١ ص ١١٦) .

(٤) هَذَا مِنْ بَطْنِ بَاسِلِ الدَّهْوَى ؛ فَتَنَبَّهَ .

(٥) ذَكَرَ فِي الْأَمِّ : مَهْمُوزًا .

(٦) ثُمَّ شَرَعَ بِسْتَدْلٍ : عَلَى أَنْ الضَّحَايَا لَيْسَتْ وَاجِبَةً ؛ فَرَاجَعَ كَلَامَهُ (ص ١٨٩ — ١٩٠) . وَرَاجَعَ فِي هَذَا لِلْوَضُوعِ : السَّنَنِ الْكُبْرَى (ج ٩ ص ٢٩٢ — ٢٩٦) ، وَالْفَتْحَ (ج ١٠ ص ٢ — ٣ و ١٢ — ١٣) ، وَالْمَجْمُوعَ (ج ٨ ص ٣٨٢ — ٣٨٩) .

وبهذا الإسناد، قال الشافعي ^(١) : « أَحَلَّ اللَّهُ (جَل ثناؤه) : طَعامَ أَهْلِ الْكِتَابِ ؛ وَكَانَ ^(٢) طَعامُهُمْ — عِنْدَ بَعْضٍ مِّنْ حَفِظَتِ ^(٣) عَنْهُ : مِنْ أَهْلِ التَّفْسِيرِ . — : ذِبَائِحُهُمْ ؛ وَكَانَتْ الْأَمَارُ تُدَلُّ : عَلَى إِحْلَالِ ذِبَائِحِهِمْ . »

« فَإِنْ كَانَتْ ذِبَائِحُهُمْ : يُسْمَوْنَهَا اللَّهُ (عَزَّ وَجَلَّ) ؛ فَهِيَ : حَلَالٌ . وَإِنْ كَانَ لَهُمْ ذَبِيحٌ آخَرُ : يُسْمَوْنَ عَلَيْهِ غَيْرَ اسْمِ اللَّهِ (عَزَّ وَجَلَّ) ؛ مِثْلَ : اسْمِ الْمَسِيحِ ^(٤) ؛ أَوْ : يَذْبَحُونَهُ ^(٥) بِاسْمِ دُونِ اللَّهِ . — لَمْ يَحِلْ هَذَا : مِنْ ذِبَائِحِهِمْ . [وَلَا أُثْبِتُ : أَنَّ ذِبَائِحَهُمْ هَكَذَا ^(٦) .] »

« قَالَ الشَّافِعِيُّ ^(٧) : قَدْ يُبَاحُ الشَّيْءُ مُطْلَقًا : وَإِنَّمَا يُرَادُ بَعْضُهُ ، دُونَ بَعْضٍ . فَإِذَا زَمَّ زَامٌ : أَنَّ السَّلْمَ : إِنْ نَسِيَ اسْمَ اللَّهِ : أَكَلَتْ ذَبِيحَتُهُ ؛ وَإِنْ تَرَكَ اسْتِخْفَافًا : لَمْ تُؤْكَلْ ذَبِيحَتُهُ . — وَهُوَ لَا يَدْعُو لِشِرْكَ ^(٨) . — : »

(١) كافي الأم (ج ٢ ص ١٩٦) .

(٢) هذا إلى قوله : إَحْلَالَ ذِبَائِحِهِمْ ؛ ذَكَرَهُ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (ج ٩ ص ٢٨٢) . وَقَدْ أَخْرَجَ فِيهَا التَّفْسِيرَ الْآتِي ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَمُجَاهِدٍ ، وَمَكْحُولٍ . وَانْظُرِ الْفَتْحَ (ج ٩ ص ٥٠٤) . وَرَاجِعِ الْمَجْمُوعَ (ج ٩ ص ٧٨ - ٨٠) : فَهُوَ مُفِيدٌ فِي سَبْقِ أَيْضًا (ص ٥٧ و ٥٩) (٣) فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى : « حَفِظْنَا » .

(٤) قُلْ فِي الْفَتْحِ (ج ٩ ص ٥٠٣) نَحْوُ هَذَا بَزِيَادَةٍ : « وَإِنْ ذَكَرَ الْمَسِيحَ عَلَى مَعْنَى : الصَّلَاةِ عَلَيْهِ ؛ لَمْ يَحْرَمَ » . ثُمَّ قُلْ عَنْ الْحَلِيمِيِّ — مِنْ طَرِيقِ الْيَهُودِيِّ — كَلَامًا جَيِّدًا مُرْتَبِطًا بِهِذَا ؟ فَرَاجِعْهُ .

(٥) كَذَا بِالْأَمِّ ؛ وَهُوَ الظَّاهِرُ . وَفِي الْأَصْلِ : « أَوْ يَذْبَحُونَ » ؛ وَلَعَلَّ الْحَافِظَ مِنَ التَّائِيخِ . (٦) زِيَادَةٌ مُفِيدَةٌ ، عَنِ الْأَمِّ .

(٧) مِثْنًا : أَنْ كُونَ ذِبَائِحَهُمْ سَنَفَيْنِ ، لَا يَمَارِضُ إِحْبَاتَهَا مُطْلَقَةً . انْظُرِ الْأَمِّ .

(٨) فِي الْأَمِّ : « لِلشِّرْكِ » .

كان مَنْ يَدْعُهُ : على الشُّركِ ؛ أَوَّلَى : أَنْ يُتْرَكَ ذِيْعَتُهُ ^(١) .
 « قال الشافعي : وقد أحلَّ اللهُ (جل ثناؤه) لحومَ البدنِ : مُطْلَقَةً ؛
 فقال تعالى : (فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا) ^(٢) : فَكُلُوا مِنْهَا (٢٢ - ٣٦) ؛ وَوَجَدْنَا
 بعضَ المسلمين ، يذهبُ : إلى أن لا يُؤْكَلُ من البدنة التي هي : نَذْرٌ ،
 ولا : ^(٣) جَزَاءُ صَيْدٍ ، ولا : فِدْيَةٌ . فَلَمَّا احْتَمَلَتْ هذه ^(٤) الآيةُ : ذهبنا إليه ،
 وَتَرَكْنَا الْجُمْلَةَ . لا : أنها بخلافِ ^(٥) القرآنِ ؛ ولكنها : مُحْتَمَلَةٌ .
 وَمَعْقُولٌ : أَنَّ مَنْ وَجَبَ عليه شيءٌ في ماله : لم يكن له أَنْ يَأْخُذَ
 منه ^(٦) شيئاً . فهكذا : ذبائحُ أهلِ الكتابِ — : بالدلالةِ — . مُشَبَّهَةٌ
 بِهَا ^(٧) قلنا . » .

- (١) لكي تلم بأطراف هذا البحث ، ومذاهبه ، وأدلة — راجع السنن الكبرى
 والجوم النقي (ج ٩ ص ٢٣٨ - ٢٤١) ، والمجموع (ج ٨ ص ٤٠٨ - ٤١٢) ،
 والفتح (ج ٩ ص ٤٩٢ - ٤٩٣ و ٤٩٨ و ٥٠٢ و ٥٠٣) ، وشرح الممثلة (ج ٤ ص ١٩٥) .
 (٢) أي : سقطت إلى الأرض ؛ كما قال ابن عباس ومجاهد . انظر السنن الكبرى
 (ج ٥ ص ٢٣٧) ، والفتح (ج ٣ ص ٣٤٨) .
 (٣) أي : ولا من البدنة التي هي جزاء صيد . وكذا التقدير فيها بد . ولو عبر فيها :
 بأو ؛ لكان أظهر ، وراجع معنى البدنة : في المجموع (ج ٨ ص ٤٧٠) .
 (٤) كذا بالأصل والأمر . وعلى كونه صحيحاً وغير محرف عن : « هنا » ؛ يكون الفعل
 محذوفاً تقديره : هذا المعنى وهذا التقييد . (٥) في الأمر : « خلاف » .
 (٦) أي : من الشيء الواجب كالزكاة . ثم علل ذلك في الأمر ، بقوله : « لأننا إذا جئنا
 له : أن يأخذ منه شيئاً ؛ فلم نجعل عليه الكل : إنما جعلنا عليه البعض الذي أعطى » .
 (٧) في الأصل : « بما » ؛ والباء إما أن تكون مصحفة عن اللام ، أو زائدة من التاسيع . =

(أنا) أبو عبد الله الحافظ ، أنا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي ^(١) :
« واجب ^(٢) من أهدى نافلة : أن يطعم البائس الفقير ^(٣) » ؛ لقول الله تعالى :
(فَكُلُوا مِنْهَا ، وَأَطِيعُوا أَلْبَاسَ الْفَقِيرِ : ٢٢ - ٢٨) ؛ ولقوله ^(٤) عز وجل :
(فَكُلُوا مِنْهَا ^(٥) ، وَأَطِيعُوا أَلْقَانِعَ وَالْمَعْتَرِ : ٢٢ - ٣٦) . والقانع ^(٦)
هو : السائل ؛ والمعتز هو ^(٧) : الزائر ، والمأز بلا وقت .

== يؤيد كذلك عبارة الأم ، وهي : « على شيء ما قلنا » . أي : أنها أطلقت ، ثم قيدت .
(١) كما في اختلاف الحديث (ص ٢٤٨) . وقد ذكر بهامش الرسالة (ص ٢٤٠) .
(٢) كذا بالأصل ؛ وهو صحيح قطعا . وفي اختلاف الحديث : « أحب لمن » ؛ فهل
هو تحريف ، أم قول آخر للشافعي ؟ الذي نعرفه : أن الأصحاب قد اختلفوا في نافلة الهدى
والأضحية (كما في المذهب) . على وجهين (ذكرهما صاحب المنهاج في الأضحية خاصة) .
لذهب ابن سريج وابن القاسم والإسطفري وابن الوكيل : إلى أنه لا يجب التصديق بشيء ؛
بل : يجوز أكل الجميع . (ونقله ابن القاسم عن نص الشافعي) : لأن المقصود : إراقة
الدم . وذهب جمهور الأصحاب : إلى أنه يجب التصديق بشيء ؛ فيحرم أكل الجميع : لأن
للقصود : إرفاق المساكين . ولعل نقل ابن القاسم : لم يثبت عند الجمهور ؛ أو ثبت ؛ ولكنهم
رجحوا القول الآخر ، من جهة الدليل . هذا ؛ وصنيع بعض الكاتبيين : كالجلال الحلبي .
بشعر : أنه لا خلاف في وجوب التصديق بشيء . من الهدى . انظر المجموع (ج ٨ ص ٤١٣
و ٤١٦) ؛ وشرح المنهاج للحلي (ج ٢ ص ١٤٦ وج ٤ ص ٢٥٤) .
(٣) كذا باختلاف الحديث ؛ وهو المناسب . وفي الأصل : « والفقير » ؛ ولعل الزيادة
من الناسخ .

(٤) في اختلاف الحديث : « وقوله » .
(٥) هذه الجملة ليست في اختلاف الحديث .
(٦) في اختلاف الحديث : « القانع » . وهذا التفسير . وما سيأتي عن مختصر
البويطي — ذكر في السنن الكبرى (ج ٩ ص ٢٩٣) .
(٧) هذا ليس في اختلاف الحديث .

« فإذا أُلْطِمَ : مِنْ هَؤُلَاءِ ، وَاحِدًا ^(١) : — كَانَ مِنَ الْمُطْعِمِينَ . وَنَحِبُ ^(٢) إِلَى مَا أَكْثَرَ : أَنْ ^(٣) يُطْعِمَ ثَلَاثًا ، وَأَنْ ^(٤) يُهْدِيَ ثَلَاثًا ، وَيَذْخِرَ ثَلَاثًا : يَهْبِطُ ^(٥) بِهِ حَيْثُ شَاءَ ^(٦) . »

« قَالَ : وَالضَّحَايَا : فِي هَذِهِ السَّبِيلِ ^(٧) ؛ وَاللَّهُ أَعْلَمُ . »
وَقَالَ فِي كِتَابِ الْبُؤْطِيِّ : « وَالْقَائِمُ : الْفَقِيرُ ؛ وَالْمُتَرُّ : الزَّائِرُ .
وَقَدْ قِيلَ : الَّذِي يَتَرَضُّ لِلْمُطِيعَةِ : مِنْهَا ^(٨) . »

(١) فِي الْأَصْلِ : « وَاحِدٌ » ؛ وَهُوَ خَطَأٌ وَتَحْرِيفٌ . وَالتَّصْحِيحُ مِنْ عِبَارَةِ اخْتِلَافِ الْحَدِيثِ ، وَهِيَ : « وَاحِدًا أَوْ أَكْثَرَ ، فَهُوَ » .

(٢) فِي اخْتِلَافِ الْحَدِيثِ : « فَأُحِبُّ » . وَمَا فِي الْأَصْلِ أَحْسَنُ .

(٣) كَمَا بِاخْتِلَافِ الْحَدِيثِ ؛ وَهُوَ الظَّاهِرُ . وَفِي الْأَصْلِ : « وَأَنْ » ؛ وَالزِّيَادَةُ مِنَ التَّاسِعِ .

(٤) فِي اخْتِلَافِ الْحَدِيثِ : « وَيَهْدِي » ؛ وَهُوَ أَحْسَنُ .

(٥) فِي اخْتِلَافِ الْحَدِيثِ : « وَيَهْبِطُ » . وَمَا فِي الْأَصْلِ أَحْسَنُ .

(٦) هَذَا : مَذْهَبُ الْجَدِيدِ ؛ وَدَلِيلُهُ : ظَاهِرُ آيَةِ الثَّانِيَةِ . وَالْمَذْهَبُ الْقَدِيمُ : أَنْ يَتَصَدَّقَ

بِالنِّصْفِ ، وَيَأْكُلُ النِّصْفَ . وَدَلِيلُهُ : ظَاهِرُ آيَةِ الْأُولَى . انْظُرِ الْمَجْمُوعَ (ج ٨ ص ٤١٣ و ٤١٥) .

(٧) فِي الْأَصْلِ : « السَّبِيلُ » ؛ وَهُوَ تَحْرِيفٌ . وَالتَّصْحِيحُ مِنْ عِبَارَةِ اخْتِلَافِ الْحَدِيثِ ،

وَهِيَ : « مِنْ هَذِهِ السَّبِيلِ » . وَلَكِنْ تَضَمَّنَ أَوَّلُ الْكَلَامِ ، وَتَمَّ الْقَائِدَةُ — يَحْسَنُ : أَنْ

تَرَاوَعَ الْكَلَامُ عَنْ إِدْخَالِ لَحْمِ الْأَضْحِيَةِ ؛ فِي اخْتِلَافِ الْحَدِيثِ (ص ١٣٦ — ١٣٧

و ٢٤٦ — ٢٤٧) ، وَالرِّسَالَةُ وَهَامِشُهَا (ص ٢٣٥ — ٢٤٢) ، وَالسَّنَنُ الْكُبْرَى (ج ٥

ص ٢٤٠ و ج ٩ ص ٢٩٠ — ٢٩٣) ، وَالْفَتْحُ (ج ١٠ ص ١٨ — ٢٢) ، وَالْمَجْمُوعُ

(ج ٨ ص ٤١٨) ، وَشَرَحَ مُسْلِمٌ (ج ١٣ ص ١٢٨ — ١٣٤) ، وَشَرَحَ الْمَوْطَأُ (ج ٣ ص ٧٥ — ٧٦) .

(٨) فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى : « مِنْهَا » ؛ وَهُوَ تَحْرِيفٌ . وَفِي بَعْضِ نَسَخَاتِهَا : « يَتَرَضُّ الْمُطِيعَةُ » .

وَلِبَعْضِ أَئِمَّةِ الْفَقْهِ وَالْفَنَاءِ — كَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَعَطَاءٍ ، وَالْحَسَنِ ، وَمُجَاهِدٍ ، وَابْنِ جَبْرِ —

(أنا) أبو سعيد بن أبي عمرو ، أنا أبو العباس ، أنا الربيع ، أنا الشافعي ، قال ^(١) : « وأهل ^(٢) التفسير ، أو من سمعت [منه ^(٣)] : منهم ؛ يقول في قول الله عز وجل : (قُلْ : لَا أَجِدُ فِيهَا أَوْحِيَ إِلَيَّ ، مُحَرَّمًا : ٦ - ١٤٥) . - : يَعْنِي : مِمَّا كُنْتُمْ تَأْكُلُونَ ^(٤) . فَإِنَّ الْعَرَبَ : قد ^(٥) كانت تُحَرِّمُ أَشْيَاءَ :

= والنسخي ؛ والحليل . - أقوال في ذلك كثيرة مختلفة ؛ بيد أنها متفقة في التفرقة بينهما . فراجعها : في السنن الكبرى (ص ٢٩٣ - ٢٩٤) ، والفتح (ج ٣ ص ٣٤٨) ، وللجموع (ص ٤١٣) .

(١) كافي الأم (ج ٢ ص ٢٠٧) : دافعا الاعتراض بالآية الآتية ؛ بعد أن ذكر : أن أصل ما يحل أكله - من البهائم والدواب والطيور - . حيثان ؛ ثم يفرقان : فيكون منها شيء محرم نصا في السنة ، و شيء محرم في جملة الكتاب : خارج من الطيبات ومن بهيمة الأنعام . واستدل على ذلك : بآية : (أحلت لكم بهيمة الأنعام : ٥ - ١) ؛ وآية : (أحل لكم الطيبات : ٥ - ٤ و ٥) . وقد ذكر بعض ماسيأتي - باختلاف وزيادة - : في الأم (ج ٢ ص ٢١٧) ، والمختصر (ج ٥ ص ٢١٤) ، والسنن الكبرى (ج ٩ ص ٣١٤) . وراجع في الأم (ج ٤ ص ٧٥ - ٧٦) ما روى عن ابن عباس وعائشة وعبيد بن عمير - : مما يتعلق بهذا المقام . - وما عقب به الشافعي عليه . وانظر حديث جابر بن زيد ، والكلام عليه : في السنن الكبرى (ج ٩ ص ٣٣٠) ، والفتح (ج ٩ ص ٥١٨) ، وللجموع (ج ٩ ص ٧) (٢) في الأم : بالقاء . وجبارتها (ص ٢١٧) هي والسنن الكبرى والمختصر : « وصحمت بعض أهل العلم (أو أهل العلم) يقولون ... محرما على طاعم بطعمه » . زاد في الأم والمختصر لفظ : « الآية » . (٣) زيادة حسنة عن الأم .

(٤) في السنن الكبرى زيادة : « (إلا أن يكون ميتة) وما ذكر بعدها . قال الشافعي : وهذا أولى معانيه ؛ استدلالا بالسنة » . وهذا القول من كلامه الجيد عن هذه الآية ، في الرسالة . وقد اهتم على مزيد من التوضيح والفائدة . فراجعها (ص ٢٠٦ - ٢٠٨ و ٢٣١) . وراجع فيها وفي السنن الكبرى ، والأم (ج ٢ ص ٢١٩) ، والفتح (ج ٩ ص ٥١٩) - ما استدل به : من حديث أبي ثعلبة وأبي هريرة . ويعسح . أن تراجع كلامه في اختلاف الحديث (ص ٤٦ - ٤٧ و ٤٩) . (٥) هنا ليس بالأم .

على أنها من الخبائث ؛ وتحل أشياء : على أنها من الطيبات . فأجلت لهم الطيبات عندهم — إلا : ما استثنى منها . — وحُرِّمَتْ عليهم الخبائثُ عندهم . قال الله تعالى : (وَحُلِّلْ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ ، وَحُرِّمَ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثُ : ٧ — ١٥٧)^(١) . وبسطَ الكلامَ فيه^(٢) .

وبهذا الإسناد ، قال : قال الشافعي^(٣) : « قال الله جل ثناؤه : (أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم وللسيارة) ؛ وحرم عليكم صيد البر : ما دمتم حرما : ٥ — ٩٦ » .

« فكان شيان حلالان^(٤) ؛ فأثبت تحليل أحدهما . وهو : صيد البحر وطعامه : مأخذه^(٥) وكل ما قد فقه : [وهو] حتى^(٦) ؛ متاعا لهم : يستمتعون

(١) قال — كافي المختصر — : « وإنا نخوط بذلك العرب : الذين يأتون عن هذا ، وزلت فيهم الأحكام ؛ وكانوا يتركون — من خبيث السائل — ما لا يترك غيرهم . » . وقد ذكر نحوه في الأم (ص ٢١٧) ، والسنن الكبرى . (٢) فراجع (ص ٢٠٧ — ٢٠٩) . (٣) كافي الأم (ج ٢ ص ٢١٨) : مينا : أن هناك أشياء محرمة — كالدود والقراب والفأر . — وإن لم ينص على تحريمها بخصوصها .

(٤) أى : عند العرب . وفي الأم : « حلالين » . وما في الأصل أحسن فتأمل . (٥) هذا بدل وتفسير للطعام . وعبارة الأم : فيها زيادة قبل ذلك ، وهي : « وطعامه مأخذه وكل ما فيه متاع » . ولعلها هرفة كاسنيين . وفي بعض نسخ الأم : « وطعامه يأكله » . الخ . وهو تحريف . وقد فسر عمر طعام البحر : بما روى به . وفسره ابن عباس : بنحو ذلك وباليته . راجع ذلك ، وما يتعلق به : في السنن الكبرى (ج ٥ ص ٢٠٨ و ج ٩ ص ٢٥١ ، ٢٥٦) ، والفتح (ج ٩ ص ٤٨٥ — ٤٩٠) ، والجموع (ج ٩ ص ٣٠ — ٣٥) .

(٦) في الأصل : « فيه » ؛ والتصحيح والزيادة من عبارة ابن قتيبة التي في القرطبي (ج ١ ص ١٤٥) . ومصاد الشافعي : بيان معنى الآية من حيث هي . والمبحث أكل ميتة البحر ، ثبتت عنده . بالسنة التي خصصت مفهوم الآية ، ومنطوق غيرها .

بأكله .. وحرّم صيد البرّ - : أَنْ يَسْتَنْتَبِهُوا بِأَكْلِهِ . - : في كتابه ، وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم .^(١) يعني : في حال الإحرام .
« قال : وهو (جل ثناؤه) لا يُحرّم عليهم - : من صيد البرّ في الإحرام -
إلا : ما كان حلالاً لهم قبل الإحرام ؛ والله أعلم .^(٢) »

* * *

(أنا) أبو سعيد ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي^(٣) :
« قال الله جل ثناؤه [فيا حرّم ، ولم يحلّ بالله كاه]^(٤) : (وَمَا لَكُمْ : إِلَّا تَأْكُلُوا
مِمَّا ذُكِّرَ بِكُمْ مِنْهُ عَلَيْهِ ؛ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ ، إِلَّا
مَا اضْطُرَرْتُمْ إِلَيْهِ ۚ : ١١٩ - ٦) ؛ وقال تعالى : (إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ
الْمَيْتَةَ وَالْدَّمَ وَحَلْمَ الْخَنزِيرِ) الآية^(٥) ١ (٢-١٧٣ و١٦-١١٥) ؛ وقال
في ذكر ما حرّم : (فَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ^(٦) : غَيْرِ مُتَجَانِفٍ^(٧) لِلْإِثْمِ ؛
فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ : ٥ - ٣) .

(١) هذا من كلام البيهقي .

(٢) ثم استدل على ذلك : بأمر النبي (صلى الله عليه وسلم) : بقتل الغراب وما إليه . فراجعه ؛
وراجع المختصر (ج ٥ ص ٢١٥) ، والسنن الكبرى (ج ٩ ص ٣١٥ - ٣١٨) ، والفتح
(ج ٤ ص ٢٤ - ٢٨) ، وما تقدم (ج ١ ص ١٢٥ - ١٢٧) ، وللجموع (ج ٩ ص ١٦ - ٢٣) .
(٣) كما في الأم (ج ٢ ص ٢٢٥) .

(٤) زيادة حسنة ، عن الأم .

(٥) في الأم : « إلى قوله : (غفور رحيم) » . وراجع في السنن الكبرى (ج ٩
ص ٣٥٥ - ٣٥٦) : أثر مجاهد في ذلك ؛ فهو مفيد فيها سيأتي آخر البحث . وانظر الفتح
(ج ٩ ص ٥٣٣) (٦) أي : مجاعة . كما قال ابن عباس وأبو عبيدة . انظر الفتح
(ج ٨ ص ١٨٦ و١٨٧) . (٧) أي : مائل .

« قال الشافعي: فيحل ما حُرِّمَ : من ^(١) الميتة والدم ولحم الخنزير؛ وكل ما حُرِّمَ - بما لا ^(٢) يُمَيِّزُ العقل : من الحمر . - : للمضطر . »
 « والمضطرُّ : الرجل ^(٣) يكونُ بالموضع : لا طعامَ معه ^(٤) فيه ، ولا شيء ، يسدُّ فورةَ جوعه - : من لبنٍ ، وما أشبهه . - ويُنَلِّفه ^(٥) الجوعُ : ما يخافُ منه الموت ، أو المرض : وإن لم يخفِ الموت ؛ أو يُضَعِّفه ، أو يضرُّه ^(٦) ؛ أو يعتَلُّ ^(٧) ؛ أو يكونُ ماشياً : فيضنَّفُ عن هُلُوغٍ حيث يُريدُ ؛ أو راكباً : فيضنَّفُ عن رُكوبٍ دابَّتِه ؛ أو ما في هذا المعنى : من الضرر ^(٨) البين . »

« فأى هذا ناله : فله أن يأكلَ من المحرِّمِ ؛ وكذلك : يشربُ من المحرِّمِ : غيرِ المسكرِ ؛ مثل : الماء : [تقع ^(٩) فيه الميتة ؛ وما أشبهه ^(١٠)] . »

-
- (١) عبارة الأم : « من ميتة ودم ولحم خنزير » . وراجع المجموع (ج ٩ ص ٣٩-٤٢) .
 (٢) كذا بالأم ؛ وهو الظاهر . وفي الأصل : « لم » ، ولله مصحف .
 (٣) كذا بالأم ؛ وهو الظاهر . وفي الأصل : « يكون الرجل » ؛ ولله من عبث الناسخ .
 (٤) في الأم تأخير وتقديم .
 (٥) كذا بالأم ؛ وهو المناسب . وعبارة الأصل : « وبلغه » ؛ والظاهر : أنها معرفة عما ذكرنا ، أو سقط منها كلمة : « قد » .
 (٦) في الأم : « ويضره » . وما في الأصل أحسن .
 (٧) كذا بالأم . وعبارة الأصل : « أو يتمد أن يكون » . وهي مصحفة .
 (٨) كذا بالأم . وفي الأصل : « الضرب » ؛ وهو تصحيف .
 (٩) زيادة جيدة ، عن الأم .
 (١٠) راجع في السنن الكبرى (ج ٩ ص ٣٥٧ - ٣٥٨) : « ما روى في ذلك ، عن مسروق وقادة ومعمّر . لقائده » .

« وَأَجِبُ ^(١) : أَنْ يَكُونَ آكُلُهُ : إِنْ أَكَلَ ؛ وَشَارِبُهُ : إِنْ شَرِبَ ؛
 أَوْ جَمَعَهُمَا — : فَقَلَى مَا يَقْطَعُ عَنْهُ الْخَوْفَ ، وَيَبْلُغُ ^(٢) [بِهِ] بِمَضَى الْقُوَّةِ .
 وَلَا يَبِينُ : أَنْ يَحْرَمَ عَلَيْهِ : أَنْ يَشْبَعَ وَيَرَوْى ؛ وَإِنْ أَجْزَأَهُ دَوْنَهُ — : لِأَنَّ
 التَّحْرِيمَ قَدْ زَالَ عَنْهُ بِالضَّرُورَةِ . وَإِذَا بَلَغَ الشَّبَعُ وَالرَّيَّ : فَلَيْسَ لَهُ مُجَاوِزَتُهُ ؛
 لِأَنَّ مُجَاوِزَتَهُ — : حِينَئِذٍ . — إِلَى الضَّرَرِ ، أَقْرَبُ مِنْهَا إِلَى النِّفْعِ ^(٣) . .
 قَالَ الشَّافِعِيُّ ^(٤) : « فَنَ ^(٥) خَرَجَ سَفَرًا ^(٦) : حَاصِيًا لِلَّهِ ^(٧) ؛ لَمْ يَحِلَّ لَهُ
 شَيْءٌ — : مِمَّا حَرَّمَ ^(٨) عَلَيْهِ . — بِحَالٍ ^(٩) : لِأَنَّ اللَّهَ (جَلَّ ثَنَاؤُهُ) إِنَّمَا ^(١٠) أَحَلَّ
 مَا حَرَّمَ ، بِالضَّرُورَةِ — عَلَى شَرْطٍ : أَنْ يَكُونَ الْمُضْطَرُّ : غَيْرَ بَاغٍ ، وَلَا عَادٍ ،
 وَلَا مُتَجَانِفٍ لِلْإِيمِ . »

« وَلَوْ خَرَجَ : حَاصِيًا ؛ ثُمَّ تَابَ ، فَأَصَابَتْهُ الضَّرُورَةُ بَعْدَ التَّوْبَةِ — :
 رَجَعَتْ : أَنْ يَسْمَهُ ^(١١) أَكَلُ الْحَرَمِ وَشُرْبُهُ . »

- (١) في الأصل : « واجب » ؛ وهو خطأ وتصحيف . والتصحيح من عبارة الأم :
 « وأحب إلى » . (٢) زيادة جيدة عن الأم
 (٣) راجع ما ذكره بعد ذلك ؛ والمختصر (ج ٢ ص ٢١٦ - ٢١٧) : فهو جليل القادة .
 وراجع المجموع (ج ٩ ص ٤٢ - ٤٣ و ٥٢ - ٥٣) . (٤) كافي الأم (ج ٢ ص ٢٢٦) .
 (٥) في الأم : « ومن » . (٦) هذا ليس بالأم .
 (٧) في الأم زيادة : « الله عز وجل » .
 (٨) هذا : مذهب الجمهور . وجوز بعضهم : التناول مطلقا . انظر الفتاوى
 (ج ٩ ص ٥٣٣) .
 (٩) كذا بالأم ؛ وهو الصواب ، وفي الأصل : « لما » ؛ وهو تحريف .
 (١٠) كذا بالأم . وفي الأصل : « أن ليسعه » ؛ وزيادة اللام من الناسخ .

« ولو خرج : غيرَ حاصٍ ؛ ثم نَوَى المَعصِيَةَ ؛ ثم أَصَابَتْهُ ضَرُورَةٌ - :
وَيَنْتَهُ المَعصِيَةُ . - : خَشِيتُ أَنْ لَا يَسْمَهُ الْحَرَمُ ؛ لِأَنِّي أَنْظَرُ إِلَى بَيْتِهِ : فِي حَالِ
الضَّرُورَةِ ؛ لَا : فِي حَالِ تَقَدُّمَتِهَا ، وَلَا تَأَخُّرَتِ عَنْهَا . »

وهذا الإسناد ، قال : قال الشافعي ^(١) (رحمه الله) : « والحجة :
فِي أَنَّ ^(٢) مَا كَانَ مَبَاحَ الْأَصْلِ ، يَحْرُمُ : بِمَالِكِهِ ؛ حَتَّى يَأْذَنَ فِيهِ مَالِكُهُ .
(يعنى ^(٣) : وهو غيرُ مُجْبُورٍ عَلَيْهِ .) : أَنَّ ^(٤) اللَّهُ (جَل تَنَازُهُ) قَالَ :
(لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم : بِالْبَاطِلِ ؛ إِلَّا : أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ
تَرَاضٍ مِنْكُم : ٤ - ٢٩) ؛ وَقَالَ : (وَأَتُوا إِلَيَّ أَمْوَالَكُم ^(٥) : ٤ - ٢) ؛
وَقَالَ : (وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ ، نَحْلَةً) الْآيَةُ : (٤ - ٤) . مَعَ آيٍ
كَثِيرَةٍ ^(٦) - فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ - : قَدْ حُطِرَ فِيهَا أَمْوَالُ النَّاسِ ، إِلَّا :
بَطِيبٍ أَقْسَمَهُمْ ؛ إِلَّا : بِمَا فَرَضَ ^(٧) اللَّهُ : فِي كِتَابِهِ ، ثُمَّ سَنَةِ نَبِيِّهِ (صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ؛ وَجَاءَتْ بِهِ حُجَّةٌ ^(٨) . »

-
- (١) كافي الأم (ج ٢ ص ٢١٤) . والسلام فيها ورد على شكل سؤال وجواب .
(٢) في الأم زيادة : « كل » . (٣) هذا من كلام البيهقي .
(٤) كذا بالأم ؛ وهو خبر المتبدل . وفي الأصل : « لأن » ؛ وهو خطأ وتخريف .
(٥) في الأم زيادة : « الآية » .
(٦) كذا بالأم . وفي الأصل : « كبير » ؛ وهو تخريف .
(٧) عبارة الأم : « فرض في كتاب الله » إلخ . وهي أنسب .
(٨) أى : غير نصى ؛ كالإجماع والقياس . وراجع ما ذكره جد ذلك (ص ٢١٦-٢١٧) :
من السنة وغيرها ؛ فهو مفيد هنا وفي بعض مسائل الصداق والإرث . وراجع كذلك :
السنن الكبرى (ج ٦ ص ٩١ - ٩٧) ؛ وانظر ما تقدم (ج ١ ص ٢١٦) .

قال ^(١): «ولو أضطرَّ رجلٌ، فضاف الموتَ؛ ثم مرَّ بطعامٍ لرجلٍ: لم أرَ بأساً: أنْ يأكلَ منه ما يَرُدُّ منْ جُوعِهِ؛ وَيَعْرِمُ لَهُ ثَمَنَهُ.». وبسَطَ الكلامَ في شرحِهِ ^(٢).

قال ^(٣): «وقد قيل: إنَّ من الضَّرُورَةِ ^(٤): أنْ يَمْرُضَ الرَّجُلُ، المَرَضَ: يقولُ له أهلُ العِلْمِ به - أو يكونُ هو من أهلِ العِلْمِ به - : قَلَمًا يَبْرَأُ مِنْ ^(٥) كان به مِثْلُ هذا، إلَّا: أنْ يأكلَ كذا، أو يشْرَبَهُ ^(٦). أو: يُقالُ ^(٧)]: إنَّ أصْلَ ما يَبْرِيكَ ^(٨): أكلُ كذا، أو شُرْبُ كذا. فيكونُ له أكلُ ذلك وشُرْبُهُ: ما لم يكنْ خمرًا - إذا بَلَغَ ذلك منها ^(٩): أسْكِرَتْهُ - أو شيئًا: يُذهِبُ العقلَ: من المحرِّماتِ أو غيرِها؛ فإنَّ إذهابَ العقلِ محرَّمٌ.».

(١) كما في الأم (ج ٢ ص ٢١٦).

(٢) حيث قال: «ولم أرَ للرجل: أن يمته - في تلك الحال - فضلا: من طعام عنده. وخفت: أن يضيق ذلك عليه، ويكون: أعلن على قتله، إذا خاف عليه: بالنع، القتل.». وقد ذكر نحوه في المختصر (ج ٥ ص ٢١٧). وراجع للجموع (ج ٩ ص ٤٥٤-٤٧).

(٣) كما في الأم (ج ٢ ص ٢٢٦).

(٤) في الأم زيادة: «وجهاثا نيا». فراجع كلامه قبل ذلك؛ وقد تقدم بضه (ص ٩٠-٩٣).

(٥) كذا بالأم. وبعبارة الأصل: «قل من يرى من»، وهي إما معرفة عما ذكرنا، أو عن:

«قل من يرى من».

(٦) في الأم: «أو يشرب كذا».

(٧) زيادة حسنة، عن الأم.

(٨) ذكر في الأم مهموزاً؛ وهو المشهور.

(٩) كذا بالأم. أى: إذا تناوله منها. وفي الأصل: «ما». وهو إما معرف عما أثبتنا؛

أو يكون أصل العبارة: «ما يسكر». فتأمل. وراجع للجموع (ج ٩ ص ٥٠-٥٣).

وذكر حديث المرثيين^(١) : في يُولد الإيلي وتلبانها ، وإذن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : في شربها ، لإصلاحه لأبدانهم^(٢)

(أنا) أبو سعيد ، أنا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي^(٣) :
« قال الله تبارك وتعالى : (كُلُّ الطَّامِ كَانَ حِلًّا لِبَنِي إِسْرَائِيلَ ، إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَائِيلُ عَلَى نَفْسِهِ)^(٤) الآية : (٣ - ٩٣) ؛ وقال : (فَبُطِّلَ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا ، حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ : ٤ - ١٦٠) ؛^(٥) يعني (والله أعلم) :
طَيِّبَاتٍ : كانت أُحِلَّتْ لَهُمْ . وقال تعالى : (وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا ، حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفْرٍ ؛ وَمِنَ الْبَقَرِ وَالنَّعَمِ ، حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا ؛ إِلَّا مَا حَمَلَتْ

(١) نسبة إلى : «ربة» . انظر الكلام عنها في الصلح (مادة : ربت) . وما تقدم بالهامش (ج ١ ص ١٥٤) .

(٢) راجع هذا الحديث ، والكلام عنه - : في الأم ، والسنن الكبرى (ج ٨ ص ٢٨٢ وج ١٠ ص ٤) ، والفتح (ج ١ ص ٢٣٣ - ٢٣٧ وج ٧ ص ٣٢١ - ٣٢٢ وج ٨ ص ١٩٠ وج ١٢ ص ٩٠ - ٩١) ، وشرح مسلم (ج ١١ ص ١٥٤) ، وشرح الصمد (ج ١١ ص ١٥٤) . فهو مفيد في مباحث كثيرة ، وفي قتال البغاة وقطاع الطريق خاصة .
(٣) كافي الأم (ج ٢ ص ٢٠٩ - ٢١١) . وقد ذكر أكثره : في السنن الكبرى (ج ١٠ ص ٨ - ٩) ؛ منفردا . وقد نقله عنها في المجموع (ج ٩ ص ٧٠ - ٧١) بصرف .
(٤) راجع في السنن الكبرى ، ما روى عن ابن عباس : في سبب نزول ذلك . وراجع أسباب النزول للواحدى (ص ٨٤) .

(٥) عبارة السنن الكبرى : « وهن يعني » الخ .

(٦) في الأم : « إلى : (وإنا لصادقون) . » وذكر في السنن الكبرى إلى : (بطل) . وراجع فيها : أثر ابن عباس ، وحديث عمر : في ذلك .

ظُهُورُهُمَا، أَوِ الْخَوَايَا، أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظَمٍ؛ ذَلِكَ : جَزَيْتَانِمْ بِنَبِيِّهِمْ؛ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ ٦ — ١٤٦).

قال الشافعي (رحمه الله) : الْخَوَايَا : مَا حَوَى ^(١) الطَّعَامَ وَالشَّرَابَ ،
فِي الْبَطْنِ « .

« فَلَمْ يَزَلْ مَا حَرَّمَ اللَّهُ (عز وجل) عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ — : الْيَهُودِ خَاصَّةً،
وغيرهم عامة . — مُحَرَّمًا : مِنْ حِينَ حَرَّمَهُ ، حَتَّى بَعَثَ اللَّهُ (تبارك وتعالى)
مُحَمَّدًا (صلى الله عليه وسلم) : ففَرَضَ الْإِيمَانَ بِهِ ، وَأَمَرَ ^(٢) : بِاتِّبَاعِ نَبِيِّ ^(٣) اللَّهِ
(صلى الله عليه وسلم) وَطَاعَةِ أَمْرِهِ : وَأَعْلَمَ خَلْقَهُ : أَنَّ ^(٤) طَاعَتَهُ : طَاعَتُهُ ؛
وَأَنَّ دِينَهُ : الْإِسْلَامَ الَّذِي نَسَخَ بِهِ كُلَّ دِينٍ كَانَ قَبْلَهُ ؛ وَجَعَلَ ^(٥) مَنْ أَدْرَكَهُ
وَعِلِمَ دِينَهُ — : فَلَمْ يَتَّبِعْهُ . — : كَافِرًا بِهِ . فَقَالَ : (إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ :
الْإِسْلَامُ : ٣ — ١٩ ^(٦)) . «

« وَأَنْزَلَ ^(٧) فِي أَهْلِ الْكِتَابِ — : مِنَ الْمَشْرِكِينَ . — : (قُلْ : يَا أَهْلَ

- (١) كَذَا بِالْأَمِّ وَالسَّنَنِ الْكُبْرَى . أَيْ : مِنَ الْأَعْمَاءِ . وَفِي الْأَصْلِ وَالْمَجْمُوعِ : « حَوْلَ » ؛
وَهُوَ تَصْغِيرٌ عَلَى مَا يَظْهَرُ . وَالْخَوَايَا جَمْعُ : « حَوَى » . وَرَاجِعٌ فِي الْفَتْحِ (ج ٨ ص ٢٠٥)
تَضْيِيقُ بَيْنَ عِبَاسٍ لِلذَّكَاءِ ؛ وَغَيْرِهِ : بِمَا يَتَلَقَّى بِالْقَلَمِ .
(٢) هَذَا إِلَى : أَمْرِهِ ؛ لَيْسَ بِالسَّنَنِ الْكُبْرَى .
(٣) فِي الْأَمِّ : « رَسُولُهُ » .
(٤) عِبَارَةُ السَّنَنِ الْكُبْرَى هِيَ : « أَنَّ دِينَهُ : الْإِسْلَامَ الَّذِي نَسَخَ بِهِ كُلَّ دِينٍ قَبْلَهُ ؛
فَقَالَ « النَّحْ .
(٥) كَلَّمَا بِالْأَمِّ . وَفِي الْأَصْلِ : « وَجَعَلَ » ؛ وَهُوَ تَصْغِيرٌ .
(٦) فِي الْأَمِّ زِيَادَةٌ : « فَكَانَ هَذَا فِي الْقُرْآنِ » .
(٧) فِي الْأَمِّ زِيَادَةٌ : « عَزَّ وَجَلَّ » .

الكتاب ، نكَلُوا إِلَى كَلِمَةٍ سِوَاهُ يَتَنَّا وَيَتَنَكُمْ : أَلَا تَتَّبِعُونَ إِلَّا اللَّهَ ،
وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا (الْآيَةُ) ، إِلَى : (مُسْلِمُونَ : ٣ - ٦٤) ؛ وَأَمْرٌ ^(١) :
بِقِتَالِهِمْ حَتَّى يُمْطُوا الْجِزْيَةَ ^(٢) : إِنْ لَمْ يُسَلِّمُوا ؛ وَأَنْزَلَ فِيهِمْ : (الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ
الرَّسُولَ أَلَتِي الْأُمِّيَّ : الَّذِينَ يَحْدُوثُهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ : فِي التَّوْرَةِ ،
وَالْإِنْجِيلِ) الْآيَةُ ^(٣) : (٧ - ١٥٧) . قِيلَ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) : أَوْزَارُ ^(٤) ،
وَمَا مُمِئُوا - بِمَا أَحْدَثُوا . - قَبْلَ مَا شَرَحَ : مِنْ دِينَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ ^(٥) .

« فَلَمْ يَتَّقْ خَلْقٌ يَعْقِلُ - مِنْذُ بَعَثَ اللَّهُ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . - :
كِتَابِي ^(٦) ، وَلَا وَثِي ، وَلَا حَيَّ بَرُوح ^(٧) - : مِنْ جِنِّ ، وَلَا إِنْسٍ . - :
بَلَفَتْهُ دَعْوَةُ مُحَمَّدٍ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ؛ إِلَّا قَامَتْ عَلَيْهِ حُجَّةُ اللَّهِ : بِاتِّبَاعِ
دِينِهِ ؛ وَكَانَ ^(٨) مُؤْمِنًا : بِاتِّبَاعِهِ ؛ وَكَافِرًا : بِتَرْكِ اتِّبَاعِهِ . »

(١) فِي الْأَمِّ : « وَأَمْرًا » .

(٢) فِي الْأَمِّ زِيَادَةٌ : « عَنْ يَدِهِ وَمِنْ صَافِرُونَ » ؛ وَهُوَ اقْتِنَاسٌ مِنْ آيَةِ التَّوْبَةِ : (٢٩) .

(٣) فِي الْأَمِّ وَالسَّنَنِ الْكُبْرَى : « إِلَى قُوَّةِ : (وَالْأَخْلَاقُ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ) » .

(٤) كَذَا بِالْأَمِّ وَالسَّنَنِ الْكُبْرَى . وَفِي الْأَصْلِ : « أَوْزَادُ » ؛ وَهُوَ تَصْغِيرُ .

(٥) رَاجِعٌ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى ، أَثَرُ ابْنِ عَبَّاسٍ : فِي ذَلِكَ .

(٦) عِبَارَةُ السَّنَنِ الْكُبْرَى : « مِنْ جِنِّ وَلَا إِنْسٍ بَلَفَتْهُ دَعْوَتُهُ » .

(٧) فِي الْأَمِّ : « ذُرُوحٌ » .

(٨) عِبَارَةُ السَّنَنِ الْكُبْرَى : « وَلَزِمَ كُلُّ أَمْرٍ مِنْهُمْ تَحْرِيمٌ » النَّحْ .

« وَلَزِمَ كُلُّ أَمْرِيٍّ مِنْهُمْ : آمَنَ بِهِ ، أَوْ كَفَرَ . - تحريمٌ ^(١) ما حَرَّمَ اللهُ (عز وجل) على لسانِ نبيِّه صلى الله عليه وسلم . - كان ^(٢) مُباحاً قبلَه في شيءٍ : من اللَّيْلِ ؛ أَوْ ^(٣) غَيْرِ مُباحٍ . - وإِحْلَالٌ ما أُحْلِيَ عَلَى لسانِ مُحَمَّدٍ (صلى الله عليه وسلم) : كان ^(٤) حراماً في شيءٍ : من اللَّيْلِ ؛ [أَوْ غَيْرَ حرامٍ ^(٥)] .
« وَأَحْلَى اللهُ (عز وجل) : طَلَمَ أَهْلَ الْكِتَابِ ؛ وَقَدْ ^(٦) وَصَفَ ذُنُوبَهُمْ ، وَلَمْ يَسْتَنْ مِنْهَا شَيْئاً . »

« فَلَا يَحْزُ أَنْ تَحْرُمَ ^(٧) ذَبِيحَةُ كِتَابِي ؛ وَفِي الذَّبِيحَةِ حَرَامٌ - على ^(٨) كُلِّ مُسْلِمٍ - : مِمَّا ^(٩) كَانَ حَرْمٌ عَلَى أَهْلِ الْكِتَابِ ، قَبْلَ مُحَمَّدٍ

(١) كَذَا بِالْأَم . وفي الأصل : « يحرم » ؛ وهو تحريف .

(٢) هذا إلى قوله : « مباح » ؛ ليس بالسنن الكبرى .

(٣) هذا إلى قوله : لليل ؛ غير موجود بالأَم . ورجع أنه سقط من الناسخ أو الطابع .

(٤) هذا إلى قوله : لليل ؛ ليس بالسنت الكبرى . وراجع فيها : حديثي جابر ومقل

بن يسار .

(٥) هذه زيادة حسنة ملائمة للكلام السابق ؛ فرأينا إثباتها : وإن كانت غير موجودة

بالأَم ولا غيرها .

(٦) عبارة السنن الكبرى : « فكان ذلك — عند أهل التفسير — : ذُنُوبَهُمْ ،

لم يستثنِ » البغ .

(٧) كَذَا بِالْأَم ؛ زيادةٌ : « منها » . وهو صحيح ظاهر في التفريع ، وملائم لما بعده .

وعبارة الأصل والسنن الكبرى : « فَلَا يَحْزُ أَنْ تَحْلَ » . والظاهر : أنها محرفة . وقد يقال :

« إن مراده — في هذه الرواية — أن يقول : إذا حدثت ذبيحة كتاني قبل الإسلام ،

واذخر منها شيء محرم ، وبقي إلى ما بعد الإسلام — فلا يجوز للمسلم أن يتناوله ؛ لأن

الذبح حدث : والحُرمة لم تنسخ بعد . » . وهو جيد ، ويحتاج إلى بحث وثبت من صحته .

(٨) هذا متعلق بقوله : محرم . ولو قدم على ما قبله : لكان أحسن وأظهر .

(٩) كَذَا بِالْأَم والسنن الكبرى ؛ وهو بيان لقوله : حرام . وفي الأصل : « بما » ؛

وهو خطأ وتصحيف

(صلى الله عليه وسلم) . ولا ^(١) يجوز : أن يبقى شيء ^(٢) : من شحم البقر والتمر . وكذلك : لو ذبحها كتابي لنفسه ، وأباحها لمسلم ^(٣) — : لم يخبر . على مسلم : من شحم بقر ولا غنم منها ، شيء ^(٤) .

« ولا يجوز : أن يكون شيء حلالاً — : من جهة الذكاة ^(٥) . — لأحد ، حراماً على غيره . لأن الله عز وجل (أباح ما ذكر : حائماً ^(٦) : لا : خاصة . »

« و ^(٧) هل يحرم على أهل الكتاب ، ما حرم عليهم [قبل محمد صلى الله عليه وسلم] ^(٨) — : من هذه الشحوم وغيرها . — : إذا لم يتبعوا عمداً صلى الله عليه وسلم . ؟ »

« قال الشافعي : قد ^(٩) قيل : ذلك كله محرّم عليهم ، حتى يؤمنوا . »

(١) هذا إلى آخر الكلام ، ليس بالسنن الكبرى .

(٢) أى : على الحرمة . وقوله : شيء . ؟ ليس بالأم .

(٣) أى : أعطاه إياها ، أو لم يمنعه من الاتفاع بها .

(٤) هذا : مذهب الجمهور ؛ وروى عن مالك وأحمد : التحريم . راجع في المنع (ج ٩ ص ٥٠٣) : دليل عبد الرحمن بن القاسم على ذلك ، والرد عليه . وراجع في السنن الكبرى : حديث عبد الله بن النفل الذي يدل على الإباحة .

(٥) كذا بالأم . وفي الأصل : « الزكاة لأخر » ؛ وهو تصحيف .

(٦) أى : إباحة عامة ، لا إباحة خاصة . وفي الأم : « عاماً لا خاصاً » ؛ وهو حال من

« ما » .

(٧) عبارة الأم : « فإن قال قائل : هل » .

(٨) زيادة جيدة ، عن الأم .

(٩) في الأم : « فقد » .

« وَلَا يَنْبَغِي ^(١) : أَنْ يَكُونَ مُحَرَّمًا عَلَيْهِمْ : وَقَدْ نَسِخَ مَا خَالَفَ دِينَ مُحَمَّدٍ (صلى الله عليه وسلم) : بِدِينِهِ . كَمَا لَا يَحُوزُ - : إِذَا ^(٢) كَانَتْ الْحُرْمَةُ - إِلَّا لَهُمْ . - إِلَّا : أَنْ تَكُونَ مُحَرَّمَةً عَلَيْهِمْ - : إِذْ حُرِّمَتْ عَلَى لِسَانِ بَيْنَانَا ^(٣) مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وسلم . - : وَإِنْ لَمْ يَدْخُلُوا فِي دِينِهِ . » .

(أَنَا) أَبُو سَمِيدٍ بْنُ أَبِي صَمْرُو ، نَا أَبُو الْعَبَّاسِ ، أَنَا الرِّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، قَالَ : قَالَ الشَّافِعِيُّ ^(٤) (رَحِمَهُ اللَّهُ) : « حَرَّمَ الْمُشْرِكُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ - : مِنْ أَمْوَالِهِمْ - أَشْيَاءَ : أَبَانَ اللَّهُ (عَزَّ وَجَلَّ) : أَنَّهَا لَيْسَتْ حَرَامًا بِتَحْرِيمِهِمْ ^(٥) - وَذَلِكَ مِثْلُ : الْبَحِيرَةِ ، وَالسَّائِيَةِ ، وَالْوَصِيلَةِ ، وَالْحَامِ . كَانُوا : يَتَرَكُونَهَا ^(٦) - فِي الْإِبَالِ وَالنَّعَمِ : كَالْحَتِّقِ ؛ فَيُحَرِّمُونَ : أَلْبَانَهَا ، وَلَحُومَهَا ، وَمِلْكَهَا . وَقَدْ فَسَّرْتُهُ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ ^(٧) . - : فَقَالَ اللَّهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ : (مَا جَعَلَ اللَّهُ : مِنْ

(١) كَذَا بِالْأَم . فِي الْأَصْلِ كَلِمَةٌ غَيْرُ وَاضِحَةٍ ، وَهِيَ : « نَبِيٌّ » . وَهِيَ عَرَفَةٌ عَمَّا ذَكَرْنَا ، أَوْ عَنْ : « بَيْنٍ » أَوْ « يَتَيْنٍ » . (٢) فِي الْأَم : « إِنْ » ؛ وَهُوَ أَحْسَنُ . (٣) هَذَا لَيْسَ بِالْأَم .

(٤) كَأَنِّي فِي الْأَم (ج ٢ ص ٢١١) . وَقَدْ ذَكَرَ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (ج ١٠ ص ٩) إِلَى قَوْلِهِ : وَمِلْكَهَا . وَانْظُرْ لِلْجُمُوعِ (ج ٩ ص ٧١) .

(٥) فِي الْأَمِ زِيَادَةٌ : « وَقَدْ ذَكَرْتُ بَعْضَ مَا ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى مِنْهَا » .

(٦) فِي بَعْضِ نَسَخِ السَّنَنِ الْكُبْرَى : « يَتَرَكُونَهَا » ؛ وَهُوَ صَحِيحٌ لِقَوْلِي أَيْضًا .

(٧) انْظُرْ مَا قَدَّمَ (ج ١ ص ١٤٢ - ١٤٥) . وَرَاجِعْ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (ص ٩ - ١٠) : حَدِيثُ ابْنِ السَّبَّاحِ ، وَكَلَامُهُ فِي تَفْسِيرِ ذَلِكَ ؛ وَحَدِيثُ الْجُمُحِيِّ ، وَأَمَّا ابْنُ عَبَّاسٍ الْمُتَلَقُّ بِذَلِكَ وَبِآيَةٍ : (وَجَعَلُوا لَهُ : مَا ذُكِرَ مِنَ الْحَرِّ وَالْأَنْعَامِ ؛ نَصِيحًا : ٦ - ١٣٦) . ثُمَّ رَاجِعِ الْكَلَامَ عَنْ حَدِيثِ سَمِيدٍ : فِي الْفَتْحِ (ج ٦ ص ٣٥٣ - ٣٥٤) وَج ٨ ص ١٩٦ - ١٩٨) ؛ فَهِيَ جَلِيلٌ الْفَالِاتَةُ .

بِحَبِيرَةٍ ، وَلَا سَابِقَةٍ ، وَلَا وَصِيلَةٍ ، وَلَا حَامٍ : ٥٠-١٠٣) ؛ وقال تعالى :
 (قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ سَفَهًا بِغَيْرِ عِلْمٍ وَحَرَّمُوا مَا رَزَقَهُمُ اللَّهُ
 افْتِرَاءً عَلَى اللَّهِ قَدْ ضَلُّوا وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ : ٦-١٤٠) ؛ وقال عز وجل :-
 وهو يذكركم ما حرّموا - : (وَقَالُوا : هَذِهِ أَنْعَامٌ وَحَرَّمَ حَبِيرٌ^(١) ، لَا يَطْمَعُهَا
 إِلَّا مَن نَّشَاءُ ؛ بَيْنَهُمْ ؛ وَأَنْعَامٌ^(٢) : حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا ؛ وَأَنْعَامٌ : لَا يَذْكُرُونَ
 أَسْمَاءَ اللَّهِ ، عَلَيْهَا : افْتِرَاءٌ عَلَيْهِ ؛ سَيَجْزِيهِمْ ؛ بِمَا كَانُوا يَفْتَرُونَ • وَقَالُوا :
 مَا فِي بَطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِلَّذِينَ كُونْنَا ، وَحُرِّمٌ عَلَى أَزْوَاجِنَا ؛
 وَإِنْ يَكُنْ مِثْقَلُ ذَرَّةٍ فِيهِمْ شُرَكَاءُ ، سَيَجْزِيهِمْ وَصْفَهُمْ ؛ إِنَّهُ حَكِيمٌ عَلِيمٌ :
 ٦-١٣٨ - ١٣٩) ؛ وقال : (فَمَا نِيَّةُ أَزْوَاجٍ : مِنَ الْغُلَّانِ اثْنَتَيْنِ) ؛ إلى^(٣)
 قوله : (إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ) ؛ والآية^(٤) بعدها : (٦-١٤٣ -
 ١٤٥) . [فَأَعْلَمَهُمْ جَل ثناؤه^(٥)] : أنه لا يُحَرِّمُ عليهم : بما^(٦)
 حَرَّمُوا .

(١) أي : حرام ؛ كما قال البخاري وأبو عبيدة . انظر الفتح (ج ٦ ص ٢٣٨ وج ٨ ص ٢٠٦) .

(٢) في الأم : « إلى قوله : (حَكِيمٌ عَالِمٌ) » ؛ وهو تحريف . والصواب : « إلى قوله : (يَغْتَرُونَ) » . لأنه ذكر فيها الآية التالية ، إلى قوله : (أَزْوَاجِنَا) ؛ ثم قال : « الآية » . (٣) في الأم : « الآية والآيتين بعدها » .

(٤) في الأصل : « والآيتين » ، وهو تحريف ؛ لأن آية : (وَلِلَّذِينَ هَادُوا) ؛ لا دخل لها في هذا البحث بخصوصه ، وقد تقدم الكلام عنها . ويؤكد ذلك عبارة الأم السالمة . (٥) الريادة عن الأم .

(٦) أي : بسبب تحريمهم ، والمفعول محذوف . وعبارة الأم : « ما حرّموا » . وللمآل واحد .

« قال : ويقال ^(١) : نزل ^(٢) فيهم : (قُلْ : هَلُمُّ ^(٣) شُهَدَاءُكُمْ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ : أَنْ اللَّهَ حَرَّمَ هَذَا : فَإِنْ شَهِدُوا : فَلَا تَشْهَدُ مَعَهُمْ : ٦ - ١٥٠) .
فَرَدَّ إِلَيْهِمْ ^(٤) مَا أَخْرَجُوا - : مِنَ الْبَحِيرَةِ ، وَالسَّائِبَةِ ، وَالْوَصِيلَةِ بِالْحَامِ -
وَأَعْلَمَهُمْ : أَنَّهُ لَمْ يُحَرِّمْ عَلَيْهِمْ مَا حَرَّمُوا : بِتَحْرِيمِهِمْ .
« وقال تعالى : (أَحَلَّ لَكُمْ بَهِيمَةَ الْأَنْعَامِ ، إِلَّا : مَا يُثْلَى عَلَيْكُمْ :
١ - ٥) ؛ [يعنى ^(٥)] (واقفه أعلم) : مِنَ الْمَيْتَةِ . »

« ويقال : أنزلت ^(٦) فى ذلك : (قُلْ : لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ ، مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ ، إِلَّا : أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً ، أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا ، أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ - :
فَإِنَّهُ رِجْسٌ . - أَوْ فِسْقًا : أَهْلٌ لَيْتَمَّزَ اللَّهُ بِهِ : ٦ - ١٤٥) .
وهذا يُشْبِهُ مَا قِيلَ ؛ يعنى : قُلْ : لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ - : مِنْ
بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ . - مُحَرَّمًا ^(٧) ، إِلَّا : مَيْتَةً ، أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا مِنْهَا ^(٨) : وَهِيَ

(١) هذا الى قوله ؛ بتحريمهم ؛ ذكر فى السنن الكبرى (ص ١٠) .

(٢) فى الأم : « نزلت » .

(٣) قال البخارى : « لغة أهل الحجاز : (هلم) : للواحد والاثنتين والجمع . » ؛
وذكر نحوه أبو عبيدة ، زيادة : « والذكر والأنثى سواء » . وأهل نجد فرقوا : بما يحسن
مراجعتهم فى الفتح (ج ٨ ص ٢٠٦) . وانظر القرطبي (ج ١ ص ١٧٤) .

(٤) عبارة السنن الكبرى : « فرد عليهم ما أخرجوا ، وأعلمهم » الخ ، ثم قل
اليمنى : « وذكر سائر الآيات التى وردت فى ذلك » .

(٥) زيادة حسنة ، عن الأم .

(٦) فى الأم : « أنزل » .

(٧) عبارة الأم : « محرما ، أى : من بهيمة الأنعام . » .

(٨) أى : من بهيمة الأنعام .

حَيَّةٌ؛ أَوْ ^(١) ذَبِيحَةً [كافر^(٢)]؛ وَذُكِرَ تَحْرِيمُ الْخَنزِيرِ مَعَهَا ^(٣). وَقَدْ قِيلَ :
مِمَّا ^(٤) كُنْتُمْ تَأْكُلُونَ ؛ إِلَّا كَذَا .

« وَقَالَ تَمَالَى : (فَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمْ اللَّهُ : حَلَالًا طَيِّبًا ؛ وَأَشْكُرُوا
نِعْمَةَ اللَّهِ : إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ * إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ : الْإِثْمَةَ ، وَاللَّهْم ،
وَلَمْ أَلْخِزِيرِ ، وَمَا أَهْلٌ لِنَعِيرِ اللَّهِ بِهِ : ١٦ — ١١٥) . وَهَذِهِ الْآيَةُ : فِي مِثْلِ
مَعْنَى الْآيَةِ قَبْلَهَا ^(٥) . » .

قَالَ الشَّافِعِيُّ — فِي رِوَايَةٍ حَرَمَلَةٍ عَنْهُ — : « قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ :
(وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ ، حِلٌّ لَكُمْ * — •) . فَاحْتَمَلَ ذَلِكَ :
الدَّبَائِحَ ، وَمَا سِوَاهَا : مِنْ طَعَامِهِمُ الَّذِي لَمْ تَمْتَقِدْهُ ^(٦) : عَرْمًا عَلَيْنَا . فَأَنْبِئْتَهُمْ
أَوَّلَى : أَنْ لَا يَكُونَ فِي النَّفْسِ مِنْهَا ، شَيْءٌ : إِذَا غُسِلَتْ . » .

ثُمَّ بَسَطَ الْكَلَامَ : فِي إِبَاحَةِ طَعَامِهِمُ الَّذِي يَمْنُونُ عَلَى صَنَعَتِهِ : إِذَا لَمْ

(١) هَذَا بَيَانُ قَوْلِهِ : (أَوْ فَسَقًا) .

(٢) زِيَادَةٌ مُتَعَبِّدَةٌ ، عَنْ الْأَمِّ (٣) أَيْ : بِهَيْمَةِ الْأَنْعَامِ .

(٣) فِي الْأَمِّ : « مَا » . وَعِبَارَةُ الْأَصْلِ أَوَّلَى : لِأَنَّ عِبْرَةَ الْأَمِّ تَوْحُّدٌ : أَنْ لِلْفَعُولِ
مَا بِهِد . « إِلَّا » ؛ مَعَ أَنَّهُ خَمِيرٌ مُحَذَفٌ عَائِدٌ إِلَى « مَا » ؛ وَالتَّخْدِيرُ : « تَأْكُلُونَهُ » .

وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ مَا ذَكَرَهُ عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالتَّفْسِيرِ ، فَيَا سَبْقَ (ص ٨٨) .

(٤) يُحْسِنُ فِي هَذَا الْمَقَامِ : أَنْ تَرَجَعَ فِي الْفَتْحِ (ج ٨ ص ١٩١) ، مَا رَوَى عَنْ
ابْنِ عَبَّاسٍ : فِي سَبَبِ زَوَلِّ قَوْلِهِ تَمَالَى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ
لَكُمْ : • — ٨٧) .

(٥) فِي الْأَصْلِ كَلِمَةٌ غَيْرُ بَيِّنَةٍ ؛ وَهِيَ : « مَسْبُوبٌ » ؛ وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا مَعْرُوفَةٌ حَمَّا ذَكَرْنَا ،
أَوْ عَنْ : « نَفْثَتُهُ » .

تَعلَمُ فِيهِ حَرَامًا ؛ وَكَذَلِكَ الْآيَةُ : إِذَا لَمْ تَعلَمْ نَجَاسَةً ^(١) .
 ثُمَّ قَالَ - فِي هَذَا ؛ وَفِي ^(٢) مُبَايَعَةِ الْمُسْلِمِ : يَكْتَسِبُ الْحَرَامَ وَالْحَلَالَ ؛
 وَالْأَسْوَاقِ : يَدْخُلُهَا تَمَنُّ الْحَرَامِ . - : « وَلَوْ تَنَزَّهَ أَمْرُؤُا ^(٣) عَنْ هَذَا ،
 وَتَوَقَّاه - مَا لَمْ يَتْرُكْهُ : عَلَى أَنَّهُ مُحَرَّمٌ . - : كَانَ حَسَنًا ^(٤) . لِأَنَّهُ قَدْ يَحِلُّ
 لَهُ : تَرْكُ مَا لَا يَشْكُ فِي حِلَالِهِ . وَلَكِنِّي أَكْرَهُ : أَنْ يَتْرُكْهُ : عَلَى تَحْرِيمِهِ ؛
 فَيَكُونُ : جَهْلًا بِالسُّنَّةِ ، أَوْ رَغْبَةً عَنْهَا . » .

(أَنَا) أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ ، أَخْبَرَنِي أَبُو أَحْمَدَ بْنُ أَبِي الْحَسَنِ ، أَنَا
 عَبْدُ الرَّحْمَنِ (يَعْنَى : ابْنَ أَبِي حَاتِمٍ) ؛ أَخْبَرَنِي أَبِي ، قَالَ : سَمِعْتُ يُونُسَ بْنَ
 عَبْدِ الْأَعْلَى ، يَقُولُ : قَالَ لِي الشَّافِعِيُّ (رَحِمَهُ اللَّهُ) - فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ :
 (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا : لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمُ بَيْنَكُمُ بِالْبَاطِلِ ؛ إِلَّا أَنْ
 تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ ^(٥)) : ٤ - (٢٩) . - قَالَ :

(١) بِحَسْنِ أَنْ تَرَجِعَ فِي هَذَا الْبَحْثِ ، الْمُخْتَصَرُ وَالْأَمُّ (ج ١ ص ٤ و ٧) ، وَالسَّنَنِ
 الْكُبْرَى (ج ١ ص ٣٢ - ٣٣) ، وَالْفَتْحُ (ج ٩ ص ٤٩٢) ، وَشَرْحُ مُسْلِمٍ لِلنَّوَوِيِّ
 (ج ١٣ ص ٧٩ - ٨٠) ، وَالْمَجْمُوعُ (ج ١ ص ٢٦١ - ٢٦٥) .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « أَوْ » ؛ وَالتَّزْيِيدُ مِنَ النَّاسِخِ .

(٣) عِبَارَةُ الْأَصْلِ : « وَلَوْ تَنَزَّاهُ » . وَهُوَ مُصْغِفٌ .

(٤) الشَّافِعِيُّ فِي الْأَمِّ (ج ٢ ص ١٩٥) : كَلَامٌ جَيِّدٌ يَتَصَلُّ بِهَذَا الْقَامِ ؛ فَرَاغَهُ .
 وَانْظُرِ السَّنَنِ الْكُبْرَى (ج ٥ ص ٣٣٤ - ٣٣٥) .

(٥) رَاجِعْ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (ج ٥ ص ١٦٣) : أَمْرٌ قِتَادَةٌ فِي ذَلِكَ ؛ وَغَيْرُهُ : مَا
 يَتَعَلَّقُ بِالْقَامِ .

« لا يكونُ في هذا المعنى ، إلا : هذه الثلاثة الأحكام ^(١) . وما عدّاها فهو : الأكلُ بالباطل ؛ على المرءِ في ماله : قرضٌ من الله (عز وجل) : لا يَنْبَغِي له [التصرفُ ^(٢)] فيه ؛ وشئٌ يُعطيه : يريدُ به وجهٌ صاحبه . ومن الباطل ، أنْ يقولَ : أحرزُ ^(٣) ما في يدي ؛ وهو لك . »

وفيا أنبأني أبو عبد الله الحافظُ (إجازة) : أنْ أبا العباس محمد بن يعقوب ، حدّثهم : أنا الربيع بن سليمان ، قال : قال الشافعي ^(٤) (رحمه الله) : « جَماعُ ما يَحِلُّ : أنْ يَأْخُذَهُ ^(٥) الرجلُ من الرجلِ المسلمِ ؛ ثلاثةٌ وجُوهٌ : (أحدها) : ما وجِبَ على الناسِ في أموالِهِمْ — ممّا ليس لهم دَفَعَهُ : من جَنائِبِهِمْ ، وجَنائِبَاتٍ مَن يَمْتَلِكُونَهُ . — وما وجِبَ عليهم : بالزَّكَاةِ ، والنَّذْرِ ، والكَفَّارَاتِ ، وما أشَبَهَ ذلك . »

« و [ثانيها] ^(٦) : ما أَوْجَبُوا على أَنفُسِهِمْ : ممّا أَخَذُوا به المِوَصَ : من البُيُوعِ ، والإِجَارَاتِ ، والهَبَاتِ : للثَّوَابِ ؛ وما في مِثْلِهَا ^(٧) . »
« و [ثالثها] ^(٨) : ما أَعْطَوْا : مُتَطَوِّعِينَ — من أموالِهِمْ — : التَّيَاسَ واحدٍ من وجهَيْنِ ؛ (أحدهما) : طلبُ ثَوَابِ اللَّهِ . (والآخرُ) :

(١) يقصد : الوجوه الثلاثة الآتية في رواية الربيع . فتأمل .

(٢) زيادة حسنة : للإِضَاح .

(٣) أى : قدر . وفي الأصل : « أحرز » ؛ وهو خطأ وتصحيف .

(٤) كما في الأم (ج ٤ ص ١٤٧-١٤٨) .

(٥) في الأم : « يأخذه » وهو أحسن .

(٦) هذه الزيادة : للإِضَاح ؛ وليست بالأم أيضا .

(٧) في الأم : « مِثْلُهَا » ، وكلامها صحيح كما لا يخفى .

طلب الاستِحْصَادِ^(١) إلى^(٢) مَنْ أَعْطَوْهُ إِيَّاهُ . وَكَلَّاهُمَا : معروفٌ حَسَنٌ ؛ وَنَحْنُ نَرْجُو عَلَيْهِ : الثَّوَابَ ؛ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

« ثُمَّ مَا أَعْطَى النَّاسُ مِنْ أَمْوَالِهِمْ — : مِنْ غَيْرِ هَذِهِ الْوُجُوهِ ، وَمَا فِي مَمْنَاهَا . — : وَاحِدٌ مِنْ وَجْهَيْنِ ؛ (أَحَدُهُمَا) : حَقٌّ ؛ (وَالْآخَرُ) : بَاطِلٌ . فَمَا أَعْطَوْهُ^(٣) — : مِنْ الْبَاطِلِ . — : غَيْرُ جَائِزٍ لَهُمْ ، وَلَا لِمَنْ أَعْطَوْهُ . وَذَلِكَ : قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمُ يَتَرَكَكُمْ ، بَالِبِائِلٍ ؛ ٢ — ١٨٨) . »

« فَالْحَقُّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ — : الَّذِي هُوَ خَارِجٌ مِنْ هَذِهِ الْوُجُوهِ الَّتِي وَصَفْتُ . — يَدُلُّ عَلَى الْحَقِّ : فِي قَسْبِهِ ؛ وَعَلَى الْبَاطِلِ : فِيمَا خَالَفَهُ . »
« وَأَصْلُ ذِكْرِهِ : فِي الْقُرْآنِ ، وَالسُّنَنِ ، وَالْأَثَارِ . قَالَ (٤) اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ — فِيمَا نَدَّبَ بِهِ^(٥) أَهْلَ دِينِهِ — : (وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ : مِنْ قُوَّةٍ ، وَمِنْ رِبَاطٍ أَنْتَلِيلٍ^(٦) ؛ تُرْهِيبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ ٨ : ٦٠) ؛ فَزَعَمَ

(١) كَذَا بِالْأَمِّ ؛ وَهُوَ الْقَصُودُ . وَقَدْ وَرَدَ فِي الْأَصْلِ مَضْرُوبًا عَلَى الدَّالِ بِمَدَادٍ آخَرَ ، وَمُثَبَّتًا بِهَلَا مِزَّةٍ . وَهُوَ خَطَأٌ وَتَضَعِيفٌ .

(٢) فِي الْأَمِّ : « مِنْ » ؛ وَكَلَّاهُمَا صَحِيحٌ عَلَى مَا أَظُنُّ .

(٣) فِي الْأَمِّ : « أَعْطَوْا » ؛ وَالضَّمِيرُ الْعَائِدُ عَلَى : « مَا » ؛ مُقَدَّرٌ فِي عِبَارَتِهَا .

(٤) كَذَا بِالْأَمِّ . وَقَدْ وَرَدَ فِي الْأَصْلِ : مَضْرُوبًا عَلَى الْوَاوِ بِمَدَادٍ آخَرَ . وَهُوَ خَطَأٌ

نَاشِئٌ عَنِ الْإِغْتِبَاءِ بِآيَةِ النِّسَاءِ السَّابِقَةِ . وَبِحَسَنِ : أَنْ تَرَاجَعَ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (ج ٦ ص ٩١ — ٩٥) ، بَعْضُ مَا وَرَدَ : فِي اخْتِذِ أَمْوَالِ النَّاسِ بِشِرِّ حَقٍّ .

(٥) هَذَا إِلَى قَوْلِهِ : الرَّمِي ؛ ذَكَرَ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (ج ١٠ ص ١٣) .

(٦) أَيْ : كَلْفٌ بِهِ . وَفِي الْأَمِّ : « إِلَيْهِ » ؛ أَيْ : دَعَا إِلَيْهِ .

(٧) ذَكَرَ فِي الْأَمِّ إِلَى هُنَا .

أهل العلم [بالتفسير^(١)] : أن القوة هي : الرئى . وقال الله تبارك وتعالى :
(وَمَا آفَاكَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ ، مِنْهُمْ — : فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ ، وَلَا
رِكَابٍ : ٥٩ — ٦٠) .

ثم ذكر : حديث أبي هريرة^(٢) ، ثم حديث ابن عمر : في السبق^(٣) .
وذكر : ما يحل منه ، وما يحرم^(٤) .

(١) زيادة جيدة ، عن الأم والسنن الكبرى . وراجع فيها حديث عقبة بن عامر
الموافق لذلك ؛ وراجع الكلام عليه : في شرح مسلم قننوى (ج ١٣ ص ٦٤ — ٦٥) ،
والفتح (ج ٦ ص ٥٨ — ٥٩) .
(٢) ولفظه : « لا سبق إلا : في نسل ، أو حافر ، أو حف . أو : إلا في حافر ،
أو حف . » .

(٣) ولفظه : « سابق بين الخيل التي قد أضمرت » . وذكر قول ابن شهاب :
« مضت السنة : [بأن سبق] في النسل والإبل ، والخيل ، والغناب — حلال . » .
وانظر السنن الكبرى (ص ١٦ — ١٧) ثم راجع الكلام على حديث ابن عمر : في شرح
مسلم (ج ١٢ ص ١٤ — ١٦) ، والفتح (ج ٦ ص ٤٦ — ٤٨) وطره الترتيب (ج ٧
ص ٢٠٧ — ٢٤٢) .

(٤) راجع كلامه عن ذلك ، وعن النضال — : في الأم (ص ١٤٨ — ١٥٥) ،
والمنصر (ج ٥ ص ٢١٧ — ٢٢٣) : فقد لا تنظر بعينه في كتاب آخر .

« مَا يُؤْتِرُ عَنْهُ فِي الْإِيمَانِ وَالنُّذُورِ »^(١)

(أنا) أبو سعيد بن أبي عمرو ، أنا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي ^(٢) - في قول الله عز وجل : وَلَا يَأْتَلِ أُولُوا الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّيِّئَةُ أَنْ يُؤْتُوا أُولَى الْقُرْبَى : ٢٤ - ٢٢) . : « نَزَلَتْ فِي رَجُلٍ حَلَفَ : أَنْ لَا يَنْفَعَ رَجُلًا ؛ فَأَمَرَهُ اللَّهُ (عز وجل) : أَنْ يَنْقَمَهُ . » .

قال الشيخ : وهذه الآية نزلت في أبي بكر الصديق (رضي الله عنه) : حَلَفَ : أَنْ لَا يَنْفَعَ مِسْطَحًا ؛ لِمَا كَانَ مِنْهُ : فِي شَأْنِ عَائِشَةَ (رضي الله عنها) . فَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ ^(٣) .

* * *

(١) أى : فى باهما . فلا يترضى : بعدم ذكر شيء هنا : خاص بالنذر . وراجع كلام الحافظ فى الفتح (ج ١١ ص ٤١٥) عن حقيقة اليمين والنذر ؛ لجودته .
(٢) كما فى الأم (ج ٧ ص ٥٦) : بعد أن ذكر : أنه يكره الإيمان على كل حال ، إلا فيما كان طاعة لله : كالبيعة على الجهاد . وجد أن ذكر : أن من حلف على يمين ، فرأى غيرها خيرا منها - فالاختيار : أن يفعل الخير ، ويكفر . محتجا على ذلك : بأمر النبي ﷺ - : فى الحديث المشهور الذى رواه الشيخان ومالك وغيرهم . - وبآية الآتية . وانظر المختصر (ج ٥ ص ٢٢٣) ، وكلامه المتعلق بذلك : فى الأم (ج ٤ ص ١٠٧) .
ثم راجع السنن الكبرى (ج ١٠ ص ٣٠ - ٣٢ و ٣٦ و ٥٠ - ٥٤) ، وشرح مسلم للنووى (ج ١١ ص ١٠٨ - ١١٦) ، والفتح (ج ١١ ص ٤١٦ و ٤٨٤ - ٤٩٣) ، وشرح الموطأ للزرقانى (ج ٣ ص ٦٤ - ٦٥) : لتقف على تفصيل القول والخلاف : فى كون الكفارة : قبل الحدث ، أو بعده . وعلى غيره : بما يتعلق بالمقام .

(٣) انظر السنن الكبرى (ص ٣٦ - ٣٧) . ثم راجع الكلام على هذه الآية ، وعلى حديث الإنك - فى الفتح (ج ٥ ص ١٧٢ - ١٧٣ و ج ٧ ص ٣٠٥ و ٣٠٧ و ج ٨ ص ٣١٥ - ٣٤٢) ، وشرح مسلم (ج ١٧ ص ١٠٢ - ١١٨) .

(أنا) أبو سعيد ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال ^(٦) : « قلت ^(٧) للشافعي : ما تَعُوَّ اليَمِين ؟ قال : الله أعلم ؛ أما الذي نَذَهَبُ إليه : فما قالت عائشة (رضي الله عنها) ؛ أنا مالك ، عن هشام ، عن ^(٨) عروة ، عن عائشة (رضي الله عنها) : أنها قالت : تَعُوَّ اليَمِين : قولُ الإنسان : لا والله ؛ وعلى الله ^(٩) . »

« قال ^(١٠) الشافعي : التَّعُوُّ ^(١١) في كلام ^(١٢) الرب : الكلامُ غيرُ الْمُتَقَوِّدِ

(١) كما في الأم (ج ٧ ص ٢٢٥ — ٢٢٦) ، والسنن الكبرى (ج ١٠ ص ٤٨) . وقد ذكر بعض ما سيأتي ، في المختصر (ج ٥ ص ٢٢٥) . وقد أخرج البخاري قول عائشة ، من طريقين ، عن هشام ، عن عروة . وأخرجه أبو داود من طريق إبراهيم ابن الصائغ ، عن عطاء عنها : مرفوعاً ، وموقوفاً . انظر السنن الكبرى (ص ٤٩) ، وشرح اللوطا (ج ٣ ص ٦٣) .
(٢) في الأم : « قلت » .

(٣) في الأصل : « بن » ؛ وهو تصحيف . والتصحيح من عبارة الأم وغيرها : « هشام بن عروة عن أبيه » .

(٤) قال الفراء (كما في اللسان) : « كأن قول عائشة ، أن اللغو : ما يجري في الكلام على غير عقد . وهو أخيه ما قيل فيه ، بكلام الرب » . وقد أخرج البيهقي عن عائشة أيضاً : ما يؤكده ذلك . وقال الماوردي — كما في شرح اللوطا ، والفتح (ج ٨ ص ١٩١) — : « أي : كل واحدة منهما — : إذا قلنا مفردة . — نحو . فلو قلنا ما : فالأولى نحو ؛ والثانية منقذة : لأنها استدراك مقصود . » . وأخرج البيهقي عن ابن عباس ، مثل قول عائشة .

(٥) في الأم : « قلت للشافعي : وما الحجة فيما قلت ؟ قال : الله أعلم ؛ اللغو » الخ .
(٦) هذا وما سيأتي عن الشافعي إلى قوله : وعليه الكفارة ؛ نقله في اللسان (مادة : لنا) : ببعض اختصار واختلاف .

(٧) في الأم والمختصر واللسان : « لسان » .

عليه قلبه^(١)؛ وجاع اللغو يكون^(٢) : في الخطأ^(٣) . « .

وبهذا الإسناد - في موضع آخر^(٤) - : قال الشافعي : « لغو اليمين - كما قالت عائشة^(٥) (رضي الله عنها) ؛ والله أعلم - : قول الرجل : لا والله ، وبلى^(٦) والله . وذلك : إذا كان^(٧) : اللجاج ، والغضب^(٨) ،

(١) أي : قلب التكلم . وهذا غير موجود في الأم والمختصر واللسان . وعبرة الأصل هي : « فيه » . والظاهر : أنها ليست مزيدة من الناسخ ؛ وأنها معرفة عما ذكرنا . ويؤيد ذلك عبارة المختار والصلح واللسان : « اللغو : ما لا يقدر عليه القلب » . قال الراغب في المفردات (ص ٤٦٧) — بعد أن ذكر نحوه — : « وذلك : ما يجري وصلا للكلام ، يضرب : من العادة . قال : (لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم : ٢ — ٢٢٥ . ٥٥ — ٨٩) » .

(٢) عبارة اللسان : « هو الخطأ » .

(٣) ثم أخذ يرد على ما استحسنته مالك — في الموطأ — وذهب إليه : « من أن اللغو : حلف الإنسان على الشيء : يستيقن أنه كما حلف عليه ، ثم يوجد على خلافه » . وراجع آراء الفقهاء في هذه المسألة ، وأدلتهم — : في الفتح (ج ١١ ص ٤٣٨ — ٤٣٩) . وانظر النهاية لابن الأثير (ج ٤ ص ٦١) ، والقرطبي (ج ١ ص ٧٧) ، وما رواه يونس عن الشافعي في أواخر الكتاب .

(٤) من الأم (ج ٧ ص ٥٧) .

(٥) حين سألها عطاء وعبد بن حمير ، عن آية : (لا يؤخذكم الله باللغو) ، كما ذكره قبل كلامه الآتي . وانظر السنن الكبرى (ص ٤٩) .

(٦) كلما بالأم والسنن الكبرى . وفي الأصل : بدون الواو . ولعلها سقطت من التسلسل .

(٧) أي : وجد . وفي الأم والمختصر ، زيادة : « على » ؛ وهي أحسن .

(٨) روى البيهقي ، عن ابن عباس (أيضا) أنه قال : « لغو اليمين : أن تحلف وأنت غضبان » .

وَالْمَجَلَّةُ ^(١) ؛ لَا يَفْقَدُ : عَلَى مَا حَلَفَ [عَلَيْهِ] ^(٢) .

« وَعَقْدُ الْيَمِينِ : أَنْ يَمْنِيَهَا ^(٣) عَلَى الشَّيْءِ بِعَيْنِهِ : أَنْ لَا يَفْعَلَ الشَّيْءَ ؛ فَيَفْعَلَهُ ؛ أَوْ : لِيَفْعَلَنَّهُ ^(٤) ؛ فَلَا يَفْعَلُهُ ؛ أَوْ ^(٥) : لَقَدْ كَانَ ؛ وَمَا كَانَ . »

« فَهَذَا : آيَتُهُمْ ؛ وَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ : لِمَا وَصَفْتُ : مِنْ [أَنْ] ^(٦) [أَنَّ] اللَّهَ (عَزَّ وَجَلَّ) قَدْ جَمَلَ الْكَفَّارَاتِ : فِي تَعْدِ الْمَأْتَمِرِ ^(٧) . قَالَ ^(٨) : (وَحُرْمَ عَلَيْهِكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ : مَا دُمْتُمْ حُرْمًا : ٥ - ٩٦) ؛ وَقَالَ ^(٩) : (لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ :

(١) ذكر في المختصر واللسان إلى هنا . وقد يوم ذلك : أن ما ذكر هنا إنما هو : لتقيد . والظاهر : أنه : لبيان التائب ؛ وأن العبرة : بعدم القصد ؛ سواء أوجد شيء من ذلك ، أم لا .

(٢) زيادة حسنة ، عن الأم .

(٣) أي : يقصدها ويأتي بها . وعبرة الأصل : « يمينها » ؛ وهي مصحفة عن ذلك ، أو عن عبارة الأم والمختصر : « يمينها » ؛ أي : يحققها . وعبرة اللسان : « تثبتها » ؛ بالناء : هنا وفيما سيأتي . وذكر في المختصر إلى قوله : بينه .

(٤) في الأصل : « أو ليفعله » ؛ وهو تحريف . والتصحيح من الأم واللسان .

(٥) كذا بالأم واللسان . وهو الظاهر . وفي الأصل : « بالواو فقط . ولعل النقص من الناسخ .

(٦) زيادة متعينة ، عن الأم .

(٧) كذا بالأم . وفي الأصل : « حمل » ؛ وهو تصحيف .

(٨) راجع كلامه في الأم (ص ٥٦) ، والمختصر (ص ٢٢٣) . وانظر السنن الكبرى (ص ٣٧) ، وما تقدم (ج ١ ص ٢٨٧ - ٢٨٨) : من وجوب الكفارة في القتل الممد .

(٩) في الأم : « فقال » .

(١٠) في الأم : « ولا » ؛ وهو خطأ من الناسخ أو الطابع .

وَأَنْتُمْ حُرُمٌ) ؛ إلى ^(١) قوله : (هَذِيَا : بَالِغَ الْكَفَمِيَّةِ ؛ أَوْ كَفَّارَةٌ : طَعَامٌ
مَسَاكِينٍ ؛ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ : صِيَامًا ؛ لِيَذُوقَ وَيَالَ أَمْرِهِ : ٥ - ٩٥) .
ومِثْلُ قَوْلِهِ فِي الظَّهَارِ : (وَلَا تَنْهَوْنَهُمْ لِيَقُولُوا مُتَشَكِّرِينَ : مِنْ الْقَوْلِ ؛ وَزُورًا :
٥٨ - ٧) ؛ ثُمَّ أَمْرٌ بِهِ : بِالْكَفَّارَةِ ^(٢) .

« قَالَ الشَّافِعِيُّ ^(٣) : وَيُحْزَى : بِكَفَّارِ ^(٤) الْيَمِينِ ، مُدٌّ - : بِمُدِّ النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . - : ^(٥) مِنْ حِنْطَةٍ . »

« قَالَ ^(٦) : وَمَا يَنْتَهَتْ ^(٧) أَهْلُ الْبُلْدَانِ - : مِنْ شَيْءٍ . - أَجْزَأُ أَمْ
مِنْهُ مُدٌّ . »

(١) عبارة الأم : « إلى : (بالغ الكعبة) . » .

(٢) راجع في ذلك ، السنن الكبرى (ج ٧ ص ٣٨٧ و ٣٩٠ و ٣٩٣) . وانظر ما تقدم
(ج ١ ص ٢٣٤ - ٢٣٦) .

(٣) كما في الأم (ج ٧ ص ٥٨) ، والمختصر (ج ٥ ص ٢٢٦) وقد ذكر أوله : في السنن
الكبرى (ج ١٠ ص ٥٤) .

(٤) عبارة غير الأصل : « في كفارة » . وهي أحسن .

(٥) قوله : من حنطة ؛ ليس بالمختصر ، ولا السنن الكبرى . وقد استدلل على ذلك :
« بأن النبي صلى الله عليه وسلم أتى يبرق تمر : فذفعه إلى رجل ، وأمره : أن يطمعه ستين
مسكينا . والبرق : خمسة عشر صاعا ؛ وهي : ستون مدا . » ؛ ثم رد على ابن السيب ،
فيا زعمه : « من أن البرق : مائتين خمسة عشر صاعا إلى عشرين . » . فراجع : في الأم
والسنن الكبرى . وراجع الفتح (ج ١ ص ٢١٢ و ج ١١ ص ٤٧٦ - ٤٧٧) ،
وفتح الموطأ (ج ٣ ص ٦٦) .

(٦) في المختصر : « اثنتان » .

« [قال] ^(١) : وَأَقْلُ مَا يَكْنَى ^(٢) — : من الكِسْوَةِ . — : كلُّ ما وقع عليه اسمُ كِسْوَةٍ — : من عِمَامَةٍ ، أو سَرَاوِيلَ ، أو إِزَارٍ ، أو مِقَنَةٍ ؛ وغير ذلك — : للرجل ، والمرأة ، والصبي ^(٣) . لَأَنَّ ^(٤) الله (عز وجل) أطلقه : فهو مُطلقٌ . »

« [قال] ^(٥) : وليس له — إذا كفر بالإطعام ^(٦) — : أَنْ يُعْطِمَ أَقْلٌ من عشرة ^(٧) ؛ أو بالكِسْوَةِ : أَنْ يَكْسُوَ أَقْلٌ من عشرة . »
« [قال] ^(٨) وإذا ^(٩) أعتق في كفارة البَيْنِ ^(١٠) : لم يُغْزِهِ إِلَّا رُبْعُهُ »

(١) كما في الأم (ص ٥٩) . وقد ذكر بعضه في المختصر (ص ٢٢٨) . واقتبس بعضه في السنن الكبرى (ص ٥٦) . والزيادة للتنبيه .

(٢) في المختصر : « يجزى » .

(٣) ذكر إلى هنا في المختصر ، بلفظ : « لرجل أو امرأة أو صبي » .

(٤) عبارة الأم هي : « لأن ذلك كله يقع عليه اسم : كسوة ؛ ولأن رجلاً أراد أن يستبدل بما تجوز فيه الصلاة : من الكسوة ؛ على كسوة الساكنين — : جاز لغيره أن يستبدل بما يكفي في الشتاء ، أو في الصيف ، أو في السفر : من الكسوة . ولكن : لا يجوز الاستدلال عليه بشيء من هذا ؛ وإذا أطلقه الله : فهو مطلق . »

(٥) كما في الأم (ص ٥٨) . والزيادة : للتنبيه . وعبارة الأم فيها تفصيل يحسن الوقوف عليه .

(٦) في الأم : « بإطعام » . وفي الأصل : « بالطعام » . ولله عرف مما أمبنا : مما هو أولى .

(٧) راجع في الفتق (ج ١١ ص ٤٧٦) : الخلاف في جواز إعطاء الأقرباء ، وفي اشتراط الإيعان .

(٨) كما في الأم (ص ٥٩) . والزيادة : للتنبيه .

(٩) في الأم : « ولو » .

(١٠) في الأم زيادة : « أو في شيء وجب عليه التقى »

مؤمنة^(١)؛ ويجزى كل ذى نقص: بنبى لا يُصِرُّ بالعملِ إضراراً^(٢) يَنُكَا. « وبسط الكلام فى شرحه^(٣) .

(أنا) أبو سعيد ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعى^(٤) (رحمه الله) - فى قولِ الله عز وجل : (مَنْ كَفَرَ يَأْفِكْهُ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ ، إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ : وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ : ١٦ - ١٧) . - :

« يَجْعَلُ قَوْلَهُمُ الْكُفْرَ : مَتَّفِقُونَ لَهُمْ ، مَرْفُوعاً عَنْهُمْ : فى الدنيا والآخرة^(٥) . فكان المعنى الذى عقلنا : أَنَّ قَوْلَ الْكُفْرَةِ ، كَمَا لَمْ يَقُلْ^(٦) : فى الحكم . وعقلنا : أَنَّ الإكراه هو : أَنْ يُغْلَبَ بِغَيْرِ فِعْلٍ مِنْهُ . فإذا تَلَفَّ^(٧)

(١) عبارة الأم : « ويجزى فى الكفارات وله الزنا ، وكذلك كل » الخ .

(٢) فى الأم : « ضرراً » .

(٣) فراجع (ص ٥٩ — ٦٠) . وانظر المختصر (ج ٥ ص ٢٢٩) . ثم راجع السنن الكبرى (ج ١٠ ص ٥٧ — ٥٩) ، والفتح (ج ١١ ص ٤٧٧ — ٤٧٨) . وانظر ما تقدم (ج ١ ص ٢٣٦) .

(٤) كافى الأم (ج ٧ ص ٦٩) . ويحسن أن تراجع أول كلامه . وقد ذكر بعضه فى المختصر (ج ٥ ص ٢٣٢ — ٢٣٣) .

(٥) انظر ما تقدم (ج ١ ص ٢٢٤ و ٢٩٨ — ٢٩٩) ، والفتح (ج ١٢ ص ٢٥٧) .

(٦) كذا بالأم ؛ أى : كعلمه . وفى الأصل : « يهمل » . وهو محرف . ويؤكد ذلك عبارة المختصر : « يكن » . ولو كان أصل الكلام : « أَنَّ للكره » الخ ؛ لكان مافى الأصل صحيحاً ؛ أى كالجنون .

(٧) كذا بالأم والمختصر . وفى الأصل : « حلف » ؛ وهو تصحيف .

ما حَلَفَ ^(١) : لَيَفْعَلَنَّ فِيهِ شَيْئًا ؛ فَقَدْ ^(٢) غَلِبَ : بِغَيْرِ فِعْلٍ مِنْهُ . وَهَذَا : فِي أَكْثَرٍ مِنْ مَعْنَى الْإِكْرَامِ . » .

وَقَدْ أَطْلَقَ ^(٣) الشَّافِعِيُّ (رَحِمَهُ اللَّهُ) الْقَوْلَ فِيهِ ؛ وَاخْتَارَ : « أَنْ يَمِينَ الْمَكْرَمِ : غَيْرُ ثَابِتَةٍ عَلَيْهِ ؛ لِمَا احْتَجَّ بِهِ : مِنَ الْكِتَابِ [وَالسُّنَّةِ] ^(٤) . »
قَالَ الشَّافِعِيُّ ^(٥) : « وَ [هُوَ] ^(٦) [قَوْلُ عَطَاءَ : إِنَّهُ يُطْرَحُ عَنِ النَّاسِ ، الْخَطَأُ وَالنَّسْيَانُ .] ^(٧) . » .

وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ ، قَالَ : قَالَ الشَّافِعِيُّ ^(٨) - « فَيَمِينَ ^(٩) حَلَفَ لَا يُكَلِّمُ رَجُلًا ؛ فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ رَسُولًا ، أَوْ كَتَبَ إِلَيْهِ كِتَابًا » - : « فَالْوَرَعُ : أَنْ يَحْتَنُ ؛ وَلَا يَتَّبِعَنَّ ^(١٠) : أَنَّهُ يَحْتَنُ . لِأَنَّ الرُّسُولَ وَالْكِتَابَ ، غَيْرُ الْكَلَامِ ؛ وَإِنْ كَانَ يَكُونُ كَلَامًا فِي حَالٍ . »

(١) فِي الْمَخْتَصَرِ زِيَادَةٌ حَسَنَةٌ ، وَهِيَ : « عَلَيْهِ » .

(٢) مِبَارَةٌ الْمَخْتَصَرِ : « فَهُوَ فِي أَكْثَرٍ مِنَ الْإِكْرَامِ » .

(٣) أَيْ : مِمَّنْ . حَيْثُ قَالَ (ص ٧٠) : « وَكَذَلِكَ : الْأَيْمَانُ بِالطَّلَاقِ وَالْخِطَابِ وَالْأَيْمَانُ كُلُّهَا ، مِثْلُ الْيَمِينِ بِاللَّهِ » .

(٤) زِيَادَةٌ حَسَنَةٌ مِنْ هِبَارَتِهِ فِي الْأَمِّ (ص ٧٠) .

(٥) كَمَا فِي الْأَمِّ (ص ٦٨) . وَيُنَبِّئُنِي أَنَّ تَرَاجُعَ كَلَامِهِ فِيهَا .

(٦) زِيَادَةٌ مُتَعَيِّنَةٌ عَنِ الْأَمِّ . أَيْ : وَهُوَ بِطَرِيقِ الْأُولَى .

(٧) فِي الْأَمِّ زِيَادَةٌ : « وَرَوَاهُ عَطَاءُ » . أَيْ : مَرْفُوعًا ؛ بِلَفْظٍ مَشْهُورٍ فِي آخِرِهِ

زِيَادَةٌ : « وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ » . انْظُرِ السُّنَنَ الْكُبْرَى (ج ١٠ ص ٦١) .

(٨) كَمَا فِي الْأَمِّ (ج ٧ ص ٧٣) . وَذَكَرَ بَعْضُهُ فِي الْمَخْتَصَرِ (ج ٥ ص ٢٣٦) .

(٩) عِبَارَةُ الْأَمِّ - وَهِيَ ابْتِدَاءُ الْقَوْلِ - : « فَلَمَّا حَلَفَ أَنْ لَا يَكَلِّمَ » الْخ .

(١٠) عِبَارَةُ الْأَمِّ : « يَبِينُ لِي أَنْ » . وَعِبَارَةُ الْمَخْتَصَرِ : « يَبِينُ لِي ذَلِكَ » . وَذَكَرَ

لِلزُّنِّي إِلَى قَوْلِهِ : « السَّلَامُ » ؛ ثُمَّ قَالَ : « هَذَا عِنْدِي بِهِ وَبِالْحَقِّ أُولَى : قَالَ اللَّهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ : = »

« وَمَنْ حَتَّهْ ذَهَبَ : إِلَى أَنْ اللَّهُ (عز وجل) قَالَ ^(١) : (وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ ؛ إِلَّا : وَخِيًا ، أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ، أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا : فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ ، مَا يَشَاءُ) ^(٢) : ٤٢ - ٥١ . وقال : إِنَّ اللَّهَ (عز وجل) يَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ ، فِي الْمُنَاقِقِينَ : (قُلْ : لَا تَتَذَكَّرُوا ؛ لَنْ نُؤْمِنَ لَكُمْ ؛ قَدْ نَبَّأَنَا اللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ : ٩ - ٩٤) ؛ وَإِنَّمَا نَبَّأَهُمْ مِنْ ^(٣) أَخْبَارِهِمْ : بِالْوَحْيِ الَّذِي نَزَلَ ^(٤) بِهِ جِبْرِيلُ (عليه السلام) عَلَى النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) ؛ وَيُخْبِرُهُمُ النَّبِيُّ (صلى الله عليه وسلم) : بِوَحْيِ ^(٥) اللَّهِ (عز وجل) . »

« وَمَنْ قَالَ : لَا يَحْتَسُّ ؛ قَالَ : لِأَنَّ ^(٦) كَلَامَ الْآدَمِيِّينَ لَا يُشْبِهُ كَلَامَ اللَّهِ (عز وجل) ؛ كَلَامُ ^(٧) الْآدَمِيِّينَ : بِالْمُؤَاجَرَةِ ؛ أَلَا تَرَى : أَنَّهُ ^(٨) لَوْ هَجَرَ

= (آيَتِكَ : أَنْ لَا تَكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَ لَيَالٍ سَوِيًّا) ؛ إِلَى قَوْلِهِ : (بَكْرَةَ وَعَشِيًّا : ١٩ - ١٠) . فَأَفْهَمَهُمْ : مَا يَقُومُ مَقَامَ الْكَلَامِ : وَلَمْ يَتَكَلَّمْ . وَقَدْ احْتَجَّ الشَّافِعِيُّ : بِأَنَّ الْمُهْجَرَةَ مُحَرَّمَةٌ فَوْقَ ثَلَاثٍ ؛ فَلَوْ كُتِبَ أَوْ أُرْسِلَ « إِلَى آخِرِ مَا سِيَأَى . »

(١) هَذَا إِلَى قَوْلِهِ : بِوَحْيِ اللَّهِ ؛ اقْتَبَسَهُ - يَعْضُ اخْتِصَارًا - فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (ج ١٠ ص ٦٣) ؛ وَذَكَرَ مَا بَعْدَهُ إِلَى آخِرِ الْكَلَامِ ، وَهَقَبَهُ بِمَدِينِ أَبِي أَيُّوبَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ : فِي انْتِهَى عَنْ الْمُهْجَرَةِ . وَفِي طَرَحِ التَّزْيِيبِ (ج ٨ ص ٩٧ - ٩٩) كَلَامُ جَامِعٍ فِي الْمُهْجَرَةِ ؛ فَرَأَاهُ . وَرَاحَ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (ج ١ ص ٣٧) كَلَامُ الشَّافِعِيِّ فِي ذَلِكَ (٧) فِي الْأَمِّ زِيَادَةً : « الْآيَةُ » . (٣) فِي الْأَمِّ : « بِأَخْبَارِهِمْ » . وَمَا هُنَا أَحْسَنَ .

(٤) فِي الْأَمِّ وَبَعْضُ نَسَخِ السَّنَنِ الْكُبْرَى : « يَنْزِلُ » . وَهُوَ أَنْسَبُ .
(٥) فِي بَعْضِ نَسَخِ السَّنَنِ الْكُبْرَى : « بِوَحْيِ إِلَيْهِ » .
(٦) فِي الْأَمِّ وَالسَّنَنِ الْكُبْرَى : « إِنْ » . وَهُوَ أَحْسَنُ .
(٧) كَلَّمَ بِالْأَمِّ وَالسَّنَنِ الْكُبْرَى . وَهُوَ اسْتِثْنَاءٌ يَبَانِي . وَفِي الْأَصْلِ : « وَكَلَامُ » .
وَالظَّاهِرُ أَنَّ الزِّيَادَةَ مِنَ النَّاسِخِ .
(٨) هَذَا لَيْسَ بِالْأَمِّ .

رجلٌ رجلاً — كانت^(١) الهجرة محرمة عليه فوق ثلاث ليالٍ^(٢) — فكتب إليه ، وأرسل إليه — : وهو قد رُ على كلامه . — : لم يخرجْه هذا من هجرته :
التي يَأْتُمُّ بها^(٣) .

قال الشافعي^(٤) (رحمه الله) : « وإذا حَلَفَ الرجلُ : لَيَضْرِبَنَّ عَبْدَهُ مِائَةَ سَوْطٍ ؛ فَجَمَعَهَا ، فَضْرَبَهُ بِهَا — : فَإِنْ كَانَ يُحِيطُ الْعِلْمُ : أَنَّهُ^(٥) إِذَا ضَرَبَهُ بِهَا ، مَاسَتْهُ^(٦) كُلُّهَا — : فَقَدْ بَرَّ^(٧) . وَإِنْ كَانَ الْعِلْمُ مُتَّعِيًا ، [فَضْرَبَهُ بِهَا ضَرْبَةً^(٨)] : لَمْ يَتَحَنَّنْ فِي الْحُكْمِ ؛ وَتَحَنَّنَ فِي الْوَرَعِ . »

واحتجَّ بقولِ الله عز وجل : (وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْتًا) فَأَضْرِبْ بِهِ ، وَلَا تَحَنَّنْ : (٣٨ — ٤٤) ؛ وَذَكَرَ خَبَرَ الْقُتَيْبِيِّ : الَّذِي ضُرِبَ فِي الزَّانَا ،

- (١) هذه الجملة اعتراض بين للمطوف والمعلوف عليه ؛ وليست جواب الشرط : إذ هو قوله : لم يخرجْه ولو قال : والهجرة ؛ لكان أولى وأظهر . وكذلك : لو قال : فلو كتب ؛ كما صنع للزنى . ويكون قوله : كانت ؛ جواب الشرط الأول . (٢) هذا ليس بالأم (٣) انظر ما ذكره بعد ذلك ، وقبل ما تقدم كله : لاشتغاله على فوائد جمعة .
(٤) كافي الأم (ج ٧ ص ٧٢) ، والمختصر (ج ٥ ص ٢٣٧) . وعبارته : « ولو » .
(٥) عبارة المختصر : « أنها ماسته كلها بر » .
(٦) كذلك بالأم . وفي الأصل : « ماسة » . وهو تحريف .
(٧) في الأم زياده : « وإن كان يحيط العلم : أنها لا تماسه كلها ، لم يبر » . وذكر نحوها في المختصر ، ثم قال : « وإن شك : لم يحنن » الخ .
(٨) زيادة حسنة من عبارة الأم ، وهي : « منيا : قد تماله ولا تماسه ؛ فضربه » الخ .

يَا شَكَالَ^(١) النَّخْلِ^(٢) .

« مَا يُؤْمَرُ عَنْهُ فِي الْقَضَايَا وَالشَّهَادَاتِ »

وفيا أنبأني أبو عبد الله الحافظ (إجازة) : أن أبا العباس حدثهم :
 أنا الربيع ، قال : قال الشافعي^(٣) (رحمه الله) : « قال الله جل ثناؤه :
 (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا : إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ^(٤) ، فَتَبَيَّنُوا : أَنْ تُصِيبُوا
 قَوْمًا بِمَهَالَةٍ ؛ فَتُصِيبُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ ، نَادِمِينَ : ٤٩ - ٦) » وقال : (إِذَا
 ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ : فَتَبَيَّنُوا ، وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ :
 لَسْتُ مُؤْمِنًا^(٥) : ٤ - ٩٤) .

« قال الشافعي : أمر^(٦) الله (جل ثناؤه) مَنْ يُمْنِي أَمْرَهُ عَلَى أَحَدٍ^(٧) »

(١) لغة (بالإبدال) : في « شكال » ؛ وهو والمتكول (بالضم) مثل شمراخ وشمروخ :
 وزنا ومعنى .

(٢) قال في الأم — بعد ذلك — : « وهذا شيء عجموع ؛ غير أنه إذا ضرب به بها : ماسته » .
 وذكر نحوه في المختصر . وراجع السنن الكبرى (ج ١٠ ص ٦٤) .

(٣) كما في الأم (ج ٧ ص ٨٦) .

(٤) نزلت في الوليد بن عقبة : حينما أخبر النبي : أن بني المصطلق قدموا الصدقة . انظر
 السنن الكبرى (ج ٩ ص ٥٤ - ٥٥) .

(٥) راجع في السنن الكبرى (ج ٩ ص ١١٥) : حديث ابن عباس في سبب
 نزول ذلك ؛ لقائده .

(٦) في الأم : « فأمر » ، وهو أحسن .

(٧) كذا في الأم وفي الأصل : « على عباده أحد من » ؛ وهو من عبث الناسخ .

— : من عباده . — : أن يكون مُسْتَتِنًا ^(١) ، قبل أن يُخَصِّيَهُ . . وبَسَطَ الكلامَ فيه ^(٢) .

قال الشافعي ^(٣) : « قال الله عز وجل : (وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ) ^(٤) : ٣ — ١٥٩) ؛ و ^(٥) : (أَمْرُكُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ : ٤٢ — ٣٨) . قال الشافعي : قال الحسن : إن كان النبي (صلى الله عليه وسلم) عن مشاورتهم ، لَغَنِيًّا ^(٦) ؛

(١) في الأصل «مستتينا» ؛ وهو مصنف عما ذكرنا ، أو عن عبارة الأم : «مستينا» .
(٢) حيث قال : « ثم أمراة — في الحكم خاصة — : أن لا يحكم الحاكم : وهو غضبان . لأن الغضبان مخوف على أمرين : (أحدهما) : قوة الثبوت ؛ (والآخر) : أن الغضب قد يتغير معه العقل ، ويتقدم به صاحبه على ما لم يكن يتقدم عليه : لو لم يكن يغضب . . ثم ذكر ما يدل لأصل الدعوى — : من السنة . . وشرحه : بما هو في غاية الجودة . فراجع ؛ وراجع المختصر (ج ٥ ص ٢٤١) ، والسنن الكبرى (ج ١٠ ص ١٠٣ — ١٠٦) ، وشرح مسلم (ج ١٢ ص ١٥) ، والفتح (ج ١٣ ص ١١١ — ١١٢) .

(٣) كما في الأم (ج ٧ ص ٨٦) . وانظر المختصر (ص ٢٤١) .

(٤) قال — كما في الأم (ج ٥ ص ١٥١) — : «... فلما افترض عليهم طاعته فبأحبوا وكرهوا ؛ وإنما أمر بمشاورتهم (والله أعلم) : لجمع الألفة ، وأن يستن بالاستشارة بجهة من ليس له من الأمر ماله ؛ و على أن أعظم لرغبتهم وسرورهم أن يشاوروا . لا على أن لأحد من الأدميين ، مع رسول الله ، أن يرده : إذا عزم رسول الله على الأمر به ، والنهي عنه . . الفح ؛ فراجع . وانظر كلامه : في اختلاف الحديث (ص ١٨٤) ، والأم (ج ٦ ص ٢٠٦) .

(٥) ذكر بعد ذلك — في الأم — حديث أبي هريرة . « ما رأيت أحدا أكثر مشاورة لأصحابه ، من رسول الله » ؛ ثم قال : « وقال الله عز وجل : (وأمرهم) » الخ . وراجع السنن الكبرى (ج ٧ ص ٤٥ — ٤٦ و ج ١٠ — ١١٠) ، والفتح (ج ١٣ ص ٢٦٠ — ٢٦٤) : فتتف على فوائد جمه .

(٦) في الأم والسنن الكبرى (ج ٧) : تقديم وتأخير .

ولكنه أراد: أَنْ يَسْتَنْ^(١) بذلك الحُكَّامُ بعده .
 « قال الشافعي^(٢) : وإذا^(٣) نزل بالحكم أمر^(٤) : يَحْتَمِلُ وَجُوهًا ؛
 أو مُشْكِلٌ — : انْبَغَى^(٥) له أَنْ يُشَاوِرَ^(٥) : مَنْ جَمَعَ الْعِلْمَ وَالْأَمَانَةَ .
 وَبَسَطَ الْكَلَامَ فِيهِ^(٦) .

* * *

(أنا) أبو عبد الله (قراءة عليه) : نا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال :
 قال الشافعي^(٧) (رحمه الله) : قال الله جل ثناؤه : (يَا ذَاوُدُ : إِنَّا جَعَلْنَاكَ
 خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ ؛ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ) ؛ الآية : (٣٨ — ٢٦) ؛
 وقال^(٨) في أهل الكتاب : (وإن^(٩) حَكَمْتَ : فَاحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ : ٥٠ — ٤٢) ؛

- (١) كذلك بالأَمِّ والمختصر والسنن الكبرى . وفي الأصل : « يستن » . وهو تحريف .
 (٢) كما في السنن الكبرى أيضا (ج ١٠ ص ١١٠ — ١١١) . وراجع فيها : كتاب
 عمر إلى شريح ، وكلام البيهقي المتعلق به .
 (٣) في الأمِّ والسنن الكبرى : « إذا ... الأمر » .
 (٤) في بعض نسخ السنن الكبرى : « ينبغي » .
 (٥) في الأمِّ زيادة مفيدة ، وهي : « ولا ينبغي له أَنْ يُشَاوِرَ جاهلا : لأنه لا معنى
 لمشاورته ؛ ولا علما غير أمين : فإنه ربما أضل من يشاوره . ولكنه يشاور » الخ .
 (٦) فقال : « وفي المشاورة : رضا الخصم ؛ والحجة عليه » . وينبغي أَنْ تراجع
 كلامه عن هذا ، في الأمِّ (ج ٧ ص ٢٥٧) : فهو قبيح جيد . وأن تراجع في السنن
 الكبرى (ص ١١٩ — ١١٣) : ما ورد في هذا المقام .
 (٧) كما في الأمِّ (ج ٧ ص ٨٤) .
 (٨) كذا بالأَمِّ . وفي الأصل : بدون الواو ؛ والنقص من النسخ .
 (٩) ذكر في الأمِّ من قوله : (فلن جاموك) ؛ إلى آخر الآية .

وقال لنبئيه ^(١) صلى الله عليه وسلم : (وَأَنْ أُحْكَمَ بَيْنَهُمْ : بِمَا أُنْزِلَ
اللَّهُ ؛ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ) ؛ الآية ^(٢) : (٥ - ٤٩) ؛ وقال : (وَإِذَا
حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ : أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ : ٤ - ٥٨) .

« قال الشافعي : فأعلم الله نبيه (صلى الله عليه وسلم) : أن فرضنا عليه ،
وعلى من قبله ، والناس : إذا حكموا . - : أَنْ يَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ^(٣) ؛ والعَدْلُ :
اتِّبَاعُ حُكْمِهِ الْمُنْزَلِ ^(٤) . » .

(أنا) أبو سعيد بن أبي عمرو ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال
الشافعي ^(٥) - في قوله عز وجل : (وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ : ٥ - ٤٨ و ٤٩) .
- : « يَحْتَمِلُ : تَسَاهُلُهُمْ ^(٦) في أحكامهم ؛ وَيَحْتَمِلُ : مَا يَهْوُونَ . وإيهما كان

(١) هذا قد ذكر في الأم ، قبل قوله : في أهل الكتاب . وهو أحسن .

(٢) كنا بالأم . وقد ورد في الأصل : مضروبا عليه بمعاد آخر ، ومضافا حرف القاء
إلى قوله : (احكم) . وهو ناشئ عن ظن أن للراد آية الثالثة : (٤٨) .

(٣) ذكر في الأم إلى : (إليك) .

(٤) راجع في السنن الكبرى (ج ١٠ ص ٨٦ - ٨٩) ، حديث طي ، وغيره : بما
يتعلق بلبقاه . وبمعنى : أن تراجع في الفتوح (ج ١٣ ص ١١٨ و ١٢١) كلام عمر بن
عبد العزيز ، وأبي طي الكرابيسي ، وابن حبيب المالكي ؛ عن الآداب التي يجب أن تتوفر
فيمن يتولى القضاء . فهو جليل القادة .

(٥) راجع ما ذكره بعد ذلك : فهو مفيد في موضوع حجية السنة ؛ ذلك الموضوع الخطير :
الذي يجب الإهتمام به ، والإسلام بتفاصيله . من أجل القضاء على الحرب الحقة التي يثيرها
ضد الدين : جماعة اللحددين ، وطائفة المنتظمين ، وحشالة للأجورين . وقد وضعنا مؤاننا
جامعا فيه : نرجو أن تمكن قريبا من نشره ؛ إن شاء الله .

(٦) كما في الأم (ج ٧ ص ٢٨) .

(٧) أي : تساعدهم ، وعدم تطبيقهم أحكامهم على أنفسهم . فيكون المعنى الثاني =

فقد نهي عنه ؛ وأمر : أن يحكم بينهم : بما أنزل الله على نبيه صلى الله عليه وسلم ^(١) . « ٥٠ » .

(أنا) أبو عبد الله الحافظ ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي ^(٢) . « قال الله جل ثناؤه : (وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ : إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ : إِذْ نَفَسَتْ فِيهِ غَمُّ الْقَوْمِ) ^(٣) ، وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ » فَهَمَّاهَا سُلَيْمَانُ ؛ وَكَلَّا آتَيْنَاهَا حُكْمًا وَعِلْمًا : ٢١ - ٢٨ - ٢٩ » .
« قال ^(٤) الشافعي : قال الحسن بن أبي الحسن : لو لا هذه الآية ، لرأيت : أن الحكم قد ملكوا ؛ ولكن الله (تعالى) : يحيد هذا بصوابه ^(٥) ؛ وأثنى على هذا : باجتهاده ^(٦) . » .

= خاصا بقوانينهم الوضعية . وعبارة الأصل : « تسلمهم » ؛ وهي معرفة عما ذكرنا . أو عن عبارة الأم — هنا ، وفي (ج ٥ ص ٢٢٥) - : « سيلهم » ؛ أي : شرائعهم للنسوخة . وإنما سميت أهواء : لتسكهم بها ، بعد نسخها وإبطالها .

(١) راجع ما ذكره بعد ذلك لارتباطه بكلامه الآتي قريباً عن شهادة الذي .
(٢) كما في الأم (ج ٧ ص ٨٥) . وانظر المختصر (ج ٥ ص ٢٤٢) .
(٣) راجع في السنن الكبرى (ج ١٠ ص ١١٨) : ما روي في ذلك عن ابن مسعود ومسروق وعطاء ، وحكم النبي : في حادثة ناقة البراء بن عازب . ثم راجع الفتح (ج ١٣ ص ١٢٠ - ١٢١) .

(٤) في الأصل : « وقال » ؛ والظاهر أن الزيادة من الناسخ .
(٥) كذلك بالأصل والسنن الكبرى . وفي الأم والمختصر : « لصوابه » .
(٦) ثم ذكر حديث حمرون العاص وأبي هريرة : « إذا حكم الحاكم ، فاجتهد ، فأصاب : فله أجران . وإذا حكم ، فاجتهد ، فأخطأ : فله أجر » . قال (كما في المختصر) : « فأخبر : أنه يثاب على أحدهما أكثر مما يثاب على الآخر ؛ فلا يكون الثواب : فيها لا يبع ؛ ولا : في الخطأ الموضوع » . قال اللزني : « أنا أعرف أن الشافعي قال : لا يؤجر على الخطأ ؛ =

وبهذا الإسناد، قال: قال الشافعي^(١): «قال الله جل ثناؤه: (أَيَحْسَبُ
الْإِنْسَانُ: أَنْ يُتْرَكَ سُدًى . ١٩ : ٧٥ - ٣٦) ؛ فلم يَحْتَفِلْ أَهْلُ الْعِلْمِ
بِالْقُرْآنِ - فَيَا عَلِمْتُ - : أَنَّ (السُّدَى) هُوَ^(٢) : الَّذِي لَا يُؤْمَرُ^(٣) ،
وَلَا يُنْهَى . » .

ومما أنبأني أبو عبد الله الحافظ (إجازة): أَنَّ أبا المباس حدثهم: أَنَا الرَّبِيعُ،
قال: قال الشافعي^(٤): «قال الله جل ثناؤه: (وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ: ٢٤٢ - ٢٤٣) . » .

« فاحتل أمر الله: بالإشهاد عند البيع: أمرين: (أحدهما): أَنْ

= وإنما يؤجر: على قصد الصواب . وهنا عندي هو الحق . وراجع الكلام على هذا
الحديث، وما يتعلق به من البحوث: في إبطال الاستحسان (الملحق بالأم: ج ٧ ص ٢٧٤ -
٢٧٥) ، والرسالة (ص ٤٩٤ - ٤٩٨) ، وجامع العلم (ص ٤٤ - ٤٦ و ١٠١ -
١٠٢) ، والسنن الكبرى (ج ١ ص ١١٨ - ١١٩) ، ومعالم السنن (ج ٤ ص ١٦٠) ،
وشرح مسلم (ج ١٢ ص ١٣ - ١٤) ؛ وراجع الكلام عنه وعن أمر الحسن: في الفتح
(ج ١٣ ص ١١٩ - ١٢٠ و ٢٤٧ - ٢٤٨) .

(١) كما في الأم (ج ٧ ص ٢٧١): في بيان أنه لا يجوز الحكم ولا الإفتاء بما لم يؤمر
به . وقد ذكر في سابق (ج ص ٣٦) ، وذكره في السنن الكبرى (ج ١ ص ١١٣) ، وروى
نحوه عن مجاهد . وراجع فيها (ص ١١٤ - ١١٦) ما ورد في ذلك: من الأحاديث والآثار
وانظر الرسالة (ص ٢٥) ، وطبقات السبكي (ج ١ ص ٢٦١) ، والفتح (ج ١١ ص ٤٠٤) .
(٢) هنا ليس بالأم والرسالة والسنن الكبرى .

(٣) كذا بالأم والرسالة والسنن الكبرى . وفي الأصل: «يأمر» ؛ وهو خطأ وتعريف .

(٤) كما في الأم (ج ٣ ص ٧٦ - ٧٧) . وقد ذكر بعضه بتصرف: في المختصر (ج ٥

ص ٢٤٦) .

يكون^(١) دلالة : على ما فيه الحفظ بالشهادة^(٢) ؛ ومباح^(٣) تركها . لا :
حتمًا ؛ يكون من تركه حاصيًا : بتركه . (واحتل^(٤)) : أن يكون حتمًا
منه ؛ بمعنى من تركه : بتركه .

« واللى اختار : أن لا يدع المتبائين الإشهاد ؛ وذلك : أنها إذا
أشهدا : لم يبق في أنفسهما شيء ؛ لأن ذلك : إن كان حتمًا : فقد أدياه ؛
وإن كان دلالة : فقد أخذنا^(٥) بالحفظ فيها . »

« قال : وكل ما ندب الله (عز وجل) إليه - : من قرض ، أو دلالة - :
فهو بركة على من قتلَه . ألا ترى : أن الإشهاد في البيع ، إذا^(٦) كان
دلالة : كان فيه^(٧) : [أن] المتبائين ، أو أحدهما : إن أراد ظلمًا : قامت البيئنة
عليه ؛ فيمنع من الظلم الذى يأتى به . وإن كان تاركًا^(٨) : لا يمنع منه . ولو

(١) عبارة الأم : « تكون الدلالة » ؛ ولعل فيها بعض التحريف . وعبارة المختصر :
« يكون مباحا تركه » .

(٢) كذا بالأم . وفي الأصل : « بالشهاد » ؛ والنقص من التاسع .

(٣) كذا بالأصل والأم ؛ وهو خبر مقدم . ولو قال : « ويباح ، أو فيباح » ، لكان
أولى وأظهر .

(٤) هذا شروع في بيان الأمر الثانى . ولو قال : « وثانيها » ؛ أو : « والآخر » ؛ كما
في المختصر ؛ لكان أحسن .

(٥) كذا بالأم . وفي الأصل : « أخذنا لحظ » ، وهو تصحيف .

(٦) عبارة الأم : « إن كان فيه » ؛ أى في البيع . وما في الأصل أولى .

(٧) في الأصل : « قيمة » ؛ وهو محرف عما ذكرنا . والتصحيح والزيادة من الأم .
أو محرف عن : « قيمته » ؛ مرادها منه : الفائدة . وهو بعيد من حيث الاستعمال .

(٨) أى : للإشهاد ؛ لا يمنع من الظلم . وفي الأصل : « كارها » ؛ وهو تحريف .
والتصحيح عن الأم .

نبي، أو وهم - : فبحمد. - : مُنِعَ من المأثم على ذلك : باليئنة ؛ وكذلك :
ورثتهما بعدها . ١٢ . »

« أَوْلَا تَرَى : أنهما ، أو أحدهما ^(١) : لو وَكَّلَ وكيلًا : [أَنْ ^(٢)]
يَبِيعَ ؛ فَبَاعَ هو ^(٣) رجلاً ، وباع وكيله آخَرَ - : ولم يُعْرِفْ : أيُّ الْيَمِينِ
أَوَّلُ ^(٤) ؟ - : لم يُعْطَ الأولُ : من المشتريين ^(٥) ؛ بقولِ البائع . ولو
كانت يَمِينُهُ ، فَأُبَيِّنَتْ ^(٦) : أيُّهما أَوَّلُ ؟ - : أُعْطِيَ الأولُ . ١٢ . »

« فَالشَّهَادَةُ : سَبَبُ قَطْعِ الْمَطَالِمِ ، وَتَثْبِيتِ ^(٧) الْحَقِّ . وَكُلُّ أَمْرٍ أَلَّهِ
(جَلَّ ثَنَاؤُهُ) ، ثُمَّ أَمَرَ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : الْخَيْرُ ^(٨) الَّذِي لَا
يَمْتَنَاضُ مِنْهُ مَنْ تَرَكَه ^(٩) . »

« قَالَ الشَّافِعِيُّ ^(٩) : وَالَّذِي ^(١٠) يُشْبِهُ - وَالْقَاعِلُ ؛ وَلِئَاءِ أَسْأَلُ

(١) كَذَا بِالْأَم . وَفِي الْأَصْل : « أَوْ إِحْدَاهُمَا » ؛ وَالزِّيَادَةُ مِنَ النَّاسِخِ .

(٢) زِيَادَةُ حَسَنَةٍ مِنَ الْأَم .

(٣) فِي الْأَم : « هَذَا » . وَمَا فِي الْأَصْلِ أَحْسَنُ .

(٤) كَذَا بِالْأَم . وَفِي الْأَصْل : « أَوَّلُهُ » ؛ وَالزِّيَادَةُ مِنَ النَّاسِخِ .

(٥) كَذَا بِالْأَم . وَفِي الْأَصْل : « لِلْمُشْتَرِي » ؛ وَالظَّاهِرُ : أَنَّهُ عَرَفَ هُمَا ذِكْرُنَا ؛ فَتَأَمَّلْ

(٦) كَذَا بِالْأَم . وَفِي الْأَصْل : « فَأُبَيَّنْتُ » ؛ وَلَمَّا لَمْ يَنْقُصْ مِنَ النَّاسِخِ .

(٧) فِي الْأَم : « وَتَثَبَّتْ » ؛ وَعِبَارَةُ الْأَصْلِ أَحْسَنُ .

(٨) كَذَا بِالْأَم . وَفِي الْأَصْل : « الْخَيْرُ ... بَرَكَةٌ » ، وَهُوَ تَصْغِيفُ .

(٩) فِي يَبَان : أَيُّ الْعَيْنَيْنِ : مِنَ الْوَجُوبِ وَالنَّدْبِ ؛ أَوَّلَى بِالْآيَةِ ؟ . وَقَدْ ذَكَرَ مَا يَأْتِي

إِلَى آخِرِ الْكَلَامِ - بِإِخْتِصَارٍ وَتَصَرُّفٍ - : فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (ج ١٠ ص ١٤٥) .

(١٠) فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى : بِدُونِ الْوَاوِ . وَعِبَارَةُ الْأَم : « فَلَنْ أَلْسِي » ؛ وَهِيَ وَاقِعَةٌ فِي

جَوَابِ سُؤَالٍ ، كَمَا أَشْرَفْنَا إِلَيْهِ .

التوفيق - : أن يكون أمره ^(١) : بالإشهاد في البيع ؛ دلالة ؛ لا ؛ حثماً له ^(٢) . قال الله عز وجل : (وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ ، وَحَرَّمَ الزَّوْجَ : ٢ - ٢٧٥) ؛ فذكر : أن البيع حلال ؛ ولم يذكر ممه يئنه .

« وقال في آية الدين : [إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ ^(٣) : ٢ - ٢٨٢] ؛ والدين : تبائع ؛ وقد أمر الله ^(٤) فيه : بالإشهاد ؛ فبين ^(٥) المعنى : الذي أمره : به . فدل ما بين الله في الدين ، على ^(٦) أن الله أمر به : على النظر والاختيار ^(٧) ؛ لا : على الحتم ^(٨) . قال الله تبارك وتعالى : (إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى : فَاكْتُبُوهُ ^(٩)) ؛ ثم قال في سياق الآية : (وَإِنْ

- (١) هذا إلى قوله : البيع ؛ ليس بالأم ، وموجود بالسنن الكبرى .
- (٢) هذا ليس بالسنن الكبرى . وعبرة الأم : « يخرج من ترك الإشهاد . فإن قال [قائل] : ما دل على ما وصفت ؟ قيل : قال الله « إلخ .
- (٣) زيادة حسنة من الأم ، ونجوز : أنها سقطت من الناسخ .
- (٤) هذا ليس بالأم .
- (٥) كذا بالأم . وفي الأصل : « فبين » ، وهو تحريف : بقرينة ما سياتي .
- (٦) هذا في الأصل قد ورد بعد قوله : فدل . وهو من عبث الناسخ . والتصحيح من الأم .
- (٧) في الأم : « والاحتياط » . أي : بالنسبة للمستقبل ، وكل من اللفظين له وجه أحسنه كما لا يخفى .
- (٨) في الأم زيادة : « قلت » . والظاهر : أنها جواب جملة شرطية قد سقطت من نسخ الأم ، تقديرها : فإن قيل : ما وجه ذلك من الآية (مثلاً) ؟ وما في الأصل سليم مختصر .
- (٩) ينبغي : أن تراجع في السنن الكبرى ، آثار أبي سعيد الخدري ، وعامر الشعبي والحسن البصري : في ذلك . لتظيم فائدتها .

كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ ، وَلَمْ يَجِدُوا كَاتِبًا : فَرِهَانٌ ^(١) مَقْبُوضَةٌ ؛ فَإِنْ آمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا : فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنَ ، أَمَانَتَهُ : ٢ — ٢٨٣) ؛ فَلَمَّا أَمَرَ — : إذا لم يجدوا ^(٢) كاتبًا . — : بِالرَّهْنِ ؛ ثُمَّ أَلْبَحَ : تَرَكَ الرَّهْنُ ؛ وَقَالَ : [فَإِنْ ^(٣)] أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا : فَلْيُؤَدِّ الَّذِي (— : فَذَلِكَ ^(٤) : عَلَى [أَنْ ^(٥)] الْأَمْرَ الْأَوَّلَ : دَلَالَةٌ عَلَى الْحِطِّ ؛ لَا : قَرْضٌ ^(٦) مِنْهُ ، يَمْعَى مِنْ تَرْكِهِ ؛ وَاللهُ أَعْلَمُ ^(٧) . « .

ثم استدل عليه بالخبر ^(٨) ؛ وهو مذکور في موضع آخر .

• • •

وبهذا الإسناد ، قال : قال الشافعي ^(٩) : « قَالَ اللهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ : (وَابْتَلُوا الْيَتَامَى ، حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ : فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا : فَاذْفَعُوا إِلَيْهِمْ

(١) في الأم : (فَرِهَانٌ) .

(٢) كذا بالأم والسنن الكبرى . وفي الأصل . « يجد » ، والنقص من النسخ .

(٣) الزيادة عن الأم .

(٤) في الأم والسنن الكبرى : « دل » ؛ وهو أحسن .

(٥) زيادة متعينة ، عن الأم والسنن الكبرى .

(٦) كذا بالأم . وفي الأصل والسنن الكبرى : « فَرَضًا » ؛ وهو تحريف .

(٧) وقد تعرض لهذا للمصنف (أيضا) : في أول السلم (ص ٧٨ — ٧٩) : بتوسع

وتوضيح ، فراجعه ، وانظر للناقب القمخر (ص ٧٣) .

(٨) أى : خبر خزيمة للشهور ، وقد ذكر محل الشاهد منه ، وبينه ، حيث قال :

« وقد حفظ عن النبي : أنه بايع أعرابيا في فرس . فوجد الأعرابي : بأمر بعض المنافقين ؛

ولم يكن بينهما بيعة ، فلو كان حيا : لم يبايع رسول الله بلا بيعة . « . وراجع مقاله بذلك

ثم راجع السنن الكبرى (ج ١٠ ص ١٤٥ — ١٤٦) .

(٩) كما في الأم (ج ٧ ص ٧٤) .

أَمْوَالَهُمْ^(١)؛ وقال تعالى: (فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ؛ وَكَفَى بِإِلَهِهِ حَسِيبًا: ٤ - ٦) .

« ففي هذه الآية، مَعْنِيَانِ^(٢) : (أحدهما) : الأمرُ بالإشهاد . وهو^(٣) مثلُ معنى الآية التي قبلها (والله أعلم) : من أن [يكون الأمرُ] بالإشهاد^(٤) : دَلَالَةٌ ؛ لا ؛ حَتْمًا . وفي قولِ الله : (وَكَفَى بِإِلَهِهِ حَسِيبًا) ؛ كالدليل ؛ على الإِزْخَاصِ في تركِ الإشهادِ . لأنَّ الله (عز وجل) يقولُ : (وَكَفَى بِإِلَهِهِ حَسِيبًا) ؛ أى : إن لم يُشْهِدُوا^(٥) ؛ والله أعلم .

« (والمعنى الثاني)^(٦) : أن يكونَ وليُّ اليتيم - : المأمورُ ؛ بالدفعِ إليه ماله ، والإشهادِ^(٧) عليه . - : يَبْرَأُ بالإشهادِ عليه : إن جَعَدَهُ اليتيمُ ؛ ولا يَبْرَأُ

(١) ذكر في الأم إلى : (عليهم) ؛ ثم قال : « الآية » . ولعل ما في الأصل قصد به التنبيه على الحكيمين .

(٢) أى : أنها تدل على كل منها ؛ لا : أنها تتردد بينهما .

(٣) عبارة الأم : « وهو في مثل معنى الآية قبله » ، أى : آية الاعهاد بالبيع السابقة .

انظر هامش الأم

(٤) في الأصل : « الإشهاد » . والظاهر : أنه عرّف عما ذكرنا . والتصحیح والزيادة

للتعينة عن الأم . وإلا ؛ فلان قوله : حتما ؛ عرقا .

(٥) في الأم : « تشهدوا » ؛ وهو أنسب .

(٦) مراد الشافعي بهذا : أن يبين : أن فائدة الإشهاد قد تكون دنيوية وأخروية

معاً ؛ وذلك : في حالة جحد اليتيم . وقد تكون أخروية فقط ؛ وذلك : في حالة تصديقه . فتنبه ، ولا توهمن : أن في كلامه تكرارا ، أو اضطرابا . ويحسن : أن تراجع تفسير

البيضاوي (ص ١٠٣) : لتقف على أصل هذا الكلام .

(٧) في الأم زيادة : « به » ؛ أى : بالدفع .

بغيره . أو يكون مأموراً بالإشهاد عليه - : على الدلالة . - : وقد يُبرأ
بغير شهادة : إذا صدقه الينم . والآية مُحْتَمِلَةٌ للمعنيين معاً ^(١) .

واحتج الشافعي (رحمه الله) - في رواية المزني عنه : في كتاب
الوكالة ^(٢) . - : بهذه الآية ؛ في الوكيل : إذا ادعى دفع المال إلى من أمره
الموكل ؛ بالدفع إليه ؛ لم يقبل [منه] ^(٣) إلا بيئته : « فإن ^(٤) الذي زعم :
أنه دفعه إليه ؛ ليس هو : الذي أئتمنه على المال ؛ كما أن اليتامى ليسوا :
الذين أئتمنوه على المال . فأمر ^(٥) بالإشهاد . »

« وبهذا : فرق بينه ، وبين قوله أن أئتمنه : قد دفعته إليك ؛ فيقبل ^(٦) :
لأنه أئتمنه . »

وذَكَرَ (أيضاً) في كتاب الوَدِيعَةِ ^(٧) - في رواية الربيع - : بمناء .

وفيما أنبأني أبو عبد الله (إجازة) : أن أبا العباس حدثهم ، قال : أنا الربيع ،

(١) راجع ما ذكره بعد ذلك : في تسمية الشهود ، وحكم الشهادات . لقائده .

(٢) من المختصر (ج ٣ ص ٦ - ٧) .

(٣) زيادة حسنة ، عن المختصر .

(٤) في المختصر : « وبأن » ، وكلاهما صحيح ؛ وإن كان ما في الأصل أحسن .

(٥) عبارة المختصر : « وقال الله .. : (فإذا دفعتم ...) ، وبهذا فرق بين قوله « الغ »

« وبين قوله لمن يأتمنه عليه : قد دفعته إليك ، فلا يقبل : لأنه ليس الذي أئتمنه . »

(٦) في المختصر : « يقبل » . وما في الأصل أحسن .

(٧) من الأم (ج ٤ ص ٦١) . وقد تقدم ذكره (ج ١ ص ١٥١ - ١٥٢) .

قال : قال الشافعي ^(١) : « قال الله تبارك وتعالى : (وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ - : مِنْ نِسَائِكُمْ . - : فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ ^(٢) : ٤ - ١٥) . »
 « فسئى الله في الشهادة : في الفاحشة — والفاحشة ههنا (والله أعلم) :
 الزنا ^(٣) . — : أربعة شهود . فلا ^(٤) تميم الشهادة : في الزنا ؛ إلا : بأربعة
 شهداء ، لا امرأة فيهم : لأن الظاهر من الشهداء ^(٥) : الرجال خاصة ؛ دون
 النساء ^(٦) . » . وبسط الكلام في الحجة على هذا ^(٧) .
 قال الشافعي ^(٨) : « قال الله عز وجل : (فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ : فَأَمْسِكُوهُنَّ
 بِمَعْرُوفٍ ، أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ ؛ وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ :
 ٦٥ - ٢) . »

-
- (١) كافي الأم (ج ٧ ص ٧٥) .
 (٢) في الأم زيادة : « فإن شهدوا ، الآية » .
 (٣) في الأم زيادة : « وفي الزنا » ، أى : وفي القذف به ، كافي آية النور : (٤)
 الآية قريباً .
 (٤) في الأم : « ولا » . وما في الأصل أحسن .
 (٥) كذا في الأم . وفي الأصل « الشهد » ، وهو تحريف .
 (٦) قال في شرح مسلم (ج ١١ ص ١٩٢) : « وأجمعوا : على أن البينة أربعة
 شهداء ذكور عدول . هذا إذا شهدوا على نفس الزنا . ولا يقبل دون الأربعة : وإن
 اختلفوا في مفلتهم » .
 (٧) حيث استدل : بآتي النور : (١٣ و ٤) ، وحديث أبي هريرة ، وأثرى على وعمر ،
 والإجماع . فراجع كلامه ، وراجع المختصر (ج ٥ ص ٢٤٦) ، واختلاف الحديث (ص ٣٤٩)
 وشرح مسلم (ج ١٠ ص ١٣١) ، والسنن الكبرى (ج ٨ ص ٢٣٠ و ٢٣٤ و ج ١٠
 ص ١٤٧ - ١٤٨) .
 (٨) كافي الأم (ج ٧ ص ٧٦) وانظر المختصر .

« فَأَمَرَ اللَّهُ (جَلْ ثَنَاؤُهُ) فِي الطَّلَاقِ وَالرَّجْعَةِ : بِالشَّهَادَةِ : وَتَمَيُّ فِيهِ .
 عِدَدُ الشَّهَادَةِ : فَأَتَمَّتْ . إِلَى شَاهِدَيْنِ . »
 « فَذَلَّ ذَلِكَ : عَلَى أَنْ يَكَالَ الشَّهَادَةُ فِي ^(١) الطَّلَاقِ وَالرَّجْعَةِ : شَاهِدَانِ ^(٢)
 لَا نِسَاءَ فِيهِمَا ^(٣) . لِأَنَّ شَاهِدَيْنِ لَا يَحْتَمِلُ بَحَالٍ ^(٤) ، أَنْ يَكُونَا إِلَّا
 رَجُلَيْنِ ^(٥) . »

« وَذَلَّ ^(٦) أَنِّي لَمْ أَلْقَ مَخَالَفًا : حَفِظْتُ عَنْهُ — : مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ —
 أَنَّ ^(٧) حَرَامًا أَنْ يُطْلَقَ : بِفَسِيرٍ يَبْتَنِي عَلَى : أَنَّهُ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) : دَلَالَةُ
 اخْتِيَارِ ^(٨) . وَاحْتَمَلْتُ الشَّهَادَةَ عَلَى الرَّجْعَةِ — : مِنْ هَذَا . — مَا احْتَمَلُ
 الطَّلَاقُ . »

ثُمَّ سَاقَ السَّكَلَامَ ، إِلَى أَنْ قَالَ : « وَالْاِخْتِيَارُ ^(٩) فِي هَذَا ، وَفِي غَيْرِهِ . —
 مِمَّا أَمَرِيهِ [بِالشَّهَادَةِ] ^(١٠) . — : الْإِشْهَادُ ^(١١) . »

-
- (١) فِي الْأُمِّ : « عَلَى » ؛ وَكَلَامًا صَحِيحًا . (٢) انْظُرْ مَا قَالَهُ بَعْدَ ذَلِكَ .
 (٣) فِي الْأُمِّ : « فِيهِمْ » ؛ وَهُوَ مَلَأْتُ لِسَابِقٍ مَا فِيهَا : مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ هُنَا .
 (٤) كُنَّا بِالْأُمِّ . وَفِي الْأَصْلِ : « عَالٍ » ؛ وَهُوَ تَصْغِيرٌ .
 (٥) فِي الْأُمِّ بَعْدَ ذَلِكَ : « فَاحْتَمَلْتُ أَمَرَ اللَّهِ : بِالْإِشْهَادِ فِي الطَّلَاقِ وَالرَّجْعَةِ ؟ مَا احْتَمَلُ
 أَمْرَهُ : بِالْإِشْهَادِ فِي الْبَيُوعِ . وَدَلَّ عَلَى آخِرِ مَا سَيَأْتِي .
 (٦) فِي الْأَصْلِ : « وَذَلِكَ » ؛ وَهُوَ خَطَأٌ وَتَحْرِيفٌ .
 (٧) هَلَا مَفْعُولٌ لِقَوْلِهِ : حَفِظْتُ ؛ فَتَنَبَّهُ .
 (٨) فِي الْأُمِّ زِيَادَةٌ : « لَا فَرَضَ : يَعْنِي بِهِ مِنْ تَرْكِهِ ، وَيَكُونُ عَلَيْهِ أَدَاؤُهُ : إِنْ فَاتَ
 فِي مَوْضِعِهِ . »
 (٩) كُنَّا بِالْأُمِّ . وَفِي الْأَصْلِ : « وَاخْتِيَارُ » ؛ وَهُوَ مُحَرَّفٌ عَمَّا ذَكَرْنَا ، أَوْ عَنْ :
 « وَاخْتِيَارِي » .
 (١٠) زِيَادَةٌ مُتَعَبِّنَةٌ عَنِ الْأُمِّ ؛ ذَكَرَ بَعْدَهَا : « وَاقْدَى لَيْسَ فِي النَّفْسِ مِنْهُ شَيْءٌ » .
 (١١) كُنَّا بِالْأُمِّ . وَفِي الْأَصْلِ : « بِالْإِشْهَادِ » ؛ وَالزِّيَادَةُ مِنَ النَّسْخِ .

وبهذا الإسناد ، قال الشافعي ^(١) : « قال الله تبارك : (إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ) ؛ الآيةَ والتي بعدها : (٢) — ٢٨٢ — ٢٨٣) ؛ وقال في سياقها : (وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ ؛ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ ^(٣) — : يَمُنُّ تَرْضَاهُ مِنْ الشَّهَادَةِ . — : أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا ، فَتُذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ^(٤)) . »
 « قال الشافعي : فذكر الله (عز وجل) شهود الزنا ؛ وذكر شهود الطلاق والرجعة ^(٥) ؛ وذكر شهود الوصية — يعني ^(٦) : [في] قوله تعالى : (أَتَيْنَاكَ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ : ٥ - ١٠٦) . — : فلم يذكر معهم امرأة . »

« فوجدنا شهود الزنا ؛ يشهدون على حدِّ ، لا : مالٍ ؛ وشهود الطلاق والرجعة : يشهدون على تحريمٍ بعدَ تحليلٍ ، وتثبيتِ تحليلٍ ؛ لا مالٍ : في واحدٍ منهما . »

- (١) كما في الأم (ج ٧ ص ٧٧) . وانظر المختصر (ج ٥ ص ٢٤٧) ، والسنن الكبرى (ج ١٠ ص ١٤٨) .
 (٢) راجع في السنن الكبرى (ص ١٤٨ و ١٥١) ، وشرح مسلم للنووي (ج ٢ ص ٦٥ — ٦٨) : حديث ابن عمر وغيره ، الحاصل : بنقصان عقل النساء ودينهن ، وسببه . وانظر الفتح (ج ٥ ص ١٦٨) .
 (٣) في الأم زيادة « الآية » .
 (٤) يحسن : أن تراجع في السنن الكبرى (ج ٧ ص ٣٧٣) ، أثرى ابن عمر وعمران بن الحصين .
 (٥) في الأصل : « يعني » ؛ والتصحيح والنقص من الناسخ . وهذا من كلام البيهقي .

« وَذَكَرَ شُهُودَ الْوَصِيَّةِ : وَلَا مَالَ لِلشَّهِيدِ : أَنَّهُ وَصِيٌّ . »
 « ثُمَّ : لَمْ أَعْلَمْ أَحَدًا — : مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ . — خَالَفَ : فِي أَنَّهُ لَا يَحُوزُ
 فِي الزَّوْنِ ، إِلَّا : الرِّجَالُ . وَعَلِمْتُ أَكْثَرَهُمْ ^(١) قَالَ : وَلَا فِي طَلَاقٍ ^(٢) وَلَا
 رَجْعَةٍ ^(٣) : إِذَا تَنَكَرَّ الزَّوْجَانِ . وَقَالُوا ذَلِكَ : فِي الْوَصِيَّةِ . فَكَانَ ^(٤) مَا
 حَكَيْتُ ^(٥) — : مِنْ أَقَاوِيلِهِمْ . — دَلَالَةٌ : عَلَى مُوَافَقَةِ ظَاهِرِ كِتَابِ اللَّهِ
 (عَزَّ وَجَلَّ) ؛ وَكَانَ أَوْلَى الْأُمُورِ : أَنْ ^(٦) يُقَاسَ عَلَيْهِ ، وَيُصَارَ إِلَيْهِ . »
 « وَذَكَرَ اللَّهُ (عَزَّ وَجَلَّ) شُهُودَ الدِّينِ : فَذَكَرَ فِيهِمُ النِّسَاءَ ؛ وَكَانَ
 الدِّينُ : أَخَذَ مَالَ مِنَ الشَّهِيدِ عَلَيْهِ . »

« فَلَا أَمْرَ ^(٧) — : عَلَى مَا فَتَرَاقَ اللَّهُ (عَزَّ وَجَلَّ) بَيْنَهُ ^(٨) : مِنَ الْأَحْكَامِ
 فِي الشَّهَادَاتِ . — : أَنْ يُنْظَرَ : كُلُّ مَا شَهِدَ بِهِ عَلَى أَحَدٍ ، فَكَانَ لَا يُؤْخَذُ مِنْهُ
 بِالشَّهَادَةِ تَقْسِيمًا مَالٍ ؛ وَكَانَ : إِنَّمَا يَلْزَمُ بِهَا حَقٌّ غَيْرُ مَالٍ ؛ أَوْ شَهِدَ بِهِ لِرَجُلٍ :

(١) أَخْرَجَ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (ج ١٠ ص ١٤٨) عَنْ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ : عَدِمَ إِجَازَةَ
 شَهَادَةِ النِّسَاءِ عَلَى الطَّلَاقِ ؛ وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ : عَدِمَ إِجَازَتَهَا أَيْضًا عَلَى الْحُدُودِ .

(٢) فِي الْأَمِّ : « الطَّلَاقِ . . . الرَّجْعَةِ » .

(٣) فِي الْأَمِّ : « وَكَانَ » . وَمَا فِي الْأَصْلِ أَحْسَنُ .

(٤) كَذَا بِالْأَمِّ . وَفِي الْأَصْلِ : « حَكَيْتُ » . وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

(٥) فِي الْأَمِّ : « أَنْ يُصَارَ .. وَيُقَاسَ » وَكَذَلِكَ فِي الْمُخْتَصَرِ : بِزِيَادَةِ حَرْفِ الْبَاءِ .
 وَمَا فِي الْأَصْلِ أَحْسَنُ .

(٦) فِي الْأَمِّ : « وَالْأَمْرُ » ؛ وَعِبَارَةُ الْأَصْلِ أَظْهَرُ .

(٧) كَذَا بِالْأَمِّ . وَهُوَ الظَّاهِرُ . وَعِبَارَةُ الْأَصْلِ : « بَيْنَهُمْ » ؛ وَلَهَا مَعْرِفَةٌ ،
 أَوْ تَقْصُ بِجَدِّهَا كَلِمَةً : « فِيهِ » .

كان ^(١) لا يَسْتَحِقُّ به مَالًا ^(٢) لنفسه ؛ إنما يَسْتَحِقُّ به غيرَ مالٍ — : مثلُ الوَصِيَّةِ ، وَالرَّكَالَةِ ، وَالْقِصَاصِ ، وَالْحُدُودِ ^(٣) ، وما أَشَبَهَ ذلكَ . — : فلا يَجُوزُ فيه إِلَّا شَهَادَةُ الرِّجَالِ ^(٤) .

« وَيُنْظَرُ : كُلُّ ^(٥) مَا شُهِدَ به — : مِمَّا أَخَذَ به المَشْهُودُ له ، من المَشْهُودِ عليه ، مَالًا . — : فَتُجَاوَزُ ^(٦) فيه شَهَادَةُ النِّسَاءِ مَعَ الرِّجَالِ ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى اللُّوْضُوحِ الَّذِي أَجَازَهُنَّ اللَّهُ فيه : فيَجُوزُ قِيَاسًا ؛ لَا يَخْتَلِفُ هَذَا الْقَوْلُ ، وَلَا يَجُوزُ غَيْرُهُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ ^(٨) . »

- (١) في الأم : « وكان » ؛ وكلامها صحيح .
- (٢) كذا بالأم . وفي الأصل : « مال » ؛ والظاهر : أنه محرف .
- (٣) عبارة الأم : « والحد وما أشبهه » .
- (٤) في الأم زيادة : « لا يجوز فيه امرأة » وراجع الأم (٤٣-٤٤ وج ٦ ص ٢٦٧) .
- (٥) كذا بالأم . وفي الأصل : « كلما » ؛ ولله جري على رسم بعض المتقدمين .
- (٦) في الأصل : بالحاء للهملزة ؛ وهو تصحيف . وفي الأم : « فتجاوز » .
- (٧) في الأم : « فلا » ، وهو أحسن .

(٨) ثم قال : « ومن خالف هذا الأصل ، ترك عندى ما ينبغي أن يلزمه : من معنى القرآن . ولا أعلم لأحد خالفه ، حجة فيه : قياس ، ولا خبر لازم . » ثم بين : أنه لا تجوز شهادة النساء منفردات ، وذكر الخلاف في ذلك وما يتصل به . فراجع كلامه (ص ٧٧ و ٧٩ — ٨٠) . وانظر كلامه (ص ١٠) ، والمختصر (ج ٥ ص ٢٤٧ — ٢٤٨) . ثم راجع السنن الكبرى والموهر النقي (ج ١٠ ص ١٥٠ — ١٥١) ، والفتح (ج ٥ ص ١٦٨ — ١٧٠) . ويحسن أن تراجع كلام الشافعي في اختلاف الحديث (ص ٣٤٩ و ٣٥٢ و ٣٥٤ — ٣٥٦) ، وفي الرسالة (ص ٣٨٥ — ٣٩٠) : فهو مفيد في اللوضوح عامة .

وبهذا الإسناد ، قال : قال الشافعي ^(١) (رحمه الله) : « قال الله تبارك وتعالى : (وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ، ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ) : فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ، وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا ، وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ » إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا : ٢٤ - ٤ - ٥ »

« فَأَمَرَ ^(٢) الله (عز وجل) : بضربه ^(٣) : وأمر : أن لا تقبل شهادته ؛ ومثاه : فاسقا . ثم استثنى [له ^(٤)] : إِلَّا أَنْ يَتُوبَ . والثنيا ^(٥) : في سياق الكلام . - على أول الكلام وآخره ؛ في جميع ما يذهب إليه أهل الفقه ؛ إلا : أن يفرق بين ذلك خبر ^(٦) . »

وروى الشافعي ^(٧) قبول شهادة القاذف : إذا تاب ؛ عن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) ، وعن ^(٨) ابن عباس (رضي الله عنه) ؛ ثم عن عطاء ، وطاوس ، ومجاهد ^(٩) . قال ^(١٠) : « وسئل الشعبي : عن القاذف ؛ فقال :

(١) كما في الأم (ج ٧ ص ٨١) . وانظر (ص ٤١) . وانظر المختصر (ج ٥ ص ٢٤٨) ، والسنن الكبرى (ج ١٠ ص ١٥٢) .

(٢) عبارة الأم (ص ٤١) هي : « والحجة في قبول شهادة القاذف : أن الله (عز وجل) أمر بضربه » إلى آخر ما في الأصل . وراجع كلام القمى في اللنايف (ص ٧٦) : لفادته .

(٣) عبارة الأم (ص ٨١) هي : « وأن يضرب القاذف ثمانين ، ولا تقبل له شهادة أبداً . »

(٤) زيادة حسنة ، عن الأم (ص ٤١) . وقوله : ثم استثنى ، غير موجود في الأم (ص ٨١) .

(٥) كذا بالسنن الكبرى . وهو اسم من « الاستثناء » . وفي الأصل : « وأبنا » .

وهو تحريف حماد لربنا . وفي الأم (ص ٤١) : « والاستثناء » . وهذا الخ غير موجود بالأم

(ص ٨١) . (٦) كذا بالأم والسنن الكبرى . وفي الأصل : « خير » ؛ وهو تصحيف .

(٧) كما في الأم (ص ٨١ و ٨٢) وفي الأصل زيادة : « في » وهي من النسخ .

وانظر المختصر . (٨) في الأصل : بدون الواو ، والنقص من النسخ .

(٩) كما نقله ابن أبي نجيب ، وقال به . (١٠) كما في الأم (ص ١) .

يَقْبَلُ^(١) اللهُ تَوْبَتَهُ : وَلَا يَقْبَلُونَ شَهَادَتَهُ . ١٩ . (٢) .

* * *

(أَبْنَائِي) أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (إِجَازَةً) : أَنْ أَبَا الْعَبَّاسِ حَدَّثَهُمْ : أَنَا الرَّيِّعُ ،
قَالَ : قَالَ الشَّافِعِيُّ^(٣) (رَحِمَهُ اللَّهُ) : « قَالَ اللَّهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ : (وَلَا تَقْبَلُ مَا لَيْسَ لَكَ
بِهِ عِلْمٌ : إِنْ السَّنْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفَوَادَ ، كُلُّهُ أَوْلَيْكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا : ١٧ -
٣٦) ؛ وَقَالَ تَعَالَى : (إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ : وَهُمْ يَعْلَمُونَ : ٤٣ - ٨٦) ؛
وَحَكَى^(٤) : « أَنْ إِخْوَةَ يُوسُفَ (عَلَيْهِمُ السَّلَامُ) وَصَفُوا : أَنْ شَهَادَتَهُمْ كَمَا
يَقْبَلُنِي لَهُمْ ؛ فَحَكَى : أَنْ كَبِيرَهُمْ قَالَ : (أَرْجِعُوا إِلَى آبَيْكُمْ ، فَقُولُوا :
يَا أَبَانَا ؛ إِنْ أَبْنَاكَ سَرَقَ ؛ وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلِمْنَا ؛ وَمَا كُنَّا لِلْغَيْبِ
حَافِظِينَ : ١٢ - ٨٩) .

« قَالَ الشَّافِعِيُّ : وَلَا يَسْعُ شَاهِدًا^(٥) ، أَنْ يَشْهَدَ إِلَّا بِمَا عِلْمٌ^(٦) .

(١) كَذَا بِالْأَصْلِ وَالسَّنَنُ الْكُبْرَى (ص ١٥٣) ، وَالْمُخْتَصَرُ . وَفِي الْأَمِّ : « يَقْبَلُ » ؟ .
وَالزِّيَادَةُ مَقْدُورَةٌ فِيهَا ذِكْرُنَا .

(٢) ثُمَّ رَدَّ عَلَى مَنْ خَالَفَ فِي السَّأَلَةِ - : كَالْعِرَاقِيِّينَ . — بِمَا هُوَ الْغَايَةُ فِي الْجَوْدَةِ
وَالْقُوَّةِ . فَرَاجِعُ كَلَامِهِ (ص ٤١ — ٤٢ وَ ٨١ — ٨٢) ؛ وَالسَّنَنُ الْكُبْرَى وَالْجَوْهَرُ
النَّقِيُّ (ص ١٥٢ — ١٥٥) . ثُمَّ رَاجِعُ حَقِيقَةُ مَذْهَبِ الشَّعْبِيِّ ، وَالْخِلَافُ مَفْصَلًا : فِي الْفَتْحِ
(ج ٥ ص ١٦٠ — ١٦٣) . وَانْظُرِ الْأَمِّ (ج ٦ ص ٢١٤) .

(٣) كَمَا فِي الْأَمِّ (ج ٧ ص ٨٢) . وَقَدْ ذَكَرَ مُتَفَرِّقًا فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (ج ١٠
ص ١٥٦ — ١٥٧) . وَانْظُرِ الْمُخْتَصَرُ (ج ٥ ص ٢٤٩) .

(٤) هَذَا إِلَى قَوْلِهِ : بِمَا عِلْمٌ ؛ لَيْسَ بِالْمُخْتَصَرِ . وَعِبَارَةُ السَّنَنِ الْكُبْرَى - وَهِيَ مُقْتَبَسَةٌ - :
« وَقَالَ فِي قِصَّةِ إِخْوَةِ يُوسُفَ ... : (وَمَا شَهِدْنَا) » الخ .

(٥) كَذَا بِالْأَمِّ وَالسَّنَنُ الْكُبْرَى . وَفِي الْأَصْلِ : « شَاهِدٌ » ؛ وَهُوَ حُطَاءٌ وَتَحْرِيبٌ .

(٦) رَاجِعُ حَدِيثِي أَنْسَ وَأَبِي بَكْرَةَ : فِي شَهَادَةِ الزُّورِ ؛ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ لِلنَّوَوِيِّ =

والعلم : من ثلاثة وجوه ؛ (منها) : ما عاينه الشاهد ^(١) . فيشهد :
بالمأينة ^(٢) . (ومنها) : ما سمعه ^(٣) ؛ فيشهد : بما ^(٤) أثبت سمعا من المشهود
عليه ^(٥) . (ومنها) : ما تظاهرت به الأخبار — : مما ^(٦) لا يمكن في
أكثره اليان ^(٧) . — وثبتت ^(٨) معرفته : في القلوب ؛ فيشهد ^(٩) عليه :
بهذا الوجه ^(١٠) . « . وبسط الكلام في شرحه ^(١١) .

* * *

(ج ٢ ص ٨١-٨٢ و ٨٧-٨٨) ، والفتح (ج ٥ ص ١٦٥-١٦٦) . وراجع اثر
ابن حجر للتحقق بالمقام : في السنن الكبرى (ص ١٥٦) .

(١) عبارة المختصر : « ما عاينه ؛ فيشهد به » .

(٢) قال في السنن الكبرى (ص ١٥٧) : « وهى : الأنفال التى تامينها ؛ فتشهد
عليها بالمأينة » . ثم ذكر حديث أبي هريرة : فى سؤال عيسى الرجل الذى رآه
[عليه السلام] يسرق . وراجع طرح الترتيب (ج ٨ ص ٢٨٥) .

(٣) عبارة المختصر : « ما أثبتته سمعا — مع إثبات بصر — من المشهود عليه » .

(٤) فى الأم : « ما » ؛ وما هنا أولى .

(٥) فى السنن الكبرى زيادة : « مع إثبات بصر » . وهى زيادة تضمنها كلام الأم
فيا بعد : مما لم يذكر فى الأصل . وراجع فى السنن ، حديث أبى سعيد : فى النهى عن بيع
الورق بالورق ؛ وكلام البيهقي عقبه . (٦) هذا إلى قوله : الميان ، ليس بالمختصر .

(٧) كذا بالأم والسنن الكبرى . وفى الأصل : « القان » ، وهو تصحيف .

(٨) فى الأم والسنن الكبرى : « وثبتت » . وعبارة الأصل والمختصر أحسن .

(٩) كذا بالأم والسنن الكبرى ، والمختصر ؛ ولم يذكر فيه قوله : بهذا الوجه .
وفى الأصل : « فشهد » ؛ وهو خطأ وتحريف .

(١٠) راجع فى السنن الكبرى ، حديث ابن عباس : فى الأمر بمعرفة الأنساب ؛
وكلام البيهقي عنه .

(١١) لفصل القول فى شهادة الأعمى ، وبين حقيقة مذهبه ، ورد على من خالاه .
فراجع كلامه (ص ٨٢-٨٣ و ١٤٥ و ١٤٦) ، والمختصر ، والسنن الكبرى (ص ١٥٧-
١٥٨) . ثم راجع الفتح (ج ٥ ص ١٦٧-١٦٨) .

وبهذا الإسناد، قال : قال الشافعي ^(١) (رحمه الله) — : فيما يحبُّ على المُرِّ : من القيام بشهادته ؛ إذا شهد . — « قال الله تبارك وتعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا : كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ ، شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ) ؛ الآية ^(٢) : (٨-٥) ؛ وقال عز وجل : (كُونُوا ^(٣) قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ ، شُهَدَاءَ لِلَّهِ : وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ ، أُولَئِ الَّذِينَ وَالَ الَّذِينَ وَالَافْرَيْنَ) ؛ الآية ^(٤) : (٤ — ١٣٥) ؛ وقال : وَإِذَا قُلْتُمْ ، فَأَعِدُّوا : وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى : (١٥٢ — ٦) ؛ وقال تعالى : (وَالَّذِينَ هُمْ بِشَهَادَاتِهِمْ قَاعُونَ ^(٥) : (٧٠ — ٣٣) ؛ وقال : (وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ : وَمَنْ يَكْتُمْهَا : فَإِنَّهُ آتَمَّ قَلْبُهُ) ؛ الآية : (٢ — ٢٨٣) ؛ وقال عز وجل : (وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ : (٢ — ٦٥) . ٤ .

وقال الشافعي : الذي ^(٦) أحفظُ عن كلِّ مَنْ سَمِعْتُ منه : من أهل

(١) كما في الأم (ج ٧ ص ٨٤) ، وللخضر (ج ٥ ص ٢٤٩) : ولم يذكر فيه إلا آية البقرة . وانظر السنن الكبرى (ج ١٠ ص ١٥٨) .

(٢) ذكر في الأم إلى قوله : (للتقوى) .

(٣) ذكر في الأم من أول الآية إلى قوله : (عهداء لله) ، ثم قال : « إلى آخر الآية » .

وذكر في السنن الكبرى نحو ذلك ، ثم ذكر آية البقرة فقط .

(٤) قد ورد في الأصل : مضروباً عليه ؛ والظاهر أنه من عبث الناسخ : بقرينة ما في الأم والسنن الكبرى . وراجع فيها أثرى ابن عباس ومجاهد : في تفسيرها . ثم راجع الفتى (ج ٥ ص ١٦٥) .

(٥) راجع في معالم السنن (ج ٤ ص ١٦٨) ، وشرح مسلم (ج ٢ ص ١٧) : حديث زيد بن خالد الجهني : في خير الشهود . وراجع أيضاً في السنن الكبرى (ص ١٥٩) : أثرى ابن عباس وعمر . وانظر الجواهر النقي .

(٦) هذا إلى قوله : الشهادة ؛ ذكر في السنن الكبرى . وفي الأم وللخضر :

« والذي » . وقوله : منه ؛ ليس بالمختصر .

العلم ؛ في ^(١) هذه الآيات — : أنه في الشاهد : قد ^(٢) لزمته الشهادة : وأنَّ قرصاً عليه : أنَّ يقومَ بها : على والدَيْه ^(٣) وولده ، والقريب والبعد : و : للبيض ^(٤) : [البعد] والقريب ؛ و ^(٥) : لا يَكُمَّ عن أحدٍ ، ولا يحَابِي بها ^(٦) ، ولا يَنْمَعُ أحداً ^(٧) .

(أنا) أبو سعيد بن أبي عمرو ، نا أبو العباس الأصم ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي ^(٨) (رحمه الله) : « قال الله تبارك وتعالى : (وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ : ٢ — ٢٨٢) ؛ يَحْتَمِلُ : أن يكونَ حَتْمًا على مَنْ دُعِيَ لِكِتَابٍ ^(٩) ؛ فَإِنْ تَرَكَ تَارِكٌ : كانَ عاصياً . »

-
- (١) في السنن الكبرى : « في هذه الآية » ، وعبارة المختصر : « أن ذلك » .
 (٢) في الأم : « وقد » . وما هنا أحسن .
 (٣) كذلك بالأم . وفي المختصر : « والده » . وعبارة الأصل : « والده ووالده » ، وهي — مع صحة معناها — مصحفة عما في الأم .
 (٤) هذا إلى قوله : والقريب ، ليس بالمختصر . وفي الأصل : « والبيض » ، وهو تصحيف . والتصحيح والزيادة من عبارة الأم : « والبيض القريب والبعد » .
 (٥) كذلك بالأم . وفي المختصر : « لا تكُم » ، أي : الشهادة . وعبارة الأصل : « لا يكُمَّ عن واحد » ، والظاهر — مع صحتها وموافقها في الجملة لعبارة المختصر — : أن : خير الواو من النسخ .
 (٦) في المختصر زيادة : « أحد » .
 (٧) كذلك بالأم ، وفي الأصل والمختصر : « أحد » . وهي — بالنظر لما في الأصل — محرفة .
 (٨) كما في الأم (ج ٣ ص ٧٩ — ٨٠) ؛ وهو مرتبط أيضاً بما تقدم (ص ١٢٧) .
 (٩) في الأم : « الكتاب » ؛ وهو مصدر أيضاً : كالكتابة .

« وَيَحْتَمِلُ : أَنْ يَكُونَ [عَلَى ^(١)] مَنْ حَضَرَ - : مِنَ الْكِتَابِ . - :
 أَنْ لَا يُعْطَلُوا كِتَابَ حَقٍّ بَيْنَ رَجُلَيْنِ ؛ فَإِذَا قَامَ بِهِ وَاحِدٌ : أَجْزَأُ عَنْهُمْ .
 كَمَا حَقَّ عَلَيْهِمْ : أَنْ يُصَلُّوا عَلَى الْجَنَائِزِ وَيَدْفِنُوهَا ؛ فَإِذَا قَامَ بِهَا مَنْ يَكْفِيهَا :
 أَخْرَجَ ذَلِكَ مَنْ تَخَلَّفَ عَنْهَا ، مِنَ الْمَأْتَمِ ^(٢) . وَهَذَا : أَشْبَهُ مَعَانِيهِ بِهِ ؛
 وَاللَّهُ أَعْلَمُ . »

« قَالَ : وَقَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : (وَلَا يَأْبُ الشُّهَدَاءُ : إِذَا مَا دُعُوا) ^(٣) :
 ٢ - (٢٨٢) ؛ يَحْتَمِلُ مَا وَصَفْتُ : مِنْ أَنْ لَا يَأْتِيَ ^(٤) كُلُّ شَاهِدٍ : ابْتِدئ ^(٥) ،
 فَيُدْعَى : لِشَهِدٍ . »

« وَيَحْتَمِلُ : أَنْ يَكُونَ قَرْضًا عَلَى مَنْ حَضَرَ الْحَقَّ : أَنْ يَشْهَدَ مِنْهُمْ مَنْ
 فِيهِ الْكَفَايَةُ لِلشَّهَادَةِ ^(٦) ؛ فَإِذَا شَهِدُوا : أَخْرَجُوا غَيْرَهُمْ مِنَ الْمَأْتَمِ ؛ وَإِنْ
 تَرَكَ مَنْ حَضَرَ ، الشَّهَادَةَ : خِفْتُ حَرَجَهُمْ ؛ بَلْ : لَا أَشْكُ فِيهِ ؛ وَاللَّهُ ^(٧) أَعْلَمُ .

- (١) زيادة متعينة ، عن الأم ؛ ذكر قبلها : « كما وصفنا في كتاب : جامع العلم . »
 (٢) في الأم بعد ذلك : « ولو ترك كل من حضر الكتاب : خفت أن يأتوا ؛ بل :
 كافي لا أراهم يخرجون من المأتم . وأيهم قام به : أجزا عنهم . »
 (٣) راجع في السنن الكبرى (ج ١٠ ص ٤٦٠) : أثرى ابن عباس والحسن ،
 وما نقله البيهقي عن جماعة من المفسرين في هذه الآية ؛ وما عقب به عليه . لفائدته الكبيرة .
 (٤) كذا بالأم . وفي الأصل : « يأتى » . وهو تصحيف .
 (٥) كذا بالأم . وفي الأصل : « ابسدى » ؛ وهو تصحيف . ولو قال بعد ذلك :
 قدمي ؛ لكان أحسن .
 (٦) قال - كافي المختصر (ج ٥ ص ٢٤٩) - : « وفرض القيام بها في الابتداء ،
 على الكفاية : كالجهاد ، والجنائز ، ورد السلام . ولم أحفظ خلاف ما قلت ، عن أحد » .
 (٧) هذه الجملة ليست بالأم ؛ ولا يبعد أن تكون مزيدة من الناسخ .

وهذا : أشبهه^(٦) معانيه [به] ؛ والله أعلم .

« قال : فأما من سبقت شهادته : بأن شهد^(٧) : أو علم حقاً : لسليم ، أو معاهدي — : فلا يسئله التخلف عن تأدية الشهادة : متى طلبت منه في موضع منقطع الحق . » .

* * *

(أبناي) أبو عبد الله (إجازة) : أن أبا العباس حدثهم : أنا الربيع ، قال : قال الشافعي^(٨) (رحمه الله تعالى) : « قال الله تبارك وتعالى : (أَتُكْفِرُونَ بِمَن كُفِرُوا بِهِ) » وقال^(٩) الله تعالى : (وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ ؛ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ : فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ ؛ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ : ٢ — ٢٨٢) . »

« فكان^(١٠) الذي يعرف^(١١) من خطيب^(١٢) بهذا ، أنه أريد به^(١٣) :

- (١) عبارة الأصل : « شبه معانيه » ؛ وهو تحريف والتصحيح والزيادة من الأم .
- (٢) أي : بالفعل من قبل . وفي الأم : « أشهد » ؛ أي : طلبت شهادته من قبل ، وقام بها . في قضية لم يتم الفصل فيها ، بل يتوقف على شهادته مرة أخرى . ويريد الشافعي بذلك : أن يبين : أن الشهادة قد تكون فرضاً عينياً بالنظر لبعض الأفراد .
- (٣) كافي الأم (ج ٧ ص ٨٠ — ٨١) . وانظر المختصر (ج ٥ ص ٢٤٩ — ٢٥٠) ، والسكن الكبير (ج ١٠ ص ١٦١ و ١٦٦) .
- (٤) كذا بالأم وغيرها . وفي الأصل : « قال » ؛ والنقص من الناسخ .
- (٥) كذا بالأصل والمختصر . وفي الأم : بالواو .
- (٦) في الأصل زيادة : « أن » ، وهي من الناسخ .
- (٧) يعني : من نزل عليه الخطب : من لقاء العرب .
- (٨) في المختصر : « بذلك الأحرار البائتون للسلون الرضيون » . ثم ذكر بعض ما سيأتي بتصريف كبير .

الأحرار، المرزئيون، المسلمون. من قبل: أن^(١) رجالنا ومن قرضى: من^(٢) أهل ديننا؛ لا: المشركون؛ لقطع الله الولاية بيننا وبينهم؛ بالدين. و^(٣): رجالنا: أحرارنا^(٤)؛ لا: ممالكنا؛ الذين^(٥): يغلبهم^(٦) من تملكهم^(٧)، على كثير: من أمورهم. و^(٨): أنا لا قرى أهل الفسق منا؛ و: أن الرضا^(٩) إنما يقع على المدلول^(١٠) منا؛ ولا يقع إلا: على البالغين؛

(١) كذا بالألم والسنن الكبرى (ص ١٦٢). وفي الأصل: «لا حالنا»؛ وهو تحريف هيب.

(٢) كذا بالأصل والسنن الكبرى؛ أي: بعضهم. ولم يذكر في الأم؛ وعدم ذكره أولى.

(٣) هذا إلى قوله: أمورهم، ذكر في السنن الكبرى (ص ١٦١) زيادة: «ولا يجوز شهادة مملوك في شيء؛ وإن قل.»، وقد ذكر نحوها في الأم (ص ٨١).

(٤) في الأم زيادة: «والذين قرى: أحرارنا».

(٥) في السنن الكبرى: «الذي»؛ ولعله محرف.

(٦) كذا بالألم والسنن الكبرى. وفي الأصل: «يغلبهم»؛ وهو مصحف.

(٧) في الأم والسنن الكبرى: «يملكهم». وراجع فيها أثر مجاهد في ذلك، وما نقله عن بعض المخالفين في المسألة. ثم راجع الفتح (ج ٥ ص ١٦٩).

(٨) هذا إلى قوله: المدلول منا، ذكر في السنن الكبرى (ص ١٦٦). وراجع فيها: أثر عمر وشرح.

(٩) كذا بالألم والسنن الكبرى. وفي الأصل: «الرضى»؛ وهو محرف عما ذكرنا أو عن: «المرضى»؛ ومثلهما واحد. انظر الأساس.

(١٠) في الأم: «العدل». وراجع كلام الشافعي عن المدالة: في الرسالة (ص ٢٥).

و ٣٨ و ٤٩٣)، وجماع العلم (ص ٤٠ — ٤١). ثم راجع الفتح (ج ٥ ص ١٥٧ و ١٥٩). ويحسن: أن تراجع في السنن الكبرى (ص ١٨٥ — ١٩١): من يجوز شهادته ومن ترد. وانظر الأم (ج ٦ ص ٢٠٨ — ٢١٦)، وللنصر (ج ٥ ص ٢٥٦).

لأنه ^(١) إنما خُوطِبَ ^(٢) بالفرائض : البَالِغُونَ ؛ ذُونَ : مَنْ لَمْ يَبْلُغْ ^(٣) .
وَبَسَطَ الْكَلَامَ فِي الدَّلَالَةِ عَلَيْهِ ^(٤) .

(أنا) أَبُو سَمِيدٍ بْنُ أَبِي عَمْرٍو ، نَا أَبُو الْعَبَّاسِ ، أَنَا الرِّبِيعُ ، قَالَ : قَالَ
الشَّافِعِيُّ ^(٥) (رَحِمَهُ اللَّهُ) : « فِي ^(٦) قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : (وَأَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ
مِنْ رَجَالِكُمُ) ؛ إِلَى : (يَمُنَّ تَرْتَمُونَ : مِنَ الشَّهَدَاءِ ^(٧)) ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى :
(وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ : ٦٥ - ٦٧) ؛ دَلَالَةُ ^(٨) : عَلَى أَنَّ اللَّهَ

(١) عبارة السنن الكبرى (ص ١٦١) هي : « وقول الله : (من رجالكم) ؛ يدل :
على أنه لا تجوز شهادة الصبيان (والله أعلم) في شيء . ولأنه « الخ .
(٢) أى : كلف بها .

(٣) في السنن الكبرى زيادة : « ولأنهم ليسوا بمن يرضى : من الشهداء ؛ وإنما أمر
الله : أن تقبل شهادة من رضى . » .

(٤) حيث رد على من أجاز شهادة الصبيان في الجراح : ما لم ينفرقوا . فراجع كلامه
(ص ٤٤٥ و ٤٤٦) . وراجع الفتح (ج ٥ ص ١٧٥) ، وشرح اللوغا (ج ٣ ص ٣٩٦) .

(٥) كما في الأم (ج ٦ ص ١٢٧) وقد ذكر بعضه في السنن الكبرى (ج ١٠ ص ١٦٢) .

(٦) عبارة الأم : « قلت » ؛ وهي جواب من سؤال . وعبارة السنن الكبرى :
« قال الله » .

(٧) ذكر في الأم (ج ٧ ص ١١٦) أن مجاهدًا قال في ذلك : « عدلان ، حران ،
مسلمان » . ثم قال : « لم أعلم : من أهل العلم ؛ مخالفًا : في أن هنا معنى الآية . « الخ ؟
فراجع . وراجع كلامه (ص ٩٧ و ج ٦ ص ٢٤٦) : لقائلته في المقام كله . وانظر
اختلاف الحديث (ص ٣٥٢) ؛ والسنن الكبرى (ص ١٦٣) .

(٨) في الأم والسنن الكبرى : « ففي هاتين الآيتين (والله أعلم) دلالة « الخ .

(عز وجل) إِنَّمَا عَنَى : المسلمين ؛ دُونَ غَيْرِهِمْ ^(١) .
 ثُمَّ سَاقَ الْكَلَامَ ^(٢) ، إِلَى أَنْ قَالَ : « وَمَنْ أَجَازَ شَهَادَةَ أَهْلِ الدِّمَةِ ،
 فَأَعَدُّهُمْ عِنْدَهُ ^(٣) : أَعْظَمَهُمْ بِاللَّهِ شِرْكَاً : أَسْجَدُهُمُ لِلصَّلِيبِ ، وَأَلْزَمَهُمُ
 لِلْكَنِيسَةِ ^(٤) . »
 « فَإِنْ ^(٥) قَالَ قَائِلٌ : فَإِنَّ اللَّهَ (عز وجل) يَقُولُ : (حِينَ الْوَصِيَّةِ :

(١) فِي السَّنَنِ زِيَادَةً تَقَدَّمتْ ، وَهِيَ : « مِنْ قَبْلِ أَنْ » إِلَى : « بِالَّذِينَ » . وَرَاجِعُ مَا كَتَبْتُهُ صَاحِبُ الْجَوْهَرِ النَّقِيُّ عَلَى ذَلِكَ ، وَتَأَمَّلْهُ . ثُمَّ رَاجِعِ الْمَذَاهِبَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ : فِي مَعَالِمِ السَّنَنِ (ج ٤ ص ١٧١ — ١٧٢) ، وَالْفَتْحَ (ج ٥ ص ١٨٥) .
 (٢) حَيْثُ قَالَ : « وَلَمْ أَرِ الْمُسْلِمِينَ اخْتَلَفُوا : فِي أَتْيَافِ الْأَحْرَارِ الْعُدُولِ : مِنَ الْمُسْلِمِينَ خَاصَّةً ؛ دُونَ الْمَالِيكِ الْعُدُولِ ، وَالْأَحْرَارِ غَيْرِ الْعُدُولِ . وَإِذَا زَعَمَ الْمُسْلِمُونَ : أَنَّهَا عَلَى الْأَحْرَارِ الْمُسْلِمِينَ الْعُدُولِ ، دُونَ الْمَالِيكِ — فَالْمَالِيكِ الْعُدُولِ ، وَالْمُسْلِمُونَ الْأَحْرَارُ — : وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا عُدُولاً . — : فَهَمَّ خَيْرٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ : كَيْفَمَا كَانَ الْمُشْرِكُونَ فِي دِيَارِهِمْ . فَكَيْفَ أَجِيزَ شَهَادَةَ الَّذِي هُوَ شَرٌّ ، وَأَرَدَ شَهَادَةَ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ ؟ بَلَا كِتَابٍ ، وَلَا سُنَّةَ ، وَلَا أَثَرَ ، وَلَا أَمْرَ : اجْتَمَعَتْ عَلَيْهِ عَوَامُ الْفُقَهَاءِ ١٩٠ » . وَقَدْ تَضَرَّعْتُ لِهَذَا الْمَعْنَى — : بِتَوْضِيحٍ وَزِيَادَةٍ . — فِي الْأَمِّ (ج ٧ ص ١٤ و ٣٩ — ٤٠) ؟ فَرَاجِعْهُ . وَانْظُرِ الْمُخْتَصَرَّ (ج ٥ ص ٢٥) . وَقَدْ ذَكَرْتُ بَعْضَهُ فِي السَّنَنِ الصَّكْبَرِيِّ (ص ١٦٢) ، وَعَقِبَهُ : بِأَثَرِ ابْنِ عَبَّاسٍ الْمُتَقَدِّمِ (ص ٧٤) ، وَحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ : « لَا تَصْدُقُوا أَهْلَ الْكِتَابِ ، وَلَا تُكْذِبُوا بِهِمْ » ؛ وَغَيْرِهِ : بِمَا يَفِيدُ فِي الْبَحْثِ .

(٣) كَذَا بِالْأَمِّ . وَقَدْ وَرَدَ بِالْأَصْلِ : مُضْرُوباً عَلَيْهِ ؛ ثُمَّ ذَكَرْتُ بَعْدَهُ : « عِنْدَهُ » ؛ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مِنْ صَنْعِ النَّاسِخِ . وَمَا فِي الْأَمِّ أَوَّلَى : فِي مِثْلِ هَذَا التَّرْكِيبِ .
 (٤) لَمَّا كَانَ بَعْدَ هَذَا الْكَلَامِ الصَّرِيحِ الْبَيِّنِ ، مِنْ ذَلِكَ الْإِمَامِ الْأَجَلِّ ، يَقْوَى يَقِينُكَ : بِأَنَّ مِنَ الْخُشْيِ الْأَخْطَاءَ ، وَأَحْقَرُ الْأَرْأَاءِ — مَا يَجَاهَرُ بِهِ بَعْضُ الْمُتَفَقِّهِينَ لِلتَّبَجُّحِ : مِنْ أَنَّ بَعْضَ أَهْلِ الْكِتَابِ الَّذِينَ لَمْ يَسْلَمُوا ، سَيَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ قَبْلَ الْمُسْلِمِينَ .
 (٥) مِجَارَةُ الْأَمِّ : « فَقَالَ قَائِلٌ » ؛ وَهِيَ أَقْبَدُ .

أَتْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ ؛ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ : ٥ - ١٠٦) ؛ أَيْ ^(١) :
مِنْ غَيْرِ أَهْلِ دِينِكُمْ .

« قَالَ الشَّافِعِيُّ : [فَقَدْ ^(٢)] سَمِعْتُ مَنْ يَتَأَوَّلُ هَذِهِ الْآيَةَ ، عَلَى مِنْ :
غَيْرِ قَبِيلَتِكُمْ ^(٣) : مِنَ الْمُسْلِمِينَ ^(٤) . »

قَالَ الشَّافِعِيُّ ^(٥) : « وَالتَّنْزِيلُ ^(٦) (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ : لِقَوْلِ
اللَّهِ تَعَالَى : (تَحْسِبُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ : ٥ - ١٠٦) ؛ وَالصَّلَاةُ الْمُؤَقَّتَةُ ^(٧) :
لِلْمُسْلِمِينَ . وَلِقَوْلِ ^(٨) اللَّهُ تَعَالَى : (فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ : إِنْ أَرَبْتُمْ ، لَا نَشْتَرِي

(١) هذا إى : دينكم ؛ ليس بالأم . ولا يبعد أن يكون من كلام البيهقي .

(٢) زيادة جيدة ، عن الأم ، ذكر قبلها كلام يحسن مراجعته . وفي السنن الكبرى
(ص ١٦٤) : « وقد » . وعبارة المختصر (ص ٢٥٣) : « سمعت من أَرْضَى يَقُولُ :
مِنْ غَيْرِ » النخ .

(٣) في بعض نسخ السنن الكبرى : « قِيلَ لَكُمْ » . وقد أخرج فيها هو هذا التفسير
— زيادة جيدة — : عن الحسن وعكرمة . وراجع التاسع وللنسخة للنجاش (ص ١٣٢ —
١٣٣) ، ثم الفتح (ج ٥ ص ٢٩٨) : ففائدتهما قيمة . وانظر تفسير الفخر (ج ٣
ص ٤٦٥) .

(٤) ثم ذكر نحو ما سيأتي عقبه .

(٥) كما في الأم (ج ٧ ص ٢٩) : بعد أن ذكر نحو ما تقدم ، في خلال مناقرة
أخرى في اللوضوح .

(٦) عبارة السنن الكبرى : « ويحتاج فيها بقول الله » — وهى عبارة المختصر ،
والأم (ج ٦ ص ١٢٧) — وذكر فيها إلى قوله : (ثَمْنَا) .

(٧) كذا بالأصل والسنن الكبرى . وفي الأم : « للوقت » .

(٨) في الأم والسنن الكبرى : « ويقول » ؛ وذكر فيها من أول قوله : (ولو كان) .

بِهِ تَمَنَّا : وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ (٥ - ١٠٦) ؛ وَإِنَّا الْقَرَابَةُ : بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ
الَّذِينَ كَانُوا مَعَ النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) : مِنَ الْعَرَبِ ؛ أَوْ : بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ
أَهْلِ الْأَوْتَانِ . لَا : بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ أَهْلِ الذِّمَّةِ . وَقَوْلُ [الله] ^(١) : (وَلَا تَكْتُمُ
شَهَادَةَ اللَّهِ : إِنَّا إِذَا كُنَّا لِلْآيَةِ آمِنِينَ (٥ - ١٠٦) ؛ فَإِنَّمَا يَتَقَطُّ مِنْ كِتَابِ
الشَّهَادَةِ [لِلْمُسْلِمِينَ] ^(٢) : [الْمُسْلِمُونَ ؛ لَا : أَهْلُ الذِّمَّةِ .

قال الشافعي ^(٣) : « وَقَدْ صَحِّحْتُ مَنْ يَذْكُرُ : أَنَّهَا مَنْسُوخَةٌ بِقَوْلِ اللَّهِ
عَزَّ وَجَلَّ : (وَأَشْهَدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِنْكُمْ : ٦٥ - ٢) ^(٤) ؛ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ^(٥) . »
مِمَّ جَرَى فِي سِيَاقِ كَلَامِ الشَّافِعِيِّ (رَحِمَهُ اللَّهُ) أَنَّهُ قَالَ : « قُلْتُ لَهُ : إِنَّمَا
ذَكَرَ اللَّهُ هَذِهِ الْآيَةَ ^(٦) : فِي وَصِيَّةِ مُسْلِمٍ ^(٧) ؛ أَفْتَحِيزُهَا : فِي وَصِيَّةِ مُسْلِمٍ

(١) فِي الْأَصْلِ : « وَقَالُوا » ؛ وَالظَّاهِرُ : أَنَّهُ مَحْرُوفٌ . وَالتَّصْحِيحُ وَالزِّيَادَةُ مِنَ الْأَمِّ .
وَفِي السَّنَنِ : « يَقُولُ اللَّهُ » ، وَفِيهِ تَصْحِيفٌ .

(٢) زِيَادَةُ جِدَّةٍ أَوْ مُتَعِينَةٍ ، عَنِ الْأَمِّ وَالسَّنَنِ الْكُبْرَى .

(٣) كَمَا فِي الْأَمِّ (ج ٦ ص ١٢٨) .

(٤) نَسَبُ النَّحَّاسِ ، الْقَوْلُ بِالنَّسْخِ ، إِلَى زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ ، وَمَالِكٍ ، وَأَبِي حَنِيفَةَ : (وَإِنْ
خَالَفَ غَيْرُهُ ، فَقَالَ : يَجُوزُ شَهَادَةُ أَهْلِ الذِّمَّةِ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ .) ؛ وَالشَّافِعِيُّ : وَهُوَ جَارِحٌ
مَا يَصْرِحُ بِهِ آخِرُ الْبَحْثِ . وَذَكَرَ فِي الْفَتْحِ : أَنَّ النَّاسِخَ آيَةُ الْبَقَرَةِ : (٢٨٢) - وَلَا تَمَارِضُ -
وَأَنَّ الْقَائِلِينَ بِالنَّسْخِ احْتَجُّوا : بِالْإِجْمَاعِ عَلَى رَدِّ شَهَادَةِ الْفَاسِقِ ؛ وَالْكَافِرِ شَرْمَنَهُ . ثُمَّ رَدَّ عَلَيْهِ :
بِمَا يَنْبَغِي مَرَاجَعَتِهِ . وَانْظُرِ النَّاسِخَ وَالنَّاسِخَ ، وَتَفْسِيرِي الْقُرْطُبِيِّ (ج ٦ ص ٣٥٠)
وَالشُّوْكَانِيِّ (ج ٢ ص ٨٢) .

(٥) فِي الْأَمِّ وَالسَّنَنِ الْكُبْرَى ، زِيَادَةُ : « وَرَأَيْتُ مَفْقَى أَهْلِ دَارِ الْمُهْجَرَةِ وَالسَّنَةِ ،
يَقْتُنُونَ : أَنَّ لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ غَيْرِ الْمُسْلِمِينَ الْمُدُولِ » . وَرَاجِعٌ فِي السَّنَنِ : تَحْقِيقُ مَذْهَبِ
ابْنِ الْمُسَيَّبِ .

(٦) أَيْ : آيَةٍ : (أَوْ آخِرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ) ؛ الْفَتْحُ احْتِجَّ بِهَا الْحَصَمُ .

(٧) فِي الْأَمِّ زِيَادَةُ : « فِي السَّفَرِ » .

في^(١) السفر ؟ قال : لا . قلت : أوْ تُحْلِفُهُمْ : إذا شهدوا ؟ قال : لا . قلت : ولمَ . وقد تأولت : أنها في وصية مسلم . ١٤ . قال : لأنها منسوخة . قلت : فإنْ نُسخَتْ فيما أنزلت فيه — : فلمَ^(٢) تُثبتها فيما لم تُنزل فيه ١٤ ؟ . (٣) .

وأجاب الشافعي (رحمه الله) — عن الآية — : بجواب آخر ؛ عن ما نُقل عن مُقاتل بن حَيَّان^(٤) ، وغيره : في سبب نزول الآية . وذلك : فيما أخبرنا^(٥) أبو سعيد بن أبي عمرو ، قال : نا أبو العباس . أنا الربيع ، أنا الشافعي^(٦) : « أخبرني أبو سعيد^(٧) : مُعاذ بن موسى

(١) عبارة الأم : « بالسفر » . وراجع بيان من قال بجوازها حينئذ — : كان عباس وأبي موسى وعبد الله بن قيس ، وشرع وابن جبر ، والثوري وأبي سعيد ، والأوزاعي وأحمد — : في النسخ والنسوخ (ص ١٣١ — ١٣٢) ، والسنن الكبرى (ص ١٦٥ — ١٦٦) ، والفتح . فائدة في شرح للماض كلها .

(٢) كذا بالألم . وفي الأصل : « ثم تثبتها » ؛ وهو خطأ وتخريف .

(٣) أي : فتقول : بجواز شهادة بعضهم على بعض . مع أنه لا يكون — حينئذ — إلا : من طريق القياس : الذي يتوقف على ثبوت حكم الأصل ؛ وهو قد نسخ باعتراك . ١٤ . وانظر بقية مناظرته . ثم راجع كلامه في الأم (ج ٧ ص ١٤ — ١٥ و ٢٩) : فهو يزيد ما هنا قوة ووضوحا . وانظر المختصر (ص ٢٥٣) .

(٤) في الأصل والألم — هنا وفيما سيأتي — : « حبان » ؛ وهو ضعيف . انظر الخلاصة (ص ٣٣) ، والتاج (مادة : قتل) .

(٥) ورد في الأصل بصيغة الاختصار : « أنا » ؛ والأليق ما ذكرنا .

(٦) كما في الأم (ج ٤ ص ١٢٨ — ١٢٩) . وقد ذكر في تفسير الطبري (ج ٧ ص ٧٦) وذكر بشبه في السنن الكبرى (ج ١٠ ص ١٦٥) : بعد أن أخرجه كاملا بزيادة (ص ١٦٤) ، من طريق الحاكم بإسناد آخر ، عن مقاتل .

(٧) كذا بالألم والسنن الكبرى ؛ وهو الصحيح . وفي الأصل : « أبو سعد ... بكسر » ؛

الْجُمْفَرِيُّ^(١) ؛ عَنْ بُكَيْرِ بْنِ مَعْرُوفٍ ، عَنْ مُقَاتِلِ بْنِ حَيَّانَ (قَالَ بُكَيْرٌ : قَالَ مُقَاتِلٌ : أَخَذْتُ هَذَا التَّفْسِيرَ ، عَنْ : مُجَاهِدٍ ، وَالْحَسَنِ ، وَالضَّحَّاكِ .) — فِي قَوْلِ^(٢) أَفْهٍ عَزَّ وَجَلَّ : (ائْتَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ^(٣) ؛ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ) ؛ الْآيَةُ . — أَنْ رَجُلَيْنِ نَصْرَانِيَيْنِ : مِنْ أَهْلِ دَارَيْنِ^(٤) ؛ أَحَدُهُمَا : تَمِيمِيٌّ ؛ وَالْآخَرُ يَمَانِيٌّ ؛ (وَقَالَ^(٥) غَيْرُهُ : مِنْ أَهْلِ دَارَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا^(٦) : تَمِيمٌ ؛ وَالْآخَرُ : عَدِّيٌّ .) — : صَحِيحَاهُمَا

= وعبرة الطبري : « سجد بن معاذ ... بكره » . وكلامه تحريف . انظر الخلاصة (ص ٤٥) ،

وما تقدم (ج ١ ص ٢٧٥ - ٢٧٦) .

(١) في بعض نسخ السنن الكبرى . « الجفري » .

(٢) عبارة الأم : « قوله تبارك وتعالى » .

(٣) في الأم بذلك : « الآية » ؛ ولم يذكر في الطبري . وذكر في رواية البيهقي الأخرى : إلى هنا ؛ ثم قال : « يقول : شاهدان ذوا عدل منكم : من أهل دينكم ؛ (أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ) ؛ يقول : يهوديين أَوْ نصرانيين ؛ قوله : (إِنْ ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ) ؛ وذلك : أَنْ رَجُلَيْنِ ... » .

(٤) هي : قرية في بلاد فارس ، على شاطئ البحر . أو : فرضة بالبحرين يجلب إليها للسك من الهند . انظر معجمي البكري ويقوت .

(٥) ما بين القوسين ليس بالأم ولا الطبري ؛ وهو من كلام البيهقي .

(٦) عبارة الأصل : « أحدهما تميمي ، والآخر يمانى » ؛ وهي معرفة قطعا . والتصحيح عن رواية البيهقي والبخاري وأبي داود وغيرهم . وهما : تميم بن أوس ، وعدى بن بداء (بفتح الباء والهمزة للشدّة . وذكر مصحفا : بالنال ، في رواية البيهقي) أو ابن ريد . انظر أيضا تفسير القرطبي (ج ٦ ص ٣٤٦) ، وكتابي الناسخ والنسخ للنجاشي (ص ١٣٣) وابن سلامة (ص ١٥٧) ، وأسباب النزول لخواجدة [ص ١٥٩] ، وتفسير المعمر (ج ٣ ص ٤٦٠) .

مَوْتِي^(١) لِقُرَيْشٍ فِي تِجَارَةٍ ، فَرَكِبُوا^(٢) الْبَحْرَ : وَمَعَ الْقُرَيْشِيِّ مَالٌ مَعْلُومٌ ، قَدْ عَلَيْهِ أَوْلَاؤُهُ — . مِنْ بَيْنِ آيَةٍ ، وَبَرٍّ ، وَرَقَةٍ^(٣) . — فَرِضَ الْقُرَيْشِيُّ : فَجَعَلَ وَصِيَّتَهُ إِلَى الدَّارِيَيْنِ ؛ فَاتِ ، وَقَبْضُ^(٤) الدَّارِيَّانِ الْمَالُ^(٥) وَالْوَصِيَّةُ : فَدَفَعَاهُ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمَيِّتِ ، وَجَاءَ يَمُضٍ مَالِهِ . فَأَنْكَرَ^(٦) الْقَوْمُ قِلَّةَ الْمَالِ ، فَقَالُوا لِلدَّارِيَيْنِ : إِنَّ صَاحِبَنَا قَدْ خَرَجَ : وَمَعَهُ^(٧) مَالٌ أَكْثَرُ^(٨) مِمَّا أَتَيْتُمُونَا^(٩) بِهِ ؛ فَهَلْ بَاعَ شَيْئًا ، أَوْ اشْتَرَى [شَيْئًا]^(١٠) ؟ : فَوَضَعَ فِيهِ ؛ أَوْ^(١١) هَلْ طَالَ مَرَضُهُ : فَأَتَقَفَ عَلَى نَفْسِهِ ؟ . قَالَا : لَا . قَالُوا^(١٢) : فَإِنْ كُنَا خُتْمُونَا^(١٣) . فَتَقَبَّضُوا الْمَالَ ، وَرَفَعُوا أَمْرَهُمَا إِلَى النَّبِيِّ^(١٤) (صلى الله عليه وسلم) : فَأَنْزَلَ

(١) هو : رجل من بني سهم ؟ كما في رواية البخاري وأبي داود وغيرها .

(٢) رواية البيهقي : بالواو .

(٣) كذا بالألف وغيرها . وفي الأصل : « من بين ابنه وبين ورقة » ؛ ثم ضرب على

الكلمة الأخيرة . وذكر بعدها : « ورق » بدون واو أخرى . وهو تصحيف وعبث من

الناسخ . والبز : الثياب ؛ والرقعة والورق : الهرايم للضروبة (٤) رواية البيهقي : بالهاء

(٥) في رواية البيهقي جد ذلك : « فلما رحما من تجارتهما : جاءا بالمال والوصية » الخ

(٦) في الأم والطبري : بالواو . ورواية البيهقي : « فاستنكر » .

(٧) كذا بالألف وعبارة الأصل والطبري والبيهقي : « معه بمال » ؛ والظاهر — بقرينة

ما قبل وما بعد — أنها هرة مما ذكرنا ، أو عن : « معك بمال » . فتأمل .

(٨) عبارة البيهقي : « كثير » ؛ وما هنا أحسن . (٩) عبارة الأم : « أتيتنا » ؛

وعبارة البيهقي : « أتيتنا » والكل صحيح . (١٠) زيادة حسنة عن الأم وغيرها .

(١١) عبارة البيهقي : « أم » .

(١٢) في الأصل : « قال » ؛ وهو تحريف . والتصحيح عن الأم وغيرها .

(١٣) في الأم والطبري : « ختتنا » . وعبارة البيهقي : « ختتنا » ؛ وهي معرفة

عن : « ختنا مالنا » .

(١٤) عبارة الأم : « رسول الله » .

الله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا: شَهَادَةُ بَيْنَكُمْ) ^(١)؛ إلى آخر الآية ^(٢).
فلما نزلت ^(٣): (تَحْبِسُونَهُمَا) ^(٤) مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ: أَمَرَ ^(٥) النبي (صلى الله عليه وسلم) الدَّارِيَيْنِ؛ فقاما بعد الصلاة: خَلَفَا بِاللَّهِ رَبَّ السَّمَوَاتِ: ما تَرَكَ مَوْلَاكُمْ: مِنَ الْمَالِ، إِلَّا مَا أَتَيْنَاكُمْ بِهِ؛ وَإِنَّا لَنَشْتَرِي بِإِيمَانِنَا ثَمَنًا قَلِيلًا؛ مِنَ الدُّنْيَا؛ (وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى)؛ وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ: إِنَّا إِذَا لَمِنَ الْآيَمِينَ). فلما خَلَفَا: خَلَّى سَبِيلَهُمَا. ثم: إِيَّاهُمْ وَجَدُوا — بعد ذلك — إِيَّاهُ ^(٦): مِنْ آيَةِ الْمَيْتِ؛ فَأَخَذَ ^(٧) الدَّارِيَانِ، فَقَالَا: اشْتَرَيْنَاهُ مِنْهُ فِي حَيَاتِهِ؛ وَكَذَبَا؛ فَكَلَفَا الْيَتَمَةَ: فَلَمْ يَقْدِرَا ^(٨) عَلَيْهَا ^(٩). فَرَفَعَ ^(١٠) ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ ^(١١) (صلى الله عليه وسلم): فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ: (فَإِنْ عُرِيَ)؛ يَقُولُ:

(١) في رواية الأم والبيهقي، زيادة: «إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ لَوْتُ». وحكى القرطبي إجماع أهل التفسير: على أن هذه القصة هي السبب في نزول هذه الآية. وانظر تفسير الشوكاني (ج ٧ ص ٨٤) والفخر (ص ٤٩٥ - ٤٦٠).

(٢) قال الخطابي في معالم السنن (ج ٤ ص ١٧٧): «فيه حجة لمن رأى: رد البعير على الدعي». (٣) عبارة الطبري: «نزل». (٤) عبارة غير الأصل: «أن يحبس من بعد الصلاة»؛ أي: مادل على ذلك. (٥) عبارة الأم والطبري: «أمر... فقاما». وعبارة البيهقي: «أمرهما... فقاما».

(٦) هذا ليس في رواية البيهقي. (٧) هذه عبارة الأم والطبري والبيهقي. وفي الأصل «إنا»؛ وهو تحريف؛ إلا: إن كان يصح تسهيله. وانظر المصباح.

(٨) عبارة الأم: «فَأَخَذُوا الدَّارِيَيْنِ» وعبارة البيهقي: «وَأَخَذُوا الدَّارِيَيْنِ». (٩) في بعض نسخ السنن الكبرى: «يَقْدِرُوا». (١٠) هذه عبارة الأم والطبري والبيهقي. وفي الأصل: «عليه»؛ ولله عرف. (١١) في غير الأصل: «فَرَفَعُوا». (١٢) في الأم: «رسول الله».

فَإِنْ أَطْلَعَ (عَلَى أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا لِمَا) يعنى : الدَّارِيَيْنِ ؛ [أى^(١)] : كَتَمَ حَقًّا ؛
(فَآخِرَانِ) : من أولياء الميِّتِ ؛ (يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا - : من الَّذِينَ اسْتَحَقَّ
عَلَيْهِمُ الْاُولَيَايَا^(٢)) . - : فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ^(٣)) : فَيَحْلِفَانِ بِاللَّهِ : إِنَّ مَالَ
صَاحِبِنَا^(٤) كَانَ كَذِبًا وَكَذَا ؛ وَإِنَّ الَّذِي نَطْلُبُ - : قَبْلَ الدَّارِيَيْنِ . -
لَحَقَ^(٥) ؛ وَمَا أَعْتَدَيْنَا ؛ إِنَّا إِذَا لَمْ نَلْزَمِ الظَّالِمِينَ : هـ - ١٠٧) . فهذا^(٦) : قولُ
الشَّاهِدَيْنِ أَوْ لِيَسَاءَ الْمَيِّتِ^(٧)) : (ذَلِكَ أَذْنِي : أَنْ يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ عَلَى
وَجْهِهَا : هـ - ١٠٨) ؛ يعنى : الدَّارِيَيْنِ وَالنَّاسَ ؛ [أَنْ يَمُودُوا لِمِثْلِ
ذَلِكَ^(٨)] .

» [قال الشافعى : يعنى : مَنْ كَانَ فِي مِثْلِ حَالِ الدَّارِيَيْنِ^(٩)] : من

(١) زيادة جيدة عن الأم . وعبارة الطبرى : « أَنْ » ، والمعنى واحد . وعبارة
البيهقى : « يقول : إِنْ كَانَ كَتَمًا » الخ .

(٢) راجع الكلام : عن معنى هذا وإعرابه ، ووجوه القراءات فيه ؛ فى القرطيب
(ج ١ ص ١٤٩) ، والناسخ والمنسوخ للنحاس (ص ١٣٥) وتفسير الطبرى (ص ٧٣
- ٧٩) ، والقفر (ص ٤٦٣) ، والقرطبي (ص ٣٥٨ - ٣٥٩) ؛ والفتح (ج ٥
ص ٢٦٦) ، والتاج . وللقام لا يسمع لنا بأكثر من الإحالة على أجل للصادر .

(٣) فى رواية البيهقى ، زيادة : « يقول » . وقوله : فَيَحْلِفَانِ بِاللَّهِ ؛ ليس فى الطبرى
(٤) كَذَا بغير الأصل ؛ وهو الظاهر الملائم لما جدد . وفى الأصل : « صاحبهما » ؛
ولعله محرف .

(٥) عبارة الأم والطبرى : بدون إلقاء .

(٦) فى رواية البيهقى ، زيادة : « حين اطلع على خيانة الدارين ؛ يقول الله تعالى .

(٧) زيادة عن الأم ، تقطع : بأنها سقطت من الناسخ ؛ وقد ذكر الجزء الأول منها
فى رواية الطبرى والبيهقى .

الناس . ولا أعلم الآيةَ تَحْتَمِلُ معنىً : غيرَ مُجْمَلَةٍ ^(١) ما قال ^(٢) .
« وإِنَّمَا معنى (شهادةُ يَنْبَغُكُمْ) : أَيْمَانُ يَنْبَغُكُمْ ^(٣) ؛ كما ^(٤) مُجْمِتُ أَيْمَانُ
الْمُتْلَاعَتَيْنِ : شهادة ، والله تعالى أعلم . »
وَبَسَطَ الكلامَ فيه ، إلى أن قال : « وليس في هذا : ردُّ اليمين ، إِنَّمَا
كانت يَمِينُ الدَّارِيَيْنِ : على ما ادَّعى ^(٥) الورثةُ : من الخيانة ؛ وعَيْنُ وَرَثَةِ
الْمَيْتِ : على ما ادَّعى الدَّارِيَانِ : أنه ^(٦) صار لهما مِن رِقَبِهِ ^(٧) . »
« وقوله ^(٨) عز وجل : (أَنْ تُرَدَّ أَيْمَانُ بَعْدَ أَيْمَانِهِمْ : ٥ - ١٠٨) ،

(١) عبارة الأم : « غير محله على ما قال » ؛ ولا يبعد أن يكون ما في الأصل : محرفاً ،
أو زائداً من التلخيص .

(٢) قال في الأم - بعد ذلك - : « وإن كان لم يوضح بعضه : لأن الرجلين - :
الذين كشاهدي الوصية - . كانا أميين للميت ؛ فيشبه أن يكون : إذا كان شاهداً - : منكم ،
أو من غيركم - . : أميين على ما شهدا عليه ، فطلب ورثة الميت أيمانهما : أحلفا بأنهما
أميان ، لا : في معنى الشهود - . ثم ذكر اعتراضاً أجاب عنه بما سيأتي : مع تقديم زيادة
منته عليه . (٣) وهنا : مذهب الكرايسى والطبرى والقفال . راجع أدلهم وما ورد عليهم :
في تفسير الطبرى ، والقرطبي (ص ٣٤٨) والفتح (ص ٢٩٩) . »

(٤) هنا إلى قوله : شهادة ؛ متقدم في عبارة الأم ؛ وذكر فيها عقب قوله يَنْبَغُكُمْ :
« إذا كان هذا للميت . » وذكر هذه الزيادة في السنن الكبرى ، مع أول الكلام هنا . وراجع
في مناقب ابن أبي حاتم (ص ١٠٢) ما رواه يونس عن الشافعى . (٥) عبارة الأم : « على ادعاء . »
(٦) عبارة الأم : « وما وجد في أيديهما ، وأقرا : أنه للميت ، وأنه » الخ .

(٧) في الأم بعد ذلك : « وإِنَّمَا أَجْزَأُ رَدَّ اليمين ، من غير هذه الآية » . وراجع
علامه عن هذا . ورد على من خالفه : في الأم (ج ٧ ص ٣٤ - ٣٦ و ٢١٧) ؛ فهو منقطع
التظير . وانظر الأم (ج ٦ ص ٧٨ - ٧٩) ، والمختصر (ج ٥ ص ٢٥٥ - ٢٥٦) ،
والسنن الكبرى (ج ١٠ ص ١٨٢ - ١٨٤) .

(٨) عبارة الأم : « فَإِنْ قَالَ قَاتِلٌ : فَإِنَّ اللَّهَ . . . يقول : (أو يحافوا أن نرد ...) ،
فذلك » الخ .

فذلك (والله أعلم) : أَنَّ الْإِيمَانَ كَانَتْ عَلَيْهِمْ : بِدَعْوَى الْوَرِثَةِ : أَنَّهُمْ اخْتَارُوا ؛
 ثُمَّ صَارَ الْوَرِثَةُ حَافِظِينَ : بِإِفْرَارِهِمْ : أَنَّ هَذَا كَانَ لِلْمَيِّتِ ، وَادْعَائِهِمْ شِرَاهُ مِنْهُ .
 فَبَازَ : أَنَّ يُقَالَ : (أَنَّ تُرَدُّ إِيْمَانُهُ بِمَدَّ أَيْمَانِهِمْ) : [مُتَنَّى ^(١) عَلَيْهِمُ الْإِيمَانُ .
 بِمَا يَحِبُّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَارَتْ لَهُمُ الْإِيمَانُ ؛ كَمَا يَحِبُّ عَلَى مَنْ خَلَفَ لَهُمْ] . وَذَلِكَ
 قَوْلُهُ ^(٢) — وَاللَّهُ أَعْلَمُ — : (يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا) . فَيُحْفَظَانِ ^(٣) كَمَا أَخْلَفَا .
 « وَإِذَا كَانَ هَذَا كَمَا وَصَفْتُ : فَلَيْسَتْ هَذِهِ الْآيَةُ : نَاسِخَةً ^(٤) ، وَلَا
 مَنسُوخَةً ^(٥) . » .

قال الشيخ : وَقَدَرَوْنَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ^(٦) ، مَا ذَلَّ : عَلَى صَحَّةِ مَا قَالَ
 مُقَاتِلُ بْنُ حَيَّانٍ ^(٧) .

(١) أَيْ : تَعَادَ عَلَيْهِمْ مَرَّةً ثَانِيَةً . وَهَذِهِ الزَّيْدَةُ : عَنِ الْأُمِّ ؛ وَنَجُوزُ : أَنَّ بَعْضَهَا سَقَطَ
 مِنَ النَّاسِخِ . وَلَمْ يَذْكُرْ فِي الْأُمِّ قَوْلُهُ : (بَعْدَ أَيْمَانِهِمْ) .

(٢) فِي الْأُمِّ : « قَوْلُ اللَّهِ » .

(٣) فِي الْأُمِّ : بِدُونِ الْفَاءِ . وَانْظُرِ الْخِتَارَ .

(٤) فِي الْأُمِّ : « بِنَاسِخَةٍ » .

(٥) فِي الْأُمِّ زِيَادَةٌ : « لِأَمْرِ اللَّهِ (عَزَّ وَجَلَّ) : بِإِشْهَادِ نَوَافِلِ عَدْلِكَ مِنْكُمْ ، وَمِنْ
 رِضَى مِنَ الشَّهَادَةِ » . قَالَ الْخَطَّابِيُّ : « وَالْآيَةُ : عِصْمَةٌ لَمْ تَنْسَخْ ؛ فِي قَوْلِهِ عَالِشَةُ ، وَالْحَسَنُ ،
 وَعُمَرُو بْنُ شَرْحِبِيلٍ . وَقَالُوا : الْمَائِدَةُ آخِرُ مَا نَزَلَ — : مِنَ الْقُرْآنِ — : لَمْ يَنْسَخْ مِنْهَا شَيْءٌ . » ؛
 وَلَمْ يَرْتَضِ فِي آخِرِ كَلَامِهِ (ص ١٧٣) الْقَوْلَ بِالنَّسْخِ . وَانْظُرِ تَفْسِيرَ الْقُرْطُبِيِّ (ص ٣٥٠)
 وَالْفَتْحَ (ص ٢٦٨ — ٢٦٩) .

(٦) أَيْ : (فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى ص ١٦٥) . وَكَذَلِكَ : رَوَاهُ عَنْهُ الْبُخَارِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ ؛
 وَالدَّارِقُطْنِيُّ (عَلَى مَا فِي تَفْسِيرِ الْقُرْطُبِيِّ : ص ٣٤٦) ؛ وَالطَّبْرِيُّ (ص ٧٥) ، وَالنَّعَّاسُ
 (ص ١٣٣) ، وَالْوَاهِدِيُّ فِي أَسْبَابِ النُّزُولِ (ص ١٥٩) .

(٧) قَالَ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى — بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ نَحْوَ ذَلِكَ — : « إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَحْفَظْ فِيهِ
 دَعْوَى نَبِيٍّ وَعَدَى : أَنَّهُمَا اخْتَرِيَاهُ ؛ وَحَفَظَهُ مُقَاتِلُ » .

وَيَحْتَمِلُ : أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : (شَهَادَةُ يَنْبَغُكُمْ - : إِذَا
خَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ ، حِينَ الْوَصِيَّةِ . - : ائْتَانِ دَوَا عَدْلٍ : مِنْكُمْ ؛
أَوْ آخَرَانِ) - : الشَّهَادَةُ نَفْسَهَا ^(١) . وَهُوَ : أَنْ يَكُونَ لِلْمُدْعَى ائْتَانِ
دَوَا عَدْلٍ - : مِنَ الْمُسْلِمِينَ . - يَشْهَدَانِ ^(٢) لَهُمْ بِمَا ادَّعَوْا عَلَى الدَّارِ يَتَيْنِ .
مِنَ الْإِثْمَانَةِ . ثُمَّ قَالَ : (أَوْ ^(٣) آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ) ؛ يَعْنِي : إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمُدْعَى
مِنْكُمْ : يَنْتَهُ - : فَآخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ ؛ يَعْنِي : فَالدَّارِ يَتَانِ - . اللَّذَانِ ادَّعَى
عَلَيْهَا . - يُحْبَسَانِ مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ . (فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ) ؛ يَعْنِي . يَحْلِفَانِ
عَلَى إِنْكَارِ مَا ادَّعَى عَلَيْهِمَا ؛ عَلَى مَا حَكَاهُ مُقَاتِلٌ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ^(٤) .

(١) وهو : اختيار ابن عطية ؛ كما في تفسير القرطبي : (ص ٣٤٨) .

(٢) في الأصل زيادة : « ان » ؛ وهي من الناسخ .

(٣) في الأصل : بالواو فقط ؛ والنقص من الناسخ .

(٤) وذكر الخطابي : أن بعض من قال : بعدم النسخ ، وبعدم جواز شهادة الذي
مطلقاً ؛ ذهب : إلى أن المراد بالشهادة - في الآية - : الوصية ؛ « لأن نزول الآية إنما
كان : في الوصية ؛ وتعم وعدى إنما كانا : وصيين ؛ لا : شاهدين ؛ والشهود لا يحلفون ؛
وقد حلفهما رسول الله . وإنما عبر بالشهادة : عن الأمانة التي تحملهاها ؛ وهو معنى قوله :
(ولا نكتبكم شهادة الله) ؛ أي : أمانة الله . وقوله : (أو آخران من غيركم) ؛ معناه : من
غير قبيلتكم ؛ وذلك : أن الغالب في الوصية : أن الوصي يشهد : أقرباءه وعشيرته ؛ دون
الأجانب والأبعد . » انتهى ببعض تصرف واختصار . وهو مذهب الحسن وغيره ؛ كما
ذكرنا (ص ١٤٥) . وقيل : إن المراد بالشهادة : الحضور للوصية . انظر الناسخ للنسخ
لنحاس (ص ١٣٢) ، وتفسير القرطبي (ص ٣٤٨) . وراجع الطبقات (ج ٢ ص ٩٣) .

(أنا) أبو سعيد ، أنا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي^(١) :
« وَالْحُجَّةُ فِيهَا وَصِفَتْ — : من أن يُسْتَحَلَفَ النَّاسُ : فيما بَيْنَ الْبَيْتِ وَلِلْقَامِ ،
وعلى مِنْبَرٍ رَسُولِ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ، وبعدَ المصْرِ . — : قوله^(٢)
تبارك وتعالى : (تَحْبِسُونَهُمَا مِنْ بَيدِ الصَّلَاةِ ، فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ : ١٠٦-٥) ؛
وقال المفسرون : [هي^(٣)] صَلَاةُ الْمَصْرِ^(٤) . ثم ذَكَرَ شَهَادَةَ
الْمَلَائِكَيْنِ ، وَغَيْرَهَا^(٥) .

* * *

-
- (١) كافي الأم (ج ٧ ص ٣٢) . وانظر المختصر (ج ٥ ص ٧٥٤) ، والسنن الكبرى
(ج ١٠ ص ١٧٧) .
(٢) كذا بالأم . وفي الأصل : « لقوله » ؛ والزيادة من الناسخ .
(٣) زيادة حسنة عن الأم .
(٤) كما قال أبو موسى الأشعري في قصة الوصية . انظر السنن الكبرى ، ومعالم السنن
(ج ٤ ص ١٧١) . وراجع في السنن الكبرى ، والفتح (ج ٥ ص ١٨٠) حديث
أبي هريرة : في ذلك . وراجع للذهبي في تفسيرها : في النسخ والنسخ للنحاس (ص ١٣٤) —
(١٣٥) ، وتفسير القرطبي (ج ٦ ص ٣٥٣) .
(٥) حيث ذكر آبقى النور : (٥-٦) ؛ ثم قال : « فاستدلنا : بكتاب الله (عز وجل) ؛
على تأكيده اليمين على الخائف : في الوقت الذي تعظم فيه اليمين بعد الصلاة ؛ وعلى الخائف
في اللعان : بتكرار اليمين ، وقوله : (أن عليه لعنة الله إن كان من الكاذبين) . وسنقرسول
الله (صلى الله عليه وسلم) في القسم : بخمسين يمينا ؛ وبسنة رسول الله : باليمين على لابر ،
وفعل أصحابه ، وأهل العلم يلهنا » . ثم ذكر : من السنة والآثار ما يدل على ذلك . ورد
على من خالفه : في مسألة اليمين على المنبر . فراجع كلامه (ص ٣٣-٣٤) . وانظر كلامه
(ص ١٨٣) ، والسنن الكبرى (ص ١٧٦-١٧٨) ، والمختصر . وراجع الفتح (ج ٥
ص ١٨٠-١٨١) ، وشرح اللوطا (ج ٤ ص ٤) .

وفيا أنبأني أبو عبد الله (إجازة) : عن أبي العباس ، عن الربيع ، عن الشافعي ، أنه قال ^(١) : « زعم بعض أهل التفسير : أن قول الله جل ثناؤه : (مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ : ٣٣ - ٤) - : مَا جَعَلَ لِرَجُلٍ مِنْ أَوَيْنِ فِي الْإِسْلَامِ .

قال الشافعي : واستدل ^(٢) بسياق الآية : قوله تعالى : (أَدْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ : ٣٣ - ٥) ^(٣) . « .

قال الشيخ : قد روينا هذا ^(٤) عن مقاتل بن حيان ؛ وروى عن الزهري ^(٥) .

(١) كما في الأم (ج ٦ ص ٢٦٥) : في أواخر مناقشة قيمة يرد فيها على من خالفه : في إثبات دعوى الولد بشهادة القافة . ومن الواجب : أن تراجع كلها (ص ٢٦٣ - ٢٦٦) وانظر المختصر (ج ٥ ص ٢٦٥) وراجع في ذلك بعض ما يصل به ، السنن الكبرى (ج ١٠ ص ٢٦٢ - ٢٦٧) ، ومعالم السنن (ج ٣ ص ٢٧٥ - ٢٧٦) ، والفتح (ج ٦ ص ٣٦٩ - ٣٧٠ وج ١٢ ص ٢٥ - ٢٦ و ٤٤ - ٤٥) . وفي شرح عمدة الأحكام (ج ٤ ص ٧٢ - ٧٣) ، كلام جيد : في تحقيق مذهب الشافعي .

(٢) في الأم زيادة : « الله » .

(٣) أي : هذا البعض .

(٤) انظر ما سيأتي في بحث الولاء .

(٥) في كتاب آخر غير السنن الكبرى : كالمرقة ، والمبسوط .

(٦) بمعناه : كما في تفسير الطبري (ج ٢١ ص ٧٥) ، وتفسير القرطبي (ج ٤ ص ١١٧) .

ورواه القرطبي عن مقاتل أيضا . وقد ضعفه الطبري ؛ وكذلك النحاس كما في تفسير القرطبي . وانظر تفسير الفخر (ج ٦ ص ٥١٧) . وراجع فيه وفي غيره ، آراء الأئمة الأخرى في ذلك ، وانظر طبقات الشافعية (ج ١ ص ٢٥١) .

« مَا يُؤْتِرُهُ فِي الْقُرْعَةِ ، وَاللَّيْقَى ، وَالْوَلَاءِ ، وَالْكِتَابَةِ »

وفيا أنبأني أبو عبد الله الحافظ (إجازة) : عن أبي العباس الأصم ،
عن الربيع ، عن الشافعي (رحمه الله) ، قال ^(١) : « قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى :
(وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَقُولُونَ أَفْلَاحَهُمْ : أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ ؟ وَمَا كُنْتَ
لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ : ٣ - ٤٤) ؛ وَقَالَ تَعَالَى : (وَإِنْ يُؤْثِرْ لِمَنْ أَلْمَزْتَلِينَ *
إِذْ أَتَى إِلَى الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ * فَسَامَ : فَكَانَ مِنَ الْمُدْحَضِينَ : ٣٧ -
١٣٩ - ١٤١) . »

« فَاسْلُ الْقُرْعَةِ - فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ - : فِي قِصَّةِ الْمُتَقَرِّعِينَ ^(٢)
[عَلَى مَرْيَمَ] ، وَالْمُقَارِعِينَ ^(٣) يُؤْثِرُ (عَلَيْهِ السَّلَام) : مُجْتَمَعَةٌ . ^(٤) »

-
- (١) كافى الأم (ج ٧ ص ٣٣٦-٣٣٧) . وقد ذكر بعضه فى السنن الكبرى
(ج ١٠ ص ٢٨٦-٢٨٧) . وتعرض لهذا باختصار : فى الأم (ج ٥ ص ٩٩) .
(٢) فى الأصل : « للقرعين » . وهو تحريف . والتصحيح والزيادة من الأم
والسنن الكبرى .
(٣) كذا بالسنن الكبرى . وفى الأصل : « ولقارعين » ؛ وهو محرف عنه . وفى الأم
« وللقارعى » ؛ على الحذف : بالإضافة اللفظية .
(٤) راجع ما روى فى ذلك : عن ابن عباس وقتادة ، والحسن ، وعكرمة ، ومجاهد ،
والضحاك ، وغيرهم . فى السنن الكبرى ، وتفسير الطبرى (ج ٣ ص ١٦٣ و ١٨٣-١٨٥
وج ٢٣ ص ٦٣) . ثم راجع الخلاف فى مشروعية القرعة : فى تفسير القرطبي (ج ٤ ص ٨٦
٨٧) ، والفتح (ج ٥ ص ١٨٥-١٨٦) ، وطرح التريب (ج ٨ ص ٤٨ - ٤٩) ؛
فهو مفيد فيما سأتى : من القسم للنساء فى السفر . وانظر الطبقات (ج ٢ ص ٢٠٩) .

«ولا تكون»^(١) القرعة (والله أعلم) إلا بين القوم^(٢) : مُستَوين في الحجة^(٣) .

«ولا يمدؤ (والله أعلم) المُقْتَرَعُونَ على مريم (عليها السلام) ، أن يكونوا : كانوا سَوَاءً في كِفَالَتِهَا^(٤) ؛ فَنَفَسُوهَا : لَمَّا^(٥) كان : أن تكون^(٦) عند واحد^(٧) ، أَرْفَقَ بها . لأنها لو صُيِّرَتْ^(٨) عند كل واحد^(٩) يوماً أو أكثر ، وعند غيره مثل ذلك^(١٠) — : أشبه أن يكون أضرَّ بها ؛ من قَبْلِ : أن الكافل إذا كان واحداً : كان^(١١) أعطفَ له عليها ، وأعلم

(١) كذا بالسنن الكبرى . وفي الأم : « فلا تكون » . وفي الأصل : « ولا يكون » ؛ ولعل مصحف .

(٢) في الأم والسنن الكبرى : « قوم » ، وما في الأصل أحسن .
(٣) كذا بالأم والسنن الكبرى ، وذكر فيها إلى هنا . وفي الأصل : « مستويين في الجبهة » ؛ وهو تصحيف .

(٤) قال في الأم (ج ٥) — بعد أن ذكر نحو ذلك — : « لأنه إنما يقارع : من يدلي بحق فيها يقارع » . وراجع بقية كلامه : فقد يبين على فهم طائفة .
(٥) أي : في هذه الحالة ، وبسبب تلك العلة . لأنه لو كان وجودها عند كل منهم ، متساوياً : في الرفق بها ، وتحقيق مصلحتها — : لما كان هناك داع للقرعة التي قد تسلب بعض الحقوق ؛ لأنها إنما شرعت : لتحقيق مصلحة لا تتحقق بدونها . وعبارة الأصل والأم : « فلما » ؛ ونسكاد قطع : بأن الزيادة من الناسخ .

(٦) كذا بالأم . وفي الأصل : « يكون عنه » ؛ وهو تصحيف .
(٧) في الأم زيادة : « منهم » .
(٨) كذا بالأم . وفي الأصل : « سبرت » وهو تصحيف . ولا يقال : إن الصبر يستعمل بمعنى الحبس ؛ لأنه ليس للراد هنا .

(٩) في الأم زيادة : « كان » .
(١٠) أي : كان كونه واحداً منفرداً بكفالتها ؛ فليس اسم « كان » راجعاً إلى « واحداً » ، وإلا : لكان قوله : « له » ؛ زائلاً .

[له^(١)] بما فيه مصلحتها — : للعلم : بأخلاقها ، وما تقبل^(٢) ، وما ترد^(٣) ؛
و [ما^(٤)] [يحسن^(٥)] به^(٦)] اغتذاؤها . — وكل^(٧) من اغتف^(٨) .
كفالتها ، كفلتها : غير خاير بما يصلحها ؛ ولعله لا يقع على صلاحها : حتى
تصير إلى غيره ؛ فيعتنف^(٩) : من كفالتها ؛ [ما اغتف^(١٠)] غير^(١١) .
« وله وجه آخر : يصح ؛ وذلك : أن ولاية واحد^(١٢) إذا كانت^(١٣)
صبية : غير ممتنعة مما يتنوع منه من عقل — : يستمر^(١٤) ما ينبغي استمراره . — :
كان أكرم لها ، وأستر عليها : أن يكفلها واحد ، دون الجماعة . »
« ويجوز : أن تكون عند كافل ، ويترم من بقي مؤنتها : بالحصص .
كما تكون الصبيّة عند خالتها ، و^(١٥) عند أمها : ومؤنتها : على من عليه
مؤنتها . »

(١) زيادة حسنة : ليست بالأصل ولا بالأم .

(٢) كذا بالأم . وفي الأصل : بإباء ؛ وهو تصحيف .

(٣) الزيادة عن الأم .

(٤) هذا معطوف على قوله : الكافل . وفي الأم : « فكل » . وهو من علم التليل :

فلا تتوهم أنه جواب « لا » ؛ فنقول : إن زيادة الفاء التي حذفتها ، زيادة صحيحة .

(٥) أي : اجتدا ؛ أو : انتنف (على عننة جنس بن تميم) . انظر شرح القاموس .

(٦) هذا : من إضافة المصدر إلى فاعله .

(٧) أي : المولى عليه المكفولة .

(٨) كذا بالأم . وفي الأصل : « لستر » ، وهو تصحيف ، والظاهر : أن ذلك مفة

لقوله : من عقل ؛ لا لقوله : واحد .

(٩) الواو بمعنى : « أو » . ولو عبر به لكان أظهر .

« قال : ولا يَمْدُو الذين اقْتَرَعُوا على كَفَالَةِ مَرِيَمَ (عليها السلام) :
 أَنْ^(٢) يَكُونُوا تَشَاكُحُوا على كَفَالَتِهَا — فهو^(٣) : أَشْبَهُ ؛ والله أعلم — أو :
 يَكُونُوا تَدَاقَعُوا كَفَالَتِهَا ؛ فَاقْتَرَعُوا : أَيُّهُمْ تَلَزَمَهُ^(٤) ؟ . فإذا رَضِيَ مَنْ
 شَحَّ^(٥) على كَفَالَتِهَا ، أَنْ يَمُونَهَا — لم يُكَلِّفْ غَيْرَهُ أَنْ يُعْطِيَهُ : مَنْ
 مُؤْتَتِيهَا ؛ شَيْئًا . برِضاهُ^(٦) : بِالطَّلُوعِ بِإِخْرَاجِ ذَلِكَ مِنْ مَالِهِ . »

« قال : وأَيُّ الْمُعْتَمِنِينَ كَانَ : فَالْقُرْعَةُ تُنْزِمُ أَحَدَهُمْ مَا يَدْفَعُهُ عَنْ نَفْسِهِ ؛
 أَوْ يُخْلَصُ^(٧) لَهُ مَا تَرَعَبُ^(٨) فِيهِ نَفْسُهُ ؛ وَتَقْطَعُ^(٩) ذَلِكَ عَنْ غَيْرِهِ . ثُمَّ
 هُوَ فِي مِثْلِ حَالِهِ . »

« وَهَكَذَا [مَعْنَى^(١٠)] قُرْعَةِ يُونُسَ (عليه السلام) : لَمَّا وَقَفَتْ بِهِمُ
 السَّفِينَةُ ، فَقَالُوا : مَا يَمْنَعُهَا أَنْ تَجْرِيَ إِلَّا : عِلَّةُ يَبْهَاهُ ؛ وَمَا عَلَّتُهَا إِلَّا : ذُو ذَنْبٍ

(١) هذه الجملة ليست بالأَم ؛ والزيادة سقطت من النسخ .

(٢) كذا بالأَم . وفي الأصل : « بَأَنْ » ؛ والزيادة من النسخ .

(٣) في الأَم : بِالْوَاوِ ؛ وَهُوَ أَحْسَنُ .

(٤) كذا بالأَم . وفي الأصل : بِأَلْيَاءِ ؛ وَلَمْ يَكُنْ مَصْحُفٌ .

(٥) أَيْ : قَبْلَ الْقُرْعَةِ .

(٦) كذا بالأَم . وهو تحليل لقوله : لَمْ يُكَلِّفْ . وفي الأصل : « بِرِضَاهُ » ؛ وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

(٧) في الأصل : « أَوْ يُخْلَصُ » ؛ وَهُوَ تَصْحِيفٌ . وفي الأَم : « وَتُخْلَصُ » .

وما ذكرناه أظهر ؛ والكلام هنا جارٍ على كلا المعنيين .

(٨) عبارة الأَم : « يَرْغَبُ فِيهِ لِنَفْسِهِ » ؛ وَهِيَ أَحْسَنُ .

(٩) كذا بالأَم . وفي الأصل : « وَتَقْطَعُ » ؛ وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

(١٠) زيادة عن الأَم : مِلَامَةٌ لِمَا جَدَّ .

فيها ؛ فَنَقَالُوا : نَقْتَرِعُ . فَاقْتَرَعُوا : فَوَقَعَتِ الْقُرْعَةُ عَلَى يُونُسَ (عليه السلام) :
فَأَخْرَجُوهُ مِنْهَا ، وَأَقَامُوا فِيهَا . »

« وهذا : مِثْلُ معنى الْقُرْعَةِ فِي الَّذِينَ اقْتَرَعُوا عَلَى كِفَالَةِ مَرِيَمَ (عليها السلام) ؛ لِأَنَّ حَالَةَ ^(١) الْاِرْكَبَانِ كَانَتْ مُسْتَوِيَّةً : وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي هَذَا ^(٢) حُكْمٌ : يُلْزَمُ ^(٣) أَحَدُهُمَا فِي مَالِهِ ، شَيْئًا : لَمْ يَلْزَمْهُ قَبْلَ الْقُرْعَةِ ؛ وَبُرَيْلُ عَنْ أَحَدِ ^(٤) شَيْئًا : كَانَ يَلْزَمُهُ — : فَهُوَ يُثَبِّتُ عَلَى بَعْضِ الْحَقِّ ^(٥) ، وَيُبَيِّنُ فِي بَعْضٍ : أَنَّهُ بَرِيءٌ مِنْهُ . كَمَا كَانَ فِي الَّذِينَ اقْتَرَعُوا عَلَى كِفَالَةِ مَرِيَمَ (عليها السلام) : غُرْمٌ ، وَسُقُوطُ غُرْمٍ . »

« قَالَ : وَقُرْعَةُ ^(٦) النَّبِيِّ (صلى الله عليه وسلم) — فِي كُلِّ مَوْضِعٍ أَفْرَعٌ فِيهِ — : [فِي ^(٧)] مِثْلُ معنى الَّذِينَ اقْتَرَعُوا عَلَى كِفَالَةِ مَرِيَمَ (عليها السلام) ، سَوَاءٌ : لَا يَخَالِفُهُ ^(٨) . »

« وَذَلِكَ : أَنَّهُ (عليه السلام) أَفْرَعٌ بَيْنَ مَمَالِيكَ : أُغْتِقُوا مَعًا ؛ لَجَلَلِ الْعِثْقِ : تَامًا لِكُلِّهِمْ ؛ وَأَسْقَطَ عَنْ ثَلَاثِهِمْ : بِالْقُرْعَةِ . وَذَلِكَ : أَنَّ الْمُتَّقِ

(١) فِي الْأَمِّ : « حَالٌ » .

(٢) أَيْ : فِي قُرْعَةِ يُونُسَ .

(٣) فِي الْأَصْلِ زِيَادَةٌ : « مِنْ » ؛ وَهِيَ مِنْ هَبَّ النَّاسِخِ .

(٤) فِي الْأَمِّ : « آخِرٌ » ؛ وَهُوَ أَحْسَنُ .

(٥) فِي الْأَمِّ : « حَقٌّ » .

(٦) هَذَا إِلَى قَوْلِهِ : لَا يَخَالِفُهُ ؛ ذَكَرَ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى .

(٧) زِيَادَةٌ حَسَنَةٌ ، عَنِ الْأَمِّ وَالسَّنَنِ الْكُبْرَى

(٨) فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى : بِالتَّاءِ ؛ وَهُوَ أَحْسَنُ .

— في مرضه — أعتق ماله وماله غيره : فجاز عتقه في ماله ، ولم يُجْزَ في ماله غيره . فجمع النبي (صلى الله عليه وسلم) العتق : في ثلاثة ^(١) ؛ ولم يُعْتَقْ منه ^(٢) . كما يجمع : في القسم بين أهل الموارث ؛ ولا يُعْتَصُّ عليهم .
« وكذلك : كان إقراضه للنساء : أن يقسم لكل واحدة منهن : في الحضر ؛ فلما كان في السفر ^(٣) : كان منزلة ^(٤) : يضيّق فيها الخروج بكلّهن ، فأقْرَعَ يَنْهَن : فأَيْتَهُنَّ خَرَجَ سَهْمُهَا : خرج بها ^(٥) ، وسقط حق غيرها : في غَيْبَتِهَا بها ؛ فإذا حضر : عاد للقسم ^(٦) لغيرها ، ولم يحسب عليها

(١) في الأم : « ثلثة » ؛ وعبارة الأصل أحسن ؛ فتأمل

(٢) راجع في السنن الكبرى (ص ٢٨٥—٢٨٧) : حديث عمران بن الحصين ، وابن المسيب ؛ وأثر أبان بن عثمان : في ذلك . وراجع شرح الموطأ (ج ٤ ص ٨١—٨٢) ، وشرح مسلم (ج ١١ ص ١٣٩—١٤١) ، ومعالم السنن (ج ٤ ص ٧٧—٧٨) . وانظر ما تقدم (ج ١ ص ١٥٠—١٥١) ، والأم (ج ٧ ص ١٦—١٧) والرسالة (ص ١٤٣—١٤٤) . وقد ذكر في الأم — عقب آخر كلامه هنا — : حديث عمران وغيره ؛ وتعرض لكيفية القرعة بين المالك وغيرهم ؛ ورد على من قال بالاستسقاء : ردا منقطع النظر . فراجع كلامه (ص ٣٣٧—٣٤٠) ، وانظر المختصر (ج ٥ ص ٢٦٩—٢٧٠) . ثم راجع السنن الكبرى (ص ٢٧٣—٢٨٥) وشرح الموطأ (ج ٤ ص ٧٧—٨٠) ؛ ومعالم السنن (ص ٦٨—٧٢) ؛ وشرح ومسلم (ج ١٠ ص ١٣٥—١٣٩) ؛ وطرح التريب (ج ٦ ص ١٩٢—٢٠٩) : فستقف على أجمع وأجود ما كتب في مسألة الاستسقاء .

(٣) هذا ليس بالأم ؛ وزادته أحسن .

(٤) كذا بالأم ، أي : في حالة . وفي الأصل : « منزله » ؛ وهو تصحيف .

(٥) في الأم ، زيادة : « معه » .

(٦) كذا بالأم . وفي الأصل : « القسم » ؛ وهو تصحيف . وإلا : كان قوله : عاد ؛

عرفا عن « أعاد » . انظر للصليح .

أَيَّامَ سَفَرِهَا^(١) .

« وكذلك : قَسَمَ خَبِيرٌ : [فكان^(٢)] أَرْبَعَةَ أَغْصَانٍ لِمَنْ خَضَرَ^(٣) :
ثُمَّ أَقْرَعَ : فَأَيُّهُمْ خَرَجَ مَعَهُ عَلَى جُزْءٍ مُجْتَمِعٍ - : كان له بكامله ، وانقطع
منه حق غيره ؛ وانقطع حقه عن غيره . » .

(أنا) أبو سعيد بن أبي عمرو ، فأبو العباس الأصمُ ، أنا الربيع ، أنا
الشافعي ، قال^(٤) : « قَالَ اللَّهُ عز وجل : (وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ - : وَكَانَ فِي
مَقَرٍّ . - : يَا بُنَيَّ^(٥) : أَرْكَبْ مَعَنَا) ؛ الآية^(٦) : (١١ - ٤٢) .
وقال^(٧) : (وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبْنَيْهِ أَزَرَكَ - ٦ - ٧٤) ؛ فَتَنَسَّبَ إِبْرَاهِيمُ

(١) راجع - علاوة على ما نبهنا عليه في بداية البحث - : حديث عائشة ، والكلام
عليه ، والحلاف في القرعة بين النساء - في السنن الكبرى (ج ٣ ص ٣٠٢) ، ومعالم السنن
(ج ٣ ص ٢١٨ - ٢١٩) ، وشرح مسلم (ج ١٠ ص ٤٦ وج ١٧ ص ١٠٣ - ١١٦) .
ثم راجع في الأم (ج ٥ ص ١٠٠) : رد الشافعي على من خالفه : في القسم في السفر . وانظر
المختصر (ج ٤ ص ٤٥ - ٤٦) .

(٢) زيادة عن الأم جيدة ، ولعلها متينة . انظر قواميس اللغة : (مادة : قسم) .
(٣) يحسن : أن تراجع الكلام للتعليق ببناء خير ، في معالم السنن (ج ٣ ص ٢٩ - ٣١) .
والفتح (ج ٦ ص ١٢٣ و ١٢٦ و ١٢٨ و ١٣٨ - ١٣٩ و ١٤٧ - ١٥٠ و ١٥٢ وج ٣٦ ص ٣٣٩ و ٣٤١ و ٣٤٣ - ٣٤٥) . فهو مفيد فيما مر : من مسائل القيمة والجهاد .
(٤) كما في الأم (ج ٤ ص ٧) مينا : أن النسب لا يتوقف ثبوته على الدين . وقد
تعرض لذلك (ص ٥١) ومهد له : بما ينبغي مراجعته .

(٥) ذكر في الأم إلى هنا .

(٦) في الأصل : « إلى » ؛ وهو تحريف .

(٧) كلنا بالأم . وفي الأصل : « قال » ؛ والنقص من النسخ .

(عليه السلام) ، إلى أبيه : وأبوه كافر ؛ ونسب [ابن] نوح ، إلى أبيه ^(١) :
وابنه كافر . »

« وقال الله لنبيه (صلى الله عليه وسلم) — في زيد بن حارثة — (ادعواهم
لآبائهم ؛ هو : أفسط عند الله ؛ فإن لم تعلموا آباءهم : فإخوانكم في الدين ،
ومواليكم : ٣٣ — ٥) ؛ وقال تعالى : (وَإِذْ يَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ ،
وَأُتِمَّتْ عَلَيْهِ : ٣٣ — ٣٧) ^(٢) ؛ فنسب ^(٣) الموالى إلى ^(٤) نسيتين :
(أحدهما) : إلى الآباء ؛ (والآخر) : إلى الولاء . وجعل الولاء : بالنعمة .
« وقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ^(٥) : إنما الولاء : لمن

(١) عبارة الأصل : « . . . وأبو كافر ؛ ونسب نوح إلى ابنه » ؛ وهى محرفة .
والصحيح والزيادة من الأم .

(٢) راجع ما كان يفعل — من التبنى وما إليه . — قبل نزول الآية الأولى ، وسبب
نزول الثانية ؛ فى تفسيرى الطبرى (ج ٢١ ص ٧٦ وج ٧٢ ص ١٠) ، والقرطبى (ج ١٤ ص ١١٨
و ١٨٨) ؛ والناسخ والمنسوخ للنحاس (ص ٢٠٧) ، والسنن الكبرى (ج ٦ ص ٢٦٣ وج ٧
ص ١٦١) ، وشرح مسلم (ج ١٥ ص ١٩٥) ، والفتح (ج ٨ ص ٣٦٦ و ٣٧٠ وج ٩ ص ١٠٤) .
(٣) هذا إلى قوله : بالنعمة ؛ ذكر فى السنن الكبرى (ج ١٠ ص ٢٩٥) .

(٤) هذا ليس بالأم ؛ وزيادته أولى .

(٥) فى حديث بريرة ؛ وفى الأم زيادة : « ما هال رجال : يشترطون شروطا ليست فى
كتاب الله ١٩ ما كان — من شرط ليس فى كتاب الله . — فهو باطل : وإن كان مائة
شرط . قسما ما هه أحق ، وشرطه أوثق » . وهذا الحديث : من الأحاديث الخطيرة الجامعة ،
التي تناولت مسائل هامة مختلفة ؛ وقد اهتم العلماء قديما به : على اختلاف مذاهبهم ، وتباين
مشاربهم . فراجع الكلام عنه : فى اختلاف الحديث (ص ٣٣ و ١٩٦) . والسنن الكبرى
(ج ٥ ص ٣٣٦ وج ٦ ص ٢٤٠ وج ٧ ص ٢٢٠ وج ٩ ص ٣٣٦) ، ومعالم السنن (ج ٣ ص ١٤٦
وج ٤ ص ١٠٢ و ١٠٦) ، وشرح مسلم (ج ١٠ ص ١٣٩) ، والفتح (ج ٥ ص ١١٤ — ١٢٣ =

(أنا) أبو سعيد بن أبي عمرو ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، قال : قال الشافعي ^(١) (رحمه الله) : « قال الله جل ثناؤه : (وَالَّذِينَ يَبْتِغُونَ الْكِتَابَ : ثُمَّ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ . — فَكَاتِبُوهُمْ : إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا : ٢٤ — ٣٣) ^(٢) . » .

« قال الشافعي ^(٣) : « في ^(٤) قول الله عز وجل . (وَالَّذِينَ يَبْتِغُونَ الْكِتَابَ ^(٥)) ؛ دَلَالَةٌ : على أنه إنما أُذِنَ : أَنْ يُكَاتَبَ مَنْ يَعْقِلُ مَا يَطْلُبُ ^(٦) ؛ لا : مَنْ لَا يَعْقِلُ أَنْ يَبْتِغِيَ الْكِتَابَةَ ^(٧) : مِنْ صَبِيٍّ ؛ وَلَا : مَمْتُونٌ ^(٨) . » .

(= ١٠٠) ، وشرح مسلم (ج ٢ ص ٥١ ج ١٠ ص ١٤٨ — ١٥٠) ، وعمال السنن (ج ٤ ص ١٠٣ — ١٠٤) ، والفتح (ج ٥ ص ١٠٣ ج ٦ ص ٣٤٨ ج ١٢ ص ٣٢ — ٤٢٧) ، وشرح المدة (ج ٤ ص ١٩ ج ٥ ص ٧٥) . (١) كافي الأم (ج ٧ ص ٣٦١) ، والمختصر (ج ٥ ص ٢٧٤) (٢) ذكر في الأم إلى قوله : (أَتَاكُمْ) . ثم ذكر ما سيأتي عن عطاء : في تفسير الخبر . وحسن أن تراجع ما ورد في ذلك — من السنة والآثار . — في السنن الكبرى (ج ١٠ ص ٣١٧ — ٣١٨) ، وتفسير الطبري (ج ١٨ ص ٩٩ — ١٠٠) . (٣) كافي الأم (ج ٧ ص ٣٦٣) . وقد ذكر بتصرف يسير في السنن الكبرى (ج ١٠ ص ٣١٧) .

(٤) في الأم : « وفي » . وفي السنن الكبرى : « فيه » ؛ وقد ذكر بعد الآية . (٥) ذكر في الأم إلى : (فَكَاتِبُوهُمْ) . (٦) كذا بالأصل والسنن الكبرى . وعبارة الأم : « مَنْ يَعْقِلُ ؛ لَا : مَنْ لَا يَعْقِلُ . فَأَبْطَلَتْ : أَنْ يَبْتِغِيَ الْكِتَابَةَ » الغ ؛ زيادة جيدة ، هي : « وَلَا غَيْرَ بِالْغِ بِحَالٍ » . وما هنا أظهر . (٧) راجع كلام الحافظ في الفتح (ج ٥ ص ١١٤) : عن معنى الكتابة ونشأتها ؛ فهو جيد مفيد .

(٨) أى : وَلَا مِنْ لَا يَعْقِلُ غَيْرًا أَصْلًا ؛ وَصَحَّ عَطْفُهُ عَلَى «صَبِيٍّ» . وانظر الأم (ص ٣٦٦)

(أنا) أبو سعيد ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، أنا الشافعي ^(١) : « أنا عبد الله بن الحارث بن عبد الملك ، عن ^(٢) ابن جريج : أنه قال لطاء : ما الخير ؟ المال ؟ أو الصلاح ؟ أم ^(٣) كل ذلك ؟ قال : ما تراه ^(٤) إلا المال ؛ قلت : فإن لم يكن عنده مال ؛ وكان رجل صدق ؛ قال : ما أحسب ما خيراً ^(٥) [إلا : ذلك المال ؛ لا ^(٦) : الصلاح . قال ^(٧) : وقال مجاهد : (إن عُلِمَتْ فيهم خيراً) : المال ؛ كائنه ^(٨) أخلاقهم وأديانهم ما كانت ، قال الشافعي : الخير ^(٩) : كلمة : يُعرف ما أريد بها ^(١٠) ، بالخطاطية بها .

(١) كما في الأم (ج ٣٦١ ص ٣٦٢) ؛ والسنن الكبرى (ج ١٠ ص ٣١٨) .

(٢) هذا غير موجود بالأم ؛ وحذفه خطأ وتصرف من الناسخ أو الطابع : نشأ عن موافقة جعد عبد الله ، لابن جريج في الاسم . انظر الخلاصة (ص ١٦٤ و ٢٠٧ و ٤٠٨) ، وتفسير الطبري .

(٣) في الأم : « أو » ؛ وهو أحسن .

(٤) هذه رواية الأم والسنن الكبرى والطبري . وفي الأصل : « يراه » ، وهو تصحيف بقرينة ما بعد .

(٥) زيادة حسنة ، عن الأم والسنن الكبرى .

(٦) قوله : لا الصلاح ؛ ليس بالأم . وعبارة الأصل والسنن الكبرى : « والصلاح » . والظاهر : أنها محرفة عما ذكرنا ؛ ولا يعترض : بأن هذا التفسير بلفظه قد روى عن ابن دينار ؛ وروى عن عطاء نفسه من طريق آخر ؛ بلفظ : « أداء ومالا » — كما في تفسير الطبري — : لأننا لا ننكر : أن أحدا يقول به ، ولا أن عطاء يتخير رأيه ؛ وإعنا نستبعد : أن يتغير بمجرد إعادة السؤال عليه . ويقوى ذلك : خلو رواية الأم ، ورواية الطبري الأخرى : من هذه الزيادة .

(٧) أي : ابن جريج ؛ كما صرح به الطبري . وعبارة الأم : « قال مجاهد » .

(٨) ورد في غير الأصل : مهموزا ؛ وهو المشهور .

(٩) في الأم : « والخير » . (١٠) في الأم : « منها » ؛ وهو أحسن .

قال الله تعالى: [(إن^(١)) الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ، أُولَئِكَ : مُمْ خَيْرِ الْبَرِيَّةِ : ٩٨ - ٧) ؛ فَمَقَّلْنَا : أَنَّهُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ : بِالْإِيمَانِ وَعَمَلِ الصَّالِحَاتِ ؛ لَا بِالْمَالِ . »

« وَقَالَ اللَّهُ عز وجل : (وَالَّذِينَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ : مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ؛ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ : ٢٢ - ٣٦) ؛ فَمَقَّلْنَا : أَنَّ الْخَيْرَ : الْمُنْعَمَةُ بِالْأَجْرِ ؛ لَا : أَنَّ^(٢) الْبُذْنَ لَهُمْ مَالًا . »

« وَقَالَ اللَّهُ^(٣) عز وجل : (إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ : إِنْ تَرَكَ خَيْرًا : ٢ - ١٨٠) ؛ فَمَقَّلْنَا : أَنَّهُ : إِنْ تَرَكَ مَالًا ؛ لِأَنَّ^(٤) الْمَالَ : الْمَتْرُوكُ ؛ وَلِقَوْلِهِ : (أَلَوْصِيَّةٌ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ) . »

« فَلَمَّا قَالَ اللَّهُ عز وجل : (إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا) : كَانَ أَظْهَرُ مَعَانِيهَا - : بِدَلَالَةِ مَا اسْتَدَلَّلْنَا بِهِ : مِنَ الْكِتَابِ . - قُوَّةٌ عَلَى اكْتِسَابِ الْمَالِ ، وَأَمَانَةٌ^(٥) . لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ^(٦) : قَوِيًّا فَيَكْسِبُ^(٧) ؛ فَلَا يُؤَدِّي : إِذَا لَمْ

(١) الزيادة عن الأم والسنن الكبرى .

(٢) عبارة الأم : « لهم في البدن » .

(٣) هذا ليس بالأم ولا بالسنن الكبرى .

(٤) في الأصل : « ولأن . . . لقوله » ؛ وتقديم الواو من الناسخ . وعبارة الأم والسنن الكبرى : « لأن . . . وقوله » .

(٥) وهذا اختيار الطبري ، والحافظ في الفتح (ج ٥ ص ١٢١) . وراجع كلامه : لقائده هنا .

(٦) كذا بالأم والسنن الكبرى . وعبارة الأصل : « لأنها قد تكون » ، وهو تصحيف

(٧) كذا بالأم . وفي الأصل : « فتكسب » ؛ وهو مصحف عنه . وفي السنن الكبرى : « فيكسب » .

يَكُنْ ذَا أَمَانَةٍ . و : أَمِينًا ، فَلَا يَكُونُ قَوِيًّا عَلَى الْكَسْبِ : فَلَا يُؤَدِّي .
وَلَا^(١) يَجُوزُ عِنْدِي (وَاللَّهِ أَعْلَمُ) - فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : [إِنْ] عَلِمْتُمْ فِيهِمْ
خَيْرًا . - إِلَّا هَذَا .

« وَلَيْسَ الظَّاهِرُ : أَنْ^(٢) الْقَوْلَ : إِنْ عَلِمْتَ فِي عَبْدِكَ مَالًا لِمَتْنَيْنِ^(٣) :
(أَحَدُهُمَا) : أَنْ الْمَالَ لَا يَكُونُ فِيهِ ؛ إِنْما يَكُونُ : عِنْدَهُ ؛ لَا^(٤) فِيهِ .
وَلَكِنْ : يَكُونُ فِيهِ الْاِكْتِسَابُ : الَّذِي يَفِيذُهُ^(٥) الْمَالَ . (وَالثَّانِي) :
أَنْ الْمَالَ - الَّذِي فِي يَدِهِ - لِسَيِّدِهِ : فَكَيْفَ^(٦) يُكَاتِبُهُ بِمَالِهِ^(٧) ؟ !
- إِنْما يُكَاتِبُهُ : بِمَا^(٨) يُفِيدُ الْعَبْدُ بِعَدِ الْكِتَابَةِ^(٩) . - : لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ ،
يُمْنَعُ مَا [أَفَادَ^(١٠)] الْعَبْدُ : لِأَدَاءِ الْكِتَابَةِ .
« وَلَعَلَّ مَنْ ذَهَبَ : إِلَى أَنْ الْخَيْرَ : لِلْمَالِ ؛ [أَرَادَ^(١١)] : أَنَّهُ أَفَادَ

(١) هَذَا إِلَى قَوْلِهِ : إِلَّا هَذَا ؛ لَيْسَ بِالسَّنَنِ الْكُبْرَى . وَالزِّيَادَةُ الْآتِيَةُ عَنِ الْأُمِّ .
(٢) أَيْ : أَنْ مَعْنَاهُ وَلِلرَّادِ مِنْهُ . وَفِي السَّنَنِ الْكُبْرَى : « مِنْ » ؛ أَيْ : وَلَيْسَ لِلْعَقْلِ
الظَّاهِرُ مِنْهُ .

(٣) فِي الْأُمِّ وَالسَّنَنِ الْكُبْرَى : بِإِلْبَاءِ . (٤) قَوْلُهُ : لَا فِيهِ ؛ لَيْسَ بِالسَّنَنِ الْكُبْرَى .
(٥) فِي الْأُمِّ وَالسَّنَنِ الْكُبْرَى : « يَفِيدُ » ؛ وَمَا هُنَا أَحْسَنُ .
(٦) هَذَا إِلَى قَوْلِهِ : لِأَدَاءِ الْكِتَابَةِ ؛ لَيْسَ بِالسَّنَنِ الْكُبْرَى .
(٧) فِي الْأَصْلِ : « عَالٍ » ؛ وَهُوَ تَحْرِيفٌ . وَالتَّصْحِيحُ مِنْ عِبَارَةِ الْأُمِّ ، وَهِيَ :
« فَكَيْفَ يَكُونُ أَنْ يَكَاتِبَهُ بِمَالِهِ » .

(٨) كَذَا بِالْأُمِّ . وَفِي الْأَصْلِ : « لِمَا » ؛ وَهُوَ تَصْحِيفٌ .
(٩) فِي الْأُمِّ : « بِالْكِتَابَةِ » ؛ أَيْ : بِعَدِ الْكِتَابَةِ بِسَبَبِهَا . وَهُوَ أَحْسَنُ . وَلَعَلَّ مَا فِي
الْأَصْلِ تَحْرِيفٌ عَنْهُ . (١٠) زِيَادَةُ مُتَعَبَةٍ ، عَنْ الْأُمِّ .
(١١) هَذِهِ الزِّيَادَةُ لَيْسَتْ بِالْأُمِّ وَلَا بِالسَّنَنِ الْكُبْرَى : وَهِيَ جَيِّدَةٌ ، لَا مُتَعَبَةٌ : لِأَنَّهُ
يَصِحُّ إِجْرَاءُ الْكَلَامِ عَلَى الْحَلْفِ ؛ أَيْ : وَلَعَلَّ مُرَادَ مَنْ الْخُفَّ .

بَكْسَبِه مَالًا لِّلْسَيِّدِ ؛ فَيَسْتَدِلُّ : عَلَى أَنَّهُ يُقَيَّدُ ^(١) مَالًا يَتَقَيَّدُ بِهِ ؛ كَمَا أَفَادَ أَوَّلًا ^(٢) .

قال الشافعي ^(٣) : « وَإِذَا جَمَعَ الْقُوَّةَ عَلَى الْإِكْتِسَابِ ، وَالْأَمَانَةَ : فَاحْبَبْ إِلَى لَسَيِّدِهِ : أَنْ يُكَاتِبَهُ ^(٤) . وَلَا يَبِينُ لِي : أَنْ ^(٥) يُجِبُّ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الْآيَةَ مُحْتَمِلَةٌ : أَنْ يَكُونَ ^(٦) : إِرْشَادًا ، أَوْ ^(٧) إِبَاحَةً ؛ [لَا حَتْمًا ^(٨)] . وَقَدْ ذَهَبَ هَذَا الْمَذَهَبُ ، عَدَدٌ : مِمَّنْ لَقِيَْتُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ^(٩) . وَبَسَطَ الْكَلَامَ فِيهِ ؛ وَاحْتَجَّ — فِي مُجَلَّةٍ مَا ذَكَرَ — : « بَأَنَّهُ لَوْ كَانَ .

(١) عبارة الأم : « عَلَى أَنَّهُ كَمْ يَقْدَرُ مَالًا » . وَمَا هُنَا أَوْضَحَ .

(٢) انْظُرْ مَا ذَكَرَ بَعْدَ ذَلِكَ ، فِي الْآمِ .

(٣) مَبْنِيًا : أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَى الرَّجُلِ أَنْ يَكَاتِبَ عَبْدَهُ الْأَمِينَ الْقَوِي ؛ بَعْدَ أَنْ يُقْلَعَ عَنْ عَطَاءِ وَابْنِ دِيثَارٍ ، الْقَوْلُ : بِالْوَجُوبِ ، فَرَاجِعُ كَلَامِهِ وَالسَّنَنِ الْكُبْرَى (ص ٣١٩) .

(٤) فِي الْآمِ زِيَادَةٌ : « وَلَمْ أَكُنْ أَمْتَنُ — إِنْ شَاءَ اللَّهُ — : مِنْ كِتَابَةِ مَمْلُوكٍ لِي جَمْعَ الْقُوَّةِ وَالْأَمَانَةِ ؛ وَلَا لِأَحَدٍ : أَنْ يَمْتَنِعَ مِنْهُ . » .

(٥) عبارة الأم : « أَنْ يُجِبَّ الْحَاكِمُ أَحَدًا عَلَى كِتَابَةِ مَمْلُوكِهِ » ؛ وَهِيَ أَحْسَنُ .

(٦) فِي الْآمِ وَالسَّنَنِ الْكُبْرَى (وَالْكَلَامُ فِيهَا مُقْتَبَسٌ) : بِالنَّاءِ . وَهِيَ أَحْسَنُ .

(٧) فِي الْآمِ : بِالْوَاوِ فَقَطْ . وَمَا هُنَا أَوَّلَى وَأَحْسَنُ . وَلِلْسَّائِلَةِ فِيهَا ثَلَاثَةُ مَذَاهِبَ ؛

وَرَاجِعٌ فِي الْفَتْحِ (ص ١١٦) رَدَّ الْحَافِظِ عَلَى مَنْ قَالَ بِالْإِبَاحَةِ ؛ وَرَدَّ الْإِسْطَخْرِيَّ عَلَى مَنْ قَالَ بِالْوَجُوبِ — وَهُوَ قَوْلُ آخِرِ الشَّافِعِيِّ — : لِفَائِدَةِ الْعُظْمَى .

(٨) زِيَادَةٌ حَسَنَةٌ ، عَنِ السَّنَنِ الْكُبْرَى ، وَعَنِ عِبَارَةِ الْآمِ وَهِيَ : « إِبَاحَةٌ لِكِتَابَةِ :

يُتَحَوَّلُ بِهَا حُكْمُ الْمَبْدِ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ ؛ لَا : حَتْمًا . كَمَا أَسْبَحَ الْمَحْظُورُ فِي الْإِحْرَامِ : بَعْدَ الْإِحْرَامِ ؛ وَالْبَيْعِ : بَعْدَ الصَّلَاةِ . لَا : أَنَّهُ حَتْمٌ عَلَيْهِمْ أَنْ يَصِيدُوا وَيَبِيعُوا . » . وَانْظُرْ مُنَاقِبَ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ص ٩٦) .

(٩) كَلَامُ وَالتَّوْرَى . انْظُرْ تَفْسِيرَ الطَّبْرِيِّ ، وَشَرْحَ لِلْوَطْأِ (ج ٤ ص ١٠٢-١٠٣) .

واجباً : لكانَ معدوداً : بأقل^(١) ما يقعُ عليه اسمُ الكتابة ؛ أو : لنافية معلومة^(٢) .

(أنا) أبو سعيدٍ ، نا أبو العباس ، أنا الربيع ، نا الشافعي^(٣) : « أنا الثقة^(٤) » ، عن أيوبَ ، عن نافعٍ ، عن ابنِ عمرَ : أنه كاتبُ عبدِ الله بنِ مسعودٍ وثلاثين ألفاً ؛ ووضَعَ عنه خمسة آلاف . أحسبُه قال : من آخرِ نُجومِهِ^(٥) .

« قال الشافعي : وهذا عندي (والله أعلم) : مثلُ قولِ الله عز وجل : (وَلِلْمُطَلِّقَاتِ مَتَاعٌ بِالْمَرْؤِفِ ٢ : ٢٤١) . فيُجَبَّرُ^(٦) سَيِّدُ الْمَكَاتِبِ : على أنْ يَضَعَ عنه — : مما عَقَدَ عليه الْكِتَابَةُ . — شيئاً ؛ [وإذا وضَعَ عنه شيئاً^(٧)] ما كان : [لم يُجَبَّرْ على أكثرِ منه^(٨)] . »

-
- (١) في الأصل : « فأقل ... أو لمام معاومه » ؛ وهو تصحيف . والتصحيح من الأم .
- (٢) كما في الأم (ج ٧ ص ٣٦٤) ، والسنن الكبرى (ج ١٠ ص ٣٣٠) . وراجع فيها (ص ٣٢٩) وفي تفسير الطبري (ج ١٨ ص ١٠٠ - ١٠٢) : ما ورد في تفسير الآية الآتية . وانظر المختصر (ج ٥ ص ٢٧٩) .
- (٣) هو : مالك رضى الله عنه . انظر شرح اللوطي (ج ٤ ص ١٠٣ - ١٠٤) .
- (٤) لفظ الموطأ هو : « من آخر كتابه » وانظر السنن الكبرى . وقد روى عن علي (مرفوعاً وموقوفاً) : أنه يترك للمكاتب الربع .
- (٥) يحسن أن تراجع تأمل كلام صاحب الجوهر النقي (ص ٣٢٩) : فهو - على ما فيه - مفيد في اللام كله .
- (٦) زيادة جيدة عن الأم ؛ ونجوز أنها سقطت من النسخ . وراجع ما ذكر في الأم بعد ذلك .

« وإذا أَدَّى المَكاتبُ الكِتابةَ كُلَّها ، فعلى السَّيِّدِ : أَنْ يَرُدَّ عَلَيْهِ مِنْهَا شَيْئاً ^(١) ، وَيُعْطِيَهُ بِمَا أَخَذَ مِنْهُ : لِأَنَّ قَوْلَهُ عَزَّ وَجَلَّ : (مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ : ٧٤ — ٧٣) ؛ يُشَبِّهُ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) : آتَاكُمْ مِنْهُمْ ^(٢) ؛ فَإِذَا أُعْطِيَ شَيْئاً غَيْرَهُ : فَلَمْ يُعْطِهِ مِنَ الَّذِي أُؤْمِرَ : أَنْ يُعْطِيَهُ مِنْهُ . . » . وَبَسَطَ الْكَلَامَ فِيهِ ^(٣) .

• • •

(١) راجع ما قاله بعد ذلك .

(٢) كما روى بخناه : عن ابن عباس وعطاء وغيرهما .

(٣) فراجع (ص ٣٦٥) : فَإِنَّ مَا هُنَا مختصر جداً .

« مَا يُؤْتَرُ عَنْهُ فِي التَّفْسِيرِ ، فِي آيَاتٍ مُتَفَرِّقَةٍ ،
سِوَى مَا مَضَى ^(١) »

(أنا) أبو عبد الله الحافظ — في كتاب : « المُستدرك ^(٢) » — :
أنا ^(٣) أبو العباس (محمد بن يعقوب) : أنا الربيع بن سليمان ، أنا الشافعي :
« أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ ، نا ^(٤) ابْنُ جُرَيْجٍ ، عَنْ عِكْرِمَةَ ، قَالَ : دَخَلْتُ
عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ^(٥) — : وَهُوَ يقرأ فِي المصنّف ، قَبْلَ أَنْ يَذْهَبَ بِصَرِّهِ ، وَهُوَ
يَبْكِي . — فَقُلْتُ : مَا يُتَكْرَمُ يَا أَبَا عَبَّاسٍ ^(٦) ؟ جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ ^(٧) .

(١) فِي الجزء الأول (ص ٣٧ — ٤٢) .

(٢) فِي الجزء الثاني (ص ٣٢٢ — ٣٢٣) . وَقَدْ أَخْرَجَهُ الذهبي فِي « المختصر » ؛
وكذلك البيهقي فِي السنن (ج ١٠ ص ٩٢ — ٩٣) : مُستدلاً بِهِ وَغيره ، عَلَى : أَنَّ الأَمْرَ
بِالمَعْرُوفِ والنَهْيِ عَنِ المُنْكَرِ ، مِنْ فُرُوضِ الكَفَايَةِ . وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ (ج ٩
ص ٦٢ — ٦٧) : مِنْ طَرِيقٍ سَبْعٍ كُلُّهَا عَنْ عِكْرِمَةَ ؟ وَمِنْ طَرِيقٍ سِتٍّ عَنْ غَيْرِهِ . وَبَعْضُهَا
مُخْتَصَرٌ ، وَبَعْضُهَا فِيهِ اخْتِلَافٌ وَزِيَادَةٌ .

(٣) فِي غَيْرِ الأَصْلِ : « ثَنَا » .

(٤) فِي المُستدرك زِيَادَةٌ : « رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا » .

(٥) كَذَا يَبْعُضُ نَسْخِ السَّنَنِ . وَفِي الأَصْلِ : « يَا أَبَا عَبَّاسٍ » ؛ وَهُوَ مُحَرَّفٌ عَنْهُ .
وَلِلَّهِ مِنْ عَادَةِ القَوْمِ : تَكْنِيَةُ للرَّءِ بَأْيِهِ ، عَلَى سَبِيلِ التَّشْرِيفِ وَالتَّكْرِيمِ ٤ . وَفِي جُمْلَةٍ
لِلصَّادِرِ : « يَا ابْنَ عَبَّاسٍ » .

(٦) فِي السَّنَنِ : « فِدَاكَ » .

فقال (١) : هل تعرفُ (أَيْلَةَ) (٢) ؟ قلتُ (٣) : وما (أَيْلَةُ) (٤) ؟ قال : قرينة كان بها ناسٌ من اليهود ؛ فحرم الله عليهم الحيتانَ : يومَ السبتِ ؛ فكانت حيتانهم تأتيتهم يومَ سبتهم : شرعاً (٥) . - : بيض (٦) ميمان : كما مثال المخاض . - : بأفنياتهم وأبنياتهم (٧) ؛ فإذا كان في (٨) غير يوم السبت : لم يجدوها ، ولم يذكروها إلا في مشقة ومؤنة (٩) شديدة ؛ فقال بعضهم (١٠) - أو من قال ذلك منهم - : لعلنا لو أخذناها يوم السبت ،

(١) في المختصر : بدون الفاء . وفي السنن زيادة : « لى » .

(٢) في الأصل : « إله » ؛ وهو تصحيف . وقال أبو عبيدة : هي : « مدينة بين السطاط ومكة ، على شاطئ بحر القلزم ، تمتد في بلاد الشام » . وقيل غير ذلك . فراجع معجمي الكبرى وقوت ، وتهذيب اللغات .

(٣) في السنن : « قلت » .

(٤) أى : ظاهرة على اللاء ، أو رافعة وهوسها .

(٥) في المختصر وللمستدرک : « يضاء » . أى : وهن كذلك . وفي بعض روايات الطبرى : « يضاء ممانا » ؛ وهو أولى .

(٦) في الأصل : « باقياتهم واساتهم » ؛ وهو تصحيف مما ذكرنا . ومما جمع الجمع : « أفنية ، وأبنية » ؛ وإن لم يصرح بالأول . وفي السنن : « بأفنياتهم وأبنياتهم » ؛ وفي المستدرک والمختصر : « بأفنائهم وأبنياتهم » . فأما « أفناء » فهو محرف قطعاً ؛ لأنه اسم جمع يطلق : على الخليط من الناس أو القبائل . وأما « أفنياء » وأبناء » فالظاهر أنهما محرفان ؛ إلا إن ثبت أنهما جمعا تكسير . وراجع في ذلك تأمل ، اللسان (مادة : بنى ، وفنى) ، والأساس (مادة : ف ن و) .

(٧) هذا ليس بالسنن .

(٨) في المستدرک والمختصر : « مؤنة » (بفتح فم) ؛ وفي السنن : « مؤنة » (بضم فسكون) . فهي ثلث ثلاث . انظر الصباح .

(٩) في غير الأصل زيادة : « لبعض » .

وأكلناها في غير يوم السبت^(١) ١٢. فَقَتَلَ ذَلِكَ أَهْلُ يَثْرَ مِنْهُمْ : فَأَخَذُوا
فَشَوْرًا ؛ فَوَجَدَ جِوَارَهُمْ رِيحَ الشَّوْىِ^(٢) ، فَقَالُوا : وَاللَّهِ ؛ مَا نَرَى إِلَّا
أَصَابَ بَنَى فَلَانَ شَيْءٌ^(٣) . فَأَخَذَهَا آخَرُونَ ؛ حَتَّى فَشَا ذَلِكَ فِيهِمْ فَكُتِرَ^(٤) ؛
فَاغْتَرَقُوا فِرْقًا مَلَاكًا^(٥) : فِرْقَةً ؛ أَكَلَتْ ؛ وَفِرْقَةً ؛ نَهَتْ ؛ وَفِرْقَةً قَالَتْ :
(لِمَ تَعِطُونَ قَوْمًا : اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ ، أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا : ٧ - ١٦٤) .
فَقَالَتِ الْفِرْقَةُ الَّتِي نَهَتْ : إِنَّا^(٦) نَحْذَرُكُمْ غَضَبَ اللَّهِ ، وَعِقَابَهُ^(٧) : أَنْ
يُصِيبَكُمْ اللَّهُ^(٨) : بِمَحْسَفٍ ، أَوْ قَذْفٍ ؛ أَوْ يَمُضِ مَا عِنْدَهُ : مِنَ الْمَذَابِ ؛
وَاللَّهِ ؛ لَا نَبَأَ يَشْكُكُمْ فِي^(٩) مَكَانٍ ؛ وَأَنْتُمْ^(١٠) فِيهِ . (قَالَ)^(١١) ؛ فَخَرَجُوا مِنْ
الْيُتُوتِ^(١٢) ؛ فَفَدَّوْا^(١٣) طَيْبِهِمْ مِنَ النَّدِّ : فَضَرَبُوا بَابَ الْيُتُوتِ^(١٤) : فَلَمْ يُجِبْهُمْ

(١) جواب «لو» محذوف : لعل به ؛ أى : لما أكلنا ؛ ظننا أنهم — بإغواء الشيطان ؛
كما في رواية الطبري . — أن التحريم تعلق بالأكل قطع .
(٢) أى : المشوى ، والقواء (بالكسر) — وهو لفظ السنن — انظر السنن
(مائى : حسب ، وهوى) .

- (٣) في الأصل . « غيثا » . والتصحيح والزيادة من المستدرک والمختصر .
(٤) في غير الأصل : بالواو . وهو أظهر . (٥) في السنن : « ثلاثة » ؛ وكلاهما صحيح .
(٦) في المستدرک والمختصر : « إنا » .
(٧) في بعض نسخ السنن : « وعتابه » ؛ ولعله تصحيف .
(٨) هذا ليس بالمستدرک ولا بالمختصر .
(٩) في الأصل : « من » ؛ وهو تصحيف . وفي رواية الطبري : « لا نبأيتكم
اللبة في مدينتكم » . وفي المستدرک والمختصر : « لا نبأتم من » ؛ وهو تصحيف .
(١٠) في المستدرک والمختصر : « أنتم » .
(١١) في المستدرک والمختصر : « وخرجوا » . (١٢) في غير الأصل : « السور »
(١٣) في الأصل : « فدوا » ؛ وهو تصحيف . وجارة غيره : « فدوا عليه » .

أحده ؛ فاتوا بسلم^(١) : فاستندوه إلى البيوت^(٢) ؛ ثم رقى منهم راقى على السور ، فقال : يا عباد الله ؛ قردة (والله) لها أذناب ، تعاوى^(٣) ثلاث صررات^(٤) . ثم نزل^(٥) من السور : ففتح البيوت^(٦) ؛ فدخل الناس عليهم : فعرفت القردة^(٧) أنسابها : من^(٨) الإنس ؛ ولم يعرف^(٩) الإنس أنسابها^(١٠) : من القردة . (قال) : فيأتي القردة إلى نسيبه وقريبه : من الإنس ؛ فيحتك به ويلصق ، ويقول الإنسان^(١١) : أنت فلان ؟ فيشير برأسه^(١٢) — أى : نعم . — ويكفي . وتأني القردة إلى نسيبها وقريبها : من الإنس ؛ فيقول لها الإنسان^(١٣) : أنت فلانة ؟ فتشير برأسها — أى : نعم . — وتكفي فيقول^(١٤) لها^(١٥) : إن أحذرناكم غضب الله

-
- (١) في المستدرک والمختصر : « بسبب » ؛ وهو اسم للجل ؛ كما في قوله تعالى : فليجد بسبب إلى السماء : ٢٢ — ١٥ . وانظر مفردات الراغب .
 (٢) في غير الأصل : « السور » .
 (٣) في السنن : « تعاوى » ؛ وهو صحيح للمعنى أيضاً . وقوله : ثلاث صررات ؛ ليس بالمختصر .
 (٤) عبارة المختصر : « ثم نزل ففتح ودخل » إلخ .
 (٥) في المستدرک والمختصر : « القردة » بالتحريك .
 (٦) قوله : من الإنس ، ليس بالمختصر . (٧) في السنن : بالتاء .
 (٨) في المستدرک والمختصر : « أنسابهم من القردة » .
 (٩) في المختصر : « الإنسى » .
 (١٠) في بعض نسخ السنن : « رأسه » .
 (١١) هذا غير موجود في المستدرک والمختصر .
 (١٢) هذا إلى قوله : الطناب ، ليس بالمختصر .
 (١٣) أى : لجميع القردة . وفي غير الأصل : « لهم الإنس » ، وهو صحيح وأحسن .
 وفي المستدرک زيادة : « أما » .

وعِقَابُهُ : أَنْ يُصَيِّبَكُمْ : بِحَسْفٍ ، أَوْ مَسْخٍ ؛ أَوْ يَمِضَ مَا عِنْدَهُ : مِنَ الْمَذَابِ . . .

« قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : وَاسْتَمَعَ ^(١) اللَّهُ (عَزَّ وَجَلَّ) يَقُولُ ^(٢) : (فَأَجِيبُنَا ^(٣)) الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ هَذَا السُّوءَ ، وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِمَذَابِ بَيْتِيسَ ؛ عَمَّا كَانُوا يَفْسُقُونَ : ٧ - ١٦٥) ؛ فَلَا أَدْرَى : مَا قَمَلَتِ الْفِرْقَةُ الثَّالِثَةُ ؟ . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : فَكَمْ قَدَرًا بَيْنَا : مِنْ ^(٤) مُنْكَرٍ ؛ فَلَمْ نَنْتَهِ عَنْهُ . قَالَ عِكْرِمَةُ ^(٥) : (أَلَا ^(٦) تَرَى (جَمَلَى اللَّهُ فِدَاكَ) : أَنَّهُمْ ^(٧) أَنْكَرُوا وَكَرَهُوا ؛ حِينَ قَالُوا : (لِمَ تَمِطُونَ قَوْمًا : اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ ، أَوْ مُمَدِّدُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا ١٤) ؛ ١٤ . فَأَعْجِبَهُ قَوْلِي ذَلِكَ ؛ وَأَمَرَ لِي : بِرَدِّ بْنِ غَلِيطَيْنِ ؛ فَكَسَانِيهِمَا ^(٨) . » .

(أَنَا) أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْخَافِظُ : (فِي آخِرِينَ) ؛ قَالُوا : أَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ ، أَنَا الرَّبِيعُ ، أَنَا الشَّافِعِيُّ : « أَنَا سُفْيَانُ » ، عَنِ الرَّثَرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ^(١) ؛ قَالَ : لَمْ يَزَلْ

(١) فِي الْمُسْتَدْرَكِ وَالْمَخْتَصَرِ : « بِالْقَاءِ » . وَفِي السَّنَنِ : « فَأَسْمِعْ » ؛ وَلِغَلِّ زِيَادَةِ الْهَمْزَةِ مِنَ النَّاسِخِ أَوْ الطَّائِعِ .

(٢) عِبَارَةُ الْمُسْتَدْرَكِ : « أَنْ يَقُولَ » ؛ أَيْ : قَوْلُهُ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : بِدُونِ الْهَاءِ ، وَالتَّقْصِ مِنَ النَّاسِخِ .

(٤) فِي بَعْضِ نَسَخِ السَّنَنِ : « مُنْكَرًا » . (٥) فِي غَيْرِ الْأَصْلِ زِيَادَةُ : « وَقَلَّتْ » .

(٦) فِي الْمُسْتَدْرَكِ وَالْمَخْتَصَرِ : « مَا » عَلَى تَقْدِيرِ الْهَمْزَةِ . فَالْمَعْنَى وَاحِدٌ .

(٧) فِي غَيْرِ الْأَصْلِ زِيَادَةُ : « قَدْ » .

(٨) قَالَ الْحَاكِمُ : « هَذَا صَحِيحُ الْإِسْنَادِ » ، وَوَافَقَهُ الْحَمِي .

(٩) قَدْ أَخْرَجَهُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (ج ٢ ص ١٣ - ١٤) ؛ مُوَصَّلاً عَنْ ثَابِتٍ ؛

مِنْ طَرِيقِ الْحَمِيدِيِّ عَنْ سُفْيَانَ : بِإِسْنَادِهِ ، وَبِاخْتِلَافٍ فِي لَفْظِهِ . ثُمَّ قَالَ : « هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ ؛ وَلَمْ يَخْرُجْهُ : ثَابِتُ بْنُ عَيْنَةَ كَانَ بِرَسُولِهِ بِآخِرِهِ . » .

رسولُ الله (صلى الله عليه وسلم) : يَسْأَلُ عَنْ السَّاعَةِ ؛ حَتَّى أَنْزَلَ عَلَيْهِ :
(فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرِنَا^(١) : ٧٣ — ٤٣) ؛ فَانْتَهَى^(٢) .

(أنا) أبو عبد الله الحافظُ : أَخْبَرَنِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (أحمدُ بنُ محمدَ بنِ مَهْدِيِ
الطُّوسِيّ) : نا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْذِرِ بْنِ سَعِيدٍ ، أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ ،
قَالَ : سَمِعْتُ الشَّافِيَّ يَقُولُ — فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : (وَأَنْتُمْ سَامِدُونَ^(٣)) :
٥٣ — ٦١) . — قَالَ : « يُقَالُ^(٤) : هُوَ^(٥) : الْفَنَاءُ ؛ بِالْخَيْرِيَّةِ . وَقَالَ

(١) أى : فى أى شئ. أنت من ذكر القيامة ، والبحث عن أمزها ؛ فليس السؤال عنها
لك ، وليس علم ذلك عندك . انظر تفسيرى الطبرى (ج ٣٠ ص ٣١) والقرطبي (ج ١٩
ص ٢٠٧) ؛ والقرطبي (ج ٧ ص ٢٠٣) .
(٢) انظر ما تقدم (ج ١ ص ٣٠١) ؛ وراجع بعض ما ورد فى أمارات الساعة :
فى السنن الكبرى (ج ١٠ ص ١١٨ و ٢٠٣) ، وشرح مسلم (ج ١ ص ١٥٨ — ١٦٥
وج ١٨ ص ٨٩) ، وطرح الثريب (ج ٨ ص ٢٥٣ — ٢٦٠) ، والفتح (ج ١ ص
٩٠ — ٩٣ و ١٣٠ وج ٨ ص ٢٠٦ و ٣٦٣ وج ١١ ص ٢٧٥ — ٢٨٤ وج ١٣ ص ٢٨١ —
٢٨٤) .

(٣) أى : لاهون عن ذلك الحديث وعبره ، معرضون عن آياته وذكره . وما سياتى
فى تفسير ذلك لا يخرج عنه ، كما صرح به الطبرى فى تفسيره (ج ٢٧ ص ٤٨) .
(٤) كما روى عن ابن عباس وعكرمة . انظر السنن الكبرى (ج ١٠ ص ٢٢٣) ،
وتفسيرى الطبرى (ص ٤٨ — ٤٩) والقرطبي (ج ١٧ ص ١٢٣) . وعبارة الأصل :
« فقال » ، والظاهر : أنها معرفة عما ذكرنا ، أو عن : « فيقال » .

(٥) يعنى : السمود ، كما أشار إليه الشافى فيها بعد ، وكما صرح به فى رواية اللسان .
وفى بعض روايات الطبرى : « السامدون : للفتن » . وقال ابن قتيبة — كما فى القرطبي (ج ٧ ص ١٤٥) — : « أى : لاهون ، ببعض الفتن » . وعبارة الأصل : « هومن الفناء » ،
وهو تصحيف وزيادة من الناسخ : قد تقدمت عن موضعها ، فيها يظهر .

بعضهم ^(١) : غَضَابٌ مُبْرَطُونٌ ^(٢) .

« قال الشافعي : [من ^(٣)] السُّودِ ؛ [و] كلُّ ما يُحَدِّثُ الرَّجُلُ [به] ^(٤) - : فَلَهَا عَنْهُ ، وَلَمْ يَسْتَجِبْ إِلَيْهِ . - فهو ^(٥) : السُّودُ . »

(أنا) أبو عبد الرحمن السُّلَمِيُّ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا الْحَسَنِ بْنَ مُقْسِمٍ (بَيْهَقَادَ) ، يَقُولُ : سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ عَلِيٍّ بْنِ سَعِيدِ الْبَرْزَازِ ، يَقُولُ : سَمِعْتُ أَبَا ثَوْرٍ يَقُولُ : سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ يَقُولُ : « الْقَصَاحَةُ - : إِذَا اسْتَمْعِلْتَهَا فِي الطَّلَاعَةِ . - : أَشَقَى وَأَكْفَى فِي الْبَيَانِ ؛ وَأَبْلَغُ فِي الْإِعْذَارِ ^(١) . »
« لذلِكَ : [دَعَا] مُوسَى رَبَّهُ ، فَقَالَ : (وَأَحْلِلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي * يَفْقَهُوا قَوْلِي : ٢٠ - ٢٧ - ٢٨) . وَقَالَ : (وَأَخِي هَارُونَ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا : ٢٨ - ٣٤) ؛ لِمَا عَلِمَ : أَنَّ الْقَصَاحَةَ أَبْلَغُ فِي الْبَيَانِ . »

-
- (١) كَجَاهِدٍ ، انْظُرْ مَا رَوَى عَنْهُ : فِي تَفْسِيرِ الطَّبْرِيِّ ، وَاللَّسَانِ (مَادَّةُ : بَطَمُ) .
(٢) مِنْ « الْبَرَطَةِ » - وَهُوَ لَفْظُ جَاهِدٍ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ - وَهِيَ : التَّكْبِيرُ وَالِاتِّفَاقُ مِنَ الْغَضَبِ . وَفِي الْأَمَلِ : « غَضَابًا مَبْرَطَمُونَ » ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ . وَقِيلَ فِي تَفْسِيرِ ذَلِكِ أَيْضًا : « الْغَافِلُونَ ، وَالْحَامِدُونَ ، وَالرَّافِعُونَ رُءُوسَهُمْ تَكْبِيرًا ، وَالْقَائِمُونَ فِي حَبْرَةٍ بَطْرًا وَأَشْرًا » ، وَمَا إِلَى ذَلِكَ .
(٣) أَيْ : مُشْتَقٌّ مِنْهُ ، وَلَعَلَّ زِيَادَةَ ذَلِكِ وَمُجَادَّةَ صَحِيحَةٍ .
(٤) زِيَادَةُ حَسَنَةٍ لِلِإِضْاحِ .
(٥) يَتَنَبَّهُ : لِهَوَاهُ وَعَدَمِ اسْتِجَابَتِهِ ، إِلَّا إِنْ كَانَ خُصُوصُ هَذَا الْحَدِيثِ يُسَمَّى مَمْنُونًا : عَلَى سَبِيلِ الْهَازِلِ الْمُرْسَلِ .
(٦) فِي الْأَمَلِ : « الْأَعْرَارُ كَذَلِكَ مُوسَى » ، وَهُوَ تَصْغِيفٌ وَتَحْصِيصٌ مِنَ التَّلْسِيقِ .

(أنا) أبو عبد الرحمن السَّلَمِيُّ ، سمعتُ عليَّ بنَ أبي عمرو البَلخيَّ ، يقولُ : سمعتُ عبدَ النُّمَيْمِ بنَ عمرَ الأَصْفَهانيَّ ، [يقولُ] : نا أحمد بن محمد المكيُّ ، نا محمد بن إسماعيلَ ، والحسينُ بن زيدَ ، والزَّعْفَرانيَّ ، وأبو ثورٍ ؛ كلُّهم قالوا : سمعنا محمدَ بنَ إدريسَ الشافعيَّ ، يقولُ : « نَزَّ اللَّهُ (عز وجل) نَبَّهُ ، وَرَفَعَ قَدْرَهُ ، وَعَلَّمَهُ وَأَدَبَهُ ؛ وَقَالَ : (وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ : ٢٥ — ٥٨) . »

« وذلك : أنَّ الناسَ في أحوالٍ شَتَّى ^(١) : مُتَوَكِّلٌ عَلَى نَفْسِهِ ؛ أَوْ عَلَى مَالِهِ ؛ أَوْ عَلَى زَرْعِهِ ؛ أَوْ عَلَى مُلْطَانٍ ؛ أَوْ عَلَى عَطِيَّةِ النَّاسِ . وَكُلُّ مُسْتَنِدٍّ : إِلَى حَيٍّ يَمُوتُ ؛ أَوْ : عَلَى شَيْءٍ يَفْنَى : يُوشِكُ أَنْ يَنْقَطِعَ بِهِ . فَزَرَّ اللَّهُ نَبِيَّهَ (صلى الله عليه وسلم) ؛ وَأَمَرَهُ : أَنْ يَتَوَكَّلَ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ ^(٢) . »

« قال الشافعي : وَاسْتَنْبَطْتُ ^(٣) الْبَارِحَةَ آيَتَيْنِ — فإِ ^(٤) أَشْتَهَى ، بِاسْتِنْبَاطِهَا ، الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا — : (يُدَبِّرُ الْأَمْرَ ؛ مِمَّنْ شَفِيعٌ إِلَّا مَنِ بَدَدَ

(١) في الأصل : « شئ » ، وهو محريف .

(٢) راجع ما ورد في التوكل ، وأقوال الأئمة عن حقيقته — : في شرح مسلم (ج ٣ ص ٩٠ — ٩٢ وج ١٥ ص ٤٤) ، والفتح (ج ١١ ص ٢٤١ — ٢٤٢) ، والرسالة القشيرية (ص ٧٥ — ٨٠) ، وهي من الكتب النفيسة النافعة : التي يجب الإقبال عليها والانتفاع بها ، واحترار من يطعن فيها وفي أصحابها . ولابن الجوزي في مقدمة الصفوة (ص ٤ — ٥) : كلام عن التوكل حسن في جملة . وانظر تفسير القرطبي (ج ٤ ص ١٨٩ وج ١٨ ص ١٦١) . (٣) في الأصل : « واستنبط ... بما » ، وهو مصحف .

إِذْنَهُ : ١٠ - ٣) ؛ وفي كتاب الله ، هذا كثير : (مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ ، إِلَّا بِإِذْنِهِ ١٩ : ٢ - ٢٥٥) ؛ فَمَطَّلٌ ^(١) الشُّفْعَاء ، إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ^(٢) .

« وقال في سورة هُود - عليه السلام - : ^(٣) (وَأَنْ أَسْتَغْفِرَ لَكُمْ ، ثُمَّ تَوْبُوا إِلَيْهِ - يُتَمَتَّعْكُمْ مَتَاعًا حَسَنًا ، إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى ١١ - ٣) ؛ فَوَعَدَ اللَّهُ كُلَّ مَنْ تَابَ - مُسْتَغْفِرًا - : التَّمَتُّعَ إِلَى الْمَوْتِ ؛ ثُمَّ قَالَ : (وَيُوتَى كُلُّ ذِي فَضْلٍ ، فَضْلَهُ) ؛ أَيُ : فِي الْآخِرَةِ . »

« قال الشافعي (رحمه الله) : فَلَسْنَا نَحْنُ تَائِبِينَ عَلَى حَقِيقَةٍ ^(٤) ؛ وَلَكِنْ : عَلِمَ عَلَيْهِ اللَّهُ ^(٥) ؛ مَا حَقِيقَةُ ^(٦) التَّائِبِينَ : وَقَدْ مَتَّمَعْنَا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا ، نَحْتَمَا حَسَنًا ^(٧) . » .

(١) فِي الْأَصْلِ : « فَمَطَّل » ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مَصْحُفٌ عَمَّا ذَكَرْنَا .

(٢) رَاجِعٌ فِي بَحْثِ الشُّفْعَاءِ وَإِبَاتِهَا ؛ شَرَحَ مُسْلِمٌ (ج ٣ ص ٣٥) ، وَالْفَتْحُ (ج ١٣ ص ٣٤٩ و ٣٥١) . وَرَاجِعٌ فِيهِ (ص ٣٤٥ - ٣٤٩) ، بَحْثُ لِلْفَيْتَةِ وَالْإِرَادَةِ ؛ لِفَالِدَتِهِ وَارْتِبَاظِهِ بِالْمَوْضُوعِ . وَانْظُرْ مَا تَقْدِمُ (ج ١ ص ٣٨ و ٤٠) ، وَالسَّنَنُ الْكُبْرَى (ج ١٠ ص ٢٠٦) ، وَطَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ (ج ١ ص ٢٤٠ و ٢٥٨) .

(٣) هَذِهِ هِيَ الْآيَةُ الثَّانِيَّةُ : مِنَ الْآيَتَيْنِ اللَّتَيْنِ أَخْبَرَ الشَّافِعِي أَنَّهُ اسْتَنْبَطَ حَكَمَهُمَا .

(٤) يَعْنِي : عَلَى حَقِيقَةٍ : مَعْلُومَةً لَنَا ، وَبَيْنَةً لِقَوْلِنَا .

(٥) أَيُ : اسْتَأْذَرَ (سَبَّحَاتِهِ) بِهِ ، دُونَ خُلُقِهِ . وَهَذَا جَوَابٌ مُقَدِّمٌ ، عَنِ السُّؤَالِ الْآتِي .

(٦) فِي الْأَصْلِ : « صَحْبَةٌ » ؛ وَهُوَ ضَعِيفٌ .

(٧) يَعْنِي : وَأَكْثَرْنَا لَمْ يَلْتَزِمِ الطَّاعَةَ ، وَلَمْ يَكْفِ مِنَ الصَّبِيَّةِ . هَذَا غَايَةُ مَا فَهَمْنَا فِي هَذَا النَّصِّ : الَّذِي لَا نَسْتَعِذُّ تَحْرِيفَهُ ، أَوْ سَقُوطَ شَيْءٍ مِنْهُ . فَلِلَّذَلِكَ : يَنْبَغِي أَنْ تَسْمَعِينَ عَلَى فَهْمِهِ : بِمَرَاجَعَةِ بَعْضِ مَا وَرَدَ فِي الِاسْتِغْفَارِ وَالتَّوْبَةِ ، وَمَا كَتَبَ عَنْ حَقِيقَتِهِمَا ، وَاسْتَخْلَافِ الْمَلَاءِ فِي حَكَمِهِمَا - : فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (ج ٧ ص ١٥٦ وَج ١٠ ص ١٥٣ - ١٥٥) ،

(أنا) أبو عبد الله الحافظ، قال : وقال الحسن بن محمد - فيما أخبرت عنه ، وقرأته في كتابه - : أنا محمد بن سفيان ، نا يونس بن عبد الأعلى ، قال : وقال لي الشافعي ^(١) : « ما بعد عشرين ومائة - : من آل عمران . - تزلت في أحد : في أمرها ^(٢) ؛ وسورة الأنفال تزلت : في بدر ^(٣) ؛ وسورة الأحزاب تزلت : في الخندق ^(٤) ، وهي : الأحزاب ؛ وسورة الحشر تزلت ^(٥) : في النصير . »

= وشيخ مسلم (ج ١٧ ص ٢٣-٢٥ و ٥٩ - ٦٥ و ٧٥ و ٨٢) ، والفتح (ج ١١ ص ٧٦ - ٨٤) ، وطرح التزيب (ج ٧ ص ٢٦٤) ، والرسالة القشيرية (ص ٤٥) ، وتفسير القرطبي (ج ٤ ص ٣٨ و ١٣٠) ، ومفردات الراغب . وأن تراجع تفسير التتبع : في تفسير الطبري (ج ١١ ص ١٢٤) والقرطبي (ج ٩ ص ٣) . وانظر ما سيأتي في رواية يونس : (ص ١٨٦) .

(١) في المناقب لابن أبي حاتم (ص ١٩ مخطوط) : أن يونس دخل على الشافعي - وهو مريض - فطلب إليه : أن يقرأ عليه هذه الآية ؛ وأن يونس قال : « عفى الشافعي ... ما لقي النبي وأصحابه . »

(٢) راجع في أسباب النزول (ص ٨٩) ، والفتح (ج ٧ ص ٢٤٤) : أن عبد الرحمن ابن عوف ، المؤيد لذلك . وهذا مذهب الجمهور ؛ وقيل : تزلت في الخندق ، أو بدر . انظر تفسير الطبري (ج ٤ ص ٤٥ - ٤٦) والقرطبي (ج ٤ ص ١٨٤) .

(٣) كما صرح به سعد بن أبي وقاص : فيما روى عنه في أسباب النزول (ص ١٧٢) . وانظر تفسير القرطبي (ج ٧ ص ٣٩١) ، وشيخ مسلم (ج ١٨ ص ١٦٥) .

(٤) يحسن أن تراجع تفسير القرطبي (ج ١٤ ص ١١٣) : ففوائده حجة .

(٥) أي : بأسرها ؛ كما صرح به يزيد بن رومان : فيما رواه الطبري عنه في التفسير (ج ٨ ص ٢٠) . وانظر الفتح (ج ٧ ص ٢٣٤) . وانظر في تفسير القرطبي (ج ١٨ ص ٢ - ٣) : الكلام عن أنواع الحشر .

(١) المخطوط مخطوط مندي تفضل به على المنفور له مولانا الكوثري . وسيلدم الطبع بعد الانتهاء من هذا الكتاب إن شاء الله عز وجل .

قال : وقال الشافعي ^(١) : « إِنَّ غَنَامَ بَذْرِ لَمْ تُحْمَسِ الْبَيْتَةُ ^(٢) ؛ وَإِنَّمَا زِلْتُ آيَةُ الْخُلُوسِ : بَعْدَ رُجُوعِهِمْ مِنْ بَذْرِ ، وَقَسَمَ الْغَنَامُ ^(٣) . » .

قال ^(٤) : وقال الشافعي (رحمه الله) - في قوله تعالى : (لَا تَحِلُّوا شِمَارَ اللَّهِ ٥ - ٢) . - : « يَعْْنَى ^(٥) : لَا تَسْتَحِلُّوْهَا ، [وهي ^(٦)] : كُلُّ مَا كَانَ لِلَّهِ (عز وجل) : مِنَ الْهَدْيِ وَغَيْرِهِ . » . [وفي قوله ^(٧)] : (وَلَا آمِنَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ ٥ - ٢) : « مَنْ أَتَاهُ : تَصُدُّوْهُمْ عَنْهُ . » .

قال : وقال الشافعي (رحمه الله) - في قوله عز وجل : (شَنَّانٌ يُوقِرُ ٥ - ٢) . - : « عَلَى ^(٨) خِلَافِ الْحَقِّ » . وقوله عز وجل : (إِلَّا مَا ذَكَرْتُمْ ٥ - ٣) : « فَمَا وَقَعَ عَلَيْهِ اسْمُ الذِّكَاةِ - : مِنْ هَذَا . - فهو ذِكَاةٌ ^(٩) . » .

-
- (١) كما في المناقب لابن أبي حاتم (ص ٩٥) : عن غير طريق يونس .
 (٢) راجع في شرح القاموس (مادة : بت) ؛ كونه هذه الكلمة : بالقطع أو بالوصل .
 (٣) راجع ما تقدم (ص ٣٦ - ٣٧) ، والفتح (ج ٦ ص ١١٩ - ١٢٠) .
 (٤) كما في المناقب لابن أبي حاتم (ص ٩٤) . (٥) هذا ليس في المناقب .
 (٦) الزيادة من عندنا : للتوضيح ؛ وما ذكر بعدها : نص رواية المناقب . وعبرة الأصل : « كما قال الله عز وجل في الهدى (ولا آمين البيت الحرام) (من أن يصدوم عنه) . وهي - كما ترى - مضطربة : لا يمكن الاطمئنان إليها ، ولا التعويل عليها . ونكاد نقطع : بأنها عرفة عما ذكرنا . ولكن تطمئن إلى ذلك : راجع أقوال الأئمة في الشعائر : في تفسير الطبري (ج ٦ ص ٣٦ - ٣٧) والقرطبي (ج ٦ ص ٣٧ - ٣٨) .
 (٧) هذا بيان للقوم ؛ أي : لا يكسبنكم كرهكم قوماً هذه صفتهم : الاعتناء عليهم ، وإلحاق الضرر بهم . فلا توهم : أنه تفسير للمفعول ؛ أو لآية السائدة الأخرى : (٨) .
 (٨) راجع في المصباح (مادة : ذكي) ؛ ما نقله عن ابن الجوزي في تفسير الذكاة : فهو من أجود ما كتب وأقمنه . وانظر تفسير القرطبي (ج ٦ ص ٥٠ - ٥٢) ، وما تقدم (ص ٨٠ - ٨١) .

قال : وقال الشافعي : « الْأَزْلَامُ »^(١) ليس لها معنى إلا : القِدَاحُ^(٢) .
 قال : وقال الشافعي (رحمه الله) — في قوله عز وجل : (وَلَا تُؤْتُوا
 السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ) : ٤ - ٥ . — : « إِنَّهُمْ : النِّسَاءُ وَالصَّبِيَّانُ »^(٣) ؛ لَا تَمْلِكُهُمْ
 مَا أُعْطِيَتْكَ — : من ذلك . — وكن أنت الناظر لهم فيه . .
 قال : وقال الشافعي — في قوله عز وجل : وَالْمُخَصَّنَاتُ : مِنَ الَّذِينَ
 أُوتُوا الْكِتَابَ ، مِنْ قَبْلِكَ ، : ٥ - ٥ . — : « الْحَرَائِرُ : من أهل
 الكتاب ؛ غَيْرُ ذَوَاتِ الْأَزْوَاجِ »^(٤) . (مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ : ٥ - ٥) :

-
- (١) قد ورد بالأصل : مضافا إليه — بعد آخر — باء ، ثم كلمة : « الْأَزْلَامُ » .
 وهو من تصرف الناسخ : بقرينة منيع يونس السابق واللاحق .
 (٢) يعنى : بالنظر للآية الكريمة . وإلا فقد تطلق على غير ذلك : كالوبار (وزن سهام) :
 دويات لا ذنب لها . انظر اللسان والتاج : (مادنق : قسم ، وزلم) ؛ والمصباح : (مادة :
 وير) . ولابن قتيبة في الميسر والقديح (ص ٣٨ — ٤٢) والقرطبي في التفسير (ج ٦
 ص ٥٨ — ٥٩) كلام جيد مفيد في بحث القرعة السابق (ص ١٥٧) . وانظر الفتح
 (ج ٨ ص ١٩٢) ، والسنن الكبرى (ج ٩ ص ٢٤٩) .
 (٣) راجع في تفسير الفجر (ج ٣ ص ١٤٢ — ١٤٣) : ما روى في ذلك ، عن
 ابن عباس والحسن وقتادة وابن جبير . وراجع بتأمل كلام اليعاضوى في التفسير (ص ١٠٣) .
 ثم راجع الآراء الأخرى : في تفسير الطبرى (ج ٤ ص ١٦٤ — ١٦٦) والقرطبي
 (ج ٥ ص ٢٨) أيضا .
 (٤) روى ذلك ابن أبي حاتم في المتأنيب (ص ٩٧) ، ثم ذكر : أنه لا يعلم مفسرا غير
 الشافعي ، استثنى ذلك . وانظر ما تقدم (ج ١ ص ١٨٤ — ١٨٧) ، والأم (ج ٤
 ص ١٨٣) . وراجع تفسير الطبرى (ج ٦ ص ٦٨ — ٦٩) والقرطبي (ج ٦ ص ٧٩) ؛
 وما ذكره الفخر في التفسير (ج ٣ ص ٣٦١) : من منشأ الخلاف بين أبي حنيفة والشافعي ،
 في حل الأمة الكتابية .

عَفَائِفَ^(١) غَيْرَ قَوَّاسِقَ .

قال^(٢) : وقال الشافعي (رحمه الله) - في قوله عز وجل : (لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ، جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا) ؛ الآية^(٣) - قال : « إذا اتَّقَوْا : لم يقرُّبوا ما حرَّم عليهم^(٤) . »

قال : وقال الشافعي (رحمه الله) - في قوله عز وجل : (عَلَيْكُمْ أَنْتُسَكُمُ^(٥) . ٥ - ١٠٥) . - قال : « هذا : مثلُ قوله تعالى : (لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ^(٦) . ٢ - ٢٧٢) ؛ ومثلُ قوله عز وجل : (فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ^(٧) . ٤ - ١٤٠) . ومثلُ هذا - في القرآن - :

(١) في الأصل : « عَفَائِفَ » ؛ وهو تصحيف . انظر شذا العرف (ص ١٠٩) .
يعنى : بمزوجين نساء صفتين ذلك . فهذا متعلق بقوله : « عَصِيْنِ » ؛ لا تفسير له .
ومراد به ذلك : الإرشاد إلى أنه لا ينبغي للمؤمن العفيف : أن يتزوج غير عفيفة ؛ على حد قوله تعالى : (والزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك : ٢٤ - ٣) . ولعل ذلك يرعدنا : إلى السر في اقتصاره على بعض النص فيما تقدم (ج ١ ص ٣١١) : وإن كان قد ذكر في مقام بيان معنى الإحصان . وراجع القرطبي (ج ١ ص ١١٧ - ١١٨) ، وتهذيب الفات (ج ١ ص ٦٥ - ٦٧) .

(٢) كما في للناقب لابن أبي حاتم (ص ٩٩) .

(٣) راجع في أسباب النزول (ص ١٥٦) : حديث أنس والبراء في سبب نزولها .
وانظر الفتح (ج ٨ ص ١٩٣) .

(٤) انظر القرطبي (ج ١ ص ١٤٥) ، والأقوال الأربعة التي ذكرها القرطبي في التفسير (ج ٦ ص ٢٩٦) .

(٥) راجع في أسباب النزول (ص ١٥٨) : حديث ابن عباس في سبب نزول هذه الآية . وراجع في السنن الكبرى (ج ١٠ ص ٩١ - ٩٢) : حديث أبي بكر والحنفى ، وأثر ابن مسعود : في ذلك . ثم راجع تفسير القرطبي (ج ٦ ص ٣٤٢ - ٣٤٤) .

على ألفاظ^(١) . « .

قال : وقال الشافعي رحمه [الله] - في قوله عز وجل : (إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ : لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِحِكْمَةٍ : ٤ - ١٧) . - : « ذَكَرُوا فِيهَا مَعْنَيْنِ : (أَحَدُهَا) : أَنَّهُ مَنْ عَصَى : فَقَدْ جَبَلَ ، مِنْ جَمِيعِ اخْلُقِ^(٢) . (وَالْآخَرُ) : أَنَّهُ لَا يَتُوبُ أَبَدًا : حَتَّى^(٣) يَعْلَمَهُ ؛ وَحَتَّى يَعْمَلَهُ ؛ وَهُوَ لَا يَرَى أَنَّهُ مُحَرَّمٌ . وَالْأَوَّلُ : أَوَّلَاهُمَا^(٤) . « .

قال : وقال الشافعي (رحمه الله) ، - [في قوله عز وجل^(٥)] : (وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ : أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا ؛ إِلَّا خَطَاً : ٤ - ٩٢) . - : « مَعْنَاهُ : أَنَّهُ لَيْسَ لِلْمُؤْمِنِ^(٦) أَنْ يَقْتُلَ أَخَاهُ ؛ إِلَّا : خَطَاً . « .

(١) أى : على ألوان في التعبير ، وأصناف في البيان ، وفي الأصل : « ألفاظه » ؛ وهو تعريف . وانظر كلامه في الأم (ج ٤ ص ١٦٩) : « لَتَمْلِكُ بَيَّاتٍ : (وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى : ٥٣ - ٣٨) ؛ وَمَا تَهْدِمُ (ج ١ ص ٣١٧) .
(٢) أى : لأنه ارتكب فعل الجهلاد ، وتنكب سبيل العقلاء ؛ سواء أكان جاهلا بالحكم ، أم علما .

(٣) عبارة الأصل : « حَتَّى جَمَلَهُ ، وَحِينَ يَعْلَمُهُ » . وهى مصحفة قطعا ؛ ولعلنا وقفنا فيها أثبتنا .

(٤) بل نقل فى تفسيرى الطبرى (ج ٤ ص ٧٠٢) والقرطبى (ج ٥ ص ٩٢) ، عن قتادة : أن الصحابة أجمعت عليه . فراجع قوله وغيره : بما يفيد فى المقام .
(٥) زيادة حسنة ، ولعلها سقطت من النسخ .

(٦) أى : لا ينبغي له ، ويحرم عليه . انظر تفسير القرطبى (ج ٥ ص ٣١١) .
وراجع فيه وفى تفسير الطبرى (ج ٥ ص ١٢٨ - ١٢٩) تأويل العلماء لظاهر هذه الآية ، وسبب نزولها . وانظر الفتح (ج ١٢ ص ١٧١ - ١٧٢) ، وما يتعلق بهذه الآية : فيها تقدم (ج ١ ص ٢٨١ - ٢٨٨) .

قال : وقال الشافعي - في قوله عز وجل : (قُلْ : اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِمْ ، وَمَا يُبْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ) ؛ الآية : (٤ - ١٢٧) . - : « قول عائشة (رضي الله عنها) ، أثبتت شيء فيه » . وذكر لي - في قولها - : حديث الزهري^(١) .

قال : وقال [الشافعي^(٢)] - في قوله عز وجل : (لَا يُؤْخَذُكُمْ بِالَّذِينَ فِي أَيْمَانِكُمْ : ٥ - ٨٩) . - : « ليس فيه إلا قول عائشة : خلف الرجل على الشيء : يَسْتَيْقِنُهُ ، ثم يحذره على غير ذلك^(٣) » . قلت : وهذا بخلاف رواية الربيع عن الشافعي : من قول عائشة . ورواية الربيع أصح : فهذا الذي رواه يونس عن الشافعي - : من قول عائشة . - : إنما رواه عمر بن قيس ، عن عطاء ، عن عائشة^(٤) . وعمر بن

(١) هو - كما في صحيح البخاري - : « أن البتمة إذا كانت ذات جمال ومال : رغبوا في نكاحها ، ولم يلحقوها بستانها : إلا كمال الصداق . فلذا كانت مرغوبا عنها - في قول مالك والجمال - : تركوها ، والتمسوا غيرها : من النساء . فكما يتركونها : حين يرغبون عنها ؟ فليس لهم أن ينكحوها : إذا رغبوا فيها ؟ إلا أن يمسطوا لها الأوفى : من الصداق ؟ وعلوها حقها . » . وقد أخرجه الشيخان من طريقه عن عروة ، ومن طريق أبي أسامة عن هشام عن أبيه ؟ والبيهقي من طريق وكيع عن هشام أيضاً : بألفاظ مختلفة . انظر الفتح (ج ٥ ص ٨١ و ٢٥٣ و ج ٨ ص ١٦٦ و ١٨٤) ، وشرح مسلم (ج ١٨ ص ١٥٤ - ١٥٦) ، والسنن الكبرى (ج ٧ ص ١٣٠) . ثم راجع تفسير القرطبي (ج ٥ ص ١١ و ٤٠٣) .

(٢) زيادة حسنة ، ولعلها سقطت من النسخ .

(٣) هذا هو نحو ما استحسنه مالك في اللوطا ، وقلناه فيما سبق (ص ١١٠) ؛ وأشرنا إلى رد الشافعي عليه . إلا أن مالكا لم ينسبه إلى قائل معين .

(٤) كما في السنن الكبرى (ج ١٠ ص ٤٩) . وانظر ما روى فيها (ص ٥٠) : عن مجاهد والحسن .

قَبَسَ : ضَمِيفٌ . وَرُويَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ : كَالْمُنْقَطِعِ .
والصحيحُ عن عطاء وعُرْوَةَ ، عن عائشةَ - : ما رواه في روايةِ الربيعِ ؛
والصحيح : من المذهب أيضاً ؛ ما أجازَه في روايةِ الربيعِ .

* * *

(قرأتُ) في كتابِ : (الثَّنَنِ) - ^(١) روايةِ حَرَمَلَةَ عن الشافعي
رحمه الله - : قال : « قال الله تبارك وتعالى : (وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ ،
حَسَنًا : ٥ - ٨) ؛ وقال تعالى : (أَنْ أَشْكُرَ لِي وَلَوْلَا ذَلِكَ . ٣١ - ١٤) ؛
وقال جل ثناؤه : (إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى ، وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ :
لِتَعَارَفُوا ٤٩ - ١٣) ^(٧) . »

« وقال تبارك أسمه : (فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ : مِمَّ خُلِقَ ؟ : خُلِقَ مِنْ مَا دَفَأَ فِيهِ *
يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَائِبِ : ٨٦ - ٥ - ٧) ؛ فقل : يَخْرُجُ مِنْ
صُلْبِ الرَّجُلِ ، وَتَرَائِبِ ^(٣) الْمَرْأَةِ . »
« وقال : (مِنْ نُطْفَةٍ : أَمْشَاجٍ : نَبْتَلِيهِ : ٧٦ - ٢) ؛ فقل (والله أعلم :

- (١) في الأصل زيادة : « في » ؛ وهي من النسخ
(٢) روى الزهري : أن سبب نزول هذه الآية ، قولهم : « يا رسول الله ؛ نزوج
بناتنا موالينا ؟ » . انظر السنن الكبرى (ج ٧ ص ١٣٦) .
(٣) في الأصل : « ونزائب » ؛ وهو تصحيف . وهذا القول مروى عن قتادة والفراء .
وروى عن الحسن : أنه يخرج من صلب وترايب كل منهما . وقيل : يخرج من بين صلب
الرجل ونحره . انظر تفسير الطبري (ج ٣٠ ص ٩٢ - ٩٣) والقرطبي (ج ٧ ص ٧٠) ؛
واللسان (مادة : ترب) ، وانظر الأقوال : في تفسير الترائب .

نُطْفَةُ الرَّجُلِ : مُخْتَلِطَةٌ بِنُطْفَةِ الْمَرَأَةِ ^(١). (قال الشافعي) : وما اختَلَطَ سَمْتُهُ الْمَرْبُ : أَمْشَاجًا .

« وقال الله تعالى : (وَلَا يَزْنِيهِ الْكُلَّ وَاحِدٌ مِنْهُمَا السُّدُسُ : مِمَّا تَرَكَ) ؛
الآية : ٤ - ١١) . »

« فَأَخْبَرَ (جل ثناؤه) : أَنْ كُلَّ آدَمِيٍّ : مَخْلُوقٌ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى ؛
وَسَمَّى الذَّكَرَ : أَبَا ؛ وَالْأُنْثَى : أُمًّا . »

« وَتَبَّهَ ^(٢) : أَنْ مَا نُسِبَ ^(٣) — : مِنَ الْوَلَدِ . — إِلَى أَبِيهِ : نِعْمَةً مِنْ
نَعْمِهِ ؛ فَقَالَ : (فَبَشِّرْ نَاهَا : بِإِسْحَاقَ ؛ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ : يَعْقُوبَ : ١١ -
٧١) ؛ وَقَالَ : (يَا زَكَرِيَّا ؛ إِنَّا نُبَشِّرُكَ : بِغُلَامٍ اسْمُهُ يَحْيَى : ١٩ - ٧) . »
« قال الشافعي : مِمَّ كَانَ يَنْتَفِي فِي أَحْكَامِهِ (جل ثناؤه) : أَنْ نِعْمَتُهُ لَا
تَكُونُ : مِنْ جِهَةِ تَمَعُّبِهِ ^(٣) ؛ فَأَحَلَّ النِّكَاحَ ، قَالَ : (فَانكِحُوا مَا طَابَ
لَكُمْ : مِنَ النِّسَاءِ : ٤ - ٣) ؛ وَقَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : (فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا :
فَوَاحِدَةً ، أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ : ٤ - ٣) . وَحَرَّمَ الزَّانَا ، فَقَالَ :
(وَلَا تَقْرُبُوا الزَّانَا : ١٧ - ٣٢) ؛ مَعَ مَا ذَكَرَهُ : فِي كِتَابِهِ . »

« فَكَانَ مَعْقُولًا فِي كِتَابِ اللَّهِ : أَنْ وَلَدَ الزَّانَا لَا يَكُونُ مَسْئُوبًا إِلَى

(١) راجع في تفسير القرطبي (ج ١٩ ص ١١٨ - ١١٩) : مَارَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ
مَسْعُودٍ وَأَبِي أَيُّوبَ ؛ وَأَقْوَالُ لِلْبَرْدِ وَالْفَرَاءِ وَابْنِ السَّكَيْتِ . لِفَائِدَتِهِمَا هُنَا . (وَانظُرْ تَفْسِيرَ
الطَّبْرِيِّ (ج ٢٩ ص ١٢٦ - ١٢٧) .

(٢) فِي الْأَسْل : « وَفِيهِ . . . لِلنَّبِ » ؛ وَهُوَ تَصْغِيفٌ .

(٣) فِي الْأَسْل : « مَعْصِيَةٌ » ؛ وَالظَّاهِرُ : أَنَّهُ عَرَفَ ؛ بِقِرْنَةِ مَا سَبَّاهُ .

أَيُّهُ : الزَّائِي بِأَمِّهِ . لِمَا وَصَفْنَا : مَنْ أَنْ نِيَمْتَهُ إِنَّمَا تَكُونُ : مِنْ جِهَةٍ طَاعَتِهِ ؛
 لَا : مِنْ جِهَةٍ مَمِيعَتِهِ .
 « ثُمَّ : أَبَانَ ذَلِكَ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ^(١) » ؛ وَبَسَطَ
 الْكَلَامَ فِي شَرْحِ ^(٢) ذَلِكَ .

* * *

(أَنَا) أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَيْمِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ صَمْرٍو الْحَافِظُ
 (بَيْنَدَادَ) : نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ [مُحَمَّدٍ بْنِ] عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ
 ابْنِ الْمُبَاسِ الشَّافِعِيِّ ؛ حَدَّثَنَا أَبِي ، عَنْ أَبِيهِ : حَدَّثَنِي أَبِي [مُحَمَّدُ بْنُ]
 عَبْدِ اللَّهِ ^(٣) بْنِ مُحَمَّدٍ ؛ قَالَ : سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ يَقُولُ ^(٤) : « نَظَرْتُ يَوْمَ

(١) كحديث : « الْوَلَدُ لِمَا يَنْبَغِي لَهُ » ؛ وَلِغَايَةِ الْحَجَرِ ؛ وَكَتَبَنِي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)
 الْوَلَدَ ، عَنْ الرَّوْجِ الْمُلَامَنِ ؛ وَإِلْحَاقِهِ : بِإِمَامِهِ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « شُرُوحٌ » ؛ وَالزِّيَادَةُ مِنَ النَّاسِخِ . وَلَكِنْ تَقَفَ عَلَى حَقِيقَةِ هَذِهِ
 السَّلْسَلَةِ الْخَطِيرَةِ ، وَمَنَاهِبِ الْأُتَمَّةِ فِيهَا ، وَمَا يَتَلَقَّى بِهَا أَوْ يَتَفَرَّعُ عَنْهَا - : يَبْنِي أَنْ تَرَجِعَ
 كَلَامَ الشَّافِعِيِّ فِي الْأَمِّ (ج ٤ ص ١٢ و ٥ ص ١٣٦ - ١٤٠ و ٢٣٤ و ٢٨١ و ٢٨٢) ، وَخْتِلَافَ
 الْحَدِيثِ (ص ٣٠٤ - ٣١٠) ؛ وَالتَّخْتَصُّرِ (ج ٣ ص ٢٨٠ - ٢٨٢ و ٢٨٢ ج ٤ ص ١٧٤) ؛ وَكَلَامِ
 الْفَخْرِ فِي اللَّتَابِ (ص ١٩٤ و ١٩٥) . ثُمَّ رَاجِعَ شُرُوحَ الْوَلَدِ (ج ٣ ص ١٢٣ - ١٢٤
 و ١٤١ - ١٤٢) وَبَسَطَ (ج ١٠ ص ٣٧ - ١٢٣ و ٤٠) وَالْمَعْنَى (ج ٤ ص ٦٨ و ٧٠) ؛ وَمَعْلَمِ
 السَّنَنِ (ج ٣ ص ٢٦٨ - ٢٧٤ و ٢٧٨ - ٢٨٠) ، وَطَرِجَ التَّرْجِيمِ (ج ٧ ص ١٠٨ و ١١٦ و ١٢٢
 و ١٣٠) ، وَالتَّنْقِصِ (ج ٤ ص ٢٠٥ - ٢٠٦ و ٢٠٦ ج ٨ ص ١٧ - ١٨ و ٣١٣ - ٣١٥ و ٣١٥ ج ٩ ص ٣٦٦
 و ٣٧٤ و ٣٧٤ ج ١٢ ص ٢٣٣ - ٢٣٤ و ١٠٤) .

(٣) فِي الْأَصْلِ زِيَادَةٌ : « وَحَدَّثَ » ؛ وَهُوَ مُتَأَخِّرٌ عَنْ مَكَانِهِ جِثِّ التَّلْسِخِ . وَالتَّصْحِيحُ
 وَالزِّيَادَةُ لِلتَّقْدِيمَةِ : مِنْ طَبَقَاتِ التَّاجِ السَّيْئِيِّ (ج ١ ص ٢٨٧ و ٢٨٨) .
 (٤) كَمَا فِي اللَّتَابِ لِلْفَخْرِ (ص ٧٠) : بِاخْتِلَافِ يَسِيرِ سَنَنِهِ عَلَى بَعْضِهِ .

دِقَّتِي لِلْمُصْحَفِ : فَعَرَفْتُ مُرَادَ اللَّهِ (عز وجل) في (١) جميع ما فيه ، إلا حَرْفَيْنِ : (ذكرهما ، وأنسيتُ (٢) أحدهما) ؛ « وَالْآخَرُ » : قوله تعالى : (وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا : ٩١ - ١٠) ، فلم أجده : في كلام العرب ؛ فقرأتُ لمُقاتِلِ بْنِ سُلَيْمَانَ : أنها : لُفَّةُ السُّودَانِ ؛ وأنَّ (دَسَّاهَا (٣)) : أغواها . (٤) » .

قوله : « في كلام العرب » ؛ أرادَ : لُفَّتَهُ ؛ أو أرادَ : فيها بَلَنَّهُ : من كلام العرب . والذي ذكره مُقاتِلٌ - : (٥) لُفَّةُ السُّودَانِ . - : من كلام العرب ؛ والله أعلم .

وقرأتُ في كتاب . (الأسنن) - رواية حَرَمَلَةَ بْنِ (٦) يَحْيَى ، عن الشافعي رحمه الله - : قال : « قال الله عز وجل : (لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ) ، الْآيَتَيْنِ : (٦٠ - ٨) . »

-
- (١) رواية الفخر : « من . . . : إلا حرفين أشكلا على ؛ قال الراوى : الأول نسيته ، والثاني . . . » . وانظر الخلية (ج ٩ ص ١٠٤) ، وتاريخ بغداد (ج ٢ ص ٦٣) .
 (٢) في الأصل : بدون الواو ؛ ولطها سقطت من الناسخ .
 (٣) الأصل : « داساها » ؛ وهو تحريف .
 (٤) قد أخرج هذا التفسير عن ابن عباس : في المستدرک ومختصره (ج ٢ ص ٥٢٤) ، وتفسير القرطبي (ج ٢٠ ص ٧٧) . وأخرجه البخاري عن مجاهد ، والطبري عنه وعن ابن جبير . انظر الفتوح (ج ١١ ص ٤٠٤) ، وتفسير الطبري (ج ٣ ص ١٣٦) .
 (٥) أى : على أنه لفتتهم : هو : من كلام العرب ؛ أخذه أهل السودان عنهم ، واشتهر عندهم .
 (٦) في الأصل : « ابن أبي يحيى » ؛ والزيادة من الناسخ . انظر الطبقات الشيرازي =

«قال: يُقال (وا لله أعلم) : إن بعض المسلمين تأثم من صِلَةِ المشركين -
أحسبُ ذلك: لما نزل ^(١) فرضُ جهادهم ، وقطعُ الولاية بينهم وبينهم ^(٢) ،
ونزل : (لَا تَجِدُوا قَوْمًا - يُوْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ . - يُوَادُّونَ
مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ) ، الآية ^(٣) (٥٨ - ٢٢) . - فلما خافوا أن تكونَ
[المَوَدَّةُ ^(٤)] : الصَّلَاةَ بالمال ، أنزل ^(٥) : (لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ
لَمْ يِقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ ، وَلَمْ يَخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ - : أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا
إِلَيْهِمْ ^(٦) ، إنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ) إِنْهَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ : قَاتَلُوكُمْ
فِي الدِّينِ ، وَأَخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ ، وَظَاهَرُوا عَلَى إِخْرَاجِكُمْ - : أَنْ

= (٨٠ من ٨٠) والسبكي (ج ١ ص ٢٥٧) والحسيبي (ص ٥) .

(١) في الأصل زيادة : « من » ؛ والظاهر : أنها من الناسخ ؛ بقرينة قوله الآتي :
« ونزل » ؛ فتأمل .

(٢) كما في آيات آل عمران : (٢٨ و ١١٨) ؛ وللأمانة : (٥١) ؛ وأول الممتحنة .

(٣) راجع ما ورد في سبب نزولها : في أسباب النزول (ص ٣١٠) ، والسنن الكبرى

(ج ٩ ص ٢٧) ، وتفسير القرطبي (ج ١٨ ص ٣٠٧) .

(٤) هذه الزيادة : للإيضاح ؛ وقد يكون أصل العبارة : « أن تكون الصلوة بالمال

محرمة » .

(٥) راجع في الفتح (ج ٥ ص ١٤٧ - ١٤٨) : حديث أسماء بنت أبي بكر في سبب

نزول هذه الآية . ثم راجع الخلاف : في كونها : بحكمة أو منسوخة ؛ عامة أو مخصوصة - :

في الناسخ وللنسخ للنحاس (ص ٢٣٥) ، وتفسير الطبري (ج ٢٨ ص ٤٣) والقرطبي

(ج ١٨ ص ٥٩) .

(٦) قال ابن العربي - كما في تفسير القرطبي - : « أي : تمنعهم قسطا : من أموالكم ؛

على وجه الصلوة . وليس يريد به : من العدل ؛ فإن العدل واجب : فيمن قاتل ، وفيمن

لم يقاتل . » وانظر تفسير الفخر (ج ٨ ص ١٣٩) والبيضاوي (ص ٧٣١) .

تَوَلَّوْهُمْ؛ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ .^(١)
 « قال الشافعي (رحمه الله) : وكانت الصَّلَةُ بالمالِ ، والبرُّ ، والإفْسَاطُ ،
 ولينُ الكلامِ ، والمرَّاسَلَةُ^(٢) — بِحُكْمِ اللَّهِ . — غيرَ مَانُهَوَاعِنه : من
 الوِلَايَةِ لِمَنْ نُهِيَ عَنْ وِلَايَتِهِ :^(٣) معَ الظَّاهِرَةِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ .
 « وذلك : أَنَّهُ أَبَاحَ بَرَّ مَنْ لَمْ يُظَاهَرْ عَلَيْهِمْ — : من المشرِكين . —
 والإفْسَاطَ إِلَيْهِمْ ؛ وَلَمْ يُحَرِّمْ ذَلِكَ^(٤) : إِلَى مَنْ أَظْهَرَ عَلَيْهِمْ ؛ بَلْ : ذَكَرَ الَّذِينَ
 ظَاهَرُوا عَلَيْهِمْ ، قَتَلَهُمْ ؛ عَنْ وِلَايَتِهِمْ . وَكَانَ الْوِلَايَةُ : غَيْرَ الْبَرِّ وَالْإفْسَاطِ^(٥) .
 « وَكَانَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : فَادَى بَعْضَ أَسَارَى بَدْرٍ ؛ وَقَدْ
 كَانَ أَبُو عَزَّةَ الْجُمَحِيُّ^(٦) : يَمُنُّ مَنَّ عَلَيْهِ^(٧) — : وَقَدْ كَانَ مَعْرُوفًا ؛ بَعْدَاوَتِهِ ،
 وَالتَّالِيبِ^(٨) عَلَيْهِ : بِنَفْسِهِ وَلِسَانِهِ . — وَمَنْ بَعْدَ بَدْرٍ : عَلَى عُثْمَانَ بْنِ أَثَالٍ ؛
 وَكَانَ مَعْرُوفًا ؛ بَعْدَاوَتِهِ ؛ وَأَحْرَصَ : بِقَتْلِهِ ؛ ثُمَّ مَنَّ عَلَيْهِ بَعْدَ إِسَارِهِ . وَأَسْلَمَ

-
- (١) كافي قصة حاطب بن أبي بلتعة . انظر ما تقدم (ص ٤٦-٤٨) ، وأسباب النزول
 (ص ٣١٤-٣١٦) ، وتفسير الطبري (ج ٢٨ ص ٣٨-٤٠) والقرطبي (ج ١٨ ص ٥٠-٥٢)
 (٢) أى : مع كونه مظاهراً عليهم ؛ فهو في موقع الحال من الضمير .
 (٣) أى : إِمْسَال ذلك إلى من أعان على إخراجهم ؛ انظر اللسان (ج ٦ ص ١٩٨) .
 وفي الأصل : « . . إلى ما . . » ؛ وهو تصحيف .
 (٤) راجع كلام الحافظ في الفتح (ج ٥ ص ١٤٦) : للتعليق بذلك ؛ لقادته .
 (٥) وأخذ عليه عهداً بعدم قتاله ؛ ولكنه أخل بالعهد . وقاتل النبي في أحد ؛ فأُسِرَ
 وقتل . انظر الأم (ج ٤ ص ١٥٦) ؛ ثم راجع قصته وقصة ثمامة : في السنن الكبرى
 (ج ٩ ص ٦٥-٦٦) ؛ وانظر ما تقدم (ص ٣٨ ج ١ ص ١٥٨-١٥٩) ، والفتح (ج ٦ ص ١٥٢) .
 (٦) في الأصل : « والتاليب » ؛ وهو تحريف .

مُكَمَّاتُهُ، وَحَبَسَ الْمِيرَةَ عَنْ أَهْلِ مَكَّةَ : فَسَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم)،
 أَنْ يَأْذَنَ لَهُ : أَنْ يَمِيرَهُمْ ؛ فَأْذَنَ لَهُ : فَأَرَاهُمْ .
 « وَقَالَ اللَّهُ عز وجل : (وَيُطْعِمُونَ الطَّامَّ - عَلَى حُبِّهِ - - مِنْسَكِينًا ،
 وَيَتِيمًا ، وَأَسِيرًا : ٧٦ - ٨) ؛ وَالْأَسْرَى ^(١) يَكُونُونَ : مِمَّنْ حَادَّ اللَّهَ
 وَرَسُولَهُ ^(٢) . » .

• • •

(أنا) أبو عبد الرحمن السُّلَمِيُّ ، أنا الحسن بن رَشِيْقٍ (إجازة) ،
 قال ^(٣) : قال عبد الرحمن بن أحمد المَهْدِيُّ : سمعتُ الرِّيسَ بن
 سُلَيْمَانَ ، يَقُولُ : سمعتُ الشافعيَّ (رحمه الله) ، يَقُولُ ^(٤) : « مَنْ
 زَعَمَ - : من أهلِ الْعَدَالَةِ . - : أَنَّهُ يَرَى الْجَنِّ ؛ أُبْطَلَتْ ^(٥) »

(١) في الأصل : بالألف ؛ وهو تصحيح .

(٢) قال الحسن : « ما كان أسراهم إلا للشركين » . وروى نحوه : عن قتادة وعكرمة .
 انظر الخلاف في تفسير ذلك : في تفسيرى الطبرى (ج ٢٩ ص ١٢٩-١٣٠) والقرطبي (ج ١٩
 ص ١٢٧) - نراجع في سير الأوزاعي للحق بالإم (ج ٧ ص ٣١٦-٣١٧) ، والسنن الكبرى
 (ج ٩ ص ١٢٨-١٢٩) - : رد الشافعي على أبي يوسف ، فيما زعم : « من أنه لا ينبغي :
 بيع الأسرى لأهل الحرب ، بعد خروجهم إلى دار الإسلام » . فقادته في هذا البحث
 كبيرة . وانظر شرح مسلم (ج ١٢ ص ٦٧-٦٩) .

(٣) هذا قد ورد في الأصل عقب قوله : الهدي ؛ وهو من عبث الناسخ .

(٤) كفاى مناقب الفخر (ص ١٢٦) ، وطبقات السبكي (ج ١ ص ٢٥٨) (والحلية ج ٩
 ص ١٤١) : وقد أخرجاه من طريق حرملة . وذكره في الفتح (ج ٦ ص ٢١٦) : مختصراً ؛
 عن المناقب لليحيى . (٥) في غير الأصل : « أبطلنا » . قال في الفتح : « وهذا محموله : على من يدعى
 رؤسهم : على سوردهم التي خلقوا عليها وأما من ادعى : أنه يرى شيئاً منهم - : بعد أن
 يصور على سورد شق : من الحيوان - : فلا يقدح فيه ؛ وقد تواردت الأخبار : بتطورهم =

شهادته — : لَأَنَّ اللَّهَ (عز وجل) يَقُولُ : (إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ ۚ ٧ - ٢٧) . — إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَبِيًّا ^(١) . » .

(أنا) أبو سعيد بن أبي عمرو ، قال : ثنا أبو العباس الأصم ، أنا الربيع ، أنا الشافعي (رحمه الله) ، قال ^(٢) : « أكره : أَنْ يُقَالَ لِلْمُحَرِّمِ : صَفَرٌ ؛ [ولكن يُقَالُ له : الْمُحَرَّمُ .] ^(٣) »

» [وَلَمَّا كَرِهْتُ : أَنْ يُقَالَ لِلْمُحَرِّمِ : صَفَرٌ ؛ مِنْ قَبْلِ : أَنْ أَهْلَ الْجَاهِلِيَّةِ ^(٤)] كَانُوا يَمْدُونُ ، يَقُولُونَ : صَفَرَانِ ؛ لِلْمُحَرِّمِ وَصَفَرٍ ؛ وَيُنْسِتُونَ — : فَيُحْجُونَ عَامًا فِي شَهْرٍ ، وَعَامًا فِي غَيْرِهِ ^(٥) . — وَيَقُولُونَ :

= في الصور ٤٠ . وانظر تفسير الفخر (ج ٤ ص ١٦٥) والقرطبي (ج ٧ ص ١٨٦) ؛ وآكام اللرجان (ص ١٥) .

(١) ينبغي أن تراجع الكلام : عن حقيقة الجن وأصلهم ، وأصنافهم وأحكامهم ، وبسنة نبينا إليهم ؛ ورد إمام الحرمين وغيره ، على من أكر وجودهم : كبعض الفلاسفة ، وإزناذقة والقدرية — : في تفسير الفخر (ج ٨ ص ٢٣٤ - ٢٤٢) ، وآكام اللرجان (ص ٣ - ٥٤) ، والفتح (ج ٦ ص ٢١٥ - ٢١٨ و ج ٧ ص ١١٨) ، وللتدرك ومختصره (ج ٢ ص ٤٥٦) ، وتفسير الطبري (ج ٨ ص ٢٧ و ج ٢٩ ص ٦٤ - ٧١) والقرطبي (ج ١٩ ص ١٦ - ١٠) : لتؤمن : بدجل بعض المعاصرين للنكرين ؛ وتعتقد : أنهم رؤساء للقلدين ، بل زعماء للخرفين .

(٢) كما في السنن الكبرى (ج ٥ ص ١٦٥) .

(٣) زيادة جيدة ، عن السنن الكبرى .

(٤) أى : عامًا في صفر ، وعامًا في الحرم (مثلاً) . راجع إلى السنن الكبرى (ص ١٦٦) : =

إِنْ أَخْطَأْنَا مَوْضِعَ الْحَرَمِ ، فِي عَامٍ : أَصْبَنَاهُ فِي غَيْرِهِ . فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ :
(إِنَّمَا النَّسِيءُ : زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ) : الْآيَةُ (٩ - ٣٧) .

« وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صلى الله عليه وسلم) ^(١) : إِنْ الزَّيْمَانُ قَدْ أَمْتَدَّ :
كَيْتَبَتْهُ ^(٢) . يَوْمَ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ ^(٣) ؛ السَّنَةُ : اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ؛
مِنْهَا أَرْبَعٌ حُرُمٌ : ثَلَاثَةٌ مُتَوَالِيَاتٌ — ذُو الْقَعْدَةِ ، وَذُو الْحِجَّةِ ، وَالْحَرَمُ — .
وَرَجَبٌ : شَهْرٌ مُضَرٌّ ، الَّذِي بَيْنَ مُجَادَى وَشُمْبَانَ ^(٤) . »

== ما ذكره ابن عباس عما كان يفعله في الجاهلية أبو نميمة الكنانى ؟ وما قاله جاهد . وراجع
أعلى القالى (ج ١ ص ٤) ، والتاج (مادة : نسأ) ، والقرطبي (ج ١ ص ١٩٥) ،
وتفسير الطبرى (ج ١٠ ص ٩١-٩٣) والقرطبي (ج ٨ ص ١٣٧) ، والفتح (ج ٣
ص ٢٧٤) . ثم انظر بتأمل بلوغ الأرب (ج ٣ ص ٧٠-٧٦) ، وكلام النووى فى شرح
مسلم (ج ١١ ص ١٦٨) ، وما نقله الفخر فى التفسير (ج ٤ ص ٤٣١) عن الواحدى ؟
والحافظ فى الفتح (ج ٨ ص ٢٢٦) عن الخطابى — بما يفيد : أن هذا التأخير لم يكن
عندهم مختصا بشهر . — : لتدرك ما فى رسالة : (نظام النسب عند العرب : ص ١٢) :
من الضعف والتسرع فى الحكم .

(١) كما فى الصحيحين وغيرهما ؛ إلا أن فيها زيادة مفيدة لم تذكر هنا . فراجع الكلام
عنه : فى الفتح (ج ١ ص ١١٧) وج ٣ ص ٣٧٢ وج ٨ ص ٥٦ و٢٢٥ وج ١٠ ص ٥) ،
وفرح مسلم (ج ١١ ص ١٦٧-١٧٢) .
(٢) فى الأصل : « كهيئة » ؛ وهو تحريف .
(٣) ذكر فى السنن الكبرى إلى هنا .

(٤) ذكر فى شرح مسلم : « أن هذا التقييد مبالغة فى إيضاحه ، وإزالة للبس عنه :
إذ كانت ريمة تخالف مضيقه : تسببه رمضان » ؛ الف . فراجع فيه وفى الناسخ
والنسخ للنحاس (ص ٣١) والتاج . (مادة : حرم) : اختلاف الكوفيين والديين :
فى أول هذه الأشهر ؛ أهو الحرم ؟ أم رجب ؟ أم ذو القعدة ؟ .

« قال الشافعي : فلا شَهْرَ يُنسَأُ ^(١) . وَسمَاءُ ^(٢) رسولُ الله (صلى الله عليه وسلم) : المُحرَّم . »
وصلى الله على سيدنا : مُحَمَّدٍ ؛ وعلى آله وصحبه أجمعين .

-
- (١) أى : جد بيان الله ورسوله . وفى الأصل : « خلا شهر منسأ » ؛ وهو خطأ وتصحيف . والتصحيح من السنن الكبرى .
(٢) أى : المحرم . وإذن : تكون تسميته : صفراً ؛ مكروهة .
(٣) هذا إلى آخره : آخر ما ذكر فى الكتاب . وهو من كلام البيهقي ، أو أحد النسلخ . والله أعلم .
-

« كلمة الختام »

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أما بعد الحمد والتعظيم لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ؛ وعلى آله الأطهار ، وأصحابه الأبرار . وسائر الأئمة الأخيار — : فبفضل الله . (تعالى) ومعوته ، وتوفيقه (سبحانه) وهدايته ؛ قد اتينا من التصحيح والتعليق على كتاب : « أحكام القرآن (١) » ؛ أحد الآثار الجليلة — : التي تركها لمن بعده : نبأساً يهتدى بنوره المتعلون ، وقانوناً يحتمك إلى حكمه المختلفون ؛ إمام الأئمة ، وعالم قريش والأمة ، ؛ الإمام للطلبي : محمد بن إدريس الشافعي ؛ رضى الله عنه ، وقفنا بجله . — : ألقى جمعه وصفه ، وبوبه ورويه ؛ شيخ المحدثين ، وكبير للصنفين ؛ الحافظ : أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي ؛ رحمه الله ، وأكرم مثواه .

وكنا قد اجئنا ذلك : في يوم الجمعة المبارك ، الحادى عشر من المحرم سنة ١٣٧١ هـ (١٢ من أكتوبر ١٩٥١ م) .

إلا أننا لم نتمكن من مراجعة أصله كله : قبل تقديمه لطبعه ؛ بل : راجعنا من أول المألومة الراجعة من الجزء الأول .

أما ما قبل ذلك : فالمألومة الثانية لم ننظرها إلا قبيل طبعها بساعات معدودة : ولا مصد يرجع إليه ، أو يعود عليه . والمألومة الثالثة قد تمكنا من نظر تجارب طبعها ، والرجوع إلى ما أمان على تصحيح الكثير منها . وقد أصلحنا بعض الأخطاء التي وقعت فيها وفيها قبلها . ولم نكون — قبل الصروع في ذلك العمل الخطير — : فكرة مركزة خاصة ؛ ولم نرسم لتحقيقه : خطة محددة واضحة . بل سرنا فيه — بعد وجل شديد ، وتردد مديد — : حسب ما سمعت به ظروفنا الحرجة ؛ ومكنت منه شواغلنا الجمة ، مستلمعين الله : التوفيق والسداد . ومستمدين منه : العون والإرشاد .

(١) يجب أن يكون معلوماً : أن الشافعي قد وضع كتاباً آخر بهذا الاسم : كثيراً ما قتل عنه أبو إبراهيم الثوري في محضره ، وأبو البباس الأعمى في سنته .

وإنا نرجو أن نكون - بعلنا هذا - : قد أدنا واجباً ، وأرضينا رباً ، وخدمنا ديناً .
وأن نكون : قد عمهنا خطأ ، وأثبتنا صواباً ، وملأنا فراغاً ، وأزلنا اضطراباً ، وأبنا
خفياً ، وكشفنا غامضاً ، ومنعنا تداً ، وقطعنا لوماً .

وأن نكون : قد أحلنا القارىء : على ما أوجد وثوقاً ، وأكد ثبوتاً ، وزاد ياناً ،
وقوى برهاناً ؛ وعلى ما فصل جملاً ، وبسط مختصراً ؛ ونعرض لما ليس من عرض
الكتاب ، التعرض له ، أو الاهتمام به : مما يتصل بالموضوع عن قرب أو بعد . وعلى
ما أورد : من الاعتراض والتقد ؛ ما أظهر فضلاً جديداً ، وأوجب تقديراً مزيداً : « فالغند
يظهر حسنه الضد » .

يبد أن ذلك مع الأسف - : لاعتبارات خاصة ، وأسباب قاهرة : لا نرى ضرورة
لشرحها ، أو الإشارة إلى نوعها . - لم يتحقق إلا : في دائرة ضيقة محدودة ، وجسورة
متعبة غريبة .

ثم نرجو أن نكون : قد عرضنا فيه عرضاً بيناً جميلاً ، ونسقاءه - في جلته - تنسيقاً
فنياً بديعاً : يقر الناظر ، ويسر الخاطر ، ويبين مواقع جملة ، وارتباط كله .
وكنا قد التزمنا : أن نكمل بالمهامش ، الآيات القرآنية الكريمة : التي انحصرت الرواية
على ذكر بعضها ، وأشارت إلى إرادة بقيتها . ثم اكتفينا - من أول مباحث الجراح - :
بالتنبية على رقم الآية وسورتها . ولم نمكنا صحتنا إلا من وضع فهرس إجمالي مختصر :
لموضوعات الكتاب ومحتوياته . ونحن لا نؤمن : بأن القهارس هي : كل ما يدل على
اللسائل المطبوعة ، ويوصل إلى المباحث المرغوبة . بل نؤمن - عن خبرة صادقة ، وتجربة
واسعة - : بأن الاعتماد الكلي عليها ، في البحث عن شيء من ذلك ، كثيراً ما فوت حقائق
ثابتة ، وفوائد هامة ، أو سبب أحكاماً خاطئة ، وآراء شاذة .

على أن الناشر الفاضل أبو أسامة السيد عزت العطار الحسيني (أعزه الله) قد قام بوضع
فهرسين (أحدهما) : للآيات الشريفة (والآخر) : للإعلام والأماكن التي وردت فيه .
ونحن - مع شكرنا لإياه على وضعهما - قد رجونا : أن يقتصر ، ما أمكن ، في ثانيهما .

وقد يؤخذ علينا : أننا قد أثبتنا - في بعض المواضع - عبارة غير الأصل ؛ وزدنا
- كذلك - ما لا تتحتم زيادته ، ولا تتعين إضافته . وأتانا لم نلتزم بخروج أحاديثه ، ولا
التعريف بأعلامه .

فنقول : إن هذا لا ضرورة له ؛ وذلك مما يتسامح فيه . على أن لنا في زيادة مازدناه وترك ما تركناه : من الأطلار البينة المديدة ، والأستاد القوية السديدة . - ماستدلى به ونضرحه : عند الحاجة للحة ، والضرورة للجنة ؛ إن شاء الله .
ويكفي الآن ، أن نقول - في صراحة تامة - : إن هذا أول عمل ، من نوعه ، قلنا به ؛ فلم يسبق لنا تصحيح كتاب غيره

ولسنا (والله الحمد) من الجهل والغرور : بحيث نتوهم : أنه عمل كامل من كل ناحية ، أو خال عن الأخطاء البلية . فالكمال : لله وحده ، ومن طلبه : فقد طلب أمراً ؛ بعيداً تناوله ؛ بل : مستحيلاً تحقيقه .

واسكننا (والله الفضل) نقول - في وثوق وإطمئنان - : إنه ليس في الإيمان ، أبدع مما كان ، وإن أحداً - مهما قويت عقليته ، واتسعت ثقافته - لا يستطيع في تلك المدة الوجيزة ، (دع : الأحوال الدقيقة ، والأعمال الأخرى الكثيرة) : أن يتحقق خيراً منه في جملته ؛ وأن يقوم بأكثر مما قلنا به : من مراجعة نصه مراجعة دقيقة ، والبحث عن مكانه في المظان الصخمة المختلفة ، ثم يسان أوجه الاختلاف فيه ، وتصحيح أخطائه ، وتكبيد الناقص منه ، ثم النظر في أعم المراجع المعتمدة : التي انتفعت بعلم الشافعي وتأثرت به ، أو اهتمت بالبحث عنه ، وتمرصت للقدم ، ثم الإحالة على اللواضع : التي تمعين على فهم عباراته وإدراك إشاراته ؛ ثم إعداد صورة لطبعه ، والنظر في تجاربه ، ثم عمل ملحق بين بعض الأخطاء التي وقعت ، والتنبيهات التي فانت .

وبالجمل : فهو عمل لا يقدر خطورته ، ولا يدرك صعوبته ؛ إلا امرؤ ؛ قدر له أن يزاول مثله ، ويقدم - في رغبة وإخلاص - على تأديته .

وإننا نسأل الله (والى ألم بإنشائه ، وأعان على إنهائه) : أن يكتب القبول له ، وعحق النفع به . إنه حبيب الدعاء ، وعحق الرجاء .

القاهرة - ميدان السيدة نفيسة رضي الله عنها
عبد الفتى عبد الصالح

غرة ذي القعدة سنة ١٣٧١ هـ
في يوم الأربعاء } ٢٣ من بولية سنة ١٩٥٢ م

« بعض تصويبات واستدراكات ^(١) » « خاصة بالجزء الأول »

صفحة	سطر	
١٧	٩	(وللكثرين) .
	٢٢	(الاصلاح) .
١٨	٣	(ملك) كما في الأصل .
	١١	(وشفا) كما في الأصل .
١٩	٩	(البر) . في الأصل : (البار) ؛ وهو تحريف .
	١١	لعل الصواب : (التقرير والبيان) .
	١٩	(محمد بن حميد الله الحافظ) كما في الأصل
	٢١	كلام بونس مذكور في (توالي التأسيس: ص ٥٨) وذكر بعضه في مناقب الفخر (ص ٧٠)
٢٠	٧	(فبا) : ليس بالأصل ، ولا داعي زيادته . وراجع في هذا الفصل ، الرسالة . (ص ١٧ — ٢٠ و ٤٠ و ٤٢ و ٤٤ و ٤٦ و ٤٧) .
	١٣	(لنا) . الصواب — كما في الأصل والرسالة — : (منا) بالفتح فالتونين للشد .
	١٤	[من] : زيادة بالرسالة . و : (ط) . في الأصل والرسالة : (في) . وكلاهما صحيح .
	١٥	(وجماعهما) . والصواب : حذف الواو ؛ كما في الرسالة .
	١٩	(فأذاقمهم) . كذا بنسخة الريح . وفي الأصل : فازفهم) وهو تصحيف عن ذلك ؛ أو عن : (فأزقمهم) أي : أهملتهم . كما في الرسالة (ط . بولاق) .
	٢٠	(أنف) يضم المهمزة والتون . كما في الأصل والرسالة . أي : للمستقبل .
٢١	٤	(وكان ثما) . في الرسالة : (فكل ما) .
	٩	(المون) . كذا بالرسالة . وفي الأصل : (القول) . وهو تصحيف .
	١٠	(للقول) . كذا بالرسالة . وفي الأصل : (في القول) . ثم ضرب على (في)

(١) قال الشافعي — كما في الحلية (ج ٩ ص ١٤٤) — : « إذا رأيت الكتاب : فيه إصلاح وإلحاق ؟ فامهدوا له بالسجدة » . ونحن قد تركنا التلييه على بعض الأخطاء الطبعية المتكررة أو الظاهرة ؟ ولم نجد الخط الفاسل بين الأصل والمادش ، سطرا .

ص س

وأضيفت اللام لما بعده . و : (لما) . كذا بالأصل . وفي الرسالة : (بما) .

ولعل الأحسن : (ووقعه الله في القول والعمل ، لما) .

٢١ ١٢ و ١٣ : (للبندى) : توضع الهمزة فوق الياء . وقد تكرّر هذا ونحوه في

الطبع . و : (اللدِيم بها) . كذا بالأصل . وفي طبقات السبكي (ج ١ ص ١٢

- ١٣) : (اللان بها) . وفي الرسالة : (للدميها) . و : (على ما أوجبه : من

شكره لها) . كذا بالأصل والطبقات ؟ وهو صحيح . وفي الرسالة : (على

ما أوجبه به : من شكره بها) . وقوله : به ، زائد من الناسخ . وراجع بقية

النص في الطبقات ، وكلام ابن السبكي المتعلق به : لفائدته .

١٥ (وقولاً) . كذا بالرسالة . وفي الأصل والطبقات : (قولاً) . وهو تحريف .

١٦ (وفي . . . الهدى) . كذا بالرسالة . وفي الأصل : (في . . . للهدى) .

وهو تحريف .

١٧ (الرا) . ليس بالرسالة . وقد أضيف إلى الأصل بمداً آخر .

٢٢ ١ الصواب : (ومن جماع [علم] كتاب) كما في الرسالة .

٣ الصواب : (بالموضع) كما في الرسالة .

٥ (أراد) . الصواب - كما في الأصل والرسالة - : (ومن أراد) . و : (كل) .

في الرسالة : (أكل) . وهو أولى .

٢٣ ١ (شيئاً) : ليس بالرسالة . وفي الأصل : (أشياء) . وهو تحريف .

٣ الصواب : (ولا نعلمه يحيط) كما في الأصل والرسالة .

٤ الصواب : (على طامتها) أى : العرب . كما في الأصل والرسالة .

٧ (أو بضه قليل) . في الأصل : (أو بضها قليل) . وفي الرسالة :

(أو بضها قليلاً) . وهو أحسن .

١٠ (فصل) . راجع في ذلك ، الرسالة (ص ٥٣ - ٦٦) .

٢٤ ١ (أنصاكم) .

٣ الصواب : [إلى] : (لمن شهد) . وعبارة الرسالة : (فمن كان منكم منيضا . . .) .

٥ (قال) . في الأصل : (وقال) .

٦ (منها) . في نسخة الريح : (منها) . وهو الظاهر .

٧ (خوطب) . في الرسالة : (خوطبت) . وهو للام لما بعد .

١٠ (منها) . في بعض نسخ الرسالة : (منها) . وهو الظاهر .

صفحة سطر

- ١٣ (عقل) . كذا بالأصل وبعض نسخ الرسالة . وهو صحيح متفق مع ما سبق .
وفي نسخة الريح : (وعقل) . والزيادة من الناسخ ؛ وما كتبه الشيخ شاكراً
(ص ٥٧) موضع نظر .
- ٢٥ ٤ (عن) . لعل أصل العبارة : (أو من) ، أو — كما في الرسالة — : (ومن
يلغ : عن) .
- ٧ الصواب : (لهم ناسا) كما في الرسالة .
- ١٠ (لما) . كذا بالأصل . وفي الرسالة (ط . بولاق) : (بما) وكلاهما ظاهر .
وفي نسخة الريح : (لما) . وهو تصحيف .
- ١٣ [الدين] قال (كما في الرسالة .
- ١٤ (وإنما كان الدين قالوا) . كذا بالأصل . وفي أكثر نسخ الرسالة : (وإنما
الدين قالوا) . وكلاهما ظاهر صحيح . وفي نسخة الريح : (وإنما الدين قال) .
وهو تحريف بلا شك . و : (إن الناس قد جمعوا لكم) : يوضع بين قوسين .
- ١٧ (والأكثر) . في الرسالة : (والأكثر) . وكذلك في الأصل ؛ ثم أضيف
إليه الزائد . وهو من صنع الناسخ . و : (والجميع) . الأحسن : (ولا المجموع)
كما في الرسالة .
- ٢٧ ١ الصواب : (تعد) .
- ٢ (مقدمة) . في الأصل : (مبداءة) . وهو محرف عما في الرسالة : (مبداءة)
بالضم فالتفتح فالتشديد .
- ٣ (وذكر الشافعي) . راجع في ذلك ، الرسالة (ص ٦٦ — ٧٣) .
- ١١ لعل أصل العبارة : (وإن كان حراثيا) ؛ كما تدل عليه عبارة الرسالة
(ص ٧٣) .
- ١٤ (وابتاع) . كذا بالأصل . والصواب : خذف الواو ، لأنه مفعول لقوله :
(فرض) . وانظر في ذلك ، الرسالة (ص ٧٣ — ٧٩) .
- ١٩ الصواب : (فأمنوا بالله ورسوله : ٤ — ١٧١) كما في الرسالة . وقد ورد في
الأصل هكذا : (فأمنوا بالله ورسوله) . ثم ضرب على الفاء بمدا آخر ،
فلما : أن آخره صحيح .

- صفحة سطر
- ٢٨ ١ (جفل دليل) . في الأصل : (جفل دال) . وهو مصحف عن : (جفل كمال)
كما في الرسالة .
- ٩ (و ب ز كيم) .
- ١٦ (تد في الأصل : (بهد) . وهو تصحيف . وفي الرسالة : (يقال) .
- ٢٩ ٢ (بكتابه) . في الأصل والرسالة : (بها بكتابه) . ولعل الزيادة من
النسخ ؛ فتأمل .
- ٣ (ثم ذكر الشافعي) . راجع في ذلك ، الرسالة (ص ٧٩ — ٨٥) .
- ٩ (تعطى) . في الأصل : (قطع) ؛ ثم ضرب عليه بحداد آخر ، وكتب فوقه
ما ذكر . ولعل محرف عن (لطيع) . وفي الرسالة : (يعطى) وهو الظاهر .
- ١٤ (في شيء) : ليس بالأصل ولا بالرسالة ، ولا داعي لزيادته .
- ٣٠ ١ (ومن تنازع — بمن بعد عن) . في الرسالة : بدون (عن) . وهو أحسن ، فتأمل .
- ١٤ (قال الشافعي) : كما في الرسالة (ص ٨٦ — ٨٨) . والصواب : (باستمساكه
بما أمره به) كما في الأصل والرسالة .
٣١. الصواب : (ثم قال : وفي شهادته له : أنه) . انظر الرسالة (ص ٨٨) .
- ٥ (ثم ذكر الشافعي) . راجع في أكثر للباحث المذكور : ، الرسالة (ص ٩١
و ١٠٥ و ١١٣ — ١١٧ و ١٣٧ و ١٤٩ و ١٦١ و ١٦٧ و ٢٢٣ و ٢٢٦) .
- ١٣ (فصل) . راجع في ذلك ، الرسالة (ص ٤٣٦ — ٤٣٨) .
- ٣٣ ٧ (وكانت الحجة) : بفتح التاء . وفي نسخة الريب زيادة : (بها ثابتة) .
والصواب : (ودلائهم) كما في الأصل والرسالة .
- ٨ لفظ (على) ليس بالأصل ولا بالرسالة ، وزيادته : للإيضاح . و : (بعدم) .
... سواء) . وتختلف الشريعتان .
- ٩ (تقوم) . كذا بأكثر نسخ الرسالة . وفي بعضها : (إذ تقوم) . وفي الأصل :
(يقوم) . ولعله مصحف عن (يقوم) .
- ١٣ لفظ (من) ليس بالأصل ولا بالرسالة ، وزيادته لا تضر . و : (إذا) . كذا
بالرسالة (ط . بولاق) . وفي الأصل وسائر نسخ الرسالة : (إذ) .
- ١٤ (واحتج الشافعي) : كافي جماع العلم (ص ١٩ — ٢٢) .

صفحة سطر

- ٩ ٣٣ (وإنما) . كذا بالرسالة . وفي الأصل . (إنما) .
 ١٢ (أتبع) .
 ١٥ (و [في]) .
 ٨ ٣٥ انظر حديث صالح ، في الرسالة (ص ١٨٢) ، والأم (ج ١ ص ١٨٦) .
 ٣ ٣٦ (وغير) . كذا بالأصل والرسالة (ط . بولاق) . وفي نسخة الريح (ص ١٨٥) ،
 وللوطأ — بهامش الشرح (ج ١ ص ٣٧١ - ٣٧٢) — : (أوغير) .
 ٧ (ترك) . كذا بالرسالة . وفي الأصل : بالياء . وهو صحيح أيضا .
 ١٧ [ثم قال] .
 ١١ ٣٧ (ولا عن) يفتح النون .
 ١ ٣٨ (يعلم [الله]) . هذه الزيادة نشأت عن ظن : أن (يعلم) صحيح . ثم عرنا
 على النص في إبطال الاستحسان - الملحق بالأم (ج ٧ ص ٢٦٧) - : فتبين أنه
 مصحف عن (فلم) أي : النبي . فتبين التصحيح والخلف . وهذا النص
 وما رواه المزني ، ذكر في الطبقات (ج ١ ص ٢٤١) . وذيله ابن السبكي بما
 فيه فائدة .
 ١٠ ٣٩ (المزني والريح) . في الطبقات (ج ٢ ص ١٩) : (أو) . وراجع الحكاية فيها ،
 وكلام ابن السبكي عنها .
 ٧ ٤٠ كلام الشافعي عن الرؤية ، ذكر بمعناه : في الحلية (ج ٩ ص ١١٧) ، ومناقب
 الفخر (ص ٤١) ، والطبقات (ج ١ ص ٢٣١) . والاعتبار (ص ٢٥٩)
 ١٢ كلامه عن الشيعة ، ذكره فيلسوف السنين الكبرى (ج ١٠ ص ٢٠٦) زيادة مفيدة
 وذكر في الحلية (ج ٩ ص ١١٢) . وانظر في الطبقات (ج ١ ص ٢٥٨) :
 ما رواه حرمة عن الشافعي في ذلك . ثم انظر مناقب الفخر (ص ٤١ و ٤٣) ،
 ١٦ (الخطلي [حدثني أبي]) زيادة لا بد منها عن مناقب ابن أبي حاتم (ص ٦٢)
 والطبقات (ج ١ ص ٢٢٧) . و : (نا أبو عبد الملك) . في الأصل : (نا
 أبي عبد الملك) . ثم أثبت ما ذكر بمداد آخر . وصحة العبارة - مع مراعاة
 الزيادة السابقة - : (ثنا عبد الملك) .

صفحة سطر

- ١٧ العوَاب : (مُتَج) كذا في الحلية (ج ٩ ص ١١٥) ، والطبقات (ج ١ ص ٢٢٧)
وراجع توجيه الفخر في المناقب (ص ٤٦-٤٧) : استدلال الشافعي ،
٢١ (القاضي) . في الأصل كلمة تتردد بين : (القاسمي) أو القاسي . ثم أصلحت
بما ذكر . فليراجع .
- ٤١ ١ (ابن عبد الحكم) كذا في الأصل . وانظر الحلية (ج ٩ ص ١١٤) .
٣ (لما كان يقول الشيء : كن) . عبارة الحلية : (لما كان يقول الشيء لم
يكن : كن) وقد ذكر هذا النص في مناقب الفخر (ص ٧٦-٧٧) بلفظ :
قد يساعد على فهم ما في الأصل ، ويوضحه .
- ٤٢ ١٠ حديث ابن عباس ، أخرج في المستدرک ومختصره (ج ٢ ص ٢٨٧) من غير
طريق الشافعي - عن سالم بن عبد الله . وحكم بصحته .
١٣ (وجد) . في الأصل : (وجدوا) . والظاهر : أنه تحريف .
١٥ (وكان حديث النفس) . انظر هامش (ص ٢٠٦) وراجع شرح مسلم
(ج ٢ ص ١٤٤ - ١٥٢) والفتح (ج ٥ ص ٩٩) .
- ٤٤ ٣٠٢ (مُتَحَمَل ... معانها) . كذا بالألم : وفي الأصل : (يحمل ... معنا) . وراجع
كلام الفخر في المناقب (ص ٩٠-٩١ و١٥٧-١٥٨) . وانظر في مناقب ابن
أبي حاتم (ص ٩١) : ما فرق به الشافعي بين الاكتفاء بمسح بعض الرأس في
الوضوء ، وعدم الاكتفاء بمسح بعض الوجه في التيمم .
- ٧ (إغسلوا) : تحذف الهمزة .
١٠ (التوضوء) : رقم (١) الذي في أول الصفحة التالية ، متعلق به .
٢٠ (ينظر) الخ ؛ واختلاف الحديث (ص ٢٠٤) .
- ٤٥ ٢ (فبدا) . كذا بالألم . وفي الأصل : بالواو . وراجع في السنن الكبرى
(ج ١ ص ٨٥) : حديث جابر ، وأثر ابن عباس .
- ١٤ (فيه) . زيادة عن الأم .
١٦ (التحلى) . كذا بالألم . وفي الأصل : (الحلأ) .
- ٢٠ (٤) ... وانظر أيضا السنن الكبرى (ج ١ ص ١١٤-١١٧) .
- ٤٦ ٧٠٦ (أن تكون) الخ . كذا بالألم . وفي الأصل : (أن يكون اللبس باليد
والقتل وغير الجنباة) . وفيه تحريف ظاهر ،

- ٨ الكلام عن النفس ، ذكر مسنداً إلى الشافى : في مناقب ابن أبي حاتم (ص ٤٢)
والحلية (ج ٩ ص ١٩١) ، ومناقب الفخر (ص ٧٤-٧٥) : يعنى زيادة .
وذيله الفخر : بما فيه فائدة .
- ١٤ لعل الصواب : (ابن جرير النحوى) : كما فى الانتقاء (ص ٨٣ و ٨٤) ؟
ولم ينشر عليه فى الزهراء ، ولا فى البنية .
- ١٩ (٢) ... وانظر السنن الكبرى (ج ١ ص ١٢٤) .
٢١ (فى الأم)
- ٤٧ ١٢ (إلخ) : تحذف المحذرة . وهذا النص فى اختلاف الحديث (ص ٩٥-٩٥)
وراجع فيه ، وفى السنن الكبرى (ج ١ ص ٢٠٤-٢٠٥) ، وشرح اللوطا
(ج ١ ص ١٠٨-١١١) : حديث مالك .
- ١٨ فى الأصل : (خالطه) وهو صحيح أيضاً .
- ١٩ راجع فى مناقب الفخر (ص ٧٥ و ٨٩ و ١٥٥) الكلام عن تفسير الصيد .
- ٢٠ (١) ... وانظر فى ذلك ، السنن الكبرى (ج ١ ص ١٦٣-١٦٦) .
- ٤٨ ١١ (أو واجدا) : يوضع عليه رقم (٥) للتأخر .
١٤ (إذا ماله) كما فى الأصل والأم .
- ١٥ (١) ... وانظر فى ذلك ، السنن الكبرى (ج ١ ص ٢١٣-٢١٤) .
- ٤٩ ٨ (غير) : توضع الضمة فوق الواو .
- ١٨ (٢) ... وانظر السنن الكبرى (ج ١ ص ٢٢٤) .
- ٥٠ ١٥ (١) ... وانظر فى ذلك ، السنن الكبرى (ج ١ ص ٢٣٦-٢٣٧) .
- ٢١ (٨) ... ثم انظر فى هذا المقام ، السنن الكبرى (ج ١ ص ٢٨١-٢٨٢) .
- ٥١ ١٠ (وقد روى فى غسل الجمعة شئ) . راجع فى المقام كله ، السنن الكبرى
(ج ١ ص ٢٩٣-٢٩٦ وج ٣ ص ١٨٩) .
- ٥٢ ١٣ (ودلت سنة رسول الله) . راجع السنن الكبرى (ج ١ ص ٣١٠-٣١٤) .
- ٥٣ ٦ (لأن السنة) الخ . راجع السنن الكبرى (ج ١ ص ٣٠٨-٣١٠) .
- ٥٦ ١٨ (٤) ... وفى السنن الكبرى (ج ١ ص ٣٦١) .
- ١٩ (عبارة الأم) الخ . ذكر فى السنن الكبرى (ج ١ ص ٣٥٨) بلفظ
(ما وصف فى الزميل) . وراجع فيها حديث عائشة : لقادته .
- ٥٧ ٢١ (٤) ... وراجع السنن الكبرى (ج ١ ص ٣٨٩) حديث عمر فى ذلك .

صفحة	سطر	
٥٨	١٣	أثر مجاهد في السنن الكبرى (ج ٣ ص ٢٠٩) .
٥٩	١٦	(كما في السنن الكبرى) : ج ١ ص ٤٣٣ .
٦٠	٧	(وطاوس) .
١٨		(انظر) الخ ؛ وشرح للوطأ (ج ١ ص ٢٨٥-٢٨٦) .
٢٠		(راجع السنن) الخ . وراجع فيها (ص ٤٦٣) حديث حفصة ، وما يتعلق به .
٦١	٤	(فلم يذكر) الخ . راجع كلام القعز في اللتاقب (ص ١٦٣-١٦٤) : فهو في اللقام كله .
١٧		(وأى) : تحذف الواو . وراجع في السنن الكبرى (ج ١ ص ٤٦٣) : حديث أبي هريرة في ذلك .
٦٣	١٢	أثر ابن عباس : (انتزع الشيطان) الخ ؛ أخرجه بمعناه - منقطعا - : في السنن الكبرى (ج ٢ ص ٥٠) .
١٦		(رامش الأم) : ج ٦ الخ
٦٤	١٦	(٣) .
٦٦	٥	(استقبلتم) : تحذف الهمزة .
٧٢	٢	(فذكر حديثين) . هما : حديثا أبي هريرة وكعب بن حجرة . فراجعهما في الأم . وانظر السنن الكبرى (ج ٢ ص ١٤٧-١٤٨) .
١٠		(فكيف صلى) تحذف الفتحة التي فوق الياء .
١٣		(طى إبراهيم) الأولى : زيادة لفظ (آل) الذي حذفناه . لأنه ثابت في إحدى روايتي للوطأ للتممة . وانظر شرحه (ج ١ ص ٣٣٦-٣٣٧) .
٧٥	٥	(كلام) : تحذف الفتحة ، وتوضع بدلها كسرتان .
٧٧	١	(رسول) : الأولى فتح اللام .
١٥		(وهو مذكور بدلائله) يكفي : أن ترجع في هذا إلى ما كتبه القعز في تفسير القاعة ، وفي اللتاقب (ص ١٧٤-١٨١) .
٧٩	٧	(بحال) .
٨٣	١٦	(انظر) الخ ، والسنن الكبرى (ج ٢ ص ٤١٦-٤١٨) .
٨٤	١٢	(وقد جمع) الخ . راجع السنن الكبرى (ج ٣ ص ١٥٩-١٦٩) .
٨٥	١	(ورضى) الخ . راجع السنن الكبرى (ج ٣ ص ٧٠-٧٥) .
١٩		(انظر ما استدلل) الخ . وانظر السنن الكبرى (ج ٣ ص ٥٥-٥٩) .

- صفحة سطر
- ٨٦ ٧ (فلذا بلغ السلام) الخ . راجع السنن الكبرى (ج ٣ ص ٨٣ - ٨٤) .
- ٨٧ ١١ راجع في مناقب الفخر (ص ١٠٤ - ١٠٥) : وجه استدلال الشافعي على عدم جواز إمامة المرأة ؛ وما ورد عليه ، ودفعه . ص ٢٢ : (فانظره) الخ . وانظر السنن الكبرى (ج ٣ ص ١٣٠ و ١٣١) .
- ٨٨ ١٠ (وإنما جعلت الرخصة) الخ . انظر السنن الكبرى والجواهر النقي (ج ٣ ص ١٥٦) .
- ١٦ (انظر) الخ . ثم راجع السنن الكبرى (ج ٣ ص ١٣٤ - ١٣٦) .
- ٨٩ ١١ (موضع بخير) الخ . هذا النص ذكره ابن أبي حاتم في الثناقب (ص ٩٢) هكنا ؛ باختلاف يسير في آخره ؛ وذيله بقوله : « ليس هذا الجواب في شيء من كتبه » . وراجع في مناقب الفخر (ص ١٠٠) ما رواه يونس أيضا عن الشافعي في هذا : فقيه إضاح وفائدة .
- ١٦ (انظر) الخ . ثم راجع السنن الكبرى (ج ٣ ص ١٣٩ - ١٤٠) .
- ٩٠ ١٦ (اقتباس) الخ . وراجع السنن الكبرى والجواهر النقي (ج ٣ ص ١٣٤ و ١٤١) .
- ٩١ ١٠ (جناح) بالتونين .
- ٩٤ ١٣ (نهم ... والقاعدة) .
- ٩٦ ١٨ (انظره) الخ ؛ والسنن الكبرى (ج ٣ ص ٢٦٠) ، وشرح للوطأ (ج ١ ص ٣٧١ - ٣٧٢) .
- ٢٠ (ودلت على ذلك سنة رسول الله) . راجع حديث صالح بن خوات : في الأم (ج ١ ص ١٨٦) ؛ والسنن الكبرى (ج ٣ ص ٢٥٣ - ٢٥٤) ، وشرح للوطأ (ج ١ ص ٣٦٩ - ٣٧٠) .
- ٩٨ ٢ (فدلّت سنة رسول الله) . راجع حديث ابن عباس في الأم ، والسنن الكبرى (ج ٣ ص ٣٢١) ، وشرح للوطأ (ج ١ ص ٣٧٦ - ٣٧٨) .
- ٧ (فيصل عند كسوف) الخ . راجع الكلام عن ذلك والخلاف فيه : في اختلاف الحديث (ص ٢٢٦ - ٢٣٢) .
- ١١ أثر مجاهد الأول في السنن الكبرى (ج ٣ ص ٣٦٣) .
- ٢٠ (إبراهيم بن أبي يحيى) .
- ١٠٠ ٩ (وكثيرا) الخ . وراجع السنن الكبرى (ج ٣ ص ٣٦٠ - ٣٦١) .

صفحة سطر

- ١٠٣ ٥٥ (أن كل مالك الخ . راجع في مناقب العنبر (ص ١٠٣—١٠٤) الكلام
عن زكاة الصبي : فهو مفيد جدا .
٩ (وأتو) .
- ١٠٤ ١٨ (ج) الخ ؛ وج ٧ ص ٥
١٠٦ ١٨ (انظر اختلاف) الخ ؛ والسنن الكبرى (ج ٤ ص ٢٠٤—٢٠٦) .
- ١٠٨ ٢٣ (انظر) الخ . وانظر الفرق بين الحج والصوم والصلاة : في اختلاف الحديث
(ص ٣٩٠—٣٩٤) .
- ١١٠ ١٨ يوضع رقم (٦) فوق آخر الكلام .
- ١١٣ ٩ راجع مفسر به الفخر في المناقب (ص ٤١) أول خطبة الرسالة : لفائدته .
- ٢٢ الصواب : أي : في كتاب الرسالة ص ٤٨٦) .
- ١١٨ ١٢ (استدل) : تحذف الضمتان .
- ١٢٢ ٣ (واحتج في إيجاب الثل) الخ للشافعي في الرسالة (ص ٤٩٠ و ٤٩٢—٤٩٢) :
كلام جيد ، مفيد في المقام كله .
- ٢١٥ و ٢١٠ (ثم حرم صيد ... إنما حرم عليه) .
- ١٢٧ ٩ (ومن عاد فينتقم الله منه) . روى يونس — كما في مناقب ابن أبي حاتم (ص
٩٤) — أن الشافعي قال في ذلك : « يكون له معنيان : يكون ما قضى عليه ،
ويكون حقة في الآخرة . » .
- ١٢ (في ذلك) : تحذف (في) .
- ١٢٨ ٧ أثر عمرو بن دينار ، ورد محرفا في ترتيب مسند الشافعي (ج ١ ص ٣٣٦
٣٣٩) . ولا تتأثر بما كتب عليه : فهو خطأ .
- ١٣٠ ٩ راجع مناقب الفخر (ص ٩٢ — ٩٣) : اختلاف الأئمة في تفسير الإحصار ،
ودفاع الفخر عن رأى الشافعي .
- ١٤٣ ١٠ (البطحاء) بالكسر .
- ١٤٥ ١٢ (وهو كما في الأم ج ٦) الخ .
- ١٤٦ ١٠ مارواه يونس ، ذكر أوله في مناقب ابن أبي حاتم (ص ٩٩) .
- ١٤٨ ١٦ (أخرج الشافعي) الخ . وانظر المختصر (ج ٥ ص ٩٠) ، والفتح
(ج ٥ ص ١١٢ وج ٩ ص ٤٦١) .

- ١٤٩ (غير) : بالكسر .
- ١٩ ١٥٠ (وفي اختلاف الحديث) النخ . وفي الرسالة (ص ١٤٣)
- ١٢ ١٥١ (وراجع الأم) النخ ، والرسالة (ص ١٤٤ - ١٤٥) .
- ١٨ ١٥٥ (انظر) النخ . وانظر الكلام عليه : في معالم السنن (ج ٣ ص ١٢ - ١٨)
والفتح (ج ٦ ص ١٢٤ - ١٢٨) .
- ٢٥ ١٦٢ (وانظر) النخ . وراجع في مناقب الفخر (ص ٩٤ - ٩٥) : الاعتراض على
أن الفقير أهد حالاً من للسكين ؟ والجواب عنه .
- ١٥ ١٦٤ (حلف أن . . وأغلب) .
- ١٣ ١٦٥ (والاستقراض) تحذف الهمزة .
- ١٠ ١٦٨ يحذف رقم (أ) ، ويوضع بدله رقم (٩) للتأخر .
- ١٧ ١٧٥ (بمض ما ورد في ذلك) . وراجع في مناقب الفخر (ص ١٠٧) توجييه
احتجاج الشافعي بحديث : « أيا امرأة أنسكتت نفسها » النخ .
- ١٩ ١٧٨ يزاد في أوله : (٧) فراجع كلامه (ص ٣٨ - ٣٩) .
- ١٩ ١٨٤ (لمعينين) .
- ٨ ١٨٥ (فأعرضوا) : تحذف الهمزة .
- ١٦ ١٩١ (أمرها) .
- ٧ ٢٠٦ (القلوب) .
- ٤ ٢١٩ مارواه يونس ، ذكر في مناقب ابن أبي حاتم (ص ٩٦ - ٩٧) .
- ١١ ٢٢٠ (وتأمله) . وانظر مناقب الفخر (ص ١٠٨) .
- ٢١ ٢٢٤ (انظر الأم ج ٣) .
- ١٧ ٢٢٨ (حديث امرأة) .
- ٩ ٢٣٦ (مواضع) .
- ٢٣ (راجع) الخ . وانظر مناقب الفخر (ص ١٠٨)
- ٤ ٢٤١ (الطائفة ثلاثة فأكثر) راجع في مناقب الفخر (ص ٩٨ - ٩٩) : اعتراض
أبي بكر بن داود ، على هذا ؟ ورد الفخر عليه . لجودته وفائدته .
- ٣ ٢٤٢ (وللطقات) : بفتح اللام

صفحة سطر

- ١٧ ٢٤٣ (بسد أن ناظره) الخ . راجع في الطبقات (ج ١ ص ٢٧٣ - ٢٧٤) ما يتعلق بهذا .
- ١٨ ٢٤٧ (وانظر زاد للعاد) الخ . ثم راجع كلام الفخر في المناقب (ص ٩٥ - ٩٦) وما نقله عن علي بن القاسم في كلمة : (القرء) . فهو جيد مفيد في اللقام كله ، ومؤكد لما قرئناه .
- ٨ ٢٥١ زاد في آخر السطر كلمتان سقطتا من الطابع ؛ وهما : (أن العدة) .
- ٢٠ ٢٥٤ (أثبتنا) .
- ١١ ٢٥٥ (ولم نشر) الخ . ثم عثرنا على الجملة الأولى منه - مروية من طريق يونس - في الطبقات (ج ١ ص ٢٨٢) .
- ١٤ (فلذا بنت)
- ٢٥ ٢٦٠ (حجة) . وراجع كلام الفخر في المناقب (ص ٩٦ و ٩٧) : لفائدة
- ١٥ ٢٦٥ (إلا إن) .
- ١٥ ٢٦٦ (وراجع) الخ ، وتفسير الطبري (ج ٨ ص ٣٨) .
- ٤ ٢٧٠ (بما) : يوضع فوقه رقم (٨) .
- ٧ ٢٧٥ (وكذلك لا) .
- ١٨ (ج ٥) .
- ١٢ ٢٧٦ (أليم) : يوضع فوقه رقم (٩) ؛ ويحذف رقم (٨) المتكرر .
- ٩ ٢٨٦ (غارين) .
- ٢٢ ٢٩٧ (٩) .
- ٥ ٢٩٩ (وللآثم) : يفتح الآخر .
- ٩ (إذا أسروا) .
- ٢ ٣٠١ (الله) : بالضم .

« بعض تصويبات واستدراكات » « خاصة بالجزء الثاني »

صفحة	سطر	
٢٠	١١	(إثباته) .
٢١	٣	(دل في كتاب) . راجع في مناقب الفخر (ص ٩٨) : اعتراض أبي بكر ابن داود ، على استدلال الشافعي ، ورد الفخر عليه .
٢٢	١٣	(وقد قال) .
٢٣	١٤	(في السنن ج) النخ ؛ وج ٦ ص ٥٥ .
٢٤	١٤	(أن يتطوع) .
٢٥	٢٣	(٣١ -) .
٢٨	١١	(وأبائهم) : تحذف الهمزة . و ص ٢١ (تكون الألف)
٣٦	٢١	(مفيد) ، وانظر الطبقات (ج ٢ ص ١٣٤) ، وشرح مسلم (ج ١٢ ص ٧٠٥٣)
٤٨	٤	(قراياتهم) .
٥٤	٢٠ و ١٩	(الذكر... تشمل) .
٥٥	١٦	(ياقوت) . وانظر شرح مسلم (ج ١٤ ص ٤٩ - ٥٠)
٧١	٢١	(راجع الفصل) النخ . وراجع السنن الكبرى (ج ٧ ص ١٨٥ - ١٨٩) : تتمام الفائدة .
٨٠	٤	(ذكيم) : بتشديد الكاف .
٨١	٢١	(وانظر المجموع) النخ ؛ ومناقب الفخر (ص ٩٨) ، وما رواه يونس بن الشافعي ، في مناقب ابن أبي حاتم (ص ٩٨) .
٨٩	٩	رقم (٦) يوضع فوق قوله : (قذفه) .
٩٢	٧٠٦	(لله ... حرم ... بحال) : يوضع فوق الأول رقم (٦) مكرراً ، وفوق الثاني رقم (٧) ، وفوق الثالث رقم (٨) .
٩٧	٢	(الآية) : بالفتح .
١٠٤	٢	(٢) ويوضع فوق الواو .

صفحة سطر

- ٣٠٢ ١٠٥ (لا ينبغي له [التصرف] فيه) . زدنا ذلك : على ظن : أن النص كامل ، وأن فيه خطأ مقدراً ، أي : وتصرف فيه في وجه آخر . ثم عثرنا عليه في مناقب ابن أبي حاتم (ص ١٠٣) هكذا : (... لا ينبغي له حبسه ، بشيء يعطيه : يريد به وجه الله تعالى ، ليس بمفترض عليه ...) ، مع اختلاف يسير في أوله وآخره .
- ٧ (يأخذ) .
- ١٠٧ ٥ (يحل) : بضم اللام .
- ١١٠١٠ (أو خف) .
- ١٥ (وطرح) .
- ١٦ (٢٣٧) .
- ١١٣ ١٥ (فهو مطلق) . وراجع في مناقب ابن أبي حاتم (ص ٩٩) : ما رواه يونس عن الشافعي في ذلك .
- ١١٥ ١٩ (انظر السنن) الخ . وانظر الكلام عن هذا الحديث : في الطبقات (ج ٢ ص ٢٥ - ٣٦) .
- ١٢٦ ١ (أمره) : بضم الراء .
- ١٥٦ ١٥ (الثاني) . وفي شرح مسلم (ج ١٠ ص ٤٠) : كلام جامع في المسئلة .
- ١٦٧ ٥ (ما [خيرا]) : تحلفه (ما)
- ١٨٧ ٢١ (٩) كما في الرسالة (ص ٤٨٥) ، وقد أخرجه الخ .
- ١٧٩ ١٠٧ (استعملتها) : بفتح الليم . - (هرون) : بالضم .
- ١٨٢ ٤ (أحد) : بضم الحاء .
- ١٨٥ ٤ (يقرئوا) الأصح فتح الراء . انظر المصباح .
- ١٨٨ ٩ (٧) ، الصواب : (٢) .
- ١٩٣ ٣ الصواب : (لا تجد قوما) .
- ١٩٤ ٢٠ الصواب : (أخرجوه) .
- ٢٠٠ ١٢٠٩ (وثوق ... يحقق) .
- ٢٠٥ ١٨ (والاعتبار الخ) موقعه عقب قوله (ص ٢٠) : الحلية .

فهارس كتاب أحكام القرآن

١ — فهرست إجمالي للموضوعات .

٢ — » للأعلام .

٣ — » للآيات .

٤ — » للبلدان .

« بيان عن طبعات بعض المصادر التي أحلنا عليها »

١ — ٢ كام المرجان (ط . الخانجي) . ٢ — تفسير الطبري (ط . بولاق) .

٣ — تفسير الفخر (ط . الخيرية) . ٤ — الرسالة (ط .م الحلبي) .

٥ — شرح المجلد على التناج (ط .ع الحلبي) . ٦ — شرح اللوطا (ط . التجارية) .

٧ — فتح الباري (ط . الخيرية) . ٨ — مناقب الفخر (ط . الملاية)

٩ — الناسخ والمنسوخ لأبي جعفر النحاس (ط . الخانجي)

فهرست موضوعات الجزء الأول

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٣	كلمة الناشر .	٤٧	كلامه عن الجنابة والغسل ، والتيمم
١٢	« الشيخ الكوثري .	٤٩	كلامه عن الماء المستعمل .
١٨	افتاحية الكتاب .	٥٠	كلامه عن السج على الخف .
٢٠	تحرير الشافعي ، على تعلم أحكام القرآن	٥١	كلامه عن غسل يوم الجمعة .
٢٣	كلامه عن العموم والخصوص .	٥٢	كلامه عن آية الحيض ، وبيان حرمة صلاة الحائض .
٣٧	« حجية السنة	٥٣	كلامه عن ابتداء فرض الصلاة ، وأن ما فرض منها موقوف .
٣١	« حجية خبر الواحد .	٥٧	كلامه عن صلاة السكران .
٣٦	إبطاله الأخذ بالاستحسان .	٥٨	بيان أن الأذان : للصلاة المكتوبة فقط .
٣٧	ما يؤثر عنه : من تفسير آيات متفرقة	٥٩	بيان فضل التعجيل بالصلوات ، والصلاة الوسطى .
٣٨	كلامه عن آية الفتح ، وآية : (يتقيا ذا مقربة) ؛ وآية : (إن تعذبهم فأنهم عبادك) .	٦١	بيان أن النية ركن في الصلاة .
٣٩	تفسيره آية : (ولنبلونكم بشيء : من الخوف) ؛ وإبائه حجية الإجماع بآية : (ومن يشاقق الرسول) .	٦٢	كلامه عن الاستعاذة ، والبسملة .
٤٠	كلامه عن رؤية الله ، ومشيتته . ورواه على المرجئة .	٦٤	كلامه عن ترتيب القرآن ، وفرض القبلة
٤١	تفسيره آية : (وهو الذي يبدأ الخلق) ، وتبيينه للمنى في كراهة السؤال زمن الوحى ، مما لم ينزل .	٧١	كلامه عن السجود ، وفرض الصلاة على النبي ، في الصلاة .
٤٢	بيان معنى (الأمة) ؛ وحديث ابن عباس المطلق بآية : (وإن تبدوا ما فى أنفسكم أو تخفوه) .	٧٤	بيان الآراء في المراد من (آل محمد) والختار عنده .
٤٣	ما يؤثر عنه في الطهارات والصلوات : كلامه عن اللبائس والوضوء .	٧٧	كلامه عن القراءة في الصلاة .
٤٥	كلامه عن الاستنجاء والأحداث .	٨٧	كلامه عن القنوت
		٨٠	بيان أن القيام في الصلاة على من أطاقه ، وتفسير آية : (وتيا بك فطهر)
		٨١	بيان أن المني طاهر .

الصفحة	الوضوح	الصفحة	الوضوح
٨٣	بيان أن الجنب لا يمنع من عبور المسجد ، وحكم مبيت للشرك فيه	١١٠	بيان معنى الكسوف .
٨٤	كلامه عن حكم صلاة الجماعة ، والجمع في الصلاة	١١١	ما يؤثر عنه في الحج : بيان فرضية الحج .
٨٥	كلامه عمن تجب عليه الصلاة .	١١٣	تفسير الاستطاعة .
٨٧	بيانه بطلان إمامة المرأة للرجل .	١١٤	بيان أشهر الحج ومقاته .
٨٨	كلامه عن القصر في الصلاة	١١٦	مق يجب دم للتمتع على التمتع .
٩٢	كلامه عن آية : (وشاهد ومشهود)	١١٧	بيان أن الحجر من البيت ، والكلام عن آية : (فمن كان منكم مريضا أو به أذى) .
٩٣	» » » النداء للصلاة .	١١٨	بيان مشروعية حج الصبي .
٩٤	» » » خطبة الجمعة .	١١٩	الكلام عن آية : (وإذا جئنا البيت مثابة للناس) .
٩٥	كلامه عن صلاة الخوف	١٢٠	بيان الواجب على الحرم : إذا قتل صيدا .
٩٦	» » آية : (وتكفلوا الصدة)	١٢٥	تفسير الصيد ، ومباحث أخرى متعلقة به .
٩٧	» » صلاة الكسوف	١٣٠	تفسير الإحصار .
٩٩	الدعاء عند هبوب الريح .	١٣٤	الوقوف بحرفة ، والأيام المعلومات
١٠١	ما يؤثر عنه في الزكاة : تفسير (للماعون) ؟ زكاة الإذهب والفضة	١٣٥	ما يؤثر عنه في البيع وللعمالات ، والفرائض والوصايا : كلامه عن آية : (وأحل الله البيع) .
١٠٢	بيانه أن كل تام للملك تجب الزكاة في ماله .	١٣٦	كلامه عن آية الدين .
١٠٣	زكاة الزروع .	١٣٨	كلامه عن الحجر على النسي .
١٠٤	الدعاء عند أخذ الصدقة ؟ وحرمة الإعطاء من الحديث .	١٣٩	بيان أن المرأة أن تطلى من مالها ما شاءت : بدن إذن زوجها .
١٠٥	ما يؤثر عنه في الصيام : بيان أن الأيام المعلومات شهر رمضان ، والكلام عنه وعن ثبوته بالأهلة .	١٤٠	الولاية على السفينة ومن إليه .
١٠٦	الإرخاص بفطر للريض وللأسافر .	١٤١	بيان أن الحر لا يؤجر في دين عليه فدية) ، وبيان الحال التي يترك
١٠٨	قضاؤها ما أفطراه من رمضان ، وتفسير آية : (وعلى الذين يطيقونه فدية) ، وبيان الحال التي يترك		

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٤٢	كلامه عن حبس أهل الجاهلية : من البحيرة وما إليها .	١٧٦	تفسير (الحصور) ، ويان أنه يجب على الأولياء تزويج الأيتام والحرائر
١٤٦	كلامه عن آية : (وأولو الأرحام) ويانه أن آية : (للرجال نصيب) نسخت .	١٧٧	البائع : إذا أردن النكاح ودعوا إلى الزوج للرضى .
١٤٧	كلامه عن آية : (وإذا حضر القسمه) .	١٧٨	بيان أن ليس للمرأة أن تنكح نفسها
١٤٩	مانسح : من الوصايا .	١٧٩	بيان الدليل على اشتراط الولاية في النكاح .
١٥٠	بيان عدم جواز الوصية للوارث ويان جواز الوصية لغير ذى الرحم	١٨٠	بيان عدم وجوب إنكاح مالمى السيد والإمام .
١٥١	بعض مباحث الودعة .	١٨١	بيان أن العبد لا يكون مالكا بحاله ، وأن آية : (الزانى لا ينكح إلا
١٥٣	ما يؤثر عنه في قسم التيمم ، والنفقة والصدقات : بيان ما يجتمع فيه التيمم والنفقة ، وما يفرقان فيه . وفيه مباحث هامة .	١٨٢	زانية) منسوخة .
١٥٨	تقسيم سهم ذى القربى ، بيان أن كل ما غنم يجب تقسيمه ، إلا الرجال البالغين :	١٨٣	بيان أن المخاطبين بآية : (فانكحوا ما طاب لكم) : الأحرار فقط .
١٥٩	كلامه عن آية : (إنما الصدقات) .	١٨٤	بيان أنه لا يصح النكاح بالهبة .
١٦١	كلامه عن أهل السهمان ، وتفسير الفقير والمسكين .	١٨٥	الدليل على تحريم حليلة الابن من الرضاعة ، وعدم تحريم حليلة المتبنى بعد طلاقها منه .
١٦٢	تفسير العاملين على الصدقات .	١٨٦	بيان أن العقد على الأمهات لا يحرم البنات ، دون العكس .
١٦٣	الكلام عن الموقلة فلو بهم .	١٨٧	بيان أن ذوات الأزواج - ماعدا السييا - يحرم على غير أزواجهن .
١٦٥	تفسير الرقاب ، والنازمين :	١٨٨	الكلام عن نكاح المشركات وحرائر أهل الكتاب .
١٦٦	سهم سبيل الله ، وابن السبيل .	١٨٩	متى يحل نكاح الأمة ؟
١٦٧	ما يؤثر عنه في النكاح والصدقات ، وما إلى ذلك : بيان حرمة نكاح أمهات المؤمنين ، دون بنتهن .	١٩٠	الكلام عن خطبة النساء .
		١٩١	تحريم إتيان النساء في الحيض ، تحريم إتيانهن في الدبر .

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢٣٣	الكلام عن الظهار ، وكفارته .	١٩٥	تحريم ماسوى الأزواج وماملكت الأيمان .
٢٣٨	الكلام عن اللعان .	١٩٦	تحريم تسرى المرأة بملك يمينها .
٢٤٠	بيان أنه لا بد أن تشهد طائفة من المؤمنين - أقلها أربعة - اللعان ، وسائر الحدود .	١٩٧	معنى الصداق ، وبعض أحكامه .
٢٤٢	ما يؤثر عنه في البتة والرضاع والنفقات ؛ بيان أثر الأقراء : الأطهار ؛ والرد على الخالف .	٢٠٠	تفسير من يده عقدة النكاح .
٢٤٨	تحريم كتمان المرأة ما في رجمها : من الحيض .	٢٠١	تفسير المتعة ، وبعض أحكامها .
٢٥٠	عدة غير ذوات الأقراء .	٢٠٣	تفسير المعروف .
٢٥١	لا عدة على المطلقة التي لم تمس ؛ وبيان للسيس ، ووقت البتة .	٢٠٥	الكلام عن خوف المرأة نفوز زوجها أو إعراضه ، وعن العدل بين النساء .
٢٥٢	الكلام عن نفقة التوفى عنها ، وسكناها .	٢٠٨	الكلام عن نفوز المرأة .
٢٥٥	الكلام عن آية : (إلا أن يأتين بفاحشة مبينة) .	١١٠	» » بحث الحكمين .
٢٥٦	بعض أحكام الرضاع .	٢١٣	» » حضل الأزواج نساءم .
٢٥٧	الدليل على وقوع التحريم بخمس رضعات .	٢١٦	متى تحل الفدية للزوج ؟
٢٥٨	الدليل على أن تمام الرضاع حولان .	٢١٩	ما يؤثر عنه في الطلاق والرجعة ، وما إلى ذلك : عدم وقوع الطلاق للمعلق قبل النكاح .
٢٦٠	بيان وجوب نفقة للمرأة ؛ على زوجها .	٢٢٠	طلاق السنة .
٢٦١	بيان أن لا نفقة على غير ذوات الأحمال : من المطلقات .	٢٢٢	أسماء الطلاق .
٢٦٤	بيان أن نفقة الولد على أبيه دون أمه ؛ وأن النفقة ليست على الليراث ؛ وأنه لا يلزم المرأة رضاع ولدها .	٢٢٣	سبب نزول آية : (الطلاق مرتان)
٢٦٦	ما يؤثر عنه في الجراح ، وما إليه .	٢٢٤	طلاق السكره .
		٢٢٥	إصلاح الطلاق بالرجعة .
		٢٢٨	بيان أنه لا تحل المطلقة ثلاثة لزوجها الأول ، إلا : أن يجامعها زوج غيره ، ويطلقها ، وتتقضى عدتها .
		٢٣٠	الكلام عن الإيلاء ، والرد على من زعم : أن عزيمة الطلاق : معنى الأربعة أشهر

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢٦٧	تحريم قتل أطفال المشركين في دار الحرب ، وبيان أن القصاص إنما يكون ممن فعل ما يستوجبه .	٢٩٧	سبب نهى الله نبيه عن صلاته على من مات : من المنافقين ، وعدم منع النبي غيره من الصلاة عليهم .
٢٦٨	بعض عادات العرب في الديات والقصاص .	٢٩٨	كفر الكفرة ، وعدم الحكم برده وبيئته امرأته .
٢٧٢	بيان أن القصاص مكتوب على البائنين : إذا قتلوا المؤمنين فقط .	٣٠٠	بيان أن علم الغيب خاص بالله ، وأن علمه (سبحانه) بالسر والعلاية واحد .
٢٧٥	عدم قتل الحر بالبد .	٣٠٣	ما يؤثر عنه في الحدود .
٢٧٦	الكلام عن العفو ، والديات	٣٠٤	عقوبة الزانيين قبل نزول الحدود ونسخها ، وحد البكرين الحرين المسلمين .
٢٨٠	من هو ولي القتل ؟	٣٠٥	الدليل على إثبات الرجم على الثيب ونسخ الجلاء عنه .
٢٨٢	القتل الخطأ ، ومقدار الدية .	٣٠٨	الكلام عن حد الأمة ، وإحصانها .
٢٨٤	ما يجب على المؤمن : إذا قتل كافرا .	٣٠٩	جماع الإحصان .
٢٨٥	بيان أنه لا تباح الضارة على دار : فيها من يوجب قتله العقل ، أو القود	٣١٢	للراد بالقطع في السرقة .
٢٨٧	بيان وجوب الكفارة في القتل العمد .	٣١٣	جزاء المخاريق وحدودهم .
٢٨٩	ما يؤثر عنه في قتال أهل البنى والردة : كلامه عن آية : (وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا) . وفيه مباحث قيمة .	٣١٥	المراد بقاطع الطريق الذي يقطع والكلام عن نفى قطاع الطريق وبيان أن ليس للأولياء الدين قتلهم قطاع الطريق ، العفو .
٢٩٣	كلامه عن آية : (إذا جاءك المنافقون) ، وبيان أن ما أظهره من الإيمان . وقاية لهم من القتل .	٣١٧	بيان أن لا يؤخذ أحد بدنب غيره .
٢٩٦	الكلام عن دين الأعراب .		

فهرست موضوعات الجزء الثاني

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٥١	الكلام عن آية الجزية، وبيان : من الذي يقبل منه الجزية وتتوخد؟ وفيه مباحث قيمة عن أهل الكتاب ومن إليهم .	٣	ما يؤثر عنه في السير والجهاد ، وما إلى ذلك : كلام جيد عن حكمة خلق الله عباده ، وبيان أن الأنبياء خيرة خلقه وأنه ختم نبينا (صلوات الله عليه) النبوة .
٦١	كلامه عن آية : (إنما للشركون نجس) .	٧	مبتدأ التنزيل والقرض على النبي ، ثم على الناس .
٦٢	الكلام عن الهدنة .	١١	الإذن بالهجرة .
٦٨	منع للؤمنات المهاجرات من أن يرددن إلى الكفار ، ووجوب رد مهورهن إلى أزواجهن ، وبيان أن الحكم في إسلام الزوج ، مثل الحكم في إسلام الزوجة . وهو بحث مهم .	١٣	مبتدأ الإذن بالقتال .
٧٢	ما يجب عند إخلال أهل الهدنة بتمتعهم .	١٥	فرض الهجرة .
٧٣	الحكم بين أهل الكتاب ، ورأيا الشافعي في ذلك .	١٨	أصل فرض الجهاد .
٨٠	ما يؤثر عنه في الصيد والذباح ، والطعام والشراب .	٢١	من لا يجب عليه الجهاد .
٨١	ذكاة القدور عليه ، وغيره .	٢٦	ما كان يحدث من المناقبين في القزو .
٨٢	وحقيقة الكلب الممل .	٢٩	من الذي يبدأ بجهاده من الشركين ؟
٨٤	الكلام عن ذباح أهل الكتاب .	٣٠	بيان أن الجهاد فرض كفاية .
٨٦	وجوب الإطعام من هدى النافلة ، والأضحية .	٣٦	قسم الضمان ، وفيه مباحث عدة .
		٤٤	إخرا ب بيوت الكفار ، وقطع نخلهم .
		٤٥	بيان عدم ضمان الحربى : إذا أسلم ، شيئا : من قتل ، أو جرح ، أو مال تلف .
		٤٦	حكم للسلم الذي يحذر الشركين من غزو المسلمين لهم ، أو يخبر بعض عورتهم . وقصة حاطب ابن أبى بلتعة .
		٤٩	إظهار الدين الإسلامى على كافة الأديان

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٨٨	الطيبات والحجائب عند العرب ، والحكم في ذلك .	١١٩	وجوب التثبت في الحكم قبل إقضائه .
٩٠	بيان ما يحل للمضطر ، وأن الرخصة لغير العاصي ، وما إلى ذلك .	١٢٠	مشاورة الحكماء أهل العلم والأمانة .
٩٥	طعام بني إسرائيل وما حرم عليهم ، ونسخ تحريره بالنسبة لهم ولغيرهم .	١٢١	وجوب الحكم بالعدل ، وتفسير آية : (ولا تتبع أهواءهم) .
١٠٠	ما حرّمه المشركون على أنفسهم .	١٢٢	بيان أن الحاكم المجتهد يثاب مطلقا .
١٠٣	استعمال آية أهل الكتاب .	١٢٣	تفسير (السدى) ؛ والكلام عن الشهادة في البيع .
١٠٤	الكلام عن آية : (لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) .	١٢٨	الإشهاد عند دفع الأموال للبتاعي .
١٠٥	جماع ما يحل أن يأخذه الرجل من الرجل المسلم .	١٣٠	الشهادة في الزنا ، والطلاق ، والرجعة ، والدين ، والوصية ، وبيان من تقبل شهادته فيها ، ومن ترد .
١٠٨	ما يؤثّر عنه في الأيمان : بيان أن من حلف على يمين قرأى غيرها خيراً منها : فليكفر .	١٣٥	قبول شهادة القاذف : إذا تاب لاشهادة إلا بما علم .
١٠٩	الكلام عن لقو اليمين .	١٣٨	ما يجب على المرء : من القيام بشهادته إذا شهد .
١١١	وجوب الكفارة على عقد اليمين .	١٣٩	بيان أن الشهادة فرض كفائي ، وأنها قد تتعين .
١١٢	ما يجوز بكفارة اليمين .	١٤٢	لا تقبل الشهادة إلا : من الحر المسلم البالغ العادل .
١١٣	أقل ما يكفي : من الكسوة والإطعام واشتراط الإيمان في الرقة .	١٤٤	عدم جواز شهادة أهل الذمة ، والرد على المخالف ، والكلام عن آية : (يا أيها الذين آمنوا شهداء بينكم) وسبب نزولها . وقد تضمن مباحث هامة .
١١٤	يمين المكره ، وعدم ثبوتها .	١٥٥	استحلاف الناس فيما بين البيت والمقام ، وعلى النثر ، وبعد العصر .
١١٥	حكم من حلف أن لا يكلم رجلاً : فأرسل إليه رسولا ، أو كتب إليه كتابا .	١٥٦	إثبات دعوى الولد بشهادة القافة .
١١٧	حكم من حلف : ليعرض عبده مائة سوط ، فجمعها فضر به بها .		
١١٨	ما يؤثّر عنه في القضاء والشهادات .		

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٥٧	ما يؤثر عنه في القرعة ، والعق ، والولاء ، والكتابة : بيان ثبوت القرعة بقصة مريم ويونس عليهما السلام .	١٧٨	مسحوا قرعة ، وبيان أن التهي عن المنكر فرض كفاي .
١٥٨	من تكون بينهم القرعة ؟	١٧٩	سؤال النبي (عليه السلام) عن الساعة ، وتفسير آية : (وأنتم سامدون) .
١٦١	بيان الجامع بين القرعة على يونس ، والاقتراع على كفالة مريم ، وأن قرعة نبيينا لا تخالف هذا الاقتراع .	١٨٠	كلام للشافعي عن الفصاحة .
١٦٣	بيان أن النسب لا يتوقف ثبوته على الدين .	١٨٠	كلام للشافعي عن التوكيل ، وتفسير آية : (يدبر الأمر) ، و : (وأن استغفروا ربكم) .
١٦٥	امتناع تحويل الولاء عن المعتق بالشرط ، كما يمتنع تحويل النسب .	١٨٢	كلام للشافعي عن طريق يونس ، تناول آيات كثيرة ، وضمن فوائد جليلة .
١٦٦	الكلام عن آية : (والذين يبتغون الكتاب) ، وبيان : من الذي تصح كتابته ؟	١٨٨	بيان أن ولد الزنا لا يلحق بأبيه الزاني .
١٦٧	بعض ماورد في تفسير : (الخير) ، وكلام جامع في ذلك للشافعي .	١٩١	الكلام عن آية : (وقد خاب من دساها) ، وآية (لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم) . وتحديد ما يجوز من صلة المسلمين للشركيين .
١٧٠	بيان عدم وجوب مكاتبه العبد الأمين القوى ، وأنها مستحبة .	١٩٤	بيان بطلان شهادة من يزعم رؤية الحرف .
١٧١	بيان وجوب وضع النجوم ، على السيد .	١٩٥	بيان كراهية إطلاق (صفر) على المحرم .
١٧٣	تفسير آيات متفرقة أخرى : أثر ابن عباس عن أهل (آية) الدين	١٩٨	كلمة الختام .

فهرس الاعلام

الخاص بالجزء الأول

اسرى القيس ١٩١
أنيس ٣٠٥
(ب)
بجير ٢٧٠
بشير بن سعد ٧٢
أبو بكر الصديق « رضى الله عنه » ١٩٣ ،
١٦٤
بكير بن معروف ٢٧٦، ٢٧٥
بلال (رضى الله عنه) ٣٤
البويطى ٢٨٧، ١٣٤، ٦٢، ٤٩
(ث)
ثعلب ٢٦١، ٨١
الثقة = مسلم بن خالد الزنجي
ثمارة بن أنال الحنفى ١٥٩
(ج)
جابر بن عبد الله ٩٤
جبريل « عليه السلام » ٦٥، ٦٤، ٣٧
جبير بن مطعم ٢٠٠، ١٥٨
ابن جريج ٦٣ ، ١١٢ ، ١٢٤ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ،
١٢٩
جرير ١٩٢
جعفر بن أحمد الخلالى ٣٩
جعفر بن أحمد الساماني ٣٨
جعفر بن محمد بن الحارث « أبو محمد » ٤٠

آدم عليه السلام ٨١، ٣٨
إبراهيم عليه السلام ١٢٠، ٩٤
إبراهيم بن حرب البخداى ٣٨
إبراهيم بن سعد ٤٢، ٤١
إبراهيم بن محمد ٣١٣، ٩٩، ٩٢
بهي «
ابنة محمد بن سلة ٢٠٥
أبي بن كعب ٦٠
أحمد بن الحسين بن علي بن عبد الله البيهقي
= الشيخ
أحمد بن عبد الرحمن بن وهب (أبو عبد الله) ٤٢
أحمد بن محمد بن أيوب الفارسي للفسر
« أبو بكر » ٤٢
أحمد بن محمد بن جرير النحوى ٤٦
أحمد بن محمد بن حسان للصرى ٣٨
أحمد بن محمد بن عبيدة « أبو بكر » ١٩
أحمد بن محمد بن يحيى للتكم « أبو بكر » ٣٨
أبو أحمد بن أبي الحسين ٤٠
إسحاق بن إبراهيم البسقي ٣٨
إسماعيل « عليه السلام » ٦٥، ٦٤
إسماعيل الصغار ٨٠
إسماعيل بن يحيى للزنى = للزنى
أبو الأشهب ٨٠
ابنة عقبة بن أبي معيط ١٨٥
امراة أوس بن الصامت ٣٧

(ح)

الحاكم = أبو عبد الله الحافظ
 حرمة ١١٠، ١٠٥، ٩٤
 حسان بن محمد الفقيه «أبو الوليد» ١٩
 الحسن البصري ٢٧٦
 أبو الحسن بن بشران ٢٩١
 الحسن بن الفضل بن السمح ٨٠
 الحسن بن محمد الزعفراني = الزعفراني
 الحسين بن رشيق المصري ٤٦
 الحسين بن محمد الضحاك المعروف بابن بحر
 ٤٠
 الحسين بن محمد بن قنجه «أبو عبد الله»
 ٣١١، ٤١
 الحسين بن محمد للاسرجسي ١٤٦، ١٣٣، ٨٩
 حصين ٩٥، ٩٤

(خ)

خداش بن زهير ١١٩
 خفاف بن ندبة ٦٩

(ذ)

أبو ذؤيب الهذلي ٢٩١
 ابن أبي ذئب ٣٤

(ر)

رافع بن خديج ٢٠٥
 الربيع بن سليمان الرادي ٢٣، ٢٠
 أبو رجاء العطاردي ٨٠
 (رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم - يرد بكثرة)

(ز)

الزبير رضي الله عنه ٣٠
 الزبير بن عبد الواحد الحافظ الاسترأبادي
 «أبو عبد الله» ٣٩
 زر بن حبیش ٦٠
 الزعفراني ٢٠١، ١٦٦، ١٠٩، ٧٧، ٧٢، ٤٩
 أبو زكريا بن أبي اسحاق ١٢٤، ١١٧، ٦٣
 ٢٧٧، ٢٧٥، ٢٢٣، ١٧٨، ١٢٩، ١٢٨
 زكريا بن يحيى الساجي ٤٢
 أم زنايع ٦٩
 الزهري ٢٠٥
 زهير ٩٣
 زيد بن أرقم ٧٩
 زيد بن أسلم ٢٦١، ١٩
 زيد بن ثابت ٢٤٣، ١٨٣، ٦٠
 زيد بن خالد الجهني ٣٠٥
 (س)
 ساعدة بن جؤية ٦٩
 سالم ابن أبي الجعد ٩٤
 سعد أبو عامر ٤١
 سعد بن عبادة ٧٢
 سعد بن أبي وقاص ٨٣
 سعيد بن جبير ٢٠٤، ٦٣
 سعيد بن سالم ١٢٨، ١٢٧، ١٢٤، ١١٢
 ١٢٩
 سعيد بن مرجانة ٤٢
 سعيد بن المسيب ٢٠٥، ٢٠٠، ١٧٨
 أبو سعيد : محمد بن موسى بن الفضل ٨١، ٤٣
 يرد بكثرة .
 أبو سعيد بن الاعرابي ٧٢

كليب ٢٦٩ . ٢٧٠	عكرمة ٤٢ . ٦٠٠ . ٩٩ . ١١١ . ١١٢
(ل)	٢٨٣ . ٢٢٠
لقبط الإيادي ٦٩	العلاء بن راشد ٩٩
(م)	على رضى الله عنه ٦٠ . ١١٥ . ١٢٢
مالك رضى الله عنه ٣٩ . ٤٧ . ٦٠	١٤٥ . ٢٠٠ . ٢٥٤
٢٢٣ . ٧٢	على بن محمد بن عبد الله بن بشران ٨١
مجاهد ٥٨ . ٦٠ . ٧٠ . ٩٨ . ٩٩ . ١١٢	أبو على الروذبارى ٨٠
٢٤٩ . ٢٧٦ . ٢٧٧ . ٢٩٦	عمر رضى الله عنه ١٢٢ . ١٢٤ . ١٢٥
محمد : رسول الله : صلى الله عليه وسلم :	١٥٤ . ١٥٥ . ١٥٦ . ٢٤٤ . ٢٨٤
التي = رسول الله .	٣٠٦
محمد بن إبراهيم بن عبدان الكرماني	عمرو بن أوس ٣١٧
أبو عبد الله ٣٨	أبو عمر ٨١
محمد بن إدريس = الشافعي	ابن عمر ٣٦ . ٤٢ . ٦٠ . ٦١ . ٧٨
محمد بن أبي إسماعيل العلوي أبو الحسن ٣٨	٩٦ . ١٠٢ . ١٢٢ . ١٣١ . ٢٠٢
محمد بن الحسن القاضي أبو الحسن ٤٠	٢٢٠ . ٢٤٠ . ٢٤٣ . ٢٤٤
محمد بن الحسين السلي أبو عبد الرحمن ٤٢	عمران بن الحسين ١٥٠
محمد بن حيان القاضي أبو عبد الله ٤٠	عمرو بن دينار ١١٦ . ١٢٤ . ١٢٨
محمد بن صفيان بن سعيد أبو بكر ٨٩	٢٧٧ . ٢٨٣ . ٣١٧
١٣٣ . ١٤٦ . ٣١١	عمرو بن مرة ١١٥
محمد بن صالح بن الحسن البستاني ٤٢	أبو عوانة ٢٠٤
محمد بن عبد الله الحافظ الحاكم = أبو عبد الله	ابن عينة = صفيان بن عينة
الحافظ	(ف)
محمد بن عبد الله بن زيد الأنصاري ٧٢	ابن أبي فديك ٣٤
محمد بن عبد الله بن شاذان ٣٩	الفضل بن الفضل الكندي ٤١ - ٤٢
محمد بن عبد الرحمن بن زياد ٤٠	(ق)
محمد بن عبد الواحد اللقوي أبو عمر ٨١ ٢٦١	أبو القاسم = محمد صلى الله عليه وسلم
محمد بن عقيل القاري (أو القرياني) ٣٩	(ك)
	كعب بن مجرة ٩٥ . ١٢٩

محمد بن محمد بن إدريس الشافعي
أبو عثمان ٤٠

محمد بن مسلم الطائي ٢٨٣

محمد بن موسى الفضل = أبو سعيد

محمد بن يوسف بن النضر أبو عبد الله ٤٩

محمد بن يعقوب الأصم = أبو العباس الأصم
مرة ٦٠

الزني ٣٨ ، ٣٩ ، ٥٩ ، ٦٤ ، ٧٣ ،

٢٨٨ ، ٢٠٤ ، ١٠٥

أبو مسعود الأنصاري ٧٢ ، ٧٣

ابن مسعود ٩٠

مسلم بن خالد الزنجي ٩٨ ، ٩٩ ، ١١٢ ،

١٢٤ ، ١٢٧

مسلم بن زيد ٨٠

ابن المسيب = سعيد بن المسيب

معاذ بن موسى ٢٧٥ ، ٢٧٦

معقل بن يسار ٢٧٦

المقبري ٣٤

من لأنهم = إبراهيم بن أبي يحيى

(ن)

نافع بن جبير ٩٢

نافع مولى ابن عمر ٣٦

ابن أبي نعيم ٥٨ ، ٧٠ ، ١١١

أبو نعيم الإسفرائيني ٢٠٤

نعيم بن عبد الله المجر ٧٢

(هـ)

ابن هرم القرشي ٤٠

أبو هريرة رضى الله عنه ٦٠ ، ٣٠٥ ،

هشام بن عروة ١١٧ ، ٢٢٣

(و)

وائل ٢٧٠

ورقة بن نوفل ١١٩

وكيع ١١٥

ابن وهب ١٩

(ي)

يحيى بن زكرياء ٢١٩

أبو يحيى الساجي ٤٠

يحيى بن سعيد ١٧٨

أبو أيوب ٦٠

يونس بن عبد الأعلى ١٩ ، ٨٩ ، ١٣٣ ،

١٤٦ ، ٢١٩ ، ٣١١

ابن يونس مولى عائشة ٥٩

فهرس أعلام الجزء الثاني

الحسن بن أبي الحسن ١٢٢

الحسن بن رشيق ١٩٤

الحسن بن محمد ١٨٢، ١٤٨، ١١٩، ٤٦

الحسين بن زيد ١٨٠

ابن الحضرمي ٣٨

(ر)

الريش بن سليمان للرازي ١١٠٧، ٣ —
يرد بكثرة

(ز)

الزبير ٤٧

الزعفراني ١٨٠

أبو زكريا بن أبي اسحاق ٤٦

الزهري = ابن شهاب

زيد بن حارثة ١٦٤

(س)

أبو سعيد ٧٣، ٦٥، ٥٩، ٥٥، ٤٩، ٢٥، ١١

١٤٧، ١١٤، ١٠٩، ٩٥، ٩٠، ٨٣، ٧٦

١٥٥، ١٧١، ١٦٧، ١٥٥

أبو سعيد بن أبي عمرو ٣٩، ٣٦، ٣٧، ٣

٤٣، ٨٨، ٨١، ١٠٠، ١٠٨، ١٢١

١٩٥، ١٦٦، ١٦٣، ١٤٧، ١٤٣، ١٣٩

سعيان بن عينة ٤٦، ٣٩

السلي (أبو عبد الرحمن) ١٨٠، ١٧٩

١٩٤، ١٩٠

(١)

ابراهيم عليه السلام ١٦٣

ابراهيم بن سعد ٧٤

أحمد بن علي بن سعيد البزار ١٧٩

أحمد بن محمد السكي ١٨٠

أحمد بن محمد بن مهدي الطوس ١٧٨

أبو أحمد بن أبي الحسن ١٠٤

أخوة يوسف عليه السلام ١٣٦

(ب)

بريدة ٥٣، ٥١

أبو بكر الصديق ١٠٨

بكير بن معروف ١٤٨

(ث)

الثقة ١٧١

ثمامة بن أثال ١٩٤، ١٩٣

أبو ثور ١٨٠، ١٧٩

(ج)

جبريل ١١٦، ٨

ابن جريج ١٧٣، ١٦٧

(ح)

حاطب بن أبي بلتعة ٤٩٠، ٤٨٠، ٤٧

حرملة بن يحيى ١٩١، ١٨٨، ٨٠

عطاء ١٨٨٠ ١٨٧٠ ١٦٧٠ ١٣٥	(ش)
عكرمة ١٧٧٠ ١٧٣	الشافعي ١١٠٧٠٣ - يرد بكثرة
علي بن أبي طالب ٥٨٠ ٤٧٠ ٣٥	الشعي ١٣٥
علي بن عمر الحافظ ١٩٠	ابن شهاب ١٧٧٠ ١٥٦٠ ٧٤٠ ٦٣
علي بن أبي عمر البلخي ١٨٠	الشيخ (هو البيهقي) ١٥٦٠ ١٥٣٠ ١٠٨
عمر رضى الله عنه ١٣٥ ٥٨٠ ٤٨	(ض)
ابن عمر رضى الله عنه ١٠٧٠ ٧٧٠ ٢٣	الضحاك ١٤٨
١٧١	(ط)
عمر بن القيس ١٨٧	طاوس ١٣٥
عمرو بن دينار ٤٦٠ ٣٩	(ع)
(ك)	عائشة رضى الله عنها ١١٠٠ ١٠٩٠ ١٠٨
أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط ٦٧	١٨٨٠ ١٨٧
(م)	العباس بن عبد المطلب ١٧
مالك (الامام) ١٠٩	ابن عباس رضى الله عنه ٥٨٠ ٤١٠ ٤٠٠ ٣٩
مجاهد ١٦٧٠ ١٤٨٠ ١٣٥	١٧٧ ١٧٣٠ ١٥٣٠ ١٣٥ ٨٣٠ ٧٤
مريم عليها السلام ١٥٨٠ ١٥٧	أبو العباس الأصم ١١٠٧٠٣ - يرد بكثرة
الزنى ١٢٩	عبد الله بن جحش ٣٨
مسطح ١٠٨	عبد الله بن الحارث بن عبد الملك ١٦٧
مقاتل بن حيان ١٥٦٠ ١٥٣٠ ١٤٨	عبد الله بن محمد بن أحمد ١٩٠
المقداد ٤٧	أبو عبد الله الحافظ (الحاكم) ٣٦٠ ٣٠٠ ٧
ابن مقسم (أبو الحسن) ١٧٩	يُرد بكثرة
محمد : رسول الله صلى الله عليه وسلم ٤	عبيد الله بن أبي رافع ٤٦
١٦٠ ١٥ - يرد بكثرة	عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ٧٤
محمد بن أحمد بن عبد الله ١٩٠	عبد الرحمن (هو بن أبي حاتم) ١٠٤
محمد ابن ادريس = الشافعي	عبد الرحمن بن أحمد للهدى ١٩٤
محمد بن اسماعيل ١٨٠	عبد النعم بن عمر الاصفهاني ١٨٠
محمد بن سفيان ١٨٧	عروة ١٨٨٠ ١٧٧٠ ١٠٩
ابنة محمد بن سلمة ٢٠٥	أبو عزة الجمعي ١٩٣
محمد بن عبد الله بن عبد الحكم ١٧٨	

<p>(هـ) أبو هريرة ١٠٣١، ١٠٥٢، ١٠٧٠ هشام بن عروة ١٠٩ (ي) يحيى بن سليم ١٧٣ يونس عليه السلام ١٥٧، ١٦٠، ١٦١ يونس بن عبد الأعلى ١٠٤، ١٨٢، ١٨٧</p>	<p>محمد بن المنذر بن سعيد ١٧٨ محمد بن موسى = أبو سعيد محمد بن يعقوب الأمم = أبو العباس موسى عليه السلام ١٧٩ (ن) نافع ١٧١ ابن نوح عليه السلام ١٦٣</p>
--	--



فهرس الآيات القرآنية — للجزء الأول

صفحة	رقم الآيات	سورة البقرة؛ رقم ٢	رقم الآيات	صفحة
١٠٥٠٢٤	١٨٣		٢٠	٩٩
١٠٨٠١٠٥٠٩٠٠٢٤	١٨٤		٢٤	٢٥
١٠٦٠١٠٥٠٩٠٠٢٤	١٨٥		١٠٦	٢٤
١١٠	١٨٧		١١٥	٦٤
١١٦٠١١٥٠١١٠٩٠٠٨	١٩٦		١٢٥	١١٩
١١٤٠٨٧	١٩٧		١٢٩	٢٨
٩١	١٩٨		١٤٢	٦٦
١٣٤	١٩٩		١٤٣	٦٧
٩٣	٢٠٥		١٤٤	٦٥
١٨٩٠١٨٦	٢٢١		١٤٥	٦٥
١٩٣٠٥٢٨	٢٢٢		١٤٦	٦٥
١٩٤	٢٢٣		١٤٧	٦٥
٢٣٠	٢٢٦		١٤٨	٦٥
٢٣٠	٢٢٧		١٤٩	٦٥
٢٥٠٠٢٤٨٨٠٠٢٢٩٠٢٢٥	٢٢٨		١٥٠	٦٨٠٦٦٠٦٥
٢٥٩			١٥٥	٢٩
٢٢٥٠٢٢٣٠٢١٧٠٢٠٣	٢٢٩		١٥٨	٤٥
٢٢٩٠٢٢٨٠١٨٠٥	٢٣٠		١٦٤	٩٧٨
١٧٢٨	٢٣١		١٧٣	٨٩
١٧٥٠١٧٢	٢٣٢		١٧٧	٦٧
٢٦٤٠٢٦٣٠٢٥٨	٢٣٣		١٧٨	٢١٦٠٢٧٦٠٢٧٣٠٢٧١٠٢٦٧
٢٢٧٠١٧٦٨	٢٣٤		١٧٩	٢٧٧
٢٢٧٠١٩٠٠١٧٣	٢٣٥		١٨٠	١٤٩
٢٠١٨٠١٩٨٠٩١	٢٣٦			

رقم الآيات	صفحة	رقم الآيات	صفحة
٢٣٧	٢٠٣:٢٠٠:١٩٧:١٣٩	٦	١٩٥:١٥٢:١٣٨:٨٥
٢٣٨	٧٨:٥٩:٥٣٨	٧	١٦:٨:١٤٧
٢٣٩	٩٥:٥٣٨:٣٥	٨	١٤٧
٢٥٥	٣٠٠ جاء بالطبوع ٢٥-٢٤ والصحيح ٢٠-٢٥	٩	١٤٧٨
٢٦٧	١٠٤	١١	٢٦
٢٧٥	١٣٥	١٢	١٨٠:١٦٠:٢٦٨
٢٨٠	١٤١	١٥	٢٠٣
٢٨٢	١٣٦	١٦	٢٠٣
٢٨٣	١٥٢:١٣٦	١٩	٢١٥: ١٣:٢٠٣
٢٨٤	٤٢	٢٠	٢١٦
٢٨٦	٤٢	٢٢	١٨٢:١٨٠:٨
٣٠	٢١٨	٢٣	٢٥٦:١٨٣:٨:١٨٢:١٨١
٣٣	٧٧:٧٣	٢٤	٣١١:١٩٩:١٨٩:١٨٤
٣٩	١٧٠	٢٥	٢١٢:٢١٣:٧:١٩٦:١٨٧:٨
٨٥	١١١٨	٢٤	٢٠:٨:١٩٦:٨
٩٧	١١٢:١١١	٢٥	٢١-٨
١٤٤	٢٢	٤٢	٨٣:٥٧:٥١:٨ : ٤٦:٤٤
١٦٤	٢٨	٥٩	٢٩
١٧٣	٢٥	٦٥	٣٠
	سورة النساء ، رقم ٤	٩٢	٢١٦:٢٨٥:٢٨٢:٢٣٦:١٢٥
		١٠١	٢٥٩:٨٨:٣٥
		١٠٢	٢٤١:٩٦:٩٥:٨٥:٣٥
		١٠٣	٨٥:٥٧:٥٤:٣٤:٢٤
١	١٨٠:٨	١٠٦	٢٩٦
٣	٢٦٠:١٧٩	١١٥	٣٩
٤	٢١٦:١٩٦:١٣٩	١٢٨	٢٠٥

رقم الآيات	صفحة	رقم الآيات	صفحة
١٢٧	٢٦٦	١٢٩	٢٠٦، ٢٠٥، ٢٠٣، ٢٠٢
١٤١	١٠٣	١٣٦	٢٧
١٥١	٢٦٦	١٤٥	٢٩٩، ٢٩٤
سورة الأعراف، رقم ٧		١٦٣	٢٢، ٢١
٦٥	٣١	سورة المائدة، رقم ٥	
٧٣	٣١	٤	١٢٥
٨٥	٢١	٥	١٨٧
٢٠٤	٧٧	٦	٥١٨، ٥٠٠، ٤٩٠، ٤٦٠، ٤٤٣
سورة الأنفال، رقم ٨		٢٣	١٢٨
٤١	١٥٣، ١٧٦	٢٣	٣١٣
٧٥	١٤٦	٢٤	٣١٤
سورة التوبة، رقم ٩		٢٨	٣١٢
٢٨	٨٤	٤٥	٢٨١، ٢٧٣
٢٤	١٠١	٤٩	٣٧
٣٦	١٠٦	٥٠	٢٧٠
٦٠	١٦٠، ٨	٥٨	٨٤٠، ٥٨
٧٤	٢٨٣	٩٤	١٢٦
٨٤	٢٩٧	٩٥	٢٨١، ٢٩٠، ١٢٧، ١٢٥، ١٢١
١٠٣	١٠٣	٩٦	١٢٢، ١٢٦
١٠٨	٤٥	١٠١	٤١
سورة يونس، رقم ١٠		١٠٢	٤١
١٥	٣٣	١٠٣	١٤٢
		سورة الأنعام، رقم ٦	
		٩٧	٧٠
		١٠٦	٣٧

رقم الآيات	صفحة	رقم الآيات	صفحة
٨٩	٢٣٠٢١	سورة هود ، رقم ١١	
٩٨	٦٢	٢٣	٦
١٠١	٣٤	٧٤	٤٠
١٠٣	٢٢	٧٤٥	٤٥
١٠٦	٢٩٨٠٢٢٤	٧٤٥	٤٦
١٢٠	٤٢	سورة يوسف ، رقم ١٢	
سورة الاسراء ، رقم ١٧		٤٢	٤٥
١٩	٩٣	سورة الرعد ، رقم ١٣	
٢٣	٢١٦٠٢٨٠٠٢٧٤٠٢٦٧	٩٩	١٣
٣٦	٣٠١	٨٧	١٩
٧٠	٨٢	٢٢	٣٧
٧٨	٥٧٠٥٦	٢٣	٣٩
٨٩	٦١٥٠٥٧٠٥٦٠٥٥٥	٢٣	٤١
١٠٧	٧١	سورة إبراهيم ، رقم ١٤	
سورة الكهف ، رقم ١٨		٢١	١
٢٣	٣٠١٩٦٧	سورة الحجر ، رقم ١٥	
٢٤	٣٠١٠٣٧	١٠٠	٢٢
سورة طه ، رقم ٢٠		٦٣	٨٧
١٤	٥٩	سورة النحل ، رقم ١٦	
سورة الأنبياء ، رقم ٢١		٢٣	٣
٢٢٥	١٠٢	٨٢	٤
٥٢	١١٠	٧٠	١٦
٨٠	٢٠٩	٢١	٤٤
١٠١	٢٥	١٧٧	٧٥
		٣٠٠	٧٨

رقم الآيات	صفحة	رقم الآيات	الصفحة
سورة الشعراء ، رقم ٢٦		سورة الحج ، رقم ٢٢	
٣٢	١٦٠	١٢٠	٢٧
٣٢	١٦١	١١٧	٢٩
٢٢	١٦٢	سورة المؤمنون ، رقم ٢٣	
٣٢	١٦٣	١٩٤، ١٧٧	٥
٢٢	١٩٢	١٩٤، ١٧٧	٦
٢٢	١٩٣	١٩٤	٧
٢٢	١٩٤	سورة النور ، رقم ٢٤	
٢٢	١٩٥	٢٤١	٢
سورة القصص ، رقم ٢٨		١٧٨	٢
٢٦٥	٢٧	٣١١، ٢٣٧	٤
سورة العنكبوت ، رقم ٢٩		٢٣٨٥ ١٨٠٥	٦
٣١	١٤	٢٣٨٥	٧
١٢٠	٦٧	٢٣٨٥	٨
سورة الروم ، رقم ٣٠		٢٣٨٥	٩
٤١	٢٧	١٧٩، ١٧٥	٢٢
١٠٠	٤٦	١٩٦، ١٩٥	٢٣
سورة الأحزاب ، رقم ٣٣		٣٠	٤٨
٢٤	٢٥	٨٥	٥٩
٢٢٢	٢٨	٩٢	٦٠
١٦٧	٣٢	٩٢	٦١
٢٨	٣٤	٢٨	٦٢
٣٠	٣٦	سورة الفرقان ، رقم ٢٥	
١٨٠٥	٣٧	١٢٨	٦٨
٢٥١، ٢١٩، ١٨٠٥	٤٩	١٢٨	٦٩

رقم الآيات	صفحة	رقم الآيات	صفحة
سورة محمد ، رقم ٤٨		١٩٩، ١٨٠، ٨	٥٠
١٥٩	٨	١٦٧	٥٣
سورة الفتح ، رقم ٤٧		٧٣، ٧١	٥٦
٢٨	١	سورة يس ، رقم ٣٦	
٣٨	٢	٣٢	١٣
١٣١	٢٥	٣٢	١٤
سورة الحجرات ، رقم ٤٩		سورة الزمر ، رقم ٣٩	
٢٨٩	٩	٢٣	٥
٢٧٣	١٠	٨٧	٩
٢٤	١٣	سورة غافر أو المؤمن ، رقم ٤٠	
سورة ق ، رقم ٥٠		٣٠٠	١٩
٣٠٠	١٦	سورة فصلت ، رقم ٤١	
سورة الباقريات ، رقم ٥١		٢٠	٤١
١٠٠	٤١	٢٠	٤٢
سورة الطور ، رقم ٥٢		٢٢	٤٤
١٨	٢١	سورة الشورى ، رقم ٤٢	
سورة النجم ، رقم ٥٣		٢٢	٧
٣١٧	٣٧	٣٠١، ٣١	٥٢
٣١٧	٣٨	٣١	٥٣
٩٣	٣٩	سورة الزخرف ، رقم ٤٣	
سورة القمر ، رقم ٥٤		٤٢	٢٢
١٠٠	١٩	سورة الأحقاف ، رقم ٤٦	
سورة المجادلة ، رقم ٥٨		٢٧	٩
١٧	١		

رقم الآيات	صفحة	رقم الآيات	صفحة
سورة نوح ، رقم ٧١		٢٨٨٠١٧٠	٢
٢١	١	سورة الحشر ، رقم ٥٩	
سورة الزمل ، رقم ٧٣		١٥٣	٦
٥٥٠٥٤	١	١٥٣	٧
٥٥	٢	٢٠٩	١٤
٥٥	٣		
٦٤ ٥٥	٤	سورة الممتحنة ، رقم ٩٠	
٥٥	٢٠	١٨٦٠١٨٥	١٠
سورة الدحر ، رقم ٧٤		سورة الجمعة ، رقم ٩٢	
٨١	٤	٩٣٠٨٤٠٥٨	٩
سورة القيامة ، رقم ٧٥		٩٤	١١
٣٦	٣٦	سورة النافقون ، رقم ٩٣	
سورة الدهر ، رقم ٧٦		٢٩٩٠٢٩٧٠٢٩٣	١
٩٣	٢٢	٢٩٩٠٢٩٣	٢
٤٠	٣٠	٢٩٣	٣
سورة التكاوير ، رقم ٨١		سورة الثعابين ، رقم ٦٤	
٢٦٦	٨	٢٣	٣
٢٦٦	٩	سورة الطلاق ، رقم ٦٥	
٤٠	٢٩	٢٥٥٠٢٤٤٠٢٢٢٠٢٢٠	١
سورة اللطفين ، رقم ٨٣		٢٢٢	٢
٤٠	١٥	٢٥٠	٤
سورة البروج ، رقم ٨٥		٢٦٥٠٢٦٣٠٢٦١	٦
٩٢	٣	سورة المعارج ، رقم ٧٠	
سورة البلد ، رقم ٩٠		١٧٧	٢٩
٢٨	١٥	١٧٧	٣٠

رقم الآيات	صفحة	رقم الآيات	صفحة
سورة البينة ، ٩٨		٣٨	١٦
٤٠	٥	سورة الليل ، ٩٢	
سورة الماعون ، ١٠٧		٩٣	٤
١٠١	٤	سورة الشرح ، ٩٤	
١٠١	٥	٥٨	٤
١٠١	٦	سورة الملق ، ٩٦	
١٠١	٧	٧١	١٩

فهرس الآيات القرآنية للجزء الثاني

رقم الآيات		سورة البقرة ، رقم ٢	
صفحة		رقم الآيات	صفحة
١٣٨، ١٣٣، ١٢٧	٢٨٣	٧٥	٧٩
٦٢	٢٨٦	٩٠	١٧٣
سورة آل عمران، رقم ٣		١٦٨	١٨٠
٩٦	١٩	١٠٦	١٨٨
٤	٣٣	١٤	١٩٠
١٥٧	٤٤	١٤	١٩١
٩٧	٦٤	١٥	١٩٣
٩٥	٩٣	٨٣	١٩٦
٥	١١٠	٣	٢١٤
١٥٩	١٥٩	١٩	٢١٦
سورة النساء، رقم ٤		٢٢	٢١٦
٩٣	٤	٣٩	٢١٧
١٨٤	٥	١٧١	٢٤١
٢٢	٦	١٩	٢٤٤
١٢٨	٦	١٨١	٢٥٥
١٣٠	١٥	١٨٥	٢٧٢
١٨٦	١٧	١٢٦	٢٧٥
١٠٤، ٩٣	٢٩	٤١	٢٧٨
١٢١	٥٨	١٢٦	٢٨٢
٢٠	٧٥	١٣٣	٢٨٢
١٨٦	٩٢	١٤١، ١٤٠، ١٣٩	٢٨٢
١١٨	٩٤		
٣٣	٩٥		

رقم الآيات	صفحة	رقم الآيات	صفحة
١٧٠٩٩٠٩٨٠٩٧		١٠٣	١٠١
١١	١٠٠	١٠٥	١٨٥
٤	١٢٥	١٠٦	١٤٥، ١٤١، ١٣٢
١٣٨	١٣٥		١٥٥، ١٤٦
١٨٥، ١١	١٤٠	١٠٧	١٥١
٩٥	١٦٠	١٠٨	١٥٢، ١٥١
سورة المائدة ، رقم ٥			سورة الانعام ، رقم ٦
١٠٢٠٦٥	١	٦٨	١٠
١٨٣، ٨٠	٢	٧٤	١٦٣
١٨٣، ٩٠٠، ٨٠	٣	١٠٨	١٠
٨٠	٤	١١٩	٩٠
١٨٤، ١٠٢	٥	١٣٦	١٠٠
١٨٨، ١٣٨	٨	١٣٨	١٠١
٥	١٩	١٣٩	١٠١
١٢٠، ٧٣	٤٢	١٤٠	١٠١
٧٦	٤٣	١٤٣	١٠١
١٢١	٤٨	١٤٥	١٠٢، ١٠١، ٨٨
١٢١، ٧٥، ٧٣	٤٩	١٤٦	٩٦
٥٨	٥١	١٥٠	١٠٢
٨	٦٧	١٥٢	١٣٨
١٨٧	٨٩		سورة الأعراف ، رقم ٧
٨٠	٩٤	٢٧	١٩٥
١١٢، ٨٠	٩٥	١٥٧	٩٧، ٨٩
١١١، ٨٩	٩٦	١٦٤	١٧٥
١٠	٩٩	١٦٥	١٧٧

سورة الأنفال ، رقم ٨		رقم الآيات	الصفحة
رقم الآيات	الصفحة		
١	٣٦	٤٢	١٩
١٥	٤١	٤٦	٢٧
١٦	٤١	٤٧	٢٧
٢٨	٤٥	٤٨	٢٧
٢٩	٥١	٤٩	٢٧
٤١	٣٦	٥٠	٢٧
٥٨	٧٢	٨١	٢٩، ٢٠
٦٠	١٠٦	٨٢	٢٩
٦٥	٣٩، ٢٢	٨٣	٢٩
٦٦	٤٠	٩١	٢٣
		٩٢	٢٥
		٩٣	٢٣
		٩٤	١١٦
٤—١	٦٣	١٠٠	١٢
٥	٥٠، ٣١	١١١	٣١، ١٩
٦	٦٥، ٦٤	١٢٠	٢٠
١٠	٦٧	١٢١	٢٠
٢٨	٦١	١٢٢	٣٤، ٢٢
٢٩	٧٩، ٥٩، ٥١، ٥٣، ١	١٢٣	٢٩
٣٣	٤٩		
٣٤	٧		
٣٦	٣١	٣	١٨١
٣٧	١٩٦		
٣٨	٣١، ١٩	٣	١٨٩، ١٨١
٣٩	٣١، ١٩	٤٢	١٦٣
١٤	٣١، ٢١، ١٩	٧١	١٨٩
			سورة يونس ، رقم ١٠
			سورة هود ، رقم ١١

سورة طه ، رقم ٢٠	سورة يوسف ، رقم ١٢
رقم الآيات الصفحة	رقم الآيات الصفحة
١٧٩ ٢٨-٢٧	١٢٦ ٨٩
سورة الأنبياء ، رقم ٢١	سورة الرعد ، رقم ١٣
١٢٢ ٨٩-٧٨	٦٦ ٢٠
٥٤٨ ١٠٥	٧٨ ٤١
سورة الحج ، رقم ٢٢	سورة الحجر ، رقم ١٥
١٧٦ ١٥	٨ ٩٤
١٠٨٠١٢ ٢٢	٨ ٩٥
٨٦ ٢٨	٩ ٩٧
٨٢ ٣٢	٩ ٩٩
١٦٨٠٨٦٠٨٥ ٣٦	١٠٣ ١١٥
١٣ ٣٩	سورة النحل ، رقم ١٦
١٩ ٧٨	٦٦ ٩١
سورة النور ، رقم ٢٤	٦٦ ٩٢
١٣٥ ٥-٤	١١٤٠١٦ ١٠٦
١٧٢ ٣٣	٩٠ ١١٥
١٦٦ ٣٣	سورة الاسراء ، رقم ١٧
٩ ٥٤	١٨٩ ٣٢
٢٢ ٥٩	٣٦ ٣٦
٢٣ ٦١	٥٤٨ ٥٥
سورة الفرقان ، رقم ٢٥	٩ ٩٠
١٨٠ ٥٨	٩ ٩٣
سورة الشعراء ، رقم ٢٦	سورة مريم ، رقم ١٩
٥٤ ١٩٦	١٨٩ ٧
سورة القصص ، رقم ٢٨	٤ ٥٤
١٧٩ ٣٤	

سورة لقمان ، رقم ٣١		سورة الداريات ، رقم ٥١	
رقم الآيات	الصفحة	رقم الآيات	الصفحة
١٨٨	١٤	٣	٥٦
سورة الأحزاب ، رقم ٣٣		سورة النجم ، رقم ٥٣	
١٥٦	٤	٥٤	٣٧—٣٦
١٦٤، ١٥٦	٥	١٧٨	٦١
١٦	١٢	سورة المجادلة ، رقم ٥٨	
١٦٤	٣٧	١١٢	٢
٦	٤٠	١٩٢	٢٢
سورة الصافات ، رقم ٣٧		سورة الحشر ، رقم ٥٩	
١٥٧ ١٤١—١٣٩		٤٤	٢
سورة ص ، رقم ٣٨		٤٤	٥
١٢٠	٢٦	١٠٧	٦
١١٧	٤٤	١٢	٨
سورة الشورى ، رقم ٤٢		سورة المتحة ، رقم ٦٠	
١١٩	٣٨	٧٠، ٦٩، ٦٧	١٠
١١٦	٥١	٧١	١١
سورة الزخرف ، رقم ٤٣		٤٨	٤١
١٣٦	٨٦	سورة الصف ، رقم ٦٢	
سورة محمد ، رقم ٤٧		٢٠	٤
١٩	٤	سورة الجمعة ، رقم ٦٢	
سورة التفتح ، رقم ٤٨		٥	٢
٦٢	٢—١	سورة النافقون ، رقم ٦٣	
٥	٢٩	٢٦	٨
سورة الحجرات ، رقم ٤٩		سورة الطلاق ، رقم ٦٥	
١١٨	٦	١٤٣، ١٣٨، ١٣٠، ١١	٢
١٨٨	١٣	١٤٦	

سورة الطارق ، رقم ٨٦		سورة المعارج ، رقم ٧٠	
رقم الآيات	الصفحة	رقم الآيات	الصفحة
٧-٥	١٨٨	٣٣	١٣٨
سورة الشمس ، رقم ٩١		سورة الزمل ، رقم ٧٣	
١٠	١٩١	٤٣	١٧٨
سورة العلق ، رقم ٩٦		سورة القيامة ، رقم ٧٥	
١	٧	٣٦	١٢٣
سورة البينة ، رقم ٩٨		سورة الانسان - الدهر ، رقم ٧٦	
٧	١٦٨	٢	١٨٨
سورة الكافرون ، رقم ١٠٩		٧	٦٥
١-٢	٩	٨	١٩٤

فهرس الجزء الأول للأماكن والبلدان

٢٨٢	العراقيين	٨٦	أحد
١٣٤	عرفات	٣٨	بخاري
٨٩	عسفان	١٣٠١٢٩٠٦٦٠٦٥٠٦٤	البيت الحرام
٧٠	القبة	٧٠٠٦٦٠٦٤	بيت المقدس
١٠٤	قرى عريثة	١٣١٠١٣٠	الحديبية
١١٧٠٦٨	الكعبة	١٢٩	الحرم
٩٠٠٦٦٠٦٤	للدينة للنورة	٣٤	الحندقي
٨٣٠٧٠٠٦٨٠٦٧٠٦٦	المسجد الحرام	٨٩	خير
١١٦٠٩٠٠٦٤٠٣٨٠٢٩	مكة المكرمة	٤١	الهامان
١٣٤٠١١٦	منى	٣٥	ذات الرقاع
٦٦	نجد اليمن	٤٢	شيراز
٦٠١٣٤	يوم الأحزاب		

فهرس الجزء الثاني

١٦٣	خير	١٨٢٠٢٦	أحد
٤٧	روضة خانع	١٩٣٠١٨٢٠٤٨٠٣٨٠٣٦	بلد
٢٧	القبة	٣٥٠٢٧	تبوك
٧٦	للدينة للنورة	١١	بلاد الحبشة
٦١	المسجد الحرام	٧١٠٦٧٠٦٢	الحديبية
٦٢٠٤٨٠٤٧٠١٧٠١٥٠١٢	مكة المكرمة	١٨٢٠٣٦	الحندقي
١٩٤			

« بعض تصويبات واستدراكات أخرى »

صفحة سطر

الجزء الأول

- ٢١ ٦٤ (انظر السان) الخ ؛ والأسماء والصفات (ص ٣٠٨) .
 ٢٠ ٦٧ (وغيره) . ثم عثرنا عليه في الأسماء والصفات (ص ١٢٣) ، بلفظ :
 « يقول : إلآن قد علمتم . »

الجزء الثاني

- ٢٠ ٢٠٥ (وذكر في الحلية .. والاعتبار ..) ، والأسماء والصفات (ص ١٤٤) .
 ٨ ٢٠٦ (ويوضحه) . وانظر الأسماء والصفات (ص ٥٠٥) .
 ١٠ (بصحته) » » » (ص ٢١٠ - ٢١١) .
 ٢٢٠ ٢١ الصواب : (لأولياء) .

يطلب من
مكتبة الخانجي بالقاهرة

